

تمهيد

تتبع القيمة المرجعية للسنة النبوية، ضمن تراتبية أصول "الأنموذج الإرشادي الإسلامي العام" في تأصيل المعارف والعلوم من ثلاثة اعتبارات متضابقة:

الاعتبار الأول: كونها تضطلع بمهام التفصيل والتبيان لبعض ما أجمل أو أبهم من بعض آي القرآن الكريم من جهة التنزيل العملي على الوقائع.

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾¹

والاعتبار الثاني: كون "السنة النبوية" التي هي: سلوكيات، وتقريرات، وأوامر، ونواهي، وإرشادات، وبلاغات الرسول ﷺ نفسه، الثابتة الصدور عنه، توقع للوحي بلسان حال الرسول ﷺ وسلوكه، ما يوقع القرآن الكريم نفسه عن رب العالمين.

ولا يختلف اثنان في وجود فوارق في النوع وفي الدرجة ما بين النصوص القرآنية ونصوص السنة الثابتة²، إذ القرآن كلام الله تعالى المعجز في تركيبه ونظمه، وإخباره، وتنويعاته، والمتعب بتلاوته، والسنة النبوية، الترجمة والتجسيد الحيّ لهذا الوحي على مستوى الفهم البشري، بأسوة وقدوة "الرسول ﷺ"، الذي يعتبر "الأنموذج" البشري الأمثل، في التقليد والمحاكاة، مادام لا ينطق عن الهوى بنص القرآن:

﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾³

والاعتبار الثالث: كون الحديث النبوي الشريف، الثابت الصدور عن النبي ﷺ، يندرج قسراً ضمن ما تكفل الله ﷻ بحفظه، ما تكفل بحفظ القرآن الكريم ذاته:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ، وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁴

وبالتالي فالسنة هي بمثابة أحد أوجه الذكر أو ترجمة له. ولا يتصور ببساطة العقل والمنطق، وروح التشريع، تخلف التبيان عن البيان طرفة عين وقت الحاجة والضرورة⁵.

☺ قلت: فهذه ثلاثة اعتبارات كان يجب أن تتنزل، عند كل مشغل أو مجتهد مؤطر برؤى ومنظورية "الأنموذج الإرشادي الإسلامي العام"، بمنزلة الأوليات، والمسلمات، والبدئيات ضمن النسقية المنطقية القرآنية المتعالية.

1 سورة النحل، الآية 44.

2 في كل ما يلي ضمن هذه الدراسة فلا نعي بـ "السنة" سوى ما تحققت فيها هذه الخاصية الصلبة.

3 سورة النجم، الآية 3.

4 سورة الحجر، الآية 9.

5 لاحظ أن النصوص القرآنية بينة من نفسها لكل المخاطبين باللغة العربية على مستوى الأمر والنهي والبلاغ....، لكونها نصوصاً وإرادة بلسان عربي مبين بنص القرآن الكريم. فالأمر الوارد في الآية: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ بين من نفسه على مستوى الأمر والإدراك والفهم، من حيث وجوب إقامة الصلاة أو إيتاء الزكاة، إلا أن هذا الأمر، بعد هنا مجملاً ويحتاج إلى زيادة بيان أو تبيان من حيث الوصف لكيفية هذه "الإقامة"، كالأوقات المخصصة، والهيئات المخصصة، وعدد الركعات المخصصة، وكذلك هو الحال بالنسبة لنسوع الزكاة المقصودة من حيث التوقيت والمقادير...إلخ. فصوص السنة في مثالنا هذا، هي وصف وبيان لكيفيات على لسان الرسول ﷺ، أي نصوصاً شارحة (ميتالغوية) للنصوص القرآنية. وقد ترد السنة الثابتة أحياناً بحكم، أو بأحكام مستقلة، أو أنف، من غير تنصيص عليها من القرآن الكريم نفسه، فيصبح مثل هذا النص على مستوى التطبيق، في النوازل التي تسبدرج تحته، بمثابة نص أولي: كالنص القرآني تماماً في بابه. ومرد ذلك بالأساس إلى الأمر الإلهي نفسه، الذي فرض وقرن طاعة رسوله والانتهاج إلى حكمه، كاطاعة له تماماً، كما ورد في سورة النساء، الآية 19: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ وغيرها.

4 الحوار المحضر

السلم المعيار لقياس درجة وثوقية الحديث النبوي الشريف

وقد ترتب تاريخياً عن هذا القصور في الفهم ثلاثة عواقب، كلها مدمرة على مستوى الرؤى والمنظورية:

الأمر الأول: هو أنه قل من وعى بما لهذا الاعتبار الأخير من أهمية إجرائية حديثة ومفصلية قصوى، ليس فحسب من جهة حفظ منطوقات القرآن والسنة الصحيحة كنصوص مدونة، وإنما أيضاً، من جهة وقوف الناس على كل الآليات، والمناهج، التي تضمن تحقق مثل هذا الحفظ، على ما سيتبين لنا من خلال هذه الدراسة.

الأمر الثاني: التغافل في أكثر من حقل له مساس بالدين، وخصوصاً بالعقيدة، أو بالغيبيات، أو حتى بالمعاملات، من كون السنة، لا تعتبر سنة بإطلاق، إلى أن تجتاز بنجاح رانز الثبوتية إلى الرسول ﷺ.

فالسنة أولاً وأخيراً عبادة، قبل أن تكون معرفة فحسب.

ولا عبرة بمنطوقات ولا بمضامين أفكار يتوهم، أو يظن أنها صادرة عن الرسول ﷺ، وهي ليست كذلك بيقين، وإن كانت منطقية في حد ذاتها وغير مصادمة للنصوص المحكمة العامة.

ولا يخفى على من له أدنى دراية بحقل علم النصوص، وبالمنهجية الحديثة النقدية، بأن هناك وفرة من المجالات أو الحقول المعرفية، البينة من نفسها، أو التي يمكن أن تدرك أو تفهم ببداهة العقل، ولا تحتاج إلى مزيد بيان أو تبيين، إما لكونها تدرج بداهة ضمن المبادئ والأصول العامة ل"التموذج الإرشادي"، أو لأنها تخضع للقوانين والسنن الكونية الثابتة. وهي القوانين المدركة بالعقل البشري خلقة وجبلة، وبالتالي خاضعة للكشف، وللتفسير، وللتسخير، بنصوص قرآنية محكمة كذلك⁶.

﴿سريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾

وهذه الحقول هي مناطات كل الاجتهادات البشرية عامة.

الأمر الثالث: أن السنة، وعلى عكس القرآن، رويت في أغلب نصوصها بالمعنى، ولا يتحدد المعنى الأصلي أو يقارب من جهة الدلالة سوى بتخريج كل الطرق التي ورد بها الخبر، بغية الوقوف على المعنى المراد لحصره ثم تبنيه.

وقد مرت عملية الحفظ القرآنية، من وجهة نظر تاريخية، من أربعة مراحل:

أولاً: حفظ النص القرآني من جانب الرسم: أي حفظ النص من حيث وروده كخط مكتوب.

وهو ما تم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: اتخاذ النبي ﷺ لكتبة يكتبون عنه الوحي القرآني إبان نزوله عليه ﷺ، ثم ما حصل من جمعه أيام أبي بكر الصديق ﷺ، ثم الجمع الأخير وتوحيد المصحف أيام خلافة عثمان بن عفان ﷺ،

المرحلة الثانية: جمع الحديث النبوي من صدور الرجال.

الحوار المحضر □ السلم المعيار لقياس درجة وثوقية الحديث النبوي الشريف 5

وهو ما سيبدأ، بالنسبة للحديث النبوي الشريف، مع الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (ت: 101 هـ) ليتم جمعه في مجامع ومصنفات مع نهاية القرن الثاني الهجري.

ثانياً: حفظه من جانب المنطوق: أي كيفية أداء القرآن بقراءة صحيحة لا تشوبها التصحيقات واللحن والتحريف.

وهو ما كان يتم رأساً زمن نزول الوحي نفسه، بالحفظ عرضاً من طرف المسلمين في صلواتهم الرتيبة، وفي نوافلهم، وتهجدهم وقيامهم الليلي، قبل أن يتطور الأمر إلى فن إجرائي محض قائم بذاته تعهد به متخصصون في الصوتات ووضعوا له قوانينه المواكبة فيما يخص مخارج الحروف، ليزداد متانة مع القراء فيما ابتدعوا من قوانين ضبطوا بها أسس القراءة الصحيحة، ترتيلاً وتجويداً جليلاً بعد جيل.

ثالثاً: حفظه من جانب المعنى والدلالة: وهو ما كان يتطلب القيام بإجرائين مترامين:

-(أ): حفظ الوعاء الحامل الذي نطق به الوحي وهو اللغة العربية.

وهو جهد سيتكرس عملياً في تلك الرحلات إلى القبائل العربية جمعاً لأشعارهم ونطقهم، إلى أن تم للغويين جمع اللغة العربية من مظانها المختلفة، كما نطقت بها قبائل العرب، على اختلاف لهجاتهم، تحقيقاً لمطلب كون القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين بنص القرآن.

-(ب) اكتشاف القواعد النبنوية، والتوليدية، والاشتقاقية، والنحوية، والصرفية للغة العربية.

وهو ما سيوصل الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي (100 هـ/718 م - 170 هـ/786 م) لاحقاً، إلى استحداث "نموذج نظري توليدي" للغة العربية يعتمد "قوانين التحليل التبادلي التوافقي الرياضيائي" (Combinatorial Analysis)، لتوليد كل البنية المعجمية لمفردات اللغة العربية الممكنة بالتوليد التبادلي.

وهو ما كرسه في قاموسه الصوتي (Phonetic Dictionary): "العين"، الذي يروي عنه تلميذه الليث بن المظفر بن نصر بن سيار، المبني على المخارج الصوتية للحروف، وليس على الترتيب المعجمي المعهود للأبجدية.

وقد حاول الخليل أن يستودع في قاموسه هذا، كل ما وقف عليه من منطوق ما نطقت به العرب، مما ورد به النموذج الرياضيائي النظري بالتوليد، في سابقة فريدة لم يسبق لمثلها نظير في أية لغة من لغات العالم، وإلى عهد قريب⁷.

والرزية كل الرزية في هذا المجال، هو أن يلحظ المرء بذهول، أن كل من تعاقبوا على هذا التخصص المعجمي اللغوي، ما بعد الخليل بن أحمد، نكصوا عن منظوره وارتدوا إلى ما دون أفق الخليل الرؤوي أو التحليلي أو التنظيري الشمولي وإلى يوم الناس هذا!.

7 لاحظ أن الخليل توصل إلى هذا بعقريته الفذة، قبل ذبوع وشيوخ مثل هذه النماذج التوليدية في العصر الحاضر، بالاستعانة بالحاسوب، كما كرستها بعض الأعمال المعاصرة في الغرب، كما في أعمال اليهودي الأمريكي نعام تشومسكي وتلامذته، ومن بينهم بعض المستعربين! كالدكتور المغربي عبد القادر الغاسي القهري في كتابه: "المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة"، ط. أولى: 1407 هـ/1986 م، و"اللسانيات واللغة العربية: لماذا نماذج تركيبية ودلالية؟"، ط. ثالثة: 1414 هـ/1993 م، وكلاهما من منشورات: دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب.

6 الحوار المحضر

السلم المعيار لقياس درجة وثوقية الحديث النبوي الشريف

رابعاً: حفظه من جانب الدلالة الشرعية للنص أي: حفظ الحقل الدلالي الشارح، والمبين، والمفسر، للنصوص القرآنية والحديثية، حسب اصطلاح الشرع الطارئ، وليس بحسب المأثور المتداول من اللغة، أو الاستعمال العرفي.

وهي مهمة اضطلعت بها كوكبة من الفقهاء والأصوليين، وبالأخص نابغتهم، المبرز في هذا الفن بإطلاق: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: 204 هـ) في كتابه: "الرسالة"، مع نهاية القرن الثاني الهجري.⁸

☺ قلت: وقد أدرك الرعيل الأول من الصحابة، ما لأهمية حفظ النص القرآني من أهمية قصوى على صعيد العقيدة، بما علموا من سابقة طرء التحريف على كتب اليهود والنصارى، على ما قص عليهم القرآن⁹، وعابنوه عياناً في معاصريهم. وقد تمت معالجة هذا الإشكال مبكراً، أيام الخليفة الثالث عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي المكي، ثم المدني (45 ق. هـ - 35 هـ) حين أمر بجمع القرآن بحضرة الصحابة، في "المصحف الإمام" وانتسخ منه نسخاً سيرها إلى باقي الأمصار الإسلامية.

أما بخصوص السنة، فقد بدأت بعض إرهابات، مع الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، في محاولة لجمع السنة ما جمع القرآن، إلا أنه لم ينشر صدره لذلك، ولا تم العزم للخلفاء اللاحقين بعده.

ولن يشرع عملياً في هذه المهمة، على المستوى الرسمي، سوى مع نهاية القرن الأول الهجري أيام حكم الخليفة الأموي الراشد عمر بن عبد العزيز (ت: 101 هـ)، ليكتمل المشروع نصف قرن بعد وفاته رحمه الله.

☺ قلت: وبالرغم من كل هذه المثبطات العملية التي أحاطت بمشروع جمع السنة، ومنذ البداية، إلا أن هذا العامل لم يحل قط ما بين الصحابة، وتنزيلهم للسنة التنزيل اللاحق بها على معاشيهم، على ما نستشف من الكثير من الأخبار التي وصلتنا عنهم، كاختلافهم في حادثة "ميراث الجدة" أيام الخليفة أبي بكر الصديق¹⁰، أو قصة الخليفة عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري،

8 وانظر لمزيد معنى في هذه المأثورات كتابنا: "صناعة الفقه: (1) كيف بدأت جدلية النصوص الأولى"، والتأويلية الإسلامية في ماضيها وحاضرها، آفاق المستقبل.

9 الآيات في ذلك متضافرة على هذا المعنى كما في سورة البقرة، الآية 75: ﴿وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون﴾، وسورة البقرة الآية 79: ﴿فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون﴾، وسورة النساء، الآية 46: ﴿من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه﴾، وسورة المائدة، الآية 13: ﴿يحرفون الكلم من مواضعه ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾. ☺ قلت: وهذه الدعوى القرآنية، التي عاند اليهود والنصارى المعاصرون للرسول ﷺ، ولقرون بعده في الاعتراف بها، صارت اليوم وابتداءً من سنة 1965 م، سنة صدور وثيقة مجمع "فاتيكان الثاني" البابوي، مسلمة من المسلمات عند كل الكنائس المسيحية وبدون استثناء، إلا من جهلة همل! خارج سياق العلم والتاريخ.

10 أخرج الحافظ سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني المكي (ت: 227 هـ) فقال: أخبرنا سفيان (ابن عيينة)، عن الزهري {محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري (ابن شهاب)، عن قبيصة بن ذؤيب قال: {جاءت جدة إلى أبي بكر بعد رسول الله ﷺ فقالت: إن ابن ابني وابن ابنتي مات وقد أخبرت أن لي في كتاب الله حقاً، فقال أبو بكر: "ما أجد لك في كتاب الله حقاً، وما سمعت النبي ﷺ يقضي لك بشيء" وسألت الناس، فسأل الناس، فقام المغيرة {بن أبي عامر الثقفي (20 ق. هـ - 50 هـ) فقال: أعطاه رسول الله ﷺ السدس. فقال: من يشهد معك؟ فقال: محمد بن مسلمة، فشهدا فأعطاهما السدس... أنظر "سنة سعيد بن منصور"، ص. 54/الحديث رقم: 80. ط. أولى 1405 هـ/1985 م، دار الكتب العلمية. ☺ قلت: وتابع الإمام مالك سفيان بن عيينة في الزهري فروى الخبر في "الموطأ"، وقد أورد الخطيب البغدادي رواية مالك هذه في "الكفاية في علم الدراية"، ص. 43. ط. أولى: 1406 هـ/1986 م، بعناية الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت. وانظر: شمس الدين الذهبي في: "تذكرة الحفاظ" (1: 1/2)، في ترجمة أبي بكر الصديق، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

عبد الله بن قيس بن وهب، الكوفي/البصري (ت: 44 هـ) حول "الاستئذان"¹¹ وغيرهما من النوازل التي استفاضة عنهم وتوزعت على أبواب الفقه المختلفة.

ومع طرور الفتنة والحرب الأهلية أيام الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وبروز الخلافات السياسية والعقدية، بدأ أصحاب الأهواء والأغراض السياسية والعقدية، يزيدون في الأخبار النبوية وينقصون، إلى درجة أن تجاسرت زمرة منهم على اختلاق الأخبار ونسبتها، زوراً، وكذباً، إلى الرسول ﷺ، وهو من عهدتها براءً!

وقد بدأ هذا النوع من الاختلاق مبكراً وبعض الصحابة لا زالوا أحياء.

قال طاوس اليماني¹²:

جاء هذا إلى ابن عباس، (يعني بشير بن كعب) 13، فجعل يحدثه فقال له ابن عباس: عُدْ لحديث كذا وكذا فعاد له، ثم حدثه فقال له: عُدْ لحديث كذا وكذا فعاد له، فقال له (يعني بشير): ما أدري أعرفت حديثي كله وأتكرت هذا أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟! فقال له ابن عباس: إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصَّعب والذَّلُول تركنا الحديث عنه¹⁴.

☺ قلت: وابن عباس توفي بالطائف سنة 68 هـ.

وأمام هذا الخطر الداهم والحائق للدين، انبرت طائفة من العلماء، تتحرى حال الرواة وتتقصى أخبارهم تعديلاً وتجريحاً. وقد اكتشفوا من خلال هذا المراس العملي والواقعي، وبما راكموا من معرفة ميدانية ونقدية أن:

ما كل من يروي الأخبار ثقة في نفسه، ولا أن الثقة الثبت في نفسه، الورع في دينه، يسلم دائماً من الوهم، أو النسيان، أو الخطأ، بل وحتى التخليط في أواخر عمره، عندما تضعف ملكته الذهنية، وتخونه ذاكرته، ويدخل طور رذالة العمر، كي لا يعلم من بعد علم شيئاً، على ما وصف القرآن الكريم من مآل أكثر البشر¹⁵.

وتلافياً للوقوع في مثل هذه المحاذير، فقد شملوا عن ساعد الجد، تنقيباً وحفرًا في تاريخ الرواة، وسبروا مروياتهم بتفصيل، وشهروا بالوضايع وحذروا منهم، وكشفوا الستر عن المغفلين غير الضابطين لمروياتهم، فوهنوا بعضهم وضعفوا آخرين.

11 وملخص القصة أن: إنا موسى الأشعري سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع فأرسل عمر في أثره فقال له: لما رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع». فقال عمر: لتأني على ذلك بيينة أو لأفعلن بك. فجاءنا أبو موسى منتقياً لونه ونحن جلوس فقلنا: ما شأنك. فأخبرنا وقال: فهل سمع أحد منكم؟ قلنا: نعم، كلنا سمعنا فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره. أنظر: "تذكرة الحفاظ" (1: 6). والأخبار في هذا المعنى مستفيضة في عصر الصحابة رضوان الله عليهم.

12 أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان الحميري الجندي اليماني (ت: 106 هـ). العابد الثقة، تلميذ ابن عباس. وأخير أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بشرح النووي، باب: "النهى عن الرواية عن الضعفاء" (1: 80)، طبعة دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

13 القوسان موجودان في أصل النص. وقد نلتجى أحياناً إلى وضع أقواس بغية التوضيح.

14 وفي رواية مجاهد قال: (جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي! أحذثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرت أنصارتنا وأصغيتنا إليه ياذننا فلما ركب الناس الصَّعب والذَّلُول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف!، نفس المرجع (1: 81).

15 سورة النحل، الآية 70: «ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكي لا يعلم بعد علم شيئاً».

8 الحوار المحضر

السلم المعيار لقياس درجة وثوقية الحديث النبوي الشريف

ثم تطور هذا المنهج، بعد اكتمال البحث في الرواة حملة الأخبار، إلى بادرة جديدة تتوخى أيضاً تمحيص الأخبار ذاتها من حيث القابلية للتصديق أو التكذيب في نفس الأمر، فاستحدثوا إلى جانب علم الرجال، علماً موازياً مواكباً قائماً بذاته وهو علم مباحث المتن أو النصوص.

ويعتمد هذا العلم، الذي استعاره المحدثون من الأصوليين، علوماً أخرى مصاحبة، كالعلم باللغة، والتاريخ، والهيئة (الجغرافيا)، وباقي العلوم الصلبة التي تتخذ حقائقها ومسلماتها المجمع عليها، كروائز عملية للمساعدة في غربلة الأخبار.

وظلت هذه الروائز تتقوى مع مرور الزمن، وبحكم التراكم المعرفي، إلى أن قامت صناعة بحالها، لم تعرفها ولا عهدها أمة من الأمم من قبل، عرفت بالنقدية المنهجية المتعددة التخصصات للنصوص.

😊 قلت: وقد مرت هذه الصناعة الحديثية بنشأة جنينية في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، لم تفتأ أن تطورت على أيدي التابعين ومن بعدهم، إلى أن اشتد عودها واستوت علماً قائماً بذاته بأصوله ومناهجه.

1) سمات التقويمية الحديثية في عهد الصحابة

اشتهر من المتكلمين في الرجال في عصر الصحابة: الفاروق أبو حفص، عمر بن الخطاب القرشي العدوي المكي ثم المدني (40 ق. هـ - 23 هـ)، وأبو تراب، علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي المكي، ثم المدني، ثم الكوفي (23 ق. هـ - 40 هـ)، وفقية النساء قاطبة، أم المؤمنين، عائشة بنت أبي بكر الصديق القرشية المكية، ثم المدنية (9 ق. هـ - 57 هـ)، وحبر الأمة: أبو العباس، عبد الله بن عباس القرشي الهاشمي، المكي، ثم المدني، ثم الطائفي (3 ق. هـ - 68 هـ)، والحبر الإسرائيلي المتحول إلى الإسلام أبو يوسف، عبد الله بن سلام المدني (ت: 43 هـ)، وأبو الوليد، عبادة بن الصامت الخزرجي الأنصاري، المدني، ثم الرملي الفلسطيني (38 ق. هـ - 34 هـ)، وأبو ثمامة، أنس بن مالك الخزرجي الأنصاري، المدني، ثم البصري، خادم رسول الله ﷺ (10 ق. هـ - 93 هـ)، وغيرهم.

وما ميز الصحابة خاصة، والقبائل العربية عامة في الصدر الأول للرسالة، من حيث شيم المروءة والأخلاق، هو عدم الاجترار على الكذب¹، اللهم ما حفظ لنا التاريخ من شذوذ في بعض أفرادهم، حال مسيلمة الكذاب بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي (ت: 12 هـ/633 م) الذي ادعى النبوة! وهو كاذب.

بل إن ظاهرة مسيلمة نفسه، تعد حالة شاذة ومعزولة حتى في قبيلته بني حنيفة، على ما سيؤثر عنها أثناء انضمامها إلى حزب الخوارج²، الذي خرج على الخليفة الرابع الراشدي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، حتى قال المحدثون في حق الخوارج، بعد سبر مروياتهم واستقصاء أحوالهم، بأنهم من أصدق الناس لهجة في الحديث النبوي الشريف.

وما مرد ذلك، سوى لكون الكذب عندهم، زيادة على كونه مخالفاً لسجيتهم وأعرافهم التي نشأوا عليها، أصبح بعد أن انضوا وانصاعوا لحاكمية الإسلام، يعد كبيرة من الكبائر. وهو نوع شيم وخلق سيعز وجوده عند باقي فرق المسلمين السياسية الأخرى، وعند غالبية فرق الشيعة، على حسب قريبهم أو بعدهم من هذه الشيم الفطرية في التنشئة والأعراف³.

1 وللوقوف على هذه الشيم العربية حتى في أحلك المواقف والظروف، بل ومع ألد الخصوم نورد هنا قصة أبي سفيان مع هرقل إمبراطور الروم إبان البعثة الحمديّة. أخرج البخاري في الصحيح، باب "بدء الوحي"، الخبر رقم 6 بترقيم "العالية"، وفي كتاب "الجهاد"، الخبر رقم: 2733، والطبراني في: "المعجم الكبير" (8: 17-18)، و(8: 21)، {طبعة العراق، بعناية حمدي عبد المجيد السلفي} عن عبد الله بن عباس أن أبا سفيان بن حرب بن أمية: أخيره: { أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش وكانوا تجاراً بالشام في المدة التي عاды فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا سفيان وكفار قريش فاتوه بإيليا فدعاهم في مجلس وحوله عقلاء الروم ثم دعا ترجمانه فقال: قل لهم أيهم أقرب نسباً لهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ - قال أبو سفيان: أنا أقربهم به نسباً. - فقال: أدن مني.

وقربوا أصحابه فجعلوهم عند ظهره ثم قال لترجمانه:

- قل لهم: إني سألت هذا عن هذا الرجل فإن كذبتني فكذبوه .

- قال أبو سفيان: فوالله لولا الحياء أن يأتروا علي الكذب لكذبته عنه . (.....).

2 وغالبية زعماتهم الأول ينسبون إلى قبيلة تميم أو قبيلة بكر حال: "الصفريّة" أتباع عبد الله صفار التميمي (ت: 60 هـ/689 م) رئيس فرقة الخوارج الصفريّة، و"الأزارقة" أتباع نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي الحروري الوائلي البكري (ت: 65 هـ/685 م)، ومن بين أتباعه المشاهير: الشاعر المفوه والبطل الشجاع أبو نامة، قطري بن الفجاءة بن مازن المازني التميمي (ت: 78 هـ/697 م)، و"الإباضية" أتباع عبد الله بن أباض المقاعسي المري التميمي (ت: 86 هـ/705 م) رأس الإباضية من الخوارج القعدة... إلخ. وانظر لمزيد كتابنا: "المهدي اللامتظر لا عند اليهود ولا عند الشيعة ولا عند السنة، ولا عند البرتغال"، ص. 66 وما بعدها.

3 قال أبو داود: {وليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج}. انظر: ابن حجر العسقلاني في "هدي الساري"، ص. 432، ط. ثانية أوفست، دار المعرفة، بيروت. وقال الشيخ حبيب الكيراني الحنفي في: "قواعد في علم الحديث"، ص. 202، ط. أولى: 1411 هـ/1990 م، دار الفكر العربي، بيروت، تحت عنوان: "الفاوت في علوم الإنسان بين الرافضة والمعتزلة والخوارج، والرافضة (الشيعة) أقلهم معرفة بذلك": {لا ريب أن الرافضة أقل معرفة بهذا الباب، وليس في أهل البدع والأهواء أجهل منهم به، فإن سائر أهل الأهواء كالمعتزلة والخوارج يقصرون في معرفة هذا، لكن المعتزلة أعلم بكثير من الخوارج، والخوارج أعلم بكثير من الرافضة. والخوارج أصدق من الرافضة، بل الخوارج لا نعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب، بل هم أصدق الناس...}. قللت: وانظر لمزيد معرفة بالأصول الجعفرية في هذا الباب كتابنا: "الأصولية الجعفرية الشيعة والاجتهاد المؤطر بالأسطورة"، ط. أولى: 1423 هـ/2002 م، الرابط.

1.1 في تعريف الصحابي

قال ابن الصلاح:

اختلف أهل العلم في أن الصحابي من؟ فالمعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة. قال البخاري في صحيحه: "من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه."

وهو قول الإمام أحمد:

كل من صحبه سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته معه وسمع إليه ونظر إليه نظرة.

قلت: وهذا مصطلح للمحدثين عامة.

وقد اقتصر الأصوليون على التعريف اللغوي العرفي المحض وتمسكوا به. أي أنهم اعتبروا "الصحبة" لا تتم سوى بطول المعاشرة. وهو تعريف لا يضيف شيئا جديداً إلى الدلالة اللغوية المبتذلة.

وعندي أن اصطلاح المحدثين أوسع من اصطلاح هؤلاء، على عكس ما قد يتبادر لأول وهلة.. ذلك أن الصحابي العرفي لدى الأصوليين منضو قسراً ضمن المصطلح الحديثي، حيث قسم المحدثون الصحابة إلى عدة مراتب حسب سابقته الإسلامية.

قلت: وقد تقرر عند المحدثين، كنوع إجماع من داخل الحقل :

أن الصحابة كلهم ثقات عدول، سواء من تنطبق عليهم أوصاف الصحبة اللغوية العرفية، كالمشاهير من أعلام الصحابة، من السابقين الأولين من مهاجرين وأنصار، ومن لحق بهم بعد، أو فقط من تمكن من رؤية الرسول ﷺ، ولو لمرة واحدة في عمره، ولما يبلغ الحلم بعد، حال من صنف ضمن الطبقة الثانية عشرة من الصحابة.

قلت: ولا تخرج "الطبقة الثانية عشرة" عن صريح منطق اللغة والعرف أيضاً، كقولك: صحبت فلانا لساعة أو لبرهة تقل أو تزيد. وهذا لا يمنع، صاحبه، إن سمع شيئاً خلال هذه البرهة الزمنية القصيرة، أن يؤديه عنه تبليفاً، تماماً كما تؤدي باقي الأخبار، وإنما جاء الخلاف، من كون هذا الرائن لا يحجب المنافقين وغيرهم من المرجفين، الذين لا يؤتمنون على نقل الأخبار بالصدق المطلوب، خصوصاً، وقد قص القرآن من حالهم الشيء الكثير.

وميزة كل هؤلاء، ممن تنطبق عليهم هذه الصحبة الاصطلاحية، هي أنهم عدوا عدولاً ثقاتاً لا يسأل عن أحوالهم كباقي الرواة. وهو ما أثار بعض إشكال من حيث التنزيل الإجرائي، بالنسبة للطبقة الثانية عشرة منهم. ذلك، أن الحكم

4 الحافظ أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف بـ "ابن الصلاح" (ت: 642 هـ/1244 م): "مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث"، ص. 146، ط. أولى: 1409 هـ/1989 م، دار الكتب العلمية، بيروت.

5 الإمام أحمد: "أصول السنة" برواية عبدوس ابن مالك لعطار، ص. 4-5.

6 وكان التابعي سعيد بن المسيب لا يعد الصحابي إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين وغزا غزوة أو غزوتين. وعلق ابن الصلاح على هذا القول في "المقدمة" ص. 146، بقوله: {وكان المراد بهذا إن صح عنه! راجع إلى اخي عن الأصوليين، ولكن في عبارته ضيق يوجب ألا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في: "فقد ظاهر ما اشترطه فيهم"، ممن لا تعرف خلافاً في عده من الصحابة}.

7 وقد قسم الحاكم الصحابة على حسب سابقته في الإسلام إلى اثني عشرة طبقة: (1): من أسلم بمكة من كبار الصحابة: مثل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي وغيرهم. (2): أصحاب دار الندوة، (3) المهاجرة الأولى إلى الحبشة، (4) أصحاب بيعة العقبة الأولى، (5) أصحاب بيعة العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار، (6) أول المهاجرين الذين أذكروا الرسول ﷺ وهو بقاء قبل دخول المدينة وبناء المسجد، (7) أهل بدر، (8) المهاجرون ما بين بدر وغزوة الخديبية، (9) أهل بيعة الرضوان، (10) المهاجرون بين الخديبية وفتح مكة، مثل خالد بن الوليد، وعمر بن العاص، وأبو هريرة، وغيرهم، (11) الذين أسلموا يوم فتح مكة سواء أكانوا طائعين أو مخافة السيف، (12) صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح، وفي حجة الوداع وغيرها مثل: السائب بن يزيد، وعبد الله بن ثعلبة بن أبي صخير، وأبي الطفيل عامر بن واثلة، وأبي جحفة وهب بن عبد الله، فإنهما رأيا النبي ﷺ في الطواف وعند زمزم... إلخ. انظر: أبا عبد الله الحاكم النيسابوري في: "كتاب: "معرفة علوم الحديث"، ص. 22-24، ط. أولى: 1406 هـ/1986 م، دار إحياء العلوم، بيروت.

8 قال ابن حجر العسقلاني في: "الإصابة في تمييز الصحابة" (1: 10)، طبعة دار الكتاب العربي البيروتية مع كتاب "الاستيعاب في أسماء الأصحاب" للحافظ عبد البر القرطبي (ت: 463 هـ): {وأصح ما وقفت عليه من ذلك: أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغر، ومن رآه رؤية ولو لم يجالس، ومن لم يره لعارض كالعمى، ويخرج بقيد الإيمان من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجمع به مرة أخرى.

بحصول مثل هذه الرؤية للرسول ﷺ، من عدمها مع المعاصرة، تعمل عمل البلمس السحري، فتقلب حال الراوي من طور "التابعية" المكشوفة على النقد الشخصي والمنهجي، إلى طور "الصحة الاصطلاحية"، المحصنة والمحجوبة عن مثل هذا التمهيد الدقيق المفتش عن أحواله!.

ثم إن معرفة من له صحة بهذا الاصطلاح، ممن لا صحة له، وتمييز من رأى الرسول ﷺ ممن لم يره، ومن سمع منه ممن لم يسمع، كلها مؤثرة في صحة الخبر وضعفه!.

وهذا ما حث البعض على أفراد هذه الطبقة بالتأليف كما فعل الصاغاني الذي أورد من هذا الصنف إحدى وعشرين وثلاثمائة ترجمة (321)□.

وقد شخص أبو عبد الله الحاكم النيسابوري هذا الإشكال خير تشخيص فقال □□:

فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله ﷺ يتوهمونه صحابياً وربما رويوا المسند عن صحابي فيتوهمونه تابعياً!.

وكأمثلة من هذا النمط، نذكر من بين آخرين:

- (1) قيس بن أبي حازم البجلي، وهو مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهاجر إلى النبي ﷺ فلم يلقه ولقي أبا بكر الصديق ومن بعده.

فهذا قال فيه الحافظ يعقوب بن شيبه □□:

تكلم أصحابنا فيه، فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد!، ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير! ومنهم من حمل عليه في مذهبه وأنه كان يحمل على علي بن أبي طالب ﷺ. والمعروف عنه أنه كان يقدم عثمان (ابن عفان)، ولذلك كان يجتنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه.

وعلق ابن حجر على هذا بقوله □□:

فهذا قول مبين مفصل.

☞ قلت: فهذا رجل عاصر النبي ﷺ، وعقد العزم على لقائه، إلا أنه لم يتيسر له ذلك، بالرغم من سبق النية

والعزم.

ومثله، حال:

- (2) أبي رافع، نفيح بن رافع الصائغ المدني، نزيل البصرة، مولى حفصة بنت عمر بن الخطاب، وقيل مولى بنت العجماء الذي أدرك الجاهلية والإسلام، ويروي عن كبار الصحابة: أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأم المؤمنين حفصة بنت عمر وغيرهم.

فهذا، بالرغم من تقدمه في السن على الكثير من الصحابة، إلا أنه يعد ضمن الطبقة الثانية (التابعين) من الرواة وليس الأولى (طبقة الصحابة)، مما يشوش على الترتيب الزمني للطبقات، ويجعلها تتداخل بدل أن تتفاضل وتتخرج عن بعضها البعض هرمياً وتراتبياً، كما في شجيرات الأنساب!.

وقد نتج عن هذا العارض بالذات، أي عدم رؤية أبي رافع للرسول ﷺ، أن لا تقبل منه مراسيله □□ عن باقي الصحابة، ما كانت تقبل منه، لو تمت له الرؤية، ولو لطفرة عين!، على ما سيأتي تفصيله.

9 مثل ما فعل الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني (ت: 650 هـ) في: نقعة الصديان فيمن في صحتهم نظر من الصحابة وغير ذلك" ط. أولى: 1410 هـ/ 1990 م، عناية سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

10 "معرفة علوم الحديث"، ص. 25.

11 الحافظ أبو يوسف، يعقوب بن شيبه بن الصلت بن عصفور السدوسي البصري، نزيل بغداد (ت: 262 هـ) صاحب "المسند الكبير المجلد". وثقه الخطيب البغدادي وغيره. قال الذهبي: ما صنف مسند أحسن منه ولكنه ما أقره. أنظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ للذهبي" (2: 601/577)، بعناية عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط. أولى: 1374 هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

12. أورد النص ابن حجر العسقلاني في: "هدي الساري"، ص. 436، في ترجمة قيس بن أبي حازم.

13 أي: الأخبار التي يرويها عن الرسول ﷺ، دون أن يسميها مباشرة منه.

☺قلت: وينطرح السؤال: ترى! هل لو كانت تمت له الرؤية، أكانت تغير من حاله شيئاً؟!.

ومثاله الآخر، الأكثر مفارقة، حال:

— (3) أبي الطفيل □□. فهذا قال فيه الحافظ أبو علي، سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي (294 هـ — 353

هـ) □□.

رؤي عنه رؤيته للرسول ﷺ من وجوه ثابتة ولم يرو عنه من وجه ثابت سماعه (منه).

ومثله:

— (4) عامر بن مسعود بن أمية. فهذا قال فيه يحيى بن معين، وهو من أصحاب التحقيق: له صحبة!، وسئل

قرينه الإمام أحمد: أله صحبة؟ قال: لا أدري! □□. وذهب البخاري، وهو تليذهما معاً، إلى الجزم بعدم صحبته فقال: لا صحبة له ولا سماع!.

☺قلت: وما على مثل هذه الأحكام المتعارضة، والمتناقضة، والمتشاكسة تقام صروح العلوم.

ولعل الأتمودج الأكثر ضدية ومفارقة للاصطلاح وتبعاته نجده في:

— (5) بسر بن أرطاة □□. فهذا له من المخازي في سيرته ما يندى له كل جبين، وقد قيل بأنه قد ولد لسنتين

قبل وفاة النبي ﷺ!،... إلخ.

14 عامر بن وائلة بن عبد الله الليثي المكي (ت: 100 هـ). قال الإمام مسلم: {هو آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ}. وقال ابن سعد بسنده إلى أبي الطفيل أنه قال: {كنت أطلب النبي ﷺ فيمن يطلبه ليلة الغار (يعني يوم اختبا فيه النبي مع أبي بكر الصديق) ولا أرى فيه أحداً}. وعلق ابن سعد: {وهذا الحديث غلط، أبو الطفيل لم يولد تلك الليلة وينبغي أن يكون حدث بهذا الحديث عن غيره فأوهم الذي جعل عنه. وكان أبو الطفيل ثقة في الحديث وكان متشعباً. روى البخاري في: "التاريخ الأوسط" عنه أنه قال: {أدركت ثمان سنين من حياة النبي ﷺ}. وقال أبو أحمد ابن عدي: {له صحبة! قد روى عن النبي ﷺ قريباً من عشرين حديثاً وكانت الخوارج يروونه باتصاله بعلي (بن أبي طالب) وقوله بفضلته وفضل أهل بيته وليس بحديثه بأس!!!!}. وقال علي بن المديني: قلت لجبر: {أكان مغيرة يكره الرواية عن أبي الطفيل؟}. قال: نعم!}. وقال صالح بن الإمام أحمد عن أبيه: {مكي ثقة!}. ☺ قلت: فتوثق الإمام أحمد وابن سعد لأبي الطفيل، يخرج عن كونه صحابي، حيث أن الصحابي، حسب الاصطلاح عدل مطلق. وهو ما يذكرنا به ابن حجر العسقلاني في قوله: {أساء أبو محمد بن حزم فضضع أحاديث أبي الطفيل وقال: "كان صاحب راية المخار الكذاب"، وأبو الطفيل صحابي! لا شك فيه!، ولا يؤثر فيه قول أحد، ولا سيما بالعصية والهوى ولم أر له في صحيح البخاري سوى موضع واحد في "العلم"، رواه عن عليّ وعنه معروف بن خربوذ وروى له الباقر، (يعني مسلم وأصحاب السنن). ☺ قلت: فابن حجر هنا يطلق "الصحبة" بمجرد "الرؤية"، كما لا يخفى، وغيره هم اصطلاح آخر مخالف! لكن، يبقى أن أبا الطفيل علوي الهوى والمشرب، وقيس بن أبي حازم عثماني الهوى وناصبي منابذ لعلي، فكيف يستقيم الحكم بالصحبة من عدمها في "نفس الأمر"، من جهة المنطق، وحالهما متشابه، لا يفرق بينهما سوى أن قيساً رام رؤية النبي ﷺ فلم تسم له!، ورامها أبو الطفيل فتمت له!!!!. وهذه من معاصي الاصطلاحات غير العلمية وغير الدقيقة في آن، حال مصطلح "الصحبة" نفسه عند الحديثين على ما سنتبين بعد قليل. أنظر: "تهذيب التهذيب" (5: 135/71)، طبعة دار الفكر، ط. أولى: 1404 هـ/1984 م بيروت.

15 أنظر: "هدي الساري"، ص. 410.

16 عامر بن مسعود بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة الجهمي (ت: ؟). ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال: {يروى المراسيل ومن زعم أن له صحبة بلا دلالة فقد وهم}. وقال ابن السكن: {روى حديثين مرسلين وليست له صحبة}. وقال يعقوب بن سفيان في تاريخه: {ليست لعامر صحبة}. وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة الرازي: {هو من التابعين}. ☺ قلت: واختلفت أقوال ابن حجر فيه، فقال في "تقريب التهذيب" (1: 389/66) في ترجمته بصيغة التبريز: {يقال: له صحبة! وذكره ابن حبان وغيره في التابعين، بينما جزم بصحبته، في معرض ترجمته لوالده مسعود بن أمية: {ولولده عامر رواية عن النبي ﷺ والأكثر قولوا: {إن حديثه مرسل فتكون الصحبة لأبيه (...)} وولد له عامر قبل الفتح بقليل فلذلك لم تثبت صحبة السماع من النبي ﷺ وإن كان معدوداً في الصحابة!، لأن له رؤية!}. ف"الصحبة" استقرت أخيراً عند ابن حجر بمجرد الرؤية لمن لا يعقل!}. ☺ قلت: وروى له الترمذي وحده من بين الستة. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (5: 132/70)، و"ثقات ابن حبان" (5: 190). {طبعة مؤسسة الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى: 1400 هـ/1980 م}، و"الإصابة في تمييز الصحابة" (2: 4429/251)، و"الاستيعاب لابن عبد البر" (3: 12)، المطبوع بهامش "الإصابة"، دار الكتاب العربي، بيروت، و"أسد الغابة" (3: 143)، {طبعة دار الشعب، و"النسائخ الكبير للبخاري" (6: 450)} مؤسسة الكتب الثقافية، ط. أولى: 1407 هـ/1986 م، بيروت، و"الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي" (6: 327)، {طبعة دار إحياء التراث العربي، ط. أولى: 1271 هـ/1952 م، بيروت} و"نقعة الصديان فيمن في صحبته نظر من الصحابة وغير ذلك"، للضغاني، ص. 88/70 {طبعة دار الكتب العلمية، بيروت}، و"الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي"، ص. 68 {ط. ثانية: 1406 هـ/1986 م، بعناية د/أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي}.

17 غمير بن عمرو، أبو عبد الرحمن القرشي (ت: 86 هـ). قال محمد بن عمر الواقدي: {ولد قبل وفاة النبي ﷺ بستين، قبض رسول الله ﷺ، وبُسر صغير، ولم يسمع من رسول الله ﷺ شيئاً في روايته}. وقال ابن سعد كاتب الواقدي: {وفي غير رواية محمد بن عمر (الواقدي): أنه سمع من النبي ﷺ}. وقال أبو سعيد بن يونس المصري: {بسر بن أرطاة يكنى أبا عبد الرحمن، من أصحاب رسول الله ﷺ، شهد فتح مصر، واختلط بها، وكان من شبيعة معاوية بن أبي سفيان، وشهد مع معاوية صفين، وكان معاوية وجهه إلى اليمن والحجاز في أول سنة أربعين وأمره أن يتجسس من كان في طاعة علي فيوقع بهم، ففعل بمكة والمدينة واليمن أفعالاً قبيحة. وقد ولي البحرين لمعاوية، وكان قد وسوس في آخر أيامه، فكان إذا لقي إنساناً قال: أين شيعتي؟، أين عثمان؟ ويسأل سيفه، فلما رآوا ذلك جعلوا له في جفنة سيفاً من خشب، وكان إذا ضرب به لم يضرب. حدث عنه أهل مصر وأهل الشام. وتوفي بالشام في آخر أيام معاوية، وله عقب ببغداد والشام}. قال الدارقطني: له صحبة ولم تكن له استقامة بعد النبي ﷺ. وقال أبو أحمد بن عدي: {مشكوك في صحبته!}.

☺ قلت: ومن أفعاله الشنيعة أنه ذبح عبد الرحمن وقمّ ابن عبيد الله بن عباس (وإلي علي بن أبي طالب على اليمن) في حجر والدقما فهامت على وجهها وكادت تخالط في عقلها من فعلته الشنعاء هذه! قال ابن أبي حاتم: له صحبة!، وقال يحيى بن معين: كان بسر بن أرطاة رجل سوء. وقال ابن معين: {أهل المدينة ينكرون أن يكون بسر سمع من النبي ﷺ وأهل الشام يروون عنه عن النبي ﷺ}. وقال حليفه بن خياط: {مات في ولاية عبد الملك بن مروان وقد خرف}. ☺ قلت: وينسب إليه حديثان: {لا تقطع الأيدي في الغزو} وأخرجه الترمذي وأبو داود في سننهما في كتاب "الحدود"، والنسائي في كتاب: "السارق" وأخرجه الإمام أحمد في المسند (4: 181)، والطبراني في المعجم الكبير، الحديث رقم: 1195، وصححه ابن حبان بتساهله المجهود فيه، وجوده الذهبي دون تبصر، وقواه ابن حجر دون تمعن، وحديث: "اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأجرنا من خزي الدنيا ومن عذاب الآخرة". والظاهر أنه لم يدخل ضمن من شغلهم مثل هذا الدعاء!، وهو عند أحمد في المسند (4: 181) {الطبعة السلفية}، وأبي القاسم الطبراني في "المعجم الكبير" الحديث رقم: 1196 و1198، {بعناية حدي عبد المجيد السلفي، الطبعة العراقية}، وأخرجه ابن حبان في صحيحة تحت رقم: 2424 و2425. أنظر: "موارد الطمأن إلى زوائد ابن حبان" لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بعناية محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت، وفي سنده أيوب بن مسيرة وهو مجهول الحال لم يوثقه غير ابن حبان على عادته!، وأخرجه الحاكم في المستدرک (4: 591)، طبعة دار المعرفة، بيروت، وفيه يزيد بن أبي يزيد مولى بسر بن أرطاة، ولم أعثر له

وهذا سيثبت له الدارقطني الصحبة بقوله:

له صحبة! ولم تكن له استقامة بعد النبي ﷺ.

وهي "الصحبة" التي سيضمن عليه بها الحافظ أبو أحمد، عبد الله بن عدي الجرجاني بقوله:

مشكوك في صحبته!.

☺ قلت: فيظهر إذن، وفي حال بسر، بأن هذه الصحبة الاصطلاحية لم تعصمه!، ولم تحل بينه وبين اقتراف مثل هذه الآثام، التي يندى لها كل جبين!

وقس على هؤلاء الكثير ممن اختلف في صحبتهم ونعتوا بأن في صحبتهم نظر!.

والملاحظ هنا، هو أن الإشكال لم ينشأ فحسب من التعريف في ضبط "الصحابي" من يكون؟، وإنما بالأساس عما يمكن أن يترتب عن تبني مثل هذا الاصطلاح إجرائياً وعملياً. ذلك أن الإقرار بصحبة الشخص، تحجبه آلياً من التعرض للنقد، أو المسائلة، أو التعرية الشخصية التي تطال كل الرواة، فالصحبة الاصطلاحية تسبغ على صاحبها نوعاً من الحصانة الشخصية!.

وقد ألفت في الصحابة كتب □□، إلا أن موضوع "الصحبة"، ظل دائماً بحاجة ماسة إلى إعادة صياغة وتنقيح على مناهج نقدية أكثر صرامة مما عولج به هذا الموضوع حتى اليوم □□.

ومهنة المحدث كناقل أمين للأخبار، تقتضي من صاحبها أولاً وأخيراً ضبط مصطلحاته، قبل تنزيلها على الواقع □□. وهو ما لم يتحقق في مفهوم: "الصحبة الاصطلاحية".

1.1.1 في مرسل الصحابي

كان من أثر الاختلاف في توفر شروط الصحبة الاصطلاحية في الراوي أن تكرسه تابعياً. وبالتالي، فحديثه عن الرسول ﷺ يعد ضعيفاً لانقطاعه، من باب الإرسال، بينما لو كان قد اجتاز شروط "الصحبة الاصطلاحية" بنجاح، لعدت مراسيله صحيحة، كأنه سمعها مباشرة من في الرسول ﷺ.

وينبغي أساس قبول مراسيل الصحابة عن بعضهم البعض، لتوافر ذلك من فعلهم، حيث لم يكونوا يكتفون برواية ما سمعوه فقط مباشرة من في الرسول ﷺ، بل أيضاً ما حدثهم به من حضر المشاهد التي لم يحضروها بأنفسهم، من باب البلاغ الشرعي والإذاعة بأخبار الرسول ﷺ.

قال الصحابي البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي (ت: 72 هـ)، نزول الكوفة □□:

على ترجمة في كتب الرجال التي بين يدي. ☺ قلت: وفي هذه الصحبة الاصطلاحية نظر كما ترى! أنظر ترجمته في: "الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني" (1: 152)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (1: 214)، والاستيعاب لابن عبد البر (1: 161)، و(1: 157) {في طبعة مكتبة تحفة مصر}، وتجريد أسماء الصحابة للذهبي (1: 48)، طبعة شرف الدين الكتي، الهند، و"تهذيب الكمال للمزي" (4: 665/59)، مؤسسة الرسالة، ط. ثانية: 1413 هـ/1992 م، و"تهذيب التهذيب لابن حجر" (1: 801/381)، و"تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري" (2: 58) {باعتبار د/أحمد محمد نور سيف، ط. أولى: 1399 هـ/1979 م، منشورات جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة}، و"الجرح والتعديل لابن أبي حاتم" (2: 422)، و"نقعة الصديان"، ص. 15/37.

18 وقد صنف العديد من الحفاظ في الصحابة أمثال: علي بن المديني في كتابه: "معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان"، ويعقوب بن سفيان القسوي (ت: 277 هـ) ضمن تاريخه: "المعرفة والتاريخ"، والبخاري في: "تاريخ الصحابة"، وأبي عيسى، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: 279 هـ) في كتابه: "تسمية أصحاب رسول الله ﷺ"، وأبي القاسم عبد الصمد بن سعيد الحمصي (ت: 324 هـ) في كتابه: "فيمن نزل حصن من الصحابة"، وأبي جعفر، محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت: 322 هـ) في كتاب: "الصحابة"، وأبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن في: "معجم الصحابة"، وأبي حاتم بن حيان البستي (ت: 354 هـ) في: "أسماء الصحابة"، وأبي أحمد، عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: 265 هـ) في: "أسماء الصحابة"، ويحيى العامري (ت: 893 هـ) في: "الرياض المستطابة في جملة من روى من الصحابة في الصحيحين" وغيرهم كثير. والمطبوع من الكتب في هذا المعنى: "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لحافظ المغرب ابن عبد البر القرطبي (ت: 463 هـ)، وطبعته مكتبة تحفة مصر، و"الإصابة في تمييز الصحابة" لابن حجر العسقلاني وهو مطبوع، طبعة دار الكتب العلمية، و"أسد الغابة" لابن الأثير وطبعته مطبعة دار الشعب، وتجريد أسماء الصحابة" لشمس الدين الذهبي، وطبعه شرف الدين الكتي بالهند.

19 وقد ألف فيه من الأقدمين: الصاغاني كتاب: "نقعة الصديان"، والمرضى العسكري الشيعي الجعفري من المعاصرين في كتاب: "مائة وخمسون صحابياً مختلقاً". ☺ قلت: ودوافع العسكري في كنهه عامة وكتابه هذا خاصة دافع عقدي بعيد كل البعد عن متطلبات صرامة البحث العلمي والحياد فيه. وانظر ما قلناه في منهجه في كتابنا: "الأصولية الجعفرية الشيعية والاجتهاد الموطر بالأسطورة".

20 خصوصاً وقد غالى بعض المنطעים، حتى حكموا بارتداد الصحابة كلهم بعد وفاة النبي ﷺ عدا أربعة أنفار، حال ما تبنته الدعاية الشيعية الجعفرية وظلت تروج لئلا هذا الإفك من منطلق عقدي وسياسي محض! أنظر كتابنا: "الأصولية الجعفرية الشيعية والاجتهاد الموطر بالأسطورة".

ما كل ما نحدثكموه سمعناه من رسول الله ﷺ ولكن حدثنا أصحابنا وكانت تشغلنا رعية الإبل.

أي أن بعض أحاديث الصحابة هي مراسيل تلقوها عن بعضهم البعض وحدثوا بها.

والأمثلة على هذا، هي من الكثرة، بحيث يكفينا منها، لفهم الظاهرة، سرد مثالين من صحابين كثيرين في الرواية عن الرسول ﷺ.

-الاول: عبد الله بن عباس الهاشمي (ت: 68 هـ): فجميع ما سمع عبد الله مباشرة من في الرسول ﷺ لا يتعدى العشرة أو العشرين حديثاً، لأنه كان صغيراً يومها 22. ومع ذلك فقد أسند له الإمام أحمد لوحدته في "المسند" 1696 خبراً 23، بحسب برنامج "العالمية" الحاسوبي، أخرج البخاري ومسلم منها 1659 خبراً 24.

-الثاني: أبو هريرة الدوسي (ت: 57 هـ): فهو في عداد الطبقة العاشرة من الصحابة الذين أسلموا ما بين عام صلح الحديبية وعام الفتح. والمدة التي صحب فيها أبو هريرة الرسول ﷺ ناهزت الثلاث سنوات 25، ومع ذلك، فقد أسند له الرواة حوالي 5374 خبراً.

☺قلت: وبعد أبو هريرة، بهذا الكم المنسوب إليه من الأخبار، أوسع رواية في الإسلام على الإطلاق، بحيث تتجاوز المرويات المنسوبة إليه ضعف مرويات غيره من المكثرين في الرواية مثل:

(أ): عبد الله بن عمر، الذي ينسب له حوالي 2630 خبراً، روى له الإمام أحمد منها في "المسند" 2377 خبراً متصلاً و 26 خبراً منقطعاً بالمكرر.

(ب): أنس بن مالك، وينسب له حوالي 2286 خبراً، تكررت عند أحمد حتى بلغت حوالي 2624 مورداً متصلاً، و 23 موضعاً منقطعاً، بحسب برنامج "العالمية"، روى منها الشيخان: 1967 خبراً بالمكرر، للبخاري منها: 900، ولمسلم: 1067.

(ت): عائشة أم المؤمنين، وينسب لها حوالي 2210 خبراً، تكررت في مسند أحمد فبلغت 2707 مورداً متصلاً، و 84 منقطعاً بالمكرر، روى البخاري منها 991 خبراً متصلاً و 144 منقطعاً، ومسلم 2375 متصلاً و 5 منقطعات بالمكرر.

(ث): وجابر بن عبد الله، وتنسب له حوالي 1540 رواية،

(ج): وأبي سعيد الخدري، سعد بن مالك، وتنسب له حوالي 1170 رواية....

☺قلت: وبقسمة عدد المرويات المنسوبة إلى أبي هريرة على عدة الأيام التي صحب فيها الرسول ﷺ وهي ثلاثة سنوات أو (365 X 3 = 1095 يوماً)، فإنا نحصل على متوسط سماع يصل إلى خمسة أخبار في اليوم.

وهذا، ليس ببعيد الاحتمال في حد ذاته، من صاحب "صُفَّة" لا شغل له سوى السماع من النبي ﷺ، ولا أنه يخرق حواجز المكان والعرف، إلا أن واقع المروي عن أبي هريرة نفسه، يستبعده على ما سنثبت.

☺قلت: ويستروح المرء لهذه النتيجة بشواهد عدة، نكتفي هنا بسرد ثلاثة منها:

-أولاً: أنه ورد عن أبي هريرة نفسه، كما حصل مع غيره من الصحابة، التصريح بسماعه لبعض الأخبار من صحابة آخرين، وليس مباشرة من الرسول ﷺ.

فقد أخرج الإمام مالك في "الموطأ" عن □□:

سَمِيَ، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام [أبو عبد الله المدني (ت: 130 هـ) وهو ثقة]، أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام [المخزومي المدني (ت: 94 هـ) وهو ثقة] يقول: كنت أنا وأبي عند

21 هو في مسند الإمام أحمد (4: 283) قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي، حدثنا أبو أحمد، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن البراء قال: ... (الخبر). وأورد عبد الله بن أحمد أيضاً في "الجامع في العلل ومعرفة الرجال" (2: 504/60 و 505)، ط. أولى: 1410 هـ 1990 م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. وأخرجه الخطيب البغدادي أيضاً من طريق أبي إسحاق في: "الكفاية"، ص. 424، بلفظ مختلف: {ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب}. وأورد الخطيب في "الكفاية"، ص. 424-425، بسنده إلى أنس بن مالك أنه قال: {ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضاً}. ونقل كذلك عن عمر بن الخطاب قوله: {كنت أنا وجار لي من الأنصار من بني أمية بن زيد وهي من موالي المدينة، وكنا نتناوب الدؤل على رسول الله ﷺ، يول يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جنته بخر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك}. أنظر: ابن حجر العسقلاني في: "فتح الباري" (1: 167).

22 ورد عند الخطيب البغدادي في "الكفاية"، ص. 78، أن سنة كانت خمس عشرة سنة.

23 وروى أحمد منها مكرراً بعضها في "المسند" إلى أن بلغت 2195 خبراً متصلاً و 91 منها منقطعاً.

24 يروي منها البخاري 782 خبراً، ومسلم 877 خبراً متصلاً، وروى البخاري منها 95 ومسلم 4 أخبار منقطعة.

25 قدم على الرسول ﷺ هو وقبيله من أهل دوس سنة 7 هـ بعد غزوة خيبر.

26 الموطأ، كتاب: "الصيام"، الخبر رقم: 566.

مروان بن الحكم زين أبي العاص بن أمية، أبو عبد الملك الأموي (2 هـ - 65 هـ) أول من ملك من بني الحكم بن أبي العاص وإليه تنسب المروانية وهو أمير المدينة فذكر له أن أبا هريرة يقول:

من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم.
فقال مروان: أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي المؤمنين عائشة {بنت أبي بكر الصديق (ت: 57 هـ) وأم سلمة} هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية (ت: 62 هـ) فلتسألنهما عن ذلك. فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها ثم قال: يا أم المؤمنين، إنا كنا عند مروان بن الحكم فذكر له أن أبا هريرة يقول:
من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم.
-قالت عائشة: ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن، أترغب عما كان رسول الله ﷺ يصنع؟
-فقال عبد الرحمن: لا والله.
-قالت عائشة: فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم.
-قال: ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة. قال فخرجنا حتى جئنا مروان بن الحكم فذكر له عبد الرحمن ما قلنا،
-فقال مروان: أقسمت عليك يا أبا محمد لتركيبن دابتي، فإنها بالباب فلتذهبن إلى أبي هريرة فإنه بأرضه بالعقيق فلتخبرنه ذلك. فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدثت معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك،
-فقال له أبو هريرة: لا علم لي بذلك إنما أخبرني مخير.

☺قلت: والمخير المبهمة هنا هو: الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ابن عم رسول الله ﷺ (ت: 13 هـ) كما جاء التصريح باسمه في روايات كل من: البخاري ☐☐، ومسلم ☐☐، والإمام أحمد ☐☐.

-ثانياً: أن بعض الرواة قد ينسبون لأبي هريرة أخباراً ما حدث بها قط، وهاك بعض أمثلة منها:

- (1): ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري بسنده إلى الحجاج بن محمد أنه قال ☐☐.

قال ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:
من جلس مجلساً كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك واتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك!
قال الحاكم:

هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح وله علة فاحشة.

☺قلت: وأورد الحاكم قصة سؤال الإمام مسلم للبخاري عن علة هذا الحديث. فأجاب البخاري:

هذا حديث مليح لا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا سهيل، عن عون بن عبد الله (من) قوله!.

وأضاف البخاري:

هذا أولى، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل³¹

27 أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: "الصيام"، الخبر رقم: 1791. قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي عَدُوٍّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنِّي ذَاكَ لَكَ أَمْرًا وَلَوْلَا مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْ لَكَ فَذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَ: (أبو هريرة): كَذَلِكَ حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ أَعْلَمُ.

وأضاف البخاري: {وقال همام} {من منه بن كامل} {وعبد الله} {ابن عبد الله بن عمر} {ابن الخطاب}، عن أبي هريرة: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِالْقَطْرِ وَالْأَوَّلِ اسْتِنْذًا، يعني خير عائشة.

☺قلت: وهو كما قال. إذ خير عائشة ثابت إليها، وورد عزيزاً، وقد قمت بتخريج طرقه ووجدت أنه ثابت إليها بدرجة وثوقية معيارية بلغت حاجز 93 %. وهي درجة عالية من الوثوقية، على ما سيأتي تفصيله.

28 أخرجه في الصحيح، كتاب: "الصيام"، الخبر رقم: 1864. قال مسلم: {حدثني محمد بن حاتم، حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج،

تحويل الإسناد (ج)،

وحدثني محمد ابن رافع، واللفظ له، حدثنا عبد الرزاق بن همام، أخبرنا ابن جريج، أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر قال سمعت أبا هريرة ٧٧٧٧ يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث لأبيه فأنكر ذلك فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فسألنا عبد الرحمن عن ذلك قال فكلناهما قالت: (الخبر)... فقال أبو هريرة أهما قالناه لك؟ قال نعم. قال هما أعلم. ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل ولم أسمع من النبي ﷺ، فقال: فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك.

29 انظر: "المستند"، مسند المكثرين"، الأخبار رقم: 24493، 24627، 25445، و25447.

30 الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت: 405 هـ) "معركة علوم الحديث"، ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث، ص. 113.

(2): وسئل الحافظ أبو الحسن، الدارقطني (306 هـ - 385 هـ) عن حديث أبي هريرة، عن أبي بكر (الصدّيق) وعمر (بن الخطاب) أن أحدهما كان يوتر أول الليل وكان الآخر يوتر آخره، فقال رسول الله ﷺ: حذر هذا، وقوي هذا.

فأجاب:

يرويه ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، واختلف عنه.
- فرواه محمد بن يعقوب الزبيري، عن ابن عيينة، وقال فيه: عن أبي هريرة،
- وغيره يرويه عن ابن عيينة ولا يذكر أبا هريرة، يرسله عن سعيد (بن المسيب)، وهو الصواب.
- وكذلك رواه الزبيدي (محمد بن الوليد) عن الزهري، عن سعيد مرسلًا.

❧ قلت: أي أن الخبر يعد من مراسلات سعيد بن المسيب ولا علاقة لأبي هريرة به.

(3): وسئل الدارقطني عن حديث أبي هريرة، عن أبي بكر (الصدّيق): قام فينا رسول الله ﷺ كقيامي فيكم فقال ﷺ.

إن الناس لم يعطوا شيئاً هو أفضل من العفو والعافية فسلوهما الله

فأجاب:

تفرد به زائدة (بن قدامة النقي)، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح (السمان)، عن أبي هريرة، عن أبي بكر.
ولم يروه عن زائدة سوى حسين بن علي الجعفي،
ولم يتابع حسين بن علي، على ذكر أبي هريرة في إسناده، ورواه شيبان (بن عبد الرحمن النحوي) عن الأعمش (سليمان بن مهران)، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، عن أبي بكر، ولم يسم أبا هريرة ولا غيره.

❧ قلت: أي أن الخبر يعد من مراسيل أبي صالح: نكوان السمان، ولا علاقة لأبي هريرة به!.

- الثالث: ومنها ما ضعفه الحفاظ لقرائن، كما فعل الإمامان: أحمد ومسلم وغير واحد في تضعيف الخبر الذي نسب لأبي هريرة روايته عن النبي ﷺ في: "المسح على الخفين"، محتجين لما ذهبوا إليه، بما ثبت عن أبي هريرة، بأنه كان ينكر المسح على الخفين.

- الرابع: لم يرو البخاري من هذا القدر الهائل من الحديث المنسوب إلى أبي هريرة سوى حوالي 446 خبراً فقط من غير المكرر، أي ما نسبته 12 %، وأكثرها قد شاركه غيره من الصحابة في روايتها.

❧ قلت: وبعضها غرائب وأفراد، لا تصح إليه بحال، على ما سنثبت لاحقاً في هذه الدراسة.

- الخامس: عدم ضبط الرواية عن أبي هريرة، من طرف الناقلين عنه. وهي آفة تلحق بالنقلة ولا دخل لأبي هريرة في تحمل تبعاتها بحال.

31 وأوضح ابن أبي حاتم هذه العلة فقال: سألت أبي وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا: {هذا خطأ رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله - (يعني موقوفاً عليه من كلامه) -، وهذا أصح. قلت لأبي: ممن هو؟ قال: يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج، ويحتمل أن يكون من سهيل، وأخشى أن يكون ابن جريج دلس هذا الحديث عن موسى بن عقبة، ولم يسمعه من موسى، إنما أخذه من بعض الضعفاء}. سمعت أبي مرة أخرى يقول: {لا أعلم روى هذا الحديث عن سهيل إلا ما يرويه ابن جريج عن موسى بن عقبة فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى. إذ لم يروه أصحاب سهيل. لا أعلم روى هذا الحديث في شيء من طرق أبي هريرة}. أنظر: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: 327 هـ) في: "العلل" (2: 95)، طبعة السلفية لسنة 1343 هـ. ❧ قلت: وهو خير شائع الاستعمال عند متأخري الخسويين على السلفية الأمية، يحتجون به بحالهم ظناً منهم أنهم يغفر لهم ما أحدثوا بناء على كلام موقوف على رجل وليس مرفوعاً إلى الصادق المصدوق! وللتقليد البليد، غير المنفقه أثره السيء في كل هذه المظاهر وغيرها، مما لا يوقف لها على أصل، أو لكونها من ضعاف الآثار.

32 أبو الحسين، علي بن عمر الدارقطني (306 هـ - 385 هـ): "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (1: 232/35)، ط. أولى: 1405 هـ/1985 م، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

33 "المرجع السابق" (1: 232/36).

34 رواه أحمد في المسند وفيه رجل لم يسم. أنظر "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي" (1: 254)، طبعة: 1406 هـ/1986 م، مؤسسة المعارف، بيروت. وإنكار المسح من أبي هريرة رواه أبو بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبه العباسي (ت: 235 هـ) في "اللمنف" (1: 186)، ط. أولى: 1409 هـ/1989 م، بعناية كمال الحوت، دار التاج، بيروت.

1.2) الحديث الشريف بين كفاة جهلين

ولم يتنبه الكثير من المعاصرين، الذين قرأوا بعض انتقادات لبعض المستشرقين، سواء أكانوا متسائلين منهجيين فحسب، من باب افتراضهم لفروض العمل العلمية التي يتطلبها أي منهج نقدي، أو كانوا طراً من المتحاملين على الإسلام، إلى هذه البديهيات والمسلمات ضمن هذا الحقل الحديثي العالي التخصص.

وهكذا وجدنا لبعضهم بعض أبحاث، هي إلى الإرجاف أقرب منها إلى أي شيء آخر، حيث لا نور على دعاوهم، ولا منطق في حججهم حال:

- (1) المصري محمد أبي رية: تلميذ طه حسين¹ في كتابيه: "أضواء على السنة المحمدية"²، و"شيخ المضيرة"، حيث ذهب يتحامل فيهما بدون مصوغ معقول على أبي هريرة، وكعب الأحبار، من باب افتراض "مؤامرة" كبرى حاكها الرجلان في السر!، من أجل التشويش على الإسلام بالإسرائيليات. وذلك من خلال مرويات مكذوبة، لا تصح إليهما بوجه من الوجوه!.

أو حال:

- (2) المغربي السيد البوهندي، الذي سيسطو على كتاب أبي رية هذا، لينقل عنه بالحرف، فصولاً كاملة منه، ناسباً إياها لنفسه!، ومطوحاً بدعوى أكبر من عقله وعلمه، مما اضطرنا إلى الرد عليه على صفحة إحدى الجرائد [انظره كذلك في صفحات موقع الحوار المحض]³:

☺ قلت: ولم نفتح هذه النافذة من النقد، ولا عرجنا على هذا الإشكال، إلا ونحن عازمون على رد الاعتبار للبحث العلمي الرصين، بشروطه الصلبة الصامدة المعهودة، والعمل على تنقية المجال من مثل هذا التطفل غير المتخصص، ومن شاكلة هذا الفكر الضحل الغث، وإقفال موضوع مثل هذه اللججات غير الحاسمة، وإلى الأبد، على معهودنا في مثل هذه الموضوعات المشككة التي أقضت مضجع التراثية الإسلامية، ولا فارس لها!.

وسنأتي على ذكر نماذج أخرى لهؤلاء، طي هذه الدراسة أكثر شتاتاً وربما أكثر غثاء.

أي أننا بمعنى ما، سنكتب "نهايات تاريخ" لمثل هذه الإشكالات، بالمفهوم الغربي، عند كل من الفيلسوف الألماني هيجل أو الأمريكي ذي الأصل الياباني فوكوياما، المتابع له فيه كمفهوم⁴.

1.3) في إشكالية النقد ومعايره

لجأ المحدثون في الماضي إلى ابتكار معايير موضوعية، أو شبه موضوعية في مباحثهم على الرواة أو على المتن.

فبالنسبة للمتون، لاح لهم معيار موضوعي فطري، وهو تفحص البنية الداخلية للمتون الخبرية من حيث معقوليتها، أو تساقطها، وعدم شذوذها بمخالفة ما هو أثبت منها: كالنصوص القرآنية المحكمة، أو العمل المجمع عليه،.... إلخ..

وقد اعتبروا مثل هذه المعايير، بمثابة روائز يمكن أن يبنى فوقها منهج موضوعي صلب وصامد يمكن اعتماده في رد بعض الأخبار، إلا أن مثل هذه المعايير، قلما وجدت طريقها إلى التطبيق كإجرائية مضمونة النتائج دائماً، في نخل وغربلة الكثير من الأخبار، التي خفيت عللها على النقاد، بسبب من القوقعية، أو من ضيق التخصص، أو مما هو أدهى

1 وطه حسين هو صاحب كتاب: "الشعر الجاهلي"، الذي كان تلقف أطروحة من المستشرقين، وخصوصاً المستشرق: "نولدكة" (Nöldeke)، وادعى الأمر ونسبه زوراً وبهتاناً لنفسه، مطوحاً على عادة أمثاله، بأنه أتى بما لم تأت به الأوائل!، وبأنه يعتمد المنهج التحليلي الديكارتي في "الشعر"!!!!!!.

2 وقد كتب طه حسين تصديراً لهذا الكتاب من باب التبيي لأطروحات التلميذ حسب المثل العربي السائر: البعرة تدل على البعير.

3 نشرت أسبوعية "الأيام" في عددها 76 لأسبوع 6 - 12 مارس 2003، في محور مناقشات، ص. 24.

4 وكمثال على هذا المنحى في مؤلفاتنا المنظرية، فكتابنا: "المهدي اللامنتظر لا عند اليهود ولا عند الشيعة ولا عند السنة ولا عند البرتغال" هو نهاية لمثل هذا المفهوم الخلاصي الزرادشتي في أن يتجسد كمفهوم أو فكرة فما نصيب من الاهتمام أو البحث في المجال الدواولي الإسلامي، اللهم من باب عارض له تعلق بالجمال النفسي أو الاجتماعي وليس الإسلامي الخاضع، وهي مجرورها الأسطوري أجدر أن تلحق. وبالتالي، فلن يجز أن يتلفظ بمثل هذا المفهوم بعد الآن في الإسلام، سوى أمي أو مخرف لا يعرف ما يخرج من رأسه! وكذلك كتابنا: "الأصولية الجعفرية الشيعة والاجتهاد الموطر بالأسطور" هو نهاية لتاريخ فكرة، وهي الفكرة التي تقول بأحقية الشيعة في حكم المسلمين. ولن يتجرأ باللهج بما بعد صدور هذا الكتاب سوى منتطع لا يمت إلى منظورية عالمية الإسلام وخاتمية بصله، وقس على هذين المثالين. فحين لسنا نؤلف من أجل التأليف، وإنما نؤلف ضمن منظورية تأصيلية شاملة، تثبت ما يستحق أن يثبت وتفي كل الزبد أو الغناء العالق بالرجعية. وهذا جد واضح في كل مؤلفاتنا.

وأمر، كالقصور الذاتي المرتبط بعدم القدرة على مسابرة لأفاق العلمية والمنهجية المتجددة لأعصارهم، التي يتفتق بها برنامج الخلق والوجود في كل لحظة، والذي من سماته كبرنامج خلق متشيء دوماً وآتياً بالجديد هو: أن لا يشبه جديده قديمه بحال، كي يركن المرء إلى مقايضة بعضها على بعض على ما اعتاد الفقهاء فعله في الماضي.

☺قلت: وقد وجدت الكثير من الأخبار المشككة طريقها إلى الصحاح، دون أن يعترض طريقها معترض، أو ينخلها غربال، وهي إلى الضعف والغثاء ما هي!، على ما سنأتي على ذكر بعضها، بسبب من هذا الضعف المنهجي بالذات.

وضمن هذا المنظور، فسواء أخذنا باصطلاح المحدثين الواسع في الصحة أو بقول الأصوليين الضيق فيها، فهذا ليس بحاسم كفارق نوعي أو موضوعي في الحكم على صحة الأخبار من عدمها، مادام العامل الحاسم يبقى للأخبار ذاتها كأخبار من حيث مضامينها كأفكار ضمن مرجعية.

ويجب بالتالي، أن تقاس معقوليتها بميزان العقل، الذي لم يخاطب القرآن العالمين سوى به، ولم يبكث القرون الخوالي إلا على محكه وحد سيفه، ثم من خلال اتساقها الداخلي من حيث المقاصد الكليانية للشريعة ككل، وعدم معارضتها لما هو أوثق منها.

لكن، يبقى أن المحدثين، وإن استطاعوا تشخيص أهم ملمح في الرواية الخبرية ككل، وهو إمكان دخول الوهم والخطأ على الصحابة والتابعين وغيرهم، إلا أنهم لم يهتدوا قط إلى ترجمة هذا الوعي بالإشكال إلى إجراءات عملية موضوعية لمعالجة المشكل، وبالتالي تقدير أثر الأخطاء أو الأوهام في صحة الأخبار، كما هو منتظر من أي علم موضوعي صلب، بالرغم من الإجماع على التسليم بوقوع الخطأ والوهم من طرف الجميع.

قال عبد الله بن المبارك⁵:

من يسلم من الوهم وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة؟

وقال سفيان الثوري⁶:

ليس يكاد يفلت من الغلط أحد. إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط. وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك.

وقال سليمان بن أحمد الدمشقي⁷:

قلت لعبد الرحمن بن مهدي: أكتب عن يغلط في عشرة؟ قال: نعم. قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم. قيل له: فثلاثين؟ قال: نعم. قيل له: فخمسين؟ قال: نعم.

وقال يحيى بن معين[□]: من لا يخطئ في الحديث، فهو كذاب.

وقال أيضاً[□]: لست أعجب من يحدث فيخطئ، إنما أعجب من يحدث فيصيب!

وقال الإمام أحمد^{□□}: كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ.

وقال أبو عثمان، سعيد بن عمرو بن عمار الأزدي البردعي (ت: 292 هـ)^{□□}:

شهدت أبا زرعة وذكر عبد الرحمن بن مهدي فمدحه وأطرب في مدحه، وقال: وهم في غير شيء.

وقال الإمام مسلم¹²:

5 نقلا عن ابن رجب الحنبلي في: "شرح علل الترمذي"، ص 115.

6 الخطيب البغدادي: "الكفاية في علم الرواية"، ص. 174.

7 ابن رجب الحنبلي: زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد (ت: 795 هـ): "شرح علل الترمذي"، ص. 94. ط. ثانية: 1405 هـ/1985 م، بعناية صبحي جاسم البدر السامرائي، عالم الكتب، بيروت.

8 أنظر "تاريخ ابن معين برواية الدوري" (3: 2682/549)، (4: 4342/274).

9 أورده الدكتور همام عبد الرحيم سعيد في: "العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي"، ص. 90. ط. أولى: 1400 هـ/1980 م، دار العدوي للتوزيع، عمان، الأردن.

10 نفس المرجع والصفحة.

11 نفس المرجع ونفس الصفحة.

12 مسلم، "كتاب التمييز"، 3.

فليس من ناقل خبر و حامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا - وإن كان من أحفظ الناس، و أشدهم توقياً و اتقاناً لما يحفظ و ينقل - إلا الغلط و السهو ممكن في حفظه و نقله

إلى أن عمم الترمذي هذه القاعدة كقانون عام يعترى كل الرواة فقال¹³:

وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة، مع حفظهم!.

☺ قلت: ويتبين من خلال هذه النقول عن أئمة هذا الشأن والمبرزين فيه، أن الوهم، والخطأ، والغلط أعراض بنيوية مستقرة في الرواية الشفهية¹⁴.

ويتحتم بالتالي على كل من يتوخى الصحة في الأخبار، أن يأخذ موضوعياً بإمكان طرور الأخطاء على الرواة في الاعتبار، ويؤسس لمنهج ناجع يتوقى منها، وإلا شاب مثل هذا التصحيح خلف منطقي صارخ!.

لكن، وبالرغم من اعتراف الخاصة قبل العامة بهذه الحقيقة، إلا أنها ظلت إشكالية نظرية عالقة، لم تجد من يخرجها من عالم التصور ليترجمها إلى مقياس إجرائي موضوعي عملي.

وهو ما كان يجب أن تضطلع به أية نقدية صامدة وناجعة للأخبار، خصوصاً، وأنه أمر استفاضت به الأخبار عن الصحابة أنفسهم، فيما نقل إلينا من نقدهم لبعضهم البعض، كما في الواقعتين التاليتين:

-أولاً: ما اشتهر من صنيع أم المؤمنين عائشة في استدراكاتها على كوكبة من جلة مبرزي الصحابة بسبب ما وهموا فيه أو أخطأوا¹⁵،

-ثانياً: ما شاع من فعل التابعين، كتوهم التابعي سعيد بن المسيب للصحابي الجليل عبد الله بن عباس في قوله¹⁶:

تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم

ثم شاع وذاع مثل هذا النقد، كمنهج في التابعين ومن بعدهم، إلى درجة أن لم يسلم أحد كبيرهم من وطأته أو تبعاته.

قال الإمام أحمد¹⁷:

ما أكثر ما يخطئ شعبة بن الحجاج في أسامي الرجال!

☺ قلت: وشعبة ثقة ثبت، بل هو أول من فتش عن أحوال الرجال بالعراق. وقس مثل هذا على من هم دونه!.

13 سنن الترمذي، كتاب: "العلل" (5: 747-748)، طبعة استنبول، 1401 هـ/ 1981 م، بعناية فؤاد عبد الباقي.

14 وقد ألفت كتب في أخطاء الخدثين، مثل كتاب: "التمييز" لمسلم وغيره.

15 استدركت على عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وغيرهم، حتى أن بدر الدين الزركشي ألف في ذلك كتاب: "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، ط. رابعة: 1405 هـ/ 1985 م، المكتب الإسلامي بيروت.

16 أنظر: "شرح علل الترمذي"، ص. 115.

17 "العلل في الحديث" لهما عبد الرحيم سعيد، ص. 92.

2) سمات التقويمية الحديثية ما بعد الصحابة

وقد اشتهر من المتكلمين في الرجال من التابعين، ممن عاصر الصحابة في مختلف الأمصار الإسلامية، وأخذوا عنهم منهجهم في النقد والتمحيص ثلة من الحفاظ والنقاد أمثال:

-أبي عمرو، عامر بن شراحيل الشعبي الهمداني الكوفي (17 هـ - 103 هـ)، وأبي بكر، محمد بن سيرين البصري (33 هـ - 110 هـ)، وأبي محمد سعيد بن المسيب المدني (13 هـ - 94 هـ)، وأبي عبد الله، سعيد بن جبيرة الكوفي (45 هـ - 95 هـ)، وأبي الشعثاء، جابر بن زيد الأزدي البجلي الهمداني، ثم الكوفي (ت: 93 هـ) وغيرهم كثير. ويكفي لأخذ فكرة عن نوعية تخصصهم، تذكر ما نقل الإمام مسلم بسنده، من قول الشعبي¹:

ما جالست أحداً، مذ عشرين سنة، حدث بحديث إلا وأنا أعلم به منه. ولقد نسيت من العلم ما لو قد حفظه أحد من الناس كان به عالماً.

⊗ قلت: وخير وصف لما جد على الساحة الحديثية إلى هذه الفترة قول محمد بن سيرين²:

لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

⊗ قلت: وقد عرف بالاستقراء التام، أن غالبية التابعين من نقلة الأخبار، وإلى انقراض القرن الأول الهجري، ثقافت عدول في أنفسهم، إلا من شواذ معدودين على أصابع اليد. وهؤلاء حاصرهم الحفاظ بالتفتيش عن حالهم وحال مروياتهم وشنعوا عليهم وقطعوا دابرهم، حال: أبي زهير، الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الخارفي الكوفي (ت: 65 هـ) الكذاب³، والمختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب (ت: 67 هـ) وغيرهما.

ولن يدخل القرن الثاني الهجري، حتى بدأت تظهر جماعة من الضعفاء، ضعفوا من جهة تحملهم للحديث وعدم ضبطهم له، كرفعهم للحديث الموقوف، وإرسالهم للمراسيل عمن لم يدركوهم، أو لكثرة غلطهم. ثم استفحل أمر الكذابين والوضاعين، بسبب من الصراعات السياسية التي اشتدت أوارها خلال هذه الفترة، واستعمال أصحاب الأهواء للحديث النبوي الشريف، مطية لدعاؤهم في أحقية حكمهم للمسلمين دونهم⁴، أو لنصرة بدعهم، أو لولعهم بالكذب مطلقاً، أو لنزذقتهم حال كل من:

1 مسلم، "كتاب التمييز"، ص. 9.

2 صحيح مسلم بشرح النووي، باب: "بيان أن الإسناد من الدين" (1: 87).

3 فيهم من انتقده لشيعه وتفضيله عليّ أبي بكر. وهذا لا يضره في الجرح والتعديل إذا اتسمت روايته بالصدق. وقد وثقه كل من: يحيى بن معين بن عون المري (158 هـ - 233 هـ)، وأبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي (215 هـ - 303 هـ)، وأبو جعفر، أحمد بن صالح المصري، المعروف بابن الطري (175 هـ - 248 هـ) وغيرهم. وتكلم فيه كل من: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97 هـ - 161 هـ)، ومحمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري البغدادي (ت: 230 هـ)، وعلي بن عبد الله المدني (161 هـ - 234 هـ)، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (200 هـ - 264 هـ)، وأبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي (195 هـ - 277 هـ)، وأبو أحمد، عبد الله بن عدي الجرجاني (277 هـ - 365 هـ)، وأبو الحسن، علي بن عمر الدارقطني البغدادي (306 هـ - 385 هـ) وغيرهم. ⊗ قلت: لاحظ أولاً: أن كل من أتينا على ذكر اسمه من النقاد، ممن عدله أو جرحه لم يكن من المعاصرين له، وبالتالي فمقدمهم في ذلك إنما هي أقوال من سبقوهم من الحفاظ الذين حدثوهم عنهم ضمن هذه السلسلة المشيخة المتصلة اللقيا والسماع. أو من خلال السبر الاستقصائي لمروياته ومقارنتها مع روايات الثقات العدول. ثم لاحظ ثانياً أن التشيع لوحده ليس يبرح في الرواية، كما وأن الجرح الذي لا يفسر غير مقبول في هذا الباب. وسأتي مزيد تفصيل لهذا عند آوانه ضمن هذا الكتاب.

4 أنظر لزماً كتابي: "الأصولية الجعفرية الشيعية والاجتهاد المؤطر بالأسطورة"، و"المهدي اللامنتظر لا عند اليهود ولا عند الشيعة ولا عند السنة ولا عند المرتغال".

أبي عبد الله، جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي (ت: 127 هـ، أو 132 هـ) الكذاب⁵، وأبي هارون، عُمارة بن جوين العبدى البصري الكذاب (ت: 134 هـ)⁶، وأبي هذبة، إبراهيم بن هذبة الفارسي، ثم البصري وكان دجالاً من الدجاجة يكذب في روايته عن أنس بن مالك⁷، والمفسر أبي الحسن، مقاتل بن سليمان الأزدي الخراساني (ت: 150 هـ) وهو كذاب وضاع للحديث⁸، وأبي قيس، محمد بن سعيد بن أبي قيس الشامي المصلوب (ت: 150 هـ) وهو كذاب وضاع للحديث، وأبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني (ت: 184 هـ)⁹ وهو كذاب وضاع للحديث، وغيرهم¹⁰.

❦ قلت: وبقدر ما اشتد جانب هذه الهجمة الشرسة من طرف الكذابين والوضاعين والمنحلين والضعفاء من كل: لون، ومشرب، وخطورة وقعهم على الدين، بقدر ما ظهر نقاد جهابذة أعلام، حملوا على أنفسهم عبء التصدي لمفترياتهم.

فجابهوهم بسدود من النقدية المنهجية الصامدة، تعتمد الرحلة إلى البلدان المختلفة لمعاينة الشيوخ وتمحيص أحوالهم والتتقيب عن مروياتهم، إما مشافهة، أو عن كتب، لكن في عين المكان دائماً. وقد برز من بين هؤلاء النقاد المبرزين في هذه الحقبة التاريخية:

أبو محمد، سليمان بن مهران الأعمش الكوفي (61 هـ - 148 هـ)، وأبو عروة، معمر بن راشد الأزدي البصري، ثم اليميني الصنعاني (95 هـ - 153 هـ)، وأبو بكر، هشام بن أبي عبد الله، سنبر اللّـ ستواتي البصري (76 هـ - 154 هـ)، وأبو بسطام، شعبة بن الحجاج العتكي الواسطي، ثم البصري (82 هـ - 160 هـ)¹¹، وأبو عبد الله، عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون، الأصبهاني، ثم المدني (ت: 164 هـ)، وإمام دار الهجرة أبو عبد الله، مالك بن أنس الأصبحي المدني (93 هـ - 179 هـ)، وأبو عبد الله، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (97 هـ - 161 هـ)، وأبو عمرو، عبد

5 قال الإمام أبو حنيفة، النعمان بن ثابت (ت: 150 هـ) في جابر الجعفي: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي!. قال النسائي: متروك الحديث. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (2: 75/41)، و"الضعفاء والمتروكين" لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: 303 هـ)، ص. 100/71، ط. أولى: 1405 هـ/1985 م، بعناية بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

6 شعبي متروك الحديث ومنهم من كذبه. قال شعبة بن الحجاج: لأن أقدم فتشرب عني أحب إليّ من أن أحدث عنه. وقال حماد بن زيد: كان كذاباً بالعادة شيء وبالعشي شيء!. وقال الدارقطني: متروك. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (7: 671/361)، و"تقريب التهذيب" (2: 460/49)، و"الضعفاء والمتروكين" لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: 385 هـ)، ص. 381/299، ط. أولى: 1404 هـ/1984 م، بعناية موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض.

7 له ترجمة عند محمد بن حبان البستي (ت: 254 هـ) في: "الجروحين من احدثين والضعفاء والمتروكين" (1: 114)، بعناية محمود إبراهيم زايد، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، بدون تاريخ، وعند شمس الدين أبا عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748 هـ) في: "ميزان الاعتدال" (1: 119)، ط. أولى: 1382 هـ/1963 م، بعناية علي محمد الجساوي، دار المعرفة، بيروت، وعند أبي جعفر العقيلي (ت: 322 هـ) في: "الضعفاء الكبير" (1: 70/69)، ط. أولى: 1404 هـ/1984 م، دار الكتب العلمية، بيروت.

8 له ترجمة في "ميزان الاعتدال" (4: 8741/173).

9 له ترجمة في: "الجروحين" لابن حبان (1: 105).

10 وقد صنف كتب في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع منها: "الأربعون الودعانية"، و"وصايا علي" كلها موضوعة عنه، وضعها حماد بن عمرو النخعي. ومنها كتاب: "فضل العلماء" للمحدث شرف البلخي وأوله: "من تعلم مسألة من الفقه قلده الله كذا". ومن الأحاديث الموضوعة بإسناد واحد أحاديث: الشيخ المعروف: "بابن أبي الدنيا"، وهو الذي يزعمون أنه أدرك علياً (بن أبي طالب) وعمر طويلاً وأخذ بركاية فركب وأصابه ركابه فشجّه فقال مد الله في عمرك مداً!. وأحاديث: "أبي نسطور الرومي"، وأحاديث: "بشر"، و"نعم بن سالم"، و"خراش" عن أنس، وأحاديث: "دينار" عنه، وأحاديث: "أبي هذبة إبراهيم بن هذبة القيسي". ومنها كتاب يدعى: ب "مسند أنس البصري" مقدار ثلاثمائة حديث يرويه "سمعان المهدي" عن أنس، وأوله: "أمسي في سائر الأمم كالقمر في النجوم، وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون عن سمعان.

وقال ابن الجوزي: "الوضاعون خلق كثير من كبارهم: وهب بن وهب القاضي، ومحمد بن السائب الكلبي، ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب، وأبو داود النخعي، وإسحاق بن نجیح الملقبي، وغيث بن إبراهيم النخعي، والمغيرة بن سعيد الكوفي، وأحمد بن عبد الله الجويباري، ومأمون بن أحمد المروزي، ومحمد بن عكاشة الكرماني، ومحمد بن القاسم الطالكساني، ومحمد بن زياد البشكري".

وقال النسائي: "الكذابين المعروفون بالوضع أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام. وقيل: وضع الجويباري، وابن عكاشة، ومحمد بن تميم الفارابي أكثر من عشرة آلاف (حديث)، فأنشأ الله علماء يذبحون ويوضحون الصحيح ويفضحون القبيح. فهم حراس الأرض وفرسان الدين كثرهم الله إلى يوم الدين.

وقال (أبو أحمد) ابن عدي: "كتبته جملة عن محمد بن محمد بن الأشعث، عن موسى بن إسحاق بن موسى بن جعفر، عن أبياته إلى علي رفقها، إذ أخرج إلينا نسخة قريب من ألف حديث عن موسى المذكور عن أبياته بخط طري عاتمها من أكبر".

وقال الديلمي: أسانيد كتاب "العروس" لأبي الفضل جعفر بن محمد بن علي الحسيني واهية لا يعتمد عليها وأحاديثه منكرة. وقال الذهبي: أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن بليط بن شريط حدث عن أبيه عن جده بنسخة فيها بلال لا يحل الاحتجاج به فإنه كذاب.

❦ قلت: والحديث في هذا يطول ومع ذلك فقد تتبعته الحفظ والنقاد وبينوا محله من الإعراب، وألفوا في ذلك المؤلفات.

11 هو أول من صنف الحديث بالبصرة تصنيفاً منهجياً وأول من بحث في أحوال الرجال. وكان ميثناً لا يكاد يروي إلا عن ثقة. أنظر: أبا الخير، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن السخاوي القاهري الشافعي (831 هـ - 902 هـ) في: "المتكلمون في الرجال"، ص. 88، بعناية عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة الرشد، الرياض. وكذلك شمس الدين، محمد بن أحمد الذهبي (673 هـ - 748 هـ) في كتاب: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، ص. 96/167، بعناية عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة الرشد، الرياض. وطبع كتاب الذهبي، والسخاوي، وتاج الدين، عبد الوهاب بن علي السبكي (727 هـ - 771 هـ) معاً.

الرحمن بن عمرو الأوزاعي الشامي (88 هـ - 157 هـ)، وأبو الحارث، الليث بن سعد المصري (94 هـ - 175 هـ)، وأبو عبد الرحمن، عبد الله بن المبارك المروزي (118 هـ - 181 هـ)، وأبو معاوية، هشيم بن بشير الواسطي، ثم البغدادي (104 هـ - 183 هـ)، وأبو مسعود، المعافى بن عمران الأزدي الموصلّي (ت: 185 هـ) وغيرهم.

❦ قلت: ولعل أوضح ما يمكن أن يلخص به المرء، مدى نضج الحاسية النقدية لدى المحدثين، وإلى هذه الفترة الزمنية، قول شعبة بن الحجاج حين سئل: متى يترك حديث الرجل؟، فأجاب بما صار قاعدة¹²:

إذا حدث عن المعروفين بما لا يعرفه المعروفون، وإذا كثّر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، فلم يثبته نفسه فيتركه، طرح حديثه. وما كان على غير ذلك فارووا عنه.

وتنسب قاعدة أخرى للإمام مالك¹³:

لا يؤخذ الحديث عن أربعة، ويؤخذ عن سواهم: (1) رجل سفيه معروف بالسفه، (2) وصاحب هوى داعية إلى هواه، (3) ورجل صالح لا يدري ما يحدث، (4) ورجل يكذب في حديث رسول الله ﷺ.

وأخرى لشيخ الإمام مالك أبي الزناد¹⁴ في ذات المعنى في قوله¹⁵:

أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله.

❦ قلت: وهذه قمة في الاحتياط، لأن السابق للذهن في عرف الناس، هو تحسين الظن بالصلحاء، لما يتوسم فيهم من تقوى وورع وعدم الاحتراء على الافتراء أو الكذب على رسول الله ﷺ، إلا أن الممارسة العملية والتفتيش المعمق للنقاد في رصد أحوالهم، أثبت لهم بما يدع مجالاً للشك، أن الاختلاق والتزويد في الأخبار عن رسول الله ﷺ، كان يأتيهم من الغفلة وليس بالتعمد، وإن كانت النتيجة سواء! وهو ما دفع بهؤلاء الأجلة الأعلام إلى التحذير منهم!¹⁶

وقد لخص الحافظ المغربي أبو الوليد الباجي هذه الأجرة العملية في الجرح والتعديل بقواعد نوجزها في الآتي:

قال الباجي مقعداً لقاعدة في الصدق¹⁷:

أحوال المحدثين في الجرح والتعديل، مما يدرك بالاجتهاد ويعلم بضرب من النظر. ووجه ذلك أن الإنسان إذا جالس الرجل، وتكررت محادثته له وإخباره إياه بمثل ما يخبر، قاس على المعاني التي يخبر عنها تحقق صدقه وحكم بتصديقه، فإن اتفق له أن يخبر في يوم من الأيام، أو وقت من الأوقات بخلاف ما يخبر به الناس عن ذلك المعنى، أو بخلاف ما علم منه المخبر اعتقد فيه الوهم والغلط، ولم يخرج ذلك عنده عن رتبة الصدق التي ثبتت من حاله وعهد من خبره.

ولقاعدة في الكذب:

12 أنظر: أبا الوليد، سليمان بن خلف الباجي (403 هـ - 474 هـ) في كتاب: "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح"، (1: 264)، ط. أولى: 1411 هـ/1991 م، بعناية أحمد لبرار، منشورات وزارة الأوقاف المغربية.

13 أنظر: محمد بن حبان البستي: "كتاب المجروحين" (1: 80). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكلام المنسوب لمالك في عدة مصادر، متفقة في المعنى ومختلفة في بعض ألفاظها، كما عند أبي الوليد الباجي في: "التعديل والتجريح" (1: 263)، وعند أبي يوسف، يعقوب بن سفيان القسوي (191 هـ - 277 هـ) في كتاب: "المعرفة والتاريخ" (1: 684)، ط. أولى: 1394 هـ/1974 م، مطبعة الإرشاد، بغداد وغيرهما.

14 عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني (ت: 132 هـ) وهو ثقة حجة. أنظر ترجمته في: "تذويب التهذيب" (5: 351/178).

15 صحيح مسلم بشرح النووي (1: 84).

16 وانظر ما يمكن أن يترتب عن تحسين الظن بالقصاص، بمثال إبراهيم التيمي في كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجاً، وردفه المصنف له: "الأجوبة المونتريالية"، ط. أولى: 1420 هـ/2000 م، طبعة مونتريال.

17 "التعديل والتجريح" (1: 251).

فإذا كثرت مجالسة آخر، وكثرت محادثته لك، فلا يكاد يخبرك بشيء إلا ويخبرك أهل الثقة والعدالة عن ذلك المعنى، بخلاف ما أخبرك به، غلب على ظنك كثرة غلطه، وقلة استنباطه واضطراب أقواله وقلة صدقه، ثم بعد ذلك قد تبين لك من حاله العمد أو الغلط، وبحسب ذلك تحكم في أمره.

ولقاعدة في الترجيح:

فمن كان في أحد هذين الطرفين لا يختلف في جرحه أو تعديله، ومن كان بين الأمرين مثل أن يوجد منه الخطأ والإصابة، وقع الترجيح فيه، وعلى حسب قلة أحد الأمرين منه وكثرة الآخر يكون الحكم فيه، فكذاك المحدث إذا حدثك عن (ابن شهاب) الزهري مثل زمعة بن صالح¹⁸، أو صالح بن أبي الأخصر¹⁹، أو محمد بن إسحاق²⁰، وحدثك عنه بذلك الحديث: (الإمام) مالك، وعبيد الله بن عمر²¹، ومعمّر²²، وسفيان بن عيينة²³، ومن أشبههم من الأئمة الحفاظ المتقنين الذين علم حفظهم حديث الزهري وإتقانهم له، واتفقوا على خلاف ما حدث به أو خالفه أحد هؤلاء الأئمة وكثر ذلك، فإنه يحكم بضعفه واضطراب حديثه وكثرة خطاياه، فإن انضاف إلى ذلك، أن ينفرد بالأحاديث المناكير، من مثل الزهري، وكثر ذلك منه خرج إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، متروك الحديث، وربما كثر ذلك منه حتى يتبين تعمده فينسب إلى الكذب. وإذا رأيت لا يخالف هؤلاء الأئمة المتقنين الحفاظ، ولا يخرج عن حديثهم حكم بصدقه وصحة حديثه.

فهذان الطرفان لا يختلف في من وجد أحدهما منه، ومن وجد منه الموافقة والمخالفة، وقع الترجيح فيه على حسب كثرة أحد الأمرين منه وقلته. وعلى قدر ما يحتمله حاله في علمه ودينه وفضله. ولذلك يختلف أهل الجرح والتعديل في الرجل الواحد. فيوثقه يحيى بن سعيد القطان ويضعفه عبد الرحمن بن مهدي، ويوثقه شعبة ويجرحه مالك، وكذلك سائر من يتكلم في الجرح والتعديل، ممن هو من أهل العلم بذلك، يقع اختلافهم في ذلك على هذا الوجه.

❶ قلت: ولن يسدل الستار على نهاية القرن الثاني، حتى أقل معه حجتان من حجج هذا العصر في النقدية الرجالية غير مدفوعين وهما:

–الحافظ أبو سعيد، يحيى بن سعيد القطان البصري (120 هـ – 198 هـ)،

18 أبو وهب زمعة بن صالح الجندي اليماني نزيل مكة (من السادسة). ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون بغيره. وقد ضعفه كل من: يحيى بن معين، والإمام أحمد، وأبو حاتم الرازي، والجوزجاني، وغيرهم. وقال النسائي: {ليس بالقوي}. كثير الغلط عن الزهري. {يخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيراً}. أنظر ترجمته في: "تقريب التهذيب" (1: 65/263)، و"تذويب التهذيب" (3: 629/292)، و"الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي" (3: 2823/624)، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. 232/112، و"التاريخ الكبير للبخاري" (3: 451)، و"المجروحين لابن حبان" (1: 312)، و"المعني في الضعفاء للذهبي" (1: 2207/240)، دار المعارف، حلب، و"لسان الميزان لابن حجر العسقلاني" (7: 220)، طبعة دار الفكر، بيروت، و"ميزان الاعتدال للذهبي" (2: 2904/81).

19 صالح بن أبي الأخصر اليماني، نزيل البصرة (ت: ما بين 140 هـ – 150 هـ). قال ابن حبان: {يروي عن الزهري أشياء مقلوبة روى عنه العراقيون. اختلط عليه ما سمع من الزهري بما وجد عنده مكتوباً فلم يكن يميز هذا من ذاك}. ضعفه ابن معين، ويحيى بن سعيد القطان، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، والنسائي وغيرهم. له ترجمة في: "تقريب التهذيب" (1: 3/358)، و"تذويب التهذيب" (4: 650/333)، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي" ص. 318/137، و"التاريخ الكبير للبخاري" (4: 2778/273)، و"الضعفاء الصغير للبخاري" ص. 164/119، و"لسان الميزان" (7: 244)، و"المجروحين" (1: 368)، و"ميزان الاعتدال" (2: 288).

20 أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المصلي القرشي المدني (85 هـ – 151 هـ) إمام المغازي. وثقه ابن سعد والعجلي، وقال ابن معين: ثقة وليس بحجة، واضطربت أقواله فيه. وقال النسائي: ليس بالقوي. ❶ قلت: وهو إمام المغازي غير مدفوع، ولم يقلل الحفاظ قوله في الإمام مالك ولا قول الأخير فيه.. أنظر ترجمته في: "تذويب التهذيب" (9: 51/34)، و"الجرح والتعديل" (7: 1087/191)، و"ميزان الاعتدال" (3: 468)، و"لسان الميزان" (7: 531)، و"المعني في الضعفاء للذهبي" (2: 552)، و"مذكرة الحفاظ للذهبي" (1: 164/172)، و"تاريخ بغداد للخطيب البغدادي" (1: 214).

21 عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني (ت: 147 هـ). مجمع على ثقته وهو أحد الفقهاء السبعة، وهو من الرواة عن الزهري وليس يوجد أحد أثبت منه في حديث نافع عن ابن عمر. وقال يحيى بن معين عن السند الذي يرويه: عبيد الله، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. عن عائشة أم المؤمنين: الذهب المشبك بالدر. وسئل: هو أحب إليك أو الزهري عن عروة بن الزبير بن العوام، عن عائشة؟ قال: هو إني أحب. أنظر ترجمته في: "تذويب التهذيب" (7: 71/35).

22 أبو عروة، معمر بن راشد الأزدي البصري، ثم البني الصنعائي (95 هـ – 153 هـ). قال يحيى بن معين: {أثبت الناس في الزهري: مالك ومعمّر...}. أنظر ترجمته في: "تذويب التهذيب" (10: 441/218).

23 أبو محمد، سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي (107 هـ – 198 هـ). إمام الحجاز. قال علي بن المديني: {ما في أصحاب الزهري أتقى من ابن عيينة}. وقال الشافعي: {لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز}.

-والحافظ أبو سعيد، عبد الرحمن بن مهدي البصري اللؤلؤي (135 هـ - 198 هـ).

وقد بلغ من علو شأنهما في ميدانها أن قيل في حقهما²⁴:

أن من جرحاه لا يكاد يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو المقبول، ومن اختلفا فيه - وذلك قليل - اجتهد في أمره.

قلت: وكما استفاد هذان العلمان الجبلان من علم وتجربة من سبقوهما في هذا الميدان، فقد صاروا بدورهما مرجعاً لكل من أتوا بعدهما.

ثم ظهر بعد هؤلاء، طبقة أخرى من النقاد اشتهروا على خلاف سابقهم بالتأليف في: "العلل"، و"الرجال" أمثال:

أبي زكريا، يحيى بن معين البغدادي (158 هـ - 232 هـ)²⁵، وأبي عبد الله، محمد بن سعد البصري ثم البغدادي (168 هـ - 130 هـ)²⁶، وأبي الحسن، علي بن عبد الله المديني البصري (161 هـ - 234 هـ)²⁷، وأبي بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (159 هـ - 235 هـ)²⁸، والإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني البغدادي (164 هـ - 241 هـ)²⁹، وأبي جعفر، محمد بن عبد الله بن عمار الأزدي البغدادي المخرمي، ثم الموصلي (162 هـ - 242 هـ) صاحب الكتاب الكبير في "الرجال والعلل"، وأبي موسى، هارون بن عبد الله البراز البغدادي، المعروف بـ "الحمال" (163 هـ - 243 هـ)، وأبي جعفر، أحمد بن صالح الطبري، ثم المصري (170 هـ - 248 هـ) وغيرهم.

وقد ألف الحفاظ في التابعين وتبع الأتباع وتابعيهم مؤلفات³⁰.

2.1 أجرة المنهج النقدية

2.1.1 في كيفية معايرة الرواة

وقد بلغ المنهج النقدي مع جيل يحيى بن معين ذروته، بحيث أصبح بإمكان أحد فطاحلهم، إلزاق علة في خبر بعينه برجل مخصوص ضمن السند، دون سواه من باقي الرواة. وهي قمة في التشخيص، لم يكن بالمستطاع بلوغها من قبل لدى المهتمين بهذا الشأن.³¹

قال محمد بن حبان البستي³²:

سمعت محمد بن إبراهيم يقول³³:

جاء يحيى بن معين إلى عفان³⁴ ليسمع منه كتب حماد بن سلمة³⁵.

24 خمس الدين السخاوي: "المكلمون في الرجال"، ص. 90.

25 لم يعن بالتأليف، ولكن نقل تلامذته أقواله في الجرح والتعديل، كما فعل أحمد بن القاسم بن محرز في كتابه: "معرفة الرجال"، وفعل إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي في: "سؤالات الجنيد ليحيى بن معين"، وعثمان بن سعيد الدارمي في "التاريخ في تجميع الرواة"، وأبي العباس الدوري في "التاريخ ليحيى بن معين" وغير هؤلاء. وقال علي بن المديني: {انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين}، وقال الإمام أحمد: {يحيى بن معين أعلمنا بالرجال}. أنظر الذهبي في: "تذكرة الحفاظ" (2: 430).

26 وله كتاب: "الطبقات الكبرى".

27 وله من الكتب في علم الرجال: "العلل"، و"الأسامي والكنى"، و"التاريخ"، و"الطبقات" وغيرها.

28 وله "المصنف"، و"المسند".

29 وله كتاب: "المسند" في الحديث، و"العلل ومعرفة الرجال"، و"التاريخ"، و"المسائل".

30 مثل كتاب الإمام مسلم: "طبقات التابعين"، ومشاهير علماء الأمصار" خمد بن حبان البستي، وهو مطبوع، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، و"ذكر أئمة التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايتهم من الفقات عند البخاري ومسلم" للحافظ أبي الحسن، علي بن عمرو بن أحمد الدارقطني (ت: 385 هـ)، وطبعته في مجلدين مؤسسة الكتب الثقافية بيروت وغيرها.

31 وهو منهج، درجنا على تمثله والعمل بمقتضياته في كثير من أبحاثنا ومولفاتنا لنجاعته ووجهته.

32 محمد بن حبان البستي في: "كتاب الجرحين من الأئمة والضعفاء والمتركون" (1: 32).

33 ورد في الأصل: محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ المظلي. وعلق محقق كتاب "الجرحين" على هذا الاسم فقال: {محمد بن إبراهيم، وبقية الاسم مختلف في المخطوطة!}. مما يعني عدم ضبطه من طرف النساخ وطروء التحريف على هذا الاسم. قلت: ولا يوجد من بين أصحاب يحيى بن معين من اسمه: محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ!، ولا أتت عثر على ترجمة لابن أبي شيخ هذا فيما بين يدي من كتب الرجال. ويغلب على ظني أنه تصحيف لاسم: أبي جعفر، محمد بن إبراهيم الأنطاقي البغدادي (ت: 286 هـ) صاحب يحيى بن معين، والملقب من طرفه بـ "مربع" وله ترجمة في "تاريخ بغداد للخطيب" (1: 359/388)، والجرح والتعديل" (7: 1062/187). فصحب "الأنطاقي" إلى "المظلي"، و"مربع" إلى "أبي شيخ".

34 أبو عثمان، عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار البصري، نزيل بغداد (134 هـ - 220 هـ) الحافظ. قال ابن معين: {ما أخطأ عفان قط إلا مرة أنا لقنته إياه فاستغفر الله}. وقال أبو حاتم: ثقة إمام مقنن. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (7: 424/205).

—فقال (عفان) له: ما سمعتها من أحد؟
 —فقال (ابن معين): نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة،
 —فقال (عفان): والله لا أحدثك!.
 —فقال (ابن معين): إنما هو درهم وأخذر إلى البصرة وأسمعه من التبوذكي³⁶،
 —فقال له (عفان): شأنك.
 فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل (التبوذكي)،
 —فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب من أحد؟
 —فقال (ابن معين): سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر..
 —فقال (موسى): وماذا تصنع بهذا؟
 —فقال (ابن معين): إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا أصحابه وقد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه؛ وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطأ عليه.

ويقول أبو الفضل، العباس الدوري، في أجرة المنهج³⁷:

—قيل ليحيى (بن معين): الاختلاف الذي جاء عن يحيى بن أبي كثير هو منه، أو من أصحابه؟
 —فقال: من أصحابه.
 —قيل له: من أحب إليك في يحيى بن أبي كثير؟
 —قال: الأوزاعي، وهشام الدستوائي.
 —قيل له: فأبان بن يزيد؟
 —قال: وأبان بن يزيد، ليس به بأس.
 —قيل له: فشيبيان؟
 —قال: هو صحيح الكتاب عن يحيى بن أبي كثير،

وأضاف ابن معين، إغناءً للسائل، دون أن يسأله أحد:

وعلي بن المبارك أيضاً في يحيى (بن أبي كثير) ليس به بأس.

❉ قلت: فانظر إلى هذه الإحاطة الكاملة بالراوي، وبمروياته، وبتلامذته الأخذيين عنه، ودرجة و
 ثوقية كل واحد منهم فيه بانفراد، وكيف حكم لصالح ابن أبي كثير، وهو فرد، في حالة الاختلاف عنه،
 على حساب من روى عنه، وهم جمع!.

لكن، كيف الحكم على راو من خلال مروياته فحسب؟. هنا لن نجد خيراً من ابن معين مرة
 أخرى.

قال ابن محرز³⁸:

سمعت يحيى بن معين يقول:
 —قال لي إسماعيل بن علية يوماً: كيف حديثي؟

35 حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري (ت: 167 هـ). قال علي بن المديني: {لم يكن من أصحاب ثابت البناني أثبت من حماد بن سلمة}. ❉ قلت: لم يخرج له البخاري في الأصول من صحيحه، لأنه لم يكن على شرطه في الرجال. وخرج له في التعاليق فقط، ولم يخرج له مسلم في الأصول سوى ما كان من روايته عن ثابت، وروى له الباقون من أصحاب السنن الذين لم يشترطوا إخراج الصحيح. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (2: 14/11).
 36 أبو سلمة، موسى بن إسماعيل المنقري التبوذكي البصري (ت: 223 هـ). قال عباس الدوري عن ابن معين: ما جلست إلى شيخ إلا هابني أو عرف لي (حقي) ما خلا هذا التبوذكي!.. وقال فيه أيضاً: ثقة مأمون. أنظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (10: 585/296).
 37 "تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري" (4: 457 - 5279/458).
 38 أنظر أبا العباس، أحمد بن محمد بن القاسم بن حمز البغدادي في: "معرفة الرجال عن يحيى بن معين" (2: 60/39)، "أولى: 1405 هـ/1985 م، بعناية محمد كامل القصار، ومحمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

—قال: قلت: أنت مستقيم الحديث.

—قال: فقال لي: وكيف علمتم ذلك؟

—فقلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة،

—قال: فقال: الحمد لله.

فلم يزل يقول: الحمد لله، ويحمد ربه حتى دخل دار بشر بن معروف، أو قال: دار البخري، وأنا معه.

② قلت: فلا يعزبن على القارئ، هذه الخطوط العريضة في تشغيل المنهج، وليعض على إجرائيتها بنواجزه. ثم، انظر إلى هذه الرهبة من النقاد، وتمعن في هذا المنهج الموضوعي في الحكم على الراوي من خلال استعراض، وسبر، وفحص كل مروياته، ومقارنتها بروايات الثقات! وهو ما سيغيب على المتأخرين بحكم الكهوفية والاجترارية وقلة التأهيل.

② قلت: ثم أصدر ابن معين حكمه على ابن علي فقال³⁹:

كان ابن علي ثقة، مأموناً، صدوقاً، مسلماً، ورعاً، تقياً.

ولا يخفى على القارئ، ما يتطلبه عمل كهذا من جهد ومراس، خصوصاً من جهة تحري واستقراء مرويات الراوي بكاملها قبل إصدار مثل هذا الحكم. ويؤكد هذا المنحى الموسوعي لدى الناقد بما رواه العباس الدوري، حيث قال⁴⁰:

سمعت يحيى بن معين يقول: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه⁴¹

وهو قول على بن الديني أيضاً⁴²:

الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه

② قلت: وهي حقيقة سيذهل عنها مصححو الخردة المتأخرون ليفككوا، دون أن يدروا غزل ما نسج هؤلاء الحفاظ المنهجيون الجهابذة الكبار أنكاثاً، وهم لا يشعرون!.

2.1.2 في الإحاطة المنظورية الشاملة، بتغيير زوايا النظر

لم يكن بمستطاع أي منهج نقدي، أن يقوم على قدميه ما لم تحصر مصادر المادة الحديثية كمعطى خام، وهو ما كان قد تم قبل هذا الجيل. لكن، ما أضافه هذا الجيل إلى مثل هذه الإحاطة، هو اختلاف زوايا النظر في التعامل مع هذه المصادر. وهو غنى وإثمارية لا يستغني عنها علم من العلوم بحال، وإلا جفت ينابيعه وأقبر في المهيد.

قال الحافظ أبو زرعة الرازي المعاصر للإمامين البخاري ومسلم، وأحد أقرانهما المبرزين⁴³:

سمعت علي بن المديني يقول⁴⁴:

دار حديث الثقات على ستة (6): رجالان (2) من البصرة، ورجلان (2) من الكوفة، ورجلان (2) من الحجاز.

—فأما اللذان بالبصرة: فقتادة، ويحيى بن أبي كثير،

—وأما اللذان بالكوفة: فأبو إسحاق (السيدي)، والأعمش،

—وأما اللذان بالحجاز: فالزهري، وعمرو بن دينار.

ثم صار حديث هؤلاء إلى اثني عشرة (12)، منهم:

39 نفس المرجع (1: 471/104).

40 أبو الفضل، عباس بن محمد بن حاتم الدوري البغدادي (ت: 271 هـ) صاحب يحيى بن معين.

41 "المجروحون لابن حبان" (1: 33).

42 "مقدو ابن الصلاح"، ص. 43.

43 الحافظ أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت: 264 هـ). أنظر ترجمته في "تذكرة الحفاظ" للذهبي (2: 579/557).

44 ابن حبان البستي: "المجروحون" (1: 55).

-بالبصرة: (1) سعيد بن أبي عروبة و(2) شعبة (بن الحجاج)، و(3) معمر (بن راشد)، و(4) هشام الدستوائي، و (5) جرير بن أبي حازم، و(6) حماد بن سلمة،
-وبالكوفة: (7) سفيان الثوري، و(8) سفيان بن عيينة، و(9) إسرائيل بن يونس،
-وبالحجاز: (10) (عبد الملك) ابن جريج، و(11) (الإمام) مالك، و(12) محمد بن إسحاق (صاحب المغازي).

وقال أبو زرعة الرازي عقبه:

وصار حديث هؤلاء إلى يحيى بن معين.

❧ قلت: وهي قمة في الإحاطة بالموضوع، وندرة من ذرى التشخيص للحقل المعرفي كله.

بل، إن من أعجب ما أثر عن ابن معين في تحريره الشامل حول الرواية والرواة، اهتمامه ليس فحسب، بجمع وحفظ أحاديث الثقات، وهو الذي لم يعرف في الإسلام من كتب أو جمع مثله، بل اعتنى أيضاً بجمع وحفظ صحائف موضوعة لكذابين مشاهير!، كما يستشف من الحكاية التاريخية الآتية:

فقد رآه الإمام أحمد في صنعاء باليمن، أثناء رحلتها إليها، وهو يكتب صحيفة معمر بن راشد، عن أبي إسماعيل، أبان بن أبي عياش البصري، عن أنس بن مالك، فإذا اطلع عليه إنسان كتبه، فقال أحمد بن حنبل⁴⁵:

-تكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، وتعلم أنها موضوعة؟، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه؟.

-قال: رحمك الله يا أبا عبد الله، اكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن أنس وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يخيء إنسان، فيجعل أبان ثابتاً {يعني بذلك: الثقة المتقن ثابت بن أسلم البناني البصري (ت: 123 هـ)}، ويرويها عن معمر، عن ثابت، فأقول له: كذبت إنما هي أبان لا ثابت.

ثم لخص ابن معين ما فعله بهذه الصحائف⁴⁶:

كتبنا عن الكذابين، وسجرنا به التنوير

❧ قلت: أضف إلى هذا، أن حفاظ هذا العصر لم يكونوا صورياً طبق الأصل لبعضهم البعض، كإنسالات مسوخية، كما يحصل دائماً، عندما يرفع العلم ولا يبقى سوى رسمه، حال ما نشاهد من نماذجهم في عصرنا الرديء هذا!، بل نلاحظ تنوع عبقرية الحفاظ على قدر ملكاتهم الفردية واستعداداتهم الشخصية، إلى أن صار كل واحد منهم نسيج وحده فيما يتقن ويجيد من فن.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام⁴⁷:

انتهى العلم إلى أربعة:

-أبو بكر بن أبي شيبة: أسردهم له،

-وأحمد بن حنبل: أفقهم فيه،

-وعلي بن المديني: أعلمهم به،

-ويحيى بن معين: أكتبهم له، وفي رواية: أعلمهم بصحيحه وسقيمه.

فالعلم إذن، لا يكتمل سوى بوجود مثل هذه التعددية في الرؤى والتخصصات التي تعمل بتناسق وانسجام، ضمن منظورية شاملة. وهو ما تم في هذا العصر بالذات، العصر الذهبي للصناعة الحديثة، حيث نضج العلم واكتملت المناهج، وأن أوان بروز ذلك العبقرى المنتظر الفذ، المجمع (The Synthetiser) والجامع في آن، الذي سيتكفل بجمع وتنسيق شتات كل هذه المعارف المختلفة في نسق منطقي متجانس، فكان أن حظ الخيار، ممن يجتبي ويختار، على الإمام البخاري رحمه الله في هذا الحقل، ما كان قد وقع الاجتباء على الخليل بن أحمد الفراهيدي في اللغة، والإمام الشافعي في الأصول قبله. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

45 "المجروحون لابن حبان" (1: 31-32)

46 "تهذيب التهذيب" (11: 250).

47 "تهذيب التهذيب" (11: 248).

2.1.3 في مناهج معاصرة الرواة والكشف من مكنون أحوالهم

رأينا كيف كانت تعمل المشيخة المسلسلة بالرواة الثقافات في نقل الأخبار معزوة إلى قائلها جيلاً بعد جيل، ناقلين للاحقين من الأجيال ما كان من شهاداتهم، وأحكامهم في الجرح والتعديل على معاصريهم. لكن، وبالرغم من هذا الاستقصاء في تتبع الرواية والرواة، إلا أن بعضهم، قد لا يكون مشهوراً بالرواية، أو ليس له منها سوى الحديث بعد الحديث، ممن لم يوثقهم أحد ولا جرحهم أحد، وهم في عداد المجاهيل، إلى أن يتبين حالهم. فكيف يتوجب التعامل معهم؟

هنا، لن نجد الناقد مندوحة من جمع كل مرويات المعني، وسيرها باستقصاء، ومقارنتها مع ما رواه الثقافات كرائز، ليصدر في حقه حكماً موضوعياً من خلال مادته نفسها.

وقد غفل الكثير من المتأخرين عن هذا الخلفية، غير المباشرة في الحكم على الراوي لثلاثة عوارض متداخلة:

- 1) نكوصهم عن متطلبات المنهج كما مارسه فطاحله.
 - 2) الاجترارية والتقليد اللذين غالبا على صنيعهم دون تعمق أو تمحيص للمسائل.
 - 3) عدم إحاطتهم رأساً بحقولهم إحاطة ممارسة ومعالجة.
- فوجدناهم ينزلون هذا الحكم على الرجل بمنزلة حكم الشاهد المعاصر له، بينما الأمر مختلف من حيث النوع ومن حيث الدرجة.
- فمن حيث النوع: فالحكم على الراوي من خلال الشاهد، هو حكم كلي مباشر على الرجل ومروياته، بينما الحكم من خلال المروي عنه لوحده، هو حكم غير مباشر، ويتنزل بمنزلة البعرة التي تدل على البعير، كما يقول المثل السائر. وما كل النقاد يستطيعون تمييز هذا النوع من الأثر بذات الدرجة من الوثوقية، كما هو الحال بالنسبة للشاهد العيان.
- أما من حيث الدرجة: فاستعراض مرويات المعني والحكم على سلامتها واستقامتها، هو أمر نسبي، ويرتبط أساساً، وهذا جانبه الهش، والقوي في أن، بالأفق المعرفي والبيئي والمجمعي للناقد، ويتغير من عصر إلى عصر، إلى أن ينتهي إلى ما يجب أن ينتهي إليه ولا يتعداه بحال إلى غيره.
- ويستفيد المنهج من الجانب القوي لهذه المعضلة، من هذه التغييرية بالذات، لأنها وحدها ما يكفل استمرارية العلم، بوضع فروض عمل مختلفة في كل مرة، بحسب ما جد في الحقل، أو في العصر، أو بالاستعارة من حقول معرفية أخرى، قد يأتي فتح ما أغلق من إشكالات على محكاتها. ولا يمكن للعلم أن يتقدم بحال سوى بالمتح الواسع واللامحدود من العلوم الأخرى بواسطة آلية الاستعارات، على ما بينا في أحد مؤلفاتنا⁴⁸.
- وهنا تدخل رائية جديدة، لها ديناميتها الجدلية الخاصة بها، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يتكشف من علم أو معرفة لاحقة، لم يكن بمقدور المعاصرين للراوي الحكم عليه على محكها لغيابها عن أنظارهم، فيأتي حكمهم على الراوي مشوباً ومغشياً بأفق معارف العصر، مما يفتح المجال لبعض مروياته، أن تنفذ من خلال هذه الشباك، المتقطعة الخيوط والواسعة الثقوب. لكن، إلى حين فقط، لأن النقد لا محالة مدرکہا.
- وكقاعدة عامة:

فحري بالناقد الموضوعي في هذه المجال، أن يترك إضابات مرويات هؤلاء المجاهيل العين، أو الحال، مفتوحة على الدوام والحكم عليها مجدداً بما يقتضيه العلم المتجدد، أو المقام. فالذي يبين من خلال هذا المنهج ضعف، أو شذوذ، أو نكارة ما يرويه أو يفرد به، يسقط من سجل الثقافات إن كان هذا هو الغالب من حال مروياته، أو ينظر في حاله من جديد على ضوء ما استجد من معطيات.

وهذا منهج عملي ابتدعه ابن معين، على ما مر بنا، وتأسى به فيه كافة جهابذة النقاد الذين يعتد بأقوالهم، كما سيتضح لنا بعد قليل.

② قلت: ولن يدخل منتصف القرن الثالث الهجري حتى كانت هذه الصناعة قد بوأت نفسها مكانة لم تبلغها قط في تاريخها، حيث بلغ النقد ذروته بما استحدثت فيه من آليات وروائز ومناهج.

وتعددت كذلك في هذا العصر جوانب التأليف الموسوعي المتشعب في الرجال وأحوالهم، والشيوخ وتلامذتهم الآخذين عنهم، ودرجة إتقانهم لحديثهم، والعلل الحديثية،... إلخ، استجابة لهذه المتطلبات الجديدة في الحقل النقدي، ليبلغ هذا العلم في التعامل مع الخبر والمخبرين ذروته النظرية مع الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256 هـ) رحمه الله، وارث علوم كل من: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، والإمام أحمد، بما سطره من منهج في كتابه: "الجامع الصحيح"⁴⁹.

والمؤسف حقاً، هو أن لن تكتب الاستمرارية الصعديّة، لمثل هذا المنحى النظري القوي في توكي الصلابة الخبرية مع البخاري، حتى أننا عبثاً نبحت عن مجدد أو مكمل لهذا المنهج، في تالي العصور بعد البخاري رحمه الله، دون أن نظفر بطائل.

وهو عوار سيشوب الحقل الحديثي ليفضي به إلى طريق مسدود وبغير أفق، يولد ويراكم من المشاكل أكثر مما يجد لها من الحلول.

وهي آفة من آفات العلم، المؤشرة على حدوث أزمة في الحقل، والمنذرة بموته القريب، أو ببياته الشتوي السرمدي.

49 وله في علم الرجال: "التاريخ الكبير"، و"التاريخ الأوسط"، وقد ضاع، و"التاريخ الصغير"، و"الضعفاء الصغير"، و"كتاب العلل"، و"أسامي الصحابة"، و"كتاب الوجدان" وهو من ليس له من الصحابة سوى حديث واحد، و"كتاب الكنى"، وغيرها.

ولن يأتي الإمام أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (204 هـ - 261 هـ) بأية إضافة على ما أقامه البخاري هذه الصناعة من صرح، بل يعتبر شرط مسلم في الصحة على ما سنتين بعد قليل، من وجهة نظر منهجية موضوعية بحتة، نكوصاً عن منهج البخاري الصارم وتوهيناً له. وتكاد مؤلفات الإمام مسلم تضاهي نظيرتها عند البخاري. ولا عجب في ذلك، إذ البخاري شيخه الذي أعجب به وأوذى بسببه إلى درجة أن قال فيه بعد أن قبل بين عينيه: "يا سيد الأستاذين" لا يعضك إلا حاسد". ولمسلم من المؤلفات غير كتابه الصحيح: "المسند الكبير في أسماء الرجال"، و"كتاب العلل"، و"كتاب أوام الخدثين"، و"كتاب من ليس له إلا راو واحد"، و"كتاب المميز"، و"كتاب طبقات التابعين"، و"كتاب المخضرمين"، و"كتاب المنفردات والوجدان" وغيرها.

(3) الشروط المقبولة في صحة الحديث

اشتراط المحدثون في قبول أخبار الرواة، أن تتوفر فيهم ستة شروط وهي:

أولاً: الإسلام، فلا يقبل خبر مشرك ولا المخالف في الدين.

ثانياً: العقل، فلا مبرة بخبر الصبي الذي لا يميز، ولا برواية المختلط الذي لا يستطيع أن يفرز صحيح حديثه من سقيمته. □

ثالثاً: الصدق، وهو سنام هذا العلم وعموده الفقري، والفيصل بين الحق والباطل. فمن اتصف به جاوز القنطرة فيما يرويه، بغض النظر عما ينتعله من مذهب سياسي، أو مشرب عقدي، ما لم يكن داعية له.

رابعاً: عدم الانقطاع أو الإرسال في السند. وحكم الحديث المرسل □ عند أصحاب الحديث هو حكم الحديث الضعيف □، وقد أورد بعضهم هذا الموضوع بالتأليف □.

خامساً: عدم التدليس، وقد حصر الحفاظ مظاهر التدليس في خمسة أنواع: (1) تدليس الإسناد □، و(2) تدليس الشيوخ □، و(3) تدليس التسوية □، و(4) تدليس العطف □، و(5) تدليس السكوت □. والنوع الثالث شرها على الإطلاق. وقد أورد بعضهم بالتأليف □ □.

- 1 وقد ألف في المختلطين من الحفاظ، أبو إسحاق، برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن خليل سبط بن العجمي الحلبي (ت: 844 هـ) في كتاب: "الاختباط بمعرفة من رمي بالاختلاط"، ط. أولى: 1408 هـ/1988 م، بعناية فوز أحمد زمري، نشر دار الكتاب العربي.
- 2 وصورته أن يحدث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة، فيقول: قال رسول الله ﷺ، دون أن يعرج على ذكر الصحابي الذي سمع منه هذا الخبر. أنظر: "مقدمة ابن الصلاح"، ص. 35.
- 3 قال الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (204 هـ - 261 هـ) في مقدمة صحيحه: {والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحاجة}. وكان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال ابن شهاب الزهري، وقادة بن دعامه السدوسي شيئاً ويقول فيها بأن إرسالهما هو بمنزلة الريح. وقال علي بن المديني: {سعت يحيى (القطان) يقول: (الإمام) مالك عن سعيد بن المسيب أحب إلي من سفيان (الثوري) عن إبراهيم (النخعي) وكل ضعيف} وقال مرة: {سفيان عن إبراهيم شبه لا شيء، لأنه لو كان فيه إسناد صاح به} وقال ابن أبي حاتم: {سمعت أبي (أبا حاتم، محمد بن إدريس الرازي) (195 هـ - 277 هـ) وأبا زرعة (عبيد الله بن عبد الكريم الرازي) (200 هـ - 264 هـ) يقولان: {لا يُحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة} أنظر: "كتاب المراسيل لابن أبي حاتم"، ص. 14. □ قلت: واحتجاج فقهاء المالكية والأحناف به لا يعززه، لأن العبرة بقبول النص إلى قائله قبل اعتماده في أي فقه كان.
- 4 منها: "كتاب المراسيل" لأبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: 275 هـ) وهو مطبوع، بعناية يوسف عبد الرحمن المرعشي، ط. أولى: 1401 هـ/1981 م، دار المعرفة، بيروت، و"كتاب المراسيل" لأبي محمد، عبد الرحمن بن أبي حاتم الحنظلي الرازي (240 هـ - 327 هـ)، وهو مطبوع، بعناية أحمد عصام الكاتب، ط. أولى: 1403 هـ/1983 م، دار الكتب العلمية، بيروت، و"جامع التحصيل في أحكام المراسيل" لأبي سعيد، صلاح الدين، خليل بن كيكليدي العلاني (694 هـ - 761 هـ)، وهو مطبوع بعناية حمدي عبد المجيد السلفي، منشورات الأوقاف العراقية، قسم إحياء التراث الإسلامي..
- 5 وتدليس الإسناد هو: {أن يروي الراوي عن لقيه ما لم يسمعه منه، موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه}. ثم قد يكون بينهما، أي الراوي والروى عنه راو واحد أو أكثر. ومن شأنه ألا يقول في ذلك: أخبرنا فلان، ولا حدثنا فلان وما شاهدتهما من صبح التحديث، وإنما يقول: "قال فلان"، أو "عن فلان" ونحو ذلك. أنظر: "مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث"، ص. 34. □ قلت: وهذا النوع مكروه وكان شعبة متشدداً فيه ونقل الإمام الشافعي عنه أنه قال: {التدليس أخو الكذب}، وكذلك قوله: {لأن أزي أحب إلي من أن أدلس}، نفس المرجع ص. 35.
- 6 وتدليس الشيوخ هو: {أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يكتبه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف!}. أنظر "مقدمة ابن الصلاح"، ص. 35.
- 7 وفيه يعمد الراوي إلى إسقاط شيخ ضعيف بين شيخه الثقة والشيخ الثقة الذي يروي عنه الراوي الضعيف، فيسوي السند مسلسل بالثقافت فقط.
- 8 ويقول فيه الراوي: حدثنا فلان وفلان، موحياً بأن هناك نوعاً من التعزيز أو المتابعة التامة في الرجلين، بينما هو لم يسمع من القلان الثاني شيئاً.
- 9 وصورته هي: أن يقول المحدث: حدثنا فلان ويسكت، ثم يستأنف كلامه بالقول: وقال فلان! وهو لم يسمع منه!
- 10 أول من ألف فيه أبو علي، الحسين بن علي بن يزيد الكرايسي (ت: 245 هـ أو 248 هـ) صاحب الإمام الشافعي بكتاب سماه: "أسماء المدلسين" وانظر لمزيد كتابنا، المخصص لموضوع التدليس "العنوان: الأجوبة المؤنبرية"، ص. 77 وما بعدها، من منشوراتنا بكندا في ذي القعدة 1420 هـ/فبراير 2000 م، ويطلب إما مباشرة من المؤلف بالنسبة للمقيمين بالغرب أو من موقعنا على الشبكة العالمية على العنوان التالي: (bookstore@amrani.org). وأفردهم بتفصيل الحفاظ شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر الكناي العسقلاني المصري (773 هـ - 852 هـ) في كتاب: "تعريف أهل التدليس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، طبع ط. أولى: 1405 هـ/1984 م، بعناية: د/عبد الغفار سليمان البنداري ومحمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، وسبط بن العجمي الشافعي في كتاب: "التبيين لأسماء المدلسين"، ط. أولى: 1406 هـ/1986 م، بعناية يحيى شفيق، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

سادساً: **العدالة، حيث أن هناك إجماعاً من أهل هذا الشأن، على قبول خبر العدل الثقة، ولفظ وطرح كل ما سواه من الأخبار الواردة عن الضعفاء من الاعتبار. وقد أفردت مصنفات في "الثقات" □□، و"الضعفاء" □□ عامة، وكذلك في رجالات كتب مخصوصة □□.**

3.1) توفر شرط الضرورة في الحديث، لا يفرضه من الظنية والاحتمال

للحديث المعتبر في الحجية والعلم شرطان: شرط ضرورة وشرط كفاية.

وشرط الضرورة: هو ما جاء في تعريف ابن الصلاح لـ "الحديث الصحيح"¹⁴ بقوله:

"الحديث الصحيح" هو: الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه (يعني إلى الرسول ﷺ) ولا يكون شاذاً، ولا معطلاً.

ثم أضاف¹⁵:

وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل، والمنقطع¹⁶، والمعضل¹⁷ والشاذ¹⁸، وما فيه علة قاذحة¹⁹، وما في روايته نوع جرح. (...) فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث.

☺ قلت: فهذا التعريف لمصطلح "الحديث الصحيح"، الذي أطلقنا عليه نحن مسمى: "شرط الضرورة" فقط فلي اعتبار الصحة، قاصر عن مدلوله، لأنه لا يرفع الظنية عن مخرج الحديث. وهو ما نبه عليه ابن الصلاح نفسه، حين أضاف، من باب الاحتراز الضروري، عقب هذا التعريف القاصر²⁰:

11 مثل: "تاريخ الثقات" للناظر أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي نزيل طرابلس الغرب (182 هـ - 261 هـ)، و"تاريخ أسماء الثقات من نقل عنهم العلم" للناظر أبي حفص عمر أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين البغدادي (297 هـ - 385 هـ)، و"كتاب الثقات" للناظر محمد بن حبان بن أحمد، أبي حاتم التميمي البستي (ت: 354 هـ/965 م)، و"كتاب الثقات الذين لم تذكر أئمتناهم في الكتب الستة" لزين الدين، قاسم بن قطلوبغا (ت: 879 هـ).

12 وللبخاري فيه كتابا: "الضعفاء الكبير"، والضعفاء الصغير، ولأبي عثمان، سعيد بن عمرو البردعي (ت: 292 هـ) كتاب: "الضعفاء والكذابون والمتروكون من أصحاب الحديث"، وللنسائي كتاب: "الضعفاء والمتروكين"، ولأبي جعفر، محمد بن عمرو العجلي كتاب "الضعفاء الكبير"، ومحمد بن حبان البستي (ت: 354 هـ) كتاب: "المترجمين من الخلفاء والمتروكين"، ولأبي أحمد، عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: 365 هـ) كتاب: "الكامل في ضعفاء الرجال" وهو أكملها وله ذيل يسمى: "تكملة الكامل" لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت: 507 هـ)، وذيل آخر باسم "الحافل في تكملة الكامل" لأبي العباس، أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الرومية (ت: 637 هـ)، ولأبي الحسن، علي بن عمر الدارقطني البغدادي كتاب: "الضعفاء والمتروكين"، ولأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي الواعظ (ت: 597 هـ) كتاب: "الضعفاء والمتروكين"، ولأبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي كتب: "ميزان الاعتدال" و"المعني في الضعفاء"، و"ديوان الضعفاء والمتروكين" وغيرها.

13 منها: "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والفساد الذين أخرجهم البخاري في صحيحه" لأبي نصر، أحمد بن محمد الكلاباذي (ت: 398 هـ)، و"التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح" لحافظ المغرب أبي الوليد، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي المالكي (403 هـ - 474 هـ)، و"التعريف بشيوخ البخاري" لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الأندلسي (ت: 498 هـ)، و"رجال مسلم" لأبي بكر، أحمد بن علي الأصهباني المعروف بابن منجويه (ت: 428 هـ). ثم جاء أبو الفضل، محمد بن طاهر المقدسي القيسرائي (ت: 507 هـ) وجمع بين رجالي الصحيحين في كتابي ابن منجويه والكلاباذي وأضاف إليهما وسماه: "الجمع بين رجال الصحيحين"، وعلى منواله نسج أبو القاسم، هبة الله بن الحسن الطبري المعروف باللالكائي (ت: 418 هـ)، وجمع أبو محمد، عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي الجماعلي الحنبلي (ت: 600 هـ) رجال الكتب الستة: الصحيحين والسنن الأربعة في: "كتاب الكمال في معرفة الرجال"، وهدبه جمال الدين، يوسف بن الزكي المزي في كتاب: "تهذيب الكمال"، وألف عمر بن علي بن الملقن (ت: 804 هـ) كتاب: "إكمال التهذيب"، واختصر شمس الدين الذهبي كتاب "تهذيب الكمال" للمزي في كتابه: "تهذيب تهذيب الكمال"، ثم في كتابه: "الكاشف في أسماء الرجال"، واختصر "تهذيب التهذيب" للناظر الذهبي مع زيادات، صفى الدين، أحمد بن عبد الله الخرجي الساعدي (900 هـ - ما بعد 923 هـ)، وسماه: "خلاصة التهذيب"، وكذلك فعل الناظر ابن حجر العسقلاني في كتابه: "تهذيب التهذيب"، واختصره أيضاً في كتاب لاحق سماه: "تقريب التهذيب". ثم جاء الناظر شمس الدين، أبو الحسن (أو أبو عبد الله)، محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي (715 هـ - 765 هـ) وجمع في كتاب: "التذكرة برجال العشرة" ما في "تهذيب الكمال" لشيخه المزي ورجالات الكتب الأئمة الأربعة في: "مسند الإمام أبي حنيفة النعمان"، و"موطأ الإمام مالك"، و"مسند الشافعي"، و"مسند الإمام أحمد"، ولابن حجر العسقلاني كتاب: "تجديد المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة"، هو مكمل لعمله في "تهذيب التهذيب"...

14 "مقدمة ابن الصلاح"، ص. 7 - 8.

15 نفس المرجع، ص. 8.

16 المنقطع في تعريف الخدين هو الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور لا معيّن ولا مبهم. ومنه الإسناد الذي يرد ذكر بعض رواته بلفظ مبهم، نحو: رجل أو شيخ. وأكثر ما يوصف بالإرسال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأكثر ما يوصف به "الانقطاع" ما رواه من دون التابعين عن الصحابة. أنظر "مقدمة ابن الصلاح" ص. 27.

17 المعضل هو نوع خاص من المنقطع وهو ما سقط من إسناده إثنان من الرواة فصاعداً. ومثله ما يروي تابع التابعين بقوله: قال رسول الله ﷺ، مسقطاً للتابعي وللصحابي بينه وبين النبي ﷺ. أنظر: "مقدمة ابن الصلاح" ص. 28.

18 قال ابن الصلاح في المقدمة ص. 37: {إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً} ونقل ابن الصلاح عن الشافعي قوله: {ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس}.

19 قال ابن الصلاح في المقدمة ص. 42: {الحديث العلل هو الحديث الذي أطلع فيه على علة تقدر في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها}. ويتطرق ذلك إلى "الإسناد" الذي رجاله ثقات، الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر. ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفته غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن، على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وإهم لغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به لا يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه. وأضاف ص. 43: {وروي عن علي بن المديني أنه قال: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يبين خطأه" ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه. ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً كما في العلل بالإرسال والوقف. وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن}.

20 "مقدمة ابن الصلاح" ص. 8.

ومتى قالوا: "هذا حديث صحيح!" فمعناه: أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة (في التعريف) وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، إذ منه ما ينفرد بروايته عدد واحد وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقائها بالقبول، وكذلك إذا قالوا في حديث أنه: "غير صحيح"، فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر، وإنما المراد به أنه لم يصح إسنادُه على الشرط المذكور.

❧ قلت: أي أن "شرط الضرورة" هذا، وهو معتمد البخاري ومسلم في صحيحيهما، قاصر في حد ذاته، في إفادة العلم القطعي بمخرج الحديث والجزم بأنه صدر فعلاً عن الرسول ﷺ، لاحتمال طروء الوهم، والخطأ، والنسيان، على بعض رواة الحديث ضمن هذا السند المتصل، بالرغم من وثاقة كل رواة السند!.

وهذه حقيقة أولية، زهل عنها الكثير من الحفاظ في الماضي وتابعهم فيها بدون روية أو تمحيص كل من جاءوا بعدهم. وهو ما سنعمل في هذه الدراسة على سد ثغرتَه وثلمتَه وإلى الأبد بمنهج موضوعي علمي صلب وصامد.

ثم إن احتمال الخطأ، كما هو معلوم، يخضع لقانون الاحتمال التركيبي الطردي، أي: أن احتمال تراكم الأخطاء يتناسب طردياً مع ارتفاع عدد الرواة في السند ما بين الراوي الأخير والرسول ﷺ.

فكلما كان الحديث "عالياً بحسب المصطلح، أي: يحتوي على عدد قليل من الرواة ما بين الراوي الأخير والرسول ﷺ كلما كان أقل عرضة لاحتتمالات طروء الأخطاء أو الأوهام التركيبية والتراكمية.

وعلى عكس هذا، فكلما كان السند "نازلاً"، أي: كثير عدد رواته، كلما ازدادت احتمالات الخطأ والوهم فيه.

ذلك، أن خطأ ووهم التابعي مثلاً ينتقل رأساً إلى كل رجالات السند بعده من تبع الأتباع، وينضاف ويتراكم مع هذا الخطأ الأصلي، خطأ ووهم كل راوٍ لاحق من رواة السند في كل طبقة طبقة على حدة، إلى درجة أن يفقد الحديث مع هذا التراكم دلالاته الأصلية في بعضها.

لذلك وجد من الحفاظ، من أفرد ثنائيات و ثلاثيات الإمام مالك في "الموطأ"، أو ثلاثيات البخاري في "الصحيح" بالدراسة والتمحيص.

والثلاثيات من الحديث مثلاً، هي تلك الأسانيد التي لا يوجد فيها ما بين الإمام مالك²¹، أو البخاري والرسول ﷺ سوى ثلاثة رواة²². ومنهم من اعتنى برباعيات مالك والبخاري ومسلم²³ وغيرهم.

❧ قلت: فعندما نقول "حديث صحيح" على عرف اصطلاح المحدثين القديم، فنحن نتحدث عن توفر شرط الضرورة في هذا الحديث لا غير. وبالتالي فهذه صحة احتمالية ظنية، لا يدرى أحد بمعيار موضوعي متفق عليه، كم هي درجة احتمالية تحقق أو تخلف مثل هذا التصديق، أو التكذيب على سلم اليقين؟.

فأخبار الثقات بدون هذا الرائز الموضوعي الفصيل تظل خارج التصديق أو التكذيب العلميين، سواء أكانت راجحة أو مرجوحة، على ما سيتبين لنا من خلال الكثير من الأمثلة التي سنستعرضها أثناء هذه الدراسة.

3.2 شرط الكفاية وحده، هو ما يرتقي بالمحديث من الظن إلى العلم

قسم ابن الصلاح "الحديث الصحيح" في عرف المحدثين إلى سبعة أقسام، حسب قوة مخرجها واحتمالاتها الظنية عندهم فقال²⁴:

فأولها: صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعاً،

21 لما لك ثنائيات شهيرة للصحابة المكثرين مثل: {مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن الرسول ﷺ}، و{مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن الرسول ﷺ}، و{مالك، عن عبد الله بن جبر بن عتيك، عن ابن عمر، عن الرسول ﷺ}، و{مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، عن الرسول ﷺ}، و{مالك، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، عن الرسول ﷺ}، و{مالك، عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، عن الرسول ﷺ}، و{مالك، عن محمد بن أبي بكر التقي، عن أنس بن مالك، عن الرسول ﷺ}، و{مالك، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنس بن مالك، عن الرسول ﷺ}، و{مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، عن الرسول ﷺ}، و{مالك، عن عمرو مولى المطلب، عن أنس بن مالك، عن الرسول ﷺ}، إلخ... وثلاثيات مثل: {مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن الرسول ﷺ}، و{مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن الرسول ﷺ}، إلخ.

22 وقد ألف محمد بن إبراهيم الحنظلي (ت: 777 هـ) كتاب: "الفوائد المرويات في فوائد الثلاثيات"، وعلي القاري الهروي (ت: 1086 هـ) في: "تعليل على ثلاثيات البخاري"، ومحمد بن علي الرضا المغربي (ت: 1385 هـ/1939 م) في: "السر الساري من ثلاثيات البخاري".

23 أمين الدين، محمد بن إبراهيم الواني (ت: 735 هـ) في: "الرباعيات من صحيح مسلم"، وهي 25 حديثاً فقط وردت عند مسلم كسند عالي. وعلى منوالها نسج المغربي المعاصر يوسف الكسائي في كتابه: "رباعيات البخاري".

24 "المقدمة" ص. 14.

الثاني: صحيح انفراد به البخاري أي عن مسلم،
الثالث: صحيح انفراد به مسلم أي عن البخاري،
الرابع: صحيح على شرطهما! ولم يخرجاه،
الخامس: صحيح على شرط البخاري ولم يخرج به،
السادس: صحيح على شرط مسلم ولم يخرج به،
السابع: صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما.

❧ قلت: وهذا تقسيم تنقصه الدقة العلمية في كثير من جوانبه. إذ أكثر هذه الأقسام متداخلة، ومجتمعة ومشوشة، وبحاجة إلى توضيح وتفصيل، كما يعتري بعض أقسامها من خلف منطقي، أو عدم اتساق داخلي!.

ذلك أن شرط البخاري في الصحة، كما هو معلوم، يختلف عن شرط مسلم، بل شرط البخاري يعتبر درجة أعلى فوق شرط الأخير. فكيف يجمع بينهما في قول القائل "متفق عليه"!؟ فهذا أشبه بمقارنة الطماطم بالبطاطس، وركاز الذهب بمعدن الرصاص!.

وقد تنبه جلال الدين السيوطي، وعلى قلة اعتداده بالمنطق عامة!، إلى ما في مثل هذا الكلام من خلف، فقال²⁵:

فإنه (أي الحاكم) تارة يقول: على شرطهما، وتارة: على شرط البخاري، وتارة: على شرط مسلم، وتارة: صحيح الإسناد ولا يعزوه لأحدهما. وأيضاً فلو قصد بكلمة "متفق" معناها الحقيقي حتى يكون المراد، احتج بغيرها ممن فيهم هذه الصفات مثل ما في الرواة الذين خرجا (البخاري ومسلم) عنهم، لم يقل قط (الحاكم): على شرط البخاري. فإن شرط مسلم دونه، فما كان على شرطه فهو على شرطهما، لأنه حوى شرط مسلم وزاد..

ووراء ذلك كله أن يروي إسناداً ملفقاً من رجالهما، كسماك، عن عكرمة، عن ابن عباس. فسمك على شرط مسلم فقط، وعكرمة انفراد به البخاري، والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما.

وقال ابن حجر العسقلاني²⁶:

فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأسد. وشرطه (أي البخاري) فيها أقوى وأسنَد، وأما رجحانه من حيث الاتصال، فلاشترطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه، ولو مرة، واكتفى مسلم بطلاق المعاصرة.

❧ قلت: وقد شنع مسلم في مقدمة صحيحه على من اشترط اللقاء بين الرواة مع المعاصرة للحكم بصحة مخرج الحديث بما نصه²⁷:

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ مُتَّحِلِي الْحَدِيثِ! مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي تَضْحِيحِ الْأَسَانِيدِ وَتَسْقِيمِهَا بِقَوْلِ كَوْ صَرَرْنَا عَنْ حِكَايَةِ وَذَكَرَ فَسَادَهُ!!! صَفَحًا لَكَانَ رَأْيَا مَنِيئًا وَمَذْهَبًا صَحِيحًا إِذِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْقَوْلِ الْمُطْرَحِ!! أُخْرَى لِإِمَاتَتِهِ وَإِخْتِمَالِ ذِكْرِ قَاتِلِهِ وَأَخَذَرُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ تَنْبِيْهًا لِلْجُهَالِ!!! عَلَيْهِ غَيْرُ أَنَا كَمَا تَخَوَّفْنَا مِنْ شُرُورِ الْعَوَاقِبِ وَاعْتِرَازِ الْجَهْلَةِ بِمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ وَإِسْرَاعِهِمْ إِلَى اعْتِقَادِ خَطَا الْمُخْطِئِينَ وَالْأَقْوَالِ السَّاقِطَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ رَأَيْنَا الْكَشْفَ عَنْ فَسَادِ قَوْلِهِ!!!، وَرَدَّ مَقَالَتَهُ بِقَدْرِ مَا يَلِيْقُ بِهَا مِنَ الرَّدِّ، أَجْدَى عَلَى الْإِتْمَانِ وَأَحْمَدُ لِلْعَاقِبَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَزَعَمَ الْقَاتِلُ الَّذِي افْتَتَحْنَا الْكَلَامَ عَلَى الْحِكَايَةِ عَنْ قَوْلِهِ وَالْإِخْبَارِ عَنْ سُوءِ رَوِيَّتِهِ:

أَنَّ كُلَّ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ فِيهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ وَقَدْ أَحَاطَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى الرَّاوي عَنْ رَوَى عَنْهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ وَشَافَهُ بِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَعْلَمُ لَهُ مِنْهُ سَمَاعًا وَلَمْ تَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّهَا تَقِيًا قَطُّ أَوْ تَشَافَهُا بِحَدِيثٍ، أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ بِكُلِّ خَبَرٍ جَاءَ هَذَا الْمَجِيءُ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا مِنْ دَفْعِهِمَا مَرَّةً فَصَاعِدًا أَوْ تَشَافَهُا بِالْحَدِيثِ بَيْنَهُمَا أَوْ يَرِدَ خَبَرٌ فِيهِ بَيَانُ اجْتِمَاعِهِمَا وَتَلَاقِيهِمَا مَرَّةً مِنْ دَفْعِهِمَا فَمَا فَوْقَهَا. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ ذَلِكَ وَلَمْ تَأْتِ رِوَايَةُ صَحِيحَةٍ تُخْبِرُ أَنَّ هَذَا الرَّاويَ عَنْ صَاحِبِهِ قَدْ لَقِيَهُ مَرَّةً وَسَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ فِي نَفْلِهِ الْخَبَرِ عَنْ رَوَى عَنْهُ عِلْمٌ ذَلِكَ وَالْأَمْرُ كَمَا وَصَفْنَا حُجَّةً وَكَانَ الْخَبَرُ عِنْدَهُ مُؤَوِّفًا حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ سَمَاعُهُ مِنْهُ لَشَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ قَلَّ أَوْ كَثُرَ فِي رِوَايَةِ مِثْلِ مَا وَرَدَ.

ثم عقب مسلم على قاتل هذا القول (الذي هو قول البخاري وشيخه علي بن المديني من بين آخرين)²⁸:

وَهَذَا الْقَوْلُ يَرَحِمُكَ اللَّهُ فِي الطَّغْنِ فِي الْأَسَانِيدِ قَوْلُ مُخْتَرَعٍ!!! مُسْتَحْدَثٌ! غَيْرُ مَسْبُوقٍ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ وَلَا مُسَاعِدُ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ!!!! يَنْبَغُ أَهْلَ الْعِلْمِ بِالْإِخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَلْبًا وَحَدِيثًا أَنْ كُلَّ رَجُلٍ ثَقَّةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمَكِّنٌ!! لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ، لِكُونِهِمَا

25 السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النووي' (1: 128-129)، ط. ثانية: 1399 هـ/1979 م، دار الكتب العلمية، بيروت.

26 ابن حجر العسقلاني: نزّهة النظر شرح نخبة الفكر، ص. 42-43، ط. أولى: 1409 هـ/1989 م، بغناية صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت.

27 صحيح مسلم بشرح النووي، "باب صحة الاحتجاج بالحديث المعلن" (1: 27-130).

28 نفس المرجع (1: 130-133).

جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا!! وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ!، فَالرَّوَايَةُ ثَابِتَةٌ!!! وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ!!! إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاويَّ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا.

فَقَامَا وَالْأَمْرُ مُبْهِمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرَّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا!!!! حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا، فَيَقَالُ لِمُخْتَرَع!!! هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي وَصَفْنَا مَقَالَتَهُ أَوْ لِلذَّادِ عَنْهُ: قَدْ أُعْطِيَ فِي جُمْلَةٍ قَوْلُكَ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ عَنِ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ حُجَّةٌ يُلْزَمُ بِهِ الْعَمَلُ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدَ، فَقُلْتَ حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُمَا قَدْ كَانَا اتِّفَاقًا مَرَّةً فَصَاعِدًا، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا، فَهَلْ تَجِدُ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي اشْتَرَطْتَهُ عَنْ أَحَدٍ يُلْزَمُ قَوْلُهُ؟ وَإِلَّا فَهَلُمَّ دَلِيلًا عَلَى مَا زَعَمْتَ!.

فَإِنْ ادَّعَى قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ بِمَا زَعَمَ مِنْ إِدْخَالِ الشَّرْطِ فِي تَثْبِيتِ الْخَبَرِ، طُولِبَ بِهِ وَلَنْ يَجِدَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى إِيجَادِهِ سَبِيلًا.

وَإِنْ هُوَ ادَّعَى فِيمَا زَعَمَ دَلِيلًا يَحْتَجُّ بِهِ، قِيلَ لَهُ: وَمَا ذَاكَ الدَّلِيلُ؟.

فَإِنْ قَالَ:

قُلْتُ لِأَنِّي وَجَدْتُ رُوَاةَ الْأَخْبَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرَوِي أَحَدُهُمْ عَنِ الْآخَرِ الْحَدِيثَ، وَلَمَّْا يُعَايَنُهُ وَلَا سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا قَطُّ. فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ اسْتَحَازُوا رَوَايَةَ الْحَدِيثِ بَيِّنَتُهُمْ هَكَذَا عَلَى الْإِزْسَالِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ وَالْمُرْسَلِ مِنَ الرُّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، احْتَجَّتْ لِمَا وَصَفْتَ مِنَ الْعِلَّةِ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ سَمَاعِ رَاوِي كُلِّ خَبَرٍ عَنْ رَاوِيهِ. فَإِذَا أَنَا هَجَمْتُ عَلَى سَمَاعِهِ مِنْهُ لِأَذْنَى شَيْءٍ، تَبَتَّ عَنْهُ عِنْدِي بِذَلِكَ جَمِيعُ مَا يَرَوِي عَنْهُ بَعْدَ. فَإِنْ عَزَبَ عَنِّي مَعْرِفَةُ ذَلِكَ أَوْ قَفَسْتُ الْخَبَرَ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَوْضِعٌ حُجَّةٍ لِإِمْكَانِ الْإِزْسَالِ فِيهِ.

فَيَقَالُ لَهُ: فَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ فِي تَضْعِيفِكَ الْخَبَرَ وَتَرْكِكَ الْإِخْتِجَاجَ بِهِ إِمْكَانَ الْإِزْسَالِ فِيهِ لَزِمَكَ أَنْ لَا تُثَبِّتَ إِسْنَادًا مُعْتَمَدًا حَتَّى تَرَى فِيهِ السَّمَاعَ مِنْ أَوَّلِهِ

إِلَى آخِرِهِ.....

☺قلت: وقد أطال مسلم رحمه الله النفس في هذه المسألة بما لا طائل تحته، وخالفه المحققون فيما ذهب إليه جملة وتفصيلاً، حتى قال شارح كتابه محيي الدين النووي²⁹:

وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف، والذي رده (أي منهج البخاري وشيخه علي بن المديني في اشتراط اللقياء) هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن: علي بن المديني والبخاري وغيرهما.

وقال ابن رجب الحنبلي³⁰:

وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي رحمهم الله، فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبتت لهم الرؤية لبعض الصحابة، وقالوا مع ذلك: لم يثبت لهم السماع منهم. فروايتهم عنهم مرسله منهم: الأعمش، ويحيى بن أبي كثير، وأيوب، وابن عون، وقره بن خالد وأروا أنساً (بن مالك) ولم يسمعوا منه، فروايتهم عنه مرسله، كذا قال أبو حاتم. وقاله أبو زرعة في يحيى بن أبي كثير. وقال أحمد في يحيى بن أبي كثير: قد رأى أنساً، فلا أدري سمع منه أم لا؟، ولم يجعلوا روايته عنه متصلة بخرد الرؤية. والرؤية أبلغ من إمكان اللقاء.

وكذلك كثير من صبيان الصحابة رأوا النبي ﷺ ولم يصح لهم سماع، فروايتهم عنه ﷺ مرسله، كطارق بن شهاب³¹ وغيره، وكذلك من علم منه أنه مع اللقاء لم يسمع ممن لقيه إلا شيئاً يسيراً، فروايتهم عنه، زيادة على ذلك، مرسله، كرواية (سعيد) ابن المسيب عن عمر (بن الخطاب) رضي الله عنه فإن الأكثرين نقوا سماعه منه.(...).

29 محيي الدين، أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مري الحازمي الحواربي الشافعي (631 هـ - 676 هـ) في: "شرح مسلم" (1: 128).

30. "شرح علل الترمذي"، ص. 215 - 216.

31. طارق بن شهاب بن عبد شمس بن هلال البجلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي (ت: 82 هـ) رأى النبي ﷺ.

وقال أبو حاتم الرازي أيضاً:

الزهري لا يصح سماعه من ابن عمر، رآه ولم يسمع منه، ورأى عبد الله بن جعفر ولم يسمع منه.

وأثبت أيضاً دخول مكحول (الشامي) على وائلة بن الأسقع ورؤيته له ومشافهته، وأنكر سماعه منه وقال:

لم يصح له منه سماع، وجعل روايته عنه مرسلة...)

وقال (الإمام) أحمد:

أبان بن عثمان (بن عفان) (ت: 105 هـ) لم يسمع من أبيه، من أين سمع منه؟.

❧ قلت: ومراذه: من أين صحت الرواية بسماعه منه؟، وإلا فإن إمكان ذلك واحتماله غير مستبعد. (...).

فدل كلام أحمد وأبي زرعة، وأبي حاتم، على أن الاتصال لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع. وهذا أضيق من قول ابن المديني والبخاري، فإن الخسفي عنهما أحد أمرين: إما السماع وإما اللقاء، وأحمد ومن تبعه لا بد عندهم من ثبوت السماع، ويدل على هذا مرادهم أن أحمد قال: ابن سيرين لم يجي عنه سماع من ابن عباس،...

❧ قلت:

وبما أن شرط البخاري هو اللقاء بين الرواة المتعاصرين، وشرط مسلم هو الاكتفاء بالمعاصرة فحسب، فكل ما أخرجه مسلم في صحيحه بشرطه القاصر، يعده البخاري ضعيفاً وقاصراً عن شرطه هو، ولا يخرج منه في صحيحه. وهنا نكون أمام ثلاثة احتمالات:

-أولاً: إما موافقة مسلم للبخاري في إخراج سند حديث بعينه بنفس الرجال في كل الطبقات، وهذا لا يضيف شيئاً جديداً لإخراج البخاري له، ويضل الحديث مفتقراً إلى ما يعضده، كي يخرج من الظنية إلى العلم،

-ثانياً: إخراج مسلم لنفس الخبر، بسند تختلف رجالاته في كل طبقة من طبقات السند، كي تأمن عدم التواطؤ من الرواة (وهو احتمال وارد على ما سنتبين في هذه الدراسة)، وبشرط البخاري في المعاصرة واللقاء، وليس فقط بحسب شرط مسلم في المعاصرة. وهذا يعضد سند البخاري، ويجعل الخبر يخرج مخرج الحديث العزيز³². وهذا وحده ما يمكن أن نقول فيه: "اتفقا على إخراجه" بالمعنى القوي، وخرج من حيز الظنية إلى حيز العلم الضروري.

-ثالثاً: إخراج مسلم له، على شرطه هو في معاصرة كل طبقات الرواة لمن فوقهم، لكن دون ثبوت اللقاء بينهم، كما يشترط البخاري، مع اختلاف رجالاً قهما في كل طبقات الرواة. وهذا، وإن كان يعضد ما أخرجه البخاري، إلا أنه يظل من حيث إفادة العلم، دون درجة الحالة الثانية أعلاه، لأن مخرج الحديث عند مسلم يظل قاصراً وضعيفاً في اعتبار البخاري، ولا يمكن تعضيد صحيح المخرج بضعيف المخرج بحال!، بالرغم من لجوء المحدثين إلى هذا الإجراء عندما يعوزهم وجود حديث بشرط ضرورة مماثل!³³.

ومن هنا، فكل خبر ورد بسندين: الأول بحسب شرط البخاري، والثاني بحسب شرط مسلم، فلا يجوز القول فيه: "اتفقا على إخراجه"، ولو من باب التجوز والجاز، لأن هذا أشبه بجمع التبر مع التبن، أو القول مع الفاصوليا في كيل واحد، وهما مختلفان في النوع والجنس!.

32. قال الحافظ أبو عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مئذة الأصبهاني خاتمة الرحالين (310 هـ - 395 هـ): (الغريب من الحديث كحديث الزهري (ابن شهاب) وقتادة (بن دعامة السدوسي) وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً. فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث سمي "عزيزاً". فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي مشهوراً). أنظر "مقدمة ابن الصلاح" ص. 136. وقال ابن حجر العسقلاني في "نزهة النظر" ص. 29: (العزيز: هو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، وسمي بذلك إما لقلته وجوده، وإما لكونه عز أي قوي بمجيئه من طريق آخر، وليس شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه، وهو أبو علي (محمد بن عبد الوهاب) الجبائي (ت: 303 هـ)، واليه يرمى كلام الحاكم أبي عبد الله في: "علوم الحديث" حيث قال: "الصحيح هو الذي يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة، بأن يكون له راويان، ثم يتداوله أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة". وصرح القاضي أبو بكر بن العربي: محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي (ت: 543 هـ) في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري، وأجاب عما أورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر...).

33. يوجد أمثلة منه عند من ألفروا الصحيح المجرد فقط في كتبهم، حال ما سنتبين من صنيع البخاري ومسلم رحمهما الله.

إذ يجب التحقق أولاً أننا نقايس بضاعة متجانسة.

☺ قلت: وقد ذهب ابن الصلاح في محاكمة أثيرة لدى الكثير من المحدثين المتأخرين، كما سنتبين من صنيعهم إلى القول³⁴:

هذه أمهات أقسامه وأعلاها الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً: "صحيح متفق عليه"، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك! وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. وهذا القسم جميعه مقطوع! بصحته!!! والعلم اليقيني النظري واقع به!!!، خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ.

☺ قلت: وهذا التقرير من ابن الصلاح رحمه الله، في دعوى تلقي الأمة بالقبول لما اتفقا! عليه، يندرج قسراً ضمن الأغاليط المنطقية، مادام الموضوع كله، وإن كان يهم عامة المسلمين، إلا أن البث فيه، من حيث المعرفة الدقيقة به، يرجع بالأساس إلى المحدثين أهل الاختصاص في مثل هذه الأمور. فلا عبرة إذن، بقبول الأمة لهما أو رفضهما، مادام قد تقرر عند الجميع كمسلمة، بأن غالب الأمة، ومنذ صدر الإسلام، لا يحيطون بمثل هذه الأشياء، وما قد زلق فيها أهل الاختصاص أنفسهم!. ثم، كيف تنفق الأمة، على ما لم يتفق عليه الشيوخ بالأولى، لاختلاف البضاعة التي يعالجها كل واحد منهم؟. ثم أضاف³⁵:

وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح!، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ!!!. والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ³⁶. ولهذا كان الإجماع المبتني على الاجتهاد حجة مقطوعة بما، وأكثر إجماعات العلماء كذلك!. وهذه نكتة نفيسة ناعمة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته!!!، لتلقى الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول!!!، على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن.

☺ قلت: وقد رد آخرون مثل هذه الكلام التهافت والملقى على عواهنه!، مع أن واقع الصحيحين ينفضه بأكثر من دليل!، حال ما أنسر عن أبي إسحاق الإسفرائيني من قوله³⁷:

أهل الصنعة يجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل خلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواها.

وغالى آخرون، حتى قال أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي (ت 444 هـ)³⁸:

أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روى عن النبي - ﷺ - قد صح عنه!، ورسول الله ﷺ قاله! لا شك فيه! أنه لا يثبت! والمرأة بجأها في حبالته!

وهو كلام من يجهل بالحقل جهلاً مطبقاً، ولا يعرف ما يخرج من محله!، زيادة على تمهوك صاحبه الذي يضع مصير المرأة على كف مثل هذا العفريت الزرقى المتفلت!.

إذ لو حلف بمثل هذا العبث في "الحلف" الأبله عابث!، وأخذناه بمذهبه الغث هذا، لبانت منه زوجه الضحية بإطلاق، لما سنتبين بعد قليل بأكثر من دليل.

ولا يخفى على القارئ، من خلال ما تم تفصيله وتوضيحه، ما في مثل هذا التقارير من عدم دقة!، إلى درجة أن لم يتمالك الإمام محيي الدين النووي في تقرير قائله، بقوله³⁹:

وأما من قال (عن خبر الأحاد) يوجب العلم، فهو مكابر للحس. وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إليه!؟

☺ قلت: لاحظ تركيز الحفاظ على العلة الرئيسة المانعة من تبني هكذا فكرة، بسبب وجيه، وهو عدم إمكان الاحتراز من الأوهام والأخطاء.

فما بالث!، وهو صريح منهيح ما كان يعمل به جلة أكابر الصحابة أنفسهم، المشهود لهم بالفضل والفهم والتحري، وكوهم القسوة في مثل هذه الأمور!.

34. نفس المرجع ص. 14.

35. نفس المرجع، نفس الصفحة.

36. قلت: وهذه سفسطة لا تقدم ولا تؤخر، لأن غالبية الأمة أمية يمثل هذه الأمور، وهي مقلة لأصحاب الاختصاص والخبرة فيه. لذلك فالعبرة هنا بأصحاب الاختصاص، ولا عصمة لهم، لا ككافراد، ولا كجماعات.

37. لانتك لابن حجر (1 / 377).

38. مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (ص. 38 - 39).

39. صحيح مسلم بشرح النووي (1: 132).

قال الذهبي، عقب إيراده لقصة عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري في "الاستبذان" والخاص عمر على أبي موسى أن يأتي بشاهد يشهد معه، أنه سمع من النبي ﷺ ما سمع، وإلا فعل به الأفاعيل!⁴⁰

ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد. وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث لكي يرتقى عن درجة الظن إلى درجة العلم، إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد.

☺ قلت: لاحظ هنا أيضاً التركيز على المانع وهو الخطأ والوهم. وهو الغائب الحاضر الذي لم يتسن للحفاظ تقنيته، بالرغم من وعيهم الكامل بأهميته ومحوريته، حتى أن مسلماً والترمذي فعدا له بتلك القاعدة العامة.

وهذه البديهة، وإن لم يغفل عنها أحد، لكهنا تنقذ، والمنهج القوي نفسه، من حيث وجوب التثبت في الأخبار، والإشهاد بعدلين، بل وحتى بأربعة في حالات خاصة، إلا أنه لم يفتح للمحدثين في أخذها في الاعتبار محل!

وبعد قول الذهبي هنا، أصرح جواب في بيان تماقت قول ابن الصلاح ومن تابعه من حشوية المحدثين غير الخققين في مثل هذه الأمور.

فالتعزيز إذن، هو شرط الكفاية في نقل الخبر من طور "الظنية الاحتمالية" أو "الافتراضية التوقعية" إلى طور "العلم الضروري". ثم هو صريح الأمر الرباني الملزم: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾⁴¹، ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾⁴²، ﴿فاستشهدوا عليهن أربعة منكم﴾⁴³، وقال أيضاً: ﴿من ترضون من الشهداء﴾⁴⁴.

ولا شك أن تكثير الطرق، بحسب منهج ابن معين وعلي بن المديني المتقدم، وبالشروط الآتية الذكر، أي استقلال الرجال في الطبقات، والأمان من عدم تواطؤ الرواة، هو ما ينقل الأخبار من حيز العلم الضروري إلى اليقين المتحقق.

☺ قلت: وقد دأب المحدثون، دفاعاً عن العمل بخبر الواحد، على الاستشهاد بحدوث وقعت أيام الرسول ﷺ، كتحويل أهل قباء، للقبلة بخبر رجل واحد، وإرساله ﷺ لمعاذ بن جبل إلى اليمن لتعليمهم أمور دينهم، وإرساله ﷺ لعلي بن أبي طالب إلى الحج ليقراً عليهم سورة "براءة"، وما شابه ذلك من الأحداث⁴⁵.

والحقيقة، هي أن كل هذه الأمثلة التي دأبوا على الاستشهاد بها، للتدليل على حجية العمل بخبر الواحد، تنزل في الواقع على خلاف مرادهم، وتدحض أدلتهم من وجهين:

أولاً: أن كل هؤلاء المبعثين المبلغين عن الرسول ﷺ إنما كانوا يبلغون عنه خبراً، أو أمراً واحداً محدداً في حد ذاته، لا مجال أو احتمال للخطأ أو السهو فيه، وليس كآلاف الأخبار التي كانت تعج بها ذاكرة الرواة، المعرضة دوماً لأعطاب الذاكرة.

ثانياً: أن كل هؤلاء المبلغين، لم يكونوا مستقلين بأنفسهم، ولا بالخبر، ولا متروكين لذاكرتهم، ولو لطرفة عين، كي يتعرضوا للخطأ في التبليغ، ذلك أن الرسول ﷺ كان لا يزال حياً يرزق، ويعيش بين ظهرانهم، ويعمل كرائض ضابط للمروي عنه. وأي تبليغ خطأ يبلغه عن الرسول ﷺ مبلغ بعينه، سيصوبه ﷺ لا محالة. فشهادة الصحابي المبلغ في هذه الحال، ليست شهادة استرداد، أو استحضار من أعماق الذاكرة، بل هي شهادة مطابقة وتصديق لأوامر الرسول ﷺ الحي المتبع لما يبلغ عنه وكيف يتم ذلك التبليغ.

ولذلك، فلو كان تخريج الأقدمين هذا صحيحاً، على ما قدموا، لعمل به الخليفة الراشد الأول: أبو بكر الصديق في ميراث الجدة، ولعمل به الخليفة الراشد الثاني: عمر بن الخطاب في الاستبذان مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنهم، خصوصاً وأن صنيعهما هذا، لم يكن متولداً عن شك في صدق من حدثاهما، وإنما من باب زيادة التوثيق، وما قد غاب موثق الكل: الرسول ﷺ.

فكيف يتم لهم المراد، والشواهد التي ينقلونها عن الصحابة، رضوان الله عليهم، تنقض عليهم تخريجهم؟!.

وهذا ما كان ينطبق بخلافه على رواية الصحابة عن بعضهم البعض بالإرسال زمن الرسول ﷺ. فمن كان باستطاعته أو بمقدوره، أن يجزؤ على افتراء خبر باطل إلى الرسول ﷺ، حتى ولو سولت له نفسه أو شيطانه ذلك، وصاحب الشريعة والمؤيد بالوحي من فوق سبع سموات، حي يرزق؟! فالشاهد على جميع الصحابة، زمن الرسول ﷺ، هو الرسول نفسه ﷺ. وبموته ﷺ تغيرت الإشكالية والمعادلة رأساً على عقب.

لذلك وجدنا بعضهم لا يتحرجون مطلقاً في استحلاف من حدثهم عن الرسول ﷺ، إن لم يأتوا بشاهد معهم، يشهد على ما ينقلون عن الرسول ﷺ، حال ما عهد من صنيع علي بن أبي طالب، الخليفة الراشد الرابع ﷺ⁴⁶.

40 شمس الدين الذهبي: "تذكرة الحفاظ" (1: 6) في ترجمة سيرة عمر بن الخطاب ﷺ.

41 الطلاق، الآية 2.

42 البقرة، الآية 282.

43 النساء، الآية 15.

44 البقرة، الآية 282.

45 أنظر مثلاً: الخطيب البغدادي في: "الكفاية في علم الدراية"، ص. 46-47.

﴿٤٤﴾ قلت: وقد تقدم لنا أن أبا عليّ الجبائي المعتزلي، كان أول من قال بوجوب التعزيز في الأخبار، وهو أمر بديهي يمشي العقل والنصوص، إلا أنه لم يفتح له فيه بمنهج أصيل أو إجرائية عملية، تخرج قوله هذا، وعلى وجاهته، من طور الرطانة المهرجة المطوَّحة بالعقلانية السفسطائية إلى طور الممارسة العملية. ولا للمنات من مقلدة الأصوليين الذين جاءوا بعده وكرروا كلامه ببغائية قاتلة، دون طائل!.

ولم يتح لعلم الحديث، بحكم هذه الانشطارية المتحيزة، وهذه القطيعة المعرفية بين العقلانيين المهرجين وبين الأخدثين الكهوفيين الحشويين، أن يشهد ثورة نوعية أو منهجية منظورية، شبيهة بتلك التي حصلت في حقل اللغة العربية مع قدوم الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي (100 هـ/718 م - 170 هـ/786 م)، الذي توسعت معارفه واهتماماته وتخصصاته، وقدر له بسبب من هذا الانفتاح خارج قوقعة التخصص، أن يرى ما لم يكن بمستطاع غيره أن يراه، وأن يفتح له ليفهم، ما لم يكن يوسع أحد سواه أن يفهم، حتى وهو يجهد نفسه في شرحه لهم!⁴⁷

ثم، أين نذهب من قول الحق ﷺ في حق سليمان ووالده داود عليهما السلام⁴⁸:

﴿فَفهمناها سليمان، وكلا آتينا حكماً وعلماً﴾

وهذا، مع الفارق، ما انطبق حتى على أقرب تلامذة الخليل، الذين لم يستطيعوا استيعاب منهجه ولا فهموا قصده وغرضه منه!.

وقد استعار الخليل من الموسيقين سلمهم النغمي في ضبط بحور الشعر العربي، والتبادلات والتوافقات الرياضية من الرياضياتيين في ضبط القاموس العربي، بما لم يسبق إليه كتنظير، سواء من داخل الإسلام أو من خارجه.

46 نقل الخطيب في "الكفاية"، ص. 44 قولاً لعلي بن أبي طالب يقول فيه: إكننت إذا سمعت من النبي ﷺ حديثاً نفعتني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيره عن النبي ﷺ، لم أرض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي ﷺ وحدثني أبو بكر، وصديق أبو بكر، أن النبي ﷺ قال: «لما من إنسان يصيب دنياً فيؤثراً ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله فيهما إلا غفر له»^{٤٥}. رواه مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد.

47 كان الخليل رحمه الله قد استوعب اللغة العربية استيعاب إحاطة وشمول، لذلك استطاع أن يتصور العقبات التي سوف تعترضه مسبقاً، فعمل على تلافي أكثرها، وقد تمثل الأنموذج الذي سوف يمكنه من حصر ألفاظ اللغة العربية، وكيف ينتقي منها المستعمل، ويترك ما أهملته العرب. وعرف أيضاً كيف يميز اللفظ العربي الأصل من الدخيل، فحدث تلميذه الليث بن المظفر بمشروعه هذا فقال له: لو أن إنساناً قصد ألف حروف ألف، وباء، وتاء، وثاء... على ما أمثله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب وتهايا له أصل لا يخرج منه شيء البتة. قال الليث: وكيف يكون ذلك؟ قال: يولفه على الثنائي، والثلاثي، والرابعي، والخماسي، فإنه ليس يعرف العرب في كلام العرب أكثر منه. قال الليث: فجعلت أسقطهم، ويصف لي، ولا أقف على ما يصف!، فاختلقت إليه أياماً، ثم اعتل وحجبت، فما زلت مشفقاً عليه، وخشيت أن يموت في علته فيبطل ما كان يشرحه لي، فرجعت من الحج، وصرت إليه، فإذا هو قد ألف الحروف كلها على ما في صدر هذا الكتاب (يعني كتاب العين)، فكان يملئ علي ما يحفظ، وما أشك فيه يقول لي: سل عنه؟، فإذا صح فأتيت به إلى أن عملت الكتاب. أنظر: الفهرست لابن النديم، ث. 64، طبعة الرحمانية. © قلت: وعلى هذا وجد الخليل أن مبلغ عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من: الثنائي، والثلاثي، والرابعي، والخماسي من غير تكرار هي، بحساب التوافقات والتبادلات الرياضية: اثنا عشر مليوناً، وثلاثمائة ألف وخمسة آلاف وأربع مائة واثنان عشر (12,305,412) وهو أول حساب شامل لمفردات اللغة العربية في صورة معجمية.

48 سورة الأنبياء، الآية: 79.

الهندسة الحديثة

الحلقة السادسة

3.6) ما كل أحاديث صحيح البخاري من أعلى درجات الصحيح

من اللافت للنظر، أن البخاري وقد خرج كتابه على تفاريق الأبواب الفقهية، مضاهياً لصنيع الإمام مالك بن أنس (ت: 179 هـ) رحمه الله في "الموطأ"، لم يكن بمستطاعه أن يلتزم بمطلب شرطه القوي في الصحة (أي: المستوفي لشرط الضرورة الاصطلاحي النظري القوي)؛ بل أدخل صحيحه، تحت وطأة هذا الإحراج العملي، أفراداً وعرائب لا مكان لها في "الصحيح" بحال!.

قلت:



وقد علق الحافظ ابن حجر العسقلاني على كلام الباجي بخصوص تعامل النقلة مع بياضات نص الفريري بقوله¹:

وهذه قاعدة حسنة يفرع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث. وهي مواضع قليلة جداً استظهرتها كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى. ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك يورد من تراجم الأبواب على أطوار:

— إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحه لموضوع كتابه وهي: حدثنا، وما قام مقام ذلك، والعنونة بشرطها عنده (أي ثبوت اللقاء وعدم التدليس)،

— وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه ولا على شرط غيره!، وكان مما يستأنس به، ويقدمه قوم على القياس، استعمل لفظ ذلك الحديث، أو معناه ترجمة باب، ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد له، أو حديثاً يريد عموم ما دل عليه ذلك الخبر.

وعلى هذا، فالأحاديث التي فيه على ثلاثة أقسام وسيأتي تفاصيل ذلك مشروحاً إن شاء الله تعالى.

قلت:



فهذا إحراج منهجي متوقع ولا محيص عنه، وناتج عن الخطأ العامة للجامع الصحيح، التي توخى فيها البخاري محاكاة "الموطأ".

لكن، ما الدافع للبخاري في أن يخل بشرطه الصلب حتى في الرجال، كما تظهر الأمثلة التالية؟:

قال ابن حجر العسقلاني في ترجمة محمد بن عبد الرحمن الطفاوي²:

قال أبو زرعة: منكر الحديث، وأورد له ابن عدي (الجرجاني) عدة أحاديث. قلت (ابن حجر): له في البخاري ثلاثة أحاديث، ليس فيها شيء مما استنكره ابن عدي!، ثالثها في "الرقاق": "كن في الدنيا كأنك

1 "هدي الساري" ص. 6.

2 "هدي الساري" 440.

غريب!"، فهذا تفرد به الطفاوي، وهو من غرائب الصحيح، وكأن البخاري لم يشدد فيه!، لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب!

قلت:



ولو قال ابن حجر: لأنها من موروث زهديات بيئة البخاري لما بعد عن إصابة الحق في الصميم. بل إن عدم تشدد المحدثين في أحاديث الترغيب والترهيب، ينم عن عقلية تخريبية مرضية هوسية محضّة. ذلك أن الشر الذي دخل الدين من هذا الباب شر مستطير لا تحصر آثاره ولا عواقبه، على ما زلنا نشاهد بذهول من كثرة البهاليل الذين يتدينون بمثل هذه الترهات.

وقال ابن حجر أيضاً في ترجمة أبي صالح، عبد الله بن صالح بن محمد الجهني كاتب الليث بن سعد المصري³:

لقبه البخاري وأكثر عنه، وليس هو من شرطه في الصحيح، وإن كان حديثه عنده صالحاً! والأحاديث التي رواها عنه في "الصحيح" بصيغة: "حدثنا عبد الله"، أو "قال لي: عبد الله"، أو "قال عبد الله" قليلة.

وساق ابن حجر تسعة أحاديث من أبواب مختلفة من صحيح البخاري، كأمثلة على هذه الصيغ في التحديث، ثم

قال:

وأما التعليق عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه فكثير جداً! وقد عاب ذلك الإسماعيلي (الحافظ) على البخاري وتعجب منه، كيف يحتج بأحاديثه حيث يعلقها! فقال: هذا عجيب!، يحتج به منقطعاً، ولا يحتج به إذا كان متصلاً!

قلت:



وهذا الصنيع من البخاري، لفت أيضاً نظر الحافظ الذهبي فقال⁴:

وقد يؤدي تدليس الأسماء إلى جهالة الراوي الثقة، فيرد خبره الصحيح. فهذه مفسدة، ولكنها في غير "جامع البخاري"!!! ونحوه، الذي تقرر أنهما موضوعة للصحاح، فإن الرجل (أي البخاري) قد قال في جامعه: حدثنا عبد الله، وأراد به: ابن صالح المصري! وقال: حدثنا يعقوب، وأراد به: ابن كاسب⁵، وفيهما لين. وبكل حال: التدليس مناف للإخلاص، لما فيه من التزوين!

3 "هدي الساري" (2: 137).

4 شمس الدين الذهبي: "الموقظة في علم مصطلح الحديث"، ص. 50، ط. أولى: 1412 هـ، بغاية عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سورية.

5 يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، ثم المكي (ت: 241 هـ)، قد ينسب إلى جده، فيقال: "يعقوب بن كاسب". قال ابن معين فيه: ليس بشيء. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال ابن أبي حاتم الرازي: قلت لأبي زرعة: ثقة؟ فحرك راسه! قلت: كان صدوقاً في الحديث؟ قال: لهذا شروط وقال أيضاً: قلبي لا يسكن على ابن كاسب. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف. وقال التستائي: ليس بشيء. وقال أبو داود السخيتي: رأيت في مسنده أحاديث قد أنكرناها فطالبناه بالأصول فدافعنا ثم أخرجها بعد فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري. كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها. @ قلت: روى له البخاري خارج الصحيح في كتابه: "أفعال العباد" وأخرج له في الصحيح حديثين: الأول في كتاب: "الصلح باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود"، وفي كتاب "المغازي، باب: فضل من شهد بدرًا"، عن يعقوب! (غير منسوب)، عن إبراهيم بن سعد. فاختلف الحفاظ فيمن يكون يعقوب هذا!!! فذهب بعضهم إلى كونه: يعقوب بن حميد بن كاسب هذا، وقيل: يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وقيل: يعقوب بن محمد الزهري، وقيل: يعقوب بن إبراهيم بن سعد! وكلها أسماء محتملة، عدا الأخير، لأن البخاري لم يلقه. انظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (11: 646/336)، وفتح الباري" (5: 301، و7: 308)، طبيعة المكتبة السلفية لسنة 1380 هـ.

أي أن البخاري رحمه الله بصنيعه هذا في هذين الوطنين، وقع في شرك التدلّيس الصريح للشيوخ!.

3.6.1 ما أتهمه الرواة اللاهوتون على متن البخاري، وليس على شرطه

عقد ابن حجر العسقلاني "الفصل التاسع" من كتابه: "مهدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري"،

تحت عنوان طويل⁶، نقطف منه بعض التراجم لهؤلاء المنتقدين على البخاري إخراجهم لهم في صحيحه.

قال ابن حجر في ترجمة أبي محمد، أحمد بن عاصم البلخي (ت: 227 هـ)⁷:

روى عنه البخاري حديثاً واحداً في كتاب الرقاق، وهو في رواية المستملي وحده

قلت:



ولا شك أن إدراج هذا الرجل في رجالات الصحيح يرجع إلى المستملي وحده، بحسب ما جاء في روايته، وطريقة تعامله الحر! مع بياضات أصل صحيح البخاري من نسخة الفربري، على ما تقدم.

وقد خالف المستملي هنا كل الرواة الخمسة المشاركين له في الرواية عن الفربري، ليتفرد بمثل هذه الرواية عن رجل لا يتوفر فيه شرط البخاري في الرجال.

وقال الحافظ المزي بهذا الصدد⁸:

روى (يعني البلخي) عن حيوة بن شريح الحمصي⁹ (بخ)¹⁰، وسعيد بن كثير بن عُفَيْرِ المصري¹¹ (بخ)، وعبد الرزاق بن همام الصنعائي¹²، وعبد الملك بن قريب الأصمعي البصري¹³، وأبي عُبيد القاسم بن سلام¹⁴، ومحمد بن خلف العسقلاني¹⁵، وهو أصغر منه.

6 ونصه: "في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب (صحيح البخاري) مرتباً على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً وتمييزاً من أخرج لهم (البخاري) في الأصول (أي المستوفين لشرطه في الصحة)، أو في المتابعات والاستشهادات مفصلاً ذلك جميعه".

7 قال البخاري في التاريخ الكبير (2: 1500/5): (أحمد بن عاصم البلخي، أبو محمد، مات قبل الأضحية بثلاثة أيام سنة سبع وعشرين ومائتين). وقال ابن حبان في "الثقات" (8: 12): (ليروي عن ابن عيينة، روى عنه أهل بلده، مات قبل الأصبغى (كذا في النص وهو تحريف لقول البخاري أعلاه) بثلاثة أيام سنة سبع وعشرين ومائتين. وقال: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في: "الجرح والتعديل" (2: 118/66): (سألت أبي عنه فقال: مجهول). وقال ابن حجر ملخصاً لأقوال النقاد فيه، على قنائه: (كان مشهوراً بالزهد وأما أبو حاتم الرازي فقال: مجهول. وقد ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "روى عنه أهل بلده". وله أخبار في الحلية (حلية الأولياء لأبي نعيم الإصبهاني) وفي رسالة القشيري وفي الزهد وغيره. ثم ظهر لي أن الزاهد غيره، وهو أنطاكي لا بلخي!). @ قلت: وهو كما قال، لأن المترجم له في "حلية الأولياء" (9: 280 - 449/297) هو: أبو عبد الله، أحمد بن عاصم الأنطاكي، وليس أبا عبد الله البلخي. والأنطاكي هذا ترجم له ابن حبان أيضاً في "الثقات" (8: 20) ترجمة منفصلة فقال: (أحمد بن عاصم الأنطاكي، أبو عبد الله. من عباد أهل الثغر، ما له كثير حديث يرجع إليه، كان يجلس أبا إسحاق الفزاري ويوسف بن أسباط. روى عنه أحمد بن أبي الحواري). @ قلت: ورواية أحمد بن أبي الحواري عنه مثبتة في أسانيد أبيه في "حلية الأولياء" (9: 281، و 282) وكذلك كنيته: أبا عبد الله. انظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (1: 76/40).

8 جمال الدين، أبو الحجاج، يوسف المزي (654 هـ - 742 هـ) في: "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (1: 55/363).

9 حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي، أبو العباس الحمصي (ت: 224 هـ). وثقه يحيى بن معين ويعقوب بن شيبة. ويروي عنه البخاري مباشرة ويروي عنه الترمذي وابن ماجة بواسطة أحمد بن عاصم البلخي. انظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (3: 136/62).

10 الإشارة هنا بالرمز (بخ) هي أن البخاري أخرج له في كتابه "الأدب المفرد".

11 سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم بن يزيد بن الأسود الأنصاري، أبو عثمان المصري (146 هـ - 226 هـ). قال أبو حاتم: لم يكن بالثقة، كان يقرأ من كتب الناس وهو صدوق. وقال السعدي: فيه غير لون من البدع وكان مخلطاً وغير ثقة. وقد رد أبو أحمد بن عدي قول السعدي فيه.. وقال ابن معين: ثقة لا بأس به. وقال النسائي: صالح وابن أبي مريم أحب إلي منه. وقال ابن يونس: كان سعيد من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية وأيام العرب: متأثرها ووقائعها والمنقب والمثالب. كان في ذلك كله شيئاً عجيباً، وكان أدبياً فصيح اللسان، حسن البيان لا تمل مجالسته، ولا ينزف علمه وله أخبار مشهورة... انظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (4: 129/66).

12 عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعائي (126 هـ - 211 هـ) وهو ثقة مكثر اختلط بأخرة. انظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (6: 611/278).

13 عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، أبو سعيد الأصمعي البصري (ت: 213 هـ أو 216 هـ) أحد أعلام اللغة. وثقه ابن معين وغيره. انظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (6: 771/368).

روى عنه: البخاري في (آخر باب "رفع الأمانة" من كتاب "الرقائق") وفي كتاب "الأدب"¹⁶، وعبد الله بن محمد الجوزجاني. قال البخاري: مات في الأضحى بثلاثة أيام سنة سبع وعشرين ومائتين.

قلت:



فليس من شيوخه هؤلاء المخضرمين من هو بلخي مثله!

وقد علق الدكتور بشار عواد معروف، محقق كتاب: "تهذيب الكمال" على قول المزي أعلاه فقال¹⁷:

وهذه الرواية التي أشار إليها (المزي) في آخر كتاب "الرقائق" لا توجد في النسخ المطبوعة!، حيث نجد فيها أربعة أحاديث في باب "رفع الأمانة".

قلت:



وهذا من فعل النساخ. إذ قد وردت فقرة في كتاب "الرقائق" في باب: "رفع الأمانة"، جاء فيها¹⁸:

قال الفربري، قال أبو جعفر: حَدَّثْتُ أبا عبد الله فقال: سمعت أبا!! أحمد بن عاصم يقول: سمعت أبا عبيد يقول: قال الأصمعي وأبو عمرو¹⁹ وغيرهما: "جَذَرُ قُلُوبِ الرِّجَالِ": الجذر الأصل من كل شيء... .

وعلق محمد فؤاد عبد الباقي في الحاشية على هذا النص فقال:

قوله: قال الفربري،... إلخ. هذه الأسطر غير موجودة في بعض المتون، منها متن العيني²⁰.

قلت:



وعندي أن هذا هو النص المعني للقرنيتين التاليتين:

أولاهما: أن أبا محمد، أحمد بن عاصم يروي عن الأصمعي وعن أبي عبيد القاسم بن سلام، وكلاهما من أئمة اللغة العربية، وهو هنا في هذا النص يروي عن أبي عبيد القاسم بن سلام. وهذا شرح لغوي لمفردات الحديث، وليس بحديث.

ثانيها: أن اسم "محمد" سقط في قول أبي عبد الله البخاري: "سمعت أبا!! أحمد بن عاصم" وإنما هو "سمعت أبا محمد، أحمد بن عاصم".

14 أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي البغدادي (197 هـ - 223 هـ) أحد أعلام الأدب واللغة العربية. أخذ الأدب عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي وغيرهما وولي قضاء طرسوس لثماني عشر سنة.

روى عن الأصمعي، وأبي عبيد، والكماسي، والفراء وله عدة تصانيف في "القراءة"، و"الحديث"، و"اللقا". وهو أول من صنف في "غريب الحديث".

15 محمد بن خلف بن عمار بن العلاء بن عزوان، أبو نصر العسقلاني (ت: 260 هـ). قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: صالح ووثقه كل من مسلمة بن قاسم وابن أبي عاصم. أنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (9: 215/131).

16 يعني بذلك كتاب "الأدب المفرد" وليس كتاب "الأدب" من صحيحه.

17 تهذيب الكمال (1: 363) الهامش رقم: 3.

18 من صحيح البخاري (7: 189)، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة إستانبول، لسنة 1401 هـ/1981 م.

19 أبو عمرو الشيباني، إسحاق بن مرار الكوفي (94 هـ - 206 هـ) اللغوي والأديب الشهير.

20 يعني بمتن العيني، المتن الذي اعتمدته محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: 855 هـ/1448 م) في شرحه على صحيح البخاري المسمى: "عمدة القاري".



قلت:

ويترجع عندي أن هذه الزيادة، إنما أضافها أصحاب النسخة اليونانية لصحيح البخاري التي اعتمدها ابن حجر العسقلاني، ولم تكن موجودة في النسخ الأقدم لرواية المستملي.

الشاهد، أن أبا الوليد الباجي (ت: 474 هـ)، وهو متقدم على عصر ابن حجر العسقلاني؛ لم يترجم لأحمد بن عاصم ضمن رجالات البخاري في كتابه: "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح"، مع أن المستملي، مندرج ضمن سند الباجي إلى صحيح البخاري!²¹

أضف إلى هذا، أن المزي نفسه رمز في ترجمته لأحمد بن عاصم، برمز: (بخ)²² أي: أن البخاري أخرج له في "الأدب المفرد"²³ وليس في الصحيح، بينما رمز له ابن حجر برمز (خ)²⁴ أي أن البخاري أخرج له في الصحيح!. وهو ما يتنافى وشهادة الباجي والمزي، السابقين على عصر ابن حجر، ولا هو مثبت في النسخ المطبوعة التي نتوفر عليها اليوم!.

21 قال أبو الوليد الباجي في: "التعديل والتجريح" (1: 244): لو استأنيد ما ذكرت فيه عن صحيح البخاري، فحدثنا به: أبو زر (هو عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي المالكي 355 هـ - 435 هـ)) قراءة عليه قال: أخبرنا أبو محمد الحموي (هو عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي 293 هـ - 381 هـ))، وأبو إسحاق المصملي، وأبو الهيثم الكشميهني قالوا: أنبأنا محمد بن يوسف الفريري، قال: أنبأنا محمد بن إسماعيل البخاري.

22 "تهذيب للكمال" (تهذيب الكمال) (1: 55/363).

23 الخبر الأول أخرجه البخاري في كتاب: "الأدب المفرد"، ط: أولى: 1406 هـ/1986 م، في باب: "الألقاب" ص. 65، الحديث رقم 263، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. وقال البخاري فيه: حدثنا أحمد بن عاصم، قال: حدثنا سعيد بن غفير، قال: حدثني ابن وهب، عن حيوة بن شريح، عن دارج، عن عيسى بن هلال الصنفي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ قال: **إِنَّ رُوحَ الْمُؤْمِنِينَ لِيَلْتَقِيَنَّ فِي مَسِيرَةِ يَوْمٍ، وَمَا رَأَى أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُمْ. وَهُوَ خَيْرٌ مِنْكَ مَتَى وَلَا يَوْمٌ سِوَاكَ. ذَلِكَ أَنَّ فِيهِ دَرَجًا بَيْنَ سَمْعَانَ، أَبُو السَّمْحِ الْقُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ الْمَصْرِيُّ الْقَاصِصُ، مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ (ت: 126 هـ). وَهَذَا قَالَ فِيهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: مُنْكَرٌ الْحَدِيثُ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: حَدِيثُهُ ضَعِيفٌ. وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: ضَعِيفٌ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: مُتْرُوكٌ. وَقَالَ فُضْلُكَ الرَّازِيُّ لَمَّا ذَكَرَ لَهُ أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ قَالَ: دَرَجًا ثَقَّةً: لَيْسَ بِثَقَّةٍ وَلَا كَرَامَةً. وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ بِنَ عَدِي الْجَرَجَانِيُّ: عَامَّةُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَمْلَيْتُهَا عَنْ دَرَجٍ، مِمَّا لَا يَتَّبَعُ عَلَيْهِ وَمِمَّا يَنْكَرُ مِنْ حَدِيثِهِ: "أَصْدَقُ الرُّوَسَا بِالْأَسْحَارِ"، وَ"الشَّتَاءُ رِبْعُ الْمُؤْمِنِ"، وَ"الشَّيْبَاعُ حَرَامٌ"، وَ"أَكْثَرُ مَا نَذَرَ اللَّهُ حَتَّى يَقَالَ مَجْنُونٌ"، وَ"لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُو عَصْرَاتٍ". @ قلت: وهذا خرج له ابن حبان مع ذلك في صحيحه، بل ووثقه في كتابه "الفتا" على ما عرف من تساهله!، على ما سيأتي لنا من تفصيل في منهجه. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (3: 397/180)، و"سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني"، ص. 261/170، ط: أولى: 1404 هـ/1984 م، طبعة مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، و"سؤالات البرقاني (ت: 425 هـ) للدارقطني"، ص. 7، طبعة دار الكتب المصرية، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. 196/102، و"التاريخ الكبير للبخاري" (3: 256)، والجرح والتعديل" (3: 441)، و"المعنى في الضعفاء للذهبي" (1: 122)، و"ميزان الاعتدال للذهبي" (2: 24)، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني" (7: 213).**

@ قلت: وأورد البخاري رواية أخرى في "الأدب المفرد" في: باب: "ساكن القرى"، ص. 591/127، فقال: **لِحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ قَالَ: سَمِعْتُ رَاشِدَ بْنِ سَعْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ثَوْبَانَ (مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَسْكُنُ الْكُفْرَ، فَإِنَّ سَاكِنَ الْكُفْرِ سَاكِنُ الْقُبُورِ. قَالَ (الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "الْكُفْرُ": "الْقُرَى". @ قلت: أفة هذا الخبر: "بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي الميمتي، أبو يحمى الحمصي" (110 هـ - 197 هـ). وهذا قال فيه ابن المبارك: كان صدوقاً ولكنه كان يكتب عن أبيه وأبيه. وقال ابن سعد: كان ثقة في روايته عن الثقات ضعيفاً في روايته عن غير الثقات، وكذا قال المعجلي.. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبو مسهر الغساني: بقية ليست أحاديثه ثقية فكن منها على ثقية!، وقال الجوزجاني: رحم الله بقية ما كان يبالي إذا وجد خرافة عن يأخذ!، وقال أحمد بن الحسن الترمذي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: توهمت أن بقية لا يحسن المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحسن المناكير عن المشاهير، فلمت من أين أتى. قلت لابي من التلخيص. وقال ابن حبان: لم يسر أبو عبد الله (الإمام أحمد) شأن بقية، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعه رويت عنه، عن أقوام ثقات فأنكرها!، ولعمري! أنه موضع الإنكار وفي دون هذا ما يسقط عدالته الإنسان. ولقد دخلت حمص وأكبر همي شأن بقية فتتبعت أحاديثه وكتبت النسخ على الوجه وتتبعت ما لم أجده بطلو، يعني بنزول، فرأيت ثقة مأمونا، ولكنه كان مدلسا! دلس عن عبيد الله بن عمر، ومالك، وشعبة، ما أخذ عن مثل المجاشع بن عمرو، والسري بن عبد الحميد، وعمر بن موسى الميمتي وأشباههم فروى عن أولئك الثقات الذين رأهم ما سمع عن هؤلاء عنهم!، فكان يقول: قال عبيد الله، وقال مالك، فحملوا عن بقية، عن عبيد الله، وعن بقية، عن مالك وأسقط الواهي بينهما فالزق الوضع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وامتنع بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالنزق ذلك كله به. وبمثل ابن معين عنه فقال: إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره فاقبلوه. إما إذا حدث عن أولئك المجاهيل فلا. وإذا كنى الرجل ولم يسمعه فليس يساوي شيئا. @ قلت: وقد صنفه ابن حجر ضمن المرتبة الرابعة من المدلسين، ممن اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تلييسهم على الضعفاء والمجاهيل. @ قلت: وقد عتقنا هذا عن صفوان ولم يصرح بالسماع. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (1: 878/416)، و"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتلخيص" لابن حجر، ص. 117/121، ط: ثانية: 1407 هـ/1987 م، دار الكتب العلمية، بيروت.**

@ قلت: ويعجب المرء أن يرى البخاري يروي خبراً فيه رجل تألف كدراج، أو بقية سواء للاستئناس أو العظة أو غير ذلك!، لكن، يجب ألا يعزب عن القارئ أن المحدث وإن ضبط روايته بمنهج عقلاني صارم قد يصون حديثه من كثير من ضعف الآثار، إلا أن بيئة المحدث التي نشأ وتربى وترعرع بين أحضانها، يظل لها تأثيرها الفاعل والخفي فيما يستطيع المحدث أن يغربل بدهاء بأوليات العقل. وهذا نموذج صارخ من تلك.

وأورد البخاري رواية أخرى في "الأدب المفرد" في: باب: "الطعن في الأنساب"، ص. 400/90، فقال: **لِحَدَّثَنَا ابْنُ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: هَلْ تَسْمَعَانِ لَا تَتْرَكِيهِنَّ أَمْتِي: النِّجَاحَ وَالطَّعْنَ فِي الْأَنْسَابِ. @ قلت: وعندي أن هذا تصحيح لأبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، وليس ابن عاصم كما ورد هنا بفعل أخطاء النسخ: إذ أبو عاصم هو الذي يروي عن أبي عبيد الله، محمد بن عجلان المدني القرشي مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة (ت: 149 هـ)، الذي يروي بدوره عن أبيه، عن أبي هريرة مرة، أو عن أبيه، عن رجل، عن أبي هريرة أخرى!، وقد اخلط على ابن عجلان الأمر في ذلك، فلم يعد يميز ما بين السنتين!، ثم إن ابن عجلان هذا، ليس من رجالات البخاري ولا مسلم، ومسلم أخرج له في المتابعات ولم يحتج به. أنظر: "تهذيب التهذيب" (9: 566/303).**

24 "تهذيب التهذيب" (1: 76/40)، ورمز له ابن حجر بنفس الرمز في: "هدي الساري" ص. 383، مما يعني أن هذا من فعل ابن حجر، حسب النسخة اليونانية للصحيح التي كانت بيده وليس تحريفاً من طرف النسخ!.

تري!، هل هذا من فعل ابن حجر أو من فعل النساخ؟!

الإشكال مفتوح!.

3.6.2) رواية عيب على البخاري إخراج حديثهم في الصحيح

وقد عيب على البخاري إخراج حديث جماعة في الصحيح منهم على سبيل المثال لا الحصر:

- إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي الأموي المدني (ت: 226 هـ).

قال ابن حجر²⁵:

قال أبو حاتم: كان صدوقاً ولكن ذهب بصره فرجما لقن وكتبه صحيحة وواه أبو داود والنسائي. والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم. وقال الدارقطني والحاكم (أبو عبد الله): عيب على البخاري إخراج حديثه.

وأضاف ابن حجر:

روى عنه البخاري في كتاب: "الجهاد" حديثاً²⁶، وفي "فرض الخمس" حديثاً آخر²⁷ كلاهما عن (الإمام) مالك. وأخرج له في الصلح حديثاً آخر مقروناً بالأويسى²⁸، وكأنها (أي هذه الأحاديث الثلاثة) مما أخذه (البخاري) عنه من كتابه قبل ذهاب بصره!. وروى له الترمذي²⁹ وابن ماجه³⁰.

قلت:



وهذا احتمال لا يقدم ولا يؤخر! في تزكية الرجل بمجرد إخراج البخاري له هذه الأحاديث المفردة أو المقرونة!.

لأنه حتى لو صح احتمال أخذ البخاري لها من كتابه قبل تغيره، فلا يتعدى الأمر أن تكون هذه الأحاديث الثلاثة بعينها هي كل ما يصح من حديثه والباقي هباءً!. وبالتالي، فعندما يأتي مثل الحاكم النيسابوري ويخرج حديثاً لابن أبي فروة هذا، زيادة على هذه الثلاثة بالذات، ويقول فيها: "على شرط البخاري ولم يخرج"، فهو تضليل، مادام لا يصح من حديثه عند البخاري، سوى هذه الثلاثة المعنية!.

²⁵ "هذي الساري"، ص. 378.

²⁶ قال البخاري في كتاب: "الجهاد والسير"، الحديث رقم: 2708: [حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَوِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَصْرٍ الْأَصْبَحِيُّ الْمَدَنِيُّ (ت: 179 هـ) إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ، وَهُوَ ثَقَّةٌ عَنْ نَافِعٍ (أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ (ت: 117 هـ) وَهُوَ ثَقَّةٌ ثَابِتٌ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ (ت: 73 هـ) الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَقْتُلُونَ الْيَهُودَ حَتَّى يَخْتَبِئُوا أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الْحَجَرِ فَيَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَأَيْتُكَ تَقْتُلُهُ».

²⁷ قال الإمام البخاري في كتاب: "فرض الخمس" من صحيحه، الحديث رقم: 2863: [حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَوِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابٍ الْقُرَشِيُّ الْزُهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ (ت: 125 هـ) وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى ثِقَّتِهِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (أَبُو سَعِيدٍ النَّصْرِيُّ الْمَدَنِيُّ (ت: 92 هـ) رَأَى النَّبِيَّ ﷺ) وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ ابْنَ مُطْعَمٍ بَنٍ عَدِيٍّ بَنٍ نَوْفَلٍ النَّوْفَلِيُّ لَيْتٌ حَوَالِي: 100 هـ) وَهُوَ ثَقَّةٌ تَكَرَّرَ لِي تَكَرَّرًا مِنْ حَدِيثِهِ تِلْكَ فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَتَخَلَّ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ.... إلخ. (الخبر).

²⁸ قال البخاري في كتاب: "الصلح"، الحديث رقم: 2496: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ فَارِسٍ بْنِ ذُوَيْبٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَلِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، ثُمَّ الْحَمَصِيُّ (ت: 258 هـ) وَهُوَ ثَقَّةٌ مَأْمُونٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُوَيْسٍ، أَبُو الْقَاسِمِ الْأُوَيْسِيُّ الْمَدَنِيُّ (ت: ؟) وَابْنُ إِسْحَاقَ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَوِيُّ (أَبُو يَعْقُوبَ الْمَدَنِيُّ (ت: 226 هـ) وَهُوَ ضَعِيفٌ) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْأَنْصَارِيُّ الرَّزْقِيُّ الْمَدَنِيُّ (ت: ؟) وَهُوَ ثَقَّةٌ وَثَقَّةُ الْخَلَالِ وَالْدَارِقُطْنِيُّ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: ضَعِيفٌ، عَنْ أَبِي خَازِمٍ (إِسْلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ التَّمَارِيُّ الْأَعْرَجِيُّ الْمَدَنِيُّ (ت: 135 هـ) وَهُوَ ثَقَّةٌ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ (أَبْنِ مَالِكٍ، أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ (ت: 88 هـ) وَهُوَ صَحَابِيُّ): أَنَّ أَهْلَ قِيَاءٍ قَتَلُوا حَتَّى تَرَامُوا بِالْحِجَارَةِ فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتِلْكَ قَتْلًا: «لَا تَهْتَابُوا بَنَّا نُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ».

²⁹ سنن الترمذي، كتاب: "الطب" الحديث رقم: 1959.

³⁰ سنن الترمذي، كتاب: "ما جاء في الجنائز" الحديث رقم: 1579، وكتاب: "النكاح"، الحديث رقم: 2005، وكتاب: "الكفارات"، الحديث رقم: 2127.

-ومثله: إسماعيل بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي مامر الأصبعي، أبو عبد الله بن أبي أويس المدني (ت:

226 هـ)، ابن أخت الإمام مالك بن أنس. وهذا قال فيه الدارقطني³¹:

لا أختاره في الصحيح.

-ومثله: أبو الصديق الناجي، بكر بن عمرو البصري (ت: 108 هـ). فهذا قال فيه ابن سعد:

يتكلمون في أحاديثه ويستكبرونها

وقال ابن حجر:

ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أبي سعيد الخدري في قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفساً من بني إسرائيل ثم تاب.

قلت:



وهو خير باطل منكر المتن والسياق³².

31. انظر ترجمته في: "هدي الساري"، ص. 388.

32. @ قلت: أخرجه البخاري في كتاب: "أحاديث الأنبياء"، الخبر رقم: 3211: قال البخاري: [حُكِّنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشَّارٍ، حُكِّنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ بْنِ دَعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ بْنِ عَزِيزِ بْنِ عَمْرٍو، أَبُو الْخَطَّابِ السُّدُوسِيُّ الْبَصْرِيُّ (61 هـ - 117 هـ) وَهُوَ مَشْهُورٌ بِالتَّنْبِيلِ]، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؓ، عَنْ النَّبِيِّ ؐ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ إِنْسَانًا ثُمَّ خَرَجَ يَسْأَلُ فَإِنِّي رَأَيْتُ فَسَالَهُ فَقَالَ لَهُ هَلْ مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ: لَا. فَقَتَلَهُ فَجَعَلَ يَسْأَلُ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَلَيْتَ قَرَيْتَ كَذَا وَكَذَا فَادْرَكَكَ الْمَوْتُ فَتَاءَ بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا فَاتَّخَصَّصَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَقْرَبِي اللَّهَ وَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَبَاغِدِي وَقَالَ قِيْسُو مَا بَيْنَهُمَا فَوُجِدَ إِلَى هَذِهِ أَقْرَبُ بِشِيرٍ!!!! فَغَفَرَ لَهُ».

@ قلت: وأخرجه مسلم بآدم من هذا السياق، مع اختلاف في اللفظ والزيادة والنقصان في كتاب: "التوبة" الخبر رقم: 4967 قال مسلم: [حُكِّنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ يَشَّارٍ وَاللُّقْطُ لَابْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ: حُكِّنَا مُعَاذُ ابْنِ هِشَامٍ، حُكِّنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا، .. (الخبر)»، وأخرجه أيضاً في كتاب: "التوبة"، الحديث رقم: 4968 فقال: [حُكِّنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حُكِّنَا أَبِي، حُكِّنَا شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الصَّدِّيقِ النَّاجِيَّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: مثله.

@ قلت: وأخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب: "الدييات"، الخبر رقم: 2612 فقال: [حُكِّنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حُكِّنَا زَيْدُ بْنُ هَارُونَ (ابن وادي) وَيُقَالُ زَادَانُ (ابن ثابت السلمي الواسطي (117 ~ 206 هـ) ثقة مجمع عليه)، أَثْبَاتًا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى ابْنِ دِينَارِ الْأَزْدِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ (ت: 164 هـ) وَهُوَ ثِقَةٌ قَدْ بَخِطَى إِلَّا أَنَّهُ ثَبِتَ فِي قَتَادَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «إِلَّا أَخْبَرُكُمْ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُهُ أَكْثَرُ وَأَوْعَاةَ قَلْبِي إِنْ عَدَا قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا، .. (الخبر)». وأضاف ابن ماجه: قَالَ هَمَّامُ: فَحُكِّنَا خُمَيْدُ الطَّوِيلُ (حميد بن أبي حميد، أبو عبيدة البصري (ت: 143 هـ) مشهور بالتأليف)، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيُّ (ت: 108 هـ) وَهُوَ ثِقَةٌ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ (إنفع بن رافع، الصائغ، أبو رافع العدني، نزيل البصرة، مولى ابنة عمر، وقيل مولى بنت عجماء! (ت: ؟) أدرك الجاهلية والإسلام وعد في التابعين. وهو ثقة)، قَالَ: قَبِضَ اللَّهُ عَنْ رَجُلٍ مُلْكًا فَاتَّخَصَّصُوا إِلَيْهِ ثُمَّ رَجَعُوا فَقَالَ انْظُرُوا أَيَّ الْقَرْنَيْنِ كَانَتْ أَقْرَبَ فَالْحَقُّوهُ بِأَهْلِهَا. @ قلت: ، وحميد مدلس وقد عنعن الخبر، ثم إن الخبر موقوف على أبي رافع ولم يرفعه إلى أحد!، وهذا أقرب! @ قلت: وأضاف ابن ماجه: قَالَ قَتَادَةَ: فَحُكِّنَا الْحَسَنُ (ابن أبي الحسن البصري (110 هـ) قَالَ: لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ اخْتَفَرَ بِنَفْسِهِ قُرْبَ مِنَ الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ وَبَاعَ مِنْهُ الْقَرْيَةَ الْخَبِيثَةَ فَالْحَقُّوهُ بِأَهْلِ الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ! @ قلت: وَقَتَادَةَ يَصْرَحُ هَذَا بِسَمَاعِ الْخَبَرِ مِنَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ! وَلَا أُدْرِي مَنْ أَيْنَ جَاءَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ بِأَصْلِ الْخَبَرِ! وأضاف ابن ماجه سنداً آخر فقال: [حُكِّنَا أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَغْدَادِيُّ حُكِّنَا عَفَّانُ حُكِّنَا هَمَّامُ فَتَكَرَّرَ نَحْوُهُ.

@ قلت: وأخرجه الإمام أحمد في المسند، الخبر رقم: 10727 فقال: [حُكِّنَا زَيْدُ، أَخْبَرَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حُكِّنَا قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ... (الخبر). وأخرجه أيضاً في الخبر رقم: 11262 حيث قال أحمد: [حُكِّنَا عَفَّانُ حُكِّنَا هَمَّامُ حُكِّنَا قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:.... (الخبر).

@ قلت: وأخرجه ابن جرير الطبري في التفسير موقوفاً على قَتَادَةَ بْنِ دَعَامَةَ السُّدُوسِيِّ، وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ، سَيَارِ الْبَصْرِيِّ (ت: 110 هـ)، فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا لَكُمْ لَا تَقْسِمُونَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُهْلُهَا» الحديث رقم: 7863، فَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: [حُكِّنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: «أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُهْلُهَا» قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْقَرْيَةِ الظَّالِمَةِ إِلَى الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ، فَادْرَكَهُ الْمَوْتُ فِي الطَّرِيقِ، فَأَنَّى بِصَدْرِهِ إِلَى الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ، فَاجْتَنَبَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، فَأَمَرُوا أَنْ يَنْدَرُوا أَقْرَبَ الْقَرْنَيْنِ إِلَيْهِ، فَوُجِدَ أَقْرَبُ إِلَى الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ بِشِيرٍ. وقال بعضهم: قَرِبَ اللَّهُ إِلَيْهِ الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ!، فَتَوَفَّاهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ! @ قلت: وسبب أن معمراً بن راشد يروي الخبر عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود موقوفاً على الأخير!.

@ قلت: وهو خير ظاهر النكارة والبطلان، تفرد به أبو الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري، وتفرد به قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ السُّدُوسِيِّ عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ. مع النكارة الظاهرة في المتن مثل: بعد المسدتين عن بعضهما بشير!!!! ولسائل إن يسأل!؛ في أي اتجاه يقاس هذا البعد!؟، ويأتي أشبار!؟. وعندني أن الآفة في هذا الخبر إما من أبي الصديق الناجي، وهو صاحب منكر حسب ابن سعد، والمفرد به هنا عن أبي سعيد الخدري، مع أن الأخير من الرواة المكثرين، حيث أن حديثه عند مسلم وحده يناهز ستة وعشرين ومائة رواية (126) شاركة البخاري في إحدى وستين (61) رواية منها!، وإما من الخطابة الليبية التي اشتهر بها قَتَادَةُ، زيادة على اشتهاره بالتأليف وهو لم يصرح هذا بالسماح.

-ومثله أبو سلمة، الحسن بن ذكوان البصري (من الطبقة السادسة) وهو مجمع على ضعفه³³،

-ومثله: أبو الهيثم، خاله بن مخلد القطواني الكوفي (ت: 213 هـ) وهو صاحب أفراد ومناكير³⁴،...الخ.

قلت:



: ولا يوجد في صحيح البخاري كله، أشنع ولا أنكر عبارة مما ورد في متن خبره!، ومع ذلك تفرد البخاري وحده بإخراجه!.

وعندي أن هذا مما يدخل ضمن الموثرات الاجتماعية والبيئية والموروث، كطبائع طابطة، تصوغ الذهنية وتقولبها بحسبها!. ولا يتغلب على مثل هذه الخلفيات الذاتية التي قلما يسلم منها عالم، سوى بالاحتكام إلى ضوابط منهجية منطقية صارمة. أما متى استحكمت مثل هذه العادات

② قلت: وقائدة السدوسي قال فيه أبو داود: حدث عن ثلاثين رجلا لم يسمع منهم!. وقال شعبة: كان قائدة إذا جاء ما لم يسمع قال: حدثنا وإذا جاء ما لم يسمع قال: قال فلان.. وقال الشعبي: قائدة حاطب ليل. وقال سليمان بن أبي العلاء: كان قائدة وعمر بن شعيب لا يفت (من الغائلة والرداءة) عليهما شيء يأخذان عن كل أحد. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (8: 637/315)، و"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" لابن حجر السقلائي، ص. 92/102.

والظاهر أن مثل هذا الخبر كان له رواج بين القصاص أيضا، فقد أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (9: 179) فقال: [حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبد الرزاق ابن همام بن نافع الصنعاني (ت: 211 هـ) وهو ثقة تغير بأخرة]، أخبرنا معمر بن راشد الأزدي، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (ت: 154 هـ) وهو ثقة، عن أبي إسحاق (عمر بن عبد الله بن عبيد السبيعي الكوفي (ت: 126 هـ) وهو مشهور بالتدليس)، عن أبي الأحوص (عوف بن مالك بن نضلة الجشمي الكوفي (من الطبقة الثالثة، قتل أيام الحجاج بن يوسف الثقفي) وهو من القصاص، ثقة، عن ابن مسعود (هو عبد الله بن مسعود بن غفلق بن حبيب الهذلي (ت: 32 هـ) الصحابي الجليل)، قال: [كانت قريتان إحداهما صالحة والأخرى ظالمة فخرج رجل من القرية الظالمة يريد القرية الصالحة فأتاه الموت حيث شاء الله فاخصم فيه الملك والشيطان فقال الشيطان والله ما عصاني قط فقال الملك أنه قد خرج يريد التوبة ففضي بينهما أن ينظر إلى أيهما أقرب فوجده أقرب إلى القرية الصالحة يشير فقهر له!] قال معمر: وسمعت من يقول!!!: [قرب الله إليه القرية الصالحة]. ② قلت: وهذا من عجب العجائب! من معمر في عزوه لأخبار غيبية يمثل هذه الحملة إلى مجاهيل!. والخبر تفرد به عبد الرزاق الصنعاني، عن معمر بن راشد، وتفرده به معمر عن أبي إسحاق السبيعي، وتفرده به السبيعي عن أبي الأحوص الجشمي، وتفرده به الجشمي عن عبد الله بن مسعود!. وكلهم من الرواة المكثرين أصحاب تلاميذ!. إلا أن أفة هذا الخبر عندي هي ضعة أبي إسحاق له وهو مدلس. أنظر ترجمة أبي إسحاق في: "تهذيب التهذيب" (8: 100/56)، و"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" لابن حجر السقلائي، ص. 91/101.

② قلت: وأخرجه الطبراني بسنده أيضا إلى الصحابي أبي زعمة البلوي في "المعجم الكبير" (22: 312) فقال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، حدثني أبي، حدثنا ابن أبي ليعة، بن عتبة بن فرعان الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي الفقيه (ت: 174 هـ) وهو ضعيف، حدثني عبيد الله بن المغيرة عن أبي قيس مولى بني جمح قال: سمعت أبا زعمة البلوي وكان من أصحاب الشجرة يبيع النبي صلى الله عليه وسلم تحتها وأتى يوما بمسجد الفسطاط فقام في الرحبة وقد كان بلغه عن عبد الله بن عمرو بعض التشديد فقال: لا تشددوا على الناس فأبى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تقتل رجلا من بني إسرائيل سبعة وتسعين...» (الخبر)!! وفيه عبد الله بن أبي ليعة وهو ضعيف.

② قلت: وأخرجه الطبراني بسند مظلم آخر إلى معاوية بن أبي سفيان في "المعجم الكبير" (22: 312) فقال: حدثنا أبو عمران موسى بن سهل الجوني (في الأصل: الخولاني، والتصحيح من "المعجم الصغير" ص. 1052/380) البصري، حدثنا هشام بن عمار ابن نصير السلمي دمشقي الخطيب، أبو الوليد الدمشقي (153 هـ - 245 هـ) وهو من شيوخ البخاري ومن انتقد على البخاري إخراج حديثه في الصحيح. وقد قال أبو داود في هشام: حدث بأرجح من أربع مائة حديث (400) ليس لها أصل. ② قلت: وقد تغير حفظه وكان يلقن فيلقن. أنظر ترجمته في: "هذي الساري"، ص. 418، حدثنا صدقة بن خالد (أبو العباس الأموي الدمشقي (118 هـ - 170 هـ أو 184 هـ) وهو ثقة، حول الإسناد (ج): حدثنا أبو مسلم الكشي (إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز بن مهاجر البصري (ت: 292) وهو ثقة، حدثنا سليمان بن أحمد الواسطي (هو ضعيف كذبه يحيى بن معين، وضعفه النسائي وقال البخاري: فيه نظر. أنظر ترجمته في: "ميزان الاعتدال": (2: 3421/194)، حدثنا الوليد بن مسلم (أبو العباس الدمشقي (119 هـ - 194 هـ) وهو صاحب مناكير: روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل منها أربعة عن نافع مولى عبد الله بن عمر. وسئل عنه الإمام أحمد فقال: اختلطت عليه أحاديث ما سمع وما لم يسمع وكانت من مكورات.. وكان رفعا (يعني للحديث) أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (11: 136/11)، قال: حدثنا ابن جابر (هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة الشامي السدوسي (ت: 153 هـ) وهو ثقة، حدثنا عبيدة بن المهاجر أبو عبد رب (أزاهد الدمشقي (ت: 112 هـ) وهو مستور مجهول الحال لم يوثقه ولم يجرحه أحدا) أنه سمع معاوية ابن أبي سفيان (ت: 159 هـ) الصحابي على المنبر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن رجلا أسرف على نفسه فأتى رجلا فقال: إن حدثك إن الله لا يتوب على من تاب فقد كذبتك، وهنا مكان فيه قوم يتعبدون فائتهم تعبد الله معهم فتوجه إليهم فمات على نلك فاخصمت ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فبعث الله إليهم ملكا قال: قيسوا بين المكثين فإيهما كان أقرب فهو منهم فوجده أقرب إلى دين التوابين بأئمة!! فقهر له ولللفظ لحديث الوليد).

② قلت: وهذا خبر تفرد به أبو عبد رب المجهول الحال عن معاوية بن أبي سفيان، وأبو عبد رب، ليس ممن يحتاج بحديثه إذا تفرده، فما بالك والسند إليه معلول بالضعفاء ورواة المناكير!.

② قلت: فبهذه كلها أفراد وغرائب لا يستقيم بها حديث صحيح بحال!. قائدة رواه مرة موقوفا على الحسن البصري، ورواه أخرى مرفوعا إلى النبي ﷺ من طريق أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري!. والظاهر وكان السبل قد ضللت بالشيوخ فلم يجدوا شيئا يصح في هذا الباب، فولجوا هذا المسلك العسر، برواية مثل هذا الخبر الغريب الفرد!. وقس على هذا في مثل هذه الأخبار التي تضيق عن مخارج الصحيح فيتمثل لها كل هذا التحمل!. ② قلت: والخبر يتحدث عن غيبات، والغيبات، كالأعجاز العلمي، والعقائد لا يقبل فيها خبر ينتهض حجة في بابه سوى بورود صحيحا معززا على الأقل.

33 وهو مدلس ضعفه جلة شيوخ البخاري: الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وكذلك أبو حاتم الرازي، والنسائي؛ ومع ذلك أخرج له البخاري حديث: «يخرج قوم من النار بشفاة محمد ﷺ».. (الخبر)!! في كتاب: "الرقائق". أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (2: 503/241)، و"هذي الساري"، ص. 394.

34 قال الإمام أحمد: له مناكير. وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن سعد: منكر الحديث، مفرط في التشيع. وتفرده البخاري بإخراجه حديث غريب له. وطرقه: (من عادى لي وليا....). أخرجه البخاري في كتاب: "الرقائق" من صحيحه: الخبر رقم: 6021.

السيئة في التفكير، إلى أن تصير مشرباً وسجية لأصحابها، فلا ينفع معها بعد ذلك تريباق، كما سنتبين يعد قليل، من بعض نماذجها المعاصرة الأكثر فجاجة!.

فالمنهج الصارم الذي تبناه البخاري في شرط الصحيح، يمنع أن يدرج مثل هذا الخبر في كتابه، خصوصاً والسند معلول برجلين عرف عنهما التفرد والإغراب ورواية المناكير وهما: خالد بن مخلد وشريك!.

بل والأعجب! هو: أن يتفرد البخاري برواية مثل هذا الخبر في الصحيح!.

بل والأدهى، هو أن لا يتجرأ حافظ من وزن وعيار شمس الدين الذهبي، بعد أن وقف على ضعف مخرج الخبر، بانتقاده على البخاري، بدعوى القدسية التي صارت لكتاب الصحيح!³⁵.

بالله!، وأين كانت تلك القدسية للأخبار قبل أن يدخلها صحيحه، وهو الذي استعرض أكثر من ستمائة ألف خبر، رمى بثمانية وتسعين في المائة (98 %) منها عرض الحائط واكتفى بـ 2 % فحسب ليدخلها صحيحه!؟

ويظهر جلياً من مثالنا هذا، أن شقوة ذهنية الموروث تغلبت على نصاعة منطق المنهج عند البخاري رحمه الله!.

وهل كنا ننتظر أن يسلم البخاري رحمه الله من هذه البلية؟!، وهو وليد بيئته المفعمة والمشبعة بمثل هذا الموروث، حتى أن أغلب زهاد الإسلام إنما جاءوا من هذه المنطقة بالذات التي كانت تنبتهم نبت البقل البري!، وإلا فالمنهج لو طبق بحذافره، لشدت شباهه الخناق على مثل هذا الخبر، ولغربلته من أول وهلة وبدون تردد.

وقس على هذا باقي الرجال الذين أخذ على البخاري الإخراج لهم في صحيحه، والذين سنخرج على بعض رواياتهم لاحقاً خلال هذه الدراسة!³⁶.

قلت:



فإذا علمنا أن عدد من أخرج لهم البخاري في "الجامع الصحيح" هو: سبعة وتسعون وخمسمائة وألف (1597)³⁷ راو، ما بين ذكور وإناث، شاركه مسلم في سبعة وستين ومائة وألف (1167) منهم، وأن من بينهم أربعمائة وثلاثين شيخاً (430)³⁸، لم يشترك مسلم مع البخاري في الإخراج لهم في صحيحه، وأن عدد من احتج بهم مسلم في "صحيحه" وتحاشاهم البخاري في صحيحه بلغ ست مائة وخمسة وعشرين شيخاً (625)³⁹، فيكون عدد المختلف فيه بينهما من رجالهما في الصحيح هو: خمسة وخمسون وألف (1055) شيخاً⁴⁰.

³⁵ قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (1: 641) في ترجمة خالد بن مخلد: (في هذا حديث غريب جداً، ولولا هيئة الجامع الصحيح!!! لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابية لفظه، ولأنه مما يتفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد)، ولا خرجه من عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد). @ قلت: وهو غير موجود في المسند، ويعد ليس فقط من غرائب خالد بن مخلد، بل من غرائب البخاري وبحسب الاصطلاح نفسه!.

³⁶ وقد عالجه جميعاً ابن حجر العسقلاني، بما لهم وما عليهم، حسب اجتهاده فيهم، في: "هذي الساري"، الصفحات. 381 - 455 في الفصل التاسع.

³⁷ العدد أخذناه من إحصاء أبي الوليد الباجي في كتاب: "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح" (3: 1505).

³⁸ أورد العدد أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في "المدخل إلى معرفة المستدرک على الصحيحين".

³⁹ أورد العدد أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في "المدخل إلى معرفة المستدرک على الصحيحين".

⁴⁰ وهذه الأرقام التي أوردتها الحاكم، أتينا بها للاستئناس فحسب وإلا فقد صار بمقدورنا التعرف على مثل هذه الإحصائيات بدقة مطلقة، من خلال الحاسوب.

وهو عدد ضخم بالمقارنة مع مجموع رجالاتهم في الصحيحين الذين ناهزوا حوالي 2405 شيخ⁴¹.
وبعبارة أخرى، فإن نسبة المختلف فيهم من الشيوخ بينهما هي حوالي (44 %) ⁴². وهي نسبة عالية، وبكل المقاييس، حيث أنها تقارب النصف من مجموع شيوخهما معاً! وهذا يعني أن مجال انتقاد الشيوخ وإعادة النظر فيهم، يظل مجالاً واسعاً ومفتوحاً في شطر من الصحيح، فما بالك في غيره!.

3.6.3 كيف نكس المحدثون اللاحقون، ما بعد البخاري، من جادة الصحيح

لاحظنا أن البخاري، بفعل اكتمال آليات المعرفة الحديثية والمنهج عنده، وسبقه إلى سوق التأليف في شرط الضرورة من الصحيح، استحوذ على أجود ما هو موجود ومعرض من الحديث، الذي يخضع لمعياره الصارم في اللقيا بين الرواة مع المعاصرة.

ثم جاء بعده تلميذه مسلم وولج السوق متأخراً، بعد أن قضى البخاري منها وطره وتركها قاعاً صافصاً من الصحيح على شرطه، فلم يجد مسلم بدأً من تليين شرط شيخه البخاري، إن أراد أن ينتفع بما تبقى من هذه المادة الحديثية المزهود فيها من طرف شيخه، فكان أن اكتفى بالمعاصرة، وغض الطرف عن اللقيا، معرضاً بذلك أخباره إلى احتمالات الانقطاع، بسبب من عدم اللقاء بين الرواة بالرغم من المعاصرة.

وهكذا تحصل له من هذا الضرب، وبهذا الشرط اللين الهش العالي الاحتمال في عدم اللقيا: ثلاثة وثلاثون وثلاثة آلاف حديث أصل (3033)، بدون مكررات، أدخلها صحيحه⁴³ هو بشرطه في المعاصرة فقط.

فإذا كان هذا حظ مسلم من الخبر الصحيح، الذي ليس على شرط شيخه البخاري، وبالتالي هو ضعيف بمعيار شيخه، ترى كيف يكون حال من جاءوا بعدهما؟.

هنا لن نحتاج إلى كبير عناء ولا تطويل، ما دام الأمر واضحاً وبيئاً من نفسه، من خلال سوق العرض والطلب الحديثية وتناهي المادة الخبرية ذاتها.

فالمصنفون في الصحيح خاصة: كمحمد بن إسحاق: ابن خزيمة (223 هـ - 311 هـ)⁴⁴، وأبي حاتم، محمد بن حبان البستي (ت: 354 هـ)، وأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: 405 هـ)⁴⁵ وغيرهم ممن جاءوا بعدهم، أقل حظاً وحظوة في الصحيح لتأخرهم في ولوج السوق على ما تقدم⁴⁶.

41 هذا العدد أخذناه من كتاب: أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي المقدسي، المعروف بابن القيسرائي (448 هـ - 507 هـ) في كتابه: "الجمع بين رجال الصحيحين: البخاري ومسلم" (2: 617)، ط. ثانية: 1405 هـ/1985 م منشور دار الكتب العلمية، بيروت.

42 النسبة بالكسور هي: 43.86 %.

43 العدد أخذناه من فهرسة محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم (3: 210) المتماثل مع المعجم المفهرس للكتب الحديثية التسعة: الصحيحين، والسنن الأربعة، وموطأ مالك، ومسند الدارمي، ومسند الإمام أحمد، طبعة 1401 هـ/1981 م، باستئصال.

44 وقد حدث عنه الشيخان خارج الصحيح، بالرغم من تأخر وفاته عنهما بأكثر من نصف قرن، لتطول العمر به رحمه الله. أنظر: "تذكرة الحفاظ" (2: 721).

45 قال الزيلعي في: "نصب الراية لأحاديث الهداية" (1: 341)، طبعة سنة 1357 هـ للمجلس العلمي الهندي في مصر: (صاحبها الصحيح (البخاري ومسلم)، إذا أخرجنا لمن تكلم فيه، فإنهما ينتقيان من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهد، وعلم أن له أصلاً، ولا يرويان ما تفرد به، سيما إذا ما خالف الثقات. (...). وهذه العلة راجت على كثير ممن استترك على الصحيحين فتساهلوا في استتركهم. ومن أكثرهم تساهلاً: الحاكم أبو عبد الله في كتابه: "المستدرک"

© قلت: وقد ظهر لك أن هذا الكلام ليس على إطلاقه، إذ تفرد البخاري في الرواية عن خالد بن مخلد القطراني، بما لا متابع له في خبر: "من عادی لي ولیا!!!"

فهم بمعنى ما، يقتاتون على قمامات من سبقوهم كأصحاب خردة، ويطوعون اصطلاحاتهم في "الصحة!"
لمسيرة واقع رواياتهم، التي زهد فيها الأقدمون، وليس البحث في "الحديث الصحيح" الجرد، الذي لم يترك منه
البخاري متأخر شيئاً على الإطلاق، مادام قد احتاج إليه هو نفسه من أجل الاستشهاد به لبعض أبوابه فلم
يعثر عليه، وترك الباب خلواً من أية ترجمة!



وأتعس التصحيحات بإطلاق، تصحيحات المتأخرين: كالسيوطي، والمناوي، أو المعاصرين: كآبي الأشبال، أحمد شاكر،



والشيخ الألباني. فهؤلاء حطبة ليل يصححون بالخردة، بالشواهد على المعاني وليس على السند!

وهذا من أتعس التصحيح وأوهنه وأجرنه على الكذب الصراح على رسول الله ﷺ، وأوسع حذوة في إدخال

الضعيف جملة ضمن الصحيح!⁴⁷

ويكفيك أن تعلم ييقين أن سلسلة الشيخ الألباني المنعوتة زوراً ومهتاناً بـ "السلسلة الصحيحة" ضعيفة
المخارج كلها ولا يسلم منها خبر.⁴⁸

أما كتب السنن المرتبة على الأبواب الفقهية مثل السنن الأربعة: سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني
(ت: 275 هـ)، وسنن أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: 275 هـ)، وسنن أبي عبد الله، محمد بن يزيد: ابن
ماجة القزويني (ت: 273 هـ)، وسنن أبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي (ت: 303 هـ)، فأصحابها لم يعنوا بإفراد
الصحيح خاصة، وإنما اعتنوا بجمع الأخبار التي يعتمد عليها الفقهاء عامة. وبالتالي فهي خليط غير متجانس جمع بين الغث
والثمين من كل ضرب. إذ فيها "الصحيح" على شرط أحد الشيوخ، والحسن بتعريف الترمذي، أي الضعيف بعرف
البخاري، والضعيف المجرد، والمنكر، والغريب... إلخ.⁴⁹

46 راجع قول محمد بن جعفر الكتاني في: "الرسالة المستطرفة" ص. 18، دار الكتب العلمية، بيروت: بأن: "صحيح ابن خزيمة أعلى منزلة من صحيح ابن حبان، وصحيح ابن حبان أعلى منزلة من مسند ترك
الحاكم، وهو مقارب للحاكم في التساهل لأنه غير متقيد بالمعنعين، بل ربما يخرج للمجهولين، لا سيما ومذهبه: إدراج الحسن في الصحيح). وقول شمس الدين الذهبي: (إن العلماء لا يعتدون بصحيح الترمذي
ولا الحاكم). انظر الرسالة المستطرفة ص. 17.

47 أنظر نماذج من تصحيحات هؤلاء وانتقاداتنا لمنهجهم في كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المحدثين المعاصرين الكبار رواية ودراسة لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ الألباني نموذجاً".

48 أنظر لمزيد توضيح بنموذج علمي كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المحدثين المعاصرين الكبار رواية ودراسة لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ الألباني نموذجاً". وتعجب أن بعض البلبه المحسوبين على الشيخ، ممن
ميزتهم الأساسية أنهم لا يقرأون وإذا ما قرأوا فقلما يفهمون، لا زالوا يكرسون مثل هذه العبثية في المطلق بكتابة عناوين سورياتية مثل "الفوائد" وما شابه على بعض ترهات الشيخ رحمه الله.

49 قال الحافظ العراقي في "شرح الفيتة" (1: 104)، طبعة فاس بالمغرب لسنة 1354 هـ: إنه قد تساهل من أطلق الصحيح على كتب "السنن"، كآبي طاهر السلفي، حيث قال في: "الكتب الخمسة": "اتفق على
صحتها علماء المشرق والمغرب، والحاكم (أبو عبد النيسابوري) حيث أطلق على "جامع الترمذي": "الجامع الصحيح"، وكذلك الخطيب (البغدادي) أطلق عليه اسم "الصحيح". وقد عذ ابن الجوزي في
كتابه: "الموضوعات" 34 رواية موضوعة في سنن ابن ماجة، أدرجها الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي في كتابه: "ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجة"، ص. 38-44، طبعة كراتشي، بدون
تاريخ، ثم أورد سبعة أحاديث أخرى، حكم بعض الحفاظ، غير ابن الجوزي على وضعها فبلغت في المجموع واحداً وأربعين خيراً (41) بدون تفصي. وقال ابن حجر العسقلاني في ترجمة ابن ماجة (إبني
عبد الله، محمد بن يزيد الربيعي القزويني (207 هـ - 275 هـ)) في "تهذيب التهذيب" (9: 468): (كتابه في "السنن" جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جداً، حتى يلغى أن السري كان يقول:
"مهما أنقذ بخير فيه هو ضعيف غالباً، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي. وفي الجملة ففيه أحاديث منكردة).

وتأتي بعد هذه في الرتبة: سنن سعيد بن منصور المروزي الخراساني (ت: 227 هـ)، وسنن أبي جعفر محمد بن الصباح الدولابي البزاز البغدادي (ت: 227 هـ)، وسنن إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكشي (ت: 290 هـ)، وسنن أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: 385 هـ)، وسنن أبي بكر، أحمد بن الحسين البيهقي (ت: 458 هـ)، وغيرها.

وتلحق بها المسانيد، وهي مؤلفات على رواة الأخبار وما رواها: كمسند أبي داود، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت: 204 هـ)، ومسند عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: 219 هـ)، ومسند أبي جعفر، عبد الله بن محمد الجعفي الملقب بالمسندي (ت: 229 هـ)، ومسند أبي الحسن، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (134 هـ - 230 هـ)⁵⁰، ومسند إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، المعروف: بابن راهويه المروزي (ت: 238 هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت: 241 هـ)⁵¹، ومسند عبد بن حميد بن نصر الكشي (ت: 249 هـ)، ومسند أبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: 255 هـ)، ومسند أبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البصري (ت: 292 هـ)، ومسند الحسن بن سفيان بن عامر النسوي (ت: 303 هـ)، ومسند أبي عوانة: يعقوب بن إسحاق الأسفرائيني (ت: 316 هـ)، ومسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت: 307 هـ)، ومسند القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت: 454 هـ)، وغيرها.

وتلحق بها: المصنفات والجوامع، وهي مؤلفات مرتبة على الأبواب الفقهية ومشملة على السنن وما يتعلق بها مثل: مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: 211 هـ)، ومصنف أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت: 235 هـ)، ومصنف بقي بن مخلد الأندلسي (ت: 276 هـ)، ومصنف قاسم بن أصبغ القرطبي الأندلسي (ت: 340 هـ)، والمعجم الثلاثة لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني (ت: 360 هـ)... إلخ.

فهذه جميعها، لم تكن بالصحيح لذاته، بل جمعت من الصحيح، والحسن، والضعيف، والمعروف، والغريب، والمنكر، والشاذ، والثابت والمقلوب، والموضوع الشيء الكثير.

وهذه المصنفات هي أشبه بصناديق سوداء مصمتة، لم يتتبعها العلماء بالدرس، ولا ميز النقد صحيح أخبارها من سقيمها، ولا خدمها لغوي بالبحث في غريب لغتها، ولا فقيه بالتتريال عليها، ولا عني محدث ببيان مشكلها، ولا مؤرخ يتتبع ترجمات رجالها، على ما عهدنا من صنيعهم مع الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الأربعة⁵²، أو العشرة بإضافة مسانيد الأئمة الأربعة المتبوعة بالتقليد: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد.

50 ويرويه الحافظ أبو القاسم، عبد الله بن محمد البغوي (214 هـ - 317 هـ) وهو مطبوع، بعناية عامر أحمد حيدر، وطبع طبعة أولى سنة 1410 هـ/1990 م من طرف مؤسسة نادر، بيروت.

51 وأعلم أن مسند الإمام أحمد، وهو أكثرها شهرة وتداولاً، وقد جمع من الأخبار الشيء الكثير (حوالي 27000 حديث)، إلا أنه تفرد بروايته أبو بكر القطيعي وحده، وتفرد عنه به ابن الحصين، وتفرد به عنه حنبل، وكلهم ما كانوا قد بلغوا الحلم حين سمعوا هذا المسند الضخم. بل لم يسمعه حتى بلغوا من الكبر عتياً. وقد زاد ابن الإمام أحمد: أبو عبد الرحمن، عبد الله (ت: 290 هـ) زيادات على مسند أبيه، وزاد أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي (273 هـ - 368 هـ) زيادات من عنده كذلك. وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة، نص ابن تيمية نفسه، وهو حنبلي، في غير ما موضوع من كتابه: "منهاج السنة" على وضعها، حتى أن الحافظ، أبو المحاسن، محيي الدين، يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي (580 هـ - 656 هـ) عد ثمانية وثلاثين منها وأدخلها ضمن كتابه: "الموضوعات"، وتعليقه في بعضها الحافظ أبو الفضل، زين الدين، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (725 هـ - 806 هـ)، وفي سائرها تلميذه: الحافظ أحمد بن علي: بن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ) في كتاب: "القول المسدد في الدب عن مسند أحمد" وجاء جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911 هـ) وعمل عليه ذيلاً سماه: "الذيل المميد على القول المسدد". @ قلت: وتمتاز مناقحات الحافظ ابن حجر، كغيره من المحدثين أمثاله بالتمحّل والاصطناع، وبل والسفسطة المحضة في كثير مما يتصدر للدفاع عنه، وإلا فـ "المسند" يحتوي على الموضوعات قطعاً، منها المفردة، ومنها المفتركة بتواطؤ الوضاعين، بينما يعدها ابن حجر وكأنها مستقلة ومتضافرة، ويقول بعد التأكد من ضعف سند كل طرقها: "إن في هذا الدليل على أن للخبر أصلاً!!" وهو ما يشبهه الدور! والضعيف في المسند كثير وكثير جداً لمن رام تمحيصه. وعلى العموم، فلا يعتمد على تعميمات أقوال هؤلاء الحفاظ بالنسبة لكتاب حوى موسوعة حديثة برمتها، بل لا بد من إخضاع الحديث لمنهج التحقيق العلمي والحكم عليه بما يستحقه من حكم موضوعي. وهو ما سيكون دأبنا في هذه الدراسة وغيرها.

52 وفيما يخص المبحث الرجالي وحده، فقد عني بذلك بعض المتأخرين كما فعل ابن حجر العسقلاني في كتاب: "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة" وذلك بإضافة مباحث في رجال: مسند الإمام أبي حنيفة النعمان (ت: 150 هـ)، وموطأ الإمام مالك بن أنس (ت: 179 هـ)، ومسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: 204 هـ)، ومسند الإمام أحمد بن حنبل (ت: 241 هـ)، مما لم يعنى به العزي في تهذيب الكمال المخصص لرجال الكتب الستة فقط.

فهذه المسانيد، والجامع، والمصنفات، هي مظان الضعيف والموضوع بامتياز، ولا يعرج عليها، ناهلاً منها أو مستشهداً بما فيها، دون البحث في رجالها سوى أُمي في الحديث.

3.6.3.1 مزاييا وميوب صحيح البخاري ومسلم

تبين لنا مما تقدم أن ميزة صحيح البخاري الأساسية، هي في شرط البخاري الصارم في اللقيا مع المعاصرة، إلا أن هذا الشرط لم يطرد عنده في كل الروايات لسببين وجيهين وقاتلين:

أولاً: بسبب من الإحراجات الموضوعية، التي ترتبت على إخراجها لصحيحه على أبواب الفقه، وليس بإفراد الصحيح المجرد، ثم في توزيعه للخبر الواحد على هذه الأبواب، بحسب ما يستتبط منه البخاري من معاني أو فقه، مما اضطره في أحيان كثيرة إلى التخلي عن هذا الشرط الصارم في بعض الأبواب، إما لعدم وجود أحاديث تفي بشرطه فيها، أو لانعدامها بالمرّة.

ثانياً: تدخل الرواة في رواية القريبي، وهي المعتمدة لوحدها وإلى اليوم، كل بحسب ما ظهر له، في تبيض الفراغات التي لم يكن البخاري قد بث فيها نهائياً في هذه الرواية عنه.

وتتميز صحيح مسلم أيضاً بميزتين:

أولاً: الاكتفاء بالمعاصرة فقط في تصحيح الأخبار، وهو ضعف منهجي، ونكوص عن الجادة في نشدان الصمود السندي المفضي إلى العلم، وليس فقط الاكتفاء بالاحتمالات، مقارنة مع مخارج أحاديث البخاري، ثانياً: جرده كتابه للصحيح فقط على شرطه، دون تفريقه للخبر الواحد على الأبواب الفقهية. إذ لا يوجد عنده في الباب، بعد عنوان الباب، سوى الأحاديث الصحيحة على شرطه دون سواها. لذلك كان بعض المغاربة يفضلون صحيحه، لهذه الحشية بالذات، على صحيح البخاري!

ومن هنا، فقد شاب صحيح كل منهما، بعض **ضعف**، إما من جهة الإخراج، أو من جهة عدم اضطراد المنهج، أو من جهة افتقاد الاتساق الداخلي، أو من جهة العرض، أو من جهة النقل وتصرف الرواة.

والأبلغ أثراً عندي من حيث الصحة في نفس الأمر، هو أن كتابيهما، إنما عنيا بالمخرج الظني الاحتمالي للأخبار، على سبيل توفر شرط الضرورة فيها فحسب. وهو أسمى مقصد لهما في الصحيح.

وعندي، أن هذا الملمح المنهجي في مقاربتيهما للصحيح، قاصر عن إفادة الصحة في نفس الأمر، لأنه لا يضمن عدم تطرق احتمال الخطأ إلى الخبر، لينتقل به من الظنية الاحتمالية إلى القطعية بأي معيار موضوعي مضمون النتائج.

3.7 عن ذهنية المحدثين وأخطائهم البنيوية والمنهجية

واعلم أن المحدثين، كغيرهم من العلماء الضيقي التخصص والأفق، عرضة للأخطاء المنهجية أو البنيوية، وللاؤهام المعرفية التقليدية المعهودة وأهمها أربعة:

3.7.1 أخطاء القوتمة والكهونية؛

والمقصود بها الأخطاء التي يقع فيها المحدث، بحكم انتمائه إلى **جماعة مخصوصة بذهنية تفكيرية مخصوصة ومحدودة** من حيث آفاق مداركها في ميادين خارج تخصصها.

فمن أخطاء القوتمة البنيوية عند المحدثين: ما هو ناتج عن كون أكثر المحدثين، إنما يوجهون جل اهتماماتهم إلى الاعتناء بحفظ الأسانيد فقط، دون اهتمام كبير بفحوى المتن، على ما سنتبين من صنيع كثير منهم، وإلى يومنا هذا!، مما يوقعهم في أخطاء فاحشة وقاتلة.
قال ابن حبان⁵³:

الثقة الحافظ، إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتن، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة ولا أراهم يذكر من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها، وما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بالفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة تزداد في الخبر ثقة، حتى كأن السنن كلها نصب عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة - رحمه الله - فقط.
فإذا كان الثقة الحافظ، لم يكن فقيهاً، وحدث من حفظه، فرمما قلب المتن، وغير المعنى، حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويُقلب إلى شيء ليس منه، وهو لا يعلم. فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعتة، إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار.

قلت:



فإذا كان هذا واقع حال مشهود وملحوس، حسب تجربة ابن حبان منتصف القرن الثالث الهجري، وفي ميدان كالفقه، ذي الصلة الوثيقة، وذو الحبل الوشاجي المتين مع الحديث الذي يرتبط به ارتباط الوليد بالحبل السري، والذي أظهر الكثير من ميرزي المحدثين تضلعهم، وباعهم، وبراعتهم فيهما معاً، حال ما عهدنا لدى: الإمام أحمد، والبخاري، وأصحاب السنن... وغيرهم، فما بالك بالنسبة للموضوعات الخارجة عن الفقه والتي لها تعلق بالغيبات، أو بالإعجاز العلمي، أو بالتوقع المستقبلي!.

53. محمد بن حبان البستي: "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" (1: 93)

فهذه ميادين تقع خارج تخصص ومدارك المحدثين ونقله الأخبار التقليديين. فإذا ما تجاسر أحدهم على إبداء الرأي فيها، أو الإدلاء بدلوه القاصر في معضلاتها شطح وزاغ لا محالة، وأتى بمضحكات مبكيات لا أول لها ولا آخر.

وكمثال على ما يمكن أن يترتب عن مثل هذه الآفة القوقعية من مضار، ما أخرجه الشيخان وبعض أصحاب السنن وغيرهم والذي طرفه:

أتدري أين تذهب الشمس يا أبا ذر؟

قال البخاري⁵⁴:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عَثْمَانَ الضُّبِّيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَرِيَّابِيِّ (ت: 212 هـ) وَهُوَ ثَقَّةٌ يَخْطِي فِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ (ت: 161 هـ) وَهُوَ ثَقَّةٌ مَشْهُورٌ **بِالتَّدْلِيسِ**، عَنْ الْأَعْمَشِ وَسَلِيمَانَ بْنِ مَهْرَانَ الْأَسَدِيِّ الْكَاهِلِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَعْمَشُ الْكُوفِيُّ (ت: 147 هـ) وَهُوَ ثَقَّةٌ **مَدْلَسٌ**، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ {إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ شَرِيكَ التَّمِيمِيِّ، أَبُو أَسْمَاءَ الْكُوفِيُّ (ت: 93 هـ) وَهُوَ زَاهِدٌ، **قَاصٌّ**، **مَدْلَسٌ**، وَ**مَرْسَلٌ**} عَنْ أَبِيهِ {يَزِيدُ بْنُ شَرِيكَ بْنِ طَارِقِ التَّمِيمِيِّ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْكُوفِيُّ (ت: ؟) وَهُوَ ثَقَّةٌ}، عَنْ أَبِي ذَرٍّ {جَنْدَبُ بْنُ جَنَادَةَ الْمَدَنِيُّ، نَزِيلُ الرِّبْذَةِ، أَبُو ذَرٍّ الْغَفَارِيُّ (ت: 32 هـ) **الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ**}، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ:

أَتَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ؟

قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى **تَسْجُدَ!!!!!!** تَحْتَ الْعَرْشِ **فَتَسْتَأْذِنُ!!!!** فَيُرْذَنُ لَهَا وَيُوشَكُّ أَنْ تَسْجُدَ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا وَتَسْتَأْذِنُ فَلَا يُؤْذَنُ لَهَا يُقَالُ لَهَا ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَالشَّمْسُ تَعْجُرُ لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ)!!!!

قلت:



لاحظ أولاً: أن منطوق المتن دنيوي صرف، لأنه يتحدث عن هذه الشمس الظاهرة للرسول ﷺ وأبي ذر رضي الله عنه، وهي تستعد للمغيب عن أفقهما بالمدينة، لتشرق عند آخرين مقابلين لهما، من جهة نصف قطر الأرض على الدائرة الكبرى التي يتواجد الرسول ﷺ وأبو ذر رضي الله عنه على أحد طرفي قطرها، ولا يتحدث عن غيبات.

⁵⁴ صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، الخبر رقم: 2960، كتاب تفسير القرآن، الخبر رقم: 4428، كتاب التوحيد، الخبر رقم: 6874، وعند مسلم في صحيحه في كتاب: "الإيمان"، الخبر رقم: 228، والترمذي في "السنن"، في كتاب: "الفتن" الخبر رقم: 2112، وكتاب: "التفسير"، الخبر رقم: 3151، والإمام أحمد في: "المسند"، مسند الأنصار، الأخبار رقم: 20390، و20437، و20561، و20563، وعند غيرهم. أنظر لمزيد كتابينا: "كيف يرد الخطأ على المفتين..."، و"الأجوبة المونتريالية" حيث توسعنا في تخريج الخبر.

ولاحظ ثانياً: أن هذا المتن بهذه الصيغة المباشرة في معالجة هذه الظاهرة الفلكية، باطل لا مرأى فيه، بالنسبة لكل من له أدنى معرفة بمبادئ علمي الجغرافيا والفلك المعاصرين، والتي لم تكن متوفرة للمحدثين من قبل.

وانظر لمزيد تحليل على موقعنا كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار روية ودراية لعدم

إمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز  والشيخ العثيمين  نموذجاً⁵⁵، ومقالتنا: "كيف جمع الثبات"  و"الجريان" بين الشيخ ابن باز، وغاليليو غاليلي، والبابا أوربان الثامن؟⁵⁶ 

لذلك انطلى مثل هذا الخبر المفبرك والمفترى على رسول الله ﷺ على الحفاظ الجهادية ومن بينهم الشيخين

البخاري ومسلم، لاعتمادهم في تصحيح مثل هذا الخبر على القوائم فقط أي: السند (مع أن السند ليس على

شرطهما القوي في الصحة!) في الحكم على الخبر، دون الاعتناء بفحوى منطوق ومفهوم المتن.

وما مرد ذلك، سوى لجهل المحدثين عامة بعلم الهيئة والفلك، ولقوتهم التليدة، التي تمنع عليهم انفتاحهم على علوم أخرى خارج تخصصهم، مع أنها من مستلزمات منهجهم النقدي، كما سطره فطاحيلهم، لدخولها في علم الدراية، الشق الضروري في أية تصحيحية للأخبار!.

قلت:



وفي عرف رجل الشارع الأمي بادي الرأي، فإن الشمس، حين تغرب عن أفقه، حسب متن هذا الخبر الملفق، تذهب في رحلة صعيدية مكوكية نحو عرش الرحمن، ذهاباً وإياباً في نصف يوم!، بسرعة تفوق بمئات المرات سرعة الضوء!⁵⁷، لتحاجج عن نفسها في كل مرة: أترجع القهقري من حيث ابتدأت، أم تقلب المسار شارقة من مغربها!!، حسب ما خرف واضعوا هذا الخبر الخرافي المفبرك، والذي انطلى على جيلهم وأجيال من بعدهم، بحكم إخراجهم في الصحيح!، إلى أن لحق به العلم في آخر المطاف وكشف عواره، ولنثبت نحن بدورنا، من خلال معالجتنا المستفيضة للخبر، ثبوت تهمة التدليس على إبراهيم التيمي بدليل عكسي موضوعي⁵⁸.

ولم يكن ليدور بخلد هؤلاء المحدثين الذين انطلى عليهم متن هذا الخبر، بحكم الأفق المعرفي لزمانهم، أن غروب الشمس الظاهر للعيان، هو بسبب دوران الأرض حول نفسها، المعرضة لأشعة الشمس على الدوام، لا تغادرها قط ولو طرفة عين، وأن الليل عند من تغرب عنهم، هو لا زال نهراً صحصحاً عند من يقعون غربهم، بل ونهاراً جديداً مشرقاً عند من

⁵⁵ http://www.alhiwar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=17:-&catid=15:2008-10-16-19-20-12&Itemid=29

⁵⁶ http://www.alhiwar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=290:qq-q-i-ae-i&catid=44:n-i&Itemid=37
⁵⁷ أقصى سرعة مادية نعرفها اليوم، ويتعذر على الشمس أن تنتقل بسرعة تنقل الملائكة!. ويكفيك أن تعلم أن سرعة الضوء هي 300.000 كيلومتر في الثانية الواحدة، لذلك يأخذ ضوء الشمس المنطلق من سطحها حوالي ثمان دقائق ليقطع المسافة الفاصلة بينها وبين الأرض، والمقدرة في المتوسط بحوالي 150.000.000 كيلومتر. أما أقرب نجمة لنا بعد الشمس، فهي تبعد عنا مسافة أربع سنوات ضوئية. أي أن الضوء المنطلق من سطحها نحو الأرض يحتاج إلى أربع سنوات كي يصلنا، فما بالك بالعرش ذهاباً وإياباً في نصف يوم، حسب تخريف هؤلاء المخترقين!؟.

⁵⁸ انظر إثباتنا لهذا في كتابنا: "الأجوبة المونترالية".

يقعون شرقهم! على الطرف المقابل لهم من جهة قطر الأرض، على ما يدرك أطفال عصرنا في مدارسهم {أنظر التجربة



التالية} ويجهل المشايخ الأميين في العلوم 59.

بل، إن من أراد التمتع بهذا الشروق، أو الغروب المستمر، فما عليه سوى ان يركب طائرة "الكونكورد"



الفرنسية - البريطانية في رحلة عبر الأطلسي أو المحيط الهادي متجهة شرقاً أو غرباً، لأنها أسرع من سرعة دوران الأرض، أو يرحل في سباحة ترفيهية إلى الدول الاسكندنافية في فصل الصيف ويقوم بزيارة بعض بلادها الأقرب إلى الدائرة القطبية ليستمتع برؤية شمس "نصف الليل"، بل والاستمتاع بالشمس طوال يومه وليله، حيث تحول الليل هناك إلى نهار دائم {الصورة أخذت للشمس على نفس اللوح الفوتوغرافي كل 20 دقيقة فوق جزيرة قرب "جرينلاند (Greenland). وهي لا تغرب أبداً عن نظر الرائي في فصل الصيف في هذه المناطق القريبة من القطب الشمالي} 60.



أو حال الخبر المكذوب على الرسول ﷺ في تقويله بأنه قال: "الرعد ملك"! وهو من خرافات وأساطير

وادي الرافدين وجد طريقه إلى مدماك الأخبار الحديثة، بأكثر من 134 طريقاً كلها ضعيفة ومتهافئة، على ما أثبتناه في

59 وقد انتقدنا على الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين رحمهما الله، استشهادهما بهذا الخبر في فتوى شهيرة بخصوص غزو الفضاء، لقلة باعهم في العلوم المعاصرة وتعرضهم للفتوى في مجالات ليست من تخصصهما في كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المقتنين الكبار لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجاً". بل والأغرب، هو أن هذه البديهة، التي أصبح يذكرونها اليوم كل من له أدنى معرفة بمبادئ علم الجغرافيا والفلك، لا زالت تستعصي على بعض المحسوبين على التيار السلفي، مما اضطرنا إلى إتباع هذا الكتاب بكتاب جديد يؤكد ما ذهبنا إليه بخصوص ضعف هذا الخبر متناً وسنداً في كتابنا: "الأجوبة المونترالية". والظاهر، وعلى ما سوف يكتشف القارئ، بعد قليل، أن لا حياة لمن تنادي!

60 كتبنا هذا قبل ان تتوقف الكونكورد من العمل.



كتابيننا: "كيف يرد الخطأ على المحدثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ الألباني نموذجاً" ⁶¹



و "جدل القرآن والسنة" ⁶² وتوجد منها مقتطفات على موقعنا.

قلت:



ويظهر بجلاء أيضاً هنا، أن الرائز المانع من اعتبار مثل هذه الأخبار المتهافتة، ليس السند لوحده، وإنما أيضاً، وأولاً وقبل كل شيء، المعرفة التاريخية والدينية لشعوب منطقة وادي الرافدين. ويترتب عن مثل هذه الاعتبارات المنهجية أمران:

انتهى وتليه الحلقة السابعة

تعليق

ولكي يقف المسلم العادي على مستوى من يطلق عليهم تجاوزاً "علماء" في المغرب، ممن يؤثثون اليوم ما يسمى بـ "المجلس العلمي" وهو إلى "المجلس التجهيلي" أقرب نسباً، أورد هنا مقالة مما يتناطح بأمثالها أعضاء هذا المجلس.

ففي مقال للسيد: اسماعيل الخطيب عضو **المجلس العلمي!!!** لتطوان في الرد على مقال للدكتور أحمد الخليلي مدير دار الحديث الحسنية بعنوان -مسألة النفس ومراجعة الذات- نشره في العدد الرابع من مجلة الواضحة التي تصدرها الدار وجاء فيه تحت عنوان بارز، وكأني لئنأنه، لم يقف على مقالاتنا حول هذا الموضوع؟
{أنظر بهذا الخصوص: " **ضعيف الصحيحين** " على موقعنا ⁶³.

هل في صحيح البخاري أحاديث مكذوبة ؟



في مقال نشره الدكتور أحمد الخليلي مدير دار الحديث الحسنية بمجلة (الواضحة) التي تصدر عن دار الحديث بعنوان: "مسألة النفس ومراجعة الذات" (العدد الرابع). تحدث عن أن مما يتداول كثيراً: إن الإسلام دين العلم والمعرفة، وأنه يقوم على التسامح والتعايش، وأنه دين القيم

⁶¹ http://www.alhiwar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=18:-a---a&catid=15:2008-10-16-19-20-12&Itemid=29

⁶² http://www.alhiwar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=225:-c--&catid=48:c-&Itemid=29

⁶³ http://www.alhiwar.org/ar/index.php?option=com_content&view=section&id=9&Itemid=37

ومكارم الأخلاق.

بينما هناك من يعتقد العكس، ثم بين أن موقف الآخر من الإسلام "يرجع أساسا إلى طريقة تمثيلنا نحن المسلمين له، هذا التمثيل الذي يرسم صورة مناقضة للأوصاف التي بدأنا بها هذا التقييم" فالقرآن يقول الدكتور- دعا إلى استعمال العقل والفكر، ليس في إدراك العقيدة والشريعة وحدهما بل كذلك في تنظيم التعايش وفق مبادئ العدل والصلاح وفي معرفة الكون لاكتشاف وسائل تسخيرها. ثم يتساءل: ماذا فعلنا تنظيرا وممارسة؟

تنظيرا -يرى الدكتور- إن المسلمين قسموا العلوم إلى: شرعية وغير شرعية. وتم حصر الفئة الأولى في العقيدة والشعائر، وعدد محدود من مجالات العلاقات الاجتماعية التي عني بها الفقه وفقا لظروف الزمان والمكان، ويتم تناول ذلك بما اصطلح عليه بعلوم القرآن والحديث والفقه وأصوله، وما عدا هذا يدخل في الفئة الثانية أي العلوم غير الشرعية.

-ويذكر الدكتور- أنه من حيث مطالبة الأمة بتحصيل هذه العلوم والعناية بها نجد التنظير في أصول الفقه يصنف تعلم ما زاد على "أصول الدين" إلى:

1- فرض كفاية، ويشمل العلوم الشرعية الزائدة على أصول الدين كما يشمل المحتاج إليه من العلوم غير الشرعية. 2- غير مطالب به شرعا، ويشمل العلوم غير الشرعية التي لا يحتاج إليها المجتمع، وفق ما يفسر به كل فقيه مفهوم الحاجة.

3- منهي عنه شرعا لدى فريق غير قليل من المفكرين والفقهاء مثل علوم المنطق والفلسفة والفلك (الهيئة). ويذكر -الدكتور- أن "الذين رغبوا عن تعلم الفلك عللوا رأيهم بإمكان إضراره بالمتعلم الذي قد يعتقد تأثير النجوم والكواكب على حياة الإنسان وأفعاله أو استقلالها في خلق حركاتها في الأفلاك والبروج" ثم يستطرد قائلا: "ولكن العزوف عن البحث والمعرفة والاستسلام للجهل أغريا المغرمين بحب ادعاء المعرفة والجواب عن جميع الأسئلة باختلاق أجوبة عن طريق وضع عشرات الأحاديث المكذوبة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لن تخل منها حتى كتب الحديث التي وثقت بها الأمة".

وللتمثيل إلى ما ذهب إليه قال: "نكتفي بالإشارة إلى الحديث 3199 من صحيح الإمام البخاري عن أبي ذر قال، قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر حين غربت الشمس: أتدري أين تذهب؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها، فيقال لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى (والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم).

فالمسلمون -في نظر الدكتور- عزفوا عن البحث والمعرفة، واستسلموا للجهل، مما أغرى أدعياء المعرفة إلى وضع أحاديث مكذوبة، وهذه الأحاديث لم تخل منها حتى كتب الحديث التي وثقت بها الأمة وفي مقدمتها "صحيح البخاري".

ولا أريد هنا أن أناقش الدكتور فيما ذهب إليه من أن المسلمين رغبوا عن تعلم علم الفلك وابتعدوا عن العلم والمعرفة، فالجواب على ذلك نجده عند "جورج سارتن" صاحب كتاب "المدخل في تاريخ العلوم" وعند "ول ديورانت" في "قصة الحضارة" وعند "زيغريد هونكه" في كتابها "شمس الإسلام تسطع على الغرب" وعند غير هؤلاء من كتاب الغرب المنصفين، ناهيك عن كتابات المسلمين. إنما أريد مناقشته في الآتي:

أولا: هل في كتب الحديث التي وثقت بها الأمة أحاديث مكذوبة؟

الكتب التي وثقت بها الأمة يأتي في مقدمتها: أمهات الكتب الصحيحة: البخاري ومسلم والموطأ والترمذي، بالنسبة لصحيح البخاري -الذي جاء فيه هذا الحديث الذي اعتبره الدكتور مكذوبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم- فقد اتفقت الأمة على صحته: نقل السيوطي في التدريب عن الحافظ بن نصر السجزي أنه قال: "أجمع الفقهاء وغيرهم أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في البخاري صحيح، قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شك فيه لم يحنث" وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأجل ما يوجد في الصحة كتاب البخاري" (مجموع الفتاوى 73/18) وقال: "ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن" (مجموع الفتاوى 74/18).

وقال محدث الشام محمد جمال الدين القاسمي: "أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع!!!!!!!!!!!!
فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع!!!!!! وأنهما متواتران إلى مصنفيهما!!!!!!!!!!!!، وأن كل من يهون أمرهما فهو
مبتدع غير سبيل المؤمنين"!!!!!!!!!!!! (قواعد التحديث 241)

ويقول د. عتر: "والإجماع قد انعقد على صحة الكتابين!!!!!!!!!!!!!!!!!!، فإذا قيل هذا الحديث رواه البخاري
أو مسلم كان ذلك كافياً للحكم بصحة الحديث!!!!!!!!!!!!" (منهج النقد في علوم الحديث 254).

قلت:



وقد تقدم في الحلقات السابقة الإجابة على أمثال هذه الأقوال المتهرئة والمتهافئة، والتي تتم عن جهل
القائمين بها، وليست تصف ما في نفس الأمر.

وأضاف:

هذا ما تلقيناه في دار الحديث الحسنية عن مشايخنا خاصة منهم الشيخ عبد الله شاكر، والشيخ محمد
الناصر الكتاني، والشيخ عبد الله كنون أثناء تدريسه لصحيح البخاري بشرحه الجامع (فتح الباري) بكلية أصول
الدين.

قلت:



وكل المشايخ المذكورين، ممن أخذ عنهم درسه الحديثي المبتور والمجتز في المدرسة الحسنية، ليسوا من
أهل هذا الشأن ولا اشتهروا به. واعتداده بهم يندرج تحت تهلكة: "تمسك الغريق بغريق".
وإقرأ ما سطرناه حول دار الحديث الحسنية على موقعنا تحت عنوان: "يوم دارا الدائرة على

ضمن سلسلة "مشاريع الإصلاح (الإفساد) الديني بالمغرب: بين الإصلاح المنشود



الدار"



والإفساد المقصود في الروزنامة الدينية المغربية"

ثم ذهب يجتر المكرورات على ما عهد في درسه ليتعالم بجهله ما تعالم الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين
قبله في مجال خارج خبرتهما وخبرة المحدثين القدماء والمحدثين عامة فقال مضيفاً:

ثانياً: رواية الحديث.

الحديث أورده البخاري في "كتاب بدء الخلق" باب صفة الشمس والقمر (حديث 3199) وفي "كتاب التفسير"

عند تفسير قوله تعالى: (والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم) كما أورده في "كتاب التوحيد" باب "وكان عرشه على الماء" وباب قوله تعالى " (تعرج الملائكة والروح إليه). وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب "بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان"، حديث 250. وأبو داود (433/2) كتاب الحروف والقراءات، حديث 4002. وأحمد (177/2، 158، 152، 145).

ثالثاً: أقوال العلماء في شرح الحديث.

لم يقتصر علماء الحديث على نقد السند فقط بل عملوا على نقد المتن. ففي السند، اشترطوا في الراوي العدالة والضبط والحفظ والسماع في كل راو في السلسلة إلى أن يصل إلى الصحابي. أما في المتن، فقد وضعوا قواعد لنقده منها:

- ألا يكون مخالفاً لبدهيات العقول، بحيث لا يمكن تأويله.
- ألا يكون مخالفاً للحس والمشاهدة.
- ألا يكون مخالفاً لسنة الله في الكون والإنسان.
- ألا يشتمل على سخافات يصاب عنها العقلاء. (انظر باقي القواعد في: "السنة ومكانتها في التشريع" د. مصطفى السباعي 272).

فهل في هذا الحديث مخالفة للحس والمشاهدة وهل هو غير قابل للتأويل؟

قلت:



ولجهله فقد أدرجه متنه ضمن المخالف للمشاهدة والحس هنا، بينما هو يندرج ضمن قاعدة الرد التالية عليها أي كونه:

مخالفاً لسنة الله في الكون.

وأضاف

دعنا نقرأ أقوال العلماء!!!!!! في شرحه:

يقول ابن حجر: "وظاهرة مغاير لقول أهل الهيئة أن الشمس مرصعة في الفلك، فإنه يقتضي أن الذي يسير هم الفلك وظاهر الحديث أنها هي التي تسير وتجري.

قلت:



ومرجعية ابن حجر هنا تعتمد النظام البطليموسي الذي اعتمده أصحاب الهيئة المسلمين يومها وهو خاطئ. وأضاف:

ومثله قوله تعالى في الآية الأخرى (كل في فلك يسبحون) أي يدورون. قال ابن العربي: "أنكر قوم سجودها وهو صحيح ممكن، وتأوله قوم على ما هي عليه من التسخير الدائم.....!!!" (فتح الباري 299/6).

ويقول: "وليس في سجودها كل ليلة تحت العرش ما يعيق عن دورانها في سيرها!!!!!!". قلت: وظاهر الحديث أن المراد بالاستقرار المسير الدائم المعبر عنه بالجري" (فتح الباري 542/8).

قلت:



فهذا الأبله لا يعلم أن الليل والنهار ناتجان عن دوران الأرض حول نفسها أمام الشمس، ولا تعلق له بجريان الشمس!

وأضاف

ويقول القاضي عياض: "وقوله "تسجد تحت العرش ومستقرها تحت العرش" فالسماوات والأرض كلها تحت العرش" (إكمال المعلم 478/1).

قلت:



وأبلهنا لا يستوقفه مثل هذا الكلام!! فما دامت الشمس تقع دوماً تحت العرش، فهل من معنى لذهابها لتسجد تحته!!!!!!

وأضاف لا فض فوه!

ويقول الإمام النووي: "وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر في الشمس: (مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة) فهذا مما اختلف المفسرون فيه، فقال جماعة بظاهر الحديث.

قال الواحدي: وعلى هذا القول إذا غربت كل يوم استقرت تحت العرش إلى أن تطلع من مغربها!!!!!!

وقال قتادة ومقاتل معناه تجري إلى وقت لها وأجل لا تتعاده.

وقال الواحدي: وعلى هذا مستقرها انتهاء سيرها عند انقضاء الدنيا، وهذا اختيار الزجاج، وقال الكلبي: تسير في منازلها حتى تنتهي إلى آخر مستقرها الذي لا تجاوزه ثم ترجه إلى أول منازلها، واختار ابن قتيبة هذا القول، والله أعلم (المنهاج 195/2).

قلت:



وكله كلام غث، إلا أن الأقدمين يعذرون به لتخلف معارفهم، أما أمينا فقد راكم وجمع بين جهل الأولين وخروجه عن عصره.

وأضاف:

ونقل المباركفوري عن الطيبي قوله: "وأما قوله (مستقرها تحت العرش) فلا ينكر أن يكون لها استقرار تحت العرش من حيث لا ندركه ولا نشاهده، وإنما أخبر عن غيب فلا نكذبه ولا نكفيه لأن علمنا لا يحيط به (تحفة الأحوذى 420/6).

قلت:



هي تحت العرش دوماً، والمستقر الذي تجري إليه يقع نفسه دوماً تحت العرش.

وهل يعرج على أقوال أمثال هؤلاء، ولا تخصص لهم بدراسة متن هذا الخبر، في مثل هذا الموضوع سوى أمي وكهوفي لا يدري ما يقدم ولا ما يؤخر، ويعيش خارج عصره!

زكان يكفيه مراجعة كتابينا: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار روية ودراية لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجاً"، و"كيف يرد الخطأ على المحدثين المعاصرين الكبار روية ودراية لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ الألباني نموذجاً" قبل أن يدلوا بدلوهم في الموضوع، خصوصاً، وأني كنت قد سلمت نسخاً منهما للسيد الحليشي بمجرد أن تم تعيينه مديراً لها، من طرف بلدييه وصاحبه، اليساري الذي شغل منصب



الوزير الأول أواخر أيام الحسن الثاني: السيد عبد الرحمن اليوسف وأراد من تعيين صاحبه في هذا المنصب وهو ليس برجل تخصص فيما تدرس الدار، نسف الدار.

هذا إن لم يكن قد قرأهما من قبل (لأفهما طبعاً معاً سنة 1997 م)، لو كان له أي اهتمام بعلوم الحديث!

وأضاف

رابعا: أقوال المفسرين في تفسير قوله تعالى: "والشمس تجري لمستقر لها" (يس 38).

القرطبي: بعدما أورد نص الحديث من صحيح مسلم وذكر لفظ الترمذي. نقل أقوالاً منها قول الحسن: أن للشمس في السنة ثلاثمائة وستين مطلعاً، ثم لا تنزله إلى الحول، فهي تجري في تلك المنازل وهي مستقرها (تفسير القرطبي 28/15).

الفخر الرازي اختار من الأقوال التي ذكرها أن المراد من المستقر المكان الذي تجري لبلوغ مستقرها وهو غاية الارتفاع والانخفاض فإن ذلك يشمل المشارق والمغارب والمجرى الذي لا يختلف والزمان وهو السنة والليل فهو أتم فائدة (تفسير الفخر الرازي 73/13).

ابن عطية: ذكر أن مستقر الشمس ما ذكر في الحديث، وذكر أقوالاً مختلف الفرق، منها أن مستقرها هو في يوم القيامة، ومنها أن ذلك كناية عن غيوبها لأنها تجري كل وقت إلى حد محدود تغرب فيه، ومنها أن مستقرها

آخر مطلعها في المنقلبين لأنها نهاية مطالعها، فإذا استقر وصولها كرت راجعة وإلا فهي لا تستقر عن حركتها طرفة عين (المحرر الوجيز 20/13).

قلت:



فهذا الكهوفي المتحجر خارج الزمان والمكان لا يخسأ أن يستدل بأقوال مفسري القرن السادس والسابع الهجريين، وبيننا وبينهم مفاوز في العلم والمعرفة لا تقطعها الصواريخ بحال، وليس المطي، حتى أنه لا يدري، وأنى له ذلك من فرط جهله وأميته العلمية، أننا قد أوتينا من العلم والمعرفة في عصرنا هذا ما لم يتح قط لأمثال القرطبي⁶⁴، والرازي⁶⁵، وابن عطية⁶⁶ رحمهم الله في مجالاتهم كلها. فما بالك في الفلك وهو طرفة عصرنا!

وأضاف:

ونكتفي بهذا القدر فجل التفاسير نقلت مثل هذه القوال.

فما الذي لم يقبله الدكتور (الخمليشي) من الحديث؟

إنه سجد الشمس تحت العرش واسندانها للعودة من خالقها.

قلت:



فكيف تستأذن بينما هي دوما تحت العرش، لأن السماء التي تجري فيها، وباقي السموات الست فوقها، يكتنفها جميعها العرش.

ثم ذهب يتخرص بأقوال لا يعرف محلها من الإعراب أو الاستشهاد على غرار أمثاله من الأميين في العلم، كقذي في العين:

لقد ورد في القرآن الكريم أن الكون كله بسمانه وأرضه، وكل مخلوقاته تسجد لبارئه جل جلاله : قال تعالى : " ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها " (سورة الرعد 15).

⁶⁴ هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قُرَح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، ثم المصري المفسر (ت: 671 هـ). صاحب كتاب التفسير: الجامع لأحكام القرآن "١"

⁶⁵ فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني الأصولي المفسر (544 هـ – 606 هـ) صاحب تفسير: "مفاتيح الغيب" الذي لم يكمله، حيث جاء شهاب الدين الخوي الدمشقي (639 هـ) وأكمل قسما منه، ثم جاء بعده نجم الدين القمولي (727 هـ) فأتمه إلى الأخير، دون أن يتميز الأصل من التكملة.

⁶⁶ أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت 546 هـ) وله تفسير يحمل عنوان: "اخرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". وقد قال عنه محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي، الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب في كتابه: "الإحاطة في أخبار غرناطة": هو فقيه عالم بالتفسير والأحكام والحديث والفقه والنحو واللغة والأدب، حسن التقييد، له نظم ونثر ولي قضاء المرية سنة تسع وعشرين وخمسائة في الحرم، وكان غاية في الذكاء والدهاء والتهمم بالعلم، سري المهمة في اقتناء الكتب، تروخى الحق، وعادل في الحكم، وأعز الخطاة، روى عن أبيه وأبي علي الغساني والصدفي وطبقتهما، وألف كتابه الوجيز في التفسير فأحسن فيه وأبدع، وطار بحسن نيته كل مطار، وبرنامجا ضمنه مروياته وأسماء شيوخه فحرر وأجاد. "١ هـ

وقال سبحانه : " والله يسجد ما في السماوات وما في الأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون (سورة النحل 49).

وقال سبحانه وتعالى : " ألم تر أن الله يسجد له ما في السماوات ومن في الأرض والشمس والثمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس " (الحج 18).

والسجود معناه في كلام العرب التذلل والخضوع وقد نقل الفخر الرازي قول الزجاج: أجود الوجوه في سجود هذه الأمور أنها تسجد مطيعة لله تعالى. قال ابن كثير: وخص الشمس والقمر بالذكر لأنها قد عبدت من دون الله، فبين أنها تسجد لخالقها وأنها مربوبة مسخرة.

فالسجود في الآيات البيّنات، والحديث النبوي ليس هو المعنى الاصطلاحي عند الفقهاء، بل هو المعنى اللغوي الذي هو أوسع دلالة وأكثر معنى.

فسجود الشمس مما يختص بها، ولا يلزم أن يكون سجودها كسجود آدميين، كما أن سجودها متحقق بخضوعها لخالقها وانقيادها لأمره وهذا هو السجود العام لكل شيء خلقه الله كما في آية الحج السابقة. والذي يتبين لنا أن للشمس سجدتان : سجود عام ودائم وهو المذكور في القرآن الحكيم، وسجود آخر يتحقق عند محاذاتها لباطن العرش وهو المذكور في الحديث.

والحديث يشير إلى أن حركة الشمس لا تتوقف مع سجودها، وذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " **فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش** " فقوله " **تذهب** " دلالة على الجريان لا دلالة على مكان الغروب.

أما العرش فلا يعلم حقيقة كلفيته وحجمه إلا الله خالقه، ويكفي هنا قوله صلى الله عليه وسلم : " ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفصل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة (سلسلة الصحيحة للألباني رقم 109).

قلت:



وقد استدلل هنا على غير مراده، لأميته، لأن هذا المتن يدل على اكتناف الكرسي للسماوات السبع الطباق.

وإن كان الخبر في حد ذاته باطل، كسائر الأخبار التي في هذه **السلسلة**، على ما لم نفتاً ننبه عليه المسلمين ونحذرهم نصحاً لهم في الدين⁶⁷.

67

" - 109 ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة و فضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة. "

قال الألباني في "السلسلة الصحيحة" 1 / 174 :

رواه محمد بن أبي شيبة في " كتاب العرش " (1 : 114) :

حدثنا الحسن بن أبي ليلى أنبأنا أحمد بن علي الأسدي عن **المختار بن غسان العدي** عن **إسماعيل بن سلم** عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر الغفاري قال:

"دخلت المسجد الحرام فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده فجلست إليه ،

فقلت : يا رسول الله أيما آية نزلت عليك أفضل ؟ قال : آية الكرسي : " ما السماوات السبع " . الحديث.



قلت (الألباني): وهذا سند **ضعيف** ، **إسماعيل بن سلم** لم أعرفه ، و غالب الظن أنه إسماعيل بن مسلم فقد ذكره في شيوخ المختار بن عبيد ، و هو المكي البصري و هو **ضعيف**.

و **المختار** روى عنه ثلاثة و لم يوثقه أحد و في " التقريب " : أنه مقبول.

{أنظر على موقعنا: " عندما يتصافر جهل حشوية احدثين وحشوية الفقهاء ليكونوا معاً أشد نكاية

بالحديث النبوي الشريف من الوضاعين الجلدريين؟"



وأضاف بتعالم وأهم:

قلت : و لم ينفرد به إسماعيل بن مسلم ، بل تابعه يحيى بن يحيى الغساني رواه حفيده **إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني** قال حدثنا أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني به. أخرجه البيهقي في " الأسماء و الصفات " (ص 290).

قلت : و هذا سند **واه جدا إبراهيم** هذا **متروك** كما قال الذهبي ، و قد كذبه أبو حاتم. و تابعه القاسم بن محمد الثقفي و لكنه **مجهول** كما في " التقريب. " أخرجه ابن مردويه كما في تفسير ابن كثير (2 / 13 - طبع المنار) من طريق **محمد بن أبي السري (الأصل : اليسري) العسقلاني** أخبرنا **محمد بن عبد الله التميمي** عن القاسم به . و **العسقلاني و التميمي** كلاهما **ضعيف**.

و للحديث طريقان آخران عن أبي ذر:
الأول عن **يحيى بن سعيد السعدي البصري** قال : حدثنا عبد الملك ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمر الليثي عنه به. أخرجه البيهقي و قال.
" **نفرد به يحيى بن سعيد السعدي** ، و له شاهد!!!!!! " بإسناد أصح.

قلت : ثم ساقه من طريق الغساني المتقدم ، و ما أراه بأصح من هذا ، بل هو **أوهى** ، لأن إبراهيم متهم كما سبق ، و أما هذا فليس فيه من اتهم صراحة ، و رجاله ثقات غير **السعدي** هذا ، قال العقيلي : " **لا يتابع على حديثه** " . يعني هذا. و قال ابن حبان : يروى المقلوبات و الملزقات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

قلت (عمراني): وها قد نفرد بالخبر.

الثاني : عن ابن زيد قال : حدثني أبي قال : قال أبو ذر فذكره.
أخرجه ابن جرير في " تفسيره " (5 / 399) " حدثني يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : قال ابن زيد به.

قلت : و هذا إسناد رجاله كلهم ثقات . لكنني **أظن أنه منقطع** ، فإن ابن زيد هو عمر ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب و هو ثقة من رجال الشيخين يروي عنه ابن وهب و غيره . و أبوه محمد بن زيد ثقة مثله ، روى عن العبادلة الأربعة جده عبد الله و ابن عمرو و ابن عباس و ابن الزبير و سعيد بن زيد بن عمرو ، فإن هؤلاء ماتوا بعد الخمسين ، و أما أبو ذر ففي سنة اثنتين و ثلاثين **فما أظنه سمع منه**.

قلت (عمراني): وبالرغم من ضعف كل موارد هذه الأخبار إلا أن الشيخ الألباني ستقلب عليه شقوة المتأخرين، ليحكم على الخبر بعكس ما تملبه عليه المعطيات الصرفة ليقول، وعلى غير المنتظر:

و جملة القول : أن الحديث بهذه الطرق **صحيح** و خيرها الطريق الأخير (أي المنقطع) و الله أعلم.
و الحديث خرج مخرج التفسير لقوله تعالى : (وسع كرسيه السموات و الأرض) و هو صريح في كون الكرسي أعظم المخلوقات بعد العرش ، و أنه جرم قائم بنفسه و ليس شئنا معنويا . ففيه رد على من يتأوله بمعنى الملك و سعة السلطان ، كما جاء في بعض التفسير . و ما روي عن ابن عباس أنه العلم ، فلا يصح إسناده إليه لأنه من رواية **جعفر بن أبي المغيرة** عن سعيد بن جبير عنه . رواه ابن جرير.
قال ابن منده : **ابن أبي المغيرة** ليس بالقوي في ابن جبير.

و أعلم أنه لا يصح في صفة الكرسي غير هذا الحديث!!!!!! ، كما في بعض الروايات أنه موضع القدمين . و أن له أطيطا كأطيط الرجل الجديد ، و أنه يحمله أربعة أملاك ، لكل ملك أربعة وجوه ، و أقدامهم في الصخرة التي تحت الأرض السابعة ... إلخ فهذا كله لا يصح مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم و بعضه أشد ضعفا من بعض ، و قد خرجت بعضها فيما علقناه على كتاب " ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان " ملحقا بآخره طبع المكتب الإسلامي

وها هو العلم الحديث يذكر أن للشمس اهتزازات أو انتفاضات مثلها بعض علماء الفلك الغربيين بـ " الجيلي " .

وأن أحد هذه الاهتزازات يحدث كل خمسين دقيقة، كما أن هزة أخرى تحدث كل ساعتين وأربعين دقيقة، وعلم "الزلازل الشمسية" أصبحت له اليوم أهمية كبرى في علم الفلك الذي يعترف بأن أسرار الشمس وغرائبها وخفاياها لا زال الكثير منها لم يكتشف بعد.

وأخيرا أقول للدكتور الخليشي : إن الحديث الذي انتقدته، هو في الواقع دعوة نبوية إلى الاتجاه نحو البحث والمعرفة، وعدم الاستسلام للجهل، فهو يفتح أمام قارئه ومستوعب معانيه آفاق البحث في هذا العلم الجليل الجميل، علم الفلك. وحفائظه ها هي تتبين يوما بعد يوم، وستزداد بيانا للأجيال القادمة " ولتعلمن نبأه بعد حين " .

عن مجلة النور عدد 456 جمادى الآخرة 29 يوليو 2008

قلت:



بل ينبي بضحالة مستوى من يطلق عليهم زوراً
وبهتاناً بالمغرب: "علماء"، وهم إلى نعت "الجهل" أقرب
من حبل الوريد، لقلة باعهم وزادهم فيما ينتحلون.
ولكون مهمتهم الأساسية تكمن في أن يقوموا بدور
كلاب المجزرة ينبحون على معارضي النظام كلما
صدر لهم الأمر بذلك، حال ما فعلوا ويفعلون في
ردودهم على شيخ جماعة العدل والإحسان ، ولا يقرأها



أحد، أو ما فعلوا مع الشيخ القرضاوي  بخصوص

"فتوى السكن الربوي" وهم في ذلك أجهل من غراب {أنظر

على موقعنا: " فتوى اقتناء السكن الربوي: زوبعة فنجانية انقلبت إلى إعصار



مداري: فتوى اقتناء السكن الربوي في المغرب والمهاجر غودجا" ، أو في

ردهم المتشنج على شيخ مراکش محمد بن عبد الرحمن



المغراوي! من دون أثره من علم.

قلت:



وكان حقيقاً بالنظام لو كان يتوخى إقلاعة جديدة بعيداً عن إفسادات عهد الرصاص، وعزما على طي صفحته السوداء، أن يدفنوا هذا المجلس ومن يؤثثونه مع تركة الحسن الثاني، وأن يستبدلوهم بغيرهم ممن هم: أفوه، وأعلم، وأنجع، وأفيد للنظام، واقدّر على إدارة حوارات حضارية مع الخصوم وغير الخصوم بالعلم والبيئة



والبرهان وليس بالسفاهة على ما عودوا الناس، ككلاب مجزرة فقط .

الهندسة الحديثة
الحلقة السابعة

3.7.1.1 القوقعية مقدمة ضرورية للإخلال بضوابط المنهج

الأمر الأول:

فلنن تسامحنا مع الإمامين: البخاري ومسلم رحمهما الله، في إيرادهما لمثل هذه الخزعبلات، بدعوى عدم التخصص العلمي في مجال المتن، إلا أننا لا يمكن أن نعز الطرف عن إخلالهما بشرط الصحة الاصطلاحية القوية عندهما في إيراد مثل هذا الخبر الغريب الفرد في كتابيهما¹.

أو بمعنى آخر، فالخطأ لم يأتهم من جهة الأمية المعرفية خارج التخصص بالخصوص، بل من جهة تغليب الموروث والذهنية على المنهج.

المنهج، الذي لو كانا قد التزمنا بمتطلباته الصلبة القوية في الرجال، واحتكما إليه، لعصمهما قطعاً من الوقوع في مثل هذا الخطأ المنهجي وسلما من تبعاته!.

قلت:



هذا فيما يخص ما هو ثابت قطعاً إليهما وليس مما اجترحه النساخ أو أعمل فيه التلاميذ اختياراً، خصوصاً ونحن نعلم أن في كتابي الشيخين معاً فوت وهو ما يجب تحقيقه بأحسن مما عولج هذا الأمر حتى الآن، كما يليق بالكتابين.

الأمر الثاني:

ثم، إن كان لنا أن نجد عذراً للبخاري ومسلم رحمهما الله، بحكم الأفق المعرفي لعصرهما،



فكيف لنا أن نعد أمثال: الشيخ ابن باز، أو الشيخ العثيمين، وهما من كبار هيئة علماء المملكة العربية السعودية المعاصرين وأصحاب الفتوى فيها، أو الشيخ ناصر الدين الألباني رحمهم الله أجمعين



، في استشهادهم، بمثل هذه الأخبار الظاهرة الغثاء والضعف في القرن العشرين، ومع تكشف ظاهرتين علميتين غير مسبوقتين في تاريخ البشرية قاطبة وهما:

¹ نلك أن هذا الخبر لا يرويه عن إبراهيم التيمي سوى الأعمش وهو مدلس وقد عنعن الخير ولم يصرح بالسماح، وتقر به إبراهيم التيمي، وهو مدلس عن أبيه يزيد بن شريك، الذي تقر به عن أبيه نر. وما مثل هذه الأفراد الغرائب مما يجب أن يندرج في الصحيح سنداً، فما بالك والمتن منكراً، لمخالفته للعلم البيهني.



—غزو الفضاء، ونزول أول إنسان على سطح القمر،

—وتمكننا من صناعة البرق وتوليده في مختبراتنا وعند الطلب؟! لم الصور أسفله من الرابط

التالي²



قلت :



وكمثال على هذا المنحى العشي وغير العقلاني، بسبب من هذه الأمية العلمية **والتوقعية الكهوفية**، التي لا يجدي معها منطق ولا ينفع معها حجاج أو جدل أو تزييق، نورد فيما يلي، نص سؤال وجهه إلى أحد هذه النماذج التقليدية بغية إيقاف القارئ عن كשב، عن المنطق القابع وراء أصحابها بأمثلة حية!.

{أنظر على هذا الموقع: "الرد على الشيخ المليباري"}

3.7.2 الأخطاء والأوهام المرتبطة بالتقليد:

وهي الأوهام أو الأخطاء المنهجية الناتجة عن أمرين:

(أ): تأثر المحدثين المعاصرين بالمحدثين القدماء في معالجة أمور معاصرة، تختلف كل الاختلاف عما حصل في الماضي، فيوقعهم مثل هذا الخلف في مباحكات مبتدلة لا نور على منطقتها ولا اتساق في بنية حجيتها.

(ب): تقديس الأقدمين وعدم الاجترار على انتقادهم، حال صنيع شمس الدين الذهبي مع الخبر الذي تفرد به خالد بن مخلد القطواني، والذي طرفه: "من عادي لي ولياً فقد بادرني بالحرب!.." والذي تفرد البخاري بروايته عن شيخه خالد بواسطة، وتفرد هو بدوره بروايته عن فوقه وهكذا، مع أنه غريب فرد وليس من شرط الصحيح، كما تقدم بيانه³.

² <http://www.lod.org/Projects/electrum/testing/pages/spkyback.html>

³ قال الذهبي: إفيذا حديث غريب جداً، لو لا هيبه الجامع الصحيح!! لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابه لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد!، ولا خرجه من عدا البخاري!}. @ قلت: وبدون تلمثم ولا مباحكات: فالعيب من البخاري في إيراده له، وهو ليس على شرطه. ولو عمل بشرطه لعصمه من إيراده، ولكنه أخل به فزلق، بحكم البيئة الخراسانية نفسها المليئة بالزهاد، والتلذذ في هذا الموروث ومنذ القدم، ويكفيك النظر إلى نوع الأخبار التي يوردها البخاري في كتابه: "الأدب المفرد"، لتعلم بيقين أن لو لا اعتماده شرط الصحيح في كتابه: "الصحيح" لما خرجت أخبار "الصحيح" عن نظائرها في "الأدب المفرد". وهذا نموذج من عصمة المنهج للمحدث، وبإخلاله بمقتضياته، بحكم ذهنيته، أو قوقعته، أو موروثه، يقع في محذور ما كان المنهج كفيلاً بعصمته من الوقوع في شركه.

3.7.3 أخطاء الاصطلاح غير الدقيق:

وهي الأخطاء الناجمة عن الخلط اللغوي وسوء استخدام اللغة. وهي من أبرز ما يجب على العالم في كل علم، يستحق هذه التسمية تجنبه وتلافيه وعدم الوقوع في شركه. وأكثرها ناشئ عن سوء التحديد واختيار التعريفات، أو تسمية الأشياء بأسماء لا تفي بمداليلها كما تفهم بدهة من اللغة، فتشوش على العقل وعلى اللغة وعلى العلم جميعاً، حال تعريف: "الصحيح" عند المحدثين، الذي لا يتطابق مع مدلوله اللغوي المتبادر، زيادة على الاختلاف حتى في مدلول هذا الاصطلاح عند كل محدث ومحدث!.

فمصطلح البخاري في "الصحة"، بشرطه في ضرورة اللقيا بين المحدثين، هو غير مصطلح مسلم، الذي يقتضي المعاصرة فحسب!، وكلاهما يختلفان عن مصطلح من يدخلون الحسن في الصحيح!، حال ابن حبان، أو عند من يصححون الضعيف بالشاهد والمتابع الضعيف مثله!، حال صنيع بعض المتأخرين، كأبي الفضل: زين الدين العراقي، وأبي الأشبال أحمد شاکر، وناصر الدين الألباني،... وغيرهم.

3.7.4 الأخطاء الناتجة عن تخصيص الذاكرة

تعلمنا اليوم، من درسنا الحاسوبي، ومن خلال أبحاث أصحاب "نمذجة الذكاء الاصطناعي" (Artificial Intelligence)، متخذين من الإنسان أنموذجاً لمحاكاته، أن ذاكرة الإنسان وإن كانت هائلة الملكات، إلا أنها تظل مع ذلك، محدودة في قدراتها التخزينية، بحكم محدودية عدد الخلايا العصبية لدى الإنسان، حال الذاكرة الحاسوبية تماماً.

و"الذاكرة"، سواء الإنسانية منها بالأصالة، أو المشتقة منها بالمحاكاة في الحاسوب والذكاء الاصطناعي، لها استعمالان متكاملان ومتخارجان في آن وهما: التخزين والتفكير. ويظهر من خلال وقائع الحقل الحديشي، تخارج تام بين الحقلين، بحيث كلما طغى جانب من هذه القسمة الضيزى على الآخر، إلا وضعف بالمقابل الجانب المصاحب، وكأنه تكريس لمفهوم "نقص المتاح" من الخلايا المتبقية لأي من "التخزين" أو "التفكير"، بمجرد الميل الفطري إلى أي من الاهتمامين أو الاختصاصين لدى الشخص المعني.

وكان دأب المحدثين الأول التركيز على ملكة الحفظ، مما لم يكن يترك لهم من وقت للتفكير بذات النجاعة التي كرسوها للحفظ. ولم يحفظ لنا التاريخ قط، أن وجد حافظ لا يشق له غبار في الثبت والحفظ، وجمع مع ذلك بين ملكته الاستردادية في الحفظ والنبوغ في ميدان خارجي آخر!، وهو شاهد تاريخي على استحواذ مثل هذا النوع من التخصص على إمكان استعمال الذاكرة في مجال آخر بذات النجاعة.

فالإمام الشافعي مثلاً، كان أصولياً بارعاً ولم يكن مع ذلك بالحافظ.

والإمام أحمد كان حافظاً بارعاً ولم يكن مع ذلك بالأصولي، حتى أن أبا جعفر محمد بن جرير الطبري لم يدرجه ضمن زمرة الفقهاء أصحاب المذاهب، مما ألب عليه طعام جهلة الحنابلة ببغداد، فمنعوه من إلقاء دروسه! وقس على هؤلاء.

وكان دأب الأصوليين في المقابل، بحكم التخصص في الجدل العقلي والمنطقي، والمنافحة عن الشريعة أمام الخصوم، تغليب جانب التفكير على جانب الحفظ، مما خلق لدى الطرفين ذهبيتين على طرفي نقيض!

وقد انتقد كل فريق الفريق المقابل ونعته بكل الأوصاف، بينما تخصصاتهما مكملتان لبعضهما البعض! وهكذا انفصل المحدثون بنمطية استرجاعية استردادية من التفكير خاصة بهم مع تغليب التقليد عند متأخريهم، بدعوى أن الله قد كره لهم المنطق!، كما سيفتخر بذلك جلال الدين السيوطي، واستأثر الأصوليون في المقابل بذهنية نقیضة طواعة ولواعة بدعوى لا تستطيع البث فيها بأي معيار علمي مضمون النتائج، واكتفت بالمشاكسة والتهريج عند متأخريهم القليلي البضاعة في أي من التخصصين لدى القدماء! إلى أن كرس ذلك ابن رجب الحنبلي في بعض قواعده مثل:

قاعدة في الزهاد والصالحين⁴:

الصالحون غير العلماء، يغلب على حديثهم الوهم والغلط، وقد قال أبو عبد الله بن منده: إذا رأيت في حديث: حدثنا فلان الزاهد فاغسل يدك منه.

قلت:



: والقاعدة تصدق على إبراهيم التيمي.

قاعدة في الفقهاء⁵:

الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي ولا يقيمون أسانيده ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتون بالمعنى ويخالفون الحفاظ في ألفاظه وربما يأتون بالفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم!.

قاعدة في الحفاظ⁶:

4 "شرح طلل الترمذي"، ص. 372.

5 "شرح طلل الترمذي"، ص. 373.

الحفاظ إذا حدثوا من حفظهم وليسوا بفقهاء، لا يجوز الاحتجاج بحديثهم لأن همهم حفظ الأسانيد والطرق دون المتون.

قلت:



أي أنهم شكلايون، وليسوا بموضوعيين. وقد تبين لك بعض المحاذير التي قد تترتب عن هذا الخلف. وقد نتج عن هذه الانشطارية في الممارسة وهذا القصور المنهجي التجريبي في مقارنتهما للحقل الحديثي، أن خسرت المجال من هذا الاستقطاب غير المنتج الشيء الكثير، إلى أن آل الأمر في آخر المطاف، وخصوصاً عند المتأخرين من كلي المشربين، إلى كوادن ثقيلة الدم عيبة الحجة سطحية المنطق أساءت إلى الحقل أيما إساءة ولا زالت.

ومع طروء عصر الحاسوب، أمكن القول بأننا نشاهد آخر فصل من فصول هذه المسرحية المملة والكنيية، بل وإسدال الستار على نهاية التاريخ بالنسبة للمحدث الحافظ القديم وصنوه الأصولي القديم، بموئمتما معاً، راحة لهما واستراحة للحقل منهما، بسبب من استحواذ الحاسوب على مهنة الحافظ التقليدية، وتمكنه من القيام بما على أكمل وأسلم وأنجع وجه ممكن أو متصور⁶.

وبرزت في المقابل، الحاجة الملحة والماسة إلى وجود متخصصين جدد يجمعون ما بين مهنتي: التحديث والتأصيل القديمتين، بعد أن سرت في جسم الحديث دماء جديدة بهذه الإضافة الآلية الجديدة في معالجة الخبر والنصوص. وهو ما لم يكن بوسع أو بمقدور حافظ قديم أن يتصوره أو أن يحلم بإمكانه، فما بالك أن يتصور القيام به!، من حيث التوسع الآني في الطرق، واستحضار كل ما قيل في الرجال من جرح وتعديل، والتناص اللاهوائي، والمباحث اللغوية... إلخ.

وهو ما ينبئ بضرورة قدوم المنسقين الجُمعيين للحقل من جديد على أسس منظورية جديدة، ما حصل تماماً أيام البخاري نفسه رحمه الله، لكن، بتغيير المنظورية وزوايا النظر، لتحصل طفرة نوعية في المجال، لم يكن ليحلم بمثلها قط في عصره.

وهو ما لم يدركه القيمون على الجامعات الإسلامية التقليدية بدءاً من القرويين وانتهاءً بالأزهري، في تخرجهم لتلك الإنسالات من أشباه المتخصصين في علوم ميتة، خارج عصرهم، وخارج كل منطق سليم، والتي لا تنفعهم لا في دنياهم ولا في آخرتهم، بقدر ما هي تضر بهم فيهما معاً، بينما نحن في أمس الحاجة إلى تأليف ثلاثة أو

6 "شرح غل الترمذي"، ص. 375.

7 تبليغ عدد الأحاديث المتوفرة في الموسوعة الحديثة لدار "التراث" ربع مليون خبر، مما يفتح المجال من جديد لمعالجة الحديث برائزية معيارنا في الصحة بما يشبه "الثورة الشاطرية" في الفلك، نسبة إلى العالم الفلكي المسلم أبي الحسن، علاء الدين، علي بن إبراهيم بن محمد الأنصاري الموقت، المعروف بابن الشاطر الدمشقي (704 هـ/1304 م - 777 هـ/1375 م)، التي نسبوها ظلماً وعدواناً إلى الراهب الفلكي البولوني نيكولاس كوبرنيكوس (Nicolaus Copernicus) (1473 م - 1543 م) الذي جاء بعده بقرنين!

أربعة ألف كتاب على الأقل في موضوع راهن كمشروع ملح وهو: "الصحة" بالمعنى الأقوى بالتعزير، على ما سيأتي تفصيله.

3.7.5 الأخطاء الناتجة عن قلة الاعتداد بالمنطق

قال **جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي** (849 هـ - 911 هـ)، وهو من حشوية المتأخرين⁸:

أفتيت بأن الحديث الوارد في أن الله أحيا أمه له ﷺ ليس بموضوع! كما ادعاه جماعة من الحفاظ!، بل هو من قسم الضعيف الذي يتسامح!! بروايته في الفضائل!!!.

قلت:



قاتلها الله من فتوى!، ومن منطق!، من رجل حكى عن نفسه بأن الله كره له المنطق مفتخراً بذلك⁹. وهل من يقول بمثل هذه الطامة يسلم من الدخول ضمن زمرة الكذابين على رسول الله ﷺ.

قلت:



وقد روي عن الإمام أحمد أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره! وفي رواية عنه:

ضعيف الحديث عندنا أحب من رأي الرجال!!

تالله!، وأي دور للعقل هنا؟!، ولم يخاطبنا الحق ﷺ سوى من خلاله، ولم يقيم على الخلاق حججه وبياناته سوى على أسسه!؟. فهذا من أحمد، ليس بمنطق الأسوياء، وإنما هو من ردود الأفعال النفسية، على ما عانى من طرف المعزلة، المدعين للعقلانية بدورهم، وهم من أظلم الناس عملاً بما يوم أتاحت لهم الفرصة!.

ثم أوليس يدخل هذا ضمن محذور: قفو ما ليس للناس به علم، وهو محذور من محاذير الشرع!.

8 جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي (849 هـ - 911 هـ): "التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله في الجنة"، ص. 2، طبعة حيدر آباد الدكن، الهند، طبعة سنة 1334 هـ.

9 أورد هذه المفردة في كتابه: "حسن المحاضرة" فقال: (وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد!! بحمد الله تعالى (...)) وقد كنت في مبادئ الطلب قرأت شيئاً من المنطق، ثم ألقى الله!!! كراهته في قلبي! وسمعت ابن الصلاح أفتي بتحريمه! فتركته لذلك، فموضني الله تعالى عنه "علم الحديث" الذي هو أشرف العلوم. @ قلت: فانتظر إلى مثل هذا المنطق المعكوس وهذه الذهنية المعطورة على البلاهة والبلادة! فكيف يجرؤ على نسبة تكريه المنطق له إلى الله ﷻ دون أن يرتد إليه طرف!؟، بينما هو نقمة عليه في نفس الأمر، وليس بنعمة! وكيف يعرضه الله يعلم الحديث ويسليه المنطق الضروري للتعامل مع الأخبار، حال حكمه هنا على هذا الخير، باستصدار فتوى!، فمنذ متى كانت تصحح الأخبار بالفتوى!؟. وهل يصدر هذا سوى عن أبله كره المنطق، فولاه الله ما تولى جزاء! وفقار!.

وهكذا، وبناءً على مثل هذه السوابق في التسامح مع الضعيف في "الفضائل"، و"الترغيب والترهيب" فسيختلط حابل الصحيح مع نابيل الموضوع عند الكثير من المحدثين الحفاظ الجهابذة وليس المعمورين منهم فحسب!.

قال الذهبي في ترجمة ابن ماجة: محمد بن يزيد الربيعي القزويني (ت: 273 هـ) صاحب السنن¹⁰.

وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة، لعلها نحو الألف!

وقال أيضاً¹¹:

أحمد بن ثابت الحافظ، أبو بكر الخطيب: تكلم فيه بعضهم. وهو وأبو نعيم (الأصبهاني) وكثير من العلماء المتأخرين لا أعلم لهم ذنباً أكبر من روايتهم الأحاديث الموضوعة في تأليفهم غير محذرين منها. وهذا إثم وجناية على السنن، فالله يعفو عنا وعنهم.

قلت:



ومع ذلك، فالذهبي نفسه، سيقع في ذات الزلات، وذات الإثام، وذات الجنايات اللواتي ذمها آنفاً عند هؤلاء في مؤلفه: "الكبائر"، حتى ليخيل إلينا أننا بإزاء مؤلف آخر غير الذهبي نفسه!

وقال ابن تيمية رحمه الله¹²:

وأبو نعيم يروي في "الحلية" (حلية الأولياء) في فضائل الصحابة وفي الزهد أحاديث غرائب يعلم أنها موضوعة!، وكذلك الخطيب، وابن الجوزي، وابن عساكر، وابن ناصر وأمثالهم.

وقال أيضاً¹³:

¹⁰ شمس الدين الذهبي: "سير أعلام النبلاء"

¹¹ شمس الدين الذهبي: "الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم"، ص. 11.

¹² ابن تيمية الحراني: "الرد على البكري"، ص. 19، الطبعة السلفية لسنة 1346 هـ.

ابن شيرويه الديلمي الهمداني ذكر في كتابه: "الفردوس" (فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب) أحاديث كثيرة صحيحة، وأحاديث حسنة، وأحاديث موضوعة! وإن كان من أهل العلم والدين ولم يكن ممن يكذب هو، لكنه نقل ما في كتب الناس، والكتب فيها الصدق والكذب!.

قلت:



وهذا الخلف المنطقي ظاهرة عامة عند متأخري المحدثين. فهذا عبد الرحمن بن الجوزي ألف كتاباً جامعاً في "الموضوعات" يحذر منها الناس، ثم هو لا يتورع من الاستشهاد بمثلها في كتبه الوعظية مثل: "تلييس إبليس"، و"ذم الهوى"، و"رؤوس القوارير"، وغيرها.

تري!، آ الله كره لهم جميعاً المنطق إلى هذه الدرجة من الخلف والغثيان!، ما كرهه للسيوطي بحسب زعمه!، أم أن هذا خلل بنيوي في طريقة تفكيرهم!؟.

ولا شك عندي وعند كل لبيب، أن الثاني هو الأرجح. وهو ما يجب العمل على تداركه واجتثاثه من الحقل جملة، كفعل وكممارسة، صيانة لحديث الرسول ﷺ من هذا العبث المشين.

4) ضرورة ابتكار مقياس موضوعي لقياس درجة وثوقية الأخبار

-بما أن كل من ألف في الصحيح، ورائدهم في ذلك الإمام البخاري رحمه الله، إنما كرسوا جهدهم لملء صحاحهم بأخبار لا يتوفر فيها سوى شرط الضرورة المذهب للظن، مع الإخلال حتى بهذا الشرط في شطر كبير من صحاحهم!، على ما سبرنا وتبين لنا من صنعهم.

-وبما أن مقصدنا الأول في معالجة الأخبار التي لها تعلق بأمور: الاعتقاد، والغيبات، والإعجاز العلمي، والسياسة والحكم،... إلخ، هو مدى يقينيتها وقطعيتها لقطع دابر كل لجج أو حجاج، وليس احتمالياتها الظنية أو الراجحة بدون حسم فيها،

-وبما أن عامل وهم وخطأ الرواة لم يؤخذ في الاعتبار في اشتراط الصحة الخبرية،

فقد ظلت مثل هذه الأخبار التي تنخر بها مجامع الصحاح قاصرة عن تلبية شرط اليقين الذي نتوخاه فيها، لعدم توفر هذا الشرط الصارم في كل أخبار الصحاح، التي لم تكن لأصحاب الصحاح بمقصد ولا مطلب على أي حال!.



وعلى خلاف من سبقنا على هذا الدرب جميعاً، فمقصودنا نحن من الأخبار أولاً وأخيراً هو: الخبر "الصحيح في نفس الأمر"، وهو موضوع لم يؤلف فيه أحد من قبل، مع أنه كان حرياً بكل من جاءوا بعد البخاري رحمه الله أن يجعلوه مقصداً من مقاصدهم، كمرحلة تالية لما أقدم عليه البخاري من تأسيس. لكن سارت رياح منطق المحدثين بما لا تشتهي أشربة منطق الأشياء!

ومن هنا، فلا مفر من إرجاع الأمور إلى نصابها، وذلك من خلال إعادة معالجة الخبر من جديد والبحث في توفر مثل هذين الشرطين: شرط الضرورة وشرط الكفاية فيه، زيادة على إيجاد معيار موضوعي لقياس درجة التوهم أو الخطأ المحتمل في رواية الثقات، بغض النظر عن مخرجه أو عالجته، للشوائب التي لحقت بالصحيح، إما من حيث الزيادة والنقصان في نسخ الصحيح، أو القوآت، أو عبث النساخ أو غير ذلك من العوارض والآفات، ثم تقليب البحث والنظر في الخبر باستقصاء، وذلك بتخريج كل طرق الحديث، حسب منهج: علي بن المديني، شيخ البخاري رحمه الله، القائل بأن:

الخبر إذا لم تخرج كل طريقه لم يعرف مخرجه!

أي أن عملنا سيكون مكرساً قسراً لإيجاد إجابة شافية كافية لسؤال وحيد ومطرد وهو:

أيتوفر في الخبر شرطاً الضرورة والكفاية بالتعزير، وبأية درجة من الوثوقية في النقلة، ليجتج به أو يهمل؟

وبهذا المنهج الصارم والصامد ضد النقض، نكون قد قطعنا شوطاً مهماً في التأسيس لتدوين جديد، يقطع دابر كل لجأ أو حجاج في مثل هذه الأمور التي تتطلب اليقين والقطع الاحتمالي القيمي، وليس غلبة التوهم فحسب، على ما صنف فيه البخاري وغيره رحمه الله.

فمنهجنا يرتقي بمنهج البخاري، ضمن "النموذج المنظوري الإسلامي العام" درجة أعلى نحو الصلابة اليقينية، وذلك باعتماد ثلاثة رواتر متضافرة:

أولاً: وجوب توفر شرط البخاري في الصحة الظنية كشرط ضرورة،

ثانياً: وجوب توفر شرط اليقين القرآني، الحاث على مطلب التثبت في الأخبار بإقامة الشهود عليها، وهو ما تصوره الحاكم بالبديهة، وتبناه قبله علي بن المديني صراحة، ثم الذهبي بعدهما في وجوب توفر التعزيز كشرط كفاية،

ثالثاً: شرط الإمام أحمد في وجوب ثبوت السماع بعد ثبوت اللقاء كشرط صرامة إضافي (إذ قد يلتقي الرواة، ولا يعني هذا أنه ثبت تحديث بعضهم لبعض)، للارتقاء بالخبر من الظنية الاحتمالية الضعيفة إلى احتمالية عالية في القطعية اليقينية.

فنحن هنا، وعلى عكس ما دأب عليه المحدثون ما بعد البخاري في تليين شرطه وتفتيره وتمييعه، إلى أن فقد مفهوم "الصحة" كل خواصه المميزة، وصار اسماً على غير مسمى!، سنسعى إلى إعادة المياه إلى مجاريها، وذلك بنفض اليد من كل تلك الإضافات التي استحدثها المتأخرون على البخاري في الحقل، والبناء من جديد فوق قواعده وأساسه، بعد إزالة اللبنة المهترئة التي أدخلها البخاري نفسه على قواعده، وإبدالها بأصلب منها.

4.1) على خطي الخليل بن أحمد الفراهيدي

لقد أصبح بإمكان القارئ الآن، من خلال ما عرضنا عليه من وقائع وحقائق، أن يأخذ فكرة شمولية عن هذا الحقل الحديثي، ويكون لنفسه قناعة جديدة بخصوص التعامل مع هذا التخصص، الذي يعد بحق، من أهم حقول المرجعية الإسلامية، ضمن تراتبية "النموذج المنظوري الإرشادي الإسلامي العام".

وبما أن وثوقية الأخبار من طرف النقلة، استوجبت العدالة والتعزير في كل الطبقات، حسب ما قررنا من وجوب توفر شرطي الضرورة والكفاية في كل خبر، كي نحكم بصحته في نفس الأمر، فهل من معيار علمي عملي يمكننا من ترجمة مثل هذا المطلب النظري الذي حلم به المحدثون، إلى إجراءات عملية رتيبة ومضمونة النتائج بخصوص درجة وثوقية هذه الأخبار المحمولة إلينا شفهاً من طرف النقلة الثقات¹⁴، الذين يعتري نقلهم، لا محالة، بعض الوهم، أو النسيان، أو الخطأ في النقل، حسب ما استقر لدى الجميع؟.

وما دمنا قد وضعنا أصبعنا على مكنن الداء، في هذا الخلف النظري الحاد، ما بين الصحة الاحتمالية والصحة في نفس الأمر، وأصررنا على وجوب العمل بالصحة القطعية الثابتة بدل الاكتفاء بتحقيق الصحة الاحتمالية فحسب، على معهود المحدثين، فلنا فيما قام به الخليل بن أحمد الفراهيدي سابقة تحتدى، حين استعار،

14 العبرة بالثقات هنا، لأن الضعفاء قد تكفل بهم منهج تحليلي سابق وأخرج رواياتهم من الاعتبار.

وفي لمعة من بوارق الإبداع الخلاق، بعض أدواته وآلياته من حقلين قلما كان يعني بهما اللغوي أو الشاعر في عصره وهما: الموسيقى والرياضيات، ليكتشف من خلالهما، بتطويعهما لخدمة حقوله التخصصية، وبقراءته الخاصة المتفردة، ميزان العروض في الشعر العربي والقانون التوليدي التبادلي الرياضي للغة العربية¹⁵.

قلت :



وكان قد سبق لي التعرف على حقل: "الشجريات" (Trees)، من خلال الدرس البرمجي الحاسوبي في الجامعة، وظل قابلاً في رف الذاكرة ما قبعته الكثير من العلوم التي يأخذها الطلاب ويراكمونها، دون أن يهتدوا يوماً، إلى إمكان استغلالها أو الانتفاع بها في حقل بعينه.

ثم جاء اشتغالي بالحديث عرضاً ومتأخراً، قبل أن يستحوذ على تفكيري واهتماماتي كلها زهاء الربع قرن، لتصادفني تلك الصعوبات التي صادفت كل المحدثين قبلي، ولم يكن بالمستطاع إيجاد مخرج منها من داخل موروث المحدثين القدماء أو المتأخرين وحده!

قلت :



و"الشجريات الرياضية"، كما هو واضح من اسمها، تضاهي إجرائياً وتحاكي تماماً تولد الأشجار وتفرعها إلى جذوع وأغصان وأوراق بقوانين توليدية طبيعية. ولعل أهم تطبيقاتها المعروفة هي "شجيرات الأنساب"، وهي فرع من فروع علم الدراية الخبرية، وإن كانت تطبيقاتها العملية انسابت إلى كل العلوم تقريباً، حتى قل أن يوجد علم أو تخصص لا يستفيد منها في التصنيف على الأقل.

وقد تبين لي، من خلال مطابقة ما يتطلبه الحقل التعريزي ونظرية الشجريات، أن أقربها تطويعاً، لما نتوخاه من ضرورة وجود شرط التعزيز كشرط كفاية في "التصحيح" الخبري، نوعاً خاصاً منها يعرف بـ "الشجريات الثنائية" (Binary Trees).

وخاصية هذه الشجريات الرياضية هي أن كل "عقدة" من عقدها لا يتولد منها سوى فرعين، يتفرع عن كل منهما بدورهما فرعان، وهكذا دواليك¹⁶.

وقد أخذ القارئ لمحة عن نوع الخلف وعدم الحسم الإجرائي، الذي ساد الصناعة الحديشية، وشغل المحدثين لفترة غير وجيزة، حين طوح بعضهم، رجماً بالغيب! بأن التعزيز من الحديث، هو إما من الكثرة المتكاثرة، بحيث أن كتب الصحاح إنما اقتضرت عليه!، حال ما ذهب إليه الحاكم النيسابوري بدون تحقيق أو تمحيص، أو هو نادر بمرة إلى درجة العدم، حال ما ذهب إليه من نازعه في دعواه تلك كابن طاهر المقدسي والحازمي وغيرهما.

15 انظر إنشائية الاستعارات في العلوم كمنهج عام في كتابنا: "كيف تمت هندسة فيروس اسمه أدونيس؟".

16 طبقاتها محكمة بالقانون الرياضي 2، حيث ن عدد يأخذ صفراً أو أية قيمة عددية حقيقية. وهكذا فالطبقة الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة... إلخ، تحتوي على عدد من الأفراد هم على التوالي: (2 0) = 1، و 2 = 1 2، و 4 = 2 2، و 8 = 3 2، و 16 = 4 2... إلخ).

قلت :



فإن كان هذا حال التعزيز من الحديث، فلا شك أن المشهور، وأقله في الاصطلاح هو ما يرويه ثلاثة رواة فأكثر، عن ثلاثة رواة فأكثر في كل الطبقات، سيكون أندر بكثير وأعز وجوداً من الكبريت الأحمر! (انظر: الشكلىن: 16 و17).

أما الانتقال من هذين المستويين في التعزيز، أو الشهرة إلى الحديث عن "المتواتر" بمعناه الاصطلاحي النظري عند الأصوليين ومن تابعهم من المحدثين بكونه: ما رواه الجمع الغفير عن مثله في كل الطبقات، فيدخل ولا شك، ضمن تلك المباحكات السفسطائية التي يولع بها عادة من لاحظ لهم من الفهم، أو الفطنة، كي يسألوا أنفسهم عن جدوى الخوض في مثل هذه الاعتبارات النظرية التي لا تنزّل لها على الواقع، ما دام مثل هذا النوع من التواتر، بالمواصفات الآتية الذكر، يتعذر وجوده بإطلاق في الحديث! ¹⁷، ثم إن وجد، فهو ليس للمحدث بمطلب أو غرض، على ما قدمنا!.

ويكفي هنا، من حيث مطلب توفر شرطي الضرورة والكفاية في الخبر للحكم بصحته في نفس الأمر، اعتماد مبدأ التعزيز في كل الطبقات، بعد أن ضمنا وثاقفة الرواة بإيجاب شرط الضرورة أيضاً في كل الطبقات. وواضح، أن كل حديث صحيح العزو إلى صحابي معين يجب أن يرويه عنه تابعيان ثقتان، ويرويه عن كل واحد منهما بدورهما ثقتان عدلان، وهكذا دواليك في كل الطبقات إلى آخر طبقة. ولا مرء كذلك، أن ما هذه صفته من الحديث، صحيح المخرج إلى قائله وموثق مائة في المائة (100 %) إليه في كل طبقة طبقة من طبقات الروايين عنه. ثم إن كل حديث رواه صحابي عن الرسول ﷺ هو خبر صحيح في نفس الأمر. (أنظر: الشكل 1).

قلت :



فهذا هو المقياس النظري الصامد، الذي سنتخذ معياراً، لنقيس به درجة وثوقية كل الأخبار الأخرى التي لا يتوفر فيها مثل هذا الشرط التعزيزي في بعض طبقاتها، أو فيها كلها، بسبب من طرء احتمالات الوهم، أو الخطأ، أو النسيان على الرواة الثقات، تماماً كما نقيس الطول بالأمتار المعيارية، أو الأحجام السائلة باللتترات المعيارية، أو الأثقال بالكيلوغرامات المعيارية ¹⁸.

17 وهذه الخاصية السفسطائية يطوح بها عادة أقل الناس معرفة بمبناها عند الأصوليين، حال ما وجدنا عند بعض الإخبارية الجعفرية الشيعية أيضاً. أنظر كتابنا: "الأصولية الجعفرية الشيعية والاجتهاد الموطر بالأسطورة"، ص. 71.

18 أنظر الأسس النظرية في: الملاحق 1، 2 و3.

4.1.1 إشكالية ارتباط صحة الأخبار بنسب الرواية

لقد لاحظنا أن احتمالات الخطأ في روايات الأخبار، تتناسب طردياً مع ازدياد طبقات أجيال الرواة الذين ينقلون الخبر. فكلما كثرت الطبقات، كلما ازدادت احتمالات الأخطاء في النقل. والرواة نقلة الأخبار، تعريضهم مثل هذه العوارض التي لا تسلم منها الذاكرة من جهتين:

الأولى: من جهة نقلهم لأوهام وأخطاء سلسلة الرواة فوقهم،
والثانية: من جهة وقوعهم هم أنفسهم في الخطأ بمزلة عن حدثهم.

وكل معيار لقياس درجة وثوقية نقل الأخبار، يجب أن يترجم هذه العوارض بمقياس موضوعي محايد وصامد.

4.1.2 الحاجة إلى الصحيح في نفس الأمر، أي: ما نجزم بأن الرسول ﷺ قاله

ولكي نجعل القارئ يلامس الإشكال كما هو مطروح عملياً، فلنذكره بملاحظات النظرية كما حددها الحفاظ، قبل أن نترجم الإشكال، بلغة الاحتمالات الرياضية، إلى ميزان عملي.
قال ابن الصلاح في تعريف الحديث الصحيح¹⁹:

الحديث الصحيح هو الحديث المسند الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

قلت:



: وهذا التعريف، قاصر جداً في إفادة الصحة في نفس الأمر، والتي هي مناط تعبدنا بالسنة أصلاً.
وهذا التعريف الناقص، هو ما اصطلاحنا نحن في هذه الدراسة على تسميته بشرط الضرورة فحسب!
وهو غاية ومنتهى كل من ألف في الصحيح!
وأضاف ابن الصلاح²⁰:

19 أنظر: "مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث"، ص. 7-8.

20 نفس المرجع ص. 8.

ومتى قالوا: هذا حديث "صحيح" فمعناه ما اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر!، إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول، وكذلك إذا قالوا في حديث أنه "غير صحيح"، فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر، وإنما المراد به أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور.

أي أن شرط الضرورة هذا بمفرده، ليس كافياً للجزم بصحة الخبر في نفس الأمر، لما قد يعتري الرواة من أخطاء وأوهام لا يسلم منها أحد.

وبالتالي: فما زلنا بحاجة إلى تعريف جامع ومانع لـ "الصحيح الحقيقي" في نفس الأمر، كما يتبادر إلى ذهن كل سامع غير مطلع، وهو يستمع إلى المحدثين، وهم يلهجون بلفظة: "الصحيح"، التي يحملونها على مرادهم وشرطهم القاصر!، وليس على ما قد يتوهم السامع بذهول!.

فالصحة الحقيقية إذن، لا تتحقق بحال في تعريف المحدثين لها، إلا من جهة غلبة الظن!، والظن، كما لا يخفى، لا يغني عن الحق شيئاً، وبنص محكم صريح من القرآن²¹:

﴿وإن الظن لا يغني عن الحق شيئاً﴾

ولكي نتلافى حصول مثل هذا الاحتمال الذي لا مفر منه، ونحول دونه، فعلينا أن نشترط شرطاً إضافياً، وهو أن ترد الأخبار عزيزة من طريق شاهدين في كل طبقة طبقة، بحيث يجبر كل واحد منهما بشهادته، ما قد يعتري رواية صاحبه من أوهام.

فهذا النوع من المراقبة المتبادلة بين الراويين، نضمن تماماً سلامة الرواية في الأداء وصحتها الفعلية من مبتدئها إلى منتهاها، متى ورد الخبر عنهما بنص متطابق. وهو نوع من "ضمان الجودة الخيرية" بمراقبة الشهود لبعضهم البعض، على ما أسلفنا.

فهذه هي الإشكالية النظرية، التي سنتوخى فيما يلي ترجمتها رياضياً إلى قانون إجرائي عام.

4.1.3) في هندسة معيار للصحة الخيرية

21 سورة النجم، الآية 28.

باختيارنا لمبدأ التعزيز في الأخبار، وتبيننا للأتمودج الشجري الشوي لتمثيلها، كما في شكل 1، فقد تحددت تماماً كل خواص المعيار.

أولاً: طبقة الصحابة المعبرين في معالجة كل خبر خبر، هما اثنان فقط. ومن الطبيعي في علم "الاحتمالات" أن نعطي لكل صحابي ثقلاً، يعبر عن قدر مساهمته في نقل الخبر بأمانة. وهذا النقل يعبر في الحقيقة عن درجة احتمال صدق الخبر.

وبحكم أن ما نحاول قياسه هو صدق المخبرين، فلا يتميز أي صحابي عن أي صحابي آخر في المطلق، سوى في هذه الخاصية بالذات أي: النقل الصحيح بأمانة. وبالتالي فالثقل الطبيعي لكل منهما هو: "النصف" $(1/2)$ ، بحيث يكون مجموع ثقلهما في طبقتهم يساوي الوحدة الاحتمالية النظرية (1) .

و"الاحتمال" المقاس بهذه الطريقة يسمى في علم "الاحتمالات" بـ "المقياس المتساوي الاحتمال" $(Equiprobable\ measure)^{22}$ ، وهو عادة بسيط. فإذا كان عدد أفراد الطبقة هو (n) من الأعضاء، فهم يكونون "مجموعة" (Set) مغلقة بالمفهوم الرياضي. وبالتالي فدرجة الاحتمال التي يساهم بها كل عضو هي $(1/n)$.

و"ن" في مثالنا تساوي "2" في هذه الطبقة.

ثانياً: ولا يختلف الأمر في طبقة التابعين ومن بعدهم، حيث يكونون بدورهم طبقات بمرمر محصورة من الرواة. وبحسب القانون أعلاه، فمساهمة كل تابعي في وثاقة الخبر ضمن طبقته هو $(1/4)$ ، بحيث يتحصل من مجموع مساهمة كل أفراد الطبقة الوحدة الاحتمالية النظرية (1) ، ومساهمة كل تابع التابعين هو $(1/8)$ ، ومساهمة كل تابع تبع التابع هي $(1/16)$ ، إلخ. في طبقته المخصصة، بحيث أن المساهمة الاجمالية لكل أفراد الطبقة يجب أن تساوي دائماً "الوحدة الاحتمالية" النظرية.

فهذا قانون عام يحكم خواص الشجيرات الثنوية.

انتهى وتليه الحلقة الثامنة

²² لاحظ أن الجملة "بطريقة عشوائية" $(at\ random)$ تستلطن عادة مفهوم: "المقياس المتساوي الاحتمال"، وقولنا بأن خياراً من الخيارات حصل عشوائياً، يعني بأن مقياساً متساوياً للاحتتمالات قد حدد مسبقاً لكل الخيارات. وإذا لم يرد تفصيل بذلك، فالقول بالعشوائية يعني تحديداً بأن مقياساً متساوياً الاحتمال قد حدد. وقولنا بأن عدداً قد اختير عشوائياً ما بين الأعداد من: 1 إلى 100، يعني أن مقياساً متساوياً للاحتتمالية قد حدد لمجموعة هذه الأعداد، وبالتالي فاحتمال اختيار أحدها، كالعدد 30 مثلاً، هو 1%. أنظر: Kemeny, J.G., Schleifer, a., Jr., Snell, J., L., and Thomson, G., L., 1962: "Finite Mathematics with Business Applications", pp. 141-142, Prentice Hall, Inc, Englewood Cliffs, N., J., USA.

الهندسة الحديثة
الحلقة الثامنة
في التحليل المنهجي للأخطاء

4.1.4) في التحليل المنهجي للأخطاء

لاحظ أن كل راو عمن فرقته يعتري روايته احتمالان لا ثالث لهما فهو:

1) إما أن يصيب في نقله، فيصدق الخبر.

2) أو يعتريه خلل في ذاكرته، من سهو، أو وهم،... إلخ، فيخطئ في النقل.

وهذان الاحتمالان واردان قطعاً في حق كل راو ما بعد الرسول ﷺ.

وبإقتصارنا على رواية العدول فحسب دون سواهم، فهذان الاحتمالان يتزاوجان ليتحصل لنا منهما بالمزاوجة التركيبية أربع احتمالات:

1) الاحتمال الأول: هو أن بصدق المخبران معاً ونعبر عن ذلك رمزياً بالصيغة:

{(ص1)(ص2)}.

2) الاحتمال الثاني: أن يصدق الأول ويخطئ الثاني. ونعبر عن ذلك رمزياً بالصيغة: {ص1(خ2)}

ص1(خ2)}.

3) الاحتمال الثالث: أن يخطئ الأول ويصدق الثاني. ونعبر عن ذلك رمزياً بالصيغة: {(خ1)ص2}

ص2(خ1)}.

4) الاحتمال الرابع: أن يخطئنا معاً. ونعبر عن ذلك رمزياً بالصيغة: {(خ1)(خ2)}.

ويقال في علم الاحتمالات عن قضيتين منطقيتين: (ق1) و(ق2) تحتلان التصديقين المنطقيين (ص1) و(ص2) أو التوكديين المنطقيين (ك1) و(ك2)، بأنهما مستقلتان، إذا ما كانت كل التركيبات الأربعة السابقة المعبر عنها رمزياً بالصيغ:

{(ص1)(ص2)}، و{(ص1)(ك2)}، و{(ك1)(ص2)}، و{(ك1)(ك2)}

ممكنة الحدوث، وإلا فالقضيتان مرتبطتان، حال ما يحصل مثلاً، لو استغنينا عن أية صيغة من هذه الصيغ الأربع، واكتفينا باعتبار ثلاثة منها فقط.

ومن خلال استعراضنا لإشكالنا المصطلحي في الصحة، الذي نريد أن نمذج له رياضياً، فالرواة العموديون يمكن اعتبارهم مستقلين عن بعضهم البعض، من خلال الأنموذج النظري الشوي نفسه، وكذلك الأخبار التي يتناقضونها، وبالتالي فنحن أمام حوادث مستقلة عشوائية (Independent Stochastic Events) قابلة للنمذجة الاحتمالية بالقوانين الرياضية المعهودة، مادامت معطياتنا تحقق الشروط النظرية لإمكان مثل هذا الاستعمال.

وظاهر أننا لا نتعامل هنا سوى مع الثقات، وهو ما يرجح أن تكون الحالة الأولى من الأربع حالات (أو حوادث) الممكنة الوقوع هي الغالبة، أي: $\{(ص1)(ص2)\}$ ، بينما نتوقع أن تعز احتمالات حصول الحالتين $\{(ص1)(ك2)\}$ ، و $\{(ك1)(ص2)\}$ ، وتندر تماماً احتمالات حصول الحالة الرابعة $\{(ك1)(ك2)\}$.

لكن، مادامت كل هذه الحالات الثلاث، وإن كانت نادرة الحدوث جداً، من حيث اختيارنا للرواة وتيقننا من وثافتهم، إلا أنها تظل مع ذلك واردة الاحتمال والوقوع، فلا بد من تشخيصها ومعرفتها بكل دقة وتفصيل.

ذلك، أننا تعلمنا من تجاربنا في مختلف حقول العلم، بأن قولنا عن حادث ما بأنه نادر الوقوع جداً، ولا يمكن أن يحصل سوى مرة واحدة في البليون مرة، أو بليون البليون مرة!... أو أكثر!، لا يمنع من حدوثه للتو وبغته، ومنذ أول لحظة!، وألا يتكرر حدوثه بعد ذلك لبليون بليون بليون،.... مرة أو تجربة لاحقة!.. وهو



الأساس الذي تقوم عليه هندسة بناء المفاعلات النووية.



والسدود... إلخ.

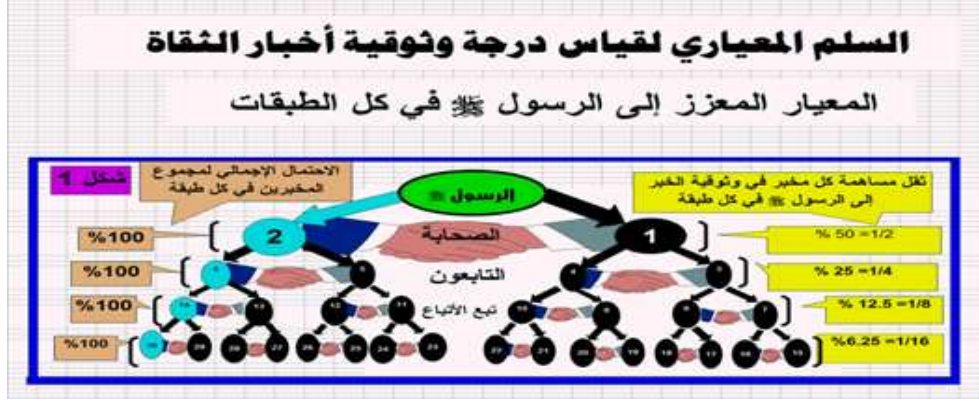
فكيف نحتزز إذن، من مثل هذه الاحتمالات النادرة الحدوث؟.

قلت:



هنا لا مندوحة لنا من تحليل هذه الأخطاء الاحتمالية بالسبر التفصيلي قبل إمكان البث في الموضوع.

لنفترض إذن، كما في الشكل 1، بأن صحابين حدثا بحديث عن الرسول ﷺ، وانتقل عنهما بحسب هذه التصنيفية الاستقرائية التامة إلى الطبقة الرابعة من الرواة.



فواضح من الشكل أن لا وجود سوى لاحتمال واحد، لصدق الخبر في النقل بدون خطأ، من بين كل الستة عشرة (16) من الاحتمالات الممكنة في هذا العالم المعياري، الذي تشملته الطبقة الرابعة.

فإن افترضنا الأسوأ، لنبقى في حيز السلامة، وقلنا بأن درجة احتمال خطأ الرواة كدرجة تثبتهم وهي 50 % وهو ما بناه في الحقيقة والواقع، ماداموا كلهم يعدون ثقاةً، وبعضهم من الحفاظ المتقنين جداً والمشهود لهم بذلك، بحيث أننا لو كنا قد سبرنا كل ما أخطأ فيه أحدهم، كنسبة إلى مجموع ما روي عنه، لما وجدناه يجاوز حاجز الواحد في المائة (1 %) كخطأ نسبي.

وبناءً على هذه الفرضية المحافظة جداً، وباللغة الاحتراص والتحوط، فيكون احتمال الصدق في الخبر بالنقل إلى الرسول ﷺ، لا يتعدى حاجز 6.25 %، كما هو موضح بالرسم إلى أقصى اليمين.

وهي قيمة تعبر عن **الدرجة الأولى للسلم المعياري** لكل خبر تنقل بالإفراد في كل الطبقات الأربع. وبالتالي، فإن المعيار يتمتع بالصلاية النظرية من جهة محافظته وتحوطه أيضاً، وبحقق في المطلق ما توخيناه منه.

ملاحظة هامة:

هذان الملاحظان يحتمان علينا، أن نتبنى منهجاً صامداً في الغريفة الخبرية على عدة مستويات، بحيث يتحقق منه كغريبال تضيق الخناق على هذه الاحتمالات الثلاث { (ص1) (ك2) }، و { (ك1) (ص2) }، و { (ك2) (ك1) }،

والقبول فقط بالاحتمال التصديقي المتوافق الأول { (ص1) (ص2) }، كي نجزم مطمئنين بأن الخبر المعني ورد فعلاً عن رسول الله ﷺ.

وللحقول دون تحقق الاحتمالين 2 { (ص1) (ك2) }، و 3 { (ك1) (ص2) }، فنشترط ضرورة التحقق من **تطابق النصين** الواردين عن المخبرين الشاهدين، بحيث يمكننا اعتبار الراويين كصندوقين أسودين مستقني الصنع لا يهمننا منهما سوى تطابق مخارجهما.

وللحقول دون تحقق الاحتمال الرابع وهو الأندر من جهة الاحتمال، أي: { (ك1) (ك2) }، فنلاحظ بادئ ذي بدء، أن هذا الاحتمال لن يكون وارداً، سوى في **حالة واحدة**، وهي ورود الخبر عن الراويين الشاهدين فحسب، دون مشاركة لهما من أي راو آخر، بحيث يتعذر علينا الترجيح في المطلق.

وهذه حالة خاصة تستوجب منا الحذر والحيطه واللجوء إلى الروايات المنهجية المختلفة للبحث في شأن الخبر، وإلا توقفنا عن البحث فيه جملة إلى أن نستبين أمر الراويين، أو أمر الخبر، أو كلاهما معاً.

وبهذا المنهج الصامد فلن يصفو لنا من خلال غربال النموذج ومن خلال مرشح بطاريات روائرننا، في آخر المطاف سوى الخبر الصحيح في نفس الأمر.

قلت:



وتأسيساً، وتأسيساً لهذا المنحى النظري، لنفترض جدلاً، أن راوياً ما وهم أو أخطأ في خبر ما. فاحتمال حدوث مثل هذا الخطأ الذي سوف نرمز له بالرمز: "خ"، هو ما سنطلق عليه: احتمال (خ). ولا شك أن مثل هذا الوهم إن حصل، فسينتقل حتماً إلى الراوي اللاحق، ومنه إلى من يليه،.... وهكذا، إلى آخر راو لهذا السند، دون أن يشعر أحدهم بما حصل!، زيادة على إمكان حدوث أخطاء ذاتية مماثلة مرتبطة بكل راو في السلسلة.

فكيف يمكن أن نترجم رياضياتياً مثل هذا الاحتمال المركب، والمعقد؟.

هنا، ولحسن حظنا، وجدنا ضالتنا عند الرياضياتيين، حيث أن علم الاحتمالات كان قد عالج مثل هذه الإشكالات، ووجد لها حلولاً ناجعة قنن لها بقوانين إجرائية مضمونة النتائج.

وقد اصطالحوا على تقنين عملية حصول أخطاء ذاتية للراوي التالي بفرض حصول مثلها عند الراوي السابق، بمصطلح: "**الاحتمال الشرطي**" (Conditional Probability)¹.

وسنرمز لمثل هذا الاحتمال الشرطي بالصيغة:

$$\text{الاحتمال الشرطي} = \text{الاحتمال } \{X_2/X_1\}$$

ونعني به:

$$\text{احتمال } \{ \text{حصول الوهم } (X_2), \text{ بشرط حصول الوهم } (X_1) \text{ أولاً} \}$$

فإذا كان حدوث، أو عدم حدوث الوهم $\{X_1\}$ ، لا يؤثر في احتمالات حدوث الوهم $\{X_2\}$ ، فإن:

$$\text{احتمال } \{X_2/X_1\} = \text{احتمال } \{X_2\} \quad (1)$$

ونقول في هذه الحال، بأن الحادثين حادثان مستقلان عن بعضهما البعض، وإلا فهما مرتبطان.

ونعبر عن إمكان حصول حادثين مستقلين في آن معاً، بمسمى "**الاحتمال التركيبي للحوادث**". وبحكمه قانون الضرب الاحتمالي، وصيغته هي:

$$\text{الاحتمال التركيبي} = \text{الاحتمال } \{X_1\} \cdot \text{احتمال } \{X_2\} = \text{احتمال } \{X_1\} \cdot \text{احتمال } \{X_2\} \quad (2)$$

ومنه يتبين، أن رواية خبر من طرف راو **متفرد به**، يحتمل التصديق بنسبة النصف (1/2 أو 50 %) فقط لاحتمال طرؤ مثل هذه الأوهام على الراوية المعني، غير المعزز بشاهد يشهد له.

و"**الاحتمال الشرطي التركيبي المستقل**"، بعد أن يرويه الراوية التالي هو:

$$\text{الاحتمال } \{X_1\} \cdot \text{احتمال } \{X_2\} = \text{احتمال } \{X_1\} \cdot \text{احتمال } \{X_2\} \quad (3)$$

$$\text{أي: } (1/2) \cdot (1/2) = (1/4), \text{ أو } 25 \% \text{ فقط.}$$

1 أنظر: الملحق الثاني.

وكذلك ف "الاحتمال الشرطي التركيبي المستقل" في صحة الخبر بعد نقله من طرف راوية ثالث

هو:

$$\begin{aligned} \text{الاحتمال لـ } \{x_2 \cdot x_3\} &= \text{الاحتمال لـ } \{x_1 \cdot x_2 \cdot x_3\} \\ \text{احتمال لـ } \{x_1\} \cdot \text{احتمال لـ } \{x_2\} \cdot \text{احتمال لـ } \{x_3\} &= \end{aligned} \quad (4)$$

$$\text{أي: } (1/2) \cdot (1/2) \cdot (1/2) = (1/8) = 12.5 \% \text{ فقط.}$$

وهكذا في كل الطبقات اللاحقة.

قلت:



وواضح جداً، من خلال تبيننا للأ نموذج الرياضياتي الشجري الشوي، أن الطبقات، ومن ضمنها طبقة الرسول ﷺ نفسه محكمة كلها بالقانون الأسي العام:

$$2^n، \text{ حيث: } n = 0 \text{ لطبقة الرسول } \text{ﷺ}، 1 \text{ لطبقة الصحابة، } 2 \text{ لطبقة التابعين، } 3 \text{ لطبقة تبع الأتباع، } \dots \text{ إلخ.}$$

بينما الاحتمالات الشرطية لوقوع الأوهام الذاتية لأعطاب في الذاكرة، وتنقلها في الرواة يحكمها القانون الأسي العام:

$$(1/2)^n، \text{ حيث: } n = 0، 1، 2، 3، 4، 5، \dots \text{ إلخ. بذات المواصفات أعلاه في تحديد الطبقات.}$$

ويترتب عن هذين الاعتبارين حقيقتان إجرائيتان مهمتان:

الأولى: أن طبقة الرسول ﷺ، وهو الصادق المصدوق، طبقة خاصة بصفته مصدراً لا يحتمل سوى التصديق المطلق في حالة نطق الرسول ﷺ بالخبر، وهو ما يعبر عنه هذا القانون باحتمال يساوي:

$$1 = 1^0 1, \text{ أي الوحدة المطلقة دائماً.}$$

والثانية: أن أوهام الرواة الأفراد في الطبقات التالية، بدءاً بطبقة الصحابة، موهنة لوثوقية صدق عزو الخبر إلى الرسول ﷺ، وذلك بانتقال الأخطاء والأوهام بالعدوى إلى الرواة اللاحقين في الطبقات التالية، وتركيبها مع الأوهام المحتملة لكل راو راو إلى منتهى السند.

ويظهر جلياً أننا نحتاج، لكي نحول دون وقوع مثل هذه الأوهام أو الأخطاء وتنقلها من خلال الرواة، إلى اشتراط التعزيز في كل الطبقات.

وبهذا نضمن أن كل راو عدل ثقة **ص1** ضمن السند، هو في حد ذاته شاهد ومشهود له في تناظر وتماتل تام. فهو شاهد عدل ثقة مطابق تمام المطابقة لما يرويه غيره، وهو مشهود له في آن، زيادة على اعتبار الوثاقة الإجمالية لكل الرواة ضمن طبقة معينة في مقارنة الصحة النظرية أو الوحدة الاحتمالية. ومن هذه الحشية، فصدق الخبر إلى قائله، يخضع لقوانين الاحتمال التركيبية بالنسبة لـ "الحوادث المنفصلة"

ويعبر عن هذا القانون في علم الاحتمال بالتالي:

$$\text{الاحتمال لـ } \{ح_1 \oplus \{ح_2 = \text{الاحتمال لـ } \{ح_1 \oplus \text{الاحتمال لـ } \{ح_2 \quad (5)$$

ولتقريب هذا المعنى إلى ذهن القارئ، غير الملم بمبادئ "علم الاحتمالات"، لنفرض أن أحد الصحابة حدث بحديث عن الرسول ﷺ،

وهب أن احتمال الصدق في هذا الخبر، الذي سنرمز له بـ: **ص1** هو: الاحتمال لـ $\{ص_1$

فلكي نضمن ثبات صدق الخبر إلى الرسول ﷺ، فنحتاج إلى صحابي آخر يروي نفس الخبر عنه ﷺ.

وهذا الصحابي بدوره معرض لاحتمالات الأخطاء والأوهام.

هب الآن، أن احتمال صدق خبر الصحابي الثاني إلى الرسول ﷺ، هو: الاحتمال لـ $\{ص_2$

فلكي نضمن ثبات صدق الخبر إلى الرسول ﷺ، بروايتهم معاً له، مع استقلال وانفصال رواية كل منهما

عن صاحبه، فيجب أن نتحقق المعادلة الاحتمالية التالية:

$$\text{الاحتمال لـ } \{ص_1 \oplus \{ص_2 = \text{الاحتمال لـ } \{ص_1 \oplus \text{الاحتمال لـ } \{ص_2 = 1 \quad (6)$$

وجما أن الصحابييين ثقتان عدلان، فإن احتمال صدق خبر كل صحابي بمفرده هو: $1/2$ أو 50% فقط من غير تعزيز، ماداما كلاهما، لا يتمايزان عن بعضهما البعض بأية صفات خاصة، عدا الصدق في نقل الأخبار. وهكذا نجد أن احتمال صدق نقل الخبر بالتعزيز في الطبقة الأولى من طرف صحابييين إلى الرسول هو:

احتمال وثوقية النقل لدى الصحابي الأول، أو ثقله الاحتمالي (وهو 50%) +

احتمال وثوقية النقل لدى الصحابي الثاني (وهو 50%) = 100% .

ولكي يحافظ الخبر على مصداقيته الأصلية في رواية التابعين إلى الرسول ﷺ، فنحتاج أن يروي عن كل صحابي ثقتان عدلان. وبالتالي فإن عبرنا:

أولاً: عن احتمال صدق الخبر إلى الصحابي الأول، بواسطة التابعين: 1 و 2 بالقانون العام:

$$\text{الاحتمال}\{ص11 \oplus ص21\} = \text{الاحتمال}\{ص11\} \oplus \text{الاحتمال}\{ص21\} \quad (7)$$

وثانياً: عن احتمال صدق الخبر إلى الصحابي الثاني، بواسطة التابعين: 3 و 4 بالقانون المصاحب وهو:

$$\text{الاحتمال}\{ص32 \oplus ص42\} = \text{الاحتمال}\{ص32\} \oplus \text{الاحتمال}\{ص42\} \quad (8)$$

فإن احتمال ثبوت صدق الخبر إلى كل من الصحابييين، وثبوته بعدهما إلى الرسول ﷺ هو مجموعهما المعبر عنه بالقانون الاحتمالي:

$$\text{الاحتمال}\{ص11 \oplus ص21\} \oplus \text{الاحتمال}\{ص32 \oplus ص42\} =$$

$$\text{الاحتمال}\{ص11\} \oplus \text{الاحتمال}\{ص21\} \oplus \text{الاحتمال}\{ص32\} \oplus \text{الاحتمال}\{ص42\} = 1 \quad (9)$$

وظاهر أن المساهمة الفردية لكل تابعي من التابعين الأربعة، أو ثقله، والمعبر عنه هنا كاحتمال في تصديق الخبر من طرفه، هو: $1/4 = 25\%$. وبالتالي فاحتمال صدق الخبر في طبقة التابعين المكونة من أربعة رواة هو:

$$. \% 100 = \% 25 \times 4 = \% 25 + \% 25 + \% 25 + \% 25$$

وهذا قانون عام يمكن تعميمه إلى جميع الرواة ضمن كل طبقة طبقة، التي يولدها النموذج الشجري الثنوي لنكتب بخصوص كل زمرة من الرواة، ضمن طبقة ما، القانون العام التالي:

$$\begin{aligned} & \text{الاحتمال } \{ص1 \oplus ص2 \oplus ص3 \oplus ص4 \oplus \dots\} = \\ & \text{الاحتمال } \{ص1\} \oplus \text{الاحتمال } \{ص2\} \oplus \text{الاحتمال } \{ص3\} \oplus \text{الاحتمال } \{ص4\} + \dots = 1 \quad (10) \end{aligned}$$

أي أن الاحتمال المركب من تصديقات كل رواة طبقة بعينها، ما هو في آخر المطاف سوى مجموع احتمالات التصديق لكل راو على حدة في الطبقة. أنظر الشكل رقم: 1 أعلاه.

قلت:



وواضح الآن، أن اشتراطنا للتعزير، هو ما ضمن لنا مثل هذه النتيجة الصلبة في ثبات الوثوقية الخيرية إلى طبقة بعينها، ومنها إلى من فوقها،... إلى أن نصل إلى الرسول ﷺ، وكأننا نسمع الخبر من فيه صلوات الله وسلامه عليه مباشرة، بالرغم من تواردها عدة أجيال بين آخر طبقة وتشبيت النص بالكتابة.

وبهذا نكون قد أقفلنا، ولأول مرة، الإشكالية التي ظلت تقض مضجع علم المصطلح لقرون وقرون دون بارقة من حل. أي أننا وصلنا أخيراً إلى نهاية تاريخ التصديق الاصطلاحي في الحديث.

وواضح جداً كذلك، أن مجموع عدد الرواة في كل طبقة من طبقات السند يخضع لتوالي هندسية محكومة بالقانون العددي الثنوي (2ⁿ)، حيث يشير الأس: "ن" إلى رقم الطبقة.

وهكذا نجد أن عدد الرواة المطلوبين في الطبقة الأولى، وهي طبقة الصحابة، حيث (ن=1) هو: 2، وفي الطبقة الثانية، طبقة التابعين، حيث (ن=2) هو 4، وفي الطبقة الثالثة، حيث (ن=3) هو 8، وفي الطبقة الرابعة، حيث (ن=4) هو 16، إلخ، وهكذا دواليك بمضاعفة عدد الرواة في كل طبقة لاحقة عن سابقتها، بينما احتمال وثوقية النقل عند كل راو فرد في طبقته، أو بمعنى آخر، درجة مساهمته في نقل الخبر بصدق ومطابقة تامة يعبر عنه بالقانون العام التالي:

مساهمة الراوي الفرد في طبقته في وثوقية الخبر = $(2^{1/n})$ ، حيث $n = 1, 2, 3, 4, \dots$ إلخ.

وهكذا نجد أن السند الموثق في صحابي معين ضمن طبقته وهي $n = 1$ ومعرز في كل الطبقات اللاحقة، يجب أن يرويه عنه راويان ثقتان في طبقة التابعين، وأربعة رواة (4) في طبقة أتباع التابعين، وثمانية (8) رواة في طبقة تبع الأتباع، على ما ضمن تماماً أبو عبد الله الحاكم رحمه الله، أي أن المشاركين في نقل هذا الخبر عن صحابي بعينه، يكونون في حد ذاتهم، زمرة متآزرة ومتراصة، تتلخص مهامهم جميعاً في ضبط رواية بعضهم البعض بالمطابقة التصديقية.

ويصل مجموع الرواة في مثالنا هذا كزمرة بنيوية متراصة إلى: $2+4+8 = 14$ راوياً.

وهذا الخبر، بهذا الاعتبار، صحيح النسبة إلى الصحابي، وتبلغ درجة وثوقيته إليه الوحدة الاحتمالية، أو 100 %، لكن، وكما هو واضح الآن، فإنه لا يمثل في حد ذاته على صعيد الوثوقية إلى الرسول ﷺ، بسبب من إمكان طرؤ الأوهام على الصحابي المعني، سوى وثوقية احتمالية تقدر بـ 50 % فقط.

ولبلوغ درجة وثوقية مطلقة مائة في المائة (100 %) إلى الرسول ﷺ، فنحتاج إلى رواية صحابي آخر بزمرة أخرى من الرواة تساوي عددهم في زمرة الصحابي الأول. ومن جماع احتمال سماعهما معاً للخبر عن الرسول ﷺ، نحصل على الوثوقية الأصلية وهي 100 %، كما هو موضح في (شكل 1).

قلت:



ويتضح من هذا الشكل أيضاً، أن السند المكون من أربع طبقات، والذي يروى بتعزيز في كل طبقاته الأربع، يحتاج إلى ستة عشر راوياً في الطبقة الرابعة الأخيرة ليحافظ على الوثوقية الأصلية إلى الرسول ﷺ. في هذه الطبقة وهي 100 %.

ويتضح أيضاً أن السند الموثق المعزز في أربع طبقات يضيف ستة عشر (16) راوياً في الطبقة الرابعة، ليصل عدد الرواة الإجمالي في "الزمرة" إلى $16+14 = 30$ راوياً.

وسنجد أن السند الذي يروى بتفرد مطلق في كل طبقاته الأربع لن تتجاوز درجة وثوقيته النسبية إلى صحابي معين حدود $(1/8) = 12.5$ %. وبالتالي فلن تبلغ درجة وثوقيته إلى الرسول ﷺ نصف هذا الاحتمال وهو 6.25 % فقط، كما هو واضح من (شكل 1) أقصى اليسار.

وسنجد كذلك، أن السند الموثق المعزز في خمس طبقات يضيف اثنين وثلاثين (32) راوياً في الطبقة الخامسة ليحافظ على وثاقته المطلقة الأصلية، أي بزمرة تحتوي على: $30+32 = 62$ راوياً.

وواضح هنا أيضاً، أن خبراً يروى بتفرد مطلق في كل طبقاته الخمس لن تتجاوز وثوقيته النسبية إلى الرسول ﷺ حاجز: $(1/32) = 3.125\%$ ، من الوثاقة مقارنة مع الأنموذج المعيار الأصلي المعزز في كل طبقاته.

وشتان الفرق، ما بين خبر يشارك في ضبطه إثنان وستون (62) من الرواة النقات المتأيزرين فيما بينهم في ضبط رواية بعضهم البعض في طبقاتهم المختلفة، كل منهم يشهد ويصادق على قول قريبه، وبين خبر غريب مفرد لا يرويه سوى 5 رواة بتفرد مطلق في طبقاتهم المختلفة وعلى مدى خمسة أجيال متتالية!

ودرجة الوثوقية كما حددها المعيار لمثل هذا السند الغريب لا تخطئك النبأ!

وواضح أيضاً أن تدني الوثوقية النسبية، تتناسب عكسياً مع ازدياد الطبقات، أو مع السند النازل، كما حدس الحفاظ من قبل.

ملاحظات هامة:

لاحظ أولاً: أن الأنموذج الشجري الشوي، يترجم بصدق لاصطلاح الصحة النظرية بتوفر شرط الضرورة، ويغلق احتمالية الأوهام بتوفر التعزيز كشرط كفاية، كما ورد في صيغة ابن الصلاح في تعريف الصحيح. وهو ما يثبت ملائمة الأنموذج لما توخينا له، لكن بلغة رياضية موضوعية، لا دخل فيها للذاتانية.

أي أن عملنا هنا، تلخص فقط في ترجمة كلام ابن الصلاح، المتفق عليه بين كل المحدثين من لغة التداول العادية المهلهلة، والفضفاضة، والحمالة الأوجه، إلى معنى ثابت، وموحد، وصلب في لغة الرياضيات الاحتمالية.

وهذا مكسب منهجي في حد ذاته، لأنه يكرس الاستمرارية النظرية التي قام عليها صرح علم الحديث، لكن بتقوية المنهج وضبط المصطلح وتسهيل الإجراءات العملية.

ولاحظ ثانياً: أن ظاهرة تدني الوثوقية مع ازدياد الطبقات في كل سند، ناتجة عن "أخطاء نظامية" (systematic errors) تراكمية بسبب من تدني التعزيز في الطبقات، وبالتالي زيادة احتمال طرؤ الأوهام والأخطاء الحرة والمتفلتة من عقابها، بسبب من فقدان الشاهد العدل الضابط لها والمحصن منها، وليست مرتبطة بالرواة أنفسهم، حيث أنهم كلهم ثقات عدول، لا مطعن، أو مغمز في أحدهم، وبدون استثناء، اختياراً واصطلاحاً من لدنا.

قلت:



فاعامل تدني التعزيز قاهر هنا. بل هو المحدد الأوحده المتحكم في درجة الوثوقية بسبب من هذه الأخطاء النظامية في نظام الرواية الشفهية نفسه.

ولاحظ ثالثاً: أن النموذج الشجري الثنوي يأخذ في الاعتبار تنقل أوهام الرواة من طبقة إلى طبقة من خلال بنيته النظرية.

ذلك أننا وجدنا، أن احتمالية صدق الخبر عند صحابي متفرد به هي 50 %، بينما تددت هذه الاحتمالية إلى 25 % عند التابعي، وإلى 12.5 % فقط عند تبع الأتباع!.. إلخ. من خلال هندستنا للنموذج.

ولاحظ رابعاً: وهذا هو الأهم، أن النموذج الشجري الثنوي، وإن كان رائراً قوياً في تلافي أخطاء الذاكرة عامة، إلا أنه لا يلغيها بجرة، ولذلك احتجنا إلى استحضار كل بطارياتنا النقدية والرائزية الخارجية، لتعمل بالتوازي مع النموذج، كي نغربل كل الاحتمالات الثلاثة الأخرى $\{(ص1) (ك2)\}$ ، و $\{(ك1) (ص2)\}$ ، و $\{(ك1) (ك2)\}$ ، التي لا تنفك عنها الرواية الخبرية، كما وصلتنا.

فهذه أخطاء بنيوية يأخذها النموذج في الاعتبار، مما يركي صلابته النظرية.

وقد أطلقنا على هذا النوع من الأخطاء اسم: "**الأخطاء النظامية**"، لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرواية الشفهية ذاتها، بسبب من هذه الأخطاء أو الأوهام، التي لا يمكن الاحتراس منها أو تقييم ضررها، سوى بهذا النموذج النظري المعيار. أنظر الشكل 1.

ولاحظ خامساً: أن كل الرواية الخبرية متشجرة البنية عامة، وتخضع بالتالي للقوانين العامة في التشجير الرياضي.

وقد كان بإمكاننا تبني هذا النموذج الشجري العام، كما في الملحق الثالث، الذي يأخذ كل الرواة المتفرعين عن راو معين، وفي كل الطبقات، في الحسبان. وذلك بالأخذ في الاعتبار بمساهمة كل الرواة كما هم واردون في السند بعد استقصاء كل الطرق، أي بشجيرات واقعية تتفرع بحسب ما وردت به الأخبار جميعها بدل الاكتفاء باثنين منها (بتفرع ثنائي فحسب) كما فعلنا نحن هنا، إلا أننا، وبكل تأكيد، لن نربح كثيراً من جهة الوثاقة النظرية، في مقابل الصعوبات الإجرائية التي يتطلبها التشغيل العملي لمثل هذا النموذج الأخير الأكثر عمومية وتعقيداً!

قلت:



وقد أدرك المحدثون الأوائل بحدسهم بداهة هذه الخاصية في الرواية الخبرية. ومن هنا، جاء اعتناؤهم الزائد بالسند العالي.

4.1.4.1) الثنائيات الخبرية

والثنائيات عامة، هي تلك الأخبار التي لا يوجد في سندها سوى راويين فقط، ما بين الراوي الأخير لها والرسول ﷺ، وأشهرها عند المحدثين، ثنائيات الإمام مالك رحمه الله في "الموطأ"، وهي أعلى ما عند مالك في الموطأ، وتنيف عن المائة خبر. وهي منزلة لموطأ مالك لا يشاركه فيها مؤلف لاحق. ومن نماذجها:

1) مالك، عن ابن شهاب الزهري، عن أنس بن مالك، أن الرسول ﷺ قال:

﴿لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً. ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال﴾

2) مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، عن أنس بن مالك، أن الرسول ﷺ قال:

﴿الرؤية الحسنة، من الرجل الصالح، جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة﴾

3) مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن الرسول ﷺ قال:

﴿الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له﴾

وتوجد غيرها عن أبي هريرة، وسهل بن سعد بن مالك الساعدي، وأبي شريح الكعبي، وغيرهم. ودرجة وثوقية خبر "فرد" مطلق، أو "غريب"، في كل طبقاته من مالك إلى الصحابي المعني، هي 25 %.

4.1.4.2) الثلاثيات الخبرية

وأشهرها ثلاثيات الإمام مالك في "الموطأ"، وثلاثيات الإمام الشافعي في مسنده، وثلاثيات الإمام أحمد في مسنده وهي حوالي ثلاثمائة وسبعة وثلاثون (337)²، أو ثلاثمائة وثلاثة وستون (363)³، ولعبد بن حميد منها في مسنده إحدى وخمسون حديثاً (51)، وللبخاري منها اثنان وعشرون (22) في الصحيح⁴، وللحافظ الدارمي خمسة عشر (15) حديثاً منها في سننه، ولمسلم بعضها خارج الصحيح، لأنها ليست على شرطه، وللترمذي منها خبر واحد في سننه⁵، ولأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (260 هـ - 360 هـ) منها في معجمه الصغير ثلاثة (3)، وعلى تأخره الزمعي، بسبب طول عمره.

ودرجة وثوقية خبر منها إلى الصحابي المعني هي 12.5 %.

4.1.4.3 الرباعيات الضعيفة

وأشهرها رباعيات الإمام الشافعي، وقد خرجها الدرقي⁶، والبخاري في الصحيح⁷، ومسلم في الصحيح، والنسائي في سننه، وهي أعلى ما عندهما، وللترمذي منها في جامعه حوالي مائة وسبعون حديثاً (170)، ولأبي داود حديث واحد فقط في سننه، وللطبراني منها أربعة (4)⁸.

ودرجة وثوقية خبر فرد غريب مطلق منها إلى الصحابي المعني هي 6.25 %.

قلت:



فلنسا نعدم إذن مادة في الرباعيات وإلى الطبقة الثانية عشرة من الرواة ضمن تصنيفية ابن حجر العسقلاني.

بل يمكن إلحاق أي سند خماسي بسند رباعي، إذا ما رواه ثقتان عدلان في الطبقة الخامسة، ويمكن إلحاق الأخير بالطبقة فوقه إذا ما رواه ثقتان في طبقته، وهكذا.

2 بحسب ما ورد في كتاب: "عقود اللآلئ في الأسانيد العوالي".

3 بحسب الشيخ محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان النبلسي السفاريني الحنبلي (ت: 1188 هـ) في كتابه: "نفقات الصدر المكمد بشرح ثلاثيات المسند".

4 وجمعها وأفردها بالتأليف محمد بن إبراهيم بن إبراهيم الحضرمي (ت: 777 هـ) في كتاب حمل عنوان: "الفوائد المرويات في فوائد الثلاثيات"، وجمعها وشرحها أيضاً الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ) وغيره. انظر بعض جرد باسماتهم ومؤلفاتهم عند فؤاد سيزكين: "تاريخ التراث العربي"، المجلد الأول، الجزء الأول في: "علوم القرآن والحديث"، ص. 248 - 249، ط. أولى: 1403 هـ/1983 م، جامعة محمد بن سعود الإسلامية. وأولها عند البخاري حديث رواه المكي بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع، عن الرسول ﷺ يقول: «لَمَّا قُلَّ فَلْيَتَوَّأْ مَعْدَهُ مِنَ النَّارِ»، وقال ابن حجر في شرحه في "الفتح" (1: 180): «وهذا الحديث أول ثلاثي وقع في البخاري وليس فيه أعلى من الثلاثيات، وقد أفرزت فبلغت أكثر من عشرين حديثاً».

5 وهو حديث: إني أتي على الناس زمان الصابر منهم على دينه كالقايض على الجمر. ولابن ماجه خمسة منها بسند واحد. عن أنس، لكن لا تصح لأن في سندها ضعيفين هما: جبارة بن المغلس الحماني الكوفي وكثير بن سليم الضبي.

6 وتكون الجزء الرابع والثامن من قوائد أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي.

7 وخصها مؤلف بعنوان: "درر الدراري في شرح رباعيات البخاري".

8 ذكر ذلك في كتابه: "صلة الخلف" انظر: "الرسالة المستطرفة للكتاني"، ص. 73، ط. ثانية: 1400 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

فهذا قانون عام. فكلما ورد خبر معزز في آخر طبقته، إلا وارتفعت درجة وثوقيته إلى درجة الطبقة التالية فوقه. وهنا يظهر ما للتعزيز من أثر، في علو الأخبار، وفي رفع درجة وثوقية أي خبر كان.

قلت:



ولا يرجع هذا الاهتمام الزائد، وهذه العناية الفائقة بالسند العالي لدى المحدثين، سوى لقلة الخطأ النظامي المحتمل فيها.

وهو ما أصبح في مقدورنا الآن تقييمه بمعيار علمي موضوعي صلب، بل تقييم احتماليته عددياً، وهو ما لم يكن في وسع الأقدمين أن يحلموا برائز مثله، يغنيهم ما أغنانا نحن الآن، عن الخوض في تلك المتاهات التي عكرت صفو الحقل الحديثي لقرون وبدون طائل أو مخرج من شاكلة:

أ) الصحيح بحسب شرط البخاري!

ب) والصحيح بحسب شرط مسلم!

ت) والصحيح بحسب ابن حبان!... والصحيح لذاته!

ث) والصحيح لغيره!

ج) والحسن لذاته!

ح) والحسن لغيره!

خ) أو توليفات الترمذي التي لم يقف لها الحفاظ على تعريف جامع مانع، وظلت تقض مضجع الحقل وإلى يوم الناس هذا، من شاكلة:

أ) الحسن الغريب!

ب) والحسن الصحيح!..

ت) والحسن الصحيح! الغريب! الذي لا نعرفه سوى من هذا الوجه!... إلخ.

فهذه كلها نعوت وصفية شكلية، تعذر على المحدثين في الكثير من الأحيان التمييز بينها، بل وتحديد ما يريدون منها، وليست كمية، كما قننا لها الآن بقانون عددي عام.

فلا صحة، دون الصحة بعد اليوم، ولا صحيح لذاته، وصحيح لغيره، ولا كل تلك التعريفات المتشاكسة التي ظلت تتمتع عن الدلالة الثابتة أو المعنى المستقر، وإنما صحة واحدة مطلقة كمعيار للصحة الخبرية المطلوبة في الإخبار عن النبي ﷺ، وفي حالات تعذر وجود مثل هذه الصفة المطلقة في مخرج الخبر، فبأي درجة احتمالية تقترب به من المعيار؟.

والترجيح نفسه، لم يعد يحتاج إلى كل تلك المباحكات التي عكرت على المحدثين صفو منطقهم وسودوا من أجلها الصحائف والكتب دون طائل، وإنما اختزلنا الأمر كله إلى سؤال بدهي بسيط:

كم هي درجة وثوقية الخبر في النقل مقارنة مع درجة وثوقية غيره؟

قلت:



فهذه تراثية حرجة ومتحيرة، وصلت إلى نهاية تاريخها الافتراضي، لنرجع القهقري مجدداً إلى نقطة الصفر التي استمد منها **البخاري** رحمه الله انطلاقته الأولى، يوم أن أقام معرض السوق الحديثية وذهب كزبون أو وحيد، إلى سوق مغلقة، ينتقي الأخبار التي على شرطه ويزهد فيما سواها كبهرج، ثم ليأتي آخرون بعده، لينتقوا من سلة مهملاته أخباراً سموها **صحاحاً!!!!**، بمصطلحاتهم الهشة، بينما هي ضعيفة عنده!... إلى أن أعادوا غزل كل ما فكك، وأرجعونا إلى مربعا الأول الذي حاول البخاري رحمه الله، بشرطه الصلب إخراجنا منه!

فنحن اليوم على مفترق طرق في تجميع كل السنة، بما لم يسبق له نظير في تاريخ الإسلام كله، لنعيد تقييم كل الأخبار المعروضة من جديد، ونعاير كل واحد منها بحمد سيف معيارنا الصامد الجديد هذا، دونما حاجة إلى الاختيار الذوقي أو الأهوائي⁹.

ولاحظ سادساً: أن تراكم الأخطاء بهذا الاطراد، إنما يعبر بلغة الاحتمال، على كنه بنية الرواية الشفوية ذاتها، التي انتقلت بها الرواية قبل التدوين.

إذ لو أن الحديث النبوي الشريف، كان قد حظى بمثل ما حظى به القرآن الكريم من جمع وتدوين مبكر، لما وجدت إشكالية اسمها: التحمل، أو التحديث، أو "الوثوقية الخبرية" بإطلاق. ذلك أننا كنا سنعتمد النص الإمام المكتوب، وكفى الله المؤمنين عناء التحديث والرحلة في جمع الأخبار من أفواه الرجال لقرون بعد الصدر الأول.

ولاحظ سابعاً: أن الخبر الصحيح الذي نحزم تماماً بأن الرسول ﷺ نطق به هو ما جاء معززاً بدرجة احتمال عالية في كل الطبقات تقارب الوحدة المطلقة أو 100%. وأن كل خبر ورد باحتمال وثوقي

⁹ بعض النashرين للموسوعات الحديثية الإلكترونية المعاصرين الهواة، دأبوا مشكورين على تجميع كل التراثية القديمة في الحديث، ومن ضمنها تصحيحات المحدثين اللاحقين المهيترنة!، ظناً منهم أن هذا يخدم السنة، بينما تبين لنا من خلال هذه الدراسة، ونوع النقد الذي نسلطه فيها على الكثير من الأخبار المخرجة في الصحاح، أن لا مندوحة لمن يروم التخصص في هذا المجال ويتوخى أن ينتج فيه، اعتماد منهجنا هنا بحذافره.

يناهز 50 % فما فوق فهو صالح للاحتجاج والترجيح بحسب علو درجة وثوقيته الاحتماليته، كما وأن كل خبر ورد بثوقية متدنية ما دون 50 % فلا عبرة به ولا فائدة من التعرّيج على مثله في أي شأن ديني كان.

قلت:



فقلنا هذا "خبر صحيح إلى الرسول ﷺ" يترجم في لغتنا الاحتمالية الجديدة إلى القول: هذا خبر معزز تام بتصديق احتمالي مطلق.

ولا شك أن مشروعاً كهذا، يحتاج إلى إعادة التدوين، بما أسميناه نحن: "مشروع الأربعة الف كتاب في الصحيح"، يزيد أو ينقص! لكن، مع الأسف، ولحد الساعة، فلا حياة لمن تنادي!

ولن نتظر من دولة ما، مع الأسف!، وهذه خبرتي وتجربتي وقناعتي من خلال ممارستي في الحقل الدعوي لفترة غير وجيزة، أن تتبنى مثل هذا المشروع الضخم، وهي لا تتبنى المنظورية الإسلامية أصلاً، أو هي تحت تأثير وصاية أو دغل أو غبش كهوفيها من المتحجرين والمتكلسين، خارج زمانهم وعصرهم، وإنما من الرساليين، غير المشوبين، الذي يستمعون القول فيتبعون أحسنه، على ما وصفهم به القرآن الكريم.

وبهذا نكون قد وضعنا أول لبنة في صرح المنظومة الخبرية، من باب عقلنة المجال الديني لتحسينه لمسيرة العصر.

انتهى وتليه الحلقة التاسعة

الهندسة الحديثة
الحلقة التاسعة

المعيار وآخر طبقة للرواة

4.2) المعيار وآخر طبقة للرواة

لاحظ أن أية استعارة لمفاهيم أو آليات تحليل من ميادين خارجة على حقل التخصص، تتطلب عادة عملاً إجرائياً إضافياً، وهو توليف وإعادة صياغة المفاهيم أو تطويع الآليات لتصبح متوافقة مع مسلمات ومتطلبات الحقل.

إذ ما أكثر القوانين الرياضياتية التي يفرخها الرياضياتيون، إلا أنها لا تبرح مطلقاً ساحاتهم بينما نجد لأخرى حظاً أوسع في التطبيق في ميادين أخرى مختلفة. وهذا ما لا يجب أن يعزب على المنظر. فالشجريات وجدت لها تطبيقات عامة في "التصنيف"، وفي علم "اتخاذ القرارات"، وفي "نظرية الألعاب"، وفي "علم الإحصاء"،... إلخ. وكلها ميادين لها شروطها الخاصة بها، بينما القوانين الشجرية التي يستعينون بها واحدة.

وهذا أساس الأقلمة أو التبينة لمثل هذه القوانين العامة، لتعمل وتشتغل ضمن حقول مختلفة كل هذا الاختلاف النظري والعملي.

فكيف نقارب هذه التبينة وهذه الأقلمة، وهذا التوليف في حقلنا الحديثي، بعد أن قررنا العمل بالأنموذج الشجري الثنوي كاصطلاح في الصحة الخبرية في نفس الأمر؟.

ولتقريب هذه التبينة من ذهن القارئ نذكره أولاً، بأن كتابة السنة بدأت مبكراً لدى بعض الصحابة، حال ما تناقلته الأخبار من صنع **علي بن أبي طالب**، و**عبد الله بن عمرو بن العاص**، اللذين اشتهرت عنهما **صحيفتان** باسم كل منهما، إلا أن الكتابة لم تكن شائعة ولا ظاهرة عامة: قال أبو هريرة:

ليس أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً عن النبي ﷺ مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا يكتب¹

ولن يتغير الحال كثيراً في عصر التابعين.
قال سعيد بن جبيرة (ت: 94 هـ) تلميذ عبد الله بن عباس:

كنت أسير مع عبد الله بن عباس في طريق مكة ليلاً وكان يحدثني بالحديث فأكتبه في واسطة الرجل حتى أصبح فأكتبه².

قلت:



وكان سفيان الثوري (ت: 161 هـ) يكتب الحديث بالليل في الحائط فإذا أصبح نسخه ثم حكه³.

وقال موسى بن عقبة بن أبي عياش صاحب المغازي:

وضع عندنا كريب حمل بعير من كتب ابن عباس فكان علي بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إليه: ابعث إلي بصحيفة كذا وكذا فينسخها ويبعث بها⁴.

قلت:



ولن تحصل النقلة النوعية في جمع السنة وبداية التدوين سوى مع نهاية القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني، أيام الخليفة **عمر بن عبد العزيز** (ت: 101 هـ)⁵.

ذكر الخطيب البغدادي بسنده إلى عبد الله بن دينار أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يأمره:

{انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنة ماضية، أو حديث عمرة، فأكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله}⁶.

1. انظر سنن الدارمي، المقدمة، باب: "من رخص في كتابة العلم"، ص: 125، طبعة إستانبول لسنة 1401 هـ/1981.

2. انظر "سنن الدارمي"، ص: 128.

3. انظر: سنن الدارمي، ص: 129.

4. انظر: "الخطيب البغدادي في: تنقيح العلم"، ص: 136.

5. وانظر لمزيد عن الكتابة عند ابن عبد البر في: "جامع العلم وفضله" (2: 70) باب: "ذكر الرخصة في كتابة العلم".

وقد أورد محمد بن سعد الخبر ذاته عن يزيد بن هارون⁷.

وجاء في رواية:

{انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء}.

وقال عبد الله بن وهب: سمعت مالكا يقول⁸:

{وكان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى وإن يعملوا بما عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن يجمع السنن، ويكتب إليه بها، فتوفي عمر، وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه}.

وأخرج ابن عبد البر النمري القرطبي (ت: 46 هـ) بسنده إلى ابن شهاب الزهري أنه قال⁹:

{أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترًا دفترًا فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا}.

وهو ما لا يصدقه التاريخ، لأن عمر بن عبد العزيز توفي ولم يتم أي شيء من ذلك.

قلت:



وسوف يستمر هذا الزخم في التجميع والتدوين مع ابن شهاب الزهري (ت: 124 هـ) والآخذين عنه من تلامذته، حيث شاعت الكتابة، وكذلك ظاهرة استعارة الكتب في هذه الفترة.

قال أبو الزناد عبد الله بن ذكوان المدني (ت: 130 هـ)¹⁰:

{كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كلما سمع. فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس}.

⁷ أنظر: طبقات ابن سعد (2: 134 و 8: 353).

⁸ أنظر محمد بن عبد الحي بن محمد بن عبد الحليم اللكنوي في: "التعليق الممجد على موطأ محمد (الشيواني)"، ص. 13، طبعة المصطفائي لسنة 1879 م، القاهرة.

⁹ كتاب: "جامع بيان العلم وفضله" (2: 76)، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة 1398 هـ/1978 م.

¹⁰ أنظر "تقييد العلم للخطيب"، ص. 106، المطبعة الكاثوليكية، طبعة 1949 م، بيروت.



وقد كتب عنه الناس.

وأسند الخطيب البغدادي بسنده إلى الهروي أن أبا معاوية هشيم بن بشير بن أبي خازم القاسم بن دينار السلمي الواسطي (ت: 183 هـ) كتب عن الزهري صحيفة كانت تحوي حوالي ثلاثمائة حديث¹¹.

وقال الآجري عن أبي داود:

{جميع حديث الزهري كله ألفا حديث ومائتا حديث، النصف منها مسند وقدر مائتين عن غير الثقات وأما ما اختلفوا فيه فلا يكون خمسين حديثاً، والاختلاف عندنا ما تفرد به قوم على شيء}.

ونقل عبد الرزاق الصنعاني عن معمر بن راشد أن عمر بن عبد العزيز قال لجلسائه:

{لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري}.

وسأل الملك الأموي هشام بن عبد الملك الزهري أن يملي على بعض ولده فدعا بكاتب فأملى عليه أربعمائة حديث ثم إن هشاماً قال له:

إن ذلك الكتاب قد ضاع فدعا الكاتب فأملأها عليه ثم قابله هشام بالكتاب الأول فما غادر حرفاً¹².

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة:

كان ابن معين يقول:

¹¹ أنظر تاريخ الخطيب البغدادي (14: 87).

¹² أنظر: "تهذيب التهذيب" (9: 396 - 397).

{كتاب موسى بن عقبة (بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير) (ت: 141 هـ) عن
الزهري من أصح هذه الكتب}.

قلت:



وكشواهد على هذا المنحى العام في تقييد العلم بالكتاب، فإننا نجد **أبا قلابة** عبد الله بن زيد
(ت: 104 هـ) يطلب أن ترسل كتبه من دمشق إلى **أيوب السختياني** (ت: 131 هـ)¹³.
وكذلك استعار **حميد الطويل** (ت: 142 هـ) كتب **الحسن البصري** (ت: 110 هـ) فنسخها وردها
إليه¹⁴. وكذلك فعل **شعبة بن الحجاج** بن الورد العتكي الواسطي، ثم البصري (ت: 160 هـ) وغير
هؤلاء.
قال شعبة¹⁵:

كُتبت حديث الحسن (البصري) وحديث الحسن عن أنس بن مالك فدفعتهما إليه فقرأها علي.

قلت:



وهذا غيض من فيض.

ثم تطورت الكتابة وتنامى حجمها وبدأت تظهر المجامع الحديثية، كجامع **عبد الملك بن
عبد العزيز بن جريج** (ت: 150 هـ) في "**الآثار وحروف التفسير**"، الذي أهداه للخليفة العباسي **أبي
جعفر المنصور** (ت: 158 هـ) ولم ينل منه ما كان يرجوه من عطاء!¹⁶
وظهرت كذلك جوامع كل من:
أ) **معمر بن راشد الصنعاني** (ت: 154 هـ)،
ب) **وهشام بن حسان الأزدي القردوسي البصري** (ت: 148 هـ)،

13 أنظر: تنكرة الحفاظ للذهبي (1: 86).

14 "محمد بن سعد: الطبقات الكبرى" (7: 352) الطبعة البيروتية.

15 ابن أبي حاتم "الجرح والتعديل" (1: 134).

16 "تاريخ بغداد" (10: 400). وقال ابن جريج: لم يسمع من الزهري إنما أعطاني جزءا كتبته وأجازه لي. أنظر: شمس الدين الذهبي في: "تنكرة الحفاظ" (1: 170).

- (ت) وسعيد بن أبي عروبة اليشكري البصري (ت: 157 هـ)،
 (ث) والربيع بن حبيب بن عمرو الفراهيدي الإباضي البصري (ت: 160 هـ)،
 (ج) وحمام بن سلمة بن دينار البصري (ت: 167 هـ)،
 (ح) وسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (ت: 161 هـ)،
 (خ) وجريير بن عبد الحميد بن قرط الكوفي نزيل الري (ت: 188 هـ)....

وقد وصلنا من هذه المجامع كتاب: **"الأثار"** للربيع بن حبيب¹⁷، و**"الجامع"** لمعمر بن راشد¹⁸، و**"كتاب المناسك"** لقتادة بن دعامة السدوسي (60 هـ - 118 هـ) برواية سعيد بن أبي عروبة (ت: 156 هـ)¹⁹.

قلت:



وهي الحقبة ذاتها التي شرع فيها إمام دار الهجرة: **مالك بن أنس** (ت: 178 هـ) في تسويد كتابه **"الموطأ"** (ما بين سني 148 هـ و 159 هـ) أيام **الخليفة المنصور العباسي**، ليستمر في تنقيحه إلى وفاته سنة 179 هـ رحمه الله.

وقد عاصر الإمام مالك من مدوني المجامع:
 (أ) عبد الله بن لهيعة المصري (ت: 174 هـ)،
 (ب) وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير المدني (ت: 180 هـ)،
 (ت) وعبد الله بن المبارك المروزي (ت: 181 هـ)،
 (ث) وسفيان بن عيينة الكوفي، ثم المكي (ت: 198 هـ)،.... وغيرهم.

17 ويرويه أبو صفرة، عبد الملك بن صفرة، وهذبه أبو يعقوب الوردجاني (ت: 570 هـ) مسماه: ترتيب مسند الربيع بن حبيب وقد نشره شيخ الإباضية المعاصر عبد الله السالماني بالقاهرة سنة 1326 هـ/1908 م.

18 وهو مطبوع ضمن المجلدين: العاشر والحادي عشر من "المصنف" لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، المطبوع بعناية حبيب الرحمن الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1403 هـ/1983 م.

19 ويوجد منه الجزء الأول بالظاهريّة ضمن مجموع: 12/41، دمشق. وقد شاع عن قتادة نفسه أنه لم يسمع من قتادة تفسيره وإنما هي وجادة، ولا أنه سمع من أبي قلابة، عبد الله بن زيد (ت: 104 هـ) سوى بعض كلمات، وباقى مروياته عنه إنما هي وجادة لأحد كتب أبي قلابة وقع في يده. أنظر ابن أبي حاتم الرازي: "كتاب اللعل" (1: 20).

قلت:



ويظهر جلياً، من خلال هذا العرض التاريخي، أن كل السنة قد وجدت طريقها إلى التدوين في عصر مالك وطبقته من كبار تبع تبع الأتباع وصغارهم. لذلك، سنكتفي هنا، بمطلب توفر التعزيز في الأخبار إلى جيل طبقة تبع تبع الأتباع، كما وردت ضمن تصنيفية ابن حجر العسقلاني، لا نتعدها إلى ما وراءها.

لكن، سيتبين للقارئ النبيه بعد قليل، ومن خلال التطبيق العملي للمنهج، أن بعض رواة الأخبار، وبسبب من تطاول أعمار بعضهم، تداخلت طبقاتهم ليعلو بهم السند إلى الرسول ﷺ بأقل عدد ممكن من الرواة.

ومنه يتبين، أن اقتصارنا على أربع طبقات فقط في أنموذجنا الشجري الثنوي، كحد أقصى في "الترول" بالسند، بحسب الاصطلاح، يلي واقع الرواية الحديثية ذاتها.

ذلك، أن الكثير من الأخبار التي تأتي بأسانيد من أربع طبقات ضمن ما تعارفنا عليه نحن هنا كطبقة في اصطلاحنا، تندرج قسراً ضمن الإثنتي عشرة طبقة في تصنيفية ابن حجر العسقلاني، الذي كان يقسم كل طبقة من طبقاتنا الأربع الرئيسية إلى ثلاث طبقات أخرى بداخلها أطلق عليها بالتفريع أسماء:

(أ) الطبقة الكبرى،

(ب) والطبقة المتوسطة،

(ت) والطبقة الصغرى.

وواضح أن ما اصطلاحنا على تسميته بطبقة التابعين تشمل كل التابعين: صغراهم وأواسطهم وكبارهم، بالمواصفات المحددة لكل طبقة طبقة من هذه الطبقات الجزئية، كما حددها ابن حجر رحمه الله.

فطبقاته الإثنتي عشرة، بهذا التفريع ما هي سوى حاصل ضرب طبقاتنا الأربع في ثلاثة.

وتبدأ طبقات ابن حجر بطبقة الصحابة كطبقة أولى²⁰، وتنتهي بالطبقة الثانية عشرة من الطبقة الصغرى من تبع تبع الأتباع ضمن هذه التصنيفية.

وتمتد فترة هؤلاء الرواة من البعثة المحمدية إلى نهاية القرن الثالث الهجري²¹. وعلى خلاف طبقاتنا الأربع التي لا تتداخل فيما بينها، فطبقات ابن حجر ليست تتسم بهذه المزية، حيث يكفينا تدليلاً على هذا المعطى العملي، أن نشير إلى أن **ابن شهاب الزهري** (ت: 124 هـ) وأباً **حذافة السهمي** (ت: 259 هـ)²² حدثا كلاهما عن **الإمام مالك**²³، وبين وفاتيهما نحواً من 130 سنة.

قال جعفر الفريابي²⁴:

لا أعلم احداً روى عنه الأئمة الجلّة ممن مات قبله (أي: الإمام مالك) بدهر طويل إلا مالكا، فيحيى بن سعيد الأنصاري مات قبله بخمس وثلاثين سنة (35)، وابن جريج بثلاثين (30)، والأوزاعي بعشرين (20)، وسفيان الثوري بثماني عشرة (18)، وشعبة بن الحجاج بسبع عشرة (17).

وكل رواية هذه الطبقات الإثنتي عشرة بالتفريع، يجدون مكانهم الطبيعي، ضمن طبقاتنا الشجرية الأربع أعلاه، حال البخاري (194 هـ - 256 هـ) في ثلاثياته ورباعياته، وحال مسلم (204 هـ - 261 هـ) في رباعياته، وكلاهما من الطبقة الحادية عشرة، وحال بعض أصحاب السنن في رباعياتهم، وهم من الطبقة الثانية عشرة ضمن تصنيفية ابن حجر العسقلاني.

20 آخر الصحابة موتاً بمكة أبو الطفيل، عامر بن وائلة الذي أدرك ثماني سنوات من حياة الرسول ﷺ وتوفي بمكة سنة 107 هـ.
21 وقد قسم ابن حجر العسقلاني الرواة إلى اثنتي عشرة طبقة، حسب تصنيفيته: فالأولى هي طبقة الصحابة على اختلاف مراتبهم، والثانية: طبقة كبار التابعين كسعيد ابن المسيب (ت: 94 هـ)، والثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن البصري (ت: 110 هـ) وابن سيرين (ت: 110 هـ)، والرابعة: طبقة تليها، جل روايتهم عن كبار التابعين كإبن شهاب الزهري (ت: 124 هـ)، والخامسة: الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد أو الاثنين من الصحابة ولم يثبت لبعضهم سماع مباشر منهم كسليمان بن مهران الأعشى (ت: 147 هـ)، والسادسة: طبقة عاصرت الخامسة ولكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كعبد الملك بن جريج (ت: 150 هـ)، والسابعة: طبقة كبار أتباع التابعين كسفيان الثوري (ت: 161 هـ)، ومالك بن أنس (ت: 179 هـ)، والثامنة: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين كسفيان بن عيينة (ت: 189 هـ)، والتاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كالإمام الشافعي (ت: 204 هـ)، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: 211 هـ)، والعاشر: كبار الأخذ من تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين، كالإمام أحمد بن حنبل (ت: 241 هـ)، والحادية عشرة: الطبقة الوسطى من تبع تبع الأتباع كالإمام البخاري (ت: 256 هـ)، والثانية عشرة: الصغرى من تبع تبع الأتباع كالترمذي (ت: 279 هـ).

@ قلت: لاحظ أن عبد الرزاق يروي سلسلة رباعية هي صحيفة همام بن منبه، وهو مصنف هنا ضمن الطبقة التاسعة، كما وأن البخاري ثلاثيات، أي بسند رباعي بالرغم من انتمائه إلى الطبقة الحادية عشرة ضمن هذه التصنيفية. أنظر ابن حجر في "تقريب التهذيب" (1: 5-6).

22 أبو حذافة السهمي أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نبيه بن عبد الرحمن السهمي المدني، نزيل بغداد (ت: 259 هـ). هو آخر من روى الموطأ. وقال الذهبي: سماعه للموطأ صحيح في الجملة عمر نحواً من مائة سنة. وقد ضعفه ابن حبان وابن قانع. وقال الدارقطني: روى الموطأ عن مالك مستقيماً. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (1: 11/13).

23 روى عنه حديث "الفرجة بنت مالك بن سنان، أخت أبي سعيد الخدري في سكنى المعتدة" وهو في الموطأ في كتاب: "الطلاق، باب: "مقام المتوفي عنها زوجها حتى تحل"، الخبر رقم: 1081.

24 القاضي عياض: "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك" (1: 143)، بعناية أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة.

وهكذا نجد كمقارنة بين طبقاتنا الأربع وطبقات ابن حجر الإثنتي عشرة أن:

- **الطبقة الأولى** عندنا: تختص بالصحابة على اختلاف مراتبهم، كما هي عند ابن حجر تماماً.
- **والطبقة الثانية** عندنا: تشمل ضمن تصنيفية ابن حجر العسقلاني الطبقات الفرعية التالية: {2} طبقة كبار التابعين، و{3} الطبقة الوسطى من التابعين، و{4} من روايتهم عن كبار التابعين فقط، و{5} الطبقة الصغرى من التابعين.
- **والطبقة الثالثة** عندنا: تشمل: {6} من لم يلقوا صحابياً، و{7} كبار أتباع التابعين، و{8} الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، و{9} الطبقة الصغرى من أتباع التابعين.
- **والطبقة الرابعة** عندنا: تشمل: {10} طبقة كبار تبع تبع الأتباع، و{11} الوسطى من تبع تبع الأتباع، و{12} الصغرى من تبع تبع الأتباع.

بل ويمكن إدراج أصحاب الطبقة الخامسة عندنا، أو ما بعد الثانية عشرة عند ابن حجر، متى روى عن تبع تبع التابعين راويان ثقتان، وإلا ارتد السند إلى متطلبات معيار تعزيزي خماسي الطبقات، بمتطلبات تكثير الرواة في الطبقة الخامسة إلى 32 راوياً، للحصول على التصديق التام المطابق فيها، باحتمالية تصديق فردية في هؤلاء الرواة لا تتعدى $1/32$ أو 3.125% فقط.

قلت:



فاقتصرنا على أربع طبقات فقط في سلسلة الرواة إلى الرسول ﷺ، أملاه كما ترى، واقع الرواية الحديثية في عصر التدوين نفسه²⁵، وإلا فالأنموذج المعيار يصلح لأي عدد من الطبقات.

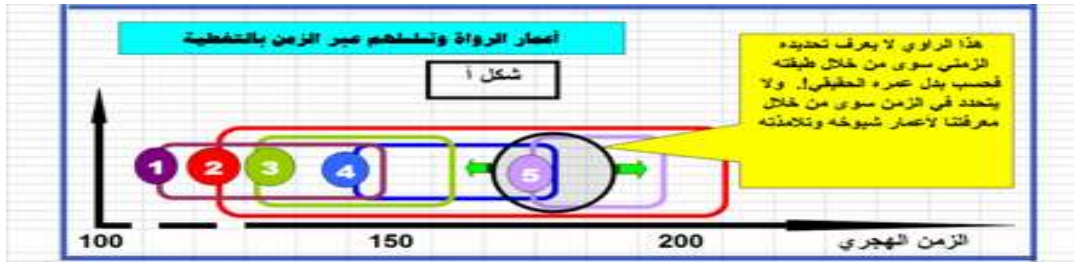
ويظهر جلياً كذلك، ضرورة أخذ الطبقات في الاعتبار أثناء مقارنة الروايات المفردة مع بعضها البعض. فثنائيات مالك التي يرويها عن الثقات أوثق من أي ثلاثيات أخرى مسلسلة بالثقات عند غيره ممن جاءوا بعده، أو ممن ليسوا من طبقته، والثلاثيات أوثق من أي رباعيات،...وهكذا.

25 فالصيغة الأسية الثنوية الرياضياتية التي تحكم تولد الطبقات سالحة، من حيث عموميتها، لمعالجة أي عدد من الطبقات المتوفرة الموجودة، لكن بتدني مطرد في الوثوقية التعزيزية، بسبب من متطلبات التعزيز في الطبقات الأخيرة التي تضاعف عدد الرواة المطلوبين فيها.

وهو ما يحسب لصالح هذا الأنموذج الشجري الثنوي، في استجابته للإحراجات العملية للرواية. أي أنه يترجم الواقع بأمانة.

4.3 العيوب البنيوية في التصنيف الطبقي القديم

لاحظ أن مفهوم **الطبقة** كما هي معرفة من طرف ابن حجر مهلهة وغير محددة المعالم والتخوم لتداخل الرواة، الذين يمكن لبعضهم أن يعايشوا أكثر من طبقة في آن واحد، لتطول أعمارهم، كما في شكل 2.



قلت:



وهذه ظاهرة عامة في التصنيفات الطبيعية، على عكس ما نحصل عليه في التصنيفية الاصطناعية، كما في الهيكلية الهرمية مثلاً.

ولقلة نجاعتها في التحديد، فسوف نستغني عنها بطبقاتنا الأربع الأكثر تعبيراً عن واقع الرواية الخبرية، خصوصاً وأن السلامة من الأخطاء، لصيقة بعدد الرواة في السند، مهما طالت أعمارهم أم قصرت.

فالعبارة في قلة الأخطاء بالنقل، تعتمد على عدد الرواة في السلسلة.

فخبر يرويه ستة رجال من ست طبقات متتالية، هو غير الخبر الذي يرويه أربعة فقط ضمن أربع طبقات.

لذلك سنمثل لهذه الظاهرة من حيث التحليل، بخرائط لمنحنيات تساوي درجات الوثوقية بحسب أعمار الرواة، بدل التعويل على طبقات ابن حجر النظرية المجردة الثابتة في الزمن.

ولطبقتنا الأربع ميزة إضافية، حيث أنها تتميز بخاصية ديناميكية في تحديد البعد الزمني بين الرواة بمنحنيات متحركة بدل طبقات وهمية جامدة.

4.4 الخصائص البنيوية للمعيارية الوثوقية بالتمعز

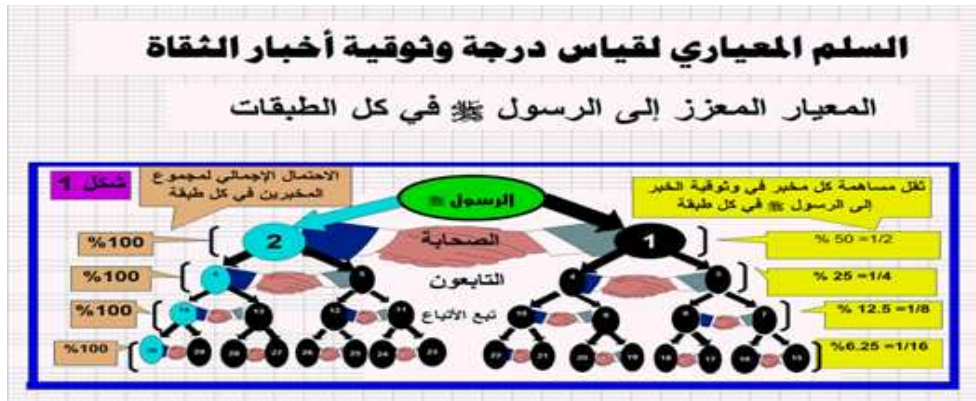
لهذا النموذج الرياضي الشجري خصائص بنيوية، تمكننا من الانتقال من درجة إلى ما فوقها، أو أسفل منها، كما تنتقل على درج سلم عادي، أو سلم موسيقي مضبوط النغم، أو سلم درجات قوة الزلازل، أو سلم شدة العواصف... وما شابهها. وهذه الخاصية تصبغ على المعيار وثوقية إضافية من جهة يسر الاستعمال.

ويظهر من خلال هذه الخصائص البنيوية للمقياس الذي اتخذناه:

(أ) كمعيار للصحة الخبرية في نفس الأمر أولاً،

(ب) ثم لمقايسة باقي الأخبار قياساً عليه ثانياً،

أن الخبر الصحيح، المعزز في كل طبقاته إلى الرسول ﷺ يجب أن تشترك في روايته كوكبة أو زمرة إجمالية من الرواة تصل إلى ثلاثين راوياً من الرواة الثقات بما فيهم الصحابيـان، كما هو موضح هنا في الشكل 1.



وكلما نقص راو أو أكثر ضمن أية طبقة من طبقات السند، إلا ودخل الخبر نوع ترهل ووهن ناتج عن تصدع البنية وضعف تماسكها البنيوي، مما يفضي قطعاً إلى حدوث أخطاء نظامية في النقل، بسبب من إمكان طروء الخطأ على الرواة غير المعمرين بشهود وبقاء على مروياتهم، للعوارض الذاتية المرتبطة بذاكرتهم، وما يمكن أن

يعتريها من ضعف أو قصور أو وهن، وتفلتها من عقلاها دون شاهد عدل ضابط لها، وانتقالها إلى باقي الرواة أسفل الراوي المعني.

فأخطاء النسيان، والوهم التي لا يسلم منها بشر، هي ما يقيسه السلم المعيار بميزان موضوعي جديد ومحاييد.

ويظهر جلياً كذلك، أن وثوقية هذا الخبر الناقص التعزيز، قياساً على الخبر العزيز المعيار، يخضع لقانون الاحتمال الثنوي. وهو ما سيسهل علينا الحكم بدقة على درجة وثوقية كل سند محتمل، كيفما كانت بنيته، مقايضة مع المعيار المعزز النظري.

فالمعيار، حيادي من جهة واقع الرواية، ولا يعترض على كيفية ورود الأخبار، بل يقبل بكل أشكالها الممكنة كافة، ليخضعها فقط لسيف رائزته القاطع العدل.

(5) درجات السلم المعيار

يعتبر الإسناد خصيصة هذه الأمة، وهو بمثابة القوائم التي تقوم عليها خيمة الحديث. والقوائم المعتمدة هنا هي فقط، تلك الأوتاد أو الأعمدة السليمة من نخر السوس، أو الدود، أو الرطوبة،... إلخ.، بحيث لن نعتبر هنا سوى بقوائم روايات **الثقات** **الأثبات**، بعد أن نكون قد عالجت **الروايات الضعيفة** قبل هذه الخطوة وأزحناها من الاعتبار، بإلقائها جانباً.

ولا جدال في أن هذه القوائم قد تتقوى بضم بعضها إلى بعض، فيكون منها ما هو أقوى من بعض بخاصية التعاضد.

قال ابن حزم الأندلسي²⁶:

26 ابن حزم، "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (2: 81-84)، مطبعة المثنى، بغداد. @ قلت: ويتوجب لزوماً على كل من يتصدى للنقدية الحديثة أن يكون ملماً بالمنهج التاريخي النقدي، كما تطور عند ابن حزم رحمه الله، وبلغ اليوم عند الغرب نرى مشابهة، لكن معاصرة ومحينة بعلوم ومعارف العصر التي استجدت منذ عصر ابن حزم. وانظر لزوماً كتابنا المخصص للموضوع: "مدرسة ابن حزم الأوروبية في النقدية التاريخية للكتب المقدسة: رسالة في التسامح".

ونقل الثقة عن الثقة يبلغ بها النبي ﷺ مع الاتصال، خص الله المسلمين دون سائر الملل. وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يقربون من موسى ﷺ قربنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى ﷺ أكثر من ثلاثين عَصراً (جيلاً)، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه (...). وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط.

وأما النقل بالطريق المشتبهة على كذاب أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصارى (....)

وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً، ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص.

ومن هنا، فلا مجال للمقارنة بين النصية الإسلامية وأية نصية أخرى، كما هو **دأب الكثير من المتحذلقين المعاصرين**، الذين يجهلون بمثل هذه الأمور!، فيقعون في شطط مقايضة ما لا يقاس على غيره!.

وانظر لمزيد توضيح سلسلة: "التأويل بين الشطح اللاهوتي والتخرص الفلسفي والتعالم



الوهم، وغيرها من مؤلفاتنا ذوات الصلة بمجال دراسة النصوص على

موقعنا.

5.1 الدرجة الأولى من السلم المعياري

أولى هذه الدرجات في سلم الوثوقية الخبرية المعيارية بالتعزيز، هي الدرجة التي يأخذها **سند فرد مطلق في كل الطبقات**، يرويه تابعي فرد عن صحابي فرد، ويرويه عن التابعي بدوره تابع

تابعي فرد، يرويهِ عن الأخير بدوره راو فرد من طبقة تبع تبع الأتباع. أنظر الجانب الأيسر من شكل 1، للرواة المرقمين: {2، 6، 14، و 30}.

ويشتمل هذا السند على أقل زمرة رجالية في سند متصل ممكن، من حيث عدد رواة الخبر، الخلو من أي تعزيز. ولا تتعدى **درجة وثوقية** هذا الخبر إلى الصحابي المعني، أو إن شئت **درجة احتمال صحة النقل إليه** حاجز **12.5 %** كاحتمال في التوثيق.

وهي قوة مخرج متدنية جداً في مثل هذا السند، الذي يطلق عليه المحدثون اسم: **الفرد**، أو **الغريب**، بسبب من انعدام التعزيز فيه، مقارنة مع المعيار المعزز التام الذي تبلغ قوة مخرجه **100 %**.

وسواء، أعبرنا عن هذه النسبة بمسمى: **"قوة مخرج الخبر الصحيح بالنقل"** أو **"درجة احتمال صدق الخبر بالنقل"**، أو **"درجة وثوقية الخبر"**، فالمعنى واحد ويفضي إلى ذات النتيجة.

قلت:



وهكذا أمكننا، ولأول مرة، قياس الصحة في النقل بمعيار موضوعي، لا دخل لذوق المحدث فيه، ولا لهواه، ولا لذاتانيته.

وهو **أول شرط** من شروط إنتاج أي علم موضوعي معايير بإطلاق.

5.1.1 صحائف شهيرة لا تتعدى درجة وثوقيتها إلى الرسول ﷺ حاجز 6.25 %

والمعيار يسري تلقائياً على كل الأخبار المفردة التي لا تعزيز في أية طبقة من طبقاتها، حال الأخبار الرباعيات الطبقات الموجودة في الصحائف التالية:

- **الأولى:** صحيفة يمنية اشتهرت باسم صحيفة **همام بن منبه**، ويرويه عبد الرزاق بن همام اليماني، عن معمر بن راشد اليماني، عن همام بن منبه اليماني، عن أبي هريرة. وهي تحتوي على 138 خبراً عن أبي هريرة بذات السند، لا يشارك عبد الرزاق أحد في روايتها عن معمر، ولا أن أحداً شارك معمر في روايتها عن همام بن منبه!
- **الثانية:** صحيفة **بهر بن حكيم** بن معاوية بن حيدة القشيري، عن أبيه، عن جده، ما رواها عن جرتة، وهي حوالي 31 خبراً تروى بهذا السند الثابت،
- **الثالثة:** صحيفة **عمرو بن شعيب** بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، عن أبيه، عن جده، ما رواها عن عمرو بن شعيب ثقة، وهي حوالي 220 خبراً تروى بهذا السند الثابت.

-الرابعة: صحيفة يرويه: أبو اليمان الحكم بن نافع، عن شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي

هريرة،

-الخامسة: صحيفة يرويه أبو اليمان أيضاً، عن شعيب، عن نافع مولى عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر،

-السادسة: صحيفة يرويه: يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، وغير

هذه مما بطول²⁷.

فيكفي المرء ان يعلم أن خبراً بعينه ورد ضمن صحيفة من هذه الصحائف، ليحكم بإطلاق أن درجة وثوقيتها النسبية هي 12.5 % إلى الصحابي المعني، و6.25 % فقط إلى الرسول ﷺ مادام راوي السلسلة الأخير ثقة أيضاً.

قلت:



ويوجد في الصحيحين من هذا الضرب الشيء الكثير. وهو ما سنتمكن لأول مرة من معايرته وقياس درجة وثوقيته بمعيار علمي موضوعي فيصل، لا يحابي ولا يجافي. وكنموذج لهذه الشاكلة من الأخبار التي وردت بهذا النوع من السند نذكر:

-الأنموذج الأول: ما أخرجه البخاري في الصحيح²⁸، وحدث به جماعة من الثقات²⁹ عن:
(1)³⁰ حميد بن أبي حميد الطويل البصري (ت: 142 هـ)، قال: حَدَّثَنَا (2) بكر بن عبد الله المزني البصري (ت: 106 هـ)، عَنْ (3) أبي رافع {نفي بن رافع الصائغ المدني ثم البصري (من الطبقة الثانية)}، عَنْ (4) أبي هريرة (ت: 57 هـ) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهِ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَأَتَخَسَّ مِنْهُ، فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ جَاءَ،

-فَقَالَ (الرسول): أَأَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟
-قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ،

27 أنظر الخطيب البغدادي: "الكفاية في علم الرواية"، ص. 250.

28 أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب: "الغسل"، الخبر رقم: 274 وأخرجه غيره لكن بذات التقرد.

29 فالجماعة هنا يكفيها منها راويان ثقتان، لنهمل اعتبار طبقتهما في السند ونعني فقط برواة الطبقة التي يرويان عنها فروقهم. أما إذا حصل تقرد، فالطبقات تصبح خمسا، وتنزل درجة الوثوقية تبعا إلى نصف ما في الطبقة الرابعة.

30 هذه الأرقام تتماشى مع أشكالها النظرية في الألواح، ليرجع إليها القارئ للمقارنة.

—فَقَالَ (الرسول): ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ﴾.

قلت:



ولا يروى هذا الخبر عن **أبي هريرة** سوى بهذا السند **الغريب! الفرد!**، الذي تفرد به كل راو عمن فوقه، دون مشاركة أحد له من طبقته، ولم ينتشر سوى في الطبقة الخامسة، ما بعد طبقة حميد الطويل في الربع الثاني من القرن الثاني الهجري!.

ولا شك، أن هذا **مخرج غريب!**

إن كيف يعقل أن ينتقل خبر عن راو مكثرك **أبي هريرة**، يروي عنه الجم الغفير من الرواة، بمثل هذه **الإسرايرية التامة**، لينتقل من في **رجل مخصوص** إلى **أذن رجل مختار!**، في غفلة من الزمان وأهله وعلى مدى ثلاثة أجيال بكاملها!؟.

كيف؟، وها قد ناهزت المدة القرن، منذ وفاة **أبي هريرة**، مع شدة احتياج الفقهاء إلى مثل هذا الخبر، دون أن يتسامع به سامع آخر يشهد له أو لمخرجه!.

قلت:



وكان **هذه الغرابة** لوحدها لم تكن بكافية، فقد انضافت إليها **غرابة أخرى** تتمنع عن التفسير المنطقي البدهي، ذلك أن هذا الخبر لا يرويه سوى **البصريون لوحدهم**، ولا يشاركهم فيه راو آخر من باقي الأمصار!.

ومثل هذا الخبر، يعد قطعاً من **غرائب الصحيح**، الذي ما كان يجب أن يجد طريقه إلى كتب **"الصحيح"** بحال!،

خصوصاً وقد أثر عن مالك قوله³¹:

شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس.

وقال الأعمش³²:

كانوا يكرهون غريب الحديث.

وقال الإمام أحمد³³:

تركوا الحديث وأقبلوا على الغريب، ما أقل الفقه فيهم.

ولا شك أن أول من كان ينتظر منه، أن يعمل بمثل هذه الوصايا، تجنباً للوقوع في مثل هذه المحاذير، هو البخاري نفسه، شيخ المحدثين بإطلاق رحمه الله!. وقد تحدثنا عن الإحراجات التي منعتها من استحضار شرطه القوي في كل أبواب جامعته في الحلقات السابقة.

5.1.2) منافحون يجهلون بابجديات الحديث

ونمثل لهذا النمط من الخلف المنطقي بخبر أخرجه الحافظ أبو الطبراني فقال³⁴:

حدثنا (6) الحسن بن علي المعمر³⁵، حدثنا (5) سليمان بن محمد المبارك³⁶، حدثنا (4)

أبو شهاب {وهو صدوق يهم}  ³⁷، عن (3) حمزة النصيبي {وهو متروك}  ³⁸، عن (2)

31 نقل عن ابن رجب الحنبلي في: "شرح طلل الترمذي"، ص. 234.

32 نفس المرجع ونفس الصفحة.

33 نفس المرجع، فحة 235.

34 أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت: 360 هـ): "المعجم الكبير" (11: 11201/109).

35 الحافظ العلامة، أبو علي، الحسن بن علي بن شبيب المعمر بن البغدادي (ت: 295 هـ). قال الخطيب البغدادي: كان من أوعية العلم يذكر بالفهم ويوصف بالحفظ، وفي حديثه غرائب وأشباه ينفرد بها. وقال الدارقطني: صدوق حافظ. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: لا يعتمد الكتب. @ قلت: وأخذوا عليه ما يؤخذون به العراقيين عامة وهو: أنهم يرفعون الموقوفات ويصلون المراسيل وي زيدون في الأسانيد. له ترجمة في: "تذكرة الحفاظ" (2: 687/667).

36 ويقال سليمان بن داود، أبو داود المبارك الواسطي، ثم البغدادي (ت: 231 هـ). قال يحيى بن معين: لا بأس به. وقال أبو زرعة الرازي: هو ثقة شيخ. تحاشاه البخاري في الصحيح وروى له مسلم حديثاً واحداً في الحج، وروى له النسائي. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (4: 323/167).

عمرو بن دينار {أبو محمد الأثرم المكي الجمحي (ت: 126 هـ) وهو ثقة ثبت}، عن (1) (عبد الله) بن عباس ؓ {الصحابي (ت: 68 هـ)، قال: قال رسول الله ﷺ:

﴿استوصوا بالمعزى خيراً فإنها مال رقيق وهو في الجنة وأحب المال إلى الله الضان وعليكم بالبياض فإن الله خلق الجنة بيضاء فليلبسه أحياءكم وكفنوا فيه موتاكم وإن دماء الشاة البيضاء أعظم عند الله من دم السوداءوين﴾

قلت:



وأخرج أبو نعيم الأصبهاني متابعاً لسليمان المبارك في أبي شهاب فقال³⁹:
حدثنا أبو محمد بن حيان، حدثنا عامر بن إبراهيم بن عامر، حدثني أبي {إبراهيم}، عن جدي {عامر}، حدثنا أبو غالب النضر بن عبد الله {وهو مجهول}⁴⁰ حدثنا (4) عبد ربه بن نافع {أبو شهاب}، عن (3) أبي حمزة، إلخ. قال رسول الله ﷺ:

﴿استوصوا بالمعزى خيراً فإنها مال رقيق وهو في الجنة﴾

قلت:



37. عبد ربه بن نافع الكندي، أبو شهاب الحنط الكوفي، نزيل المدائن (ت: 171 هـ)، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. قال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان: لم يكن بالحافظ، ولم يكن القطان يرض أمره. وقال ابن معين: ثقة. وقال يعقوب بن شيبه: كان ثقة وكان كثير الحديث وكان رجلاً صالحاً ولم يكن بالمتين وقد تكلموا في حفظه. وقال العجلي: لا بأس به. وقال مرة: ثقة. وقال ابن خراش: صدوق. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الساجي: صدوق يهيم في حديثه. وتابعه الأزدي وأضاف: يخطئ. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (6: 271/117)، و"ميزان الاعتدال" (2: 480/544).

38. حمزة بن أبي حمزة: ميمون الجعفي الجزري (من الطبقة السابعة) قال ابن معين: لا يساوي فلاناً. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن عدي الجرجاني: عامة ما يرويه موضوع. وقال النسائي والدارقطني: منكر الحديث. له ترجمة في: "ميزان الاعتدال" (1: 606)، و"لسان الميزان" (7: 204)، و"المعني في الضعفاء للذهبي" (1: 192)، و"الجرح والتحليل" (3: 210)، و"التاريخ الكبير للبخاري" (3: 53)، و"الضعفاء الصغير للبخاري"، ص. 88/74، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. 141/84، و"المجروحين لابن حبان" (1: 269)، و"الضعفاء والمتروكين للدارقطني"، ص. 181/190.

39. أبو نعيم الأصبهاني: "ذكر أخبار أصفهان" (2: 1806/304).

40. النضر بن عبد الله الأزدي أبو غالب الكوفي (ت: ؟) قال أبو محمد، عبد الله بن محمد بن حبان الأصبهاني المعروف بابي الشيخ (274 هـ - 369 هـ): كوفي قدم أصفهان لم يحدث عنه إلا عامر بن إبراهيم وعنده أحاديث غرائب. ونقل أبو نعيم الأصبهاني ذات الترجمة. وقال ابن حجر في: "تقريب التهذيب" مجهول من صغار التاسعة. له ترجمة في: طبقات المحدثين بأصفهان والواردين عليها" (2: 102/195)، ط. أولى: 1409 هـ/1989 م، دار الكتب العلمية، و"أخبار أصفهان" لأبي نعيم الأصفهاني (2: 1806/304)، ط. أولى: 1410 هـ/1990 م، دار الكتب العلمية. و"تقريب التهذيب" (2: 92/302)، و"ميزان الاعتدال" (4: 9074/260).

وبالرغم من تهافت هذا الخبر الذي تفرد أبو شهاب بروايته عن **المتروك** حمزة بن ميمون النصيبي، الذي **تفرد به** بدوره، عن عمرو بن دينار، الذي تفرد به عن ابن عباس!، إلا أننا وجدنا ابن قتيبة يدخل هذا الخبر ضمن ما ارتأى أنه يستحق المناقشة عنه! فقال⁴¹:

قالوا: حديث يبطله النظر.
 قالوا: رويتم أن النبي ﷺ قال:
 ﴿استوصوا بالمعزى خيراً فإنها مال رقيق وهو في الجنة﴾⁴²
 قالوا: كيف يكون من الجنة، وهو عندنا يولد؟ وإن كان في الجنة معزى، فينبغي أن يكون فيها بقر وإبل وحمير وخيل!.

قلت:



ثم انبرى ابن قتيبة، وبضاعته في الحديث ما علمت، ينافح عن قضية خاسرة وباطلة بمنطق كسيح ومتهافت فقال:

ونحن نقول: إنه لم يرد أن هذه المعزى بأعيانها في الجنة، وكيف تكون في الجنة وهي عندنا؟، وإنما أراد في الجنة معزى. وقد خلق الله تعالى هذه في الدنيا لها مثالا وكذلك أيضا الضأن والإبل والخليل ليس منها شيء إلا ولها في الجنة مثال، وإنما تخلو الجنة من الخبائث كالقروود والخنازير والعقارب والحيات.
 وإذا جاز أن يكون في الجنة لحم جاز أن يكون فيها معزى وضأن.
 وإذا جاز أن يكون فيها طير يؤكل جاز أن يكون فيها نعم يؤكل. قال الله تعالى: ﴿ولحم طير مما يشتهون﴾.

41 ابن قتيبة: "تأويل مختلف الحديث"، ص. 75/157، طبعة مؤسسة الكتب العلمية في طبعته الأولى: 1408 هـ/1988 م.
 42 ورواه البزار من طريق يزيد بن عبد الملك النوفلي، وهو متروك، عن أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال: ﴿أكرموا المعز وامسحوا رعاها فتيها من دواب الجنة﴾. ورواه البزار أيضاً من طريق سعيد بن محمد الوراق، وهو ضعيف وجاء فيه: ﴿احسنوا إلى الماعز وأميطوا عنها الأذى فتيها من دواب الجنة﴾. انظر: الحافظ علي بن أبي بكر البيهقي في "مجمع الزوائد" (4: 69)، طبعة مؤسسة المعارف لسنة: 1406 هـ/1986 م، بيروت.

قلت:



ثم طفق على عاداته يستشهد لمثل هذا الخبر الباطل، ببواطل أخرى فقال:

وحديثي أحمد بن الخليل في القومسي وهو متهم بالكذب⁴³، قال: أخبرنا الأصمعي لعبد الملك بن قريب بن عبد الملك الباهلي، أبو سعيد اللغوي البصري (ت: 215 هـ) وهو ثقة⁴⁴، قال أخبرنا أبو هلال الراسي⁴⁵، عن عبد الله بن بريدة بن الحبيب الأسلمي، أبو سهل المروزي القاضي (5 هـ - 105 هـ) وهو ثقة⁴⁶، عن أبيه بريدة الأسلمي (ت: 63 هـ) الصحابي⁴⁷، أن رسول الله ﷺ قال: «سيد إدام أهل الدنيا والآخرة اللحم، وسيد رجحان أهل الدنيا وأهل الجنة الفاعية»⁴⁸.

وقال ابن حجر العسقلاني في ترجمة أحمد بن الخليل⁴⁶:

ضعفه أبو زرعة (الرازي) ونسبه أبو حاتم (الرازي) إلى الكذب. وله حديث منكر في "فوائد تمام" متنه: لم سيد الإدام اللحم!.

قلت:



وأضاف ابن قتيبة مدلاً بما لا دليل فيه!

43: أحمد بن الخليل بن حرب بن عبد الله بن سوار بن سابق القرشي، أبو عبد الله القومسي (من الطبقة الحادية عشرة)، ضعفه أبو زرعة الرازي ونسبه أبو حاتم الرازي إلى الكذب. @ قلت: ولا رواية له في الكتب الستة. له ترجمة في: "تقريب التهذيب" (1: 37/14 تمييز)، و"تهذيب التهذيب" (1: 43/35 تمييز).

44: أبو هلال، محمد بن سليم الراسي البصري (ت: 167 هـ). قال ابن سعد: فيه ضعف. وقال أحمد: يحتمل في حديثه إلا أنه كان يخالف في قتادة وهو مضطرب الحديث. وأدخله البخاري في "الضعفاء" وقال في: "الضعفاء الصغير"، ص. 334/210: كان يحيى بن سعيد (لقطان) لا يروي عنه، (وعبد الرحمن) بن مهدي يروي عنه. وقال أبو حاتم الرازي: محله الصدق، ليس بذلك المتن. وقال أحمد بن زهير بن حرب عن يحيى بن معين: ليس بصاحب كتاب وهو ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الساجي: روى عنه حديث منكر. وقال النزار: احتل الناس حديثه وهو غير حافظ. وقال يزيد بن زريع: عدلت عنه عمداً. وقال ابن حبان البستي: والذي أمل إلى في أبي هلال الراسي، ترك ما انفرد به من الأخبار التي خالف فيها الثقات والاحتجاج بما وافق الثقات، وقبول ما انفرد به من الروايات التي لم يخالف فيها الأئمة، التي ليس فيها مناكير. وقال ابن عدي الجرجاني: بعد أن أورد له أحاديث غير محفوظة: وله غير ما ذكرت وفي بعض رواياته ما لا يوافقه عليه الثقات. وهو ممن يكتب حديثه. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (9: 303/173)، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. 541/212، و"التاريخ الكبير للبخاري" (1: 105)، و"المجروحين لابن حبان" (2: 283)، و"الجرح والتعديل" (7: 273)، و"ميزان الاعتدال" (3: 574)، و"المغني في الضعفاء" (2: 589)، و"لسان الميزان" (7: 360)، و"الضعفاء والمتروكين" لأبي الفرج، عبد الرحمن بن عيسى: ابن الجوزي (ت: 597 هـ) (3: 3020/68)، ط. أولى: 1406 هـ/1986 م، دار الكتب العلمية، بيروت.

45: جنس نباتات عشبية عطرية من فصيلة المركبات الأنثوية الزهر.

46: ابن حجر العسقلاني: "تهذيب التهذيب" (1: 25).

ومما يدل على ما قلت! أنه قال في حديث آخر: ﴿
امسحوا الرغام عن أنوفها فإنها من دواب الجنة﴾.
يريد أنها من الدواب التي خلقت في الجنة.

قلت:



وأخرج عبد بن حميد هذا الخبر في مسنده فقال⁴⁷:

حدثني خالد بن مخلد {القطواني (ت: 213 هـ) وهو صاحب مناكير لا يحتج به}⁴⁸، قال
حدثني يزيد بن عبد الملك {بن المغيرة بن نوفل، أبو المغيرة المدني (ت: 167 هـ) وهو واهي
الحديث وصاحب مناكير}⁴⁹، قال: سمعت عبد الرحمن بن (أبي)⁵⁰ محمد {المدني} يحدث، عن أبي
بكر⁵¹ بن محمد بن عمرو بن حزم {أبو محمد، الأنصاري الخزرجي المدني القاضي (ت: 120 هـ)
وهو ثقة}، عن أبي سعيد الخدري {سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري (ت: 63 هـ! أو 74
هـ!) الصحابي}، عن النبي ﷺ قال:

﴿أكرموا المعزى وامسحوا الرغام عنها وصلوا في مواضعها فإنها من دواب الجنة﴾.

47 "المسند"، ص. 304.

48 خالد بن مخلد القطواني، أبو الهيثم البجلي الكوفي (ت: 213 هـ). قال ابن سعد: كان متشيعاً منكر الحديث مفرطاً في التشيع وكتبوا عنه للضرورة. وقال الجوزجاني: كان شتاما معنفاً لسوء مذهبه. وقال الأعيين: قلت له: عندك أحاديث في مناقب الصحابة. قال: قل في المثالب أو المناقب قال الإمام أحمد: له أحاديث مناكير. وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: لخالد بن مخلد أحاديث مناكير ويكتب حديثه. وقال أبو أحمد: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الذهبي: ومما انفرد به ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن كرامة عنه، عن سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، عن عطاء، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: {إن الله عز وجل قال: من عادى لي ولياً... إلخ}. @ قلت: وقد مر بنا تعليق الذهبي على هذا الخبر بقوله: {فهذا حديث غريب جداً ولو لا هيئة!!!! الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما انفرد به شريك، وليس بالحافظ. ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خروجه من عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد. وقد اختلف في عطاء فقيل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء بن يسار}. @ قلت: فاعجب لقول الذهبي هنا بخصوص "الهيئة!!!! التي صارت للصحيح!!، حتى أنهم لم يعودوا يقدرون على تسمية المنكرات باسمائها!، وسنأتي على نماذج من هذا المناكير التي شاب بها البخاري صحيحه وهي لا تصح بحال!، وللقطواني ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (3: 221/101)، و"الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (1: 1090/250)، و"ميزان الاعتدال" (2463/1: 640).

49 يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم النوفلي، أبو المغيرة، ويقال: أبو خالد المدني (ت: 167 هـ). قال أحمد: ضعيف الحديث. وقال أيضاً: عنده مناكير. وقال ابن معين: ليس حديثه بذلك. وقال أحمد بن صالح المصري: ليس حديثه بشيء. وقال أبو زرعة الرازي: ضعيف الحديث وقال مرة: واهي الحديث وأغلظ القول فيه. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث منكر الحديث جداً. وقال البخاري: أحاديثه شبه لا شيء. وقال النسائي: متروك الحديث، وأيضاً: ليس بثقة. وقال ابن عدي الجرجاني: ليس حديثه بالكثير وعامة ما يرويه غير محفوظ. وقال ابن حبان البستي لما أخرج له في صحيحه مقروناً بغيره: {أما يزيد بن عبد الملك فقد تبرأنا من عينته في كتاب: "الضعفاء" وقال الدارقطني: ضعيف. @ قلت: وهو مجمع على تضعيفه. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (11: 567/304)، و"الضعفاء الصغير للبخاري"، ص. 405/255، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي" (ص. 676/254)، و"المجروحين لابن حبان" (3: 102)، و"الجرح والتعديل" (9: 278)، و"المغني في الضعفاء" (2: 751)، و"ميزان الاعتدال" (4: 433)، و"لسان الميزان" (7: 442)، و"الضعفاء والمتروكين للدارقطني"، ص. 592/399، و"الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (3: 3793/210).

50 المترجم في: "تهذيب التهذيب" (6: 523/237) هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري. وقال يروي عن أبيه ويروي عنه الواقدي. وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (5: 1094/344): سمع أبا بكر بن عمرو بن حزم ويروي أيضاً عن أبيه عن جده (...). روى عنه الواقدي عجائب.

51 اسمه هو كنيته. أنظر: محمد بن حبان البستي: "مشاهير علماء الأمصار"، ص. 544/76، بعناية المستشرق: ف. فلايشنهر، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.



قلت:

والخبر واه متهافت كما ترى.



قلت:

وأخرجه **البحار** من طريق يزيد بن عبد الملك النوفلي أيضاً، لكن جعله عن **أبي هريرة**!⁵².

انتهى وتليه الحلقة العاشرة

⁵² انظر الهيثمي في: "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (4: 69).



الهندسة الحديثة

الحلقة العاشرة

أخبار منكرة بـماض وتاريخ

الشمس والقمر ثوران عقيران في النار!

5.1.3) أخبار منكرة بـماضي وتاريخ؛ الشمس والقمر نوران عقيران في النار!

سنحاول الآن، التمثيل لهذا النوع من الأخبار، **بخبر باطل** تفرد **البخاري** بإخراجه في صحيحه.

وسنطيل النفس فيه معرجين بتفصيل على:

- أ) أنواع المعارف التي يجب أن يلم بها المحقق،
- ب) وأصناف الروايز الموضوعية التي يجب أن تخضع لها الأخبار،
- ت) والموانع والحواجز التي يجب أن تجتازها بسلام،
- ث) والشروط الموضوعية التي يجب أن تتوفر في الأخبار،.....

قبل القبول بها كأخبار صالحة للاعتبار، وبأية **درجة من الوثوقية المعيارية** يمكن عزوها إلى الرسول ﷺ، ومعانين لتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على حقول ومعارف ذوات الصلة.

قلت:



نريد من خلال معالجتنا لمثل هذه العينة من الأخبار، ان يتضح للقارئ من أقرب طريق، لماذا يتوجب قطع الطريق، وإلى الأبد، **على من ليس الحديث حقل تخصصه**، إما لجهله الشنيع بالرجال، أو لضعف أفقه المعرفي في العلوم ذوات الصلة أو العلاقة، أو لسوء طويته، ويخوض مع ذلك في هذا الحقل. **انظر الحلقة الثالثة: "الحديث الشريف بين كمامشة جهلين"**، أي:



أ/ جهل الحشوية المنتمين زوراً إليه ويمثلهم أمثال: الشيخ **ناصر الدين الألباني** (أنظر: "كيف يرد الخطأ على المحدثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ



الألباني نموذجاً"، والشيخ **ابن باز**، والشيخ **العثيمين** رحمهم الله (أنظر: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجاً

والشيخ حمزة المليباري (أنظر: " الرد على الشيخ المليباري بخصوص خبر مكذوب

على الرسول ورد في الصحاح ") وغيرهم،

ب) وجهل المتقولين عليه رجماً بالغيب، من شاكلة الكثير من المحسوبين على جماعة

الإخوان المسلمين المصريين، حال: محمود أبي رية (1922 م – 2004 هـ) في

كتابه: "أضواء على السنة الحمديّة" ، و"شيخ المضيرة: أبو هريرة" والشيخ محمد

الغزالي السقا (1335 هـ / 1917 م – 1416 هـ / 1996 م) في كتابه: "السنة

النسوية بين أهل الفقه وأهل الحديث" ، وجمال البنا (1920 م - ...) ، الشقيق

الأصغر لزعيم الإخوان المسلمين: حسن البنا ، في الكثير من شقشقاته الديماغوجية

التي لا أثر فيها لعلم ولا منطق (أنظر: (كيف تمسك منهجية المحدثين بخناق المرجفين)، والمتعالم

المغربي خارج حقله وتخصصه: الدكتور مصطفى البوهندي (أنظر: "ردا على صاحب كتاب

أكثر أبو هريرة ") { من بين آخرين.

ولعل أقرب ما نمثل به، مما يلبي أكثر هذه الأغراض جملة، خبراً أخرجه البخاري عن

شيخه مسدد بن مسرهد البصري (ت: 228 هـ) وهو ثقة¹ فقال²:

حَدَّثَنَا (4) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ (اختلفت أقوال ابن معين فيه)³، حَدَّثَنَا (3) عَبْدُ اللَّهِ

الدَّائِجُ⁴، قَالَ: حَدَّثَنِي (2) أَبُو سَلَمَةَ (عبد الله) بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ {بن عوف المدني (ت: 94 هـ)

وهو ثقة}، عَنْ (1) أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

1 شاركه في رواية هذا الخبر عن عبد العزيز، محمد بن يونس على ما سيأتي، وهو ما جعل رواية البخاري تدخل تلقائياً ضمن طبقات الأنموذج المعياري الأرفع.

2 أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: "بدء الخلق"، الخبر رقم: 2961.

3 عبد العزيز بن المختار الدايغ الأنصاري، أبو إسحاق البصري (من الطبقة السابعة)، وثقه العجلي، وأبو حاتم الرازي، وابن البرقي، والدارقطني. واختلفت أقوال ابن معين فيه. قال ابن الجني: سألت يحيى عن عبد العزيز بن المختار فقال: بصري ثقة، وكذلك نقل الدوري عن ابن معين، بينما نقل ابن أبي خزيمة زهير بن حرب أن يحيى بن معين ضعفه وقال: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" وقال: كان يخطئ. @ قلت: روى له الجماعة وله ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (6: 681/316)، و"سؤالات ابن الجني لابن معين"، ص. 418/88، و"تاريخ ابن معين برواية الدوري" (2: 3589/367)، و"تقات العجلي"، ص. 1017/306، و"تقات ابن حبان" (7: 115).

4 هو ابن فيروز البصري (من الطبقة الخامسة)، وثقه أبو زرعة الرازي والنسائي وكلاهما متأخران بكثير عن عصره. قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (5: 633/136): سئل عنه أبو زرعة فقال: بصري ثقة. وأبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (200 هـ – 264 هـ) لم يدرك عصر الدائج ولم يمسد توثيقه إلى معاصر للدائج!، مما يعني أن توثيقه له ليس مباشراً وإنما باعتبار من روى

قلت:



المتمعن في هذا الخبر كما ورد عند البخاري هنا، لا يجد أي إشكال من جهة متنه، حتى أنه يدخل ضمن تحصيلات الحواصل، ولا يضيف جديداً كمعلومية، لمشاهد يوم القيامة القرآنية. ف"التكوير": لغة، هو من تكوير العمامة أي لفها.

و"كورت الشمس": جمع ضوءها ولف كما تلف العمامة.

وهذا ما فهمه التابعون في الصدر الأول.

- قال قتادة بن دعامة السدوسي: "كورت": ذهب ضوءها.

- وقال عكرمة مولى عبد الله بن عباس: نُزِعَ ضوءها⁵.

5.1.3.1 رائف العلوم الطبيعية لصفوى متن الخبر

من الواضح جداً، أن منطوق متن البخاري أعلاه، لا يتعارض مع الحقيقة العلمية المجمع عليها اليوم في علم النجوم الحديث.

ذلك أن كل النجوم، والشمس من بينها، ما هي سوى أفران نووية تشع بإحراق ما بداخلها من وقود غاز الهيدروجين، محولة إياه إلى عناصر أخرى {أنظر الصور أسفله من اليسار إلى اليمين لنجم صغير الكتلة، ثم لنجم متوسط الكتلي، ثم لنجم كبير الكتلة، ونوع التفاعلات النووية الحاصلة بداخل كل منها⁶، إلى أن تنطفئ، بعد عمر مديد، ما لم تقم الساعة في آخر المطاف، مختصرة لمثل هذه السيرورة الطبيعية⁷.

عنه أو باعتبار مرويانه ذاتها حسب تقييم أبي زرعة لها. وقال أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: 303 هـ) وهو متأخر عن أبي زرعة كذلك: ليس به بأس! وهو حط من توثيق أبي زرعة له وإن لم يورد هو أيضاً سنداً يمثل هذا الحكم إلى معاصر معتبر للدلائل. أنظر ترجمته التي لم تتجاوز ربع صفحة في: تهذيب التهذيب (5: 616/314).

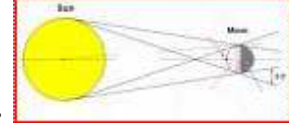
5 أنظر: ابن منظور في: "لسان العرب" (5: 159)، طبعة دار صادر البيروتية.

6 وهذه معلومية استقاه العلماء، من قدرتهم على تشطير الذرة وصناعتهم لقنابل نووية، وهيدروجينية، ونيوترونية، وهي معرفة مباشرة، زيادة على تحليلهم لمكونات الشمس من خلال مطيافات تحدد تماماً بصمات كل معدن أو عنصر موجود بها. وعمر الشمس الافتراضي المتبقي لها، لو استمرت الأمور على وتيرتها الطبيعية، دون إذن برنامج الخليقة بقيام الساعة، هو حوالي 4.5 بليون سنة أخرى بعد أن عاشت مثل هذا القدر منذ نشأتها إلى اليوم.

7 أنظر كتابنا: "الجدل العقائدي في العلوم: علم الكونيات نموذجاً".



وبما أن القمر، إنما ينير بإنعكاس ضوء الشمس من فوق سطحه



، فذهاب نوره، تابع لذهاب ضوء الشمس.

ويتبين من خلال هذين الاعتبارين العلميين، أن لا إشكال في **المتن** من حيث الإمكان، أو من حيث التصديق لما في نفس الأمر، كتحصيل حاصل، لمنطوقات وتقريرات أي القرآن المحكمة المتعددة في موضوع القيامة.

5.1.3.2 رافر ظهور المعارض

لا شك أن كل من مر على المتن السابق في البخاري، ولا إمام له ببنية الأخبار، إلا وعده صحيحاً، ولم يساوره شك في إمكان صدوره عن النبي ﷺ، مادام البخاري قد أخرجه في صحيحه!.

لكن، سنعكر عليه صفو استرواحه واستئناسه المتكاسل هذا، بتذكيره بأن الحافظ **البزاري**⁸ أخرج متابعاً لـ **مسدد بن مسرهد** في عبد العزيز بن المختار، بمتن مخالف لمتن البخاري أعلاه!.

قال **البزاري**⁹:

حدثنا **إبراهيم بن زياد البغدادي** (وهو ثقة)¹⁰، حدثنا **يونس بن محمد** (وهو ثقة)¹¹، حدثنا **عبد العزيز بن المختار**، عن عبد الله الداناج، قال: سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن، يحدث

8 الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزاري (ت: 292 هـ) صاحب "المسند الكبير المجلد". قال الدارقطني: ثقة يخطئ ويتكل على حفظه. له ترجمة في: "تذكرة الحفاظ" (2: 675/653)، و"طبقات الحفاظ للسيوطي"، ص. 651/289، و"تاريخ بغداد للخطيب" (4: 334).

9 نقله ابن كثير في "التفسير" (4: 475)، طبعة دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ، في تفسير سورة التكاوير، الآية رقم 1، في قوله تعالى: «إذا الشمس كورت». 10 إبراهيم بن زياد البغدادي، أبو إسحاق المعروف ببنيان (ت: 228 هـ) قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: صالح الحديث ثقة، كتبت عنه وقال كان حجاج بن الشاعر يحسن القول فيه والثناء عليه. وقال يحيى بن معين، وأبو زرعة الرازي، وصالح جزرة: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. أنظر ترجمته في: "تهذيب الكمال للمزي" (2: 172/85)، و"الكاشف للذهبي" (1: 135/36)، ط. أولى: 1403 هـ/1983 م، دار الكتب العلمية، بيروت، و"تهذيب التهذيب" (1: 214/104)، و"الجرح والتعديل" (2: 100)، و"تاريخ الخطيب البغدادي" (6: 70).

11 يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد الحافظ المؤدب (ت: 207 هـ). قال ابن معين: ثقة. وقال يعقوب بن أبي شيبة: ثقة ثقة. وقال أبو حاتم الرازي: صدوق. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (11: 764/393)، و"تذكرة الحفاظ" (1: 353/361)، و"تذكر أسماء التابعين ومن بعدهم للدارقطني" (1: 1264/412)، و"الكاشف للذهبي" (3: 6593/266).

في زمن خالد بن عبد الله القسري! ¹² في هذا المسجد، مسجد الكوفة!، وجاء الحسن (البصري) فجلس إليه فحدث قال:

حدثنا أبو هريرة أن الرسول ﷺ قال:



قال الحسن (البصري): وما ذنبهما!!!!!!؟؟،... إلخ.

وقال البزار عقبه:

لا يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه، ولم يرو عبد الله الداناج عن أبي سلمة سوى هذا الحديث!

يستوقفنا في الروايتين عدة أمور:

(أ) مواضع الاختلاف في المتنين،

(ب) تفرد الداناج عن أبي سلمة بما لم يتابعه عليه أحد من أصحاب أبي سلمة،

(ت) وتفرد أبي سلمة عن أبي هريرة بما لم يتابعه في أحد من الرواة الكثر عن أبي هريرة!

ويظهر جلياً من خلال اختلاف منطوق المتن في الروايتين، أن أحد الراويين، إما: محمد

بن يونس، أو مسدد بن مسرهد، وكلاهما ثقة، وهم في ضبط الرواية عن عبد العزيز بن المختار!.

قلت:



¹² خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري، أبو الهيثم البجلي (66 هـ - 126 هـ) أمير العراقيين العربي والعجمي أيام ملك هشام بن عبد الملك الأموي.

والمشكل في مثل هذه الأخبار الغرائب الأفراد، هو أنه لا يوجد راو ثالث لهذا المتن عن عبد العزيز بن المختار، كي يساعدنا على ترجيح كفة أحد المنطوقين على الآخر، بشهادته لأحد المتينين!.

وهذه خاصية بنوية في مثل هذه الأفراد الغرائب!

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح هذا الخبر¹³:

قوله: (عن عبد الله الدانا) بتخفيف النون وآخره جيم هو لقبه ومعناه العالم بلغة الفرس، وهو في الأصل داناة فعرّب، وعبد الله المذكور تابعي صغير، واسم أبيه فيروز، وذكر البزار أنه لم يرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن غير هذا الحديث،
- ووقع في روايته من طريق يونس بن محمد عن عبد العزيز ابن المختار،... إلخ: سمعت أبا سلمة يحدث في زمن خالد القسري في هذا المسجد وجاء الحسن أي البصري فجلس إليه، فقال أبو سلمة: حدثنا أبو هريرة" فذكره،
- ومثله أخرجه الإسماعيلي¹⁴ وقال: في مسجد البصرة! ولم يقل خالد القسري،
- وأخرجه الخطابي¹⁵ من طريق يونس بهذا الإسناد فقال: في زمن خالد بن عبد الله أي ابن أسيد¹⁶ أي بفتح الهمزة وهو أصح!!!، فإن خالدا هذا كان قد ولي البصرة لعبد الملك (بن هشام)¹⁷ قبل الحجاج (بن يوسف الثقفي (ت: 93 هـ) بخلاف خالد القسري.
قوله: (مكوران) زاد في رواية البزار ومن ذكر معه:
"في النار، فقال الحسن:
- وما ذنبهما؟
- فقال أبو سلمة: أحدثك عن رسول الله ﷺ تقول وما ذنبهما؟"
قال البزار لا يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه. انتهى.

13 "فتح الباري" (6: 314)، باب: "صفة الشمس والقمر بحسبان"، دار المعرفة.

14 الحافظ أبو بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل (الإسماعيلي) الجرجاني (277 هـ - 371 هـ) له مستخرج على صحيح البخاري. وقال الذهبي: اشتهر بحفظ هذا الإمام وحزمت بأن المتأخرين على إياس أن يلحقوا بالمتقدمين في الحفظ والمعرفة. وقال أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحققين والفقهاء وأجلهم في الرياسة والمروءة والسقاء، ولا خلاف بين علماء الفريقين وعقلائهم فيه. ولامه بعضهم على الانتغال بالتخريج على صحيح البخاري والتقيّد به بينما هو أجل من أن يكون تبعاً لغيره ولو بحجم البخاري. انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ للذهبي" (3: 897/947).

15 الحافظ، أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي (الخطابي) نسبة إلى جده (ت: 386 هـ). له تأليف ومصنفات مثل: "السنن والآثار"، و"علام السنن"، وهو شرح على البخاري وغيرها.

16 استعمله عبد الملك بن هشام الأموي على البصرة أواخر سنة 72 هـ بعد مقتل مصعب بن الزبير بن العوام، ثم عزله في ذي الحجة سنة أربع وسبعين وضم البصرة إلى بشر بن مروان بن الحكم إلا أنه توفي بعد شهر، فعاد خالد إلى ولايته بعده، إلى أن عزله مرة أخرى وضمها إلى الحجاج بن يوسف الثقفي في رجب سنة خمس وسبعين من الهجرة. انظر: تاريخ خليفة بن خياط، ص. 268، 293.

17 ما بين قوسين من عندي: المؤلف من أجل التوضيح فقط.

—وأخرج أبو يعلى (الموصلى) معناه من حديث أنس¹⁸ وفيه " ليراهما من عبدهما " كما قال تعالى:

﴿إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم﴾.

—وأخرجه الطيالسي¹⁹ من هذا الوجه مختصراً.

—وأخرج ابن وهب²⁰ في " كتاب الأهوال "²¹ عن عطاء بن يسار²² في قوله تعالى: ﴿وجمع الشمس والقمر﴾.

قال: يجمعان يوم القيامة ثم يقذفان في النار،

—ولابن أبي حاتم عن ابن عباس نحوه موقوفاً أيضاً،

— قال الخطابي: ليس المراد بكونهما في النار تعذيبهما بذلك، ولكنه تبيكت لمن كان يعبدهما في الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لهما كانت باطلاً!

— وقيل!! : إنهما خلقا من النار فأعيدا فيها!!.

—وقال الإسماعيلي: لا يلزم من جعلهما في النار تعذيبهما!!، فإن الله في النار ملائكة وحجارة وغيرها لتكون لأهل النار عذاباً وآلة من آلات العذاب وما شاء الله من ذلك، فلا تكون هي معذبة.

—وقال أبو موسى المديني²³ في " غريب الحديث ":

لما وصفا بأنهما يسبحان في قوله: ﴿كل في فلك يسبحون﴾، وأن كل من عبد من دون الله، إلا من سبقت له الحسنى يكون في النار، وكانا في النار يعذب بهما أهلها، بحيث لا يرحان منها، فصارا كأنهما ثوران عقيران!.

3.3.5) دخول الوضعين على خط التماس وضبطهم برأية التاريخ

يؤخذ على النص السابق عدة مأخذ، لا تتفق والمنهج الصارم، الذي يجب أن يتبع في التعامل مع مثل هذه الأخبار، التي حذر من التشاغل بها الكثير من الحفاظ:

—أولاً: بالرغم من كون هذا الخبر لا يصح إطلاقاً إلى أنس بن مالك، على ما سنفصل بعد قليل، إلا أننا وجدنا ابن حجر العسقلاني، وأبا موسى المديني، وكلاهما حافظ لا يشق له غبار في الحقل، يذهلان عن هذه البديهة!، ويتعاملان مع متنه، وكأنه صحيح إلى أنس ولا غبار عليه!.

18 واعجب لصنيع ابن حجر هنا، على عادة متأخري المحدثين، وهو يستشهد بالخبر المكثوب على أنس بن مالك، وكأنه صحيح النسبة إليه!، على ما سيأتي بيانه.

19 أبو داود، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت: 204 هـ) صاحب: "المسنّد".

20 عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد المصري الفقيه (125 هـ 197 هـ) صاحب الإمام مالك من سنة 148 هـ إلى وفاة مالك سنة 179 هـ. وهو ثقة. انظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (6: 141/65).

21 العنوان الكامل هو: "أهوال يوم القيامة".

22 عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني القاص (19 هـ 103 هـ) مولى ميمونة أم المؤمنين زوج النبي ﷺ.

23 الحافظ محمد بن أبي بكر، عمر بن أبي عيسى: أحمد الحديثي، أبو موسى المديني (501 هـ - 581 هـ). صاحب التصانيف. له ترجمة في: "شذرات الذهب لابن العماد" (4: 273).

وهو صنيع ستترتب عليه عواقب وخيمة، لأنه سيعمل على تضليل كل من سيأتون بعدهما، مستروحين بتخريجاتهما الباطلة، وغير المنهجية تلك، لكونهما من الحفاظ!!، بينما واقع مخرج الخبر مخالف تماماً لمثل هذا التخريج المشوش المغلوط!.

-وثانياً: أن القول المنسوب إلى كل من: **ابن عباس**، أو **عطاء**، هو من قولهما الحر الموقوف عليهما باجتهادهما وفهمهما، ماداماً كلاهما لم يسنداه إلى الرسول ﷺ.

-وثالثاً: أن رواية الحفاظ **الإسماعيلي** تشهد بجلاء لرواية **البنزار**، عن **محمد بن يونس**.

قلت:



والحافظ الإسماعيلي، كما هو معلوم، هو ممن اشتهر بالعناية الفائقة **بصحيح البخاري**، ليعمل عليه مستخرجه، حتى أن بعض الحفاظ، لم يترددوا في انتقاده، في كلفه المفرط هذا بصحيح البخاري، بينما حفظه وعلمه ودرايته، كانت تؤهله للتأليف رأساً في موضوع الصحيح، دون الرجوع إلى البخاري، أو أن يكون عالة أو تابعاً له في هذا المنحى.

ثم، إن مخرج هذا الخبر إلى **أبي هريرة**، مخرج واحد من حيث السند الذي يشتركون فيه جميعاً، بدءاً من عبد العزيز فمن فوقه، بالرغم من الاختلاف الحاصل في متنه!،

-ورابعاً: بروز اختلاف بين روايتي البنزار والإسماعيلي في تحديد مكان سماع ابن فيروز للخبر: أكان ذلك في مسجد الكوفة أم في مسجد البصرة، **بالرغم من كون سندهما عن محمد بن يونس فما فوق واحداً!**،

-وخامساً: اختلاف روايتي البنزار والخطابي في تحديد زمان الواقعة: أوقعت أحداثها أيام ولاية خالد بن عبد الله بن عبد الله بن أسيد (الذي ولي البصرة أواخر سنة 72 هـ إلى رجب سنة 75 هـ)، أو خلال ولاية خالد بن عبد الله القسري على العراق كله وليس على البصرة لوحدها (التي ابتدأت من سنة 106 هـ إلى يوم عزله سنة 120 هـ). وكلا الولايتين حصلتا أيام حكم الملك الأموي هشام بن عبد الملك،

-سادساً: ترجيح ابن حجر لرواية **الخطابي**، على رواية **البنزار**، بخصوص زمان ومكان الحادثة، ترجيح من غير مرجح!، على ما سنثبت بعد قليل، لأنه يظهر وكأن الخطابي، **زودها حبتين!**، كما يقول المصريون، وذلك بالإتيان بالإسم الكامل لعامل البصرة الأموي، وهو ما لم تثبته لا رواية **البنزار** ولا رواية **الإسماعيلي**!.

أضف إلى هذا، أن أبا سعيد الحسن بن أبي الحسن: يسار البصري (21 هـ - 110 هـ) عاصر الفترتين، وحاوز عقده الخامس، نهاية ولاية خالد بن عبد الله بن عبد الله بن أسيد سنة 74 هـ، حيث ناهز عمره 53 سنة.

—سابعاً: كون المشهور من صنيع البخاري في صحيحه وغيره من مؤلفاته، هو التصرف في رواية الأخبار بالمعنى، مما لا يبعد ترجيح متن البزار برواية ابن يونس على متن البخاري برواية مسدد، خصوصاً، وقد تابع الخطابي والإسماعيلي، رواية البزار في محمد بن يونس.

وصنيع البخاري في الرواية بالمعنى مشهور عنه، ويشهد له قول ابن حجر العسقلاني التالي²⁴:

ومن نوادر ما وقع في البخاري، أن يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين.

قلت:



والبخاري، ليس بدعاً في هذا، فقد نقل عن الإمام مالك، أنه كان يحدث بالحديث فيكون لفظه مختلفاً بالغداة وبالعشي²⁵، وقيل لسفيان الثوري:

- حدثنا كما سمعت.

فقال: لا والله ما إليه سبيل وما هو إلا المعنى²⁶.

والأخبار في هذا المعنى مستفيضة من فعل الصحابة ومن بعدهم.

ولا مخرج من هذه النتيجة لسببين:

—(أ): لأن مسدداً ومحمد بن يونس يرويان سنداً واحداً عن عبد العزيز بن المختار فمن فوقه!

—(ب): أن الحفاظ لا يعرفون لعبد الله بن فيروز، عن أبي سلمة، سوى هذا الخبر اليتيم الفرد، الذي أغرب به عنه!، على ما قرر البزار أعلاه!

²⁴ فتح الباري شرح صحيح البخاري (10: 193). ونقل الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (2: 11) بسنده إلى والي بخارى، أبي جعفر قوله: إقال لي محمد بن إسماعيل (البخاري) يوماً: رب حديث سمعته بالبصرة كنيته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كنيته بمصر. قال: فقلت: يا أبا عبد الله: يكمله؟ قال: فسكت.

²⁵ الكفاية للخطيب، ص. 245.

²⁶ نفس المرجع، نفس الصفحة.

وفي قول البزار إضافة علم كما لا يخفى.

—ثامناً: لاحظ أن لفظة: "مكوران" في متن البخاري، مشابهة جداً للفظه "ثوران" في متن البزار ومن وافقه، وهو ما يمكن أن يشتبه على النسخ!.

لكن، وبالرغم من كل هذه الملابسات المحيطة بمخرج هذا الخبر، إلا أنه يعاني، زيادة على هذا، من عدة آفات أخرى، كل واحدة منها، لوحدها، تعد قاتلة:

—الآفة الأولى: أنه خبر غريب فرد، تفرد به عبد العزيز بن المختار عنمن فوقه، وهكذا دواليك في كل الطبقات. وهو تفرد مطلق لا يتعدى احتمال التصديق فيه بسبب الأوهام الداخلية التي قد تعرض للنقطة حاجز 12.5 % إلى أبي هريرة. وهي أدنى وثوقية ممكنة يقيسها المعيار ذي الأربع طبقات إلى أبي هريرة.

—الآفة الثانية: أن هذا الخبر جمع إفرادين:

—فهو من أفراد عبد الله بن فيروز الداناج البصري، الذي شذ بروايته عن أبي سلمة المدني، لا يشاركه في روايته عنه بصري أو مدني آخر معتبر،

— ثم هو من أفراد البصريين، بعد الداناج، لا يشاركهم فيه مصر آخر!.

—الآفة الثالثة: أن الحفاظ لا يعرفون للداناج رواية عن أبي سلمة سوى هذا الخبر الشاذ بعينه!.

وبالتالي، فأتى يصح مثل هذا الخبر إلى أبي هريرة بحال!.

5.1.3.4) أثر الحب القصصي في فبركة الأخبار

وقد أخرج أبو الشيخ²⁷ متن هذا الخبر، معزواً إلى كعب الأحبار، وهو بريء من عهده، براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام، فقال²⁸:

حدثنا إبراهيم بن محمد بن علي الرازي، حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن أبي حمزة، حدثنا حماد بن محمد السلمي أبو القاسم المروزي، حدثنا أبو عصمة نوح بن أبي مريم (وهو متروك

وضع للأخبار) عن مقاتل بن حيان، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه أنه: بينما هو

27 أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصفهاني (274 هـ - 369 هـ).

28 أبو الشيخ: "كتاب العظمة"، ص. 647/279، بعناية مصطفى عاشور ومجدي السيد إبراهيم، ط. أولى: 1411 هـ/1990 م، مكتبة القرآن، القاهرة.

جالس ذات يوم أتاه رجل فقال: يا ابن عباس سمعت العجب من كعب الأحرار رحمه الله تعالى يذكر في الشمس والقمر.

قال: وكان ابن عباس عليه متكناً فاحتفز!، ثم قال: وماذا؟ قال: زعم أنه:

يجاء بالشمس والقمر يوم القيامة كأنهما ثوران عقيران، فيقذفان في النار

قال عكرمة رحمه الله تعالى:

فطارت من ابن عباس عليه شظية! ووقعت أخرى غضباً، ثم قال: كذب كعب ثلاثاً، هذه يهودية؛ يريد إدخالها في الإسلام!، فالله جل وعز أكرم أن يعذب على طاعته،..... إلخ.

قلت:



وهو خبر طويل، ظاهر الوضع والفبركة، وملئ بالخزعبلات والأساطير والخرافات التي تحدد الأفق المعرفي للعصر وموروث المنطقة، امتد على مدى اثنتي عشرة صفحة بالتمام!²⁹.
وقال أبو عبد الرحمن، عبد بن المبارك المروزي (110 هـ - 181 هـ) في هذا الخبر³⁰:

ليس له أصل.

وقال ابن حجر العسقلاني³¹:

هو حديث طويل آثار الوضع عليه ظاهرة وأورده أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في أول تاريخه³² في "بدء الخلق" وأشار إلى عدم صحته، مع قلة كلامه على الحديث في ذلك الكتاب.

قلت:



29 "العظمة" من صفحة 279 إلى 288.

30 أنظر: "تهذيب التهذيب" (10: 435).

31 نفس المرجع والصفحة.

32 يعني بذلك: "تاريخ الرسل والملوك" (1: 65 - 75).

الطريف في قول ابن حجر هنا!، هو أنه لم يتنبه إلى أن جملة: **"ثوران عقيران"**، التي استشهد بها في سياق سابق، لم ترد سوى في هذا النص المفبرك من طرف **أبي عصمة**، والذي نسبته زوراً وبهتاناً إلى **كعب الأحبار!**.

فهذا الخبر، وبهذا النفس الطويل في اجترار معارف المنطقة والأقدمين، بحسب أفق العصر!، يحمل بصمات الوضاع الشهير: **أبي عصمة**، نوح بن أبي مريم المروزي (ت: 173 هـ)³³، المعروف أيضاً بـ **"نوح الجامع"**³⁴، الذي جمع كل شيء إلا الصدق!، كما قال فيه الحافظ ابن حبان.

وقد سلمت بالتالي ذمة كعب الأحبار من عهدة مثل هذا الخبر.

قلت:



بل يتعذر في المطلق، أن يصدر عن **كعب الأحبار** مثله، لأن متن هذا الخبر، لا تعلق له أصلاً بـ **الإسرائيليات**³⁵، بقدر ما هو لصيق بالمعبودات الوثنية القديمة للمنطقة، على ما سيأتي تفصيله.

وقد أخرج **أبو الشيخ**³⁶ ذات المتن، لكن منسوباً إلى **أنس بن مالك** هذه المرة، وهو منه براء أيضاً!.

33 قال البخاري فيه: ذاهب الحديث جداً. وقال مسلم وأبو حاتم الرازي وأبو بشر الدولابي والنسائي والدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن حبان البستي: كان ممن يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأئمة، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال بن عدي الجرجاني: عامة ما أورثته له لا يتابع عليه. أنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (10: 878/423)، و"المجروحين لابن حبان" (3: 48)، و"ميزان الاعتدال للذهبي" (4: 279)، و"المعني في الضعفاء للذهبي" (2: 703)، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. 621/236، و"الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (3: 3557/167).

34 قال العباس بن مصعب: كان أبوه مجوسياً وإنما سمي بالجامع لأنه أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى، والحديث عن حجاج بن أرطاة وطبقته، والمغازي عن محمد بن إسحاق، والتفسير عن الكلبي ومقاتل، وكان مع ذلك عالماً بأمور الدنيا فسمي بالجامع. وقال ابن حبان فيه: جمع كل شيء إلا الصدق!.

35 لاحظ أن الخطورة في الإسرائيليات لا تنبع من مضامينها الخرافية، بسبب التحريف الذي حصل فيها، على ما وصف القرآن، وإنما من جهل المحدثين الإمام بمصادر الإسرائيليات، وهو نوع من علم الدراية يتطلب منهجاً ما يتطلب الإمام بالموروث الديني للمنطقة، كي ترد الأخبار الملققة إلى معنيها بعلم، وليس رجماً بالغيب على ما سار عليه الأقدمون في هذا المجال. وبعض البله القاصرين من مہرجة العبودية المتأخرة التي يمثلها خير تمثيل، على ما مر بنا، أمثال أبي رية المصري والبهمني المغربي، اللذين يطعنان ويتحاملان على أبي هريرة، أو كعب الأحبار، لروايتهما للإسرائيليات، بينما لا خطر أصلاً في الإسرائيليات، إن وردت، ما دمتا نستطيع ببسر تحديد النص الذي أخذت منه في مرجعها الأصلي. وهو ما يجهلانه!.

36 كتاب "المطمة"، ص. 278 من طريقتين قال في الطريق الأول رقم: 642: [حدثنا أبو معشر الدارمي، حدثنا عطية، حدثنا حماد بن سلمة، عن يزيد الرقائسي، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: "الشمس والقمر ثوران عقيران في النار"، وقال في الطريق الثاني رقم: 644: [حدثنا محمد بن عبد الله بن رسته، قال: حدثنا الصلت بن مسعود، قال: وحدثنا جعفر بن أحمد بن فارس، حدثنا العباس بن يزيد، قال: حدثنا درست بن زياد، عن يزيد الرقائسي، عن أنس، عن النبي ﷺ مثله.

37 قلت: ومدار الخبر كله، إنما هو على يزيد بن أبان الرقائسي البصري، أبو عمرو الزاهد العابد القاص (ت: ما بين 110 هـ - 120 هـ). وهو متروك، وضعفه غير واحد، ولم يكن ممن الثقات لثبته بالعبادة. قال شعبة بن الحجاج العتكي: لأن أرنى أحب إلي من أن أحدث عن يزيد الرقائسي. وقال الإمام أحمد: لا يكتب عنه شيء، كان منكر الحديث. وقال يحيى بن معين: كان رجلاً صالحاً ولكن حديثه ليس بشيء. وقال البخاري: كان شعبة (بن الحجاج) يتكلم فيه. وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني وغير واحد ضعيف. وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله من البكتيين في الليل والحلوات،... ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها واشتغل بالعبادة وأسبابها، حتى كان يقلب كلام الحسن (الصصري) فيجعله عن أنس عن رسول الله ﷺ، وهو لا يعلم! فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحمل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب، وكان قاصاً بالبصرة ويكي الناس! وكان شعبة يتكلم فيه بالعظم.

أنظر ترجمته في: "التاريخ الكبير للبخاري" (8: 320)، و"ميزان الاعتدال" (4: 9669/418)، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. 673/253، و"المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان" (3: 98)، و"المعني في الضعفاء للذهبي" (2: 747)، و"الضعفاء والمتروكين للدارقطني"، ص. 593/400، و"الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (3: 3770/206)، وغيرهم.

حيث أن سند الخبر، يدور على القاص المغفل، **يزيد بن أبان الرقاشي البصري** الزاهد، وهو



ومن طريق **الرقاشي** هذا، رواه أيضاً **أبو يعلى الموصلي** في مسنده³⁷، وكذلك فعل غيره³⁸.

قلت:



ولا ينقضي عجبى:

— أولاً: من **صنيع ابن حجر**، وهو يستشهد بمجت هذا الخبر، كما فعل أعلاه، بينما الخبر يرويه **متروك!**،
— وثانياً: من **صنيع أبي موسى المديني**، حين ذهب يبحث عن تأويل مستساغ لجملة: "**ثوران عقيران**"، بينما لم
ترد لفظة "**عقيران**" لا عند **البخاري** ولا عند **البخاري** في متنيهما!.

وهذا، مع الأسف، خلف منطقي شائع لدى متأخري الحفاظ، الذين لا يكلون عن النهي
في بعض مؤلفاتهم، من الوقوع في مثل هذه المحاذير، إلا ليقعوا في خلف الاستشهاد بمثلها،
وعلى ضعف مخرجها!، في مؤلفات أخرى، ساكتين عنها ومارين عليها مرور الكرام!، وكأن
كلام الليل يمحوه كلام النهار!.

انتهى وتليه الحلقة الحادية عشرة

دور القصص والحكايات في الترويج للأخبار الموضوعية

37. قال أبو يعلى: (حدثنا موسى بن محمد بن بن حبان، حدثنا درست بن زياد، حدثنا يزيد الرقاشي... إلخ. (الخبر). ونقله ابن كثير في: "التفسير" (4: 475) في تفسير الآية الأولى من سورة التكوين، وفي تاريخه: "البداية والنهاية"، المجلد رقم: 1، في باب: "ذكر ما يتعلق بخلق السموات وما فيها من الآيات". وقال البيهقي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (10: 390): (رواه أبو يعلى (الموصلي) وفيه ضعف وقد وثقوا...!). @ قلت: أنى يوثق أمثال الرقاشي!، وهذا جانب من الأحكام التي انتقدناها على مصححي الخردة، من شاكلة السيوطي، والبيهقي الذي يقتفي أثره ويأخذ بأحكامه في التصحيح والتضعيف، دون تحقيق، في هذا المؤلف وغيره.

38. أخرجه أيضاً من طريق الرقاشي هذا كل من: أبي داود الطيالسي في "المسنَد"، الخبر رقم: 2103، وابن عدي في: "الكامل في الضعفاء" (2: 102)، والسيوطي في: "اللائلي المصنوعة" (1: 82)، وأورده السيوطي أيضاً في: "الجامع الصغير"، الخبر رقم: 3443 وعزا تخريجه لابن مردويه في تفسيره، والذيل في "مسنَد الفردوس"، وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات" وقال: فيه يزيد الرقاشي ليس بشيء، ودرست قال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به. @ قلت: ودرست هو أبو الحسن ثرست بن زياد العنبري البصري، وهو الذي يقال له: درست بن حمزة الغزاز. قال ابن حبان في: "المجروحين" (1: 293): كان منكراً الحديث جداً، وذكر له هذا الخبر. @ قلت: إلا أن أفة هذا الخبر ليست من درست، وإنما من الرقاشي، مادام قد شاركه في رواية هذا الخبر عن الرقاشي حماد بن سلمة، كما تقدم.



الهندسة الحديثة

الحلقة الحادية عشرة

دور القصص والحكايات في الترويج للأخبار الموضوعية

5.1.3.5 دور القصص والحكايات في الترويج للأخبار الموضوعة

يتضح مما سبق أن الخبر كان رائجاً في مدينة **البصرة**، مادام يروج له من طرف **قاص مغفل** بكاء لا يدري ما يخرج من مخه، لكن معاصراً **لابن فيروز**!

وهذا يدل بجلاء، ليس فقط، على قدرة الوضاعين على **فبركة واختلاق الأخبار**، بل أيضاً على **حنكتهم التسويقية** لمثل هذه البضاعة البائرة، وخبرتهم في **اصطياد المغفلين** وتلقينهم إياها، **ليشتغلوا كصنادق رنانة** للترويج لها في باقي الحواضر الإسلامية.

قلت:



ويتضح من ترجمة كل من **الرقاشي¹** و**ابن فيروز²**، أنهما: **بصريان متعاصران**، وينتميان كلاهما إلى **الطبقة الخامسة من صغار التابعين**.

1 يزيد بن أبان الرقاشي البصري، أبو عمرو الزاهد العابد القاص (ت: ما بين 110 هـ - 120 هـ). وهو متروك، ضعفه غير واحد، ولم يكن من الثقات لاشتغاله بالعبادة. قال شعبة بن الحجاج العتكي: لأن أزني أحب إليّ من أن أحدث عن يزيد الرقاشي. وقال الإمام أحمد: لا يكتب عنه شيء، كان منكر الحديث. وقال يحيى بن معين: كان رجلاً صالحاً ولكن حديثه ليس بشيء. وقال البخاري: كان شعبة (بن الحجاج) يتكلم فيه. وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني وغير واحد ضعيف. وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله من البكائين في الليل والخلوات،... ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها واشتغل بالعبادة وأسبابها، حتى كان يقلب كلام الحسن (البصري) فيجعل عن أنس عن رسول الله ﷺ، وهو لا يعلم! فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب، وكان قاصاً بالبصرة ويُبكي الناس! وكان شعبة يتكلم فيه بالعظائم.

أنظر ترجمته في: "التاريخ الكبير للبخاري" (8: 320)، و"ميزان الاعتدال" (4: 9669/418)، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. 673/253، و"المجروحين من محدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان" (3: 98)، و"المغني في الضعفاء للذهبي" (2: 747)، و"الضعفاء والمتروكين للدارقطني"، ص. 593/400، و"الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (3: 3770/206)، وغيرهم.

2 هو ابن فيروز البصري (من الطبقة الخامسة). وثقه أبو زرعة الرازي والنسائي وكلاهما متأخران بكثير عن عصره! قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (5: 633/136): سئل عنه أبو زرعة فقال: بصري ثقة. وأبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (200 هـ - 264 هـ) لم يدرك عصر الداناج ولم يسند توثيقه إلى معاصر للداناج! مما يعني أن توثيقه له ليس مباشراً وإنما باعتبار من روى عنه أو باعتبار مروياته ذاتها حسب تقييم أبي زرعة لها. وقال أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: 303 هـ) وهو متأخر عن أبي زرعة كذلك: ليس به بأس! وهو حط من توثيق أبي زرعة له وإن لم يورد هو أيضاً سنداً يمثل هذا الحكم إلى معاصر معتبر للداناج. أنظر ترجمته التي لم تتجاوز ربع صفحة في: تهذيب التهذيب (5: 616/314).

أضف إلى هذا أننا، وإن كنا نجهل سنة وفاة **ابن فيروز**، أو **الرقاشي** على التعيين، إلا أن هذا لم يمنع الحفاظ من حصر سنة وفاة الأخير ما بين سني 110 هـ إلى 120 هـ.

وهذا يعني أن **ابن فيروز**، لو كان حاضراً كشاهد لأحداث هذه الواقعة التي لم تحصل قط!، ما بين **الحسن البصري** وأبي **سلمة**، لرجح احتمال أن تكون الحادثة حصلت أيام ولاية **خالد بن عبد الله القسري** على العراق من سنة 106 هـ إلى أن عزله الملك الأموي **هشام بن عبد الملك** سنة 120 هـ³.

أي: أن الحادثة حصلت أواخر أيام **الحسن البصري**، خلال السنوات الأربع الأخيرة من عمره!.

وهو ما يفند رواية **الخطابي**، الذي جعل الحادثة حصلت ما بين سني 72 هـ - 74 هـ، أيام ولاية **خالد بن عبد الله بن أسيد!**، أي: 34 أو 38 سنة من قبل!.

وهو ما لا تشهد له لا رواية **البزار** ولا رواية **الإسماعيلي!**، وسندهم جميعاً واحداً!.

وهو عكس ما ذهب إليه **ابن حجر** في ترجيحه السابق متابعاً **للخطابي!**.

قلت:



ويغلب على الظن، بناءً على هذه المعطيات المتضاربة، أن **ابن فيروز الداناج الفارسي البصري**، الملقب بـ "**العالم**"⁴، هو من يمكن أن يجري على لسانه مثل هذا الخبر، الذي سبق به



أبا عصمة، **نوح بن أبي مريم المروزي** (ت: 173 هـ)، الملقب بـ "**الجامع**"!.

ذلك، أن متن هذا الخبر، لا يمكن أن يفكره سوى من له بعض إلمام وإحاطة بموروث

المنطقة.

3 وسيقتله يوسف بن عمر بأمر من الملك الأموي الوليد بن يزيد سنة 126 هـ. أنظر "تاريخ خليفة بن خياط"، ص. 359، و 362.

4 أورد ذلك ابن أبي حاتم في ترجمته في كتاب "الجرح والتعديل" (5: 633/136)

وهو ما اجتمع في **ابن فيروز** لحمله للقب: "**العالم!**"، بعرف ذلك العصر، واجتمع في **ابن أبي مريم** بعد أزيد من ثمانية عقود، بتلقيبه ب "**الجامع!**". و**بنس العلم!!!!** و**بنس الجمع!!!!**.

5.1.3.6) في تضارب الاحتمالات مع تعذر الجزم

لكن، وبالرغم من تغليبنا لهذا الإمكان النظري في ربط الخبر بابن **فيروز**، خصوصاً، بعد



تقليبنا لكل الحجارة بحثاً عن العقارب، إلا أن هذه الإمكانية تظل فقط **راجحة** للإعتبارات التي قدمنا، وليست **بحاسمة**، لكون **عبد العزيز بن المختار** نفسه، الراوي عن ابن فيروز، **تفرد** بدوره برواية الخبر عن **ابن فيروز**، دون مشاركة له فيه من أحد!.

و **عبد العزيز** هذا قال فيه **ابن حجر**⁵:

عبد العزيز بن المختار البصري، وثقه ابن معين في رواية ابن الجنيد وغيره⁶، وقال في رواية



ابن أبي خيثمة⁷ عنه: ليس بشيء⁸. وقال أبو حاتم: مستوي الحديث ثقة⁹. وثقه العجلي¹⁰، والبرقي¹¹، والنسائي¹². وقال ابن حبان في "الثقات" يخطئ¹³.

5 ابن حجر: "هذه الساري"، ص. 419، طبعة دار المعرفة الثانية، على طبعة بولاق لسنة 1301 هـ، بيروت.

6 تقدم توثيق ابن معين له في: "سؤالات ابن الجنيد"، ص. 418/88، و"تاريخ ابن معين برواية الدوري" (2: 3589/367)، ونقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (5: 394) هذا القول أيضاً عن تلميذ ابن معين الآخر، الحافظ الثقة المأمون: أبي يعقوب، إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج

المرزوقي، نزيل نيسابور (ت: 251 هـ) صاحب كتاب: "سؤالات إسحاق بن منصور الكوسج لابن معين".

7 الحافظ، أحمد بن زهير بن حرب، أبو بكر النسائي، ثم البغدادي (185 هـ - 279 هـ) صاحب: "التاريخ الكبير". صاحب ابن معين وسمع منه. قال الدارقطني: ثقة مأمون. وقال الخطيب البغدادي: ثقة، عالم، متقن، حافظ، بصير بأيام الناس راوية للأدب، أخذ علم الحديث عن أحمد بن حنبل، وابن معين، وعلم النسب عن مصعب (الزبيري)، وأيام الناس عن علي بن محمد المدائني، والأدب عن محمد بن سلام الجمحي، ولا أعرف أغزر فوائده من تاريخه. له ترجمة في: "تاريخ بغداد" (4: 162)، و"تذكرة الحفاظ" (2: 516).

8 "تهذيب التهذيب" (6: 317).

9 قال ابن أبي حاتم في: "الجرح والتعديل" (5: 1829/393): سألت أبي عن عبد العزيز بن المختار فقال: صالح الحديث، مستوي الحديث، ثقة.

10 "ثقات العجلي"، ص. 1017/306.

11 الحافظ والعالم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي المصري (ت: 249 هـ) تلمذ لابن معين وغيره وصنف كتاب: "الضعفاء".

له ترجمة في: "تذكرة الحفاظ" (2: 593/569). نقل كلامه هذا ابن حجر في: "تهذيب التهذيب" (6: 317).

12 "تهذيب التهذيب" (6: 317).

قلت (ابن حجر): احتج به الجماعة وذكر ابن القطان الفاسي¹⁴ أن مراد ابن معين بقوله في بعض

الروايات: ليس بشيء. يعني: أن أحاديثه قليلة جداً!!!!!!

قلت:



وقول ابن معين هذا بحاجة بدوره إلى تمحيص هنا.

فالغالب من قول ابن معين في رجل: "ليس بشيء" ، أنه يريد بذلك تضعيفه، على ما

استقرأ أبو غدة  رحمه الله من صنيعة¹⁵.

لكن، يظل مع ذلك احتمال أن يكون الأمر معكوساً وارداً، وبحاجة ماسة إلى تحقيق!!

وبالتالي، فلم نسلم من اجتياز ورطة إلا لنقع في أخرى!.

13 "كتاب الثقات لابن حبان" (4: 115).

14 الحافظ المغربي، أبو الحسن، علي بن محمد الفاسي، الشهير بابن القطان (ت: 628 هـ) صاحب كتاب: "بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام"، أي "الأحكام الشرعية الكبرى" لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي، المعروف بابن الخراط الأندلسي (510 هـ - 581 هـ).

15 قام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله، على هامش تحقيقه لكتاب "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"، لأبي الحسنات محمد بن عبد الحسي اللكنوي الهندي (1264 هـ - 1304 هـ) بمحاولة أولية في تحقيق هذه المسألة، باستقراء عشوائتي ناقص، فأورد إحدى وثلاثين حكماً لابن معين في بعض الروايات الذين يقول فيهم ابن معين: ليس بشيء وقال: {فهذه واحد وثلاثون شاهداً وقفت عليها مصادفة خلال اشتغالي ومراجعاتي، - والتتبع بنفي الحصر - تدل أوضح الدلالة على أن ابن معين يريد فيها من قوله في الراوي: "ليس بشيء" ضَعْفُه وسقوطه، لا قلة أحاديثه، كما أفادت النماذج المذكورة. وهناك أمثلة كثيرة يراها المتنوع في كتب الرجال، فليكتف بما ذكر.

ثم أقول تأييداً لهذا الفهم الذي جزمته به: إن معنى التضعيف من هذه الجملة: "ليس بشيء"، هو المعنى الحقيقي لها، والمستعملة فيه - وخاصة بعد هذه الشواهد الكثيرة التي سقتها -، فلا يعدل عنه إلا بقريضة صارفة، تدل على أنه يريد من هذه الكلمة قلة أحاديث الراوي لا تضعيفه. أنظر: "الرفع والتكميل"، ص. 221، ط. 3، 1407 هـ/1987 م، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

⊕ قلت: والإشكال هنا لا يحسم بترجيح قول تلامذة ابن معين الثلاثة على قول ابن أبي خيثمة المخالف، لأن من عادة ابن معين وغيره من النقاد تتبع أحوال الرواة فيحكمون عليهم بحكم، ثم يثبتون لهم بأخرة حكم آخر فيهم فيغيرون حكمهم الأول. ويكفي هنا أن نورد شاهداً من تجربة ابن معين مع أحد أصدقائه وهو خالد بن الهيثم، وكان من أثبت الناس وأكيسهم وأدهاهم. قال ابن معين: {كان أول ما أنكرت من أمره - يعني به: خالد بن الهيثم، -، حدثنا بأحاديث عن رشدين، ثم قال لنا بعد: اجعلوها كلها عن ليث، فأنكرت ذلك عليه، حتى جاءت تلك الأحاديث، وكانت بيني وبينه صداقة ومودة، فكنت أتبعه بعد ذلك، ولا والله ما كتبت عنه - بعد ما قيل فيه - حديثاً قط.} ⊕ قلت: فهذا هو ابن معين لا يحابي ولا يجابي في الحق. أنظر "تاريخ بغداد للخطيب" (8: 302).

وقد وجدنا لابن حبان البستي حكماً على عبد العزيز بن المختار أنه: "كان

يخطئ".

لكن، من المعروف أن عصر ابن حبان (ت: 354 هـ) متأخر جداً عن عصر عبد العزيز!

فكيف أمكنه أن يحكم عليه بمثل هذا الحكم ، دون أن يسنده لمعاصر لعبد العزيز؟

بل إن هذا السؤال يجرنا إلى سؤالين آخرين محايثين:

أولاً: أيكون هذا الخبر مما قد يكون خطأ فيه عبد العزيز بن المختار؟

وثانياً: أيكون حكم ابن معين عليه بقوله فيه، كما عند ابن أبي خيثمة: "ليس

بشيء"، يريد بذلك: توهينه بمرة ، أو فقط التعبير عن قلة روايته، كما طوح بذلك

الحافظ ابن القطان الفاسي، دون أن يتحقق من دعواه؟

قلت:



وقبل الخوض في تقلب الحجارة من جديد، بحثاً عن عقارب هذه الإشكالية ،
يجدر بنا التذكير بملمحين مهمين في أحكام النقاد على الرواة، على ما مر بنا من صنيعهم.

فبخصوص عبد العزيز بن المختار البصري، فإن كل ما نعرف من سيرته يتلخص في
كونه ينتمي إلى الطبقة السابعة من كبار التابعين، أي أن وفاته كانت قبل سنة 180 هـ، أو في
حدودها.

وهو ما يعني أن حكم **أبي زكريا، يحيى بن معين البغدادي** (158 هـ - 233 هـ)، عليه،
يحتمل ألا يكون عن مباشرة ومعاينة!، خصوصاً وأنا وجدناه إنما يروي عن كبار الطبقة الثامنة
وما بعدها.

فهو يحدث عادة عن رؤوس **الطبقة الثامنة** مثل: **سفيان بن عيينة** المكي (107 هـ - 198 هـ)،
وكبار **الطبقة التاسعة**: **وكيع بن الجراح الكوفي** (128 هـ - 196 هـ)، **ويحيى بن سعيد بن**
فروخ التميمي القطان البصري (120 هـ - 198 هـ) وغيرهما.

قلت:



والمعروف من شهادة **ابن معين** نفسه، كما نقلها عنه تلامذته، أنه قام بزيارة إلى **الكوفة**
سنة 176 هـ وتردد على مجالس **وكيع بن الجراح** وعمره لما يناهز بعد، **الثمانية عشر سنة**¹⁶.
وورد عنه الخبر أيضاً، بأنه زار **البصرة** قبل وفاة **المعتمر بن سليمان** البصري بسنة، أي
سنة 187 هـ، وهو في سن **السادسة والعشرين**¹⁷.



ولا نعلم إن كان قد زار **البصرة** قبل هذا التاريخ أم لا
وبناءً على هذه المعطيات التاريخية، ف**ابن معين** يعد بحق، **أقرب موثق معاصر ل عبد**
العزيز، إما مباشرة من خلال التقائه به، أو من خلال ما حدثه عنه شيوخه البصريون، حتى وهو
لم يعينهم لنا، كما فعل في أحايين كثيرة في غير **عبد العزيز**.
والإشكال، إنما جاء من تضارب أقوال **ابن معين** فيه، بحسب رواية تلامذته الناقلين
عنه.

فرواية كل من:

(أ) **أبي الفضل العباس الدوري**،

16 قال أبو الفضل العباس الدوري: سمعت يحيى يقول: كتبت عن وكيع و(عبد الله) ابن المبارك (ت: 181 هـ) حي، وهي السنة التي حج فيها
هارون (الرشيدي) وهي سنة ست وسبعين (ومائة). (قلت: ما بين قوسين صغيرين إضافة من عندي (المؤلف) للتوضيح. انظر: "تاريخ يحيى بن
معين برواية الدوري (3: 2684/594).

17 قال ابن محرز: سمعت يحيى بن معين ونكر "معتمر بن سليمان التيمي" فقال: كنا مع معتمر بن سليمان قبل موته بسنة. انظر: "معرفة الرجال
لابن محرز" (1: 795/146)، و(2: 495/157).

ب) وأبي العباس ابن محرز،

ت) وإسحاق بن منصور الكوسج عنه، تقول بأنه قال فيه: "ثقة"،

-بينما رواية: ابن أبي خيثمة (أحمد بن زهير بن حرب) تقول: أنه قال فيه: "ليس

بشيء"!!

فكيف تغير فيه حكمه، إن كان قد حكم عليه من خلال مروياته فحسب!!؟

ثم، هل سمع ابن أبي خيثمة هذا الحكم من ابن معين في مجلس آخر، غير المجلس الذي
تضافرت عليه أقوال التلاميذ الثلاثة، أم هو مما وهم فيه ابن أبي خيثمة أصلاً!.

وعلى أي حال، فهذا سؤال مفتوح، ولا يفتح علينا بشيء.

قلت:



أما قول أبي زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (200 هـ - 264 هـ) فيه: "لا بأس
به"، فهو أقل من قول ابن معين فيه: أنه ثقة.

ثم إن أبا زرعة الرازي متأخر جداً عن عصر عبد العزيز، فكيف تسنى له أن يأتي بمثل
هذا الحكم الجديد في الرجل، المخالف لقول ابن معين فيه قبله!؟.

قلت:



هذا ما يوضحه بلديه ومعاصره أبو حاتم، محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (195 هـ -
277 هـ) بجلاء بقوله فيه: صالح الحديث، مستوي الحديث، ثقة.

فقوله: "مستوي الحديث" يدل على أنه قام بسبر مروياته، وحكم عليه موضوعياً، من
خلال ما تبين له منها مقارنة مع ما يرويه الثقات.

ويشهد لذات المنحى، قول أبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت):



254 هـ) بعد أن أورد عبد العزيز ضمن كتابه "الثقات" بقوله فيه: "كان يخطئ"

وهو ما يدل على أن ابن حبان توصل إلى هذا الحكم بسير رواية الرجل.

قلت:



ولم يضيف توثيق من وثقه من المتأخرين أكتال:

(أ) **أبي الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي** (182 هـ - 261 هـ)،

(ب) **وأبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني البغدادي** (306 هـ - 385 هـ)،

(ت) **وأبي بكر، أحمد بن محمد الخوارزمي البرقاني البغدادي** (336 هـ - 425 هـ)،

شيئاً جديداً إلى الموضوع كمعلومية،

ولا أضاف:

(ث) **أبو عبد الرحمن، أحمد بن علي بن شعيب النسائي** (215 هـ - 303 هـ) جديداً بقوله

فيه: **"ليس به بأس"**، لأنهم كلهم متأخرون عن عصر **عبد العزيز بن المختار** بقرون!.

قلت:



ومادام كلام كل هؤلاء، لا غنية فيه، فمعناه أننا رجعنا الفقهري إلى مربعنا الأول مع ابن

معين. وبالتالي، فلا مندوحة من تحقيق ما عناه ابن معين في رواية **أبي بكر، أحمد بن أبي**

خيثمة: زهير بن حرب النسائي البغدادي (185 هـ - 279 هـ)، إن صحت عنه!، في حكمه على

عبد العزيز بقوله فيه: **"ليس بشيء"**.

أعنى بذلك حكماً على قلة روايته، أم على ضعفه بإطلاق؟

قلت:



وللتحقق من المسألة موضوعياً، فقد قمنا بجرد رواية **عبد العزيز بن المختار** في الكتب

التسعة¹⁸ بالإضافة إلى **المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم الطبراني**، وتحصل لنا من هذه العملية،

¹⁸ هي : صحيح البخاري وصحيح مسلم، والسنن الأربعة، وموطأ الإمام مالك، ومسند الدارمي، ومسند الإمام أحمد.

أن الكتب التسعة أوردت له 47 خبراً، منها عشرة مكررة¹⁹، بينما روى له الطبراني، خارج هذه الروايات، 13 رواية إضافية أخرى لم يخرج منها أصحاب التسعة شيئاً²⁰.

وبالتالي، فمرويات عبد العزيز عند كل هؤلاء العشرة تناهز الخمسين خبراً.

وهو ما يعني أن الرجل ليس بقليل الرواية، كي نحمل قول ابن معين "ليس بشيء"، المفترض أنه حكم عليه به، كما عند ابن أبي خيثمة.

ثم إن عامة ما ورد في هذه الأخبار هو مما شاركه فيه غيره، لكن أخطأ في غير ما

خبر، مما يؤكد حكم ابن حبان فيه بأنه كان يخطئ.

وبالتالي، فهو ليس معنياً أيضاً بالحكم الآخر لابن معين فيما يعنيه بقوله في الرجل:



"ليس شيء": يعني بذلك تضعيفه بإطلاق.

فالقول الفصل فيه إذن، هو قول التلاميذ الثلاثة لابن معين بأنه: "ثقة" مضافاً إليه قول ابن حبان، المستقرئ لمروياته، والحاكم عليه موضوعياً من خلالها بأنه "كان يخطئ". فالحكم النهائي على الرجل، بناءً على ما تقدم هو: "ثقة، لكن يخطئ".

قلت:



ومن أمثلة ما أخطأ فيه، بحسب ما استقرأت من مروياته، التي يحكمها الأفق المعرفي لعصره، إيراده لخبر ظاهر البطلان، يرفعه إلى الصحابي عبد الله بن عباس يُقَوِّل فيه النبي ﷺ²¹ أنه قال!:

19 أغلبها مرفوع إلى الصحابة: (1) أم المؤمنين عائشة، (2) أم المؤمنين أم سلمة، (3) علي بن أبي طالب، (4) عبد الله بن عباس، (5) أبي هريرة، (6) أبي سعيد الخدري، (7) عبد الله بن زيد بن عاصم، (8) جابر بن عبد الله، (9) هشام بن عامر، (10) عمران بن حصين، (11) عبد الله بن عمرو بن العاص، (12) عبد الله بن سرجس.

20 وهي عن: (13) أبي ذر الغفاري، و(14) جرير بن عبد الله، (15) حجاج بن عمرو بن غزية الأنصاري، (16) سلمان بن عامر الضبي، (17) عبد الله بن مسعود، (18) عبد الله بن عمر، (19) هشام بن عامر الأنصاري، زيادة على روايات مخرجة في أحد الكتب التسعة، أو زائدة على ما فيها من أحاديث أخرى لبعض من سبق من الصحابة.

21 تفرد بروايته أحمد في "مسند المكثرين"، الخبر رقم: 3085، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (9: 124) عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه به.

الحيات مسح الجن!!

وكمثال آخر على أخطائه، ما أخرجه الترمذي فقال²²:

حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب {أبو عبد الله الأموي البصري (ت: 244 هـ) وهو ثقة}، حدثنا عبد العزيز بن المختار، عن سهيل بن أبي صالح (وهو ثقة)، عن أبيه (ذكوان السمان وهو ثقة)، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«إذا أكل أحدكم فليعلق أصابعه، فإنه لا يدري في أيتهن البركة؟»

وقال الترمذي عقبه: وفي الباب عن جابر (بن عبد الله) وكعب بن مالك، وأنس (بن مالك).

وقال أيضاً:

هذا حديث حسن غريب! لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث سهيل، وسألت محمداً (أي البخاري صاحب الصحيح) عن هذا الحديث فقال: هذا حديث عبد العزيز، من المختلف، لا يعرف إلا من حديثه.

قلت:



وهذا الحديث، إنما استغرب، لإلحاق عبد العزيز له بسهيل، وهو ما لا يعرف من حديثه،



مما يعني أنه وهم فيه.

زبدة البحث

فليلاحظ القارئ بادئ ذي بدء:

أولاً: ما يتطلبه المنهج من نفس طويل، من أجل إمكان ضبط أقوال النقاد في الرواة إذا ما تعارضت.

22 سنن الترمذي، كتاب: "الطعمة"، باب: "ما جاء في لعق الأصابع بعد الأكل" (4: 1801/258)، طبعة إستانبول لسنة 1401 هـ/1981.

ثانياً: عدم الاسترواح لأحكام السابقين وإمكان ورود الخطأ عليهم، حال ما وجدنا عند ابن حجر،

وأبي موسى المديني وغيرهما.

ثالثاً: كثرة المعضلات والمدهمات التي يمكن أن تصادف المحقق في مثل هذه الأفراد الغرائب، التي صعب

علينا أن نقطع أو نخزم فيها بحكم راجح، لكثرة الاحتمالات في كل مسألة مسألة عرضت لنا في هذا الخبر، بدءاً

من عدم ضبط الرواة لمروياتهم، ومروراً، بكل تلك الملابس والإشكالات التي قمنا باستعراضها بإسهاب،

لنوقف القارئ، وعن كذب، على ما يعتري مثل هذه **الروايات الغرائب الأفراد** من أعطاب، حذر منها

الحفاظ.

رابعاً: قارن تعقيدات إجرائيات المنهج، وما يتطلبه من معارف منهجية داخلية ومن ضوابط خارجية

مرشدة، مع **المنهج الكهوفي** المتحجر الذي يجتره أكثر مقلدة العصر، وهم يظنون أنهم يحسنون بذلك صنعاً،

أو أنهم على الخجة البيضاء في مثل هذه الأمور، بينما هم خارج العصر والمنهج، وحطبة ليل في المطلق،

ومتسلطون على حقل فوق عقولهم ومداركهم، بل ولا رجاء في تقويمهم أو إصلاحهم بحال لضعف الطالب

والمطلوب فيهم معاً!.

أما كيف استجاز البخاري رحمه الله، أن يتفرد بإخراج مثل هذا الخبر **الشاذ الأصل بمرّة**،

متفرداً بروايته عن شيخه مسدد بدوره، دون مشاركة له فيه من حافظ معتبر، فهذا لا يجد تفسيره

سوى في الإحراجين البنيويين اللذين أقام البخاري صرح صحيحه فوقهما وهما:

أولاً: كون البخاري ألف كتابه على الأبواب الفقهية كما لاحظنا من قبل، ولما أعوزه إيجاد

حديث على شرطه ليستشهد به للباب، لجأ لما ليس منه بد عنده، ليقع في محذور التزود من

خثارة ما كان قد اختار أن يزهد فيه، بناء على ما اشترط على نفسه في الصحة الاعتبارية!. وهو صنيعة في هذا الخبر بالذات، خصوصاً وقد نقل عن الإمام أحمد قوله²³:

ثلاثة كتب ليس لها أصول – أي أسانيد – وهي: المغازي، والتفسير، والملاحم.

ثانياً: عدم إمام البخاري رحمه الله، كغيره من معاصريه، ب التاريخ الديني القديم للمنطقة، ليسعفه كرائز في غربة بعض الأخبار أو تجنبها من أول وهلة، على ما تبين لك من صنيعنا.

وهذا الاعتبار الأخير، راجع بالأساس إلى ثقل وطأة القوقعية التخصصية، وأثر الموروث، والبيئة على الحفاظ، على ما قدمنا أيضاً.

قلت:



وعلى ضوء هذين الاعتبارين الموضوعيين، قد لا نعجب أن يشوب البخاري صحيحه بمثل هذا **الخبر الغريب الفرد الشاذ**، بالرغم من تحذير كافة الحفاظ من الاستشهاد بأمثالها على ما نقلنا من أقوالهم في ذلك!.

5.1.3.7 دخول المرجفين على خط التماس

وقد أثار هذا الخبر زوبعة في الماضي، كما كان حقيقاً بمثله أن يثير، بنكارة متنه، وزادها عصفاً، كون من خاضوا فيها، سواء أكانوا من المنافحين عن **البخاري** رحمه الله أم ضده، لم يكونوا من أصحاب التحصيل أو التخصص، فيما انتدبوا أنفسهم للجدل والحجاج فيه!. وأكثر ما خذلهم جميعاً، هو عدم وجود **معياري موضوعي** يقيسون به **وثوقية** مثل هذه الأخبار، على ما أصبح بمقدورنا الآن أن نفعل ببسر، للحكم عليها بما تستحقه وليس بحسب هوى المعالج لها، من منطلقات ذاتية أو عقدية صرفة لا دخل للعلم فيها!.

²³ورده ابن حجر العسقلاني في: "لسان الميزان" (1: 31).

وقد نقل **ابن قتيبة** هذا الإشكال أيضاً في "تأويل مختلف الحديث".

و**ابن قتيبة** رحمه الله، كان عالماً باللغة، والنحو، وغريب القرآن ومعانيه، والشعر، والفقه، إلا أنه لم يكن له من زاد في **علم الحديث**²⁴. وهذا لم يمنعه من التصدي لمرجفة عصره، لما رأى من إجماع المحدثين، التصدي لمثل هؤلاء، لعيهم الجماعي في كل ما له مساس بالجدل، عدا من بعض التقويميين الأصلاء، حال **ابن تيمية الحراني** و**ابن حزم الأندلسي** رحمهما الله²⁵. إذ هم أصحاب حفظ وكهوفية وقوقعة، وليسوا بأصحاب جدل، أو منطق، أو قرقرة حجاج.

قال **ابن قتيبة**²⁶:

قالوا: حديث يدفعه النظر وحجة النظر.
قالوا: رويتم عن **عبد العزيز بن المختار الأنصاري**، عن **عبد الله الداناج** قال: شهدت أبا سلمة بن عبد الرحمن، في مسجد البصرة، وجاء الحسن (البصري) فجلس إليه، فحدث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: (الخير).
فقال الحسن: وما ذنبهما؟
قال (أبو سلمة): إني أحدثك عن رسول الله ﷺ، فسكت!
قالوا (الحضور): قد صدق الحسن، ما ذنبهما؟
وهذا من قول الحسن ردّ عليه (يعني على أبي سلمة) أو على أبي هريرة!

قلت:



ثم شرع **ابن قتيبة** ينتصر لفحوى الخبر، على ما مر بك من فذلكات عند كل من **الإسماعيلي والخطابي**، فقال:

24 تتلمذ في النحو واللغة على أبي حاتم السجستاني، والرياشي، وحرمله بن يحيى وغيرهم. وهو صاحب تصانيف كثيرة بلغت حوالي ستة وأربعين مؤلفاً، سارت ببعضها الركبان، ولعل أبرزها: هذا الكتاب الذي نستشهد بمقتطفات منه، و"عيون الأخبار"، وكتاب: "المعارف"، و"أدب الكاتب" وغيرها، مما سارت بذكرها الركبان. وقد مزج ابن قتيبة بين مذهبي النحويين الكوفيين والبصريين على نحو ما شهدته مدرسة بغداد، حتى عده المؤرخون رئيساً لمدرسة بغداد النحوية. أنظر ترجمته في: "الفهرست لابن النديم"، ص. 115.

25 انظر مؤلفينا ضمن سلسلة: "دقائق المجتهد المنظوري المعاصر": "صناعة الفقه (4): التقويمية الظاهرية عند ابن حزم الأندلسي"، و"صناعة الفقه (6): التقويم السلفي عند ابن تيمية".

26 ابن قتيبة: "تأويل مختلف الحديث"، ص. 100-102، ط. أولى: 1411 هـ/1991 م، دار الجيل، بيروت.

ونحن نقول: إن الشمس والقمر لم يعذبا بالنار حين أدخلهما، فيقال: ما ذنبهما؟، ولكنهما خلقتا منها، ثم رُدا إليها.

ثم طفق يستشهد لهذا الخبر الباطل، ببواطن من قواصم الظهر، أدهى، وأمر! فقال:
وقد قال رسول الله ﷺ! في الشمس - حين غربت - في نار الله الحامية:

لولا ما يزرعها من أمر الله تعالى، لأهلك ما على الأرض!²⁷

وقال (أي الرسول ﷺ):

«ما ترتفع في السماء قصمة (فيحة)²⁸ إلا فتح لها باب من أبواب النار!، فإذا قامت الظهيرة،
فتحت الأبواب كلها!»²⁹

27 هو خبر باطل رواه أحمد في المسند، "مسند المكثرين"، الخبر رقم: 6639. قال الإمام أحمد: لحديثنا يزيد بن هارون (أبو خالد السلمي الواسطي (ت: 206 هـ) وهو ثقة ثبت)، أخبرنا العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى الربيعي الواسطي (ت: 148 هـ) وهو ثقة ثبت، حدثني مولى لعبد الله بن عمرو (وهو مجهول العين والحال)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص (أبو محمد السهمي (ت: 63 هـ) الصحابي)، قال رأى رسول الله ﷺ الشمس حين غربت فقال في نار الله الحامية لولا ما يزرعها من أمر الله لأهلك ما على الأرض! والخبر باطل سنداً لجهالة المولى هذا من يكون؟!، ومتناً لنكارتة.

28 وقع تصحيف في هذه المفردة فوردت مرة: "قضية!"، ومرة "قصمة"، ومرة "فيحة"
29 وهذه الجملة وردت في خبر لا يصح إلى عبد الله بن مسعود وأورده أبو الشيخ في كتاب: "العظمة"، ص. 641/277، فقال: حدثنا الوليد بن أبيان بن توبة، أبو العباس الأصبهاني (ت: 310 هـ) وهو ثقة، قال: قرأت على يحيى بن عبدة، قلت: حدثكم محمد بن سعيد بن سابق أبو سعيد (أو أبو عبد الله) الرازي نزلي قزوين (ت: 216 هـ) وهو ثقة، حدثنا عمرو بن أبي قيس (الرازي الأزرق الكوفي نزلي الري (الطبقة الثامنة) وهو صدوق صاحب أوهام وأخطاء، عن عاصم بن بهدلة المعروف بابن أبي النجود الأسدي، أبو بكر المقرئ الكوفي (ت: 128 هـ) وهو سيء الحفظ، عن زر بن حبیش، عن (عبد الله) بن مسعود ﷺ قال: "تطلع الشمس بين قرني الشيطان، أو في قرني الشيطان من جهنم!!، فما ترتفع في السماء فيحة إلا فتخ لها باب من أبواب جهنم جميعاً"، فكان عبد الله بن مسعود ﷺ ينهانا أن نصلي حتى تطلع الشمس، حتى تمضي، وحين ينتصف النهار. (٢٩) قلت: والذين يروون خبر: "تطلع الشمس بين قرني الشيطان" لا يثبتون هذه الزيادة (المغلطة هنا) المقحمة، في هذه الرواية المنسوبة إلى عبد الله بن مسعود. والأفة عندي في ذلك من عاصم، أو من عمرو بن أبي قيس، لأن كلاهما صاحب أخطاء وأوهام.

وهذا يدلُّك !!! على أن شدة حرها من فوح (أو فيح) جهنم!!، ولذلك قال: ﴿أبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فوح جهنم!﴾
 فما كان من النار، ثم رد إلى النار لم يُقل: إنه يعذب. وما كان من المسخر على فعل واحد كالنار، والفلك المسخر الدوار، والبحر المسجور، وأشباه ذلك، لا يقع به تعذيب، ولا يكون له ثواب. وما مثل هذا، إلا مثل رجل سمع قول الله تعالى:

﴿فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة﴾

فقال: ما ذنب الحجارة؟

قلت:



فهذه نمطية من الأخبار الملفقة، التي كان يزخر بها عصر ابن قتيبة، والمصورة خير تصوير لأفق العصر وما كان يروج فيه من أخبار وأفكار.

وقد وقع ابن قتيبة رحمه الله هنا في محذورين قاتلين:

الأول: وهو حمل قول الرسول ﷺ: ﴿أبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فوح جهنم!﴾. على الحقيقة، بينما هو مجاز.

الثاني: عدم تنبهه، وهو غير متخصص في علم الحديث، إلى أن سياق الخبر المنسوب إلى عبد الله بن مسعود لا يصح، لوجود رجلين لينين ضمن السند، وهما عاصم بن أبي النجود، وعمر بن أبي قيس، فأورده في موطن الحجية والاستشهاد، بينما هو واه بمرة، وإلى الضعف ما هو!.

أما المتن نفسه، فظاهر البطلان بمعيار علمنا المعاصر، لما نعلم يقيناً من أحوال الشمس، ومن كونها لا تعدو أن تكون نجماً عادياً من بين بلايين النجوم مثلها، التي تزخر بها مجرتنا

"**درب التبانة**" لوحدها، ضمن بلايين المجرات الأخريات التي كشف عنها العلم الحديث. ومن هذه الحிثة، فلا علاقة للشمس ولا لباقي النجوم، من قريب أو بعيد بجهنم ولا بأبوابها!!³⁰.

قلت:



هذا من جهة العلم النظري.

انتهى وتليه الحلقة الثانية عشرة
الاستعانة بالتاريخ الديني القديم كرائز

³⁰ أنظر لمزيد كتابنا: "الجدل العقائدي في العلوم: علم الكونيات نموذجاً".



الهندسة الحديثة

الحلقة الثانية عشرة

الاستعانة بالتاريخ الديني القديم كرائز لرد الأخبار

5.1.3.8 الاستعانة بالتاريخ الديني القديم كرائز لرد الأخبار

المعروف تاريخياً، من جهة العلم بالعقائد، أن **الشمس والقمر** اتخذوا معبودين في حضارتي **وادي الرافدين**، كما نجد عند **السومريين** (صورة لجوقة موسيقية سومرية مع قيثار



بصورة الثور، إلههم المعبود)، والأشوريين (إلههم الثور المجنح)، وفي **اليمن**



، ومصر (المعبود المصري: أبيس)، و**سورية** (معبد للشمس)



(المعبود حداد إله الطقس والرعد والبرق والصواعق) و**فلسطين**



(المعبود بعل)، و**تركيا** (معبد الحيثيين الأتراك)، إلخ.



وهو ما أخبر به **القرآن الكريم** نفسه في غير ما موضع.

قال ابن كثير¹:

وقد كان اليونانيون الذين كانوا يسكنون الشام قبل زمن المسيح عليه السلام بدهور، لهم في هذا كلام كثير يطول بسطه، وهم الذين بنوا مدينة دمشق، وجعلوا لها أبواباً سبعة، وجعلوا على رأس كل باب هيكلًا على صفة الكواكب السبعة، يعبدون كل واحد في هيكله ويدعونه بدعاء يأثره عنهم غير واحد من أهل التواريخ وغيرهم.

وذكره صاحب "السر المكتوم في مخاطبة الشمس والقمر والنجوم" وغيره من علماء الحرنانيين، فلاسفة حران، في قديم الزمان. وقد كانوا مشركين يعبدون الكواكب السبع. وهم طائفة من الصابئين ولهذا قال الله تعالى:

1 ابن كثير: "البداية والنهاية"، المجلد الأول، "ذكر ما يتعلق بخلق السموات وما فيهن من الآيات".

﴿ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون﴾

وقال تعالى إخباراً عن الهدهد أنه قال لسليمان عليه السلام مخبراً عن بلقيس وجنودها ملكة سبأ في اليمن وما والاها:

﴿إني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم وجئتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون أن لا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ويعلم ما يخفون وما يعلنون الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم﴾.

قلت:



وألهت الشمس وعبدت باسم: "شَمْس" عند ساكنة وادي الرافدين

وسورية، وعبدت كذلك باسم الإله: "رع" عند قدماء المصريين.

ولحق بها القمر أيضاً، عند أصحاب وادي الرافدين تحت مسمى: "سين"،

و"ود" عند قوم نوح كما ذكر القرآن الكريم²، وانحدر إلى السبائين اليمنيين بذات الاسم.



وهو أحد عيون المعبود المصري "حوروس" الذي يمثلونه بهيئة الصقر.

وقد زواج الرافديون والسوريون القدماء ما بين هذين الإلهين ورمزوا لهما أيضاً بـ

"الثور"، الحيوان المعروف. وسموا إلههم هذا "بعلاً"، وهو معبود قوم النبي إلياس عليه السلام الوارد ذكره في القرآن الكريم³. أو "حداد" اللبنايين⁴.

2 سورة نوح، الآية 23: ﴿وقالوا لا تذرنا آلهمكم ولا تذرنا ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا﴾.

3 سورة الصافات، الآيات 123 - 126: ﴿وإن إلياس لمن المرسلين. إذ قال لقومه الا تتقون. أتدعون بعلا وتذرون أحسن الخالقين. الله ربكم ورب آبائكم الأولين﴾.

4 أنظر صورة لحداد وهو يمتطي ثوراً في كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المحدثين المعاصرين الكبار رواية ودراسة لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ الألباني نموذجاً"، ص. 62، ط. أولى: 1418 هـ/1997 م، مطابع بابل، الرباط.

5.1.3.9 دخول اللغويين على خط التماس

وانتقلت إشكالية هذا المتن المنكر إلى **اللغويين**، وفعلت بهم الأفاعيل، ما فعلت بالمحدثين،

من حيث عسف التأويل، مع كون الخبر في حد ذاته يعتبر **باطلاً ولا يصح!**، إلى

درجة أن بنى عليه بعضهم تخريجات مذهلة من حيث سيلان الذهن في التأويلات المتكلفة البعيدة النجعة في الخيال الحر المأزوم!.

وخير ما نمثل به، لمثل هذا الهذيان والسيلان الفكري المهذار، ما ورد في القاموس

بخصوص شرح لفظة: "**عقير**"، الواردة في متن الخبر المكذوب المنسوب ل **كعب الأبحار**.

قال **ابن منظور** في "**لسان العرب**":

وعقر الفرس والبعير بالسيف عقراً: قطع قوائمه، فهو "**عقير**"⁵.

قلت:



وهذا هو المعنى المقصود عند من فبرك هذا الخبر، فهو يتصور **الإله الشمس** على هيئة "**الثور**"، **الإله المعبود!**.

وهو ما غاب عن اللغويين، الجاهلين بمواطن العقائد الوثنية للمنطقة، وبعلم الحديث، بعد أن استطاع التسرب من خلال شبك المحدثين، فتكلفوا فيه ما **لا أذن سمعت**، ولا **عين رأيت**، ولا **سبق به خيال**، وخارج كل منطق!.

وأضاف **ابن منظور**:

وفي حديث **كعب!!**: أن الشمس والقمر ثوران عقيران في النار!، قيل: لما وصفهما الله تعالى بالسباحة في قوله عز وجل: ﴿كل في فلك يسبحون﴾، ثم أخبر!!! أن يجعلهما في النار، يعذب أهلها بحيث لا يبرحانه، فصارا كأنهما زمان! عقيران!!!.

5 أنظر: لسان العرب (4: 592)، طبعة دار صادر الليبروتية.

6 لسان العرب (4: 593).

قال ابن الأثير: حكى ذلك أبو موسى (المديني)، وهو كما تراه!.

قلت:



وقد تبين لك قبل هذا، أن الخبر موضوع من طرف الوضاع الهالك "نوح بن أبي مريم، ولا دخل لـ كعب الأخبار فيه!.

5.1.3.10 دخول المتصوفة على خط التماس



وانتقلت الإشكالية إلى **المتصوفة** أيضاً، وهم أصحاب الدعاوى الكبيرة

والعريضة في كونهم من أصحاب: "**العلم اللدني**" كعلم **الخضر** صاحب **موسى!**، عليهما السلام، وأن علمهم يحصلون عليه بالكشف، من الحضرة الربانية مباشرة!، ومشافهة!، ومن دون واسطة!،⁷ على ما جرى به هرفهم الصبياني منذ انتشر هذا الوباء في البلاد الإسلامية نهاية القرن الثاني الهجري، تحت تأثير موروثات المنطقة، ليدلوا فيها بدلوهم بتعاليمهم اللدني المزعوم الواهم والمتهافت، ما خاض اللغويون!.

قال المتصوف **عبد الرؤوف المناوي المصري**، بعد أن أصبحت هذه الأباطيل مكرسة في صحاح اللغة كمسلمات!⁸:

الشمس والقمر ثوران عقيران في النار إن شاء الله أخرجهما منها، وإن شاء تركهما فيها أبد الآبدين، لا يسأل عما يفعل، قال في النهاية⁹:

7 انظر نماذج لمثل هذه الادعاءات الخرافية عند مخرف مشهور وهو ابن عربي الحاتمي في كتابنا: "الانقلابات البولصية في الإسلام: المعهد العالمي

للفكر الإسلامي نموذجاً"، في فصل: "المشروع العرفاني - الفلسفي - لآين عربي"، ص. 32 وما بعدها.

8 زين الدين، عبد الرؤوف محمد بن تاج العارفين بن علي الحدادي ثم المناوي القاهري الصوفي (952 هـ - 1031 هـ): "فيض القدير، شرح

الجامع الصغير"، ص. 178، الخير رقم: 4949.

قوله ثوران بمثابة كأنهما يمسحان!! وروي بنون وهو تصحيف. وقال المديني (يعني: أبو موسى) في "غريب الحديث":

لما وصفا بأنهما يسبحان في قوله تعالى: ﴿كل في فلك يسبحون﴾. وأن كل من عبد من دون الله إلا من سبقت له الحسنى يكون في النار يعذب بهما أهلها بحيث لا يرحان منها فصارا كأنهما ثوران عقيران!

ثم انتقل المناوي، وهو **المتصوف الجلد**، بعد سرد كلام اللغويين الظاهر!، إلى سرد كلام أصحاب **العلم اللدني المستبطن!**، فقال:

وقال ابن قسي¹⁰ صاحب "خلع النعلين":

اعلم!!! أن الشمس والقمر ثوران مكوران!! في نار جهنم على سنة هذا التكوير، فنهار سعيير وليل زمهرير والدار دار إقامة، لا فرق بينهما وبين هذه!!، في حركة التسيار والتدوار ومدار فلكي الليل والنهار!، إلا أن تلك خالية من رحمة الله، ومع هذه رحمة واحدة!! وتكور الشمس والقمر فيها غضباً لله!!، لما عاينا!!! من عصيان العاصين وفسق الفاسقين في الدنيا!!!!.

إذ لا يكاد يغيب عنهما أين ولا يخفى عنهما خائنة عين!!!، فإنه لا يبصر أحد إلا بنورهما، ولا يدرك شيئاً إلا بضوئهما، ولو كانا خلف حجاب من الغيب الليلي أو وراء ستر من الغيم الفوقي فإن الضوء الباقي على البسيطة في ظل الأرض ضوؤهما والنور نورهما ومع ما هما عليه من الغضب!! لله تعالى،

قلت:



وبعد هذا التعالم الواهم، بدأ يشخصن **الشمس والقمر** فقال:

فإنه لم يشتد!! غضبهما، إلا من حيث نزع لجام الرحمة منهما!!، وقبض ضياء اللين والرفقة. وكذلك عن كل ظاهر من الحياة الدنيا في قبض الرحمة المستورة!! في هذه الدار إلى دار الحيوان والأنوار. وفي الخبر:

9 هو كتاب: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، المعروف أيضاً بـ "النهاية الأثرية في اللغات الحديثية"، وهو لمؤلفه أبي السعادات، المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم، المعروف بمجد الدين، ابن الأثير الجزري (544 هـ - 606 هـ)، وهو شقيق عز الدين بن الأثير صاحب: "الكامل في التاريخ".

10 أبو القاسم، أحمد بن الحسين الشهير بلقب: ابن قسي الأندلسي (ت: 546 هـ/1151 م) متصوف جلد من المناوئين لدولة المرابطين الفقهية.

إن لله مائة رحمة نزل منها واحدة إلى الدنيا فيها التعاطف والتراحم فإذا كان يوم القيامة قبضها وردها إلى التسعة والتسعين.

ثم جعل المائة كلها رحمة للمؤمنين، وخلت دار العذاب ومن فيها من الفاسقين من رحمة رب العالمين. فبزوال هذه الرحمة، زال ما كان بالقمر من رطوبة!!! وأنوار ولم يبق إلا ظلمة وزمهرير!!! وبزوالها، زال ما كان بالشمس من وضوح وإشراق ولم يبق إلا فرط سواد وإحراق!!!.



قلت: ولا يخفى ما في هذا الحكي من تخريف ومن رجم بالغيبات

نتيجة البحث:

لقد أطلنا النفس في تحقيق هذا الخبر، لغرض تربوي صرف، لنوقف القارئ عن كذب، عما يمكن أن يترتب عن خبر ظاهر البطلان والנקارة، ومع ذلك استطاع أن يمر من خلال شبك المحدثين، بحكم القوقعية، والكهوفية، وثقل الموروث، لينساب منهم إلى اللغويين، فالمتصوفة، وليغامروا جميعاً، وبتكلف ظاهر، في إيجاد معنى مقبول لهذا المتن المنكر غير المقبول أصلاً.

ولو وقف كل من: **أبي موسى المديني** الحافظ!، ومعه **ابن الأثير الجزري** المؤرخ، و**ابن منظور اليميني** اللغوي، و**ابن قسي**، و**المناوي** الصوفيين على بطلان الخبر، لكفوا أنفسهم تكلف وتمحل مثل هذا التأويلات وهذه التخريجات البعيدة، في صرف المتبادر من عرف اللغة إلى معاني لا يؤيدها منطق ولا عرف!.

5.1.3.11 دخول البهائيل المعاصرين على خط التماس

ولم تمت الإشكالية مع الأسف بموت أصحابها، بل امتد بها العمر، كسائر العبثيات الأخرى التي عكرت مسيرة الفكر الإسلامي، منذ الانحطاط وإلى عصرنا الحاضر.

وقد ابتعثت الإشكالية من رمادها من جديد، وكما كان منتظراً، من طرف، **مهرج**



عبدوي معاصر، هو **محمد أبو رية** (1922 م – 2004) ، تلميذ **طه حسين** (1989 م



– (1973 م) ، والمحسوب على الإخوان المسلمين المصريين¹¹، والقليل المعرفة بالمجال



والضحل الغور فيه ضحالة شيخيه: محمد عبده¹² بالوراثة، وطه حسين بالتبني {أنظر



كتابتنا: "العبودية والتحضين الاستشراقي للفيروسات الثقافية: طه حسين نموذجاً" ، فجازف بتأليف كتابه: "أضواء على السنة المحمدية" ، ليملاه بظلمات وطوام بعضها فوق بعض، وليتحامل بجهل وصلف على أبي هريرة وكعب الأحبار، محملاً لهما من الرزايا والأوزار، ما هو حقيق به أن يحمل، ماداماً كلاهما من عهدة هذا الخبر في حل، كما تبين لك.

قال أبو رية¹³:

ومما يدل على أن هذا الخبر الداهية قد طوى أبا هريرة تحت جناحه، حتى جعله يردد كلام هذا الكاهن بالنص ويجعله حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ما نورد لك شيئاً منه:

روى البزار عن أبي هريرة أن النبي قال:
إن الشمس والقمر ثوران عقيران¹⁴ في النار يوم القيامة
فقال الحسن: وما ذنبهما؟ فقال: أحدثك عن رسول الله وتقول ما ذنبهما؟
وهذا الكلام نفسه قاله كعب بنصه، فقد روى أبو يعلى الموصلي، قال كعب!!!:
يجاء بالشمس والقمر يوم القيامة كأنهما ثوران عقيران فيقذفان في جهنم يراهما من عبدهما¹⁵.

¹¹ <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?Page=1&ArtID=7709&SecID=372>

¹² له ترجمة في :

http://ar.wikipedia.org/wiki/محمد_عبده

¹³ محمد أبو رية: "أضواء على السنة المحمدية"، ص. 207-208.

¹⁴ سقطت "عقيران" من نص أبي رية هنا فأثبتناها.

وقد مر بك:

أولاً: أن الخبر المنسوب إلى أبي هريرة لا يصح إليه بحال، لأنه من أفراد وخرائب عبد الله بن فيروز،

ثانياً: أن الخبر المنسوب زوراً وبهتاناً إلى **كعب الأحبار** هو من جراب الوضاع **أبي عصمة** وليس **كعباً!**

وبالتالي ف **أبو رية**، ليس يدلل هنا، كما زعم وطوح على استحواذ **كعب** على **أبي هريرة**، وطيه تحت جناحه!، بقدر ما يدلل على كمال **أبي رية** غفر الله له له، وعميته، وصلافته وتعالمة الواهم، وتطاوله على **صحابيين جليلين** بمثل هذه التخريجات البليدة على مقاس عقله! بل هو، إن دلت على شيء، فإنما يدلل قطعاً على أميته في الحقل، وعلى استحواذ شيخه **طه حسين** عليه، وطيه فعلاً تحت جناح ظلمات عميته البصرية والبصائرية المعهودة معاً!

قلت:



وكما كان منتظراً أيضاً، وضمن هذه العبثية التي ظلت تتغذى على نفسها لقرون، فقد



انبرى **محمد بن محمد أبو شهبه المصري** رحمه الله للرد على شبهات **أبي رية**، في



كتابه: **"دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين و الكتاب المعاصرين"** ، برود لا تقل شبهة ولا دغلاً!، ودون حسم أو إقفال للموضوع.

قال **أبو شهبه**، بعد أن أورد كلام **أبي رية** الأنف الذكر¹⁶:

¹⁵ وأشار أبو رية إلى مرجعه في قول كعب هذا فأورد "حياة الحيوان" للدميري، ص. 222، دون التعرّيج لا على ذكر الطبعة ولا على تاريخ

الإصدار، وكأنه يوعر الطريق على قارئه. أنظر هامش رقم 1، ص. 228.

¹⁶ محمد بن محمد أبو شهبه: "دفاع عن السنة"، ص. 124-126.

إن حديث البزار عن أبي هريرة ثابت!، فقد ذكره الحافظ¹⁷ في "الفتح"¹⁸، وابن كثير في تفسيره
وسكتا عنه، وناهيك!!! بهما ناقدين!!! بصيرين!!!!!!!!!!!!!!

قلت:



وقد تبين لك، أنه وقع في شرك تمسك **الغريق بالغريق**، فغرق!.
ذلك أن لا: **ابن حجر**، ولا **ابن كثير**، فتح لأي منهما بشيء فيه من جهة البصر أو
البصيرة!.

ثم عرج **أبو شهبه** يردد أقوال ما سبق لك الآن، أن أحطت به خبراً كله، مشروحاً ومفسراً
ومعزواً إلى أصحابه، لتستطيع، على ضوء هذه المعرفة، تشخيص الزغل المنطقي عند كل هؤلاء
الذين تصدروا للإدلاء بدلهم في مثل هذه المسائل، خارج تخصصاتهم، فقال:

وقد أخرج معناه الحافظ أبو يعلى في مسنده من طريق يزيد الرقاشي عن أنس وسنده فيه ضعف.
وأخرجه الطيالسي مختصراً. والذي أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة مرفوعاً ليس فيه أنهما ثوران
عقيران ولا أنهما في النار، ولفظه: "الشمس والقمر مكوران يوم القيامة".

ورواية البخاري صحيحة!!!! ولا شك!!!!، يؤيدها قول الحق تعالى:

﴿إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون﴾

وليس في الحديث، بعد ثبوته!!، ما يشكل من جهة منته!!!!

ثم شرع في اختلاق افتراضات من عندياته وانطلق في عروج ملفت نحو المجهول، يتحمل الإجابة
عليها بتكلف ظاهر!:

17 يعني به شهاب الدين، ابن حجر العسقلاني.

18 العنوان الكامل هو: "فتح الباري شرح صحيح البخاري".

فإن قال قائل: وما ذنبهما حتى يعذبان؟ قلت: قد أجاب على ذلك الإمام الخطابي فقال: "ليس المراد بكونهما في النار تعذيبهما بذلك، ولكنه تبييت لمن كان يعبدهما في الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لهما كانت باطلة" (...)

وإن قال قائل: وكيف يؤتى بالشمس والقمر ويكوران ويلقيان في النار **والنار تضيق!!!!** بالقمر فضلاً عن الشمس، **وهذا أمر يعلمه!!!!!! أهل الفلك وغيرهم¹⁹**.

قلنا: إن الأرض غير الأرض والسموات (...)

ورواية كعب التي ذكرها لم أعثر عليها في كتب السنة ولا التفسير، وكتاب "حياة الحيوان" لا يعول عليه في ثبوت الرواية!

قلت:



وبالرغم من عدم وقوفه على الرواية، لكي يريح نفسه من تبعات مثل هذا الخوض

الافتراضي، فقد وجدناه يفتح على نفسه أبواب الشيطان بالجوء إلى كلمة: **"لو"**، فقال:

ولو سلمنا ثبوتها!!، فهي لا تسعف المؤلف! ولا تشهد لما قصد إليه من الطعن في أبي هريرة، لجواز!! أن يكون علم هذا من كتب أهل الكتاب!، وليس كل ما فيها باطلاً. ففيها الحق والباطل، والقرآن والسنة الصحيحة!! هما الشاهدان على ما فيها من حق أو باطل، أو يكون علمه من أبي هريرة!!، أو أنس!!، وليس تجويز أن أبا هريرة أخذه عن كعب ثم رفعه (إلى الرسول) بأولى من تجويز!! أن يكون كعب أخذه منه، ولا سيما وقد جاء في القرآن ما يشهد لما رواه!!، وسنة النبي ﷺ شارحة للقرآن ومبينة له.

قلت:



وكلها تسويات، مادام **أبو هريرة**، و**كعب الأحبار**، وأنس بن مالك سلموا من تبعاتها، ولم

تصح الرواية بمثل هذه الأباطيل إلى أحدهم!

19 هذا علمه عند ربك، ولا يعلمه أحد، فمن أين جاء به، وأنى لأهل الفلك أو غيرهم أن يقولوا به!.

لكن، متى كان المنطق ديدن المتصدرين لمثل هذه الأمور، وهم الذين لا يملكون نواصيها!؟.

أما آن الألوان أن نرجع للحقل هيئته كتخصص، ونهش عنه كل هذا الذباب المتطفل!؟

5.1.3.12 أفراد الصحيح تحكمها الدرجة الأولى (الدنيا) للسلم المعيار

وكمثال آخر من مثل هذه الأخبار الأفراد الغرائب، ما تفرد به يوسف بن عيسى بن دينار

الزهري **المروزي** (ت: 249 هـ) وهو ثقة {القاتل²⁰:

حَدَّثَنَا (4) ابْنُ فَضَيْلٍ {أبو عبد الرحمن: محمد بن فضيل بن غزوان الضبي الكوفي (ت: 195 هـ) وهو صدوق عارف رمي بالتشيع}، عَنْ (3) أَبِيهِ {أبو الفضل: فضيل بن غزوان الضبي الكوفي (ت: ما بعد 140 هـ) وهو ثقة}، عَنْ (2) أَبِي حَازِمٍ {سلمان مولى عزة الأشجعي الكوفي (ت: 101 هـ) وهو ثقة}، عَنْ (1) أَبِي هُرَيْرَةَ {الدوسي اليماني (ت: 57 هـ) الصحابي}، قَالَ:

لَقَدْ رَأَيْتُ سَبْعِينَ مِنْ أَصْحَابِ الصِّقَّةِ مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ رِدَاءٌ إِلَّا رَأَى وَامَّا كَسَاءٌ قَدْ رُبُّوا فِي أَعْنَاقِهِمْ فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ نِصْفَ السَّاقَيْنِ وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الْكَعْبَيْنِ فَيَجْمَعُهُ بِيَدِهِ كَرَاهِيَةً أَنْ تُرَى عَوْرَتُهُ.

قلت:



وخاصية هذا الخبر الفرد، زيادة على تفردده في كل الطبقات، كونه من أفراد

الكوفيين، الذي تفردوا بروايته عن يوسف بن عيسى المروزي!، دون أن يشاركهم أحد من

المراوذة في روايته عن بلديهم: يوسف!، أو رواه أحد من الأمصار الأخرى متابعين فيه

ليوسف!

وهو ما يدخل في حيز العجب العجائب!.

20 أخرجه البخاري في الصحيح في كتاب: "الصلاة"، الخبر رقم: 423.

ملاحظة هامة

لاحظ أن شاكلة هذا **الخبر الفرد الغريب** في بنيته هو ما اصطلح على تعريفه بـ **"الصحيح"!** عند البخاري وغيره.

وهو لا ينتهز، كما ترى، لنجزم من صدوره من **في الرسول صلى الله عليه وسلم بحال**.
لذلك اعتبرناه نحن يندرج فقط ضمن **شرط الضرورة المطلوب**، ويظل بحاجة إلى **تقوية**
وتعزيز، حتى يجتاز قطرة **الصحة في نفس الأمر**.

وكما كان منتظراً، فخير هذه بنيته، يندرج فقط ضمن **الدرجة الدنيا الأولى** التي يقيسها
السلم المعياري الثنوي المعزز في كل طبقاته.

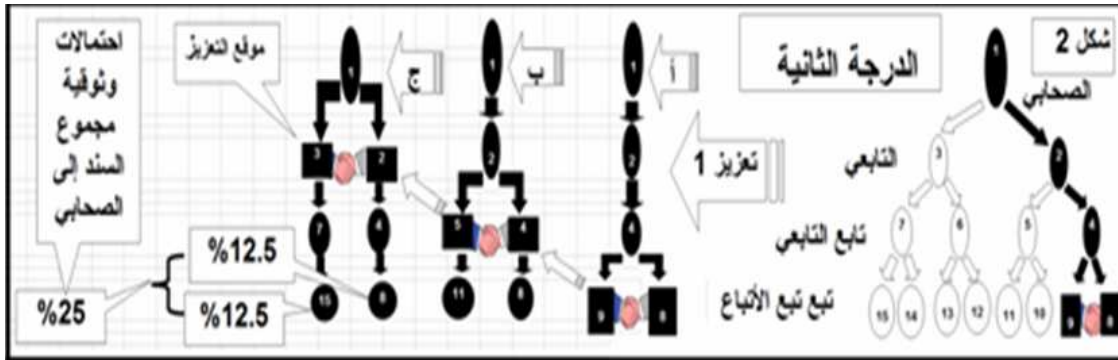
وقس على هذه، زمرة من مثيلاتها وجدت طريقها لوإذا إلى **كتب الصحاح**، بسبب تلبيتها
لشرط الضرورة فحسب، دون الأخذ في الاعتبار بالأخطاء المنهجية، من: سهو، ووهم، وغفلة،
الملازمة للنقلة لزوم النعت لمنعوتة!

انتهى وتليه الحلقة الثالثة عشرة

الخواص البنيوية لأخبار الدرجة الثانية من السلم المعياري

5.2) الخصائص البنيوية لأخبار الدرجة الثانية من السلم المعيار

تعتبر هذه الدرجة **أولى الدرجات** التي بدأ يدخلها شيء من التعزيز في إحدى طبقاتها كما هو مبين في شكل 2 أسفله.



ويأتي هذا الشكل من التعزيز في **ثلاث صور بنيوية** مختلفة أو أنماط، لكن لها نفس **الدرجة** من الوثوقية **الاعتبارية** في **السلامة من أخطاء الرواة في النقل**، إما **وهماً** أو **سهواً**. والرواة المشاركون في مثل هذا السند، ينحصر ما بين: **خمس رواة** كما في النمط (أ)، أو **ستة** كما في النمط (ب)، أو **سبعة** كما في النمط (ج).

قلت:



وتوجد بجانب هذه **الأنماط ثلاثة أنماط** أخرى ناتجة عنها بالانتكاس أو الارتكاس (Degenerated). وهذه يحصل فيها عادة تقلص في **درجة الوثوقية النقلية**، بسبب من التدني الحاصل في التعزيز.

وهذا ناتج بالأساس عن حصول **تفكيك في التعزيز** والارتكاس والانتكاس مجدداً إلى **التفرد**. ويحصل هذا بتجميع الخبر عن راويين في راو واحد أسفلهما، بدل توزيعه على أربعة رواة، بحسب

مطالب التعزيز، كما في الأنماط (د)، و(هـ)، و(و)، التي لم نرسم أشكالها، لإمكان اختزالها من الأنماط الثلاثة السابقة.

وتتميز هذه الأنماط بالخواص البنيوية التالية كما هي موضحة بشكل 2 أعلاه:

- النمط (أ): به تعزيز في الطبقة الرابعة في الراويين 8 و 9، مع تفرد مطلق في الرواة فوقهما.
- النمط (ب): به تعزيز في الطبقة الثالثة في الراويين 4 و 5، مع تفرد مطلق في الراويين فوقهما.
- النمط (ج): به تعزيز في الطبقة الثانية في الراويين 2 و 3، مع تفرد في الصحابي.
- النمط (د): وهو شكل متكس للنمط (ب)، اختزل فيه الراويان 8 و 11 في الأنموذج المعيار إلى راو واحد فحسب وهو الراوي رقم: 8.
- النمط (هـ): وهو شكل متكس للنمط (ج) اختزل فيه الراويان 8 و 15 و 11 في الأنموذج المعيار إلى راو واحد فحسب وهو الراوي رقم: 8.
- النمط (و): وهو شكل متكس للنمط (ج) اختزل فيه الراويان 8 و 15 إلى راو واحد منهما فحسب وهو 8 أو 15، والراويان 4 و 7 إلى 4 أو 7 فحسب.

قلت:



وتلغي هذه الصور المنتكسة تماماً مفعول التعزيز في الطبقات الفوقية للرواة، ليرتد السند إلى وثوقية متدنية مطلقة في الخبر، بسبب من التفرد المطلق، ليرتكس النمط إلى الدرجة الأولى من السلم المعيار، وكأن لم يحصل به تعزيز قط!.

ويتبين بوضوح أن عامل التعزيز يقوي درجة التوثيق في النقل، لتلافيه للأخطاء المنهجية بينما **التوحد أو التفرد**، أي تجميع رواية رجلين في راو واحد عنهما، بدل الأربعة المطلوبة في التعزيز التام، **يدني الوثوقية**، كما كان منتظراً.

وللوقوف عن كثب عن القيمة العملية لهذه البنى، فلنضرب لهذه الأنماط بأمثلة مخرجة في الصحيحين، وكانت مثار انتقاد وتشغيب في الماضي.

خبر غيبي مروي في الصحيح عن دنو الرب من العبد وهو لا يصح!

ونمثل لهذا النمط الذي هو على شكل النمط (أ) بما اتفق الشيخان على إخراجها في صحيحيهما وتابعهما آخرون.

قال البخاري¹:

- 1** حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ {بن مسرهد بن مسرهل بن مستورد الأسدي، أبو الحسن البصري (ت: 228 هـ) وهو ثقة حافظ} حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ {العيشي أو التيمي أبو معاوية البصري (ت: 182 هـ) وهو ثقة ثبت} حَدَّثَنَا ⁽⁸⁾ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ البصري {أبو النضر اليشكري (ت: 156 هـ)}

وهو ثقة حافظ كثير التدليس  وقد اختلط بآخره  ، وكان قبل الاختلاط من أوثق الناس في قتادة {و(9) أبو عوانة الوضاح بن عبد الله الواسطي البزاز (ت: 176 هـ) وهو ثقة ثبت³، عن (4) قتادة {بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري (61 هـ - 117 هـ) وهو ثقة ثبت،

لكن كثير الإرسال  والتدليس ، ونعته الشعبي، الذي يعتبر الخبير به فيما يخص

التدليس ب **حاطب ليل** {، عن  (2) صفوان بن محرز بن زياد المازني البصري (ت: 74 هـ) وهو ثقة عابد، بكاء، خاشع، واعظ}، قال:

¹ أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: "التفسير"، المجلد 14، الصفحة 266 الخبر رقم: 4317،

² الأرقام تشير إلى موقعها على السلم المعيار، في يمين شكل 2.

³ يشاركهما رواة آخرون فئات في رواية هذا السند وهم: هشام بن سنير السدوسي البصري (ت: 154 هـ)، وهمام بن دينار الأزدي البصري (ت: 165 هـ)، وأبو معاوية شيبان بن عبد الرحمن النحوي

المؤدب الكوفي (ت: 164 هـ)، إلا أننا يكفينا من جمعهم اثنا فقط لتلبية الغرض من التعزيز.

بينما (1) ابن عمر {الصحابي أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب المكي المدني (ت: 73 هـ)} يطوف إذ عرض رجل فقال يا أبا عبد الرحمن، أو قال يا ابن عمر سمعت النبي ﷺ في النجوى؟ فقال: سمعت النبي ﷺ يقول :

يدني المؤمن من ربه، وقال هشام: يدنو المؤمن حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه:
 -تعرف ذنب كذا؟
 -يقول: أعرف، يقول: رب أعرف مرتين،
 -فيقول: سترتها في الدنيا وأغفرها لك اليوم.
 ثم تطوى صحيفة حسناته. وأما الآخرون، أو الكفار فينادى على رءوس الأشهاد: ﴿هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين﴾⁴

وعلق البخاري عن شيخه آدم بن أبي إياس فقال:
وقال:

(2) - آدم {بن أبي إياس: عبد الرحمن بن محمد، الخرساني الأصل البغدادي النشأة نزيل عسقلان، أبو الحسن (220 هـ) وهو ثقة⁵}: حدثنا شيبان (بن عبد الرحمن التميمي النحوي (منسوب إلى نحوه بطن من الأزدي)، أبو معاوية البصري المؤدب، ثم الكوفي ثم البغدادي (ت: 164 هـ) قال أبو حاتم الرازي فيه: صالح الحديث يكتب حديثه)، حدثنا قتادة ،

حدثنا   صفوان عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم.

قلت: 

وأخرج البخاري متابعا لسعيد بن أبي عروبة في قتادة  فقال⁶:

⁴ سورة هود، الآية 18.

⁵ روى البخاري من طريقه 177 خبراً في صحيحه

⁶ صحيح البخاري (8: 2261/307).

(3) - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ {المنقري أبو سلمة التبوذكي البصري (ت: وهو ثقة ثبت}، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ

{بن يحيى بن دينار الأزدي العوزي، أبو عبد الله البصري (ت: 1654 هـ) وهو ثقة قد يهم}، قَالَ أَخْبَرَنِي

قَتَادَةَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْزَرٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ بَيْنَمَا أَنَا أُمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا..... {الخبر}.

قلت:



وأخرج مسلم في صحيحه متابعا في قتادة فقال: 7:

(4) - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ {بن شداد الحرشي أبو خيثمة النسائي، نزيل بغداد (ت: 234 هـ) وهو ثقة ثبت} حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ {بن مقسم الأسدي أبو بشر البصري المعروف بابن علي (ت: 193 هـ) وهو ثقة

حافظ} عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ {بن أبي عبد الله: سنبر، أبو بكر البصري (ت: 154 هـ) وهو ثقة ثبت رمي

بالقدر} عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْزَرٍ

قَالَ قَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عُمَرَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي النَّجْوَى قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ يُدْنِي الْمُؤْمِنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ فَيَقْرُرُهُ بِذُنُوبِهِ فَيَقُولُ هَلْ تَعْرِفُ فَيَقُولُ أَيْ رَبِّ أَعْرِفُ قَالَ فَإِنِّي قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَإِنِّي أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ فَيُعْطَى صَحِيفَةً حَسَنَاتِهِ وَأَمَّا الْكُفَّارُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيُنَادَى بِهِمْ عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ.

قلت:



وأخرج ابن جبان في صحيحه متابعا لأبي عوانة في قتادة فقال: 8:

(5) - أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحَبَابِ الْجَمْحِيُّ {بن محمد بن شعيب أبو خليفة البصري (206 هـ - 306 هـ) وهو ثقة}، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ {تقدمت ترجمته في الطريق 1 أعلاه}، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ {الوضاح بن عبد الله

الواسطي البزاز (ت: 176 هـ) وهو ثقة ثبت}، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْزَرٍ الْمَازِنِيِّ، قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو نَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، ... {الخبر}.

قلت:



وأخرج ابن جبان متابعا في همام بن يحيى فقال: 9:

⁷ صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (14: 4972/343).

⁸ صحيح ابن جبان البستي (30: 7479/239).

6 - أخبرنا **عمران بن موسى بن مجاشع** {أبو إسحاق السخيتاني **الجرجاني** (ت: 305 هـ) وهو ثقة ثبت} ، قال : حدثنا **هدبة بن خالد القيسي** {بن الأسود بن هدبة الشوباني، أبو خالد **البصري** (ت: 200 وبضع وثلاثون) وهو ثقة **عابد ليله النسائي**} ، قال : حدثنا **همام بن يحيى** { وهو ثقة قد **يهم**  تقدم في الطريق } ، قال : حدثنا **قتادة**  ، **عن**  **صفوان بن محرز المازني** ، قال : بينما أنا آخذ بيد ابن عمر إذ جاءه رجل ،....{الخبر}

قلت:



وأخرج ابن ماجه متابعا لسعيد بن أبي عروبة في **قتادة** فقال¹⁰:

7 - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ {بن المبارك السامي الباهلي **البصري** (ت: 244 هـ) وهو صدوق} ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ {بن عبيد بن سليمان بن عبيد أبو عثمان **البصري** (ت: 186 هـ) وهو ثقة ثبت} ، حَدَّثَنَا **سعيد** {بن أبي عروبة **البصري** أبو النضر الليشكري (ت: 156 هـ) وهو ثقة حافظ كثير التدليس  وقد اختلط بآخره  ، وكان قبل الاختلاط من أوثق الناس في قتادة} **عن**  **صفوان بن محرز المازني** قال: بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ،.....{الخبر}.

قلت:



وأخرج **النسائي** في "السنن الكبرى" متابعا في **يزيد بن زريع** فقال¹¹:

8 - أخبرنا أحمد بن أبي عبيد الله {بشر السلمي الأزدي أبو عبد الله الوراق **البصري** (ت: ما بعد 240 هـ) وهو ثقة} حدثنا **يزيد بن زريع** {العيشي أو التيمي أبو معاوية **البصري** (ت: 182 هـ) وهو ثقة ثبت} ، حدثنا **سعيد** {بن أبي عروبة } ، **عن**  **قتادة**  ، **عن**  **صفوان بن محرز** قال: قال عبد الله بن عمر: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في النجوى،.....{الخبر}.

⁹ صحيح ابن حبان (30 : 7480/241).

¹⁰ سنن ابن ماجه (1 : 179/215).

¹¹ السنن الكبرى للنسائي (6 : 11242/364).

قلت:



وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في "المسند" متابعا في سعيد بن أبي عروبة فقال¹²:

(9) - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَظَاءٍ {الخفاف أبو نصر العجلي البصري (ت: 204 أو 206) وهو مختلف

فيه وثقة ابن معين ولبنه النسائي}، أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ {بن أبي عروبة } عَنْ قَتَادَةَ

عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْزَرٍ قَالَ
بَيْنَمَا ابْنُ عُمَرَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ إِذْ عَرَضَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ،.....{الخبر}

قلت:



وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في "المسند" متابعين في همام بن يحيى فقال¹³:

(10) - حَدَّثَنَا بَهْزٌ {بن أسد العمي، أبو الأسود البصري (ت: في حدود 200 هـ) وهو ثقة ثبت} وَعَقَّانُ {بن

مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري (ت: 219 هـ) وهو ثقة ثبت قد يهم وتغير قبل موته
بقليل } قالوا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ {وهو ثقة قد يهم } تقدم في الطريق 2}، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَلْ عَقَّانُ

عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْزَرٍ قَالَ:
كُنْتُ أَخْذُ ابْنَ عُمَرَ إِذْ عَرَضَ لَهُ رَجُلٌ فَقَالَ كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي النَّجْوَى يَوْمَ
الْقِيَامَةِ فَقَالَ:.....{الخبر}.

قلت:



وأخرج عبد بن حميد في "المسند" متابعا في همام بن يحيى فقال¹⁴:

¹² مسند الإمام أحمد (12 : 5562/99).

¹³ مسند الإمام أحمد (11 : 5179/215).

¹⁴ مسند عبد بن حميد (2 : 848 /465).

11 - حدثني أبو الوليد {هشام بن عبد الملك الباهلي الطيالسي البصري (ت: 227 هـ) وهو ثقة

ثبت {، حدثني همام بن يحيى ، حدثنا قتادة  ، عن  صفوان بن محرز  المازني قال : كنت أخذ بيد ابن عمر،..... {الخبر}.

قلت:



وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة في "المصنف" متابعا آخر في همام بن يحيى  فقال¹⁵:

12 - حدثنا يزيد بن هارون {بن زادي أبو خالد الواسطي (ت: 206 هـ) وهو ثقة متقن عابد {، عن همام

بن يحيى  قال حدثنا قتادة  ، عن  صفوان بن محرز قال : كنت أخذ بيد عبد الله بن عمر فأتاه رجل فقال : {الخبر}.

قلت:



وأخرجه الحسين بن مسعود البغوي نازلاً في "شرح السنة" من طريق يزيد بن هارون فقال¹⁶:

13 - أخبرنا أبو طاهر مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الزَّرَّادُ {بن محمد بن علي بن بويه البخاري (ت: 461 هـ) ، أخبرنا أبو القاسم عليُّ بْنُ أَحْمَدَ الْخَزَاعِيُّ {بن محمد بن الحسن البلخي (326 هـ - 411 هـ) وهو صدوق {، حدثنا أبو سعيد الهيثم بن كليب {بن سريج بن معقل الشاشي أبو سعيد المروزي (ت: 335 هـ) وهو ثقة {، حدثنا عيسى بْنُ أَحْمَدَ الْعَسْقَلَانِيُّ أَبُو يَحْيَى¹⁷ {بن وردان من عسقلان بلخ أصله من بغداد ويعرف بابن البغدادي (180 هـ - 268 هـ) وهو ثقة {، أخبرنا يزيدُ بْنُ هَارُونَ {تقدم في الطريق (11)، أخبرنا هَمَّامُ بْنُ

يَحْيَى {ثقة قد يهم ، عن قتادة  ، عن  صفوان بن محرز ، قال : كنت أخذ بيد عبد الله بن عمر ، فاتاه رجلٌ ، {الخبر}.

وقال البغوي عقبه: هذا حديث متفق على صحته أخرجه مُحَمَّدُ {البخاري {، عن موسى بن إسماعيل ، عن همام ، وأخرجه مسلم ، عن زهير بن حرب ، عن إسماعيل بن إبراهيم ، عن هشام الدستواني ، عن قتادة  .

¹⁵ مصنف ابن أبي شيبة (8 : 23/109).

¹⁶ شرح السنة للبغوي (9 : 397).

¹⁷ ورد في الأصل أبو أحمد وهو تصحيف.

قلت:



وأخرجه نازلاً أيضاً أبو بكر: أحمد بن الحسين البيهقي في "شعب الإيمان" من طريق يزيد بن هارون فقال¹⁸:

(14) - أخبرنا أبو عمرو محمد بن عبد الله الأديب {بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين الوزجاني البسطامي (341 هـ - 426 هـ) الفقيه الشافعي المحدث}، أخبرنا أبو بكر الإسماعيلي {أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني (277 هـ - 371 هـ) الإمام أوجد عصره في الحفظ والإتقان}، أخبرني الحسن بن سفيان {بن عامر أبو العباس الشيباني النسوي (ت: 303 هـ) الحافظ محدث خراسان في عصره}، حدثنا هدبة بن خالد {القيسي بن الأسود بن هدبة الثوباني، أبو خالد القيسي البصري (ت: 200

وبضع وثلاثون) وهو ثقة عابدينه النسائي}، حدثنا همام بن يحيى {ثقة قد يهم}، حدثنا

قتادة {ثقة}، عن صفوان بن محرز قال: كنت أخذاً بيد عبد الله بن عمر فأتاه رجل فقال....{الخبر}.

قال البيهقي رحمه الله: «قوله:» يدني المؤمن!!!!!! «يريد به يقربه من كرامته، وقوله:» يضع عليه كنفه: يريد!!!!!! والله أعلم!!!!!! عطفه ورأفته ورعايته!!!!!!».

قلت:



وأخرج أبو القاسم الطبراني في "المعجم الأوسط" متابعاً لصفوان في ابن عمر فقال¹⁹:

(15) - حدثنا علي بن سعيد الرازي {بن بشير بن مهران أبو الحسن المعروف بـ "عليك" نزيل مصر (ت: 299 هـ) وهنه الدارقطني} قال: أخبرنا نصر بن مرزوق {أبو الفتح العتقي المصري (ت:) لم أقف له على ترجمة وأفيه}،



قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن المغيرة {وهو كوفي ضعيف} يكنى أبا الحسن، سكن مصر يخالف في بعض حديثه ويحدث بما لا أصل له²⁰ قال: أخبرنا مالك بن مغول {بن عاصم البجلي أو عبد الله الكوفي (159 هـ) وهو ثقة ثبت}، عن نافع {أبو عبد الله المدني مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب (117 هـ) وهو فقيه ثقة ثبت} قال: أتى رجل إلى ابن عمر، فقال: كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النجوى؟ قال ابن عمر: ...{الحبر}.

¹⁸ شعب الإيمان (1: 269/294).

¹⁹ المعجم الأوسط (9: 4062/115).

²⁰ له ترجمة في الضعفاء الكبير للعقيلي (4: 403) وفي الكامل في ضعفاء الرجال (4: 217/6 - 218).

وقال الطبراني معلقاً:

لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا مالك بن مغول ، ولا رواه عن مالك بن مغول إلا عبد الله بن محمد بن



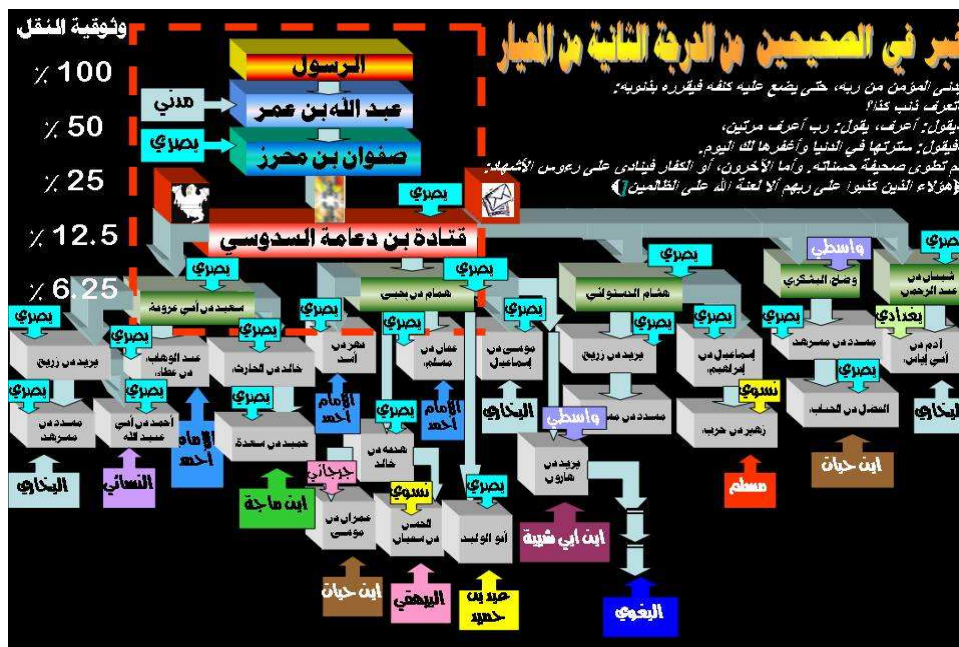
وهذا الطريق واهي.

(16) - وأخرجه الديلمي في "مسند الفردوس" ولا يضيف شيئاً²¹:

قلت:



وقد جمعنا كل هذه الأخبار ضمن اللوح المصاحب حتى يتيسر لنا الحكم على درجة وثوقية الخبر في النقل.



²¹ مسند الفردوس (1: 152 / 553).

وواضح أن هناك خمسة رواة في طبقة الرابعة يروون الخبر عن قتادة، وبأنه هو المتفرد به وعليه مداره.

وبالنسبة لمتطلبات المعيار فيكفينا من بين الخمسة رواة راويان فقط يقومان مقام الشاهد على بعضهما البعض.

ويتضح من البرواز المتقطع باللون الأحمر أننا بصدد خبر خضع في النقل **للنمط (أ)** من **الدرجة الثانية المعيارية**.

وهذا خبر يعاني من **إفرادين**:

(أ) **تفرد الرواة**: فقد **تفرد** به **قتادة** عن صفوان، و**تفرد** به صفوان عن ابن عمر،

و**تفرد** به الأخير عن النبي ﷺ، ولم ينتشر سوى في الجيل التالي لجيل **قتادة**.

(ب) **تفرد المصر**: فقد **تفرد** به حتى **قتادة البصريون** دون سواهم من الأمصار، ولا

أثر لمتابع للصحابي **عبد الله بن عمر** في بلدته: **المدينة!**.

قلت:



وتبلغ درجة وثوقية الخبر سالماً من أخطاء الوهم والسهو من **قتادة** إلى **الرسول** ﷺ حدود **12.5 % فقط**.

ولا يمكن بالتالي لمثل هذا الخبر، وبمثل هذه الدرجة من الوثوقية المتدنية في **السلامة من الأخطاء المنهجية** التي تعتري كل الرواة، أن نجزم باطمئنان من إمكان صدور هذا الخبر عن الرسول ﷺ.

قلت:



وبما أن درجة السلم المعيار، يجب أن يقابلها نوع تطابق في الخارج، كمؤشر موضوعي لا يخطئ لما في نفس الأمر، وهو هنا: توهين مخرج الخبر، فينطرح السؤال المنهجي الضمني:

تري!، لمن يمكن تحميل تبعات رواية هذا الخبر الغيبي، ضمن هذه الزمرة من الرواة المتفردين به؟.

قلت:



وعند ابن حجر العسقلاني، كجهينة، الخبر اليقين.

قال ابن حجر²²:

قرأت بخط الذهبي (هو شمس الدين) ما نصه: **قتادة**، ومحمد بن واسع، وعلي بن زيد بن جدعان، إنما طلبوا العلم قبل التسعين (90 هـ) وبعدها. فهذا يدل على أن الواقدي وهم في تاريخ موته (أي صفوان) وتبعه ابن حبان.

قلت:



أي أن الآفة في تبعات رواية هذا الخبر هي من **قتادة** (61 هـ - 117 هـ)، الذي يستحيل، بحكم **الرائز التاريخي**، أن يكون قد سمع الخبر من صفوان وسنه 13 سنة فقط!

وهذا هو ما عناه الذهبي هنا، بكون **قتادة** لم يشرع في الطلب الحديثي سوى ما بعد التسعين من الهجرة أي: يوم كان عمر **قتاده** يعانق الثلاثين.

وسيغالب ابن حجر، على معهودنا فيه {أنظر على هذا الموقع: في محاحات حشوية الحديثين وتمات منطقهم في التصحيح: وقفة مع حشوي قديم: الحافظ ابن حجر العسقلاني}²³، هذا المنطق الأبلج ليماحك على عادته في تسويغ ما لا يستساغ بقوله²⁴:

قلت (ابن حجر): ما وهم الواقدي فقد قال خليفة (بن خياط) في الطبقات: مات بعد انقضاء أمر (عبد الله) ابن الزبير بقليل ومن هنا أخذ ابن حبان قوله مات سنة أربع لأن قتل ابن الزبير كان آخر سنة ثلاث.

²² تهذيب التهذيب (4: 378) في ترجمة صفوان بن محرز.

²³ ضمن: فتوى اقتناء السكن الربوي، الحلقة السابعة.

²⁴ "تهذيب التهذيب" لابن حجر (4: 378 / 754).

وما ذكره الحافظ أبو عبد الله الذهبي من أن الذين سماهم لم يطلبوا العلم إلا بعد ذلك لا يمنع

سماعهم من صفوان

فكم ممن سمع حديثاً أو أحاديث قديماً ثم اشتغل بعد مدة وطلب . والله أعلم .

قلت:

فنحن هنا بإزاء معطى ملموس أورده **الذهبي** يستنتج منه: انقطاع الخبر!

فما محل إعراب سفسطة من شاكلة ما أورد ابن حجر، من إمكان السماع، لكن من دون

تعلق الأمر بقتادة بالذات

وهل نكون بمثل هذه السفسطة في احتمال السماع من أناس آخرين قد

خرجنا من عنق زجاجتنا! بخصوص سماع قتادة بالذات من صفوان، بينما المفروض

في الصحة ثبوت اللقيا بدون أدنى موارد.

قلت:

وقد خالف **أبو معاوية** (شيبان بن عبد الرحمن النحوي) باقي الرواة الذين روى الخبر

عن **قتادة** عن **صفوان** بالعنونة، فرواه هو شاذاً عنهم جميعاً بالتصريح بالتحديث .

وهذا مما **وهم** فيه قطعاً، ومن دون أدنى تردد أو شك لسببين:

أولاً: استحالة حصوله تاريخياً،

ثانياً: لمخالفته  ²⁵ لجمع من أوثق الرواة عن **قتادة** الذين **رووه جميعاً بالغفلة**، وهم

أكثر ضبطاً ونظراً وعدداً ومن بينهم **هشام الدستوائي**، الذي نملك عنه مقارنة بينه وبين **شيبان** من طرف الإمام أحمد بن حنبل.

سأل **أبو بكر الأثرم** الإمام **أحمد**: كان **هشام** - يعني الدستوائي - أكبر عندك من **شيبان** ؟

قال: **هشام** أرفع، **هشام** حافظاً، و**شيبان** صاحب كتاب²⁶.

وبيت القصيد في كل هذا، هو أن **قتادة مدلس** مشهور، وقد **عنن** الخبر عن **صفوان**، وإلا

لو ثبت تصريحه بالسمع، كما توهم **أبو معاوية** في روايته هذه، (إن صح النقل عنه، ولم يكن للنساخت دخل فيه!)²⁷، وخالفه الأكثرون، لكان كذباً صراحاً من قتادة برائزية التاريخ!²⁸

انتهى وتليه الحلقة 14

 **خبر من الدرجة الثانية المعيارية في الصحيح عن جراد من ذهب**

²⁵ قال الساجي: صدوق عنده مناكير وأحاديث عن الأعمش تفرد بها. قال ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب (4: 327): قرأت بخط الذهبي: قال أبو حاتم: لا يحتج به انتهى. وهذه اللفظة ما رأيتها في كتاب ابن أبي حاتم فينظر، ليس فيه إلا يكتب حديثه فقط وكذا نقله عنه الباجي. قلت (عمراني): والمثبت في كتاب "الجرح والتعديل" (4: 1561/355) المطبوع: قول أي حاتم فيه: حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه من دون ورود جملة: لا يحتج به!!! قلت: (عمراني): وفي قول أبي حاتم المثبت كفاية.

²⁶ تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12: 594).

²⁷ هنا كان يتوجب دراسة كل روايات نسخ الصحيح عن التلاميذ ومقارنتها ببعضها البعض، حتى يستقيم المنهج، ولكن هيهات ونحن في شبه حصار دائم.

²⁸ قال أبو داود: (حدث قتادة عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم. انظر تهذيب التهذيب (8: 319)، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتقليد لابن حجر العسقلاني، ص. 92/102، ط: الثانية: 11407

هـ/1987 م، دار الكتب العلمية، بيروت، و"التبيين لأسماء الملحقين لسبط ابن العجمي"، ط. 57/46، ط. أولى: 1406 هـ/1986 م، دار الكتب العلمية، بيروت.



الحلقة 14

خبر في الصحيح عن جراد من ذهب

وقد جاء هذا الخبر على وجهين:

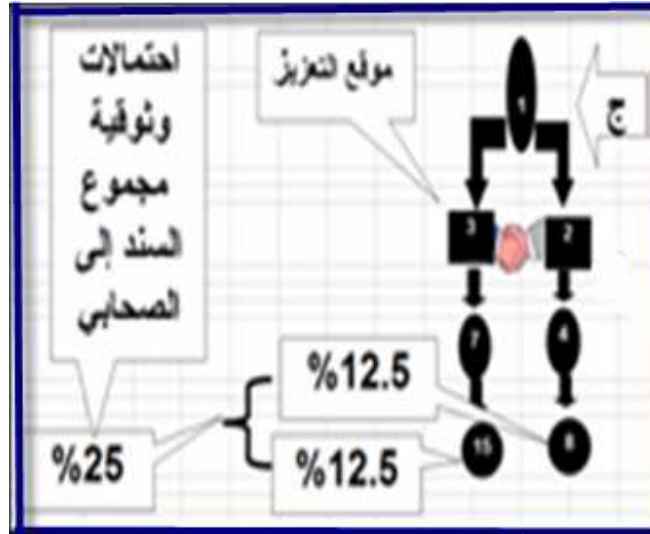


(أ) جراد من ذهب



(ب) وفراش من ذهب

على النمط (ج) من الدرجة الثانية للسلم المعياري ، كما يوضح الشكل التالي:



الوجه الأول



(جراد من ذهب)

أ) رواية همام بن منبه عن أبي هريرة

قال البخاري في الصحيح¹:

(1 - حدثني: عبد الله بن محمد {الجعفي المسندي (ت: 229 هـ) وهو ثقة}،

حدثنا:

(5) عبد الرزاق {بن همام بن نافع الحميري أبو بكر الصنعاني (ت: 211 هـ) ثقة عمي

في آخره فتغير  ، أخبرنا (4) معمر {بن راشد الأزدي البصري، أبو عروة اليمني (ت: 154

هـ) وهو ثقة}، (2) عن همام {بن منبه بن كامل الصنعاني، أبو عقبة اليمني (ت: 132 هـ) يمتح



من الإسرائيليات وينسبها إلى أبي هريرة {عن (1) أبي هريرة {عبد الرحمن بن صخر

الدوسي اليمني (ت: 57 هـ) الصحابي}، عن النبي ﷺ قال²:



بَيْنَمَا أَيُّوبُ (النبي) يَغْتَسِلُ عُريَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ ! فَجَعَلَ أَيُّوبُ
يَحْتَشِي فِي ثَوْبِهِ فَنَادَاهُ رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتَكَ عَمَّا تَرَى قَالَ بَلَى وَعَزَّتْكَ وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ
بَرَكَتِكَ

(2) وحدثنا: إسحاق بن نصر {هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر

السعدي، أبو إبراهيم البخاري (ت: 242 هـ) وهو صدوق} قال:

حدثنا (8) عبد الرزاق، .. إلخ به.

قلت:



1 صحيح البخاري، كتاب: "الغسل"، الخبر رقم: 270، وكتاب: "حديث الأنبياء"، الخبر رقم: 3140.

2 أخرجه البخاري أيضاً في كتاب: "التوحيد"، الخبر رقم: 6939.

3 صحيح البخاري، كتاب: "الغسل"، الخبر رقم: 269-270.

ومن هذا الطريق أخرجه **ابن حبان** في **صحيحه** فقال⁴:

- (3) أخبرنا **الحسن بن سفيان** {بن عامر، أبو العباس الشيباني النسوي (ت: 303 هـ) وهو حافظ ثقة}، حدثنا **عباس بن عبد العظيم** {}،
حدثنا **عبد الرزاق** {}،...{الخبر}

قلت:



ومن طريق **ابن حبان** أخرجه **البيهقي** نازلاً في "**السنن الكبرى**" (1: 198)، فقال:

- (4) أخبرنا أبو طاهر الفقيه {}، وأبو يعلى: حمزة بن عبد العزيز المهلبى {}، حدثنا أبو بكر: محمد بن الحسين القطان {}، حدثنا أحمد بن يوسف السلمي {}،
حدثنا **عبد الرزاق** {}،.....{الخبر}.

قلت:



ومن طريق **البيهقي** أخرجه أكثر نزولاً: **البغوي** في "**شرح السنة**" (3: 5)، فقال:

- (5) أخبرنا أبو علي: حسان بن سعيد المنيعي {}، أخبرنا أبو طاهر الزيادي {}، حدثنا أحمد بن يوسف السلمي {}،
حدثنا **عبد الرزاق** {}،.....{الخبر}.

قلت:



⁴صحيح ابن حبان (25: 6335/499).

فالخبر ثابت إلى **عبد الرزاق** في طبقته الرابعة، يرويه عنه خمسة من الرواة وهم:
المسندى وإسحاق ، و **عباس بن عبد العظيم**، وأبو **إبراهيم البخاري**، و **أحمد بن يوسف السلمي** من الطبقة الخامسة⁵، الذين يكفينا منهم من جهة **الوثاقة التعزيزية** اثنان فقط.

قلت:



هذا الخبر نقله كل هذا الجمع من **صحيفة همام بن منبه** التي يرويها:
(4) **عبد الرزاق**، عن (3) **معمر**، عن (2) **همام بن منبه**، عن (1) **أبي هريرة**.
ولا تتعدى **درجة وثوقية النقل** ل 132 خبراً التي تشتمل عليها هذه **الصحيفة** التي
تروى بنفس السند حاز: **12.50 %** إلى **أبي هريرة** ونصفها، أي: **6.25 %** إلى
الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد **أثبتنا** في بحث **ضعيف الصحيحين** أن خبر: "خلق الله آدم على صورته"
{أنظره بتفصيل تحت عنوان: "هل كان آدم عملاقاً، الوجه الأول"، الذي ورد ضمن هذه الصحيفة،
وبنفس السند، باطل، وحملنا تبعاته إلى **همام** وحده، الذي متحه من



الإسرائيليات، كما هو واضح من التحليل الزمني لتنقل ذلك الخبر أسفله.

⁵ ولم يخرج عبد الرزاق في المصنف المطبوع.

وحدث بها الحافظ أبو بكر، عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: 219 هـ) عن شيخه
سفيان بن عيينة فقال:

(6 - حَدَّثَنَا (15) **سُفْيَانُ** {بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو محمد المكي

(ت: 198 هـ) وهو ثقة حافظ، تغير بآخره  ويدلس على الثقات ، عَنْ

 (7) **أبي الزناد** {عبد الله بن ذكوان القرشي المدني (ت: 130 هـ) وهو
ثقة}، عَنْ (3) **الأعرج** {عبد الرحمن بن هرمز المدني (ت: 117 هـ) وهو ثقة ثبت}، عَنْ (1)
أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:

﴿أَرْسَلَ عَلَى أَيُّوبَ رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ يَقْبِضُهَا فِي ثَوْبِهِ
فَقِيلَ يَا أَيُّوبُ أَلَمْ يَكْفِكَ مَا آعَطَيْنَاكَ قَالَ أَيْ رَبِّ وَمَنْ يَسْتَعْنِي عَنْ فَضْلِكَ﴾

وتابع الإمام أحمد أبا بكر الحميدي متابعة تامة في سفيان فقال⁷:

(7 - حَدَّثَنَا (15) **سُفْيَانُ** {بن عيينة}،... إلخ. به.

فالسند ثابت إلى سفيان بن عيينة في طبقته الرابعة، لرواية الحميدي والإمام أحمد له

عن سفيان، إلا أنه منقطع  بسبب تدليس  ابن عيينة وعنفته للخبر عن أبي
الزناد.

قلت:



6 عبد الله بن الزبير الحميدي: "المسند" (2: 1060/457)، ط. أولى: 1381 هـ/1961 م، بعناية حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.

7 المسند، مسند المكثرين، الخبر رقم: 7008.

وقد دلس سفيان بن عيينة هذا الخبر عن أبي هريرة، مادام قد عنعه، ولا متابع له فيه لا عن أبي الزناد، ولا عن الأعرج، اللذان يعتبران من رواة المدينة، وسلسلة ذهبية بالنسبة لإمام دار الهجرة: مالك. فكيف يتفرد به سفيان وهو مكي؟

ت) رواية بشير بن نهيك عن أبي هريرة

وأخرجها الإمام أحمد في المسند فقال⁸:

- (8) حدثنا أبو داود {سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت: 204 هـ) وهو

ثقة حافظ غلط في أحاديث}، حدثنا (5) همام {بن يحيى بن دينار الأزدي، أبو عبد الله

العوذي البصري (ت: 165 هـ) وهو ثقة يهم}، عن (4) قتادة {بن دعامة بن قتادة، أبو

الخطاب السدوسي البصري (ت: 117 هـ) وهو ثقة ثبت}، عن (3) النضر، يعني ابن أنس بن

مالك {أبو مالك الأنصاري البصري (ت: ؟) وهو ثقة}، عن (2) بشير بن نهيك {أبو الشعثاء

السدوسي البصري (ت: ؟) وهو ثقة} عن (1) أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«أرسل على أيوب جراد من ذهب فجعل يلتقط فقال: ألم أغنك يا أيوب؟»

قال: يا رب! ومن يشبع من رحمتك أو قال من فضلك؟»

الوجه الثاني

⁸ المسند، مسند المكثرين، الخبر رقم: 7695.



(فراش من ذهب)

وخالف الإمام أحمد في **المسند** رواية **أبي داود الطيالسي**  فقال⁹:

9 - حدثنا: **عبد الصمد** {بن عبد الوارث العنبري، أبو سهل البصري (ت: 207 هـ)}

وهو **ثقة يخطئ**  حدثنا (5) **همام** (وهو **ثقة قد يهمل** )، حدثنا (4) **قتادة** (تقدمت ترجمته)، عن، (3) **النضر بن أنس** (تقدمت ترجمته)، عن (2) **بشير بن نهيك** (تقدمت ترجمته)، عن (1) **أبي هريرة** أن رسول الله ﷺ قال:

﴿أما مطر أو تساقط على أيوب فراش من ذهب﴾ فجعل يلتقط فأوحى الله إليه يا أيوب! أفلم أوسع عليك؟ قال بلى، ولكني لا غنى بي عن فضلك﴾

قلت:



وتابع **إسحاق بن راهويه** الإمام أحمد في **عبد الصمد** فقال¹⁰:

أخبرنا **عبد الصمد بن عبد الوارث** )، قال: أخبرنا **همام بن**

يحيى )،....{الخبر}.

قلت:



9 المسند، مسند المكثرين، الخبر رقم: 8213.

10 مسند إسحاق بن راهويه (1 : 159).

وأخرجه **ابن حبان** في صحيحه من هذا الطريق فقال¹¹:

أخبرنا محمد بن عبد الله الأزدي {}، حدثنا إسحاق بن إبراهيم {}، أخبرنا **عبد**

الصمد {}، حدثنا **همام بن يحيى** {}،....{الخبر}.

قلت:



وقد وطأ الشيخ السوري المعاصر: **شعيب الأرناؤوط** لهذا الخبر بعنوان جاء فيه:

ذكر خبر قد يوهم!!!   من لم يحكم صناعة العلم!!! أنه مضاد

!!!الخبر **همام بن منبه** الذي ذكرنا¹².

وقال عقبه: **إسناده صحيح**   **على شرط الشيخين**.

قلت:



مادام **الجراد**، غير **الفراش**، حتى أن القرآن الكريم أورد صفة الحشر على منوال حركتيهما، كما جاء في سورة القمر، الآية 7: ﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾، وسورة القارعة، الآية 4: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾، فلا شك أن هناك إشكال في هذا السند، لم يعرج عليه الشيخ حتى يوقفنا على نوعية إحكامه **لصناعة العلم!!!**

فقد رواه **أبو داود الطيالسي** {} عن **همام بن يحيى** {} على الوجه الأول،

ورواه **عبد الصمد** {} عن **همام بن يحيى** {} على الوجه الثاني.

حيث جعل "**الفراش**" بدل "**الجراد**"¹³.

11 صحيح ابن حبان (14 : 6230/45) بعبارة شعيب الأرناؤوط.

12 وهو الخبر الذي أورده عن همام بن منبه تحت رقم : 6229 من صحيح ابن حبان.

ولا شك أن **الوهم** إما من **عبد الصمد** ، أو من **همام بن يحيى** ، الذي قد يكون رواه على الوجهين.

ومادام **وهم** **همام بن يحيى** وارد، فعندي أنه **وهم** حتى في روايته عن **بشير بن نهيك**، مادام **لا متابع له فيه !**

ث) رواية عطاء بن يسار عن أبي هريرة

وأخرجها **البخاري** معلقة في **صحيحه** فقال:
ورواه¹⁴:

(10 - إبراهيم {بن طهمان بن شعبي الخراساني، أبو سعيد المكي (ت: 168 هـ)

وهو **ثقة يغرب** ، عن:

(4) **مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ** {بن أبي عياش الأسدي، أبو محمد المدني (ت: 141 هـ) وهو **ثقة** {، عَنْ (3) **صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ** {الزهري، أبو عبد الله المدني (132 هـ) وهو **ثقة رمي**

بالقدر ، عَنْ (2) **عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ** {الهلالي، أبو محمد المدني (ت: 103 هـ) وهو **ثقة** {، عَنْ (1) **أبي هريرة**.

13 وأخرج أحمد السندين معا في "المسند"، مسند المكثرين، الخير رقم 10227. قال: [حدثنا أبو داود عن همام عن قتادة وعبد الصمد حدثنا همام حدثنا قتادة المعنى عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: {أمطر على أيوب جراد من ذهب وقال عبد الصمد فرأى فجعل يلتقطه فقال يا أيوب ألم أوسع عليك قال يا رب ومن يشيع من رحمتك أو قال من فضلك قال عبد الصمد قال بلى ولكن لا غنى بي عن فضلك.}

14 صحيح البخاري، كتاب الفضل، الخير رقم: 270، من الموسوعة العلمية.



ومن هذا الطريق أخرجه النسائي نازلاً فقال¹⁵

(11 - حدثنا: (7) أحمد بن حفص بن عبد الله، أبي علي النيسابوري (ت: 258

هـ) وهو صدوق}، حدثني (6) أبي (حفص بن عبد الله بن راشد، أبو عمرو النيسابوري، ثم الحمصي (ت: 209 هـ) وهو صدوق}، حدثني (5) إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني،

أبو سعيد المكي (ت: 168 هـ) وهو ثقة يغرب ، عن:

(4) موسى بن عتبة،.....{الخبر}.



ويمكن عد هذه الرواية من غرائب إبراهيم بن طهمان، مادام لا متابع له فيه أيضاً

عن أبي هريرة.

فبالرغم من وجود تعزيز متضافر في أبي هريرة في الظاهر، من طرف أربعة من التابعين، كما يظهر اللوح التالي:

15 سنن النسائي، كتاب: "الغسل والتيمم"، الخبر رقم: 406.



إلا أن هذه الطرق، كلها طرق **مفردة** في كل الطبقات وإلى الطبقة الرابعة على الأقل

وتعاني زيادة على ذلك من ضعف واضح، لا يستقيم مع مطلب الصحة، الذي يستوجب **نقات**

عدول ضابطين لمروياتهم.

- فرواية همام **ضعيفة لكونها من الإسرائيليات**،
- والرواية عن عطاء بن يسار **ضعيفة لإغراب ابن زهمان**،
- والرواية عن بشير بن نهيك **ضعيفة لوهم همام بن يحيى** فيها،
- وروية الأعرج **ضعيفة بالانقطاع** بسبب **تدليس** سفيان بن عيينة للخبر.

ثم من جهة:

تفرد أبي هريرة بالخبر عن الرسول ﷺ دون مشاركة له من أحد الصحابة!

على افتراض أن أبا هريرة رضي الله عنه رواه، إلا أن هذا ما لم يحصل.

قلت:



لاحظ أن هذه البنية المتفردة في تنقل الأخبار، معرضة قطعاً لأن يعترها الخطأ، لخلو التعزيز في أكثر طبقاتها.

وهو ما تعبر عنه **درجة وثوقية تنقل الخبر**، التي لا تتجاوز حاجز **50.12 %**

فقط إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

وهو تقييم موضوعي، لما في نفس الأمر، كما لا يخفى.

إنتهى وتليه الحلقة 15

فرار حجر بثياب موسى عليه السلام!!!!!!!



فرار حجر بتياب موسى عليه السلام

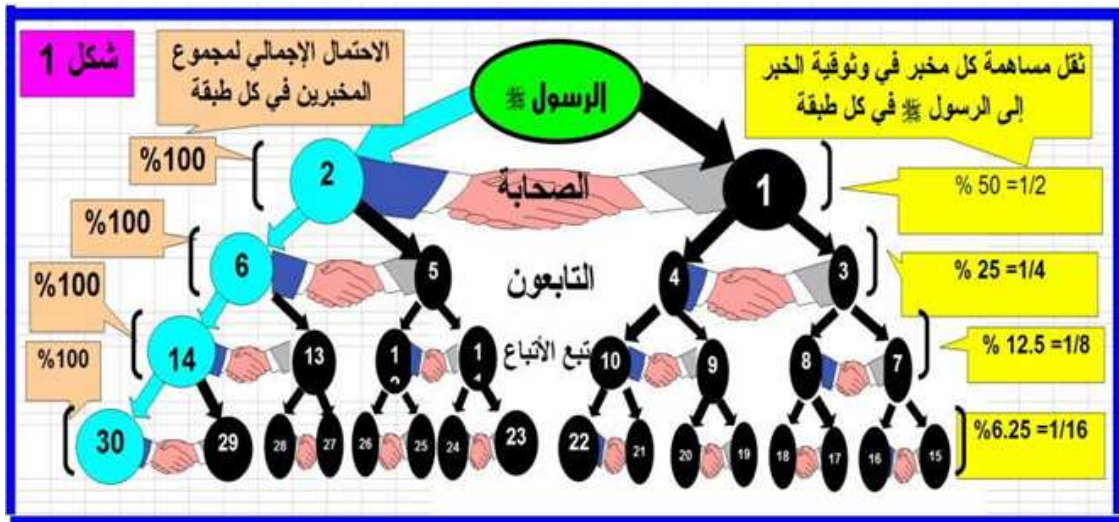
الحلقة 15

أ) رواية همام بن منبه عن أبي هريرة

ونمثل لهذا الخبر على **النمط (ج)** من **الدرجة الثانية** للسلم المعيار



، بما ورد في صحيفة **همام بن منبه**  وأخرجه **البخاري** في **صحيحه** في كتاب: **"الغسل"**، الخبر رقم: 269، فقال، حيث الأرقام أمام الرواة تشير إلى تموقع الرواة ضمن السلم المعيار، كما في الشكل التالي:



(1) حدثنا إسحاق بن نصر { هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر السعدي، أبو

إبراهيم البخاري (ت: 242 هـ) وهو ثقة {، قال: حدثنا:

(15) عبد الرزاق { بن همام بن نافع الحميري أبو بكر الصنعاني (ت: 211 هـ) وهو

ثقة إلا أنه عمي في آخره فتغير  وصار يتلقن ، أخبرنا (7) معمر { بن راشد الأزدي البصري، أبو عروة اليمني (ت: 154 هـ) وهو ثقة {، (3) عن همام { بن منبه بن كامل الصنعاني، أبو عقبة اليمني (ت: 132 هـ) يمتح من الإسرائيليات ، كما أثبتنا ذلك بالملاموس من قبل¹، وينسبها إلى أبي هريرة { عن (1) أبي هريرة { عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليمني (ت: 57 هـ) { الصحابي {، عن النبي ﷺ أنه قال:

كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ وَكَانَ مُوسَى ﷺ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ² فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ فَقَرَّ الْحَجَرُ!!
بِثَوْبِهِ فَخَرَجَ مُوسَى فِي إِثَرِهِ يَقُولُ ثَوْبِي يَا حَجَرُ حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ! وَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا!!
فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنَّهُ لَنَدَبٌ³ بِالْحَجَرِ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةِ ضَرْبًا بِالْحَجَرِ!!!!

قلت:



1 أنظر: "ضعيف الصحيحين: هل كان آدم عملاقاً" (علم الدراية الجزء 1) "زكلك: ضعيف الصحيحين: روائع علم الدراية ترد خير خبز اللحم



والخيانة المزعومة لحواء "نور السمر والنبيلة المزعومة

2 أي يعاني من انتفاخ في الخصية.

3 أي لا زالت بالحجر آثار الجرح أو الضرب!.

وأخرج الإمام مسلم في كتاب: "جواز الاغتسال عرياناً في الحلوة"، الخبر رقم: 513، الذي كرره في كتاب: "الفضائل"، الخبر رقم: 4372، بترقيم العالمية متابعاً لإسحاق بن نصر في عبد الرزاق فقال:

(2) حدثني:

محمد بن رافع لم ين أبي زيد: سابور القشيري، أبو عبد الله الحمصي (ا: 245 هـ) وهو ثقة، حدثنا:

(15) عبد الرزاق،.....{الخبر}

قلت:



وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم (2: 621/211)، باب: "إباحة التعري عند الاغتسال"، فقال:

(3) حدثنا:

أحمد بن يوسف السلمي لم ين خالد الأزدي المهلب، أبو الحسن النيسابوري، المعروف بحمدان السلمي (ت: 264 هـ) وهو ثقة حافظ جوال، حدثنا عباس بن عبد العظيم العنبري {أبو الفضل البصري (ت: 246 هـ) وهو ثقة حافظ، حدثنا:

(15) عبد الرزاق، أنبانا معمر، عن همام بن منبه قال:

هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن محمد ﷺ فذكر أحاديث منها قال:

وقال رسول الله ﷺ:

«كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى سوءة بعض، وكان موسى يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر. قال: فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر، ففر الحجر



قال: فجمع في أثره، ويقول: ثوبي حجر!! ثوبي حجر!! حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سوءة موسى فقالوا: والله ما بموسى من بأس!!، فقام الحجر!! بعدما نظروا إليه فأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضرباً!!»

فقال أبو هريرة:

والله!!! إنه ندبا بالحجر ستة!!! أو سبعة!!! أثر ضرب موسى

قلت:



ومن هذا الطريق أخرجه نازلاً أبو بكر البيهقي في: "السنن الكبرى" (1: 198)، باب التعري
إن كان وحده " فقال: أخبرنا:

(4) أبو طاهر الفقيه {محمد بن محمد بن محمش الزيايدي النيسابوري (317 هـ – 410 هـ) مسند نيسابور وعالمها}

(5) وأبو يعلى: حمزة بن عبد العزيز المهلبى {النيسابوري (ت: 406 هـ) مسند نيسابور،

حدثنا أبو بكر: محمد بن الحسين القطان {}، حدثنا أحمد بن يوسف، حدثنا:

(15) عبد الرزاق،.....{الخبر}

قلت:



وأخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (2: 628/355)، باب: "جماع أبواب آداب الاغتسال
من الجنابة"، فقال:

(6) حدثنا محمد بن علي {النجار}، عن:

(15) عبد الرزاق،.....{الخبر}

قلت:



وأخرجه ابن حبان في صحيحه (25: 6317/463)، كتاب: "تكرار تعبير بني إسرائيل
كليم الله"، الخبر رقم: 6317،

(7) أخبرنا:

الحسن بن سفيان {بن أبي عامر، أبو العباس الشيباني النسوي (ا: 303 هـ) الحافظ الجوال وهو ثقة}، حدثنا عباس بن عبد العظيم العنبري {أبو الفضل البصري (ت: 246 هـ) وهو ثقة حافظ، حدثنا:

(15) عبد الرزاق،.....{الخبر}

قلت:



فالخبر ثابت إلى عبد الرزاق بشهادة كل هؤلاء الرواة عنه.

و عبد الرزاق هو راوي صحيفة همام.

ب) رواية عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة

وأخرجها الإمام مسلم في كتاب: "الفضائل"، الخبر رقم: 4373، بترقيم العالمية فقال:

(8) حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي، أبو زكريا البصري (ت: 248 هـ) وهو صدوق،

تحاشاه البخاري في الصحيح وأخرج له مسلم}، حدثنا:

(19) يزيد بن زريع العيشي البصري {أبو معاوية (ت: 182 هـ) وهو ثقة ثبت}، عن

(9) خالد الحذاء {بن مهران البصري (ت: 141 هـ)، يرسل ويحدث عن لم يسمع

منهم وتغير بآخره ثم هو مختلف فيه وثقه ابن معين، وأحمد، والعجلي، والنسائي...، وضعفه شعبة، وابن علية، وابن أبي حاتم. وقال الأخير فيه: يكتب حديثه ولا

يحتاج به ، عن (4) عبد الله بن شقيق العقيلي البصري (ت: 108 هـ)

وهو ثقة في الحديث، إلا أنه: عثمانى المشرب، و ناصبي الهوى ، وفيه تحامل على علي بن

أبي طالب كرم الله وجهه، وقد تجنبه البخاري فلم يخرج له في الصحيح ، عن (1) أبي هريرة.

⁴ "الجرح والتعديل" (3: 1593).

قلت:



لاحظ ان هذا الخبر **الصحيح**!!! عند
مسلم، **ضعيف** عند البخاري رحمه
الله.

ومنه يتبين لك سبق البخاري رحمه الله إلى سوق الأخبار واختياره لأجودها
رجالاً، واكتفاء مسلم رحمه الله، الذي ولج سوق الحديث بعده، بمن زهد فيهم البخاري

من الرجال!!!

وكذلك سيفعل كل من جاءوا بعدهما، ليدعوا، بسابقة مسلم، في تفتير ز تميمع

شروط الصحة الاصطلاحية، صحة أخبار ما أودعوا أصحابهم، وإن كانت ضعيفة عند

الشيخين!!! . واستنزل لمزيد كتاب: "إشكاليات المصطلح في علوم الحديث" من موقعنا:



ت) رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة

وأخرجها البخاري في كتاب: "حديث الأنبياء"، الخبر رقم: 3152 فقال:

(9) حدثنا إسحاق بن إبراهيم {بن مخلد الحنظلي، أبو يعقوب المروزي، المعروف بلقب: ابن راهويه (ت: 228 هـ)، وهو ثقة حافظ}، حدثنا:

(19) روح بن عبادة {بن العلاء القيسي البصري (ت: 205 هـ) وهو صدوق}، عن (9)

عوف {بن أبي جميلة الهجري البصري (ت: 146 هـ) وهو ثقة رemy بالقدر والتشيع}، عن

(4) محمد بن سيرين البصري، مولى أنس بن مالك (ت: 110 هـ) وهو ثقة ثبت}، عن

(1) أبي هريرة⁵.

قلت:



وأخرج الترمذي في كتاب: "تفسير القرآن"، الخبر رقم: 3145، متابعاً لروح بن عبادة في عوف بن أبي جميلة فقال:

(10) حدثنا عبد بن حميد {هو عبد الحميد بن حميد بن نصر، أبو محمد الكشي (ت: 249 هـ) وهو ثقة حافظ}، حدثنا (19) روح بن عبادة،{الخبر}

قلت:



وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة في: "المصنف" (7: 14/456)، ، متابعاً لروح بن عبادة في عوف بن أبي جميلة فقال:

(11) حدثنا (20) أبو أسامة { (ت: 249 هـ) وهو ثقة حافظ}، قال حدثنا (9)

عوف،{الخبر}

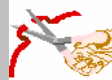
5 قال الإمام أحمد في: "كتاب العلل ومعرفة الرجال" (1: 314/240): سمع محمد بن سيرين من أبي هريرة بالمدينة. وقال عبد الله بن الإمام أحمد في: "كتاب العلل ومعرفة الرجال" (1: 664/351) و (1: 1344/562): وسمعت (أحمد) يقول: محمد بن سيرين في أبي هريرة لا يقدم عليه أحد. قلت: فأبو صالح ذكوان؟ قال: محمد بن سيرين يعني: فوجه. أبو صالح أكثر حديثاً، محمد لا أقدم عليه أحداً. قلت: فسعيد بن المسيب؟ قال: حسبك بهما (يعني: أبا صالح وابن المسيب). وسعيد أكثر في قلبي من أبي سلمة.

ث) مرسل الحسن البصري عن أبي هريرة

وأخرجه البخاري في كتاب: "حديث الأنبياء"، الخبر رقم: 3152 فقال:

(12) حدثنا إسحاق بن إبراهيم {بن مخلد الحنظلي، أبو يعقوب المروزي، المعروف بلقبك ابن راهويه (ت: 228 هـ)، وهو ثقة حافظ}، حدثنا:

(19) روح بن عباد {بن العلاء القيسي البصري (ت: 205 هـ) وهو ثقة}، عن (9) عوف {بن أبي جميلة الهجري البصري (ت: 146 هـ) وهو ثقة روى بالقدر والتشيع}، عن (4) الحسن {بن أبي الحسن البصري (ت: 110 هـ) وهو ثقة يرسل كثيراً 

ويدلس ، عن  (1) أبي هريرة.

قلت:



وأخرج الترمذي في كتاب: "تفسير القرآن"، الخبر رقم: 3145، متابعا لروح بن عباد في عوف بن أبي جميلة فقال:

(13) حدثنا عبد بن حميد {هو عبد الحميد بن حميد بن نصر، أبو محمد الكشي (ت: 249 هـ) وهو ثقة حافظ}، حدثنا (19) روح بن عباد،{الخبر}

قلت:



وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة في: "المصنف" (7: 14/456)، متابعا لروح بن عباد في عوف بن أبي جميلة فقال:

(14) حدثنا (20) أبو أسامة {حمد بن أسامة بن زيد القرشي، مولا هم (ت: 201 هـ) وهو ثقة ثبت، لكن قد يدلس ، وكان بآخره يحدث من كتب غيره }، قال حدثنا (9) عوف،{الخبر}

وهذه الرواية مرسله  لأن الحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة.

قلت:



وأخرج الإمام أحمد في المسند، الخبر رقم: 8729 رواية مرسلّة أخرى عن الحسن

البصري  فقال:

(15) حدثنا حسين بن محمد {بن بهرام التميمي، أبو أحمد المؤدّب المروزي، ثم البغدادي (ت: 213 هـ) وهو ثقة} في تفسير شيبان {بن عبد الرحمن أبو معاوية المؤدّب البصري، الكوفي، البغدادي (ت: 164 هـ) وهو ثقة}، عن قتادة {بن دعامة بن قتادة، أبو الخطاب السدوسي البصري (ت: 117 هـ) وهو ثقة ثبت}، قال: حدث الحسن {البصري}  ، عن

أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:.....{الخبر}

وهذه الرواية مرسلّة  لأن الحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة.

قلت:



وأخرج الإمام أحمد في المسند، الخبر رقم: 10493 متابعاً ل شيبان في قتادة فقال حدثنا:

(16) (19) روح بن عباد {بن العلاء القيسي البصري (ت: 205 هـ) وهو ثقة}، عن (9) سعيد {بن أبي عروبة مهران اليشكري العدوي، أبو النضر البصري (ت: 156 هـ) وهو ثقة حافظ كثير التدليس  واختلط بآخره }،

(17) و (10) عبد الوهاب {بن عطاء الخفاف، أبو نصر البغدادي (ت: 204 هـ) وهو صدوق ربما أخطأ }، عن سعيد {بن أبي عروبة مهران اليشكري العدوي، أبو النضر البصري (ت: 156 هـ) وهو ثقة حافظ كثير التدليس  واختلط بآخره }،

عن  (4) قتادة {بن دعامة بن قتادة، أبو الخطاب السدوسي البصري (ت:

117 هـ) وهو ثقة ثبت}، عن الحسن {البصري} ، عن ، عن  أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:.....{الخبر}

قلت:



وهذه الرواية **مرسلة**  لأن الحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة، بالإضافة إلى

الانقطاع  بين سعيد بن أبي عروبة و قتادة، بسبب التدليس  المصحوب بالغفلة عن؟

(ج) **مرسل** خلاص بن عمرو عن  أبي هريرة

وأخرجها البخاري في كتاب: "حديث الأنبياء"، الخبر رقم: 3152 فقال:

(18) حدثنا إسحاق بن إبراهيم {بن مخلد الحنظلي، أبو يعقوب المروزي، المعروف بلقب: ابن راهويه (ت: 228 هـ)، وهو ثقة حافظ}، حدثنا:

(19) روح بن عبادة {بن العلاء القيسي البصري (ت: 205 هـ) وهو ثقة}، عن (9) عوف {بن أبي جميلة الهجري البصري (ت: 146 هـ) وهو ثقة رمي بالتشيع}، عن (4)

 خلاص {بن عمرو الهجري البصري (طبقة كبار التابعين) وهو ثقة يرسل

عن  (1) أبي هريرة.

قلت:



وأخرج الترمذي في كتاب: "تفسير القرآن"، الخبر رقم: 3145، متابعا لروح بن عبادة في عوف بن أبي جميلة فقال:

(19) حدثنا عبد بن حميد {هو عبد الحميد بن حميد بن نصر، أبو محمد الكشي (ت: 249 هـ) وهو ثقة حافظ}، حدثنا (19) روح بن عباد،{الخبر}.

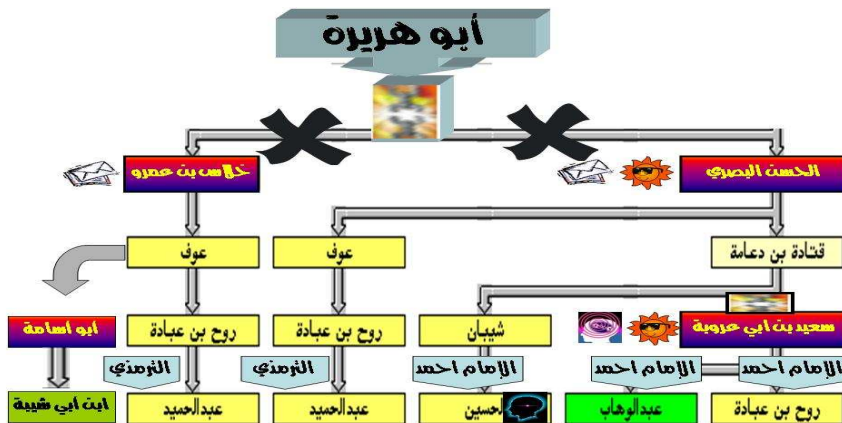
قلت:



وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة في: "المصنف" (7: 14/456)، متابعاً لروح بن عباد في عوف بن أبي جميلة فقال:

(20) حدثنا (20) أبو أسامة {تقدمت ترجمته}، قال حدثنا (9) عوف،{الخبر}

وهذه الرواية **مرسلة** لأن **خلاس** لم يسمع من **أبي هريرة**.
ونلخص كل هذه **الطرق المنقطعات** في اللوح التالي:



ويصفو لنا من **الطرق المنقطعات**، التي **ظاهاها الاتصال** إلى **أبي هريرة** ثلاث طرق

فقط، كما يبين اللوح التالي:



لاحظ **التفرد في بدايات كل الطرق الثلاثة**، بحيث لا متابع ل:

- (أ) **معمر بن راشد في همام**، **ولال عبد الرزاق في معمر** **!!! في الطريق (1)** الذي تبلغ **وثاقته النقلية الخالية من الأخطاء والأوهام** التي تعرض لكل الرواة في الروايات الشفهية **حاجز: 6.125 %**، إلى **الرسول** **ﷺ**. وهي **وثاقة نقلية** متدنية جداً، بحيث تعبر عن الدرجة الأولى الدنيا ل **السلم** **المعيار ذي الأربع طبقات** (أنظر المعيار أعلاه).

قلت:



ولم يكن مستبعدا إثبات ضعف مخارج هذه المنفردات من الأخبار في نفس الأمر.

وهو ما توصلنا إليه بإثبات **ضعف خبرين** وردا في هذه الصحيفة {أنظر: "ضعيف الصحيحين":



1 - {هل كان آدم عملاقاً؟ (علم الدراية الجزء 1)} ، في اللوح رقم 18 {فانظره مكبراً على الموقع}، وقد اقتطعنا منه أسفله حكمنا على هذا الخبر:



2 - و{روائز علم الدراية ترد خبر خنز اللحم والخيانة المزعومة لحواء} ،

وقد تبين لنا بالدليل القاطع انهما **مكذوبان** على أبي هريرة، لنقرر في: "روائز علم

الدراية ترد خبر خنز اللحم والخيانة المزعومة لحواء " القاعدة التالية:

وبمجرد وجود هذا **الخبر الباطل** ضمن صحيفة **همام بن منبه** ، وهي واردة بسند واحد: **عبد الرزاق**

الصنعاني ، عن معمر بن راشد، عن **همام بن منبه**، عن أبي هريرة

يضعف باقي **137** خبراً التي اشتملت عليها الصحيفة، اللهم إن أتى بعضها من طرق صحاح إلى أبي هريرة من غير طريق **همام بن منبه**،

وهذا يجعلنا على **47** خبراً أخرجها البخاري بهذا السند في صحيحه و **82** خبراً أخرجها مسلم في صحيحه، وهو ما سيدفعنا إلى إعادة النظر فيها {أي 47 خبراً عند البخاري و 82 خبراً عند مسلم}، لنرى هل توبيع فيها **همام** من طرف أحد الرواة الثقة العدول عن أبي هريرة أم لا ؟

قلت:



وكان يلزم الشيخين رحمهما الله تعالى، بحسب أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، الذي قلما يصيب في استدراكاته على الصحيحين، وأصاب هذه المرة، إخراج كل أخبار الصحيفة، ما دامت ترد بسند واحد، يقول همام في بدايتها: هذا ما حدثني أبو هريرة⁶!

وهو ما يعني أن تضعيف خبر واحد من هذه الصحيفة يضعف ضربة لازب كل **47** خبراً عند البخاري و **82** خبراً عند مسلم، ما عدا ما توبيع من أخبار الصحيفة من طرف رواة آخرين، غير **همام**، عن أبي هريرة، بحسب ما قررنا في القاعدة أعلاه.

قلت:



ومادام طريق **همام** لا عبرة به بالنسبة إلى أبي هريرة، لمخرجه

الإسرائيلي ، وجهل أبي هريرة بالتراثية اليهودية، التي كان يلم بها **همام**،

فماذا عن طريقي:

(أ) محمد بن سيرين إلى أبي هريرة ؟،

(ب) وعبد الله بن شفيق إلى أبي هريرة ؟

⁶ وهو ما أشار إليه الحاكم في: المستدرک على الصحيحين (1: 15/18) فقال: - أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار ، حدثنا أحمد بن مهران الأصبهاني ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، حدثنا عوف بن أبي جميلة ، وأخبرنا عبد الله بن الحسين القاضي بمرور ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا عوف ، عن خلاص ، ومحمد ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقهم فيما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم » . « هذا حديث صحيح !!! على شرطهما جميعاً من حديث ابن سيرين ، ولم يخرجاه ! ، وحدث البخاري ، عن إسحاق ، عن روح ، عن عوف ، عن خلاص ، ومحمد ، عن أبي هريرة قصة موسى أنه أدرك ،

هنا نلاحظ أيضاً أن هذين الطريقين **ضعيفي** المخرج، بسبب **التفرد**.
- فلا متابع لـ **عوف بن أبي جميلة** في **ابن سيرين** في الطريق (2) الذي تبلغ وثاقته
النقلية إلى الرسول ﷺ حاجر: **12.5 %**،

- **ولال خالد الحذاء**   في **عبد الله بن شقيق** ومن دونه **!!!** في الطريق (3)
الذي تبلغ وثاقته النقلية إلى الرسول ﷺ حاجر: **3.5 6 % فقط**.

قلت:



وهي نتائج تجد مصداقيتها في واقع هذه لأخبار في نفس الأمر.

ذلك:

(أ) أن **عبد الله بن شقيق**، لا يمكن أن يكون قد سمع هذا الخبر من **في أبي هريرة**، مادام
الأخير لم يحدث به قط !

وعندي أن التهمة تلزم **خالد الحذاء**  ، الذي أرسله  عن **عبد الله بن شقيق**، ولم يسمعه منه، لأنه لا متابع له في **عبد الله بن شقيق**، ثم هو ممن لا يحتج به.

ويكفي هنا، أن لا يصح هذا الخبر عند البخاري
رحمه الله بشرطه القوي في الرجال، بينما كنسه
مسلم رحمه الله، بسبب ليونة شرطه في الرجال.

(ب) ولا أن **محمد بن سيرين** سمعه أيضاً من **أبي هريرة** للحديث التالية.
قال الإمام أحمد، على ما مر بنا، في ترجمة **ابن سيرين**، بأن الأخير، وهو **بصري**، إنما
سمع من **أبي هريرة في المدينة**.

فهل يعقل أن يسمع **ابن سيرين** خبراً من **أبي هريرة** في **المدينة** ، ولا يبقى لهذا الخبر أثر في بلدة المنشأ وبها أصحاب أبي هريرة العارفين به أمثال:

(أ) سعيد بن المسيب،

(ب) وأبي سلمة،

(ت) وأبي صالح السمان،

(ث) والأعرج،.... وغيرهم ؟

وعندي أن **عوف بن أبي جميلة** الذي روى الخبر عن **ابن سيرين**، ولا متابع له

فيه، هو من يتحمل تبعات هذا الطريق.

وهو ما يستوجب، بحسب المنهج الصلب، إعادة فتح إضبارة عوف مجدداً، واساقصاء مروياته والحكم عليه محدداً من خلال نتائجها.

قلت:



قال **سليم بن أخضر** {البصري (ت: 180 هـ)} وهو **ثقة ضابط**، عن ابن عون

{عبد الله بن عون بن أرطبان المزني، أبو عون البصري (ت: 150 هـ)} وهو **ثقة ثبت**:

كان **محمد بن سيرين لا يرفع** من حديث **أبي هريرة** إلا **ثلاثة أحاديث**:

(ج) **حكمة أهل اليمن**⁷،

(ح) **وصلى النبي ﷺ صلاتي العشاء**⁸،

⁷ المعجم الأوسط للطبراني (9: 4173/226): حدثنا علي بن سعيد قال: نا يحيى بن عثمان الحمصي قال: نا بقة قال: حدثني عتبة بن أبي حكيم قال: حدثني عبد الغفار بن القاسم الأنصاري أبو مريم قال: حدثني محمد بن سيرين قال: سمعت أبا هريرة، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتاكم أهل اليمن، هم أرق أفئدة، الإيمان يمان، والفقه يمان، والحكمة يمانية»، ألا إن السكينة والوقار في أصحاب الغنم، ألا وإن الخيلاء والفخر في أصحاب الخيل والإبل، والغاديين أهل الوبر». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عتبة بن أبي حكيم إلا بقة».

⁸ صحيح ابن حبان البستي - نسخة 1 - (ج 9 / ص 490)

- 2296 وأخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا ابن عيينة، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: سمعت أبا هريرة يقول: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم».

خ) والآخر نسبته !⁹

وهذا يعني أن غالب روايات ابن سيرين عن أبي هريرة، تأتي مفعلة.

صحيح ابن حبان البستي (9: 490 - 2296/491 و 2297):

- 2296 أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى ، قال : حدثنا أبو خيثمة ، قال : حدثنا ابن عيينة ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، قال : **سمعت** أبا هريرة يقول : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ».

- 2297 وأخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي ، قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أخبرنا النضر بن شميل ، قال : حدثنا ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم **إحدى صلاتي العشي** . قال ابن سيرين : سماها لنا أبو هريرة ، فقصت أنا - فصرى بنا ركعتين ثم سلم ، ثم قام إلى خشبة معروضة في المسجد ، فوضع يده اليمنى على اليسرى ، وشبك بين أصابعه ، واتكأ على خشبة كانه غضبان ، قال : وخرج سرعان (1) الناس - قال النضر : يعني أوائل الناس - فقالوا : أقصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر ، وعمر ؟ فهاباه (2) أن يكلماه ، وفي القوم رجل في يده طول يقال له : ذو اليمين ، فقال : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لم تقصر الصلاة ، ولم أنس » ، فقال للقوم : « أكما يقول ذو اليمين ؟ » قالوا : نعم . فصرى ما كان ترك ، ثم سلم ، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم كبر وسجد مثله أو أطول ، ثم رفع رأسه ثم كبر قال : فرما سألتوا محمدا : ثم سلم ؟ فيقول : ثبتت عن عمران بن حصين أنه قال : « ثم سلم » ، لفظ الخير للنضر بن شميل ، عن ابن عون.

⁹ ورد السماع في الأخبار التالية:

- 1 - مصنف عبد الرزاق الصنعاني (2: 2572/77): عن: عبد الرزاق، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، قال : **سمعت أبا هريرة** يقول : قال رسول الله ﷺ: إذا قام أحدكم من الليل فليستفتح صلاته بركعتين خفيفتين.

- 2- المعجم الأوسط للطبراني (13: 6134/212): حدثنا محمد بن علي الأحمر النافذ قال : نا نصر بن علي قال : أخبرني أبي ، عن طلحة بن النضر الحداني قال : سمعت محمد بن سيرين ، سألته رجل عن الوهم ، فقال : **حدثنا أبو هريرة** ، أنه : صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صلاة من صلاة النهار ، وأنه صلى ركعتين ثم سلم ، فخرج سرعان الناس ، فقالوا : يا رسول الله ، **أقصرت الصلاة** ؟ وفي القوم أبو بكر ، وعمر فهاباه أن يكلماه ، فقال رجل من المسلمين : يا رسول الله ، أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال : « لم تقصر ، ولم أنس » ، فقال رجل : بأبي وأمي نسيت . إنما صليت ركعتين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أحق ما يقول ذو اليمين ؟ » فقالوا : صدق يا رسول الله ، فقام فركع ركعتين إلى ركعتيه الأولىين ، ثم سلم ، ثم سجد سجدتين نحواً من سجوده في صلاته ، أو أطول . قال الطبراني : « لم يرو هذا الحديث عن طلحة بن نضر الحداني إلا علي بن نصر ، ويحيى بن أبي بكر الكرماني ».

- 3 - شرح السنة للبيهقي (7: 208): - أخبرنا أبو حامد أحمد بن عبد الله الصالحي ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري ، حدثنا أبو العباس الأصم ، حدثنا أبو يحيى زكريا بن يحيى المزوزي ، ببغداد سنة ثمان وسبعين ومائتين ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أيوب ، عن محمد بن سيرين ، **سمعت أبا هريرة** ، يقول : قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم **سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْتَلُوا بِكُنْيَتِي** هذا حديث متفق على صحته ، أخرجه محمد ، عن علي بن عبد الله ، وأخرجه مسلم ، عن أبي بكر بن أبي شيبة ، وغيره ، كلهم عن سفيان بن عيينة . أخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحي ، أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي ، حدثنا أبو العباس الأصم ، حدثنا محمد بن هشام بن ميسرة التميمي ، سنة ست وسبعين ومائتين ، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري ، حدثنا حميد ، قال : قال أنس بن مالك : نادى رجل بالبيع : يا أبا القاسم ، فالتفت إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله لم أعك ، إنما عنيت فلانا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْتَلُوا بِكُنْيَتِي** ."

- 4 - مسند أبي داود الطيالسي (7: 2612/117): - حدثنا أبو داود قال : حدثنا قره ، قال : حدثنا محمد بن سيرين ، قال : **حدثنا** أبو هريرة ، قال : **« سجد أبو بكر وعمر رضي الله عنهما في : إذا السماء انشقت و أفرا باسم ربك الذي خلق ، ومن هو خير منهما »**.

- 5 - مسند الطيالسي (7: 2609/114) - حدثنا يونس قال : حدثنا أبو داود قال : حدثنا سعيد بن عبد الرحمن ، أخو أبي حرة قال : حدثنا محمد بن سيرين ، قال : **حدثنا** أبو هريرة ، قال : نادى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، **الرجل يصلي في ثوب واحد ؟ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أوكلكم يجد ثوبين ؟ »**

- 6 - مسند الحميدي (2: 1077/359): - حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا أيوب عن محمد بن سيرين قال **سمعت** أبا هريرة يقول قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم: - **« من اشتري مَضْرَأَ فهو بالخيار ، إن شاء أمسكها ، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر لا سمرأه »**.

- 7 - مسند الإمام أحمد بن حنبل (19: 8986/29): - حدثنا عفان قال حدثنا يزيد بن إبراهيم حدثنا محمد بن سيرين قال **حدثني** أبو هريرة وعبد الله بن عمر أمّا أخذهما فالجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما الآخر فالجاء إلى عمر قال أخذهما: **بهى عن الزقاق والمزفت وعن النبأ والختم وقال الآخر بهى عن الزقاق والمزفت وعن النبأ والجر أو الفخار شك محمد**.

- 8 - مسند الإمام أحمد بن حنبل (17: 7980/22): - حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال **سمعت** محمد بن سيرين قال **حدثنا** أبو هريرة قال **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما منكم أحد يدخله عمله الجنة ولا يخرج من النار قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغلبني رأيي برحمة منه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده هكذا وأشار وهب يقبضها ويبسطها**

- 9 - مصنف عبد الرزاق الصنعاني (11: 19900/57): - أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : **سمعت** أبا هريرة يقول حين ذكر حديث سارة وهاجر ، قال : فتك أمك يا بني ماء السماء - يعني العرب (2) - كانت أمة لام إسحاق.

- 10 - سنن الدارقطني (1: 193/216) - - حدثنا أبو بكر التميمي حدثنا محمد بن يحيى حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبان حدثنا قتادة أن **محمد بن سيرين** حدثه أن أبا هريرة **حدثه** أن نبي الله صلى الله عليه وسلم- قال « **إذا ولغ الكلب في الإناء فاضلوه سبع مرات السابعة بالكراب** » . وهذا صحيح.

- 11 - سنن النسائي الصغرى - المجتبى (14: 4425/31): - أخبرنا إبراهيم بن الحسن قال حدثنا حجاج بن محمد قال أنبأنا ابن جريج قال أنبأنا هشام بن حسان القردوسي أنه سمع ابن سيرين يقول **سمعت** أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **لا تلتفوا الجلب فمن تلتفه فاشكرى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار**.

- 12 - سنن الترمذي (8: 2290/371): - حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زهير عن أيوب عن محمد بن سيرين قال: **كنا عند أبي هريرة وعليه ثوبان ممشقان من كان قمتخط في أحدهما ثم قال يخ بخ يتمخط أبو هريرة في الثوبان لغاً رائتي وإني لأخبر فيما بين مثير رسول الله ﷺ وخجرة عيشة من الجوع مغنياً علي قيجي الجاني فيضع رجله على غلي يري أن بي الجنون وما بي جنون وما هو إلا الجوع** قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

قلت (عمراتي): فهذه أربعة أضعاف، إن صحت كلها، ما توصل إليه ابن عون في زماته، وأصبح يوفرها لنا الحاسوب في طريقة عين. ألا بعداً وسحقاً للمقلدة، وللمجترة، وللجامدين!!

وهي على الاتصال، مادام ابن سيرين لا يدلس.

قلت:



ولو لم يثبت لنا تهافت هذا الطرق، للحيثيات التي فصلنا القول فيها أعلاه، لا اعتبرنا هذا الخبر معزراً إماماً:

(أ) من طريق [ممام – وابن سيرين]، أو:

(ب) من طريق [ممام – وعبد الله بن شقيق] ، أو:

(ت) من طريق [ابن سيرين – وعبد الله بن شقيق].

ودرجة وثوقية كل هذه التوافقات تخضع لقانون التوافقات الرياضياتي، الذي يقول:

إن عدد التوافقات التي يمكن الحصول عليها من (ن) من الأشياء (وهي عدد الطرق في

مثالنا الحالي) مأخوذة في كل مرة بالمزاوجة ما بين (ر) من أفراد تلك الأشياء (أي بين كل

طريقين من الطرق الثلاثة من أجل التعزيز) هو:

$$(11) \quad [توافقات [ن، ر]] = \frac{[ر! (ن-ر)!]}{[ن!]} = \frac{[ر! (ن-ر)!]}{[ن!]} = \frac{[ر! (ن-ر)!]}{[ن!]} \quad (11)$$

حيث:

$$ن! = 1(2)(3) \dots (3-ن)(2-ن)(1-ن) \dots (3)(2)(1).$$

وفي حالنا هنا، فإن:

$$(ن) = 3، و(ر) = 2،$$

وبالتعويض يهاتين القيمتين في المعادلة رقم (11)، نجد أن عدد التوافقات الممكنة هو:

$$3 = [\{(1.2.3)\}/\{1.2\}] = [\{!3\}/\{!(2-3)!2\}] = [2,3]$$

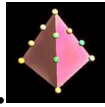
فقط¹⁰

وتكون مساهمات كل هذه الطرق مجتمعة إلى درجة وثوقية الخبر إلى الرسول ﷺ بصفتها ثلاثة أخبار متفردة مستقلة عن بعضها البعض، هي مجموع:

$$3.562 + 6.125\% \text{ لرواية عبد الرزاق} + 12.500\% \text{ لرواية عوف بن أبي جميلة} = 3.562$$

$$23\% \text{ لرواية يحيى بن حبيب} = 23\%^{11}$$

قلت:



وهو نوع تعزيز وتدي لخميمة هرمية، كما في الشكل المصاحب.

ولا شك أن ثلاثة أعمدة أمتن للخميمة من وتدين فحسب، متى سلمت الأوتاد (الطرق) من

سوس الوهم ونخر الخطاء أو التواطؤ على الاختلاق والكذب.

وهي السمة البارزة لهذه المنفردات الغرائب، على ما اتضح لنا من خبر: "جراد من



ذهب"، المخرج أيضاً من صحيفة همام بن منبه، كما في الشكل التالي:

¹⁰ وهذا هو القانون الرياضي الذي كان قد لجأ إليه اللغوي العنبري أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي البجلي (100 هـ/718 م - 170 هـ/786 م) لتوليد قاموس اللغة العربية رياضياتياً بالتوليد التبادلي والتوافقي وأودعه قاموسه: "العين" في سابقة تاريخية لم يتقدمه بها أحد في لغة من لغات العالم، كما ألمحنا إلى ذلك من قبل. أنظر كتابنا: "كيف نشأت جدلية الفصوص الأولى".

¹¹ 22.87%



وهو ما يخلق بعض التناظر النظري الطبولوجي بين درجات التعزيز والخيم المتعددة الأوتاد.

في نجاعة المعيار في غربلة الأخبار

لاحظ أنه، حتى لو لم نكن قد استطعنا تضعيف كل الطرق الثلاثة السابقة بقرائن مباشرة،

فيبقى أن **درجة وثوقية نقلية** متدنية في حدود **23 %**، لا تسمح لنا بغزو مثل هذا الخبر إلى

الرسول ﷺ بحال، سواء من جهة متنه الظاهر الغثاثة والنعارة والبطلان، ولا من جهة سنده، **لتدني وثوقيته النقلية**.

وهو ما أومأنا إليه من قبل من جهة ضرورة لزوم تطابق المعيار مع ما في الخارج

كمؤشر ومحدد لما في نفس الأمر.

قلت:



وعندي على هذه النتيجة ملاحظتان:

الأولى:

أنه حتى لو كانت درجة وثوقية هذا الخبر إلى أبي هريرة عالية جداً، وتساوي الوحدة، لجزمنا مع ذلك قطعاً، بسبب من تفرد أبي هريرة برواية الخبر دون سائر الصحابة، ومن خلال نكهته الإسرائيلية، بأنه من جراب تلك الإسرائيلية.



ومادامت هذه الخصلة في الرواية المنسوبة لأبي هريرة معروفة بما فيه كفاية، فيكفي الناقد الرجوع إلى كتب التوراة والتراثية اليهودية عامة لغربة مثل هذه الروايات متى صادفها. ومنه يلوح بجلاء، ولكل ذي لب، ممن يلم بالمنهج وضوابطه الصارمة أن:

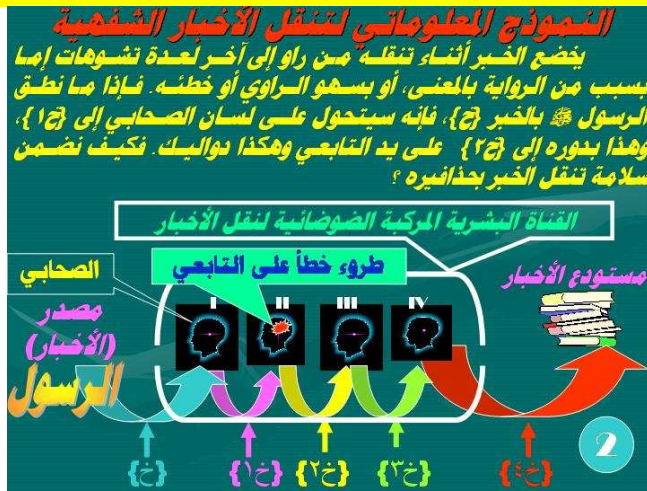
الإسرائيليات، ليست بتلك الخطورة التي استهوها الكثير من التسطحيين، ممن لا دراية لهم بالحقل، ولا أن لهم فيه قدم راسخة، فذهبوا يلوحون دون إثارة من علم أو منطق أو سند تاريخي، بدعاوى عنكبوتية في حبك المؤامرات والدسائس، من دون تحقيق أو أدلة ملموسة يقدمونها بين يدي دعاوهم، كما فعلنا نحن هنا.

وقد لاحظنا أن هذا التحامل على أمثال: كعب الأحبار، أو وهب بن منبه،... إلخ، فقط لسابقتهم اليهودية قبل إسلامهم، قديم قدم المرجفين أنفسهم، كما وجدنا في الحكمة القصصية المتعالة، التي فبركها الوضاع أبو عصمة، وطفق يكيل فيها كعباً من السب والشتم على لسان ابن عباس، ما نعلم يقيناً، أن ابن عباس ككعب، بريئين من مثل هذا الزور وهذا الإفك وهذا البهتان المبين.

فوجود الإسرائيليات في الحديث إذن،، مشكلة في المحدث نفسه الجاهل بأدواته ومصادره، وليست مشكلة في كونها من الدخيل على المرجعية، مادامت مصادرها معروفة، وصنفت أصلاً كدخيلة!.

الثانية:

أن إخراج الشيخين مثل هذه المتون البالغة النكارة، جاءت من قصور شرط الصحة الاصطلاحية في الأخذ باعتبار بالأخطاء المنهجية التي لا تسلم منها رواية شفوية قط قبل



التدوين، على ما يبين اللوح التالي.

ملاحظة هامة:

يظهر هنا بجلاء، تفوق عقلانية الحجازيين الفطرية، والإمام مالك رحمه الله، من بينهم خاصة، على **مخرقة العراق العربي والعجمي** ما بين النهرين، الهلكى بمثل هذه الموروثات الخرافية والأسطورية المنحدرة إليهم من المؤثرات الحضارية القديمة لشعوب المنطقة.

وهذه المؤثرات هي التي شكلت ذهنيته وطبعها بمثل هذا الطابع المميز، الذي لم يأخذه أحد من قبل في الحسبان، بينما هو طاغ قاهر كما ترى!.

وهي ذاتانية محضة، لا عاصم منها سوى بتكثير الروايز الموضوعية.

وهو ما لم يكن متوفراً لا للبخاري رحمه الله، ولا لجيله، ولا لكل الأجيال الذين تعاقبوا بعده قبل طروء ثورة الحاسوب في عصرنا وتوفر الموسوعات الإلكترونية، وقلبها للحقل رأساً على عقب.

عندما يبني الفقه على شفا جرف هار

لاحظنا من تبويب المصنفين كتبهم، بما استنبطوا من هذا الخبر الباطل كفقه، كما عند الإمام مسلم في كتاب: "جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة"، وأبي عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم (2: 621/211)، في باب: "إباحة التعري عند الاغتسال"، وعند أبي بكر البيهقي في: "السنن الكبرى" (1: 198)، باب التعري إن كان وحده"،...إلخ.

مع أن هذه الاستنباطات بديهية من دون معراج أو تكأة هذا الخبر الباطل.

انتهى وتليه الحلقة الرابعة عشرة

لم يأكل داجن قط صحائف من القرآن



الهندسة الحديثة

الحلقة السادسة عشرة

هل أكل داجن صحائف من القرآن ؟

تخريج خبر أكل داجن لصحائف من القرآن

الوجه الأول

كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ ~~!!!~~ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ ~~!!!~~
~~!!!~~ ثُمَّ نُسِخْنَ ~~!!!~~ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ ~~!!!~~
~~!!!~~ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ ~~!!!~~

قلت:



هذا المتن مشكل ~~!!!~~، لأنه يفهم منه أمران معضلان:

أولاً: أن كتاب الله غير محفوظ، كما نطق بذلك الوحي ~~!!!~~،

ثانياً: أن المسلمين نكسوا عن قراءة بعض ما ظل الرسول ﷺ يقرأ

حتى وفاته ~~!!!~~.

وكل واحد من هذين الإشكاليين يرد الخبر، فما بالك بهما مجتمعين؟

تحقيق مطلب الرواية

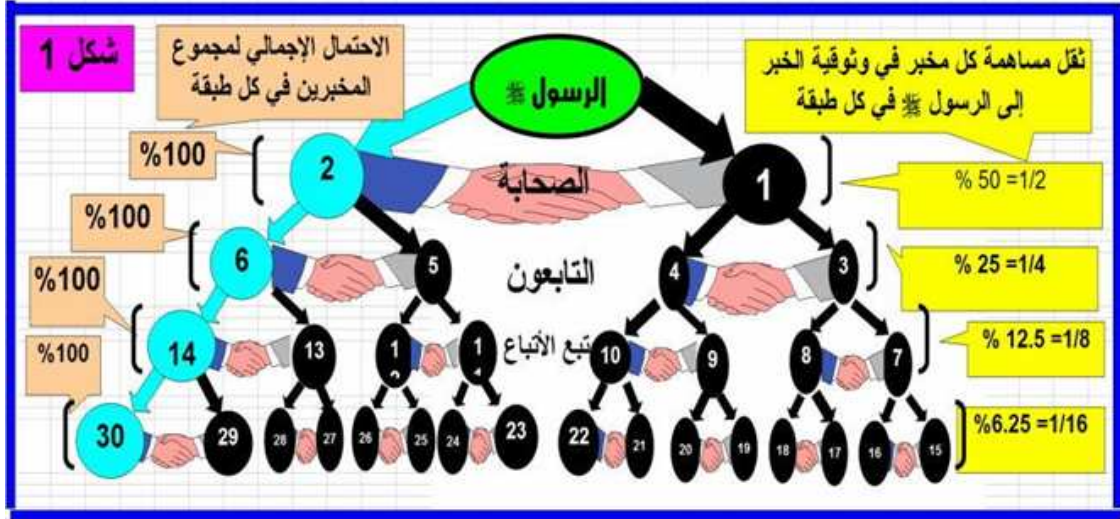
1) رواية عائشة أم المؤمنين

1.1) رواية عمرة عن عائشة

1.1.1) رواية عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمرة

1.1.1.1) رواية الإمام مالك عن عبد الله بن أبي بكر

قال الإمام : (15) مالك بن أنس في: "الموطأ" (4: 1118/274) (الأرقام باللون الأزرق) أمام الرواة تشير إلى تموقع الرواة ضمن السلم المعيار)، كما يوضح الشكل التالي:



عَنْ:

(7) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ {بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، أبو محمد

المدني (ت: 135 هـ) وهو ثقة، عَنْ (3) عَمْرَةَ {بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية

المدنية (ت: 103 هـ) وهي ثقة، عَنْ (1) عَائِشَةَ {بنت أبي بكر الصديق (ت: 58 هـ) أم

المؤمنين}، أَنَّهَا قَالَتْ: {الخبر}

قَالَ يَحْيَى (هو يَحْيَى بْنُ يَحْيَى) سيأتي في الطريق الثاني.

قال مالك:



قلت:



استعمل مالك هنا رائز الممارسة العملية لأهل المدينة، الذين شاهدوا الوحي وتنزيله على الواقع، لرفض الخبر.

قلت:



ومن طريق مالك سينتشر الخبر بعده، مع أنه رحمه الله لم يعمل به !!!، على ما سيأتي تفصيله.

وقد أخرجه عن مالك كل من:

الإمام مسلم في صحيحه (7: 2643/352)، فقال:

الطريق الثاني:

- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى {بن بكر بن عبد الرحمن الحنظلي، أبو زكريا النيسابوري (ت: 226 هـ) وهو ثقة ثبت} قال قرأت على:

(15) مالك،.....{الخبر}.

قلت:



وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" (7: 454) متابعين في يحيى بن يحيى فقال:

الطريق الثالث:

أخبرنا **محمد بن عبد الله الحافظ** {الضبي أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (321 هـ - 405 هـ) وهو ثقة حافظ}، أخبرنا **أبو عبد الله محمد بن يعقوب** {بن يوسف الشيباني النيسابوري: ابن الأخرم (205 هـ - 344 هـ) وهو ثقة حافظ}، أخبرنا:

الطريق الرابع:

محمد بن حجاج {الوراق}،

الطريق الخامس:

و**محمد بن عبد السلام** {بن بشار، أبو عبد الله النيسابوري الوراق الزاهد (ت: 286 هـ)}

وهو **مستور**،

قالا:

أخبرنا **يحيى بن يحيى** قال قرأت على:

(15) **مالك**، عن (7) **عبد الله بن أبي بكر**، عن (3) **عمرة**، عن (1) **عائشة** رضي الله عنها أنها قالت: {الخبر}

كان فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي



رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن

وفى رواية **ابن يوسف** {ستأتي في الطريق السادس عشر}: - بخمس معلومات يحرم -
رواه **مسلم** في الصحيح عن **يحيى بن يحيى** -

قلت:



وأخرج **أبو عوانه** في "مستخرجه على صحيح مسلم" (9: 3586/169) متابعين لـ **يحيى بن يحيى** في **مالك** فقال:

الطريق السادس:

- أخبرنا **يونس بن عبد الأعلى** {بن ميسرة بن حفص بن حيان الصدفي، أبو موسى المصري (ت: 264 هـ) وهو ثقة}، حدثنا **ابن وهب** {عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم الفهري، أبو محمد المصري (ت: 197 هـ) وهو فقيه حافظ ثقة}، أن: **(15) مَالِكاً**، حدثه،

قلت:



وأخرج **أبو عوانه** في "مستخرجه على صحيح مسلم" (9: 3586/169) متابعين لـ **يحيى بن يحيى** في **مالك** فقال:
الطريق السابع:

- حدثنا **الربيع** {بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، أبو محمد المصري، المؤذن (ت: 270 هـ) وهو ثقة}، قال: أنبأنا **الشافعي** {محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطلبى، أبو عبد الله المكي، نزيل بغداد، ثم مصر (ت: 204 هـ) وهو ثقة إمام}، حدثنا: **(15) مَالِكٌ،.....**

قلت:



ومن هذا الطريق أخرجه **البيهقي** نازلاً في "السنن الكبرى" (7: 454) فقال:
الطريق الثامن:

أخبرنا **أبو زكريا بن أبي اسحاق المزكى** {يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى النيسابوري (ت: 414 هـ) وهو حافظ ثقة}، أخبرنا **أبو العباس محمد بن يعقوب** {بن يوسف بن معقل بن سنان الأموي، مولاهم النيسابوري، المعروف بالأصم (247 هـ - 346 هـ) وهو حافظ ثقة}،
- أخبرنا **الربيع بن سليمان،.....**{الخبر}.

وأعاد **البيهقي** إخرجه في كتاب: "معرفة السنن والآثار" (13: 4945/8) فقال:
أخبرنا:

الطريق التاسع:

- **أبو بكر** {أحمد بن الحسن بن أحمد الحرشي القاضي النيسابوري (ت: ؟)}،

- وأبو زكريا { هو يحيى بن أبي اسحاق المزكى }، تقدم في الطريق الثامن.

الطريق العاشر:

- وأبو سعيد {محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي (ت: 421 هـ) وهو ثقة مأمون يروي عنه البيهقي كتب الشافعي}،

قالوا : حدثنا أبو العباس {هو الأصم}،

- أخبرنا الربيع،.....{الخبر}.

قلت:



وأخرج أبو عوانه في "مستخرجه على صحيح مسلم" (9: 3586/169)

متابعين ل يحيى بن يحيى في مالك فقال:

الطريق الحادي عشر:

- وحدثنا المري الخراز {أحمد بن علي بن يوسف، أبو بكر الدمشقي (ت: ؟) وهو

مستور¹}، حدثنا مروان بن محمد {بن محمد بن حسان الأسدي الطاطري، الدمشقي (ت: 210

هـ) وهو ثقة}، حدثنا (15) مالك،

قلت:



وأخرج أبو عوانه في "مستخرجه على صحيح مسلم" (9: 3586/169)

متابعين ل يحيى بن يحيى في مالك فقال:

الطريق الثاني عشر:

¹ له ترجمة في : "سير أعلام النبلاء للذهبي" (13: 419 / 260) وهو مستور.

- حدثنا **ابن أبي مسرة** {عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي مسرة، أبو يحيى المكي (ت: 280 هـ) وهو **صدوق**²} ، حدثنا **الأزرقي** {أحمد بن محمد بن الوليد بن عتبة بن الأزرقي الغساني، أبو محمد، وأبو الوليد المكي (ت: 217 هـ!) وهو **ثقة**}، عن: **(15) مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر،.....{الخبر}.**

قلت:



ومن هذا الطريق أخرجه **البيهقي** نازلاً في "**السنن الكبرى**" (7: 454) فقال:
الطريق الثالث عشر:

أخبرنا **أبو محمد عبد الله بن محمد بن اسحاق الفاكهي** {بن العباس المكي صاحب كتاب: "أخبار مكة" (ت: 272 هـ) وهو **ثقة**}، أخبرنا **أبو يحيى بن أبي مسرة،.....{الخبر}.**

قلت:



وأخرج **ابن حبان البستي** في: "**صحيحه**" (17: 4295/435) متابعاً لكل هؤلاء في **مالك** فقال:

الطريق الرابع عشر:

أخبرنا **عمر بن سعيد بن سنان** {هو عمر بن سعيد بن أحمد بن سعد بن سنان، أبو بكر الطائي المنبجي (عاش في القرنين الثالث والرابع) وهو شيخ **مستور** عابد مرابط لابن حبان لم يرد فيه جرح ولا تعديل³}، قال: أخبرنا **أحمد بن أبي بكر** {القاسم بن الحارث بن زرارة القرشي، أبو مصعب الزهري المدني الفقيه (ت: 242 هـ) وهو **صدوق**}، عن:

(15) مالك، عن عبد الله بن أبي بكر،.....{الخبر}.

² له ترجمة في: "الجرح والتعديل" (5: 28/6)، و"كتاب الثقات" لابن حبان (8: 369)..
³ له ترجمة في: "مختصر تاريخ دمشق" (6: 62 – 63)، و"تاريخ الإسلام للذهبي" (5: 596/357)، و"سير أعلام النبلاء للذهبي" (14: 185/290)، حيث لم يوقف له على تاريخ وفاة. وقال ابن حبان: كان قد صام النهار وقام الليل ثمانين سنة غازياً مرابطاً رحمة الله عليه.

قلت:



وأخرج الترمذي في سننه (4: 1070/370) متابعا آخر في مالك فقال:

قالت عائشة:

الطريق الخامس عشر:

أُنزل في القرآن عشرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ فُسِّخَ مِنْ ذَلِكَ خَمْسٌ وَصَارَ إِلَى خَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ
فَقُتُوْفِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ .

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ:

إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيِّ {بن عبد الله بن موسى الخطمي، أبو موسى المدني، ثم الكوفي (ت: 244 هـ)، وهو ثقة متقن}، حَدَّثَنَا مَعْنُ {بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي مولا هم، أبو يحيى المدني القزاز (ت: 198 هـ) وهو ثقة ثبت من أثبت أصحاب مالك فيه}، حَدَّثَنَا (15) مَالِكٌ عَنْ (7) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ (3) عَمْرَةَ عَنْ (1) عَائِشَةَ بِهَذَا.
- وبهذا كانت عائشة تُفْتِي وَبَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

- وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَقَ.

- وَقَالَ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ :

لا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَلَا الْمَصَّتَانِ.

وَقَالَ: إِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى قَوْلِ عَائِشَةَ فِي خَمْسِ رَضَعَاتٍ فَهُوَ مَذْهَبٌ قَوِيٌّ وَجِبْنَ عَنْهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ شَيْئًا.

- وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ:

يُحَرِّمُ قَلِيلَ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ

- وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَوَكَيْعٍ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ قَدْ اسْتَفْضَاهُ عَلَى الطَّائِفِ وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قلت:



وأخرج أبو داود في سننه (5: 1765/449) متابعا آخر في مالك فقال:
الطريق السادس عشر:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ:

(15) مَالِكٍ،{الخبر}

قلت:



وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" (7: 454) متابعا آخر في مالك فقال:

الطريق السابع عشر:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ {هو الحاكم النيسابوري: ثقة حافظ تقدمت ترجمته}، أخبرنا أبو العباس: محمد بن يعقوب {هو الأصم الحافظ الثقة، تقدمت ترجمته}، أخبرنا محمد بن اسحاق الصغاني {أبو بكر، نزيل بغداد (ت: 270 هـ) وهو ثقة ثبت}، أخبرنا عبد الله بن يوسف {التنيسي، أبو محمد الكلاعي المصري (ت: 218 هـ) وهو ثقة متقن من أثبت الناس في موطأ الإمام مالك}، أخبرنا:

(15) مالك،{الخبر}.

كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَقَالَ الْحَارِثُ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ} عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ
 ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ مِمَّا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ

قلت:



وأعاد البيهقي إخرجه بحذافيره في: "السنن الصغير" (6: 2266/251).

قلت:



وأخرج النسائي في "السنن الصغير" (المجتبى) (10: 3255/446)⁴ متابعا في معن في مالك فقال:
 الطريق الثامن عشر:

أخبرني هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ {بن مروان البغدادي، أبو موسى البزاز، المعروف بالجمال (ت: 243 هـ) وهو ثقة}، قَالَ حَدَّثَنَا مَعْنٌ {بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشعري، مولاهم، أبو يحيى المدني القزاز (ت: 198 هـ) وهو ثقة ثبت من أثبت الناس في مالك}، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ،
 الطريق التاسع عشر:

وَالْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ {بن محمد بن يوسف الأموي، أبو عمرو المصري (ت: 250 هـ) وهو ثقة فقيه}، قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ {عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي، أبو عبد الله المصري (ت: 191 هـ) وهو ثقة}، قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ {}، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:

كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

وَقَالَ الْحَارِثُ:

فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ:

عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ

ثُمَّ نُسِخْنَ:

4 وأيضا في: "السنن الكبرى" (3: 5448/298).

بِخُمْسِ مَعْلُومَاتٍ



فَتُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ مِمَّا يُفْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ

قلت:



هذا الطريق ثابت إلى الإمام مالك، حيث رواه في الموطأ في الطريق (1).
وكل الطرق الثمانية والعشرين الأخرى: من 2 إلى 29 لا تضيف شيئاً على هذا المعطى
الخام من جهة درجة الوثاقة النقلية، حيث تبتدئ كل طرقهم به.
ولا تتجاوز درجة وثوقية هذا الطريق في النقل بالأخذ في الاعتبار: الأوهام، والسهو،
والأخطاء النظامية العارضة، التي لا يمكن احتراز الرواة منها، من مالك إلى عائشة أم المؤمنين
حاجز: 12.50 % فقط.

الوجه الثاني



نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ



ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا خُمْسٌ مَعْلُومَاتٍ

- 1 رواية عائشة أم المؤمنين
- 1.1 رواية عمرة عن عائشة
- 1.1.2 رواية يحيى بن سعيد عن عمرة

وأخرج **مسلم في صحيحه** (7: 2653/353) متابعاً لـ **عبد الله بن أبي بكر بن حزم** في **عمره** فقال:

الطريق العشرون:

- حَدَّثَنَا **عبد الله بن مسلمة القعنبي** {الحارثي، أبو عبد الرحمن المدني نزيل البصرة (ت: 221 هـ) وهو ثقة} حَدَّثَنَا (17) **سليمان بن بلال** {القرشي التيمي، أبو أيوب المدني (ت: 177 هـ) وهو ثقة}، عَنْ (8) **يحيى** وَهُوَ **ابن سعيد** {بن قيس الأنصاري النجاري، أبو سعيد المدني (ت: 144 هـ) وهو ثقة ثبت}، عَنْ (3) **عمره** أَنَّهَا سَمِعَتْ (1) **عائشة** تَقُولُ وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ قَالَتْ **عمره**: فَقَالَتْ **عائشة**: {الخبر}

قلت:



وأخرج **مسلم في صحيحه** (7: 2653/353) متابعاً لـ **سليمان بن يحيى بن سعيد** فقال:

الطريق الحادي والعشرون:

حَدَّثَنَا **محمد بن المثنى** {بن عبيد بن قيس بن دينار العنزي، أبو موسى البصري، الملقب بـ "الزمن" (ت: 252 هـ) وهو ثقة ثبت}، حَدَّثَنَا (19) **عبد الوهاب** {بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري (ت: 194 هـ) وهو ثقة، إلا أنه تغير قبل موته} بثلاث سنين}، قَالَ: سَمِعْتُ (8) **يحيى بن سعيد**، قَالَ أَخْبَرْتَنِي (3) **عمره** أَنَّهَا سَمِعَتْ (1) **عائشة** تَقُولُ بِمِثْلِهِ.

قلت:



ومن هذا الطريق أخرجه **البيهقي** في: "**السنن الكبرى**" (7: 454) فقال:

الطريق الثاني والعشرون:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ {الحاكم النيسابوري وهو ثقة حافظ}، أخبرني أبو الوليد {}، أخبرنا إبراهيم بن أبي طالب {}، أخبرنا **محمد بن المثنى**، {الخبر}.

رواه **مسلم في الصحيح** عن **مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** -

قلت:



وأخرج **أبو عوانه** في "مستخرجه على صحيح مسلم" (9: 3587/170) متابعين
في **يحيى بن سعيد** فقال:

الطريق الثالث والعشرون:

حدثنا **عمر بن شبة** {بن عبيدة بن زيد، أبو زيد النميري البصري (ت: 263 هـ) وهو
صدوق}، حدثنا **عبد الوهاب** {تقدمت ترجمته وهو ثقة، **تغير قبل موته**  بثلاث
سنين}، حدثنا **يحيى بن سعيد**،

{ ح } تحويل الإسناد،

الطريق الرابع والعشرون:

وحدثنا **ابن أبي مسرة** {عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي ميسرة، أبو يحيى
المكي (ت: 280 هـ) وهو **صدوق** }، حدثنا **المقري** {عبد الله بن يزيد القرشي العدوي المكين
أبو عبد الرحمن المقرئ القصير المكي (ت: 213 هـ) وهو **ثقة**}،

الطريق الخامس والعشرون:

وحدثنا **الخرّاز المري** {أحمد بن علي بن يوسف، أبو بكر الدمشقي (ت: ؟) وهو
مستور⁵}، حدثنا **مروان** {بن محمد بن حسان الأسدي الطاطري، الدمشقي (ت: 210 هـ) وهو
ثقة}، قالوا:

حدثنا **الليث بن سعد** {بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري (ت: 175 هـ) وهو
ثقة ثبت فقيه إمام}، قال: حدثني **يحيى بن سعيد**، عن **عمرة**، عن **عائشة**، قالت:

« أنزل في القرآن عشر رضعات ، ثم إنها صارت خمسا معلومات »

⁵ له ترجمة في: "سير أعلام النبلاء للذهبي" (13: 260 / 419) وهو مستور.

هذا لفظ ابن أبي مسرة والخرّاز ، وقال عمر بن شبة: ثم نزل بعد خمس معلومات.

قلت:



وأخرج الطحاوي في: "مشكل الآثار" (10: 3956/171) متابعاً لهؤلاء في الليث بن سعد فقال:

الطريق السادس والعشرون:

حدثنا روح بن الفرّج {القطان، أبو الزنباع المصري (ت: 282 هـ) وهو ثقة}، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير {القرشي المخزومي، مولا هم، أبو زكريا المصري (ت: 231 هـ) وهو ثقة في الليث بن سعد}، قال: حدثني الليث {هو ابن سعد}، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، أنها قالت:

« أنزل في القرآن: عشر رضعات معلومات، ثم أنزل: خمس معلومات »

قلت:



وأخرج أبو عوانه في "مستخرجه على صحيح مسلم" (9: 3588/171) متابعاً آخر في يحيى بن سعيد فقال:

الطريق السابع والعشرون:

حدثنا الصغاني {محمد بن إسحاق بن جعفر، أبو بكر الصغاني، نزيل بغداد (ت: 270 هـ) وهو ثقة ثبت}، حدثنا المعلى بن منصور {الرازي، أبو يعلى نزيل بغداد (ت: 211 هـ) وهو ثقة}، حدثنا حماد بن زيد {بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري (ت: 179 هـ) وهو ثقة ثبت فقيه}، قال: حدثني يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت:

« أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات، وأنزل بعد خمس »

كانت عائشة تفتي بذلك.

قلت:



وأخرج **الدارقطني** في **سننه** (10: 4433/183) متابعاً في **يحيى بن سعيد** فقال:

الطريق الثامن والعشرون:

حَدَّثَنَا **الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ** {بن محمد بن إسماعيل بن سعيد، أبو عبد الله الضبي المحاملي القاضي البغدادي (235 هـ - 330 هـ) وهو **ثقة حافظ**، حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زُجَوَيْهِ** {البغدادي، أبو بكر الغزال (ت: 258 هـ) وهو **ثقة**، حَدَّثَنَا **يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ** {بن زاذي (أو زاذان) السلمي، مولا هم أبو خالد الواسطي (ت: 206 هـ) وهو **ثقة متقن**، أَخْبَرَنَا **يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**، عَنْ **عَمْرَةَ** أَنَّهَا سَمِعَتْ **عَائِشَةَ** تَقُولُ:

نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ

وَهِيَ تُرِيدُ مَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ ثُمَّ نَزَلَ بَعْدُ:

أَوْ خَمْسٌ مَعْلُومَاتٍ.

قلت:



وأخرج **ابن الجارود** في: "**المنتقى**" (2: 670/248) متابعاً في **يزيد بن هارون**

فقال:

الطريق التاسع والعشرون:

حدثنا **محمد بن يحيى** {قلت (عمراني): هناك شيخان باسم محمد بن يحيى: (1) محمد بن

يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة (ت: 243 هـ) وهو **صدوق** به **غفلة**، و(2) محمد بن يحيى الذهلي، أبو عبد الله النيسابوري (ت: 258 هـ) وهو **ثقة حافظ**، قال: حدثنا **يزيد بن**

هارون ، قال : أخبرنا **يحيى** {بن سعيد} ، أن **عمرة ابنة عبد الرحمن** ، أخبرته أنها ، سمعت **عائشة** ، رضي الله عنها تقول:

« نزل في القرآن عشر رضعات معلومات » ،

وهي تريد ما يحرم من الرضاعة قالت **عمرة**: ثم ذكرت **عائشة** قالت:

« نزل بعد خمس »

قلت:



وأخرج **الطحاوي** في: "مشكل الآثار" (10: 3955/170) متابعا ل **يزيد بن هارون** في **يحيى بن سعيد** فقال:

الطريق الثلاثون:

حدثنا **محمد بن خزيمة** {بن راشد، أبو عمرو البصري نزيل مصر (ت: 276 هـ) وهو ثقة} ، قال : حدثنا **حجاج بن منهال** {الأنماطي، أبو محمد السلمي البصري (ت: 216 هـ) وهو ثقة}، قال : حدثنا **حماد بن سلمة**  ، عن **يحيى بن سعيد** ، عن **عمرة** ، عن **عائشة** ، قالت :

« نزل من القرآن : لا يحرم إلا عشر رضعات ، ثم نزل بعد ذلك : أو خمس رضعات »

قلت:



هذا الطريق ثابت إلى **يحيى بن سعيد** ، رواه عنه كل من:

(1) **سليمان بن بلال** في الطريق 20،

(2) **عبد الوهاب الثقفي**  في الطرق: 21، 22، 23.

(3) **والليث بن سعد** في الطرق: 24، 25، و26.

[9] **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ** {بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني (ت: 126 هـ) وهو ثقة}،
عَنْ (4) **أبيه** {القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني (ت: 106 هـ) وهو ثقة}، عَنْ (1)
عائشة [قالت: {الخبر}].

قلت:



وأخرج الطبراني في: "المعجم الأوسط" (6: 2712/168) متابعاً لأبي سهل في **حماد بن سلمة** فقال:

الطريق الثاني والثلاثون:

حدثنا **أبو مسلم** {إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البصري، المعروف بـ الكشي (ت: 292 هـ) وهو ثقة}، قال: أخبرنا **عبيد الله بن محمد: ابن عائشة** {أبو عبد الرحمن البصري، المعروف بالعيشي وبابن عائشة (ت: 228 هـ) وهو ثقة}، قال: أخبرنا **حماد بن سلمة**، **عن:**

[9] **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ** {بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني (ت: 126 هـ) وهو ثقة}،
عَنْ (4) **أبيه** {القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني (ت: 106 هـ) وهو ثقة}، عَنْ (1)
عائشة [قالت: {الخبر}].

وقال الطبراني معقياً:

لم يرو هذا الحديث عن **عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ** إلا **حماد بن سلمة**

قلت:



تجنبه الإخراج لحماذ بن سلمة في صحيحه حيث قال : ولم ينصف من جانب حديثه..... إلخ. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وربما حدث بالحديث المنكر. "تهذيب التهذيب" (3: 11). وأورد له ابن عدي أحاديث في: "الكامل في ضعفاء الرجال" (2: 264) وقال: وهذه الأحاديث التي ذكرتها لحماذ بن سلمة منه ما ينفرد حماد به إما متناً وإما إسناداً ومنه ما يشاركه فيه الناس. قلت (عمراني): ومن أنكر ما يروى عنه: أن النبي ﷺ رأى ربه في صورة شاب أمرد دونه ستر من لؤلؤ قديمه أو رجليه في خضرة!!!!!! أنظر: "ميزان الاعتدال" (1: 594). قلت (عمراني): والقول فيه قول البخاري رحمه الله، واحتجاج ابن حبان، وهو من المتساهلين، على البخاري لا قيمة له. فهو هنا يدافع عن حماد لكونه من أهل السنة ويتشدد على المبتدعة، حال ما فعلوا مع نعيم بن حماد، الذي قضى في محنة القرآن، وهو من الوضاعين الذين دأبوا على وضع أخبار انتصاراً للسنّة!!!!!!

والخبر ثابت إلى حماد بن سلمة برواية عدلين:
(أ) عبد الصمد بن عبد الوارث،
(ب) وابن عائشة.

والطريق والوجه ضعيفان لتفرد حماد بمثل هذا الوجه عن عبد الرحمن بن القاسم.

الوجه الرابع

لَقَدْ نَزَلَتْ آيَةُ الرَّجْمِ ❌!!! وَرَضَاعَةُ الْكَبِيرِ عَشْرًا!!!
❌ وَلَقَدْ كَانَ فِي صَحِيفَةٍ تَحْتَ سَرِيرِي ❌!!! فُلِمَّا
مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَشَاغَلْنَا بِمَوْتِهِ دَخَلَ
دَاجِنٌ²⁸ فَأَكَلَهَا ❌!!!


(1) رواية عائشة أم المؤمنين

(1.1) رواية عمرة عن عائشة

(1.1.1) رواية عبد الله بن أبي بكر عن عمرة

(1.1.1.1) رواية محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر

الطريق الثالث والثلاثون:

أخرجه/ابن ماجه في: "السنن"، الخبر رقم: 1934 فقال:

حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف الباهلي { الجوباري البصري (ت: 242 هـ) وهو صدوق }، حدثنا عبد الأعلى {بن عبد الأعلى السامي القرشي أبو همام البصري (ت: 189 هـ) وهو ثقة} عن:

[(16) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ] {بن يسار أبو بكر المطلبي المدني ثم البغدادي (ت: 150 هـ) صاحب

السيرة الشهيرة باسمه وهو صدوق ومدلس ، رمي بالقدر⁷، عَنْ  (7) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ {بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، أبو محمد المدني (ت: 135 هـ) وهو ثقة}، عَنْ (3) عَمْرَةَ {بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية (ت: 103 هـ) وهي ثقة}، عَنْ (1) عَائِشَةَ {بنت أبي بكر الصديق (ت: 58 هـ) أم المؤمنين}،..{الخبر}.

1 رواية عائشة أم المؤمنين

1.1 رواية القاسم بن محمد عن عائشة

1.1.1 رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه: القاسم بن محمد

1.1.1.1 رواية محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم

الطريق الرابع والثلاثون:

أخرجه ابن ماجة في: "السنن"، الخبر رقم: 1934 فقال:

حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف الباهلي { الجوباري البصري (ت: 242 هـ) وهو صدوق }، حدثنا عبد الأعلى {بن عبد الأعلى السامي القرشي أبو همام البصري (ت: 189 هـ) وهو ثقة} عن:

[(16) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ] {بن يسار أبو بكر المطلبي المدني ثم البغدادي (ت: 150 هـ) صاحب

السيرة الشهيرة باسمه وهو صدوق ومدلس ، رمي بالقدر⁸، عَنْ  عن:

7 قال ابن حجر في: "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتقليد" ص. 125/132 في ترجمة ابن إسحاق: إصديق مشهور بالتقليد عن الضعفاء والمجهولين، وعن شئ منهم، وصفه بذلك (الإمام) أحمد والدارقطني وغيرهما. وأورده سبط بن العجمي في: "التبيين لأسماء المدلسين"، ص. 60/47، وانظر: "ميزان الاعتدال" (3: 463)، و"المعني في الضعفاء للذهبي" (2: 552)، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. 538/211.

8 قال ابن حجر في: "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتقليد" ص. 125/132 في ترجمة ابن إسحاق: إصديق مشهور بالتقليد عن الضعفاء والمجهولين، وعن شئ منهم، وصفه بذلك (الإمام) أحمد والدارقطني وغيرهما. وأورده سبط بن العجمي في: "التبيين لأسماء المدلسين"، ص. 60/47، وانظر: "ميزان الاعتدال" (3: 463)، و"المعني في الضعفاء للذهبي" (2: 552)، و"الضعفاء والمتروكين للنسائي"، ص. 538/211.

[9] **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ** {بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني (ت: 126 هـ) وهو ثقة}،
عَنْ (4) **أَبِيهِ** {القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني (ت: 106 هـ) وهو ثقة}، عَنْ (1)
عَائِشَةَ [قالت: {الخبر}].

قلت:



وأخرج الطبراني في: "المعجم الأوسط" (17: 8029/106) متابعاً لابن ماجه في أبي
سلمة فقال:

الطريق الرابع والثلاثون:

حدثنا محمود بن محمد {بن منوية، أبو عبد الله الواسطي (ت: 307 هـ) الحافظ⁹،
حدثنا أبو سلمة: يحيى بن خلف، حدثنا عبد الأعلى، عن:

- محمد بن إسحاق ، عن  عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن
عائشة،

وعن:

الطريق الخامس والثلاثون:

- محمد بن إسحاق ، عن  عبد الرحمن بن القاسم، عن القاسم بن
محمد، عن عائشة، قال: {الخبر}
وعلق الطبراني عقبه:

لم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم إلا محمد بن إسحاق .

⁹ له ترجم في: "تاريخ الإسلام" للذهبي (5: 563/338). قال الذهبي: محدث كبير. وترجمه أيضاً في: "سبلأ أعلام النبلاء" (14: 144/242) وقال به: الحافظ، المفيد، العالم. وقال ابن المنادي: وقد اعتل قبل وفاته علة وناح الناس من الدخول إليه، أنظر: "تاريخ بغداد" (13: 94).

قلت:



ومحمد بن إسحاق  هو وحده من جمع بين عبد الله بن أبي بكر بن حزم وعبد الرحمن بن القاسم وقولهما متنه الشاذ بمرة.

والخبر فوق هذا وذاك منقطع ، لتدليس  ابن إسحاق وعنفة الخبر. ونلخص في اللوح التالي البنية السندية لهذه الوجوه الأربع، المختلفات.



قلت:



وطريق عبد الله بن أبي بكر شاذ لاحتواء المتن على جملة خبرية مستحيلة، وهي:

 **فَتُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ**

والخبر ثابت إلى عمرة بشهادة عدلين:

(أ) يحيى بن سعيد **الثقة الثبت**،

(ب) وعبد الله بن أبي بكر، **الثقة**.

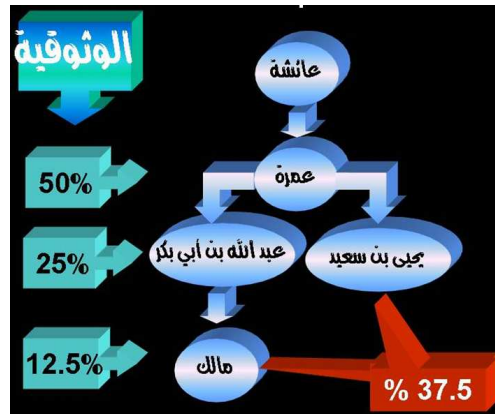
وهو من **أفراد عمرة عن عائشة** أم المؤمنين، وأفراد **عائشة** نفسها عن باقي **الصحابية**. ولا يرتاح الناقد إلى هذا التقرير، مادام سقوط آيات من القرآن، كانت تتلى، تظل بحاجة إلى شاهد من صحابي آخر على الأقل. وهو ما لم يحصل. وهي خاصية لمثل هذه الأفراد الغرائب. ولا يصفو من هذه الوجوه الأربع، وعلى دخن فيه، سوى **الوجه الثاني** الذي يرويهِ: **الثقة** **الثبت يحيى بن سعيد**.

ولا تتعدى **درجة وثوقية النقلية** لهذا الطريق حاجز **25 %** إلى عائشة أم المؤمنين.

قلت:



وإن غضضنا الطرف عن **نشاز الوجه الأول**، فيتحصل لنا من جماع طريقي **مالك** **ويحيى بن سعيد**، الأنموذج (ج) بوثوقية إجمالية في النقل لا تتعدى 37.5 % إلى عائشة.



قلت:



وقد أثار هذا المتن زوبعة في الماضي لنكارتة، ولمعارضته لظواهر محكمات النصوص القرآنية في الحفظ، ووقع لغط كثير في شأنه أسال الكثير من المداد. وقد حفظ لنا **ابن قتيبة** رحمه الله نص الإشكال كما حدث في عصره.

قال ابن قتيبة، رداً على من اعترض عليه لنكارتة¹⁰:

قالوا: حديث يدفعه الكتاب وحجة العقل.
قالوا: رويتم عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (الخبر السابق في الوجه الرابع).
قالوا: وهذا خلاف قول الله تبارك وتعالى: ﴿وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾،
فكيف يكون عزيزاً، وقد أكلته الشاة!، وأبطلت فرضه، وأسقطت حجته؟
وأى أحد يعجز عن إبطاله، والشاة تبطله؟
وكيف قال: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾، وقد أرسل عليه ما يأكله؟
وكيف عرض الوحي لأكل الشاة، ولم يأمر بإحرازه وصونه؟، ولم أنزله، وهو لا يريد العمل به؟

قلت:



ثم شرع ابن قتيبة في الرد على هذه الاعتراضات، بتأويلات وتمحلات أثيرة عند أصحاب التلفيق فقال:

ونحن نقول:

إن هذا الذي عجبوا منه كله، ليس فيه عجب!، ولا في شيء مما استفظعوا منه فظاعة!،....

قلت:



10 ابن قتيبة: "تأويل مختلف الحديث"، ص. 210.

وهذا نمط من تلك الزوابع الفنجانية التي ظلت مثار شنان ولجاجة، بين حشوية مقلدة المحدثين، وبعض مدعي العقلانية والنظر، القليلي الفطنة والذكاء!، المحسوبين على خط الاعتزال في كل جيل، بالرغم من افتقاد الأساس الموضوعي لمثل هذا الزوابع الفنجانية، خصوصاً، وأن الخبر ذاته لا يصح عند المحدثين، بحسب الأصول الحديثية، مادامت صيغة متنه، التي هي مثار الاعتراض، هي من **أفراد محمد بن إسحاق**، وهو **مدلس**  مشهور، وقد **عنن** الخبر!.

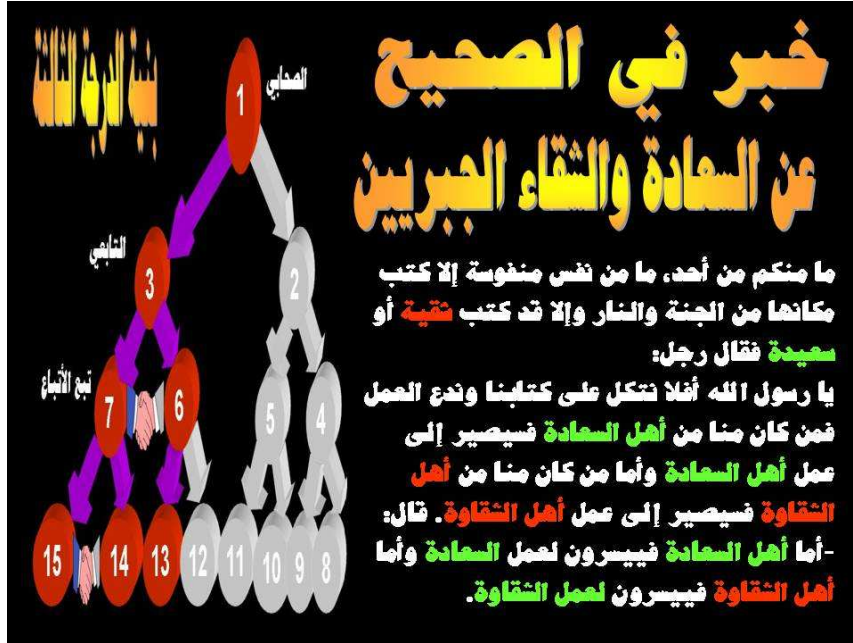
قلت:



وها قد انضاف الآن إلى هذه الحقيقة العارية، رائز موضوعي لا يرد، وهو **تدني درجة وثوقية الخبر**، حتى بدون أخذ **تدليس**  **ابن إسحاق** في الاعتبار¹¹!. وما يمثل هذه الدرجة المتدنية من **الوثوقية التعزيزية** تصحح الأخبار بحال!.

انتهى وتليه الحلقة 17.

¹¹ قال ابن حجر العسقلاني: [مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم وقد وصفه بذلك كل من أحمد والدارقطني]. @ قلت: من تدليسه أنه كان يحدث عن جماعة بالحديث الواحد ولا يفصل كلاماً ذا من كلام ذا. وهو ما فعله هنا في هذا الخبر، حيث رواه من طريقين ولم يفصل السماع فيهما، بحيث يمكن إلزاق الزيادة المنكرة بأحدهم. أنظر ترجمته في: "ميزان الاعتدال" (3: 468)، وتعریف أهل التقنين بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر، ص. 125/132، و"التبيين لأسماء المدلسين لسيوط ابن العجمي"، ص. 60/47.



الهندسة الحديثة

الحلقة السابعة عشرة

الخواص النبوية لأخبار الدرجة الثالثة من المعيار

5.2.5) خبر في الصحيح مشكل: يرحم الله لوطاً..

وقد ورد سند هذا الخبر بنيوياً على شكل النمط المنتكس (و).



وقد أخرج البخاري هذا الخبر في الصحيح¹، فقال عن:

¹ صحيح البخاري، كتاب: الأحاديث الأنبياء، الخبر رقم: 3135.

(7) **أبي عبد الرحمن، عبد الله بن محمد بن أسماء بن عبد الله بن مخارق البصري (ت: 231 هـ) وهو ثقة،** وهو ابن أخي جويرية بن أسماء، عن (6) **جويرية بن أسماء بن عبيد الضبيعي، أبي المخارق البصري (ت: 173 هـ) وهو ثقة،** قال:

عن (8) **مالك بن أنس (ت: 178 هـ) وهو ثقة إمام،** عن (4) **الزهري {محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي، أبو بكر المدني (ت: 125 هـ) وهو ثقة إمام} أن:**

- [(3) **سعيد بن المسيب {بن حزن القرشي المحزومي (ت: 95 هـ) الفقيه الثقة}**
- و (2) **أبي عبيد {سعد بن عبيد الزهري المدني (ت: 98 هـ) وهو ثقة}²،**

أخبراه عن (1) أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

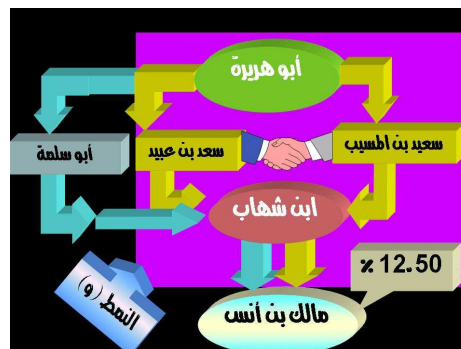
﴿يرحم الله لوطا لقد كان يأوي إلى ركن شديد ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف ثم أتاني الداعي

لأجبتة﴾

قلت:



ويبين اللوح التالي البنية السندية لهذا الخبر.



2 ويروى أيضا عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن طريق الزهري.

ودرجة وثوقية هذا الخبر إلى أبي هريرة لا تتعدى حاجز 12.5 % ، و6.5

% فقط إلى الرسول ﷺ.

ذلك أن التعزيز الذي كان في طبقة التابعين انحل أثره تماماً في الطبقات التالية، بسبب من عودة التفرد المطلق للرواة بعد.

قلت:



وهذا الخبر كان مثار جدل **لنكارة متنه**.

قال **ابن قتيبة**:

قالوا: حديث يدفعه **النظر وحجة العقل**. قالوا: رويتم عن **الزهري**، عن **أبي سلمة**، عن **أبي هريرة** عن النبي ﷺ أنه قال: (الخبر).

قالوا: وهذا طعن على **إبراهيم**، وطعن على **لوط**، وطعن على (النبي) **نفسه** عليهم السلام!

قلت:



وقد انبرى **ابن قتيبة** رحمه الله للرد عليهم بتكلف ظاهر، وبمماحكاته المعهودة دون طائل، بينما قد تبين لك الآن من **درجة وثوقية هذا الخبر**، أن ما يمثل هذه الأخبار الواهية، تقام **صروح العقائد**، كي ينبري عاقل إلى اللجاجة فيها أو الحجاج عنها!، نظراً للتفرد، الذي لا يعصم

3 ابن قتيبة: "تأويل مختلف الحديث"، ص. 77، ط. أولى: 1408 هـ/1988 م، بعناية عبد القادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

رواية شفوية، سوى ب التعزيز.

ملاحظة هامة

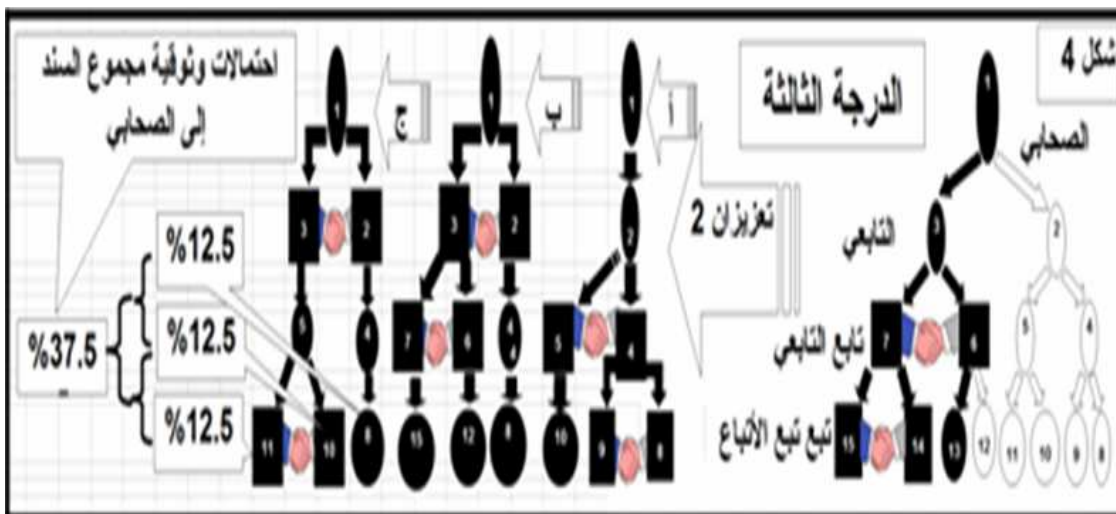
يمكن للتعزيز أن يحصل في الطبقة الأولى، أي **طبقة الصحابة**، بصاحبين يروى عنهما خبر، بسندين مختلفين، وبتفرد مطلق في كل الطبقات.

وهذه الأسانيد المتفردة عن كل صاحبي لا تتعدى درجة وثوقيتها إلى الرسول ﷺ حاجز
6.25 . %
وبوجود خبرين مفردين فإن هذه الوثوقية تتضاعف لتصل إلى 12.5 . %

وهي نفس القيمة التي للمعيار في **درجه الثاني** من السلم.

5.3) الدرجة الثالثة من السلم المعياري

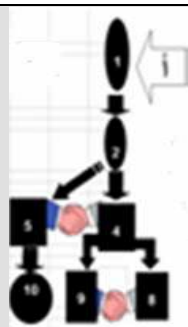
وهذه الدرجة من السلم بها **تعريزان**، ولها **ثلاثة أنماط** بحسب تموضع التعريزين كما في شكل: 4 الآتي:





37.5 % فقط.

وتتميز هذه الأنماط بالخواص البنوية التالية:



وفي الطبقة الرابعة في الراويين 8 و 9.



- النمط (ج) : به تعزيز في الطبقة الثانية في الراويين: 2 و

أَنْ تَهْجُنَ لِتَقْلِلَ مِنَ الْوَثُوقَةِ، إِلَّا أَنَّا لَنْ نَهْتَمَّ بِإِشْكَالِيَّاتِهَا، مِنَ الْآنَ فَصَاعِدًا.

حدثنا عثمان {ابن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت: 239 هـ) وهو ثقة حافظ}،

قال حدثني **جريس** {بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (ت: 188 هـ) وهو **نقعة**، عن:

7

(8) منصور {بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة السلمي، أبو عتاب الكوفي (ت: 132 هـ) وهو ثقة ثبت لا يدلس}، عن (4) سعد بن عبيدة {أبي ضمرة السلمي الكوفي (الطبقة الثالثة) وهو ثقة}، عن (2) أبي عبد الرحمن {عبد الله بن حبيب الضبي الكوفي (ت: ما بين 70 هـ إلى 80 هـ) وهو ثقة}، عن (1) علي {بن أبي طالب (ت: 40 هـ) ابن عم النبي ﷺ} قال:

كنا في جنازة في بقيع الغرقد فأتانا النبي ﷺ ففقد وقعدنا حوله ومعه مخرصة فنكس فجعل ينكت بمخرصته ثم قال:

ما منكم من أحد ما من نفس منفوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار وإلا قد كتب شقية أو سعيدة فقال رجل:
— يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل فمن كان منا من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة وأما من كان منا من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة. قال:
— أما أهل السعادة فييسرون لعمل السعادة وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل الشقاوة ﷻ

ثم قرأ:

﴿فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى.....﴾، الآية.

وأخرج البخاري متابعاً لمنصور في سعد بن عبيدة فقال:

حدثنا يحيى {بن جعفر بن أعين البيكندي أبو زكريا الباقري البخاري (ت: 243 هـ) وهو ثقة}، حدثنا وكيع {بن الجراح بن مليح الرواسي، أبو سفيان الكوفي (ت: 197 هـ) وهو ثقة

5 صحيح البخاري، كتاب: "التفسير"، الأخبار رقم: 4564، و 4565، و 4566، و 4568، و 5749، وكتاب: "التوحيد"، الخبر رقم: 6997، وصحيح مسلم في: كتاب: "القدر"، الخبر رقم: 4787، وسنن أبي داود، في كتاب: "السنن"، الخبر رقم: 4074، وسنن الترمذي، في كتاب: "تفسير القرآن"، الخبر رقم: 3267، وفي كتاب: "القدر"، الخبر رقم: 2062، وسنن ابن ماجه، في "المقدمة"، الخبر رقم: 75، وعند الإمام أحمد في المسند، مسند العشرة، الأخبار رقم: 587، و 1015، و 1055، و 1120.

حافظ، عابد {، عن (9) الأعمش {سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي (ت: 147 هـ) وهو

ثقة، لكن بدلس {، عن {سعد بن عبيدة، عن (2) أبي عبد الرحمن {عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمى الكوفي القارئ (ت: ما بين 70 هـ إلى 80 هـ)، عن (1) علي {قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ فقال:

«ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار»

فقلنا: يا رسول الله: أفلا نتكل؟

قال: «لا، اعملوا فكل ميسر»

ثم قرأ: «فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره للعسرى» إلى قوله: «فسنيسره للعسرى».

وأخرج الإمام أحمد متابعاً لسعد بن عبيدة في أبي عبد الرحمن فقال:

حدثنا محمد بن عبيد {بن أبي أمية الأحذب، أبو عبد الله الطنافسي الكوفي (ت: 204 هـ) وهو ثقة {، حدثنا هاشم يعني ابن البريد {أبو علي الكوفي (ت: ؟) وهو ثقة فيه تشيع {، عن (10) إسماعيل الحنفي أبو محمد بياع السابري الكوفي (ت: ؟) وهو ثقة خارجي {، عن (5) مسلم البطين {هو ابن عمران، أبو عبد الله الكوفي (ت: ؟) وهو ثقة { عن (2) أبي عبد الرحمن السلمى، قال: أخذ بيدي (1) علي {فانطلقنا نمشي حتى جلسنا على شط الفرات!!!! فقال علي قال: رسول الله ﷺ:

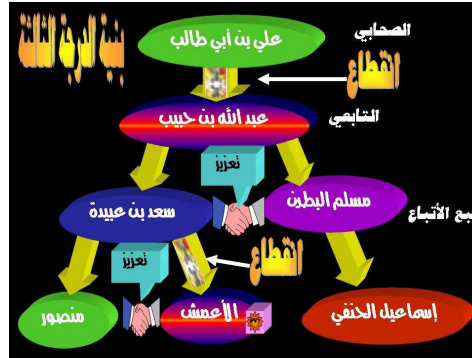
«ما من نفس منفوسة إلا قد سبق لها من الله شقاء أو سعادة»

فقام رجل فقال: يا رسول الله: فيم إذاً نعمل؟... (الخبر).

قلت:



والتحليل البنيوي لسند هذا الخبر يظهر المفارقات التالية:



أولاً: فهذا الخبر مما تفرد به أبو عبد الرحمن: عبد الله بن حبيب السلمي عن علي بن أبي طالب، دون مشاركة له فيه من أحد، وتفرد به علي عن النبي ﷺ، دون مشاركة أحد من الصحابة.

ثانياً: اختلاف رواية مسلم بن عمران عن رواية سعد بن عبيدة! فرواية سعد تجعل الواقعة حصلت بالمدينة في البقيع، بينما رواية ابن عمران تجعلها بالعراق على ضفاف الفرات! ولا شك أن إحدى الروایتين كاذبة!

فإن عملنا بالترجيح

فظاهر أن درجة وثوقية سند سعد أعلى بكثير من درجة وثوقية طريق ابن عمران. ذلك أن الخبر المروي عن سعد رواه عنه ثقتان وهما: منصور والأعمش.

ورواه عن منصور جمع منهم:

[(1) إسحاق بن راهوية، و (2) زهير بن حرب، و (3) عثمان بن أبي شيبة⁷، و (4) أبو الأحوص سلام بن سليم⁸، و (5) شعبة بن الحجاج⁹. ويكفي لغرضنا منهم ثقتان فقط. ورواه كذلك عن **الأعمش**:

(1) شعبة بن الحجاج¹⁰، و (2) أبو نعيم الفضل بن دكين¹¹، و (3) أبو معاوية محمد بن خازم¹²، و (4) أبو حمزة محمد بن ميمون السكري¹³، و (5) عبد الواحد بن زياد¹⁴، و (6) وكيع بن الجراح¹⁵. وكلهم ثقات يكفي لغرضنا التعزيزي منهم اثنان فقط. فيتحصل لنا في طريق **سعد بن عبيدة** المعزز في **منصور والأعمش**، وكلاهما معزان أيضاً في الطبقة التي بعدهما، خبر فرد من ثلاثة طبقات فقط في هذا السند أي:

(3) **سعد بن عبيدة**، عن (2) **عبد الله بن حبيب**، عن (1) **علي بن أبي طالب**. ودرجة وثوقية هذا السند إلى **علي بن أبي طالب** **هي: (1/4) أو 25 %**.

أما الخبر الذي رواه **الإمام أحمد** بتفرد في كل الطبقات، حيث رواه أحمد عن:

(6) **محمد بن عبيد**، عن (5) **هاشم بن البريد**، عن (4) **إسماعيل بن سميع الحنفي**، عن (3) **مسلم بن عمران المطين**، عن (2) **عبد الله بن حبيب**، عن (1) **علي بن أبي طالب**، فدرجة وثوقيته إلى **علي بن أبي طالب** **هي: (1/32) أو 3 % فقط**.

وهي مرجوحة بلا جدال أمام الرواية الأخرى.

وبالتالي، فلا تصل درجة وثوقية هذا الخبر إلى الرسول **ﷺ** حاجز **12.5 % فقط**،

لتفرد في ثلاثة طبقات تفرداً مطلقاً.

7 وروايتهم أخرجهما مسلم في صحيحه في كتاب: "القدر"، الخبر رقم: 4786، ورواية عثمان بن أبي شيبة هي أيضاً عند البخاري في الصحيح في كتاب: "الجنائز"، الخبر رقم: 1274، وفي كتاب: "التفسير"، الخبر رقم: 4567.

8 وروايته عند مسلم في كتاب: "القدر"، الخبر رقم: 4786 أيضاً.

9 وأخرجهما مسلم في كتاب: "القدر"، الخبر رقم: 4787.

10 وهي عند البخاري في: "التفسير"، في الخبرين رقم: 4565، و4568، وعند مسلم في في "القدر" الخبر رقم: 4787.

11 البخاري، كتاب: "التفسير"، الخبر رقم: 4564.

12 مسلم، كتاب: "القدر"، الخبر رقم: 4787.

13 البخاري، كتاب: "القدر"، الخبر رقم: 6115.

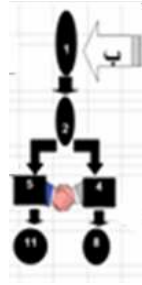
14 البخاري، كتاب: "التفسير"، الخبر رقم: 4564.

15 البخاري، كتاب: "التفسير"، الخبر رقم: 4565، ومسلم، كتاب: "القدر"، الخبر رقم: 4787، والترمذي في السنن، كتاب: "القدر"، الخبر رقم: 2062.

لكن، يعكس علة هذه النتيجة، أن **الأعمش مدلس** وقد **عنعن** الخبر. فروايته



وبعدم أخذ رواية **الأعمش** في الاعتبار، تترتكس البنية السندية من **الدرجة الثالثة** إلى



الدرجة الثانية من النمط (ب) بوثوقية نقلية متدنية.

قلت:



أضف إلى هذا، استبعد أن يكون **أبو عبد الرحمن السلمي** قد سمع شيئاً من **علي أصلاً!**.
وهو ما نقل **عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي** عن **أبيه** أنه قال¹⁶:

—أبو عبد الرحمن السلمي¹⁷ **ليس تثبت روايته عن علي.**

—ف قيل له: سمع من عثمان بن عفان؟

—قال: قد روى عنه ولم يذكر سماعاً.

¹⁶ أبو محمد، عبد الرحمن بن أبي حاتم: محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (240 هـ - 327 هـ) في: "كتاب المراسيل"، ص. 166/94، ط. أولى: 1403 هـ/1983 م، دار الكتب العلمية، بيروت.
¹⁷ وهو مقرئ الكوفة، وظل يقرئ القرآن بها من خلافة عثمان بن عفان إلى إمرة الحجاج بن يوسف الثقفي. وكان قد ولد في حياة النبي ﷺ ولأبيه صحبة. والقراء يقولون بأنه أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب. وقال شعبة بن الحجاج بأنه لم يسمع من عبد الله بن مسعود ولا من عثمان، ولكن سمع من علي. وقد أخذ عنه القراءة بدوره، كل من: عاصم بن بهللة، وعطاء بن السائب، وأبي إسحاق السبيعي وغيرهم. وقال السبيعي: كان أبو عبد الرحمن يقرئ الناس في المسجد الأعظم أربعين سنة. وقال عن نفسه بأنه صام في الإسلام ثمانين رمضاناً. وانظر لمزيد عنه في: "تهذيب الكمال" (14: 3222/408)، و"تهذيب التهذيب" (5: 317/161)، و"التاريخ الكبير للبخاري" (5: 188/72)، و"كتب الثقات" لمحمد بن حبان البستي (5: 9)، طبعة مؤسسة الكتب العلمية عن الطبعة الأولى لمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، لسنة 1399 هـ/1979، و"الجرح والتعديل" (5: 164/37)، و"تاريخ بغداد للخطيب" (9: 5048/430)، و"طبقات ابن سعد" (6: 172)، و"تذكرة الحفاظ للذهبي" (1: 43/58)، و"طبقات القراء" (2: 1755/413)، لشمس الدين محمد بن محمد الجزري بعناية المستشرق: ج. برجسترايسر، دار الكتب العلمية، بيروت.

قلت:



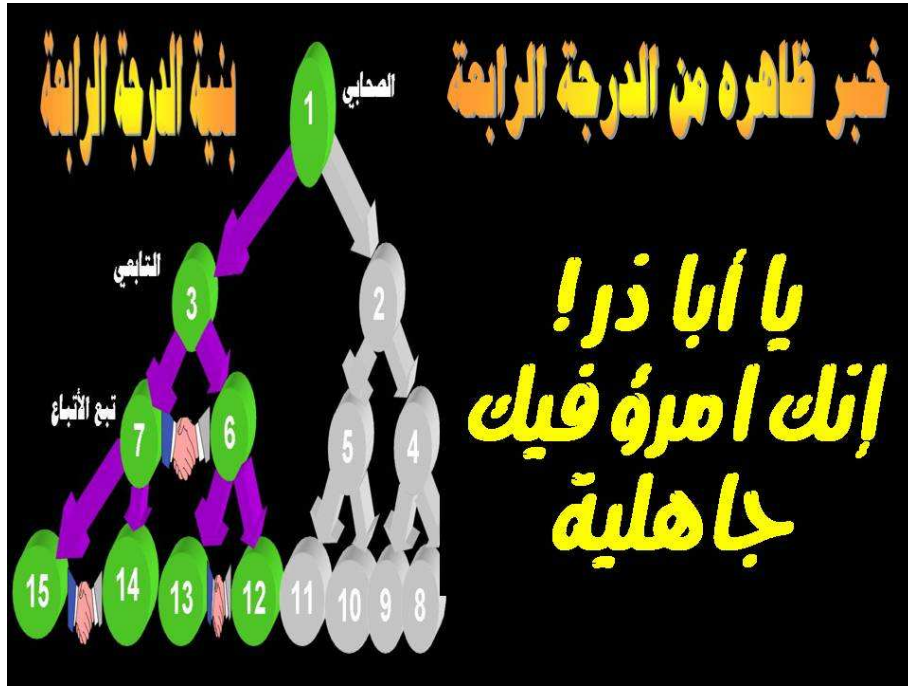
ثم أين هو ذلك الرابط أو الحبل العلائقي المتين ما بين صريح نص الآيات (5-10) من سورة "الليل"،

﴿فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى﴾ إلى قوله: ﴿فسنيسره للعسرى﴾.

وهو نص محكم واضح ومفسر، وبين هذا التخريج الذي لا يشهد له شاهد؟.

انتهى وتليه الحلقة 18

الدرجة الرابعة من السلم المعياري



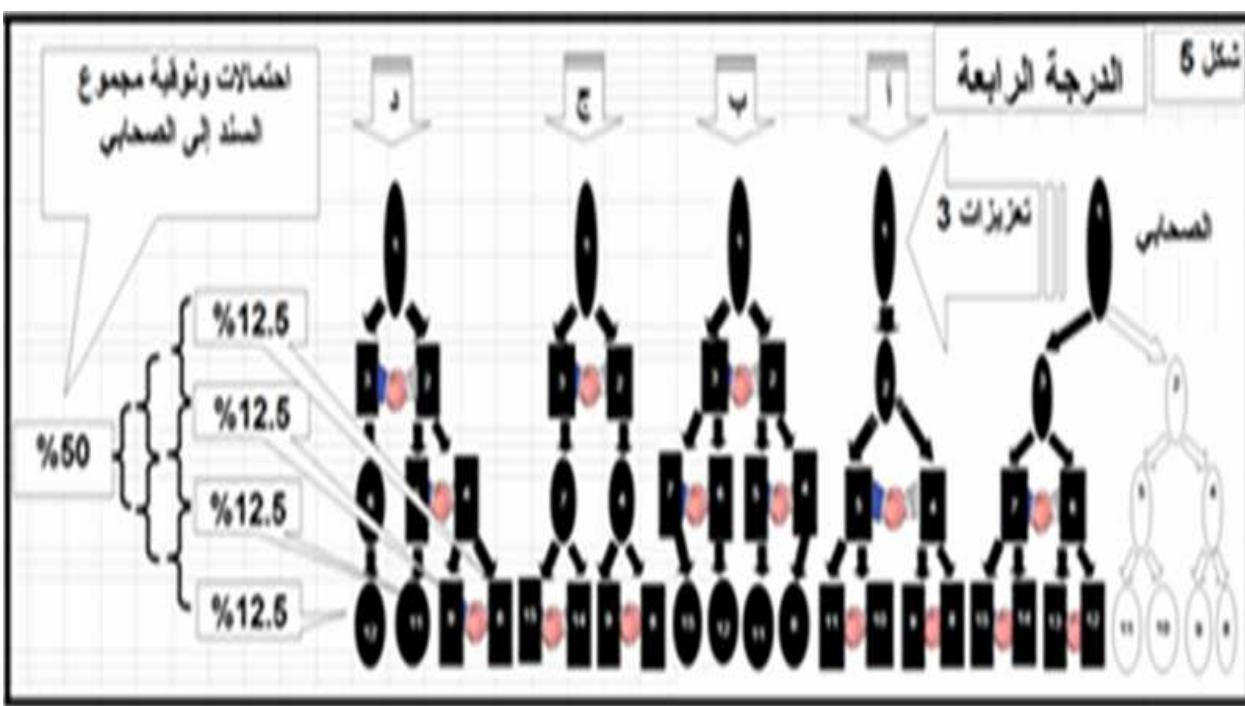
الهندسة الحديثة

الحلقة الثامنة عشرة

الخواص البنيوية لأخبار الدرجة الرابعة من المعيار

5.4) خواص الدرجة الرابعة من السلم المعيار

تتميز هذه الدرجة بوجود **ثلاثة تعزيزات** في بنيتها السندية، كما هي موضحة في شكل 5.



ولها أربعة انماط:

- النمط (أ): وبه تعزيز في الطبقة الثالثة في الراويين: 4 و 5، أو 6 و 7، وتعزيزين في الطبقة الرابعة في الراويين 8 و 9 والراويين 10 و 11، أو الراويين 12 و 13 والراويين 14 و 15. ولاحظ تماثل هذا الشكل، مع نظيره في شكل 5، وكأنهما مرآة لبعضهما البعض، وبأن الوثوقية إلى الصحابي تصل إلى 50%.
- النمط (ب): وبه تعزيز في الطبقة الثانية في الراويين: 2 و 3، وتعزيزين في الطبقة الثالثة في الرواة: 4 و 5، و 6 و 7.

–النمط (ج): وبه تعزيز في الطبقة الثانية في الراويين: 2 و3، وتعزيزين في الطبقة الرابعة في الرواة: 8 و9 ، و14 و15.

–النمط (د): وبه تعزيز في الطبقة الثانية في الراويين: 2 و3، وتعزيز في الطبقة الثالثة في الراويين 4 و5، وتعزيز في الطبقة الرابعة في الراويين 8 و9.

وتتميز أيضاً بوجود **أربعة رواة** في طبقتها الأخيرة (الرابعة) **بوثوقية إجمالية في النقل الخالي من الأخطاء النظامية العارضة للرواة** (من سهو وخطأ... إلخ) تصل إلى **50 ٪** في الصحابي المعني.

ونضرب مثلاً للنمط (أ) من الدرجة الرابعة (شكل 5)، بخبر رواه مسلم في صحيحه، وطرفه:

يا أبا ذر! إنك امرؤ فيك جاهلية

الطريق الأول

قال الإمام مسلم¹:

حدثنا **أبو بكر بن أبي شيبة** {عبد الله بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو بكر

الكوفي (ت: 235 هـ) وهو **ثقة**، **حافظ** {  ،

حدثنا (8) **وكيع** {بن الجراح بن مليح ، بن عدي ، بن فرس ، بن جمجمة ، بن سفيان ، بن الحارث ، بن عمرو ، بن عبيد ، بن رؤاس ، أبو سفيان الرؤاسي ، الكوفي (129 هـ – 197 هـ) وهو **ثقة**،

حافظ {  ، **عابد** {  ، حدثنا (4) **الأعمش** {سليمان بن مهران / أبو محمد الأسدي الكاهلي، مولا هم

¹ صحيح مسلم، كتاب: "الإيمان"، الخبر رقم 3139. وأورده من ذات الطريق ابن ماجة في سننه، في كتاب: "الأدب"، الخبر رقم: 3680.

الكوفي (61 هـ - 148 هـ) وهو ثقة حافظ  لكن مدلس  عن  (2)  المعروف بن سويد {الأسدي أبو أمية الكوفي (الطبقة الثانية) وهو ثقة} قال مررنا (1) ب أبي نر {جندب بن جنادة بن قيس الغفاري (ت: 32 هـ) الصحابي الجليل}، بالربذة وعليه برد وعلى غلامه مثله فقلنا:

- يا أبا ذر لو جمعت بينهما كانت حلة!
- فقال: إنه كان بيني وبين رجل من إخواني كلام وكانت أمه أعجمية فغيرته بأمه فشكاني إلى النبي ﷺ، فلقيت النبي ﷺ فقال:

مأيا أبا ذر إنك امرؤ فيك جاهلية

-قلت: يا رسول الله من سب الرجال سبوا أباه وأمه.

-قال: مأيا أبا ذر إنك امرؤ فيك جاهلية، هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فاطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم.

الطريق الثاني

وأضاف مسلم²:

- وحدثناه أحمد بن يونس {أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي (ت:

227 هـ) وهو ثقة حافظ ، حدثنا (9) زهير {بن معاوية بن حديج الجعفي، أبو خيثمة الكوفي (ت: 173 هـ) وهو ثقة ثبت}،

(ح) (تحويل الإسناد)،

الطريق الثالث

² صحيح مسلم، كتاب: "الإيمان"، الخبر رقم 3139. وأورده من ذات الطريق ابن ماجة في سننه، في كتاب: "الأدب"، الخبر رقم: 3680.

وأضاف مسلم³:

- وحدثننا **أبو كريب** {محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي (ت: 248 هـ) وهو ثقة حافظ ، حدثنا (و) **أبو معاوية** {محمد بن خازم التميمي السعدي، أبو معاوية الضرير الكوفي (ت: 195 هـ) وهو من أحفظ الناس لحديث **الأعمش**، وقد **يهم**  حديث غيره، ولربما **دلس** ، وقد رمي **بالإرجاء** ، {

(ح) (تحويل الإسناد)،

الطريق الرابع

وأضاف مسلم⁴:

- وحدثننا **إسحق بن إبراهيم** {بن مخلد الحنظلي المروزي، الشهير بلقب: ابن راهويه (ت: 237 هـ) وهو ثقة حافظ ، أخبرنا (و) **عيسى بن يونس** {بن أبي إسحاق، أبو عمرو السبيعي الكوفي (ت: 187 هـ)⁵ وهو ثقة مأمون {كلهم (أي: زهير وأبو معاوية وعيسى)⁶ عن (و) **الأعمش** بهذا الإسناد. وزاد في حديث **زهير وأبي معاوية** بعد قوله: **مَرَرْتُكَ** امرؤ فيك جاهلية .

قال: قلت: على حال ساعتك من الكبر!

قال: **مَرَرْتُكَ**.

وفي رواية أبي معاوية: **مَرَرْتُكَ** على حال ساعتك من الكبر ، وفي حديث عيسى: **مَرَرْتُكَ** إن كلفه ما يغلبه فليعه ، وفي حديث زهير: **مَرَرْتُكَ** عليه ، وليس في حديث أبي معاوية: **مَرَرْتُكَ** ولا فليعه ، انتهى عند قوله: **مَرَرْتُكَ** لا يكلفه ما يغلبه .

³ صحيح مسلم، كتاب: "الإيمان"، الخبر رقم 3139. وأورده من ذات الطريق ابن ماجة في سننه، في كتاب: "الأدب"، الخبر رقم: 3680.

⁴ صحيح مسلم، كتاب: "الإيمان"، الخبر رقم 3139. وأورده من ذات الطريق ابن ماجة في سننه، في كتاب: "الأدب"، الخبر رقم: 3680.

⁵ وأخرج أبو داود رواية عيسى في سننه في كتاب: "الأدب"، الخبر رقم: 4491.

⁶ وأخرج أبو داود في سننه في كتاب: "الأدب"، الخبر رقم: 4490، رواية من طريق: جبر بن عبد الحميد بن قرط متابعاً لهم في الأعمش.

قلت:



وأخرج **البزار** في: "**المسند**" (9: 3381/357) متابعاً لـ **أبي بكر بن أبي شيبة** في وكيع ابن الجراح

كما في الطريق الأول أعلاه فقال:

الطريق الخامس

حدثنا **إسحاق بن إبراهيم** {بن مخلد الحنظلي المروزي، الشهير بلقب: ابن راهويه (ت: 237 هـ —

وهو ثقة حافظ}، حدثنا **وكيع**،.....{الخبر}.

قلت:



وتابع ابن ماجه مسلم متابعة تامة في **أبي بكر بن أبي شيبة**، كما في الطريق الأول أعلاه فقال:

الطريق السادس

حدثنا **أبو بكر بن أبي شيبة** {عبد الله بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم بن عثمان العبيسي، أبو بكر

الكوفي (ت: 235 هـ) وهو ثقة، حافظ}، حدثنا (8) **وكيع**،.....{الخبر}.

قلت:



وأخرج **أبو عوانة** في مستخرجه على صحيح مسلم (12: 4926 / 191) من: "أبواب

المماليك"، متابعاً لمسلم في الطريق الثاني أعلاه، في **أحمد بن يونس**، فقال:

الطريق السابع

حدثنا أبو أمية {}، حدثنا أحمد بن يونس {} أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس

التميمي اليربوعي (ت: 227 هـ) وهو ثقة حافظ  {}، حدثنا (9) زهير {} بن معاوية بن حديج الجعفي، أبو خيثمة الكوفي (ت: 173 هـ) وهو ثقة ثبت {}، {الخبر}.

قلت :



وأخرج أبو بكر البيهقي في السنن الكبرى (8: 7) من : "باب ما جاء في تسوية الممالك بين طعامه وطعام رقيه وبين كسوته وكسوة رقيقه"، متابعاً آخر في شعبة، فقال:

الطريق الثامن

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ {}، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب {} وهو ثقة حافظ  {}، حدثنا الحسن بن علي بن عفان العامري {}، حدثنا ابن نمير {} عن الأعمش {}، {الخبر}.

قلت :



وأخرج أبو داود متابعاً لكل هؤلاء في الأعمش في الخبر رقم: 4490 من كتاب: "الأدب" فقال:

الطريق التاسع

حدثنا عثمان بن أبي شيبة {} هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن الكوفي

(ت: 239 هـ) وهو ثقة حافظ، لكن صاحب أو هام  {}، حدثنا جرير {} بن عبد الحميد بن قرط الضبي، أبو عبد الله الثقفي الكوفي (ت: 188 هـ) وهو ثقة {}، عن الأعمش {} سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي

الكاظمي، مولا هم الكوفي (61 هـ - 148 هـ) وهو ثقة حافظ  {} لكن مدلس  {} عن

.....{الخبر}.

(2) **المعمر بن سويد** {الأسدي أبو أمية الكوفي (الطبقة الثانية) وهو ثقة} 

قلت :



وأخرج **أبو داود** متابعاً لبن راهويه في **عيسى بن يونس** في الخبر رقم: 4490 من كتاب: "الأدب" فقال:

الطريق العاشر

حدثنا **مسدد** {بن مسرهد بن مسريل بن مستورد الأسدي، أبو الحسن الكوفي (ت: 228 هـ) وهو ثقة حافظ} ، حدثنا **عيسى بن يونس** {وهو ثقة ثبت}، حدثنا **الأعمش** {سليمان بن مهران أبو

محمد الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي (61 هـ - 148 هـ) وهو ثقة حافظ ، لكن **مدلس**  {عن

(2) **المعمر بن سويد** {الأسدي أبو أمية الكوفي (الطبقة الثانية) وهو ثقة}.....{الخبر}.

قلت :



وأخرج **البغوي** متابعاً آخر في **الأعمش** في: "شرح السنة" (5: 245) فقال:

الطريق الحادي عشر

حدثنا **محمد بن إسماعيل** { }، أخبرنا **عمر بن حفص** { }، حدثنا **أبي حفص** { }، حدثنا **الأعمش** { } سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي، مولا هم الكوفي (61 هـ - 148 هـ) وهو ثقة حافظ، لكن **مدلس** { } **عن**  **المعمر بن سويد** { } الأسدي أبو أمية الكوفي (2) (الطبقة الثانية) وهو ثقة { }، { } الخبر { }.

قلت :



وأخرج **البخاري** في كتاب: "الإيمان"، الخبر رقم: 29 (العالمية) متابعاً آخر ل**الأعمش** في **معمر** فقال:

الطريق الثاني عشر

حدثنا **سليمان بن حرب** { } بن بجيل الأزدي المكي، أبو أيوب البصري (ت: 224 هـ) وهو ثقة حافظ { }، قال: حدثنا **شعبة** { } بن الحجاج بن الورد الأزدي الواسطي، أبو بسطام البصري (ت: 160 هـ) وهو ثقة حافظ { } ومتقن { }، عن **واصل الأحذب** { } واصل بن حيان الأسدي الكوفي (ت: 120 هـ) وهو ثقة ثبت { }، عن **المعمر بن سويد** { } الأسدي أبو أمية الكوفي (الطبقة الثانية) وهو ثقة { }، قال: { } الخبر { }.

قلت :



وأخرج **أبو عوانة** في كتاب: "المستخرج على صحيح مسلم" (12: 4928/192)، متابعاً ل**سليمان بن حرب** في **شعبة** فقال:

الطريق الثالث عشر

حدثنا **عمار بن رجا** { }، حدثنا أبو داود { }، حدثنا **شعبة** { }، ... { } الخبر { }.

قلت:



وأخرج **أبو عوانة** في كتاب: "المستخرج على صحيح مسلم" (12: 4929/194)، متابعاً لـ **أبي داود** في **شعبة** فقال:

الطريق الرابع عشر

حدثنا **أبو داود الحراني** { }، حدثنا أبو زيد الهروي { }، حدثنا **شعبة**،... {الخير}.

قلت:



وأخرج **البخاري** في كتاب: "العتق"، الخبر رقم: 2359 (العالمية) متابعاً لـ **سليمان بن حرب** في **شعبة** فقال:

الطريق الخامس عشر

حدثنا **آدم بن أبي إياس** {العسقلاني، أبو الحسن البغدادي (ت: 220 هـ) وهو ثقة}، حدثنا **شعبة**،... {الخير}.

قلت:



وأخرج **الإمام أحمد** في "المسند"، مسند الأنصار"، الخبر رقم: 20461، متابعاً لـ **آدم بن إياس** في **شعبة** فقال:

الطريق السادس عشر

حدثنا **بهز** {بن أسد العمي، أبو الأسود الصري (ت: 197 هـ) وهو ثقة ثبت}، حدثنا **شعبة**،... {الخير}.

قلت:



وأخرج الترمذي في كتاب: "البر والصلة"، الخبر رقم: 1868 متابعاً لشعبة في واصل الأحذب فقال:

الطريق السابع عشر

حدثنا محمد بن بشار {بن عثمان العبدى، أبو بكر البصري، الملقب: بNDAR (ت: 252 هـ) وهو ثقة}، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي {بن حسان بن عبد الرحمن العنبري اللؤلؤي، أبو سعيد البصري (ت: 198 هـ) وهو ثقة ثبت حافظ}، حدثنا (10) سفيان (بن سعيد بن مسروق ، أبو عبد الله البصري (ت: 161 هـ) وهو ثقة حافظ لكن يدلس}، عن  (5) واصل ، عن (2) المعروف بن سويد عن (1) أبي ذر، به.

وقال الترمذي عقبه:

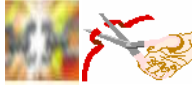
وفي الباب عن علي (بن أبي طالب)، وأم سلمة، و (عبد الله) ابن عمر، وأبي هريرة قال أبو عيسى (الترمذي): هذا حديث حسن صحيح!!!

قلت:



وتابع الإمام أحمد محمد بن بشار في عبد الرحمن بن مهدي فقال في "المسند"، مسند الأنصار"، الخبر رقم: 20440:

الطريق الثامن عشر

حدثنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن (5) واصل ، عن (2) المعروف بن سويد عن (1) أبي ذر، به.

قلت:



وأخرج مسلم متابعاً **لسفيان الثوري** في **واصل** في الخبر رقم 3140 من كتاب: "الإيمان" فقال:

الطريق التاسع عشر

— حدثنا **محمد بن المثنى** {بن عبيد العتري، أبو موسى الزمن البصري (ت: 252 هـ) وهو ثقة}،

الطريق العشرون

— وابن **بشار** {هو محمد بن بشار بن عثمان العبدى: بدار، تقدمت ترجمته وهو ثقة}، واللفظ لابن المثنى، قالوا:

حدثنا **محمد بن جعفر** {الهذلي، أبو عبد الله البصري، الملقب: عُندَر (ت: 193 هـ) وهو ثقة}، حدثنا **شعبة** (بن الحجاج)، عن (5) **واصل الأحذب**، عن (2) **المعمر بن سويد**،....{الخبر}.

قلت:



وتابع **البزار** في: "**المسند**" (9: 3384/360) الإمام مسلم متابعاً تامة في محمد بن المثنى فقال:

الطريق الواحد والعشرون

حدثنا **محمد بن المثنى** {بن عبيد العتري، أبو موسى الزمن البصري (ت: 252 هـ) وهو ثقة}، أخبرنا **محمد بن جعفر** {الهذلي، أبو عبد الله البصري، الملقب: عُندَر (ت: 193 هـ) وهو ثقة}، قال: أخبرنا **شعبة** (بن الحجاج)، عن **واصل الأحذب**، عن **المعمر بن سويد**،....{الخبر}.

قلت:



ويلخص اللوح التالي البنية السندية المعيارية لهذا الخبر.

وظاهره أنه من الدرجة الرابعة من المعيار، بتفرد في الراوي عن الصحابي، وتفرد الصحابي نفسه عن

الرسول ﷺ .



وتصل درجة وثوقية هذا الخبر إلى أبي ذر في الظاهر 50

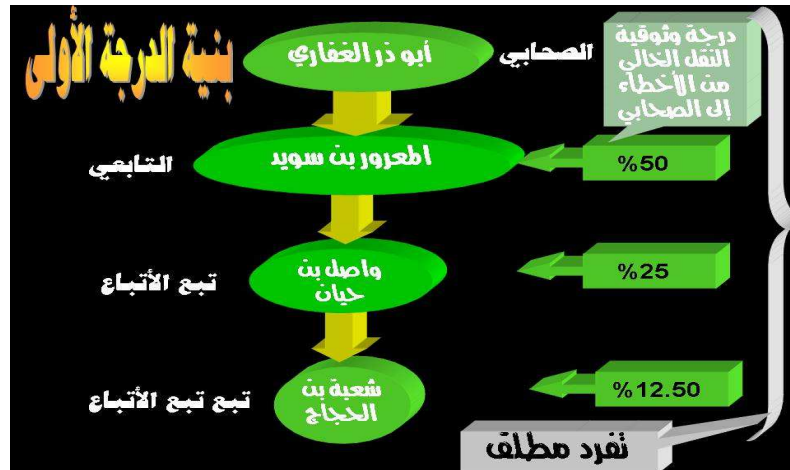
و 25 ٪ إلى النبي ﷺ .

لكن، يعكس على هذه النتيجة كون البنية يوجد بها مدلسان، وقد عنعننا الخبر عن يروون عنه وهما هنا:

أ) الأعشى عن  المعمر بن سويد،

ب) وسفيان الثوري عن  واصل بن حيان،

وبالأخذ بهذين الانقطاعين في الاعتبار، فإن السند يرتكس إلى الصورة المتفردة المطلقة للدرجة الأولى من المعيار، كما يوضح اللوح التالي



ولا تتعدى درجة الوثوقية النقلية إلى أبي ذر بهذا التفرد المطلق في كل الطبقات حاجز:
 12.50% و 6.25% فقط إلى الرسول ﷺ.

الحكم النهائي على هذا الخبر هو الضعف ولا فكاك.

إنتهى وتليه الحلقة 19.



الهندسة الحديثة

الحلقة التاسعة عشرة

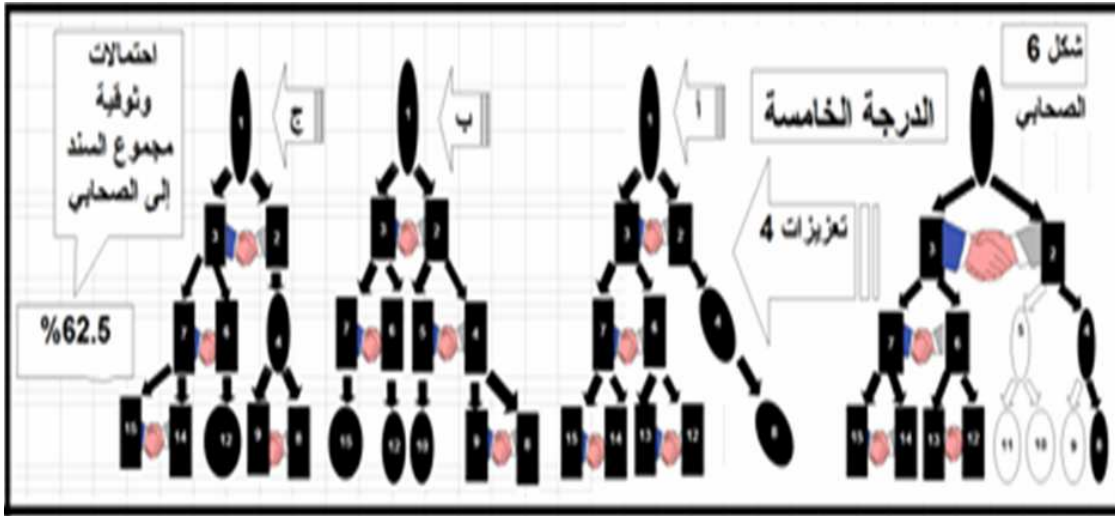
الخواص البنيوية لأخبار الدرجة الخامسة من السلم المعياري

الحوار المحضّر: أي إسلام؟

www.alhiwar.org

5.5) بنية الدرجة الخامسة من السلم المعياري

لبنية هذه الدرجة ثلاثة أنماط كما هي موضحة في شكل 6، وتتميز بأربع تعزيزات على الشكل التالي:

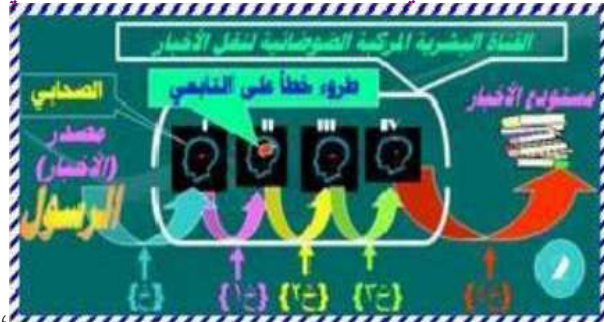


- النمط (أ): وبه تعزيز في الطبقة الثانية في الراويين 2 و 3، وتعزيز في الطبقة الثالثة في الراويين: 6 و 7، وتعزيزين في الطبقة الرابعة في الراويين 12 و 13 والراويين 14 و 15.
- النمط (ب): وبه تعزيز في الطبقة الثانية في الراويين: 2 و 3، وتعزيزين في الطبقة الثالثة في الراويين 4 و 5 والراويين 6 و 7، وتعزيز في الطبقة الرابعة في الراويين 8 و 9.
- النمط (ج): وبه تعزيز في الطبقة الثانية في الراويين: 2 و 3، وتعزيز في الطبقة الثالثة في الراويين 6 و 7، وتعزيزين في الطبقة الرابعة في الراويين 8 و 9، والراويين: 14 و 15.

وميزتها جميعاً، أن طبقتهما الرابعة بما خمسة رواة.

والخمس رواة في هذه الطبقة الأخيرة، وهي طبقة التدوين، هم من يحدد عددهم درجة الوثوقية النقلية السليمة من الخطأ النظامية العارضة، حيث يساهمون جميعهم في وثوقية نقلية معيارية خالية من كل

الأخطاء التي تعرض لزاماً للرواة في إية رواية شفوية قبل التدوين



تصل في مثالنا هذا إلى حاجز 62 % في

الصحابي المعني، أو 31 % إلى الرسول ﷺ .

ونمثل للدرجة الخامسة من السلم المعيار، بخبر رواه الشيخان وغيرهما وجاء فيه:

لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك.....

وهو خبر يتخرج على النمط (ج) أعلاه.

وسنستعرض الآن باستقصاء وبتفصيل كل الطرق أو الأغصان التي وردت بالخبر.

1) رواية أبي هريرة

الغصن الأول

1) رواية أبي هريرة
1.1) رواية الأعرج عن أبي هريرة
1.1.1) رواية صالح بن كيسان عن الأعرج
1.1.1.1) رواية إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان

قال البخاري في كتاب: **الجهاد والسير**، الخبر رقم 2711:

(1) حدثنا **سعيد بن محمد** {بن سعيد الجرمي، أبو محمد الكوفي (ت: 230 هـ) وهو

صدوق يتشيع {، حدثنا **يعقوب** {بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري

المدني، أبو يوسف البغدادي (ت: 208 هـ) وهو ثقة، حدثني (8) ¹أبي إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي، أبو إسحاق المدني (ت: 185 هـ) وهو ثقة حجة، عن (4) صالح بن كيسان، أبو محمد المدني (ت: ما بعد 140 هـ) وهو ثقة ثبت فقيه، عن (2) الأعرج {عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود المدني (ت: 117 هـ) وهو ثقة ثبت}، قال: قال (1) أبو هريرة رضي الله عنه {عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليميني (ت: 57 هـ) وهو صحابي}، قال رسول الله ﷺ :

مَرَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا التُّرُكَ، صَغَارَ الْعُيُونِ، حَمْرَ الْوُجُوهِ، ذَلْفَ الْأَنْفِ²، كَأَنَّ
وُجُوهُهُمْ الْجَمَانَ الْمَطْرُقَةَ
مَرَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا نَعَاهُمُ الشُّعْرَاءُ

الغصن الثاني

(1) رواية أبي هريرة
(1.1) رواية الأعرج عن أبي هريرة
(1.1.2) رواية أبي الزناد عن الأعرج
(1.1.2.1) رواية سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد

وأخرجها مسلم في صحيحه فقال في: "كتاب الفتن وأشراط الساعة"، الخبر رقم 5186:

(2) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة {عبد الله بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم بن عثمان العباسي الكوفي

(ت: 235 هـ) وهو ثقة حافظ ، حدثنا سفيان بن عيينة {بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو

محمد الكوفي ثم المكي (107 هـ - 198 هـ) وهو ثقة حافظ ، تغير حفظه بآخره ، وربما

¹ الأرقام هي أرقام تموضع الراوي في السلم المعيار.
² قصير ومنبطح.

دلس على الثقات {، عن  أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة

يبلغ به النبي ﷺ قال:

مَرَلَا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار
الأعين، ذلف الأنف.

قلت:



وتابع ابن ماجه مسلماً متابعه تامه في أبي بكر بن أبي شيبة في باب: "قتال الترك" (12):

فقال: (4087/117)

(3) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة {، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن 

أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال:

مَرَلَا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين ذلف الأنوف كأن وجوههم الجان المطرقة
ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر.

تنبيه هام

يعرض لنا في هذا السند تدليس ابن عيينة، وهو تدليس من نوع خاص.

قال يحيى بن معين: كان ابن عيينة يدلس  فيقول عن  الزهري.

- فإذا قيل له: من دون الزهري؟

- فيقول لهم: أليس لكم في الزهري مقنع؟.

- فيقال بلى!.
- فإذا استقصى عليه يقول: **معمر**. اكتبوا لا بارك الله لكم.
- وحكى حافظ المغرب **ابن عبد البر** عن أئمة الحديث: أنهم قالوا:

يقبل تدليس بن عيينة؛ لأنه إن وقف أحال على **ابن جريج**  و**معمر** ونظرائهما.

قلت:



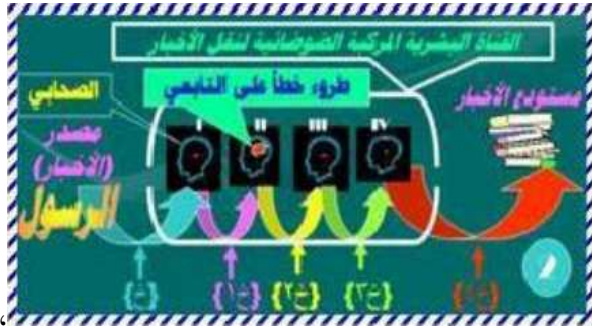
وتبنى **ابن حبان** هذا القول فقال:

"هذا شيء ليس في الدنيا إلا **لابن عيينة**!!!!!! فإنه كان **يدلس**  ولا **يدلس** إلا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد **لابن عيينة** خبر **دلس فيه** إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته!!".

قلت:



هذا القول لا يستقيم مع متطلب الصلابة المعيارية في تلافي **السهو**، و**الأوهام**، و**الأخطاء** من الرواة



الواردين في السند، كما يوضح الشكل المصاحب

مادام التسليم يمثل ما ذهب إليه/ابن حبان، وتابعه عليه بعض المتأخرين، المتساهلين مثله أو أكثر منه³، يعني من



جهة الإجرائية العملية، إضافة راوي (مقدر) **مجهول العين**، بين **ابن عيينة** ومن **عن** عنه الخبر.

ولاشك أن إجراء كهذا يضيف طبقة افتراضية بين **ابن عيينة** ومن فوقه مباشرة.

وهو ما يعمل، وبفرض تحسين الظن في الراوي المجهول الذي لا يعرفه سوى ابن عيينة وظن به على من جاءوا بعده، على تدني **درجة الوثوقية النقلية** إلى النصف، مما كانت عليه، لو أن **ابن عيينة**، كان قد كفانا مؤنة هذا التلغيز، وصرح لنا من دون لف ولا دوران باسم محدثه الحقيقي الذي سمع منه الخبر، بدل **المعنن عنه مباشرة**



فهذه أخبار **مرسلة**، لا مرأى في ذلك، ويسري عليها بالتالي ما يسري على كل خبر مرسل.

قلت:



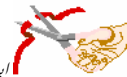
وأخرجه **أبو بكر البيهقي** من هذا الطريق فقال في: **"السنن الكبرى"** (9: 175) في باب: **"ما جاء في قالب الذين ينتعلون الشعر وقتال الترك"** فقال:

(4) حدثنا **أبو محمد** {عبد الله بن يوسف بن أحمد بن بابويه الأصبهاني (ت: ما بعد 400 هـ)} وهو **ثقة** {، أنبأنا **أبو سعيد** {أحمد بن محمد بن زياد بن بشر، المعروف بـ "ابن الأعرابي" البصري، شيخ الحرم،

³ وقد تساهل هؤلاء إلى درجة أنهم صححوا، بتعميماتهم الفاسدة، آسانيد ظاهرة الانقطاع. وزعيمهم في ذلك ابن حبان نفسه في « صحيفته » «!!!!!!»



. فهو يروي في "صحيفته" (1: 199/169) خبراً من طريق **محمد بن إبراهيم عن سعيد بن الصلت عن سهيل بن بيضاء** قال: "بينما نحن في سفر مع الرسول ﷺ... {الخبر}. والمعروف أن **سهيلاً** كان قد توفي في عهد الرسول ﷺ و **سعيد بن الصلت** تابعي لم يدركه. وبالتالي فاللقاء ممتنع بين الرجلين. ومثله: ما رواه ابن حبان أيضاً من طريق: سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن مسعود (3: 745/7)، حيث قال ابن حبان: أخبرنا أبو يعلى، قال: أخبرني أبو هما، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرنا حيوة بن شريح بن عقييل بن خالد، أخبرني سلمة بن أبي سلمة، عن أبيه (أبي سلمة)،



عن ابن مسعود (عبد الله) عن رسول الله ﷺ قال: "كان الكتاب الأول يزل من باب واحد وعلى حرف واحد... {الخبر}." ولا يتناطح عزان في **انقطاع** هذا الخبر؛ مادام أبو سلمة لم يسمع أصلاً من أبيه عبد الرحمن بن عوف، حيث توفي الأخير وهو لا زال صغيراً. والمعروف أن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن مسعود لقياً رهما سنة 32 هـ. فأقرب لمن لم يسمع من والده المباشر وهو في حضنه لصغر سنه، أن يسمع من عبد الله بن مسعود (الأبعد؟ قلت (عمراني). وما أوقع ابن حبان في مثل هذه المعالوس سوى، تنكبه عن الأخذ بشرط البخاري القوي في المعاصرة واللقيا، والاكتفاء فقط بالأخذ بالمعاصرة، على ما فعل مسلم نفسه قبله، ليملاً صحيفته بما زهد فيه البخاري قبله، وتابعه متأخرون آخرون، كل لاحق يزيد تفتيراً لشروط سابقه، على ما شرحنا في: "إشكالات المصطلح في علوم الحديث" الذي يمكن إنزاله من موقعنا.

ونزيل مكة وسمع بدمشق والرملة ومصر (ت: 340 هـ) وهو **حافظ صدوق** {، حدثنا **الحسن بن محمد الزعفراني** {أبو علي البغدادي (ت: 260 هـ) وهو **ثقة** {،

حدثنا سفيان بن عيينة ، **عن**  ، **عن**  (7) **أبي الزناد**

.....

ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة

الغصن الثالث

(1) رواية أبي هريرة
(1.1) رواية الأعرج عن أبي هريرة
(1.1.2) رواية أبي الزناد عن الأعرج
(1.1.2.2) رواية ورقاء بن عمر ، عن أبي الزناد

وأخرجها **الإمام أحمد** في المسند، **مسند المكثرين** فقال⁴:

(5) **حدثنا علي** (بن حفص، أبو الحسن المدائني البغدادي (طبقة صغار الأتباع) وهو **ثقة** {، أخبرنا (15) **ورقاء** (بن عمر بن كليب اليشكري، أبو بشر الكوفي (كبار الأتباع) وهو **صدوق** {، عن (7) **أبي الزناد**، عن (3) **الأعرج** عن (1) **أبي هريرة** قال: قال رسول الله ﷺ:

ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر
ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار العيون حمر الوجوه ذلف الأنوف⁵ كأن وجوههم
المجان المطرقة

4 المسند، مسند المكثرين، الخبران رقم: 10440، و 10441.

5 قصير ومنبطح.

الغصن الرابع

(1) رواية أبي هريرة
(1.1) رواية الأعرج عن أبي هريرة
(1.1.2) رواية أبي الزناد عن الأعرج
(1.1.2.3) رواية شعيب بن دينار ، عن أبي الزناد

وأخرجها البخاري في صحيحه في "كتاب المناقب"، الخبر رقم: 3322، فقال:

(6) حدثنا أبو اليمان {الحكم بن نافع البهراني، أبو اليمان الحمصي (ت: 222 هـ) وهو ثقة}، أخبرنا شعيب {بن أبي حمزة: دينار الأموي، أبو بشر الشامي (ت: 162 هـ) وهو ثقة}، حدثنا أبو الزناد، عن (3) الأعرج عن (1) أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال:

مَرَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا نَعَاهُمُ الشُّعْرَاءُ
مَرُّو حَتَّى تَقَاتِلُوا التُّرِكَ صِغَارَ الْعُيُونِ حَمْرَ الْوُجُوهِ ذَلْفَ الْأَنْوَفِ⁶ كَأَنَّ وَجُوهَهُمُ الْمَجَانِ
الْمَطْرَقَةُ
مَرُّو تَجِدُونَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَشَدَّهُمْ كِرَاهِيَةً لِهَذَا الْأَمْرِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ وَالنَّاسُ مَعَادِنُ خِيَارِهِمْ فِي
الْجَاهِلِيَةِ خِيَارِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ وَلَيَأْتِينَ عَلَى أَحَدِكُمْ زَمَانٌ لَأَنْ يَرَانِي أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلُ
أَهْلِهِ وَمَالِهِ

قلت:



وأخرج الطبراني في: "مسند الشاميين" (8: 2935/389) متابعاً للبخاري في أبي اليمان فقال:

⁶ قصير ومنبطح.

(7) حدثنا **موسى بن عيسى بن المنذر** {أبو موسى السلمي الحمصي (ت: ؟) **ضعفه** النسائي



وقال فيه: **ليس هو شيئاً** {، حدثنا **أبو اليمان**،.....

ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر وجوههم كاللجان المطرقة

قلت:



وأخرج الحافظ: **أبو محمد: الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي** (ت: 510 هـ) في: **شرح السنة** " (9: 326) متابعاً آخر ل **البخاري** في **أبي اليمان** فقال:

(8) أخبرنا **عبد الواحد المليحي** {بن أحمد بن أبي القاسم، أبو عمرو الهروي (ت: 463 هـ) وهو **ثقة** {، أخبرنا **أحمد بن عبد الله النعيمي** {هو أحمد بن عبد الله بن نعيم بن الخليل النعيمي، أبو حامد السرحسي، نزيل هراة (ت: 386 هـ) **الإمام المسند** {، أخبرنا **محمد بن يوسف** {بن مطر بن صالح بن بشر، أبو عبد الله الفربري (ت: 320 هـ) وهو **ثقة** راوي صحيح البخاري {، حدثنا **محمد بن إسماعيل البخاري** (ت: 256 هـ) **الإمام** {، حدثنا **أبو اليمان**،.....

ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر

وحتى تقاتلوا الترك صغار العيون حمر الوجوه ذلف الأنوف كأن وجوههم اللجان

المطرقة

وتجدون من خير الناس أشدهم كراهية لهذا الأمر حتى يقع فيه، والناس معادن، خيارهم

في الجاهلية خيارهم في الإسلام، وليأتين على أحدكم زمان لأن يراني أحب إليه من أن يكون له

مثل أهله وماله

الغصن الخامس

(1) رواية أبي هريرة
(1.1) رواية الأعرج عن أبي هريرة
(1.1.2) رواية أبي الزناد عن الأعرج
(1.1.2.4) رواية ابن أبي الزناد، عن أبيه: أبي الزناد

وأخرجها أبو عمرو الداني في: **السنن الواردة في الفتن** " (2: 454/30 و455) فقال:

(9) حدثنا حمزة بن علي الطرائفي {بن حمزة، أبو القاسم البغدادي (ت:)} **لم أعثر له على ترجمة**، قال: حدثنا **الحسن بن يوسف** {بن مٌليح بن صالح، أبو علي الطرائفي المصري (ت: 340 هـ) **وله**

منكير، قال: حدثنا **ابن مرزوق** {نصر بن مرزوق، أبو الفتح العتقي المصري (ت: ؟) وهو **صدوق**}، قال: حدثنا **أسد بن موسى** {بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك القرشي الأموي المرواني أبو سعيد المصري، المعروف بأسد السنة (ت: 212 هـ) وهو **ثقة حافظ**}، قال: حدثنا **ابن أبي الزناد** {عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان (ت: 174 هـ) وهو **ضعيف**}، عن **أبيه**، عن **الأعرج**، عن **أبي هريرة**، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

مُر لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك، صغار العيون، حمر الوجوه، ذلف الأنوف، كأن وجوههم المجان المطرقة، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا أقواما نعالهم الشعر

الغصن السادس

(1) رواية أبي هريرة
(1.1) رواية الأعرج عن أبي هريرة
(1.1.3) رواية عبد الله بن الفضل عن الأعرج
(1.1.3.1) رواية عبد الرحمن بن ثابت، عن عبد الله بن الفضل

⁷ قال ابن معين: ضعيف. وقال علي بن المديني: ما حدث بالمدينة فهو صحيح وما حدث ببغداد أفسده البغداديون. وقال أحمد: مضطرب الحديث. وقال النسائي: لا يحتج به. وقال ابن حجر: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها. قلت: وهو يحدث هنا عن أبيه بالمدينة.

وأخرجها **أبو عبد الله الحاكم النيسابوري** في: **المستدرک علی الصحیحین** (19):
8605/365 فقال:

(10) حدثنا أبو بكر: محمد بن عبد الله بن غياث العبدی ببغداد {شيخ للحاكم}، حدثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي⁸ {أبو إسحاق الرحالة، نزيل البغدادي (278 هـ) وهو ثقة}، حدثنا علي بن عياش {بن مسلم، أبو الحسن الأهلي الحمصي البكاء (143 هـ - 219 هـ) وهو ثقة}، حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان {أبو عبد الله العنسي الدمشقي الزاهد (ت: 165 هـ) وهو ضعيف} رمي بالقدر ، وتغير بآخره⁹، عن عبد الله بن الفضل {بن العباس بن ربيعة الهاشمي المدني (أبقة صغار الأتباع) وهو ثقة}، عن الأعرج قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه، يقول: قال رسول الله ﷺ:

«الذي نفسي بيده، لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين، حمر الوجوه، ذلف الأنوف، كأن وجوههم
الجان المطرقة»

وقال الحاكم عقبه: هذا حديث صحيح!!! على شرط الشيخين!!! ولم يخرجا فيه: حمر الوجوه.

قلت:



كيف يكون على شرطهما وابن ثوبان ليس من رجالهما!!!؟

قلت:



وأخرج الطبراني في "مسند الشاميين" (1: 115/157) متابعا لإبراهيم بن الهيثم في علي بن عياش فقال:

⁸ وردت في الأصل: "البكري" وهي تصحيف.
⁹ ضعفه ابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: في حديثه لين. وقال الإمام أحمد: أحاديثه مناكير. وقال مرة: لم يكن بالقوي في الحديث.

(11) حدثنا **أبو زيد** {أحمد بن عبد الرحيم بن يزيد بن فضيل الحوطي، نزيل مدينة جبلة (ت: ما بعد

279 هـ) وهو **مستور** {، حدثنا **علي بن عياش**، حدثنا **ابن ثوبان** ،.....{الخبر}.

الغصن السابع

(1	رواية أبي هريرة
(1.1	رواية الأعرج عن أبي هريرة
(1.1.4	رواية جعفر بن ربيعة عن الأعرج
(1.1.4.1	رواية الليث ، عن جعفر بن ربيعة

وأخرجها البغوي في: "شرح السنة" (9: 326) فقال:

(12) أخبرنا أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي بن منصور الصالحي {أبو حامد **لم أعثر له على**

ترجمة فيما بين يدي من كتب}، أخبرنا **أبو بكر: أحمد بن الحسن الحيري** {بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حفص القاضي الشافعي النيسابوري (ت: 421 هـ) **الفقيه المسند**}، أخبرنا **حاجب بن أحمد**

الطوسي {بن يرخم بن سفيان، أبو محمد (ت: 336 هـ) وهو **مختلف فيه**  **ثقه ابن منده** واتهمه **أبو عبد الله الحاكم** {، حدثنا **محمد بن يحيى** {بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب

الذهلي، أبو عبد الله النيسابوري (ت: 258 هـ) وهو **ثقة حافظ**  {، حدثنا **أبو صالح** {عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث (ت: 222 هـ) وهو **صدوق كثير**

الخطأ  وكانت به **غفلة**  **ضعفه**  لإمام **أحمد**، و**النسائي** وغيرهما¹⁰ {، حدثني

الليث {بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري (ت: 175 هـ) وهو **ثقة ثبت فقيه**}، حدثني **جعفر بن ربيعة** {بن شرحبيل بن حسنة الكندي، أبو شرحبيل المصري (ت: 136 هـ) وهو **ثقة** {، عن **الأعرج**، عن **أبي هريرة**، قال: قال رسول الله ﷺ:

¹⁰ قال أحمد: كان أول أمره متمسكاً ثم فسد بآخرة، وليس هو بشيء. وقد وذهمه أحمد وكره لأنه يروي أحاديث عن ليث عن ابن أبي ذئب لم يروها ليث عن الأخير. وكان علي بن المديني قد ضرب عن حديث أبي صالح. وقال النسائي: ليس بشيء.

ملا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك، حمر الوجوه، صغار العيون، ذلف الأنوف كأن
وجوههم الحجان المطرقة

ويلخص اللوح التالي غصن رواية **الأعرج** إلى **أبي هريرة** وشظاياها ودرجة الوثوقية المعيارية في **النقل** لهذا الغصن إلى أبي هريرة.



الغصن الثامن

(1) رواية أبي هريرة
(1.2) رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
(1.2.1) رواية الزهري عن سعيد بن المسيب
(1.2.1.1) رواية سفيان بن عيينة ، عن الزهري

وأخرجها الإمام أحمد في المسند، مسند أبي هريرة (15: 6: 6965) فقال:

(13) (14) حدثنا **سفيان** {بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو محمد المكي (ت: 198

هـ) وهو ثقة حافظ ، تغير حفظه بآخره ، وربما دلس على الثقات ، { عن

(7) **الزهري** {محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، أبو بكر المدني (ت: 124 هـ) وهو ثقة إمام حافظ}، عن (3) **سعيد بن المسيب** {بن حزن بن أبي وهب بن عمرو المخزومي القرشي، أبو محمد المدني (ت: 93 هـ) وهو ثقة إمام فقيه}، عن (1) **أبي هريرة** يبلغ به النبي ﷺ¹¹:

مَرَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا كَأَنَّ وَجُوهَهُمُ الْجَنَانُ الْمَطْرُوقَةُ، نَعَالُهُمُ الشَّعْرُ

قلت:



وأخرجها البخاري في: "كتاب الجهاد والسير"، الخبر رقم 2712 فقال:

(14) حدثنا **علي بن عبد الله** {بن جعفر بن نجيح البصريين أبو الحسن المعروف بابن المديني البصري (ت: 234 هـ) وهو ثقة حافظ} (14) حدثنا **سفيان** {}، **قال**¹² **الزهري** {محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، أبو بكر المدني (ت: 124 هـ) وهو ثقة إمام حافظ}، عن (3) **سعيد بن المسيب** {بن حزن بن أبي وهب بن عمرو المخزومي القرشي، أبو محمد المدني (ت: 93 هـ) وهو ثقة إمام فقيه}، عن (1) **أبي هريرة** ، عن النبي ﷺ قال:

مَرَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا نَعَالُهُمُ الشَّعْرُ وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا كَأَنَّ وَجُوهَهُمُ الْجَنَانُ الْمَطْرُوقَةُ

¹¹ أخرج مسلم هذا السند في صحيحه في كتاب: "الفتن"، الخبر رقم: 5184، والترمذي في سننه في كتاب: "الفتن"، الخبر رقم: 214، وأبو داود في سننه في كتاب: "الملاحم"، الخبر رقم: 3750، والإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين، الخبر رقم: 6965، وابن ماجه في سننه في كتاب: "الفتن"، الخبر رقم: 4086.

¹² هذه صيغة مدلسة من طرف ابن عيينه. فهو يقول: قال الزهري، بدل التصريح بالسماح أو الإخبار عنه.

قلت:



وأخرج مسلم في: "كتاب الفتن وأشراف الساعة"، الخبر رقم: 5184 متابعاً لـعلي بن المديني في ابن عيينة فقال:
حدثنا:

(15) أبو بكر بن أبي شيبة {عبد الله بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم بن عثمان العباسي الكوفي (ت: 235 هـ) وهو ثقة حافظ ،

و (16) ابن أبي عمر {محمد بن يحيى بن أبي عمر، أبو عبد الله العدني المكي (ت: 243 هـ) وهو صدوق به غفلة  لازم ابن عيينة¹³، واللفظ لابن أبي عمر،

قالا:

حدثنا (14) سفيان ، ، عن  (7) الزهري، عن (3) سعيد، عن (1) أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال:

مَرَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا كَأَنَّ وَجُوهَهُمُ الْجَنَانُ الْمَطْرُوقَةُ
مَرَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا نَعَاهُمُ الشَّعْرُ

قلت:



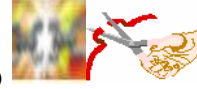
وتابع ابن ماجه في سننه (12: 4086/116) مسلماً متابعه تامة في أبي بكر بن أبي شيبة فقال في سننه:

¹³ قال أبو حاتم الرازي: كان رجلاً صالحاً وكان به غفلة ورأيت عنده حديثاً موضعاً حدث به عن ابن عيينة وكان صدوقاً. وقال ابن معين: ثقة. وقال ابن مسلمة: لا بأس به. وقال ابن حجر العسقلاني: صدوق صنف المسند وكان لازم ابن عيينة.

حدثنا:

(17) أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا **سفيان بن عيينة**   **عن**

(7) **الزهري**، عن (3) **سعيد بن المسيب**، عن (1) **أبي هريرة**، يبلغ به النبي



قال: ﷺ

مروا لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً صغار
الأعين

قلت:



وأخرج **الترمذي** في سننه، في: "كتاب الفتن"، الخبر 2141 متابعين في **سفيان بن عيينة** فقال:

(18) حدثنا **سعيد بن عبد الرحمن المخزومي** {بن حسان القرشي، أبو عبيد الله (ت: 249 هـ) وهو ثقة}،

و (19) **عبد الجبار بن العلاء** {بن عبد الجبار، أبو بكر العطار البصري (ت: 248 هـ) وهو لا بأس به}،

قالا:

حدثنا (14) **سفيان**   **عن**  (7) **الزهري**، عن (3) **سعيد بن المسيب**، عن (1) **أبي هريرة**، أن النبي ﷺ قال:

مروا لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً كأن
وجوههم المجان المطرقة



وأخرج أبو داود في كتاب: "الملاحم"، الخبر رقم 3750 متابعين آخرين في **سفيان بن عيينة** فقال: حدثنا:

(20) **قتيبة** {هو ابن سعيد تقدمت ترجمته}،

و (21) **ابن السرح** {أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح الأموي، أبو الطاهر المصري (ت: 255 هـ) وهو ثقة} وغيرهما قالوا:

حدثنا (14) **سفيان** ،  **عن**  (7) **الزهري**، عن (3) **سعيد بن المسيب**، عن (1) **أبي هريرة**، رواية قال ابن السرح: أن النبي ﷺ قال:

مَرَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا نَعَاهُمُ الشَّعْرُ
مَرُولًا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا صَغَارُ الْأَعْيُنِ ذَلْفُ الْأَنْفِ كَأَنَّ وَجُوهَهُمُ الْجَانُّ
الْمَطْرَقَةُ



وأخرجه أبو بكر البيهقي من هذا الطريق فقال في: "السنن الكبرى" (9: 175) في باب: "ما جاء في قالب الذين ينتعلون الشعر وقتال الترك" فقال:

(22) أخبرنا **أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني** بن أحمد بن بابويه الأصبهاني (ت: ما بعد 400 هـ) وهو ثقة {، أنبأنا **أبو سعيد**: أحمد بن محمد بن زياد (بن بشر) البصري {أبو سعيد الصوفي¹⁴: ابن الأعرابي، نزيل مكة (ت: 340 هـ) وهو حافظ صدوق} بمكة، حدثنا **الحسن بن**

¹⁴ له مؤلف: "طبقات النساك".

محمد الزعفراني {أبو علي البغدادي (ت: 260 هـ) وهو ثقة}، حدثنا سفيان بن عيينة  

عن  (7) الزهري ¹⁵،

ملا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر

قلت :



وأخرج الدارقطني في: "العلل الواردة في الاحاديث النبوية" (9 / 183) متابعين في سفيان بن عيينة فقال:

(23) حدثنا إسماعيل الوراق {بن العباس بن عمر بن مهران بن فيروز بن سعيد، أبو علي الوراق البغدادي (240 هـ - 323 هـ) وهو ثقة}،

و(24) الحسين بن إسماعيل الخاملي {بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي، أبو عبد الله البغدادي (235 هـ - 330 هـ) وهو علامة حافظ  ثقة}،

قالا:

حدثنا محمد بن سعيد بن غالب {أبو يحيى العطار الضرير البغدادي (ت: 261 هـ) وهو ثقة}، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال:

ملا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الاعين دلف الانف كأن وجوههم الخجان المطرقة ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر

الغصن التاسع

(1) رواية أبي هريرة

(1.2) رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة

¹⁵ مر هذا السند تحت رقم (5).

1.2.1 رواية الزهري عن سعيد بن المسيب
1.2.1.2 رواية يونس بن يزيد ، عن الزهري

وأخرجها مسلم في: "كتاب الفتن وأشراط الساعة"، الخبر رقم: 5185 فقال:

(25) حدثني **حرمة بن يحيى** {بن عبد الله بن حرمة التجبي، أبو حفص المصري (ت: 244 هـ) وهو من أعلم الناس بحديث ابن وهب. قال أبو حاتم فيه: **يكتب حديثه ولا يحتج به**}، أخبرنا **ابن وهب** {عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري (ت: 197 هـ) وهو **ثقة حافظ**  لكن **يدلس** ¹⁶} **أخبرني (15) يونس** {بن يزيد بن أبي النجاد، أبو يزيد الأيلي (ت: 159 هـ) وهو **ثقة في الزهري**} عن (7) **ابن شهاب**، أخبرني (3) **سعيد بن المسيب** أن (1) **أبا هريرة** قال: قال رسول الله ﷺ:

ولا تقوم الساعة حتى تقاتلكم أمة ينتعلون الشعر وجوههم مثل المجان المطرقة 

الغصن العاشر

1 رواية أبي هريرة
1.2 رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
1.2.1 رواية الزهري عن سعيد بن المسيب
1.2.1.3 رواية عقيل بن خالد، عن الزهري

ذكرها الدارقطني على ما سيأتي

إلا أنها لا علاقة لها بهذا المتن. وقد أوردها مسلم في صحيحه، الخبر رقم 5164، وقال:

¹⁶ قال ابن سعد: كان كثير العلم ثقة فيما قال: حدثنا وكان يلدس.

(26) حدثني **عبد الملك بن شعيب بن الليث** {بن سعد الفهمي، أبو عبد الله المصري (ت: 243 هـ) وهو ثقة}، حدثنا **أبي** {شعيب بن الليث بن سعد الفهمي، أبو عبد الملك البصري (ت: 199 هـ) وهو فقيه ثقة}، عن **جدي** {الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري (ت: 175 هـ) وهو فقيه ثقة ثبت}، حدثني **عقيل بن خالد** {بن عقيل الأموي، أبو خالد الأيلي (ت: 144 هـ) وهو ثقة ثبت}، عن **ابن شهاب** {الزهري}، أنه قال: قال **ابن المسيب**، أخبرني **أبو هريرة** أن رسول الله ﷺ قال:

مَرَّلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ تُضِيءُ أَعْنَاقَ الْإِبِلِ بِبَصَرِيهَا

الغصن الحادي عشر

1) رواية أبي هريرة
1.2) رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
1.2.1) رواية الزهري عن سعيد بن المسيب
1.2.1.4) رواية عبد الله بن عامر الأسلمي ، أبو عامر المدني (ت: 150 هـ) (وهو ضعيف)، عن الزهري

(27) ذكرها **الدارقطني** على ما سيأتي

الغصن الثاني عشر

1) رواية أبي هريرة
1.2) رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
1.2.1) رواية الزهري عن سعيد بن المسيب
1.2.1.5) رواية معمّر بن راشد ، عن الزهري

وأخرجها **الإمام أحمد** في المسند، **مسند المكثرين**، الخبر رقم: 7351، بترقيم العالمية فقال:

(28) حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا **معمر**، عن **الزهري**، عن **ابن المسيب**، عن **أبي هريرة**، قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا تقوم الساعة حتى يقاتلكم يستعملون الشعر وجوههم المجان المطرقة»

الغصن الثالث عشر

1) رواية أبي هريرة
1.2) رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
1.2.1) رواية الزهري عن سعيد بن المسيب
1.2.1.6) رواية شعيب بن دينار (أبو حمزة) ، عن الزهري

(29) ذكرها الدارقطني، وقد سئل في: "العلل الواردة في

الاحاديث النبوية" (9 / 1704/182)، عن حديث **ابن المسيب** عن **أبي هريرة** قال رسول الله ﷺ:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما كأن وجوههم المجان المطرقة وحتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر»



فقال: يرويه **الزهري** **واختلف عنه**

- فرواه: **يونس**، و**عقيل**، و**ابن عيينة**، عن **الزهري** عن **سعيد** عن **أبي هريرة**،
- ورواه **عبد الله بن عامر الاسلمي** عن **الزهري** عن **سعيد** و**أبي سلمة** و**أبي بكر بن عبد الرحمن** عن **أبي هريرة**،
- ورواه **معمر** و**شعيب** عن **الزهري** عن **سعيد** عن **أبي هريرة**، مثل: **يونس** و**ابن**

عيينة وهو الصواب.

قلت:



ورواية **شعيب** أوردها البخاري في الصحيح في "كتاب الفتن"، رقم 6585 فقال:
حدثنا أبو اليمان، أخبرنا **شعيب**، عن **الزهري**، قال **سعيد بن المسيب**، أخبرني **أبو هريرة**
أن رسول الله ﷺ قال:

«لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى»

وأورد البخاري بنفس السند في الخبر رقم 6583 المتن التالي:

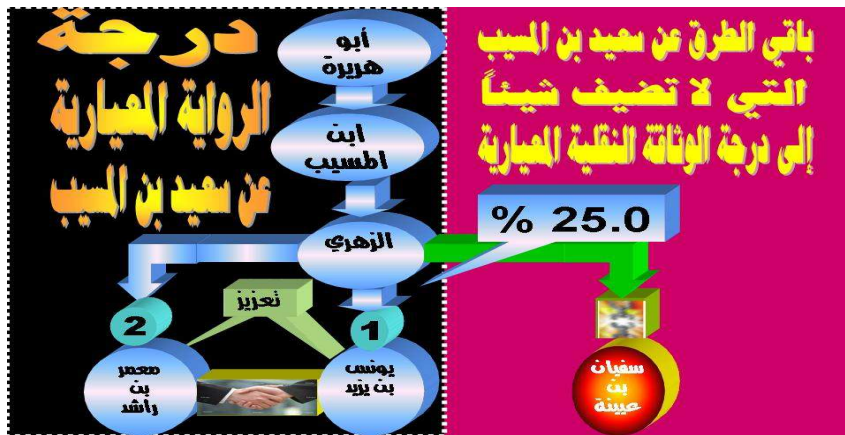
«لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دؤس على ذي الخلصة.....»

ولا علاقة لهذين المتين بمتنا.

قلت:



ويلخص اللوح التالي درجة وثوقية النقل في غصن **سعيد بن المسيب**



الغصن الرابع عشر

(1) رواية **أبي هريرة**

(1.3) رواية أبي صالح السمان عن أبي هريرة
(1.3.1) رواية سهيل بن أبي صالح السمان عن أبيه
(1.3.1.1) رواية يعقوب بن عبد الرحمن ، عن سهيل

وأخرجها الإمام مسلم في: "كتاب الفتن وأشرط الساعة"، الخبر رقم 5187 فقال:

(30) حدثنا **قتيبة بن سعيد** {بن جميل بن كريف بن عبد الله الثقفي البغلاي الحمصي (ت: 240 هـ) وهو ثقة ثبت}، حدثنا **يعقوب - يعني بن عبد الرحمن** - {بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري المدني، نزيل الإسكندرية (ت: 181 هـ) وهو ثقة}، عن **سهيل** {بن أبي صالح: ذكوان السمان، أبو يزيد المدني (ت: 138 هـ) وهو صدوق تغير حفظه بآخره}، عن **أبيه** {ذكوان السمان، أبي صالح المدني (ت: 101 هـ) وهو ثقة ثبت}، عن **أبي هريرة** أن رسول الله قال:

«لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون الترك قوما وجوههم كالجان المطرقة يلبسون الشعر ويمشون في الشعر»

قلت:



وتابع أبو داود في سننه في كتاب "الملاحم" مسلماً متابعة تامة في قتيبة بن سعيد فقال:

(31) حدثنا **قتيبة**، حدثنا **يعقوب - يعني: الاسكندراني** -، عن **سهيل** - يعني: ابن أبي صالح، عن **أبيه**، عن **أبي هريرة**،.... {الخبر}.

ويلخص اللوح التالي الوثوقية النقلية لهذا السند



الغصن الخامس عشر

(1) رواية أبي هريرة
(1.4) رواية قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة
(1.4.1) رواية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن حازم
(1.4.1.1) رواية وكيع ، عن إسماعيل

وأخرجها مسلم في: "كتاب الفتن وأشراط الساعة"، الخبر رقم 5188 فقال:

حدثنا أبو كريب {محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي (ت: 248 هـ) وهو ثقة}، حدثنا:

(32) **وكيع** {بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي (ت: 196 هـ) وهو ثقة}، عن **إسماعيل بن أبي خالد** {البجلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي (ت: 146 هـ) وهو ثقة ثبت}، عن **قيس بن أبي حازم** {حصين البجلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي (ت: 97 هـ) وهو ثقة}، عن **أبي هريرة** قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَن تقاتلون بين يدي الساعة قومًا نعالهم الشعر كأن وحوهم الحنان المطرقة، حُمِرُ الوجوه صغار الأعين»

الغصن السادس عشر

(1) رواية أبي هريرة
(1.4) رواية قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة
(1.4.1) رواية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن حازم
(1.4.1.2) رواية أبي سلمة: حماد بن سلمة عن إسماعيل

وأخرجها مسلم في: "كتاب الفتن وأشراف الساعة"، الخبر رقم 5188 فقال:

حدثنا **أبو كريب** {محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي (ت: 248 هـ) وهو **ثقة**}، حدثنا:

(33) أبو أسامة {حماد بن أسامة القرشي الكوفي (ت: 201 هـ) وهو **ثقة ثبت**،

لكن قد **يدلس** {، **عن**  **إسماعيل بن أبي خالد** {البجلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي (ت: 146 هـ) وهو **ثقة ثبت** }، عن **قيس بن أبي حازم** {حصين البجلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي (ت: 97 هـ) وهو **ثقة**}، عن **أبي هريرة** قال: قال رسول الله ﷺ:

«تقاتلون بين يدي الساعة قوماً نعالهم الشعر كأن وحوهم الجان المطرقة، حُمِرُ الوجوه صغار الأعين»

الغصن السابع عشر

(1) رواية أبي هريرة
(1.4) رواية قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة
(1.4.1) رواية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن حازم
(1.4.1.3) رواية سفيان بن عيينة عن إسماعيل

وأخرجها البخاري في "كتاب المناقب"، الخبر رقم: 3324 فقال:

(34) حدثنا علي بن عبد الله {هو ابن المديني}، حدثنا **سفيان** {، قال: **قال**

إسماعيل {هو ابن أبي خالد}، أخبرني **قيس** {ابن أبي حازم} قال: أتينا أبا

¹⁷ هذه صيغة مفضلة عند ابن عيينة في التاليس.

هريرة عليه السلام فقال: صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين لم أكن في سني أحرص على أن أعي الحديث مني فيهن. سمعته يقول: وقال بيده:

بين يدي الساعة تقاتلون قوماً قوماً نعالهم الشعر وهو هذا البارز. وقال سفيان مرة: وهم أهل البازر.

الغصن الثامن عشر

(1) رواية أبي هريرة
(1.4) رواية قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة
(1.4.1) رواية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن حازم
(1.4.1.4) رواية جرير بن عبد الحميد، عن إسماعيل

وأخرجها إسحاق بن راهويه في "المسند" (1: 199/209) فقال:

(35) أخبرنا جرير {بن عبد الحميد بن قرط الضبي الثقفي، أبو عبد الله الكوفي (ت: 188 هـ) وهو ثقة}، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس ابن أبي حازم قال: كنت جالساً عند أبي هريرة عليه السلام فقال رجل:

— إن هؤلاء أقربائي يسلمون عليك ويسألونك أن تحدثهم عن رسول الله ﷺ.

— قال: صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين ولم أكن سنوات أعقل مني فيهن ولا أحد أن أعي ما سمعت من رسول الله ﷺ مني فيهم. سمعت رسول الله ﷺ يقول:

تقاتلون قوماً قريب الساعة نعالهم الشعر، وتقاتلون قوماً جلس الوجوه، صغار الأعين، كأن وجوههم المجان المطرقة

والذي نفسي بيده، لأن يختطب أحدكم على ظهره فيبيعه فيستغني به ويتصدق منه ويأكل خير له أن يأتي رجلاً فيسأله لعله أن يؤتيه أو أن يمنعه. ذلك فإن اليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول، والخلوف: فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

الغصن التاسع عشر

(1) رواية أبي هريرة

(1.4) رواية قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة
(1.4.1) رواية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن حازم
(1.4.1.5) رواية يعلى بن عبيد ، عن إسماعيل

وأخرجها **إسحاق بن راهويه** في "المسند" (1: 199/209) فقال:

(36) أخبرنا **يعلى بن عبيد** {بن أمية الطنافسي الأيادي، أبو يوسف الكوفي (ت: 209 هـ) وهو ثقة هنا}، أخبرنا **إسماعيل بن أبي خالد**، عن **قيس ابن أبي حازم** قال: لما قدم أبو هريرة مع معاوية أتينا فدخلنا عليه، فقالوا له: إن هؤلاء أتوك يسألونك أن تحدثهم عن رسول الله ﷺ، فذكر مثله، وقال:

مَرَحُمُ الوجوه صِغار الأعين

الغصن العشرون

(1) رواية أبي هريرة
(1.4) رواية قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة
(1.4.1) رواية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن حازم
(1.4.1.6) رواية يحيى بن سعيد القطان ، عن إسماعيل

وأخرجها الإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين، الخبر رقم 9766 (العالمية) فقال:

(37) حدثنا **يحيى** {بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد الأحول البصري

(ت: 198 هـ) وهو ثقة حافظ ، عن **إسماعيل** - يعني - **ابن أبي خالد** -، قال: حدثني **قيس بن أبي حازم**، قال:

أتينا **أبا هريرة** نسلم عليه. قال: قلنا: حدثنا.

فقال: صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين ما كنت سنوات قط أعقل مني فيهن ولا أحب إليّ أن أعي ما يقول رسول الله ﷺ فيهن وإني رأيته يقول بيده:

قريب بين يدي الساعة تقاتلون قوماً نعالهم الشعر وتقاتلون قوماً صغار الأعين حمر الوجوه كأنها أجبان المطرقة.

صلى الله لا يغدو أحدكم، فيختطب على ظهره فيبيعه فيستغني به ويتصدق منه خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله يؤتيه أو يمنعه. وذلك أن اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول، وخلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

ويمثل اللوح التالي درجة وثوقية النقل في غصن قيس بن أبي حازم



الغصن الحادي والعشرون

1) رواية أبي هريرة
1.5) رواية همام بن منبه عن أبي هريرة
1.5.1) رواية معمر بن راشد عن همام
1.5.1.1) رواية عبد الرزاق، عن معمر



وأخرجها عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني (ت: 211 هـ) وهو ثقة حافظ

عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع { في مصنفه فقال¹⁸:

¹⁸ الجامع لمعمر بن راشد (4: 140/1400)

(38) عن **معمر** {بن راشد الأزدي البصري، أبو عروة اليميني (ت: 154 هـ) وهو ثقة ثبت}، عن **همّام** {بن منبه بن كامل الصنعاني الأبنائي، أبو عقبة اليميني (ت: 132 هـ) **قد حققنا أنه قد**



ينسب بعض الإسرائيليات **إلى أبي هريرة**¹⁹، عن **أبي هريرة** رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

«لَمْ يَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا خَوْزًا وَكِرْمَانَ قَوْمٍ مِنَ الْأَعَاجِمِ حُمْرُ الْوُجُوهِ، فَطَسَ الْأَنْوُفَ، صَغَارَ الْأَعْيُنَ وَجُوهَهُمُ الْمَجَانِ الْمَطْرُقَةُ، نَعَالَهُمُ الشَّعْرُ كَالْحَمَلِ».

ومن هذا الطريق أخرجه **البخاري** في: **"كتاب المناقب"**، الخبر رقم 3323 فقال:

(39) حدثني **يحيى** {بن موسى بن عبد ربه بن سالم الحدادي البلخي، أبو زكريا الكوفي (ت: 240 هـ) وهو ثقة}، حدثنا **عبد الرزاق** ،،

«لَمْ يَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا خَوْزًا وَكِرْمَانَ مِنَ الْأَعَاجِمِ حُمْرُ الْوُجُوهِ فَطَسَ الْأَنْوُفَ صَغَارَ الْأَعْيُنَ وَجُوهَهُمُ الْمَجَانِ الْمَطْرُقَةُ نَعَالَهُمُ الشَّعْرُ كَالْحَمَلِ».

قلت:



وأخرج **ابن حبان** في صحيحه، باب: **"ذكر الإخبار عن قتال المسلمين العجم من أهل خوز وكرمان"** (28: 6867/27) و (15: 6743/52) فقال:

(40) أخبرنا **ابن قتيبة** {محمد بن الحسن بن قتيبة بن زيادة بن الطفيل، أبو العباس اللخمي العسقلاني (ت: 310 هـ) وهو ثقة}، قال: حدثنا ابن أبي السري {محمد بن متوكل، أبو عبد الله العسقلاني

¹⁹ أنظر على موقعنا: "ضعيف الصحيحين"



(ت: 238 هـ) وهو ثقة حافظ  لكن كثير الغلط ، قال: حدثنا عبد الرزاق



.....

ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزاً وكرمان من الأعاجم حمر الوجوه فطس الأنوف صغار الأعين وجوههم
الجان المطرقة نعالهم الشعر .

قلت:



وأخرج الحاكم النيسابوري في: المستدرک علی الصحیحین " (19: 8607/367) متابعا في
عبد الرزاق فقال:

(41) أخبرني محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني { أبو عبد الله (ت:)²¹ } بمكة حرسها
الله تعالى، حدثنا إسحاق بن إبراهيم { بن بن عباد، أبو يعقوب الصنعاني الدبري صاحب عبد الرزاق (195
هـ - 285 هـ) راوية عبد الرزاق²² }، أنبأنا عبد الرزاق  

(42) وأخبرني أحمد بن جعفر القطيعي { بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي، روي مسند
الإمام أحمد (274 هـ - 368 هـ) وهو ثقة زاهد، لكن غرقت كتبه فنسخها من كتاب لم يكن فيه سماعه،
كما خلط في آخر عمر  ، وكف بصره وخرف حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه }، حدثنا عبد الله
{ بن أحمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمن البغدادي (213 هـ - 290 هـ) وهو ثقة ثبت }، حدثني أبي
{ أحمد بن بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (ت: 241 هـ) الإمام الحافظ الثقة }، حدثنا عبد الرزاق
 أنبأنا معمر، عن همام بن منبه، أنه سمع أبا هريرة  يقول: قال رسول الله ﷺ:

²⁰ حتى أن أبا حاتم الرازي لينه فقال: لين الحديث.

²¹ أكثر عنه الحاكم في مستدركه ولم أعثر له على ترجمة وافية فيما بين يدي من مراجع.

²² نقله أبوه صغيراً لسمع من عبد الرزاق، وتوفي عبد الرزاق وهو لما يبلغ بعد ست سنين.

لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزاً وكرمان، قوم من الأعاجم حُمِرَ الوجوه فطس الأنوف، صغار الأعين كأن
وجوههم الحجان المطرقة، نعالهم الشعر .

وقال **الحاكم**: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه

قلت:



أصاب الحاكم هنا من حيث المبدأ، لأن كل أخبار صحيفة همام بن منبه ترد
بِسند واحد: عبد الرزاق، معمر، همام، أبي هريرة. فأن يختار منها البخاري
47 خبراً ومسلم 81 خبراً، ليدرجوها في صحيحيهما، دون باقي الصحيفة،
بحكم ولا شك.

قلت:



وأخرجه أبو بكر البيهقي من هذا الطريق فقال في: **"السنن الكبرى" (9: 176)** في باب: **"ما**
جاء في قالب الذين ينتعلون الشعر وقتال الترك" فقال:

(43) حدثنا أبو الحسن: محمد بن الحسين بن داود العلوي {النيسابوري شيخ الأشراف
(ت: 401 هـ) وهو ثقة} رحمه الله، أنبأنا أبو القاسم: عبيد الله بن إبراهيم بن بالويه المزكي {النيسابوري (ت:
329 هـ) وهو مستور}، حدثنا أحمد بن يوسف السلمي {بن خالد بن سالم بن زاوية، أبو الحسن
النيسابوري، المعروف ب حمدان (ت: 264 هـ) وهو ثقة}، حدثنا عبد الرزاق  ، ...

لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزاً وكرمان، قوما من الأعاجم حُمِرَ الوجوه فطس الأنوف، صغار الأعين كأن
وجوههم الحجان المطرقة، نعالهم الشعر

ويمثل اللوح التالي درجة وثوقية هذا السند على السلم المعياري.



الغصن الثاني و العشرون

1) رواية أبي هريرة
1.6) رواية خلاص بن عمرو عن أبي هريرة
1.6.1) رواية عوف بن أبي جميلة عن خلاص
1.6.1.1) رواية النضر بن شميل ، عن عوف

وأخرجها إسحاق بن راهوية في المسند (1: 431) فقال:

(44) أخبرنا النضر {بن شميل المازني النحوي، أبو الحسن الحمصي (ت: 203 هـ) وهو ثقة ثبت}، أخبرنا عوف {بن أبي جميلة العبدي الهجري، أبو سهل الأعرابي البصري (ت: 146 هـ) وهو ثقة رمي بالقدر والتشيع}، عن خلاص بن عمرو {الهجري البصري (طبقة كبار التابعين) وهو ثقة يرسل}، عن أبي هريرة  عن  عن  عن رسول الله ﷺ²³ عن رسول الله ﷺ قال:

صَلُّوا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا يَنْتَعِلُونَ الشَّعْرَ، وَحَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا عَرَاضَ الْوُدُودِ، حَنْسُ الْأَنْزَفِ، كَأَنَّ دُوهُهُمْ الْمَدَانَ الْمَطْرُقَةَ

²³ قال أبو داود: لم يسمع خلاص من أبي هريرة شيئاً أنظر: "سؤالات الأجرى لأبي داود" (3: الترجمة 346).

قلت:



والخبر منقطع.

الغصن الثالث والعشرون

(1) رواية أبي هريرة
(1.7) رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة
(1.7.1) رواية عوف بن أبي جميلة عن محمد بن سيرين
(1.7.1.1) رواية أبي عبيدة الحداد ، عن عوف

وأخرجها ابن الأعرابي في معجم شيوخه (3: 1267/280) فقال:

(45) أخبرنا جعفر {بن محمد بن أبي عثمان، أبو الفضل الطيالسي البغدادي صاحب يحيى بن معين (ت: 282 هـ) وهو ثقة ثبت}، أخبرنا يحيى {بن معين بن عون بن زياد الغطفاني، أبو زكريا البغدادي (ت: 233 هـ) وهو ثقة حافظ  وإمام الجرح والتعديل}، أخبرنا أبو عبيدة الحداد {عبد الواحد بن واصل السدوسي البصري، نزيل بغداد (ت: 190 هـ) وهو ثقة²⁴}، أخبرنا عوف {بن أبي جميلة العبدي الهجري، أبو سهل الأعرابي البصري (ت: 146 هـ) وهو ثقة رمي بالقدر والتشيع }، عن:

- خلاص بن عمرو {ثقة يرسل }، عن  أبي هريرة قال: قال رسول

الله ﷺ:

- ومحمد بن سيرين {مولى أنس بن مالك، أبو بكر الأنصاري البصري (ت: 110 هـ) وهو ثقة

ثبت}، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

²⁴ قال أحمد بن حنبل: أحشى أن يكون ضعيفاً. لم يكن صاحب حفظ وكتابه صحيح. وقد وثقه ابن معين وغيره وقال: كان من المثبتين، ما أعلم أنا اخذنا عليه خطأ البتة، وأخرج له البخاري في "الصلة" وقرنه بآخر.

هؤلاء لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً ينتعلون الشعرية

ويمثل اللوح التالي الوثوقية النقلية لهذا الغصن.



المتابعون لأبي هريرة في خبره

(2) رواية أبي سعيد الخدري

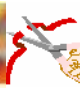
الغصن الأول

(2) رواية أبي سعيد الخدري
(2.1) رواية أبي صالح عن أبي سعيد
(2.1.1) رواية الأعمش عن أبي صالح
(1.1.1.2) رواية عمار بن محمد ، عن الأعمش

أخرجها الإمام أحمد فقال²⁵: عن:

(46) (4) **عمار بن محمد: ابن أخت سفيان الثوري**²⁶ {الثوري، أبو اليقظان الكوفي ثم

البغدادي (ت: 182 هـ)، وهو **متروك** ، عن (3) **الأعمش** {سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي،

أبو محمد الكوفي (ت: 147 هـ) وهو **ثقة حافظ**  **لكن يدلّس** ، **عن** ،

(2) **أبي صالح** {ذكوان السمان، أبو صالح المدني (ت: 101 هـ) وهو **ثقة ثبت** {، عن (1) **أبي سعيد الخدري** {سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري المدني (ت: 74 هـ) الصحابي الجليل} قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين عراض الوجوه كأن أعينهم حدق الجراد كأن وجوههم الخجان المطرقة ينتعلون الشعر ويتخذون الدرق حتى يربطوا خيولهم بالنخل».

وأخرج **ابن ماجة في السنن**، الخبر رقم: 4089 متابعاً للإمام أحمد في **عمار** فقال:

(47) حدثنا **الحسن بن عرفة** {بن يزيد العبدي، أبو علي المؤدّب البغدادي (ت: 257 هـ)

وهو **صدوق** {، حدثنا **عمار بن محمد** ،.....{الخبر بتمامه}.

قلت:



وهذا الخبر **ضعيف** بسبب **عمار بن محمد**  وهو **متروك**.

الغصن الثاني

25 مسند الإمام أحمد، مسند المكثرين، الخبر رقم: 10831، وبه رواه ابن ماجة عن طريق شيخه الحسن بن عرفة، عن عمار به في السنن، كتاب "الفتن"، الخبر رقم: 4089.
26 عمار بن محمد الثوري، أبو اليقظان الكوفي (ت: 182 هـ)، قال ابن سعد: كان قد ولي القضاء بالموصل وكان ثقة وقد روي عنه. وقال ابن معين مرة: ثقة، وقال أخرى: ليس به بأس. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ليس به بأس يكتب حديثه. وقال أبو زرعة الرازي: ليس بالقوي. وقال الجوزجاني: ليس بالقوي. وقال ابن حبان في "المجروحين" (2: 195): {كان ممن فحش خطوه وكثر وهمه حتى استحق الترك من أجله}. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (7: 660/355)، و"الجرح والتعديل" (6: 2190/393)، و"طبقات ابن سعد" (6: 388)، و"ميزان الاعتدال" (3: 6002/168)، و"الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (2: 2421/202)، و"أحوال الرجال للجوزجاني"، ص. 122/87.

(2) رواية أبي سعيد الخدري
(2.1) رواية أبي صالح عن أبي سعيد
(2.1.1) رواية الأعمش عن أبي صالح
(1.2.1.2) رواية أبي عبيدة: عبد الملك بن معن ، عن الأعمش

أخرجها ابن حبان في صحيحه (28: 6871/35) فقال:

(48) أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى {بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، أبو يعلى الموصلي (210 هـ - 307 هـ) وهو ثقة مأمون}، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير {الهمداني،

أبو عبد الرحمن الكوفي (ت: 234 هـ) وهو ثقة حافظ ، قال: حدثنا محمد بن أبي عبيدة بن معن {بن عبد الرحمن الهذلي الكوفي (ت: 205 هـ) وهو ثقة}، عن أبيه {عبد الملك بن معن بن عبد الرحمن الهذلي

السعدي، أبو عبيدة الكوفي (طبقة كبار الأتباع) وهو ثقة}، عن الأعمش ،  عن أبي صالح، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ:

صَلُّوا تَقُومِ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا صَغَارَ الْأَعْيُنِ كَأَنَّ أَعْيُنَهُمْ حَذَقُ الْجُرَادِ عَرَاضَ الْوُجُوهِ كَأَنَّ وُجُوهُهُمْ الْجَمَانُ الْمَطْرَقَةُ، يَجِئُونَ حَتَّى يَرْبُطُوا خِيُولَهُمْ بِالنَّخْلِ.

قلت:



السند يعاني من الانقطاع  عن عننة الأعمش  للخبر وهو مدلس!.

(3) رواية عمرو بن تغلب

الغصن الأول

(3) رواية عمرو بن تغلب
(3.1) رواية الحسن البصري عن عمرو بن تغلب
(3.1.1) رواية جرير بن حازم عن الحسن البصري
(1.1.3.1) رواية عارم أبي النعمان، عن جرير بن حازم

وأخرجها البخاري فقال²⁷:

(49) حدثنا (8) أبو النعمان {محمد بن الفضل السدوسي، الملقب ب عارم البصري (ت: 224

هـ) وهو ثقة اختلط بآخرة ، حدثنا (4) جرير بن حازم {بن يزيد أبو النصر البصري (ت:

179 هـ) وهو ثقة اختلط بآخرة ، كن لم يحدث أثناء اختلاطه {، قال: سمعت (2)

 حدثنا  الحسن {بن أبي الحسن البصري (ت: 110 هـ) وهو ثقة يدلّس {، يقول: حدثنا 

(1) عمرو ابن تغلب {بن قاسط النمري البصري (ت: ؟) وهو صحابي لم يرو عنه سوى الحسن

البصري { قال: قال النبي ﷺ:

«إن من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما يتعلون نعال الشعر وإن من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما عراض
الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة».

الغصن الثاني

(3) رواية عمرو بن تغلب
(3.1) رواية الحسن البصري عن عمرو بن تغلب
(3.1.1) رواية جرير بن حازم عن الحسن البصري
(2.1.1.3) رواية أسود بن عامر، عن جرير بن حازم

²⁷ صحيح البخاري، كتاب "الجهاد والسير"، الخبر رقم: 2710.

وأخرجها أبو بكر بن أبي شيبة في "المصنف" (3: 748/465)²⁸ فقال²⁹:

(50) حدثنا (9) أسود بن عامر {شاذان، أبو عبد الرحمن الشامي نزيل بغداد (ت: 208 هـ) وهو ثقة}، حدثنا (4) جرير بن حازم (ثقة اختلط بآخرة) ، لكن لم يحدث أثناء اختلاطه}، حدثنا (2) الحسن (البصري، ثقة يدلّس) ، عن  عمرو بن تغلب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول:

من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة وإن من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما ينتعلون الشعر 

الغصن الثالث

(3) رواية عمرو بن تغلب
(3.1) رواية الحسن البصري عن عمرو بن تغلب
(3.1.1) رواية جرير بن حازم عن الحسن البصري
(3.1.1.3) رواية شيبان بن أبي شيبة، عن جرير بن حازم

وأخرجها أبو بكر البيهقي في: "السنن الكبرى" (9: 176) فقال:

(51) أخبرنا أبو عمرو: محمد بن عبد الله الأديب {محمد بن عبد الله بن أحمد البسطامي الرزجاني (ت: 426 هـ) وهو فقيه وأديب ومحدث}، أنبأنا أبو بكر الإسماعيلي {محمد بن إسماعيل بن مهران بن عبد الله النيسابوري (ت: 295 هـ) وهو ثقة حافظ ، أخبرني الحسن بن سفيان {بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء، أبو العباس الشيباني النسوي (ت: 303 هـ) وهو ثقة حافظ }، حدثنا شيبان بن أبي شيبة {هو شيبان بن فروخ الحبطي، أبو محمد الأيلي (ت: 236 هـ) وهو

²⁸ هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم بن عثمان العيسى، أبو بكر الكوفي (ت: 235 هـ) وهو ثقة حافظ.
²⁹ وأخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة في السنن، في كتاب: "الفتن"، الخير رقم: 4088.



صدوق رمي بالقدر {، حدثنا جرير - هو ابن حازم - (ثقة اختلط بآخرة)



حدثنا {، حدثنا الحسن (البصري، ثقة يدلّس)

لكن لم يحدث أثناء اختلاطه {، حدثنا الحسن (البصري، ثقة يدلّس) عمرو بن تغلب، قال رسول الله ﷺ:

ماتتقاتلون بين يدي الساعة قوماً نعالهم الشعر، وتقاتلون قوماً عراض الوجوه، كأن وجوههم الجان المطرقة

الفصل الرابع

(3) رواية عمرو بن تغلب
(3.1) رواية الحسن البصري عن عمرو بن تغلب
(3.1.1) رواية جرير بن حازم عن الحسن البصري
(4.1.1.3) رواية وهب بن جرير، عن جرير بن حازم

أخرجها الإمام أحمد في: المسند" الخبر رقم/19753 (العالمية) فقال:

(52) حدثنا وهب بن جرير {بن حازم، أبو العباس الأزدي البصري (ت: 206 هـ) وهو

ثقة، قد يخطئ {، حدثنا أبي {جرير بن حازم} ثقة اختلط بآخرة {، لكن لم يحدث أثناء اختلاطه {، قال: سمعت الحسن يقول: حدثنا !! عمرو بن تغلب،.....

ماتتقاتلون بين يدي الساعة قوماً نعالهم الشعر، ولتقاتلون قوماً، كأن وجوههم الجان المطرقة

الفصل الخامس

(3) رواية عمرو بن تغلب
(3.1) رواية الحسن البصري عن عمرو بن تغلب
(3.1.1) رواية جرير بن حازم عن الحسن البصري

5.1.1.3) رواية عفان بن مسلم، عن جرير بن حازم

أخرجها الإمام أحمد في المسند، الخبر رقم 19759 فقال:

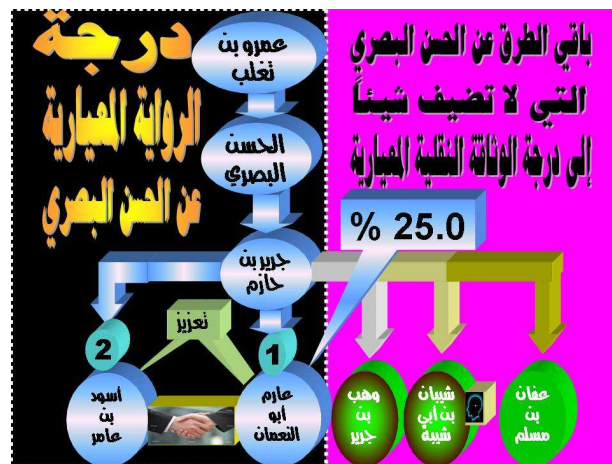
(53) حدثنا عفان بن مسلم عن عبد الله الصفار، أبو عثمان البصري، نزيل بغداد (ت: 219

هـ) وهو ثقة ثبت، حدثنا جرير بن حازم لثقة اختلط بآخرة، لكن لم يحدث أثناء

اختلاطه، قال: سمعت الحسن، حدثنا!!! عمرو بن تغلب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

عَرَّانُ من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما نعاظم الشعر (أو ينتعلون الشعر)، وإن من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما
عراض الوجوه كأن وجوههم الخان المطرقة.

ويمثل اللوح التالي درجة وثوقية النقل في هذا الغصن.



(4) مرسل الحسن البصري

الغصن الأول

(4) رواية مجهول
(4.1) رواية الحسن البصري عن مجهول
(4.1.1) رواية عوف بن أبي جميلة عن الحسن

1.1.1.4) رواية محمد بن جعفر: غندر عن عوف

أخرجها الإمام أحمد في: "المسند" (10: 10401/44) فقال:

(54) حدثنا محمد بن جعفر {الهذلي أبو عبد الله البصري، الملقب: غندر (ت: 193 هـ) وهو

ثقة صحيح الكتاب وبه غفلة}، قال: حدثنا عوف {بن أبي جميلة وهو ثقة رمي بالقدر والتشيع

، عن الحسن (البصري، ثقة يدلّس)}، قال: بلغني  أن رسول الله ﷺ قال:

لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً ينتعلون الشعر، وحتى تقاتلوا قوماً عراض الوجوه، خنس الأنوف، صغار الأعين، كأن وجوههم المجان المطرقة.

قلت:



مقارنة صيغة هذا المتن بما رواه عن عمرو بن تغلب:

عن أن من أشراف الساعة أن تقاتلوا قوماً ينتعلون نعال الشعر وإن من أشراف الساعة أن تقاتلوا قوماً عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة.

عن أن من أشراف الساعة أن تقاتلوا قوماً عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة وإن من أشراف الساعة أن تقاتلوا قوماً ينتعلون الشعر.

عن تقاتلون بين يدي الساعة قوماً نعالهم الشعر، وتقاتلون قوماً عراض الوجوه، كأن وجوههم المجان المطرقة.

عن تقاتلون بين يدي الساعة قوماً نعالهم الشعر، ولتقاتلون قوماً، كأن وجوههم المجان المطرقة.

عن أن من أشراف الساعة أن تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر (أو ينتعلون الشعر)، وإن من أشراف الساعة أن تقاتلوا قوماً عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة.

توحي بكون الحسن البصري يروي ذات الخبر مرة **موصولاً** ب **عمرو بن تغلب** وأخرى **مرسلاً** عنه. وهذا اختلاف بين جرير وبين عوف عن الحسن البصري، بما لا يسمح بالترجيح بين السندين.

قلت :



وأعلى درجة وثوقية في تنقل هذا الخبر من في أبي هريرة إلى زمن التدون هي 62.5 % (5 X 12.5) وتتحقق بجمع غصني **سعيد بن المسيب** من الدرجة الثانية، و**الأعرج** من الدرجة الثالثة كما يوضح اللوح التالي:



وكان يمكن إبدال غصن ابن المسيب بغصن **قيس بن أبي حازم**، وهو من الدرجة الثانية أيضاً، بينما باقي الأغصان الأخرى هي أفراد من الدرجة الأولى فقط.

وتبلغ درجة وثوقية النقل لهذا الخبر برواية الصحابين أبي هريرة وعمرو بن تغلب، الخالية من الأخطاء

النظامية، التي لا تنفك قط عن الرواية الشفهية، حاجز **43.75 %** فقط، كما يوضح اللوح التالي.



إنتهى وتليه الحلقة العشرون
الخواص البنيوية للدرجة السادسة من المعيار الثنوي العدلي.

أولكم يجد ثوبين ؟



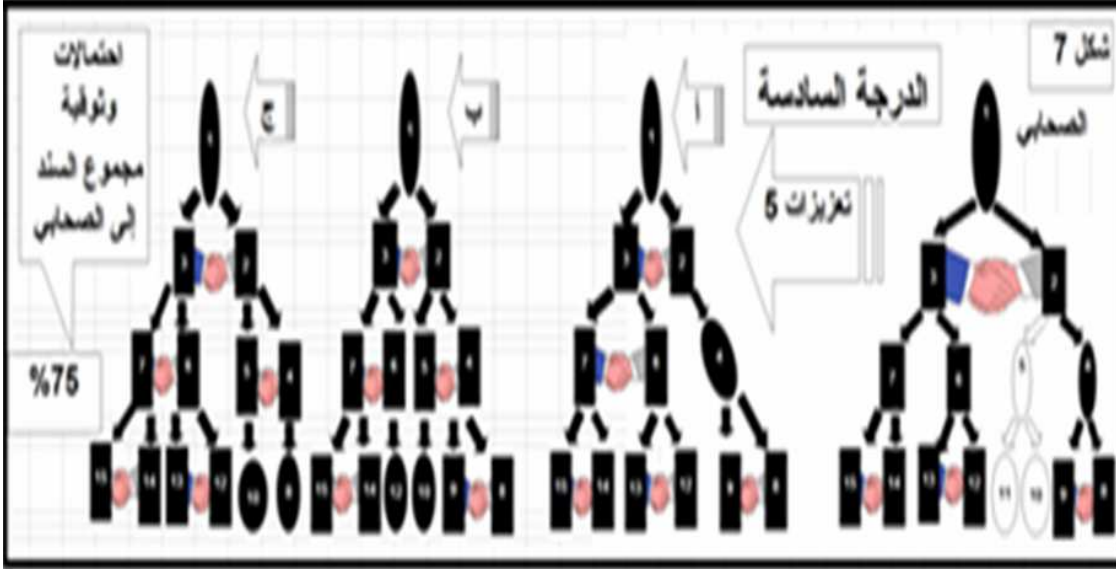
الهندسة الحديثة

الحلقة العشرون

الخواص البنيوية للدرجتين السادسة والسابعة من السلم المعيار

5.6 الدرجة السادسة من السلم المعياري

لهذه الدرجة خمس تعزيزات تتمظهر في ثلاثة أنماط كما في (الشكل 7) وهي:



- النمط (أ): وبه تعزيز في الطبقة الثانية في الراويين 2 و 3، وتعزيز في الطبقة الثالثة في الراويين: 6 و 7، وثلاث تعزيزات في الطبقة الرابعة في الراويين: 8 و 9، وفي الراويين: 12 و 13، وفي الراويين: 14 و 15.
- النمط (ب): وبه تعزيز في الطبقة الثانية في الراويين: 2 و 3، وتعزيزين في الطبقة الثالثة في الراويين 4 و 5 والراويين 6 و 7، وتعزيزي في الطبقة الرابعة في الراويين: 8 و 9، وفي الراويين: 14 و 15.
- النمط (ج): وبه تعزيز في الطبقة الثانية في الراويين: 2 و 3، وتعزيزين في الطبقة الثالثة في الراويين: 4 و 5، وفي الراويين 6 و 7، وتعزيزين في الطبقة الرابعة في الراويين 12 و 13، والراويين: 14 و 15.

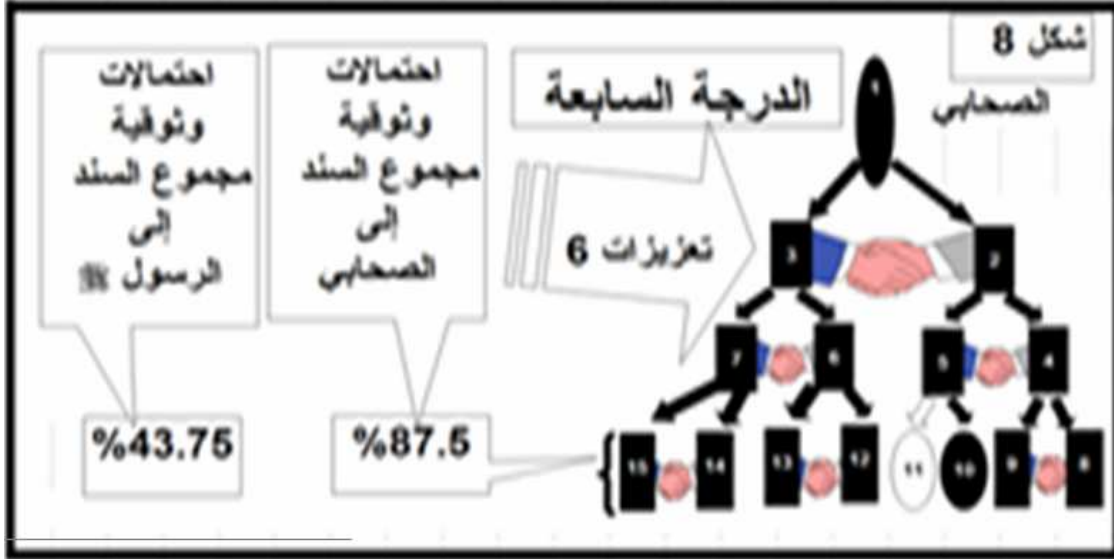
وميزة هذه الأنماط، أن طبقتها الرابعة بها ستة رواة يساهمون جميعاً في تحقيق وثوقية نقلية خالية من الأخطاء النظامية العارضة للرواة تصل إلى **75 %** في الصحابي المعني.

5.7 الدرجة السابعة من السلم المعياري

ولهذه الدرجة بنية واحدة كما يوضح الشكل 8.

وكل طبقاتها معززة عدا الرابعة التي فيها تفرد راو واحد غير معزز وهو رقم: 10، بغياب

رقم 11.



وميزة هذه البنية، احتواؤها على سبعة رواة في آخر طبقة لها، بوثوقية إجمالية تصل إلى

87.5 % .

ونمثل لهاتين الدرجتين بما تجمع لنا من قنوات نقلية وردت بخبر عن **أبي هريرة** يرفعه إلى الرسول ﷺ يقول فيه:

أَوْ لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ ؟

قنوات الرواية عن **أبي هريرة**

(1) قناة الإمام مالك بن أنس، الزهري، ابن المسيب، **أبي هريرة**



قال الإمام مالك بن أنس (ت: 179 هـ) في الموطأ، الخبر رقم: 292 (ترقيم العالمية):

(1) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ {محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري (ت: 124 هـ) وهو ثقة متفق عليه}، عن (2) سعيد بن المسيب {بن حزن المخزومي القرشي، أبو محمد المدني (ت: 92 هـ) وهو ثقة ثبت فقيه}، عن (1) أبي هريرة {عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليمني (ت: 57 هـ) وهو صحابي} أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

أَوْ لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ ؟

قلت:



ومن هذا الطريق أخرجه مسلم في صحيحه، الخبر رقم 799 فقال:

(2) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى {بن بكير بن عبد الرحمن التميمي الخنظلي، نزيل حمص (ت: 226 هـ) وهو ثقة ثبت}، قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،.....{الخبر}.

قلت:



وأخرج النسائي في سننه متابعاً ليحيى في مالك فقال في الخبر رقم 755:

(3) أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ {بن جميل بن طريف بن عبد الله الثقفي البغلاني الحمصي (ت: 240 هـ) وهو ثقة ثبت}، عَنْ مَالِكٍ،.....{الخبر}.

قلت:



وأخرج أبو داود في سننه متابعاً آخر في مالك فقال في الخبر رقم: 530:

(4) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ { عبد الله بن مسلمة بن قعنب، أبو عبد الرحمن المدني ثم البصري (ت: 221 هـ) وهو ثقة عابد ، عَنْ مَالِكٍ،.....{الخبر}.

قلت:



ومن هذا الطريق أخرجه أبو بكر البيهقي في السنن الكبرى (2: 236) فقال:

(5) أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن الفضل القطان {أبو الحسين الأزرق البغدادي (335 هـ - 416 هـ) وهو ثقة} ببغداد، أنبأنا أبو سهل بن زياد القطان {هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد بن عباد القطان البغدادي (ت: 350 هـ) الشاعر والأديب، وهو صدوق يتشيع ، حدثنا اسماعيل بن إسحاق القاضي {بن اسماعيل بن حماد بن زياد، أبو إسحاق المالكي البغدادي (199 هـ - 282 هـ) وهو فقيه علامة حافظ}، حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب {القعنبي}، عن مالك بن انس،.....{الخبر}.

قلت:



وأخرج ابن حبان في صحيحه (6: 2295/72) متابعاً آخر في مالك فقال في باب: "ذكر الإباحة للمصلي أن يصلي في الثوب الواحد":

(6) أخبرنا عمر بن سعيد بن سنان {هو عمر بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن سنان، أبو بكر الطائي، المنبجي (ت: ما بعد 306 هـ) قال عنه الذهبي: الإمام الحدث، القدوة العابد}، قال: أخبرنا أحمد بن أبي بكر {بن الحارث بن زرارة الزهري المدني (ت: 242 هـ) وهو فقيه صدوق}، عن مالك،.....{الخبر}.

(2) قناة سفيان بن عيينة، الزهري، ابن المسيب، أبي هريرة



قال ابن ماجة في سننه، الخبر رقم: 1037 (ترقيم العالمية):
حدثنا:

(7) أبو بكر بن أبي شيبة {عبد الله بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم بن عثمان العباسي،

الكوفي (ت: 235 هـ) وهو ثقة حافظ ، {

(8) وهشام بن عمار {بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي الكوفي (ت: 245 هـ)

وهو صدوق، لكن عندما كبر اختلط فصار يتلقن ، قال:

- حدثنا (8) سفيان بن عيينة {بن أبي عمران: ميمون الهلالي، الكوفي، المكي

(ت: 198 هـ) وهو ثقة حافظ تغير حفظه بآخره ، وقد يدللس (ت: 198 هـ)

عن الثقات، {عن الزهري {محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد

الله بن شهاب الزهري (ت: 124 هـ) وهو ثقة متفق عليه، {عن (2) سعيد بن

المسيب {بن حزن المخزومي القرشي، أبو محمد المدني (ت: 92 هـ) وهو ثقة

ثبت فقيه، {عن (1) أبي هريرة {عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني (ت: 57

هـ) وهو صحابي {قال:

أتى رجل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! أحنأ يصلي في الثوب الواحد؟

- فقال النبي ﷺ:

أَوْ كُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ

والخبر منقطع لعنعة ابن عينة، وهو مدلس.

قلت:



وأخرج القناة بكاملها الإمام أحمد في المسند، الخبر رقم: 6953 فقال:

(9) حَدَّثَنَا سَفْيَانُ   عَنْ  الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ: قَالَ رَجُلٌ:

- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُصَلِّي أَحَدُنَا فِي ثَوْبٍ ؟

- قَالَ: أَوَلِكُلُّكُمْ ثَوْبَانِ ؟

- قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَتَعْرِفُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَيَثَابُهُ عَلَى الْمَشْجَبِ.

قلت:



وأخرج ابن الجارود متابعا آخر في سفيان، فقال في: "المنتقى" (1 : 202 / 163):

(10) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ {بْنِ حَيَّانٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّازِكَانِي، ثُمَّ

الطُّوسِي (ت: 259 هـ) وَهُوَ ثَقَّةٌ}، ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ   عَنْ  الزُّهْرِيُّ،{الخبر}.

قلت:



وأخرجه بنزول: ابن حبان البستي في صحيحه (10 : 2337/67) فقال:

(11) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ {شَيْخُ لَاِبْنِ حَبَّانٍ يَكْثُرُ عَنْهُ فِي صَحِيحِهِ}، ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ {بْنِ مَخْلَدٍ الْحَنْظَلِيُّ، أَبُو يَعْقُوبَ الْمَرْوَزِيُّ،

الشَّهِيرُ بِلَقَبِ: ابْنِ رَاهُويَه، نَزِيلُ نَيْسَابُور (ت: 238 هـ) وَهُوَ ثَقَّةٌ حَافِظٌ }، ، قَالَ :

أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ   عَنْ  الزُّهْرِيِّ،{الخبر}.

(3) قَنَاةُ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ، الزُّهْرِيُّ، ابْنُ الْمَسِيْبِ، أَبِي هُرَيْرَةَ



وأخرجها مسلم في صحيحه، الخبر رقم 799، فقال:

(12) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ {بن سعد الفهمي، أبو عبد الله المصري (ت: 248 هـ) وهو ثقة}، حَدَّثَنِي أَبِي {شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ بن سعد الفهمي، أبو عبد الملك المصري (ت: 199 هـ) وهو فقيه ثقة}، عَنْ جَدِّي {اللَّيْثُ بن سعد الفهمي المصري (ت: 175 هـ) وهو ثقة فقيه إمام}، حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ {عقيل الأيلي (ت: 144 هـ) وهو ثقة}، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ (ت: 124 هـ)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.....{الخبر}.

(4) قناة سعيد بن عامر، هشام بن حسان، ابن سيرين، أبي هريرة



وأخرج الدارمي متابعاً لسعيد بن المسيب في أبي هريرة فقال¹:

(13) أَخْبَرَنَا (12) سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ {الضبي، أبو محمد البصري (ت: 208 هـ) وهو

ثقة قد يهمل}، عَنْ (6) هِشَامٍ {بن حسان الأزدي القرطوسي (ت: 148 هـ) وهو ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين}، عَنْ (3) مُحَمَّدٍ {بن سيرين، مولى أنس بن مالك الأنصاري، أبو بكر البصري (ت: 110 هـ) وهو ثقة ثبت} عَنْ (1) أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

(4) قناة يزيد بن هارون، هشام بن حسان، ابن سيرين، أبي هريرة.

¹ سنن الدارمي، كتاب: "الصلاة"، الخبر رقم: 1335.



وأخرج الإمام أحمد متابعاً لسعيد بن عامر في هشام، فقال²:

- (14) حدثنا (13) يزيد بن هارون {السلمي، أبو خالد الواسطي (ت: 206 هـ) وهو ثقة متقن}، أخبرنا (6) هشام،.....{الخبر}.
- (5) قناة حماد بن زيد، أيوب السخستيان، ابن سيرين، أبي هريرة



وأخرج البخاري متابعاً ل هـشام بن حسان القردوسي في ابن سيرين فقال³:

- (15) حدثنا سليمان بن حرب {الأزدي الواسطي البصري (ت: 224 هـ) وهو ثقة حافظ}، قال: حدثنا (14) حماد بن زيد {بن درهم الحهضمي، أبو إسماعيل البصري (ت: 179 هـ) وهو ثقة ثبت فقيه}، عن (7) أيوب (بن أبي تميمة: كيسان السخستيان، أبو بكر البصري (ت: 131 هـ) وهو ثقة ثبت فقيه عابد}، عن (3) محمد (بن سيرين)، عن (1) أبي هريرة به.

قلت:



وأخرجه أبو بكر البيهقي من هذا الطريق نازلاً، في "السنن الكبرى" (2: 236) فقال:

2 المسند، مسند المكثرين، الخبر رقم: 10059.

3 صحيح البخاري، كتاب: "الصلاة"، الخبر رقم: 352.

أخبرنا علي بن محمد المقرئ {}، أنبأنا الحسن بن محمد بن إسحاق {}، حدثنا يوسف بن يعقوب القاضي {}، حدثنا سليمان بن حرب {}، حدثنا حماد بن زيد،....{الخبر}.

(6) قناة حماد بن سلمة، أيوب السخستاني، ابن سيرين، أبي هريرة



وأخرجها ابن حبان البستي في صحيحه (10: 2339/71) فقال:

أخبرنا أبو خليفة {الفضل بن الحباب الجمحي (ت:)}، قال : حدثنا داود بن شبيب {الباهلي، أبو سليمان البصري (ت: 22 هـ) وهو صدوق}، قال : حدثنا حماد بن سلمة {بن سلمة بن دينار الخزاز، أبو سلمة البصري (ت: 167 هـ) وهو ثقة عابد  تغير حفظه بآخره }، قال : حدثنا:

(16) عاصم الأحول {بن سليمان، أبو عبد الرحمن البصري (ت: 142 هـ) وهو ثقة}

(17) وأيوب {السخستاني وهو ثقة تقدمت ترجمته}

(18) وحبيب بن الشهيد {الأزي، أبو محمد البصري (ت: 145 هـ) وهو ثقة ثبت}

(19) وهشام {بن حسان القردوسي وهو ثقة تقدمت ترجمته}

عن: ابن سيرين، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ سئل عن الصلاة في الثوب الواحد، فقال: «**أوكلكم يجد ثوبين؟**»⁴.

(7) قناة أبي معاوية، عاصم الأحول، ابن سيرين، أبي هريرة

⁴ وزاد فيه: فلما كان عمر بن الخطاب قال: «إذا وسع الله فوسعوا، رجل جمع عليه ثيابه، صلى في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء، في سراويل ورداء، في سراويل وقميص، في سراويل وقباء» قال هشام: وأحسبه قال: «وتيان»



وأخرجها الإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين، الخبر رقم: 10015، فقال:

(20) حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ {محمد بن خازم التميمي السعدي، أبو معاوية الكوفي

الضرير (ت: 195 هـ) وهو ثقة صاحب أو هام، قال حَدَّثَنَا عَاصِمٌ {بن سليمان، أبو عبد الرحمن البصري الأحول (ت: 142 هـ) وهو ثقة، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ؟ فَقَالَ: أَوْ كُلُّكُمْ يَجِدُ تَوْبَيْنِ؟

(8) قنّاة إسماعيل بن عليّة، أيوب، ابن سيرين، أبي هريرة



و أخرج مسلم متابعاً لحماّد بن زيد في أيوب فقال⁵:
حدثني:

(21) عمرو الناقد {عمرو بن محمد بن بكير، أبو عثمان البغدادي (ت: 232 هـ) ،

(22) وزهير بن حرب {بن شداد الخرشي، أبو خيثمة النسائي، نزيل بغداد (ت: 234 هـ) وهو ثقة ثبت، قال عمرو:

حدثنا (15) إسماعيل بن إبراهيم {بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، أبو بشر البصري المعروف

بلقب: ابن عليّة (ت:) وهو ثقة حافظ، {عن (7) أيوب، {الخبر}.

قلت:



⁵ صحيح مسلم، كتاب: "الصلاة"، الخبر رقم: 800،

وتابع الإمام أحمد: عمرو الناقد وزهير بن حرب متابعة تامة في إسماعيل بن عليه فقال⁶:
(23) حدثنا إسماعيل، حدثنا أيوب.....{الخبر}.

(9) قناة علي بن عاصم، خالد الحذاء، ابن سيرين، أبي هريرة



وأخرجها الإمام أحمد في "مسند المكثرين"، الخبر رقم: 10080، فقال:

(24) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ {بن صهيب التيمي، أبو الحسن الواسطي (ت:

201 هـ) وهو صدوق رمي بالتشيع ويخطي {، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ {بن مهران،

أبو المنازل البصري (ت: 141 هـ) وهو ثقة يرسل { عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،.....{الخبر}.

(10) قناة أبي داود الطيالسي، سعيد بن عبد الرحمن، ابن سيرين، أبي هريرة



وأخرجها أبو داود : سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت: 204 هـ)

وهو ثقة حافظ غلط { في بعض أحاديث، في "المسند" (7: 2609/114)، فقال:

⁶ المسند، مسند المكثرين، الخبر رقم 6853.

(25) حدثنا سعيد بن عبد الرحمن، أخو أبي حرة { بن قيس الرقاشي البصري (ت:) وهو ثقة⁷ }، قال : حدثنا محمد بن سيرين، قال : حدثنا أبو هريرة، قال : نادى رجل النبي ﷺ فقال:{الخبر}.

(11) قناة عبد الرحمن المحاربي، أشعث بن سوار، ابن سيرين، أبي هريرة



وأخرجها أبو القاسم الطبراني في: "المعجم الصغير" (1 : 149/152) فقال:

(26) حدثنا أحمد بن الحسين بن مرداس الأبلبي القاضي {شيخ للطبراني}، ، حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي {بن سمرة، ةأبو جعفر السراج الكوفي (ت: 260 هـ) وهو ثقة}، حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي {بن زياد، أبو محمد الكوفي (ت: 195

هـ) وهو صدوق يهم ويدلس}، {عن أشعث بن سوار} {الكندي

الساجي الأفرق الكوفي (ت: 136 هـ) وهو ضعيف}، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة،.....{الخبر}.

وقال الدارقطني معقباً: لم يروه عن أشعث إلا المحاربي.

والسند ضعيف من جهتين.

(12) قناة جنادة بن مروان، مبارك بن فضالة، ابن سيرين، أبي هريرة



⁷ وكان يحيى بن سعيد القطان يضعفه "الجرح والعديل" (4: 40).

(ت: 167 هـ) وهو **ضعيف** {، حدثنا **الربيع بن صبيح** {أبو بكر السعدي البصري

(ت: 160 هـ) وهو **صدوق سيء الحفظ** {وقال عفان بن مسلم: **أحاديثه كلها**
مقلوبة {، عن **محمد** {ابن سيرين}، عن **أبي هريرة**، قال رجل: يا رسول الله! أئصلي أحدنا
في الثوب الواحد؟
قال: **أوكلكم يجد ثوبين؟**

(14) قناة **أبي العطوف**، **الزهري**، **ابن المسيب**، **أبي هريرة**



وأخرجها القاضي البغدادي: **يوسف** بن القاضي **أبي يوسف**: يعقوب بن إبراهيم
بن خنيس بن سعد بن بجير (ت: 192 هـ) عن **أبيه**: القاضي صاحب **أبي حنيفة**
النعمان (ت: 182 هـ) {في كتاب: "الآثار" - (1 / 160/167) فقال:

(29) وحدثني **أبو العطوف** {جراح بن المنهال الجزري (ت: 167 هـ) وهو

كذاب متروك {، عن **الزهري**، عن **سعيد بن المسيب**، عن **أبي هريرة**،...{الخبر}.

(15) قناة **يزيد بن هارون**، **محمد بن عمرو**، **أبي سلمة**، **أبي هريرة**



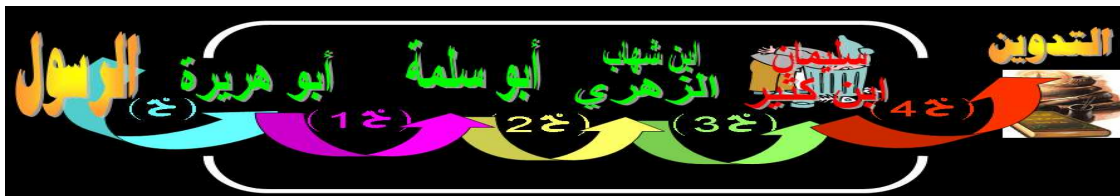
وأخرجها الإمام **احمد** في "مسند المكثرين"، الخبر رقم: 10099، فقال:

(30) حَدَّثَنَا يَزِيدُ {بن هارون السلمي، أبو خالد الواسطي (ت: 206 هـ) وهو ثقة متقن}، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو {بن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبد الله المدني (ت:



145 هـ) وهو صدوق صاحب أو هام {عَنْ أَبِي سَلَمَةَ {عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني (ت: 94 هـ) وهو ثقة}، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: - أَيُصَلِّي الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ - قَالَ: أَوْكُلْكُمْ لَهُ ثَوْبَانِ؟

(16) قناة سليمان بن كثير، الزهري، أبي سلمة، أبي هريرة



وأخرجها الإمام أحمد بن حنبل في "المسند"، الخبر رقم: 8193، فقال:

(31) حَدَّثَنَا عَفَّانُ {بن مسلم بن عبد الله الصفار، أبو عثمان البصري (ت: 219 هـ) وهو ثقة ثبت}، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ {العبدى، أبو داود الواسطي (ت: 133



هـ) وهو ضعيف في ابن شهاب الزهري}، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،.....{الخبر}.

(17) قناة ابن جريج، الزهري، أبي سلمة، أبي هريرة



وأخرجها الإمام أحمد في المسند، الخبر رقم: 7496 فقال:

(32) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ {بن عثمان البرساني، أبو عثمان البصري (ت:

294 هـ) وهو صدوق يخطئ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ {عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج الأموي، أبو الوليد المكي (ت: 150 هـ) وهو ثقة، لكن يرسل  ويدلس شر

تدليس ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ {الزهري}، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ،....{الخبر}.

(18) قناة معمر بن راشد، الزهري، أبي سلمة، أبي هريرة



وأخرجها الإمام أحمد في المسند، الخبر رقم: 7288 فقال:

(33) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ {بن همام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني (ت:

211 هـ) وهو ثقة حافظ ، لكن عمي في آخره فتغير  وكان يتشيع ، أَخْبَرَنَا معمر {بن راشد الأزدي أبو عروة البصري، ثم اليمني (ت: 154 هـ) وهو ثقة ثبت {، عن الزهري،.....{الخبر}.

(19) قناة الربيع بن حبيب، أبي عبيدة، جابر بن زيد، أبي هريرة



وأخرجها الربيع بن حبيب بن عمرو الفراهيدي الأزدي في كتاب: "الجامع الصحيح"،

"مسند الربيع" (1: 266/47) فقال في: "باب في الثياب والصلاة فيها وما يستحب من ذلك":

(34) قال: الربيع بن حبيب بن عمرو البصري (ت: ؟) وهو فقيه ومحدث إباضي لم



يترجم له أحد في كتب الحديث العام لدى السنة، فهو **مجهول** عندهم، حدثني أبو عبيدة {مسلم بن أبي كريمة التميمي بالولاء، البصري، الملقب بـ القفاف (ت: حوالي 145 هـ) وهو فقيه ومحدث إباضي لم يترجم في كتب الحديث العام لدى السنة، فهو



مجهول عندهم، عن جابر بن زيد {أبو الشعثاء البصري، ثم الجوفي البصري (21 هـ - 93 هـ) وهو ثقة فقيه، عن أبي هريرة قال:

- سئل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد ؟
- فقال رسول الله ﷺ : **أوكلكم يجد ثوبين ؟**

قلت:



وسئل الحافظ الدراقطني في: " العلل الواردة في الاحاديث النبوية " (9: 371 - 374)، عن حديث سعيد {بن المسيب}، وأبي سلمة عن أبي هريرة أن رجلا سأل النبي ﷺ أيسلي الرجل في ثوب واحد ؟ قال: **أوكلكم يجد ثوبين ؟**

فقال: يرويه:

أ) سليمان بن كثير {أنظر القناة 16، التشعب رقم: 31 أعلاه}،
ب) ومعمّر {بن راشد} {أنظر القناة 18، التشعب 33 أعلاه}،
ت) وابن جريج {أنظر القناة 17، التشعب رقم: 32 أعلاه}،

عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة،

وخالفهم  :

(أ) ابن عينة  {أنظر القناة الثانية، التشعيين: 9 و10}،
(ب) وعبيد الله بن عمر {بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عثمان
العدوي العمري المدني (ت: 147 هـ) وهو ثقة ثبت}،
(ت) وأبو أويس {عبد الله بن عبد الله بن أويس المدني (ت: 167 هـ) وهو صدوق
يهم }،

(ث) وسفيان بن حسين {بن الحسن، أبو محمد الواسطي (كبار الأتباع) وهو

ضعيف  في الزهري}
(ج) والاوزاعي {عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو الشامي (ت:
157 هـ) وهو ثقة فقيه}،
(ح) ومحمد بن أبي حفصة {واسم أبي حفصة: ميسرة، أبو سلمة البصري (كبار
الأتباع) وهو صدوق يخطئ }،

رووه عن :

الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

واختلف  عن أبي حنيفة فرواه:

(أ) أبو قرة {}،
(ب) وعبد العزيز بن خالد بن زياد بن جرو الترمذي {} (ت:) وهو شيخ مقبول {}، عن
أبي حنيفة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة
ورواه:

(أ) يحيى بن نصر بن حاجب {بن عمرو بن سلمة القرشي المروزي، نزيل
بغداد (ت: 215 هـ) وهو جهمي ضعيف } عن أبي حنيفة {الإمام: النعمان بن ثابت

الكوفي (ت: 150 هـ) صاحب المذهب {، عن أبي العطف ، عن الزهري عن سعيد بن المسيب  **مرسلاً**، {أنظر القناة 14، التشعب 29 أعلاه}

واختلف  عن زمعة بن صالح 

فرواه:

(أ) **وكيع** {بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي (ت: 196 هـ) وهو ثقة حافظ ،

(ب) **وأبو أحمد الزبيري** {محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي الزبيري الكوفي (ت: 203 هـ) وهو ثقة ثبت عدا في حديث سفيان الثوري،

و يتشيع {، عن **زَمْعَة** {بن صالح الجندي اليماني، أبو وهب، نزيل

مكة (الطبقة السادسة) وهو **ضعيف**  {عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة

وخالفهما  روح {بن عبادة بن العلاء القيسي، أبو محمد البصري (ت: 205 هـ) وهو ثقة {،

رواه عن: زمعة ، عن الزهري، عن سالم {بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي، أبو عمر المدني (ت: 106) وهو ثقة {، عن أبيه {عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي، أبو عبد الرحمن المدني (ت: 73 هـ) **الصحابي الجليل** {.

واختلف  عن مالك بن أنس فرواه أصحاب الموطأ عن:

مالك عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة {أنظر القناة الأولى، التشعبات: 1، 2، 3، 4، 5 و6}

واختلف  عن ابن وهب،

فرواه: **ابن أخي بن وهب** {أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري، أبو عبيد الله الملقب: بحُشَل (ت: 264 هـ) وهو صدوق **تغير بآخره** ، عن **عمه** {عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد القرشي المصري (ت: 197 هـ) وهو **ثقة حافظ**  **عابد** ، عن:

(أ) **يونس** {بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، أبو زيد الشامي (ت: 159 هـ) وهو **ثقة لكن يهمل**  في روايته عن الزهري}،

(ب) ومالك، عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة.

وتابعه: **أبو زرعة: وهب الله بن راشد** {الحجري المصري مؤذن فسطاط (ت: 211 هـ) وهو **متكلم فيه** ، عن **يونس**،

وكذلك قال **عقيل** {بن خالد بن عقيل الأموي الأيلي، أبو خالد الشامي (ت: 144 هـ) وهو **ثقة ثبت** {عن، الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة. {أنظر القناة 3، التشعب 12 أعلاه}

وكلها محفوظة عن الزهري إلا قول روح عن **زمعة**  عن الزهري عن سالم عن أبيه فإنه غير محفوظ.

حدثنا النيسابوري {؟}، حدثنا محمد بن يحيى {بن عبد الله الذهلي، أبو عبد الله النيسابوري (ت: 258 هـ) وهو **ثقة حافظ** ، قال حدثنا **عبد الرزاق** ، قال أنبأنا **معمر**، عن الزهري، {أنظر القناة 18، التشعب رقم: 33 أعلاه}.

الخلاصة

ويخلص لنا من كل هذه القنوات **ثلاث قنوات** بثوثوقية نقلية أعلى من غيرها وهي على التوالي من جهة العلو:

- (أ) **قناتي: هشام بن حسان، وأيوب السخستيانى، عن محمد بن سيرين،**
عن **أبي هريرة** بثوثوقية نقلية إلى **أبي هريرة** تصل إلى **50 %**،
(ب) **قناة: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة** بثوثوقية نقلية إلى **أبي هريرة** تصل إلى **37.5 %**،
(ت) **قناة: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة** بثوثوقية نقلية إلى **أبي هريرة** تصل إلى **25 %**،

وأمكن بالتالي، بالجمع بين القناة الأولى (أ) وأي من القناتين التاليتين في (ب) و(ج) الحصول على:

- (1) **وثوقية نقلية عدلية معيارية** من الدرجة السادسة من النمط (أ) إلى **أبي هريرة** تصل إلى **75 %**،
(2) **وثوقية نقلية عدلية معيارية** من الدرجة السابعة من النمط (أ) إلى **أبي هريرة** تصل إلى **87.5 %**، كما يوضح اللوحان أسفله:

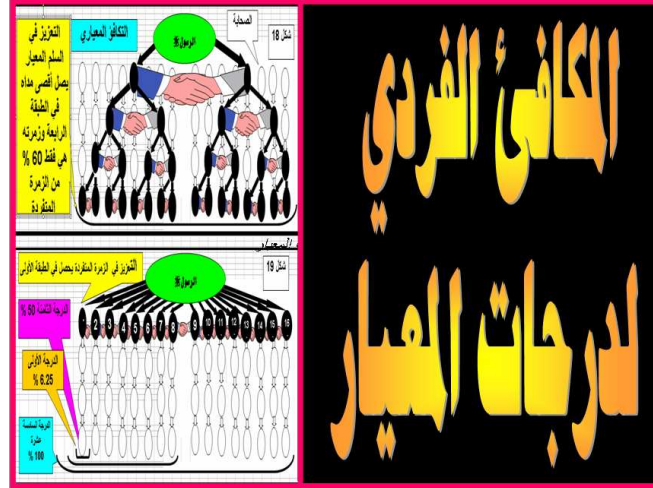


انتهى وتليه الحلقة 21،

الخواص البنيوية للدرجة السابعة من المعيار.

الحوار المحضّر: أي إسلام؟

WWW.ALHIWAR.ORG



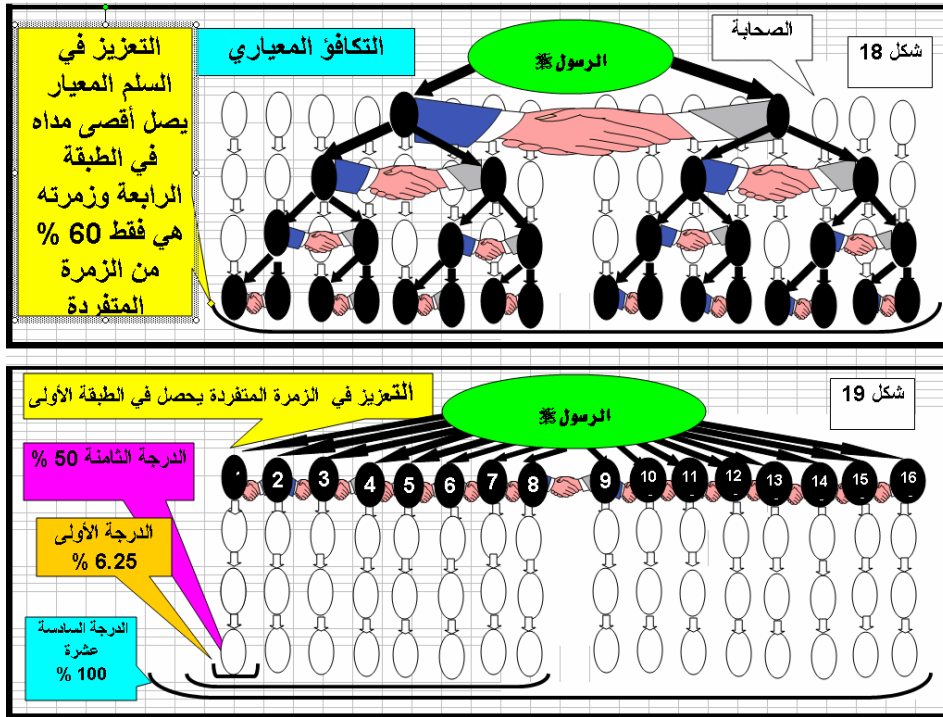
الهندسة الحديثة

الحلقة الثانية والعشرون

المكافئ الفردي لدرجات السلم المعيار

5.9) المكافئ الفردي لدرجات السلم المعياري

رسمنا في شكل 18 المعيار مع مقابله من الرواة الأفراد المكافئين له في شكل 19. ويظهر جلياً أن زمرة الرواة الأفراد من غير تعزيز في الطبقات التالية لطبقة الصحابة المعززة لوحدها باستفاضة، يزيد عدد الرواة بها على عددهم في المعيار بمقدار 40 ٪. وهو عامل مهم يظهر ما لأهمية التعزيز من أثر. ويظهر من شكل 19 نوع التناظر ما بين رواة الطبقة الرابعة من المعيار ونظرائهم في الطبقة الأولى من أنموذج الأفراد المطلقة.



ولكي نحصل على درجة وثوقية إلى الرسول ﷺ 100 ٪ من خلال روايات مفردة متوفرة على شرط الضرورة فقط، فنحتاج إلى أن يروي الخبر عن الرسول ﷺ ستة عشر صحابياً بدل اثنين فحسب كما هو مطلوب المعيار.

وهذه النتيجة العجيبة ليست بالبديهية بحال!، فكيف نفسر هذا؟

قلت:



واضح جداً، أنه لا يعقل أن يوجد خبر مستفيض عن الصحابة في عصرهم، ومع ذلك لا ينتقل منهم إلى التابعين ومن بعدهم سوى بهذه الصورة المفردة الغريبة، حيث يتفرد كل راو منتصف القرن الثالث الهجري أو نهايته بمثل هذا السند الإسراي العجائبي!.

وهذه قيمة مضافة للأنموذج المعيار، لأنها أوقفنا على مثل هذا النوع من التكافؤ ما بين الأخبار المعززة وغيرها. أي أن: للأنموذج المعيار خاصية توقعية صلبة وصامدة.

ولاحظ ثالثاً: أن هندستنا للمعيار، كانت هندسة موفقة وصائبة في آن، حيث حققنا الاستقلالية العمودية فيما يخص تركيب الأخطاء بين الشيوخ والتلاميذ، والانفصالية الأفقية اختياراً بين التلاميذ، فضررنا عصفورين بحجر واحد، زيادة على تحقيق تساوي الوثوقية الاحتمالية في كل الطبقات، من خلال الأنموذج الشجري الشوي نفسه كبنية.

وبذلك أمكننا مقايضة كل البنى المختلفة التي يمكن أن تأخذها الأخبار، مع البنية المعززة المعيار، وبقيم ثابتة بقوانين رياضية صارمة. وهذا ما أسبغ على المعيار الخاصية التحليلية بالنسبة لكل الأخبار المختلفة البنى من حيث السند مقارنة بالمعيار، وهو عالم كل ما هنالك كحدث.

وهي نتيجة نظرية، صامدة كل الصمود من حيث الاشتقاق النظري، وناجعة كل النجاعة من حيث يسر التطبيق، مادام قياس درجة وثوقية أي خبر صار ميسوراً جداً.

فيكفي إذن، لمعرفة درجة وثوقية خبر ما إلى صحابي معين، أو إلى الرسول ﷺ رأساً، أن تجمع درجة وثوقية كل الطرق المنفصلة إلى بعضها البعض، التي تمثل كل منها حادثاً مفرداً، مع الاحتراس من كون الوثوقية إلى الصحابي المعني هي 100 % كأقصى وثوقية ممكنة فيه، وإن استفاض الخبر عنه، وأن الوثوقية المطلقة إلى الرسول ﷺ هي الدرجة السادسة عشرة، التي تمثل عالم هذا الخبر.

ولا مقارنة بين هذه الصلابة النظرية في "الصحة الاحتمالية الرقمية" والتعريف القديم المهلهل والمشاكس لها!.

(6) معيار الاستفاضة في الأخبار.

فالتعزيز الذي قسناه إلى حد الساعة، هو تعزيز بشاهدين عدلين فحسب عن الرسول ﷺ، وعن كل راو راو ضمن البنية المعيار.

لكن، قد ترد أخبار يرويها جمع من الصحابة عن الرسول ﷺ، فكيف نعاير مثل هذه الحالات؟

قلت:



أول ما قد يتبادر هو صحابي ثالث روى الخبر معززاً إلى الرسول ﷺ بدرجة وثوقية تصل إلى 100 % في الصحابي المعني. وهو لا يمثل في حد ذاته سوى شاهداً آخر، يمكن القبول بشهادته مع أي من الصحابين الآخرين بمزاوجة توافقية بالتبادل بين راويين اثنين مختلفين في كل مرة.

وهكذا سيتوفر لنا، من خلال قوانين التوافقات الرياضية ثلاثة أزواج شاهدة على بعضها البعض وهي:
(1): الزوج: {ص1/ص2}، و(2): الزوج: {ص1/ص3}، و(3): الزوج: {ص2/ص3}، حيث يرمز الحرف "ص" إلى الصحابي المعني.

ودرجة وثوقية هذه الأزواج في حالة التعزيز التام هي 100 % لكل زوج.
وبالتالي، فمجموعها يتعاقد لتصل درجة الاستفاضة المركبة للخبر إلى: $100\% \times (3/2) = 150\%$.

فلنصطلح على تسمية **درجة الوثوقية**، التي نحصل عليها بمثل هذه التراكم، والتي ستفوق قيمها حاجز **100 %** بمسمى: **درجة الاستفاضة**.
ويظهر جلياً الآن، أن استفاضة خبر يرويه ستة من الصحابة بوثوقية تامة إلى كل صحابي صحابي، هي:

$$\text{درجة الاستفاضة} = 100\% \times (6/2 = 3) = 300\%.$$

فالاستفاضة إذن، تقيس بمعنى ما، درجة شهرة الخبر وإلى الطبقة الرابعة من طبقة تبع تبع الأتباع.
وهذا يعني في مثالنا هذا، أن عدد الذين روى الخبر من طبقة تبع تبع الأتباع وصل إلى: $48 = 16 \times 3$ راوياً.

وهناك العديد من الأحاديث المستفيضة، إما إلى الصحابة المعنيين، أو إلى الرسول ﷺ، بالقوانين التي شرحنا من قبل.

ولعل خير ما يمثل به لهذا النوع من الأخبار، خبراً كان يدخله الاصطلاح القديم في حكم: **"المتواتر"**، بينما لا يوجد قط خبر يمكن أن يتصف بهذه الصفة، لأنها صفة لنص القرآن وحده، وهو حديث:

﴿من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار﴾

وقد خرجنا هذا الخبر في الألواح الملحقه في الأشكال: {10 - 15} وبيننا درجة استفاضة الخبر في بعض الصحابة، ثم في الرسول ﷺ بقسمة درجة وثوقية مجموع مساهمات الصحابة، من غير أخذ الاستفاضة فيهم في الاعتبار، على العدد: 2.

لاحظ أننا حصلنا على درجة استفاضة إلى أنس بن مالك وحده في هذا الخبر بلغت حاجز 162.5 % إلا أننا لن نأخذ بها في الاعتبار في حساب الوثوقية المشتركة إلى الرسول ﷺ، التي لا يجب أن تتجاوز 50 % بحال في أي صحابي.

ف الوثوقية مفهوم أساسي للصحة، بينما مفهوم الاستفاضة، وكما عرفناه هنا، نوع من التقوية لتعزيز برواة مختلفين.

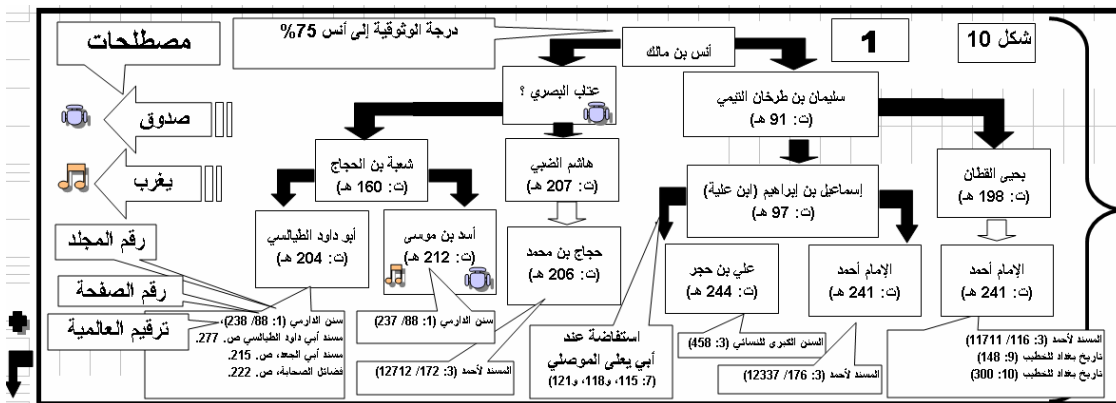
وفي مثالنا في الأشكال {10-15} فإن درجة استفاضة حديث: "من كذب علي" إلى الرسول ﷺ بلغت بمساهمة الصحابة السبعة حاجز 187.5 % فقط، بسبب الوثوقية المتدنية في هذه القنوات، وإلا لو كانت الوثوقية النقلية خلال كل هذه القنوات تبلغ 50 % إلى الرسول ﷺ في كل صحابي، لكانت درجة الاستفاضة هي 350 %، أي: ضعف ما حصلنا عليه.

لاحظ أن هذا الخبر ثابت بقوة إلى الصحابين **أنس بن مالك وأبي هريرة**، وبدرجات أخف في باقي الصحابة الخمسة الباقين.

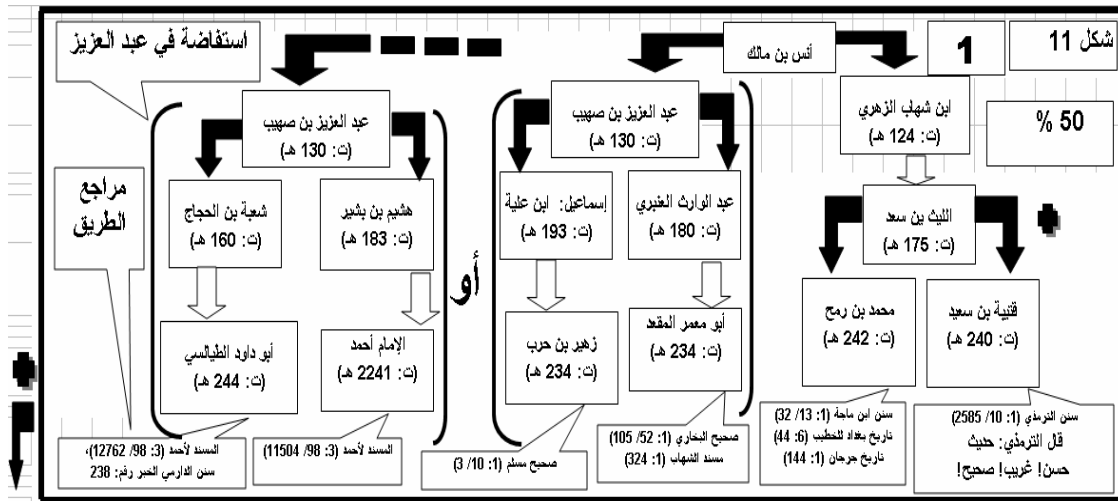
بل إن هذا الخبر يروى عن أكثر من **ستين صحابياً**، وإن كان الكثير منهم لا يصح إليه شيء.

والخبر مستفيض إلى الرسول ﷺ بدون جدال.

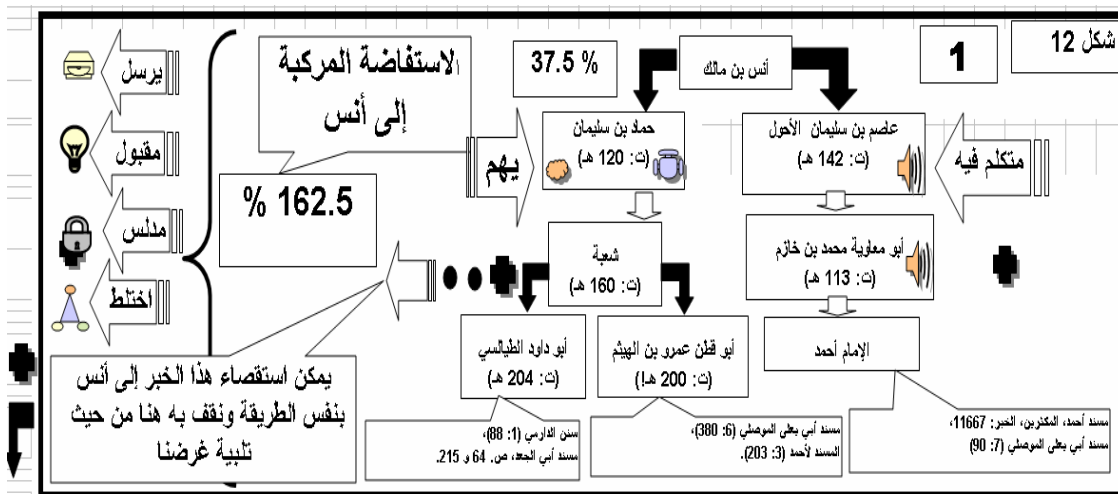
رواية أنس بن مالك (1)



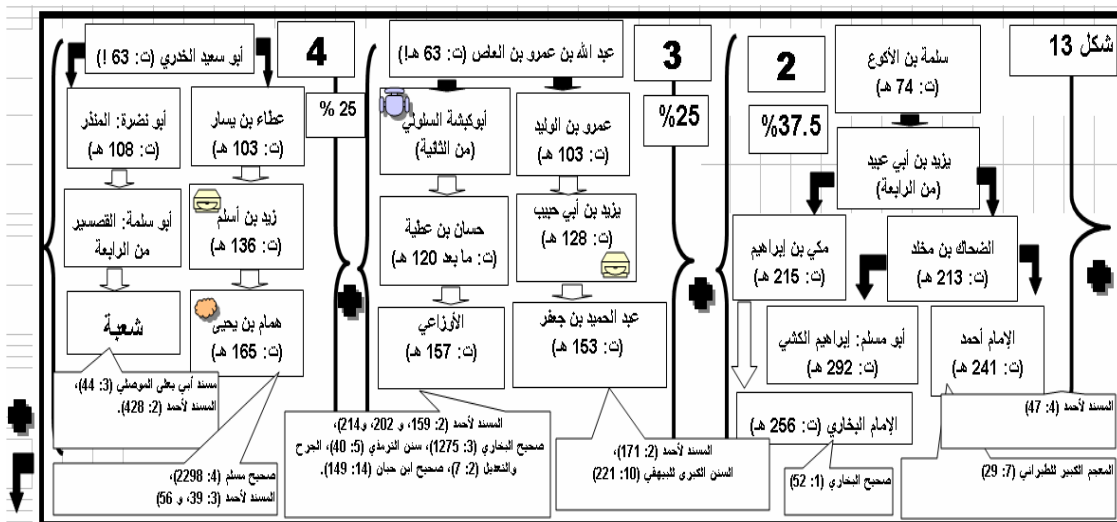
رواية أنس بن مالك (2)



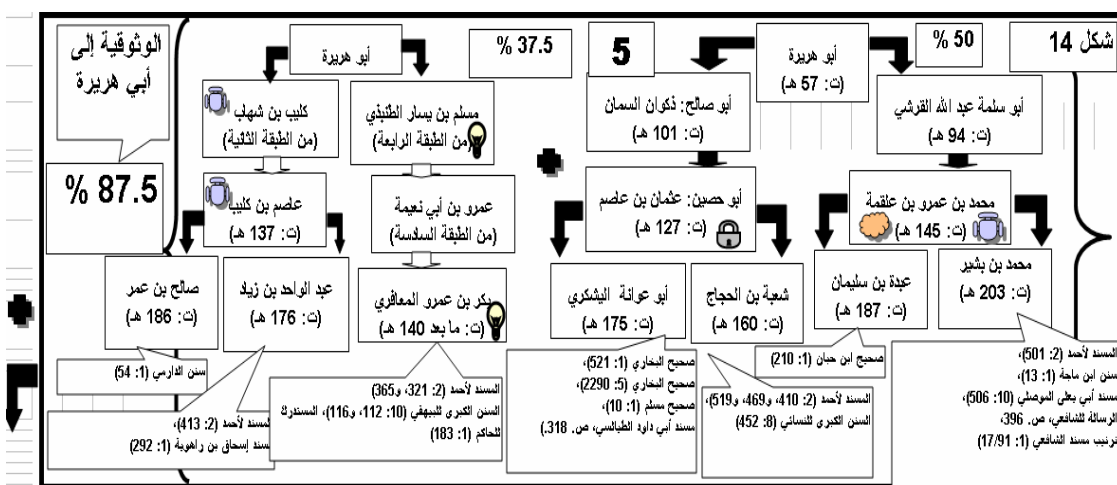
رواية أنس (3)



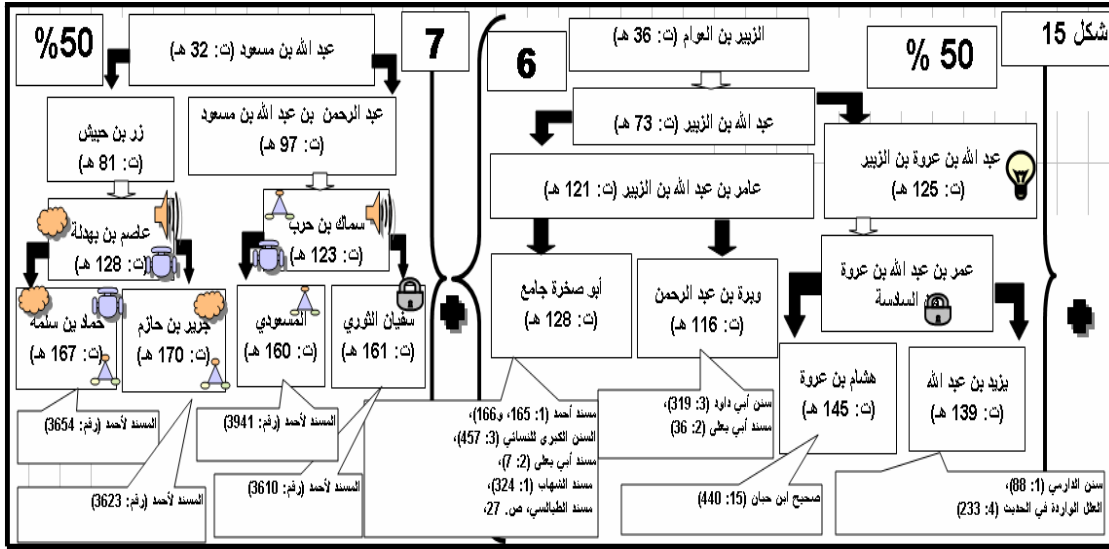
رواية سلمة بن الأكوع، وعبد بن عمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري،



رواية أبي هريرة



رواية الزبير بن العوام وعبد الله بن مسعود



7) معيار الشهرة في الأخبار

"الشهرة" أو "الخبر المشهور" هو: ما يرويه ثلاثة أنفار فأكثر عن الرسول ﷺ، بحسب التعريف التقليدي القديم. وهو كغيره من باقي التعريفات الوصفية تعريف قاصر وغير دقيق علمياً.

ولكي نكسو عظم هذا المفهوم العاري لحماً، كما فعلنا في "التعزيز"، فسوف نلجأ إلى الشجيرات الرياضية مجدداً لنبنى على أنموذجها أنموذجاً عاماً لـ "الشهرة" يصلح أن يتخذ معياراً لها.

وسوف نختار للشهرة نماذج شجرية محكومة بالقوانين الأسية الرياضية من شاكلة:

(3)، (4)، (5)،... إلخ، المعبرة عن الشهرة الثلاثية، فالرباعية، فالخماسية،... إلخ. أي: التي يشترك في روايتها 3 رواة عن كل راو في كل طبقة طبقة، أو 4 رواة، أو 5 رواة،... إلخ.

ويظهر جلياً أن الشهرة الثلاثية، يحكمها القانون الرياضي الأسّي العام:

$$\text{الشهرة الثلاثية} = (3)^n \quad (12)$$

حيث أن الأس: $n = 0, 1, 2, 3, 4, \dots$ ، يشير إلى رقم الطبقة.

فـ "الشهرة الثلاثية" إذن، تعبر عن عدد الرواة في كل طبقة طبقة.

وهكذا، فإذا كانت $(n = 0)$ ، فهي تشير إلى طبقة الرسول ﷺ مصدر ومنبع كل قول وهو منفرد، بينما

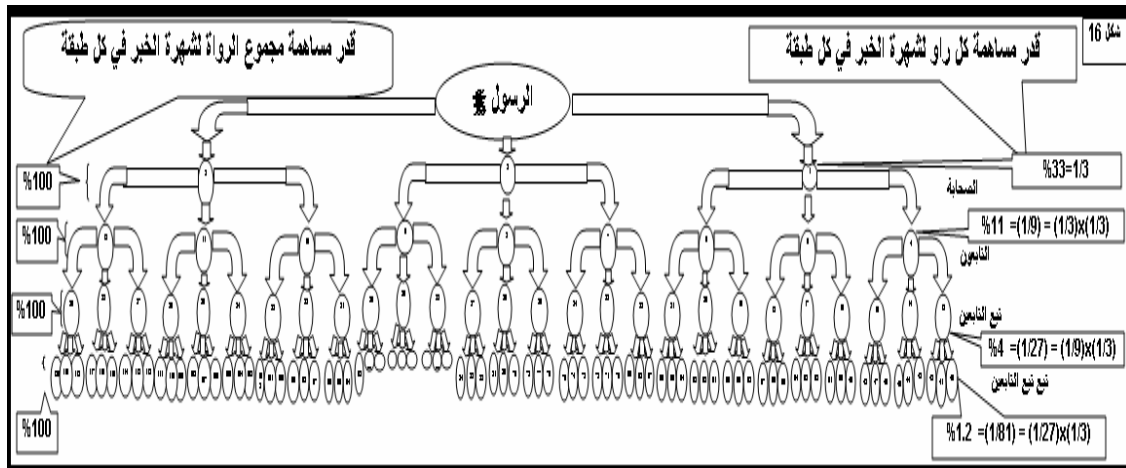
$(n = 1)$ تشير إلى طبقة الصحابة كما في الاصطلاح، وعدد الرواة الذين يحصيهم القانون رقم: 12 في هذه الطبقة

هم ثلاثة، و(ن = 2) تشير إلى طبقة التابعين وعدد الرواة المطلوبين في هذه الطبقة للحفاظ على شهرة الخبر هم تسعة... وهكذا إلى الطبقة الرابعة التي يجب أن يتوفر فيها 81 راوياً للحفاظ على شهرة الخبر الاصطلاحية التامة وإلى هذه الطبقة.

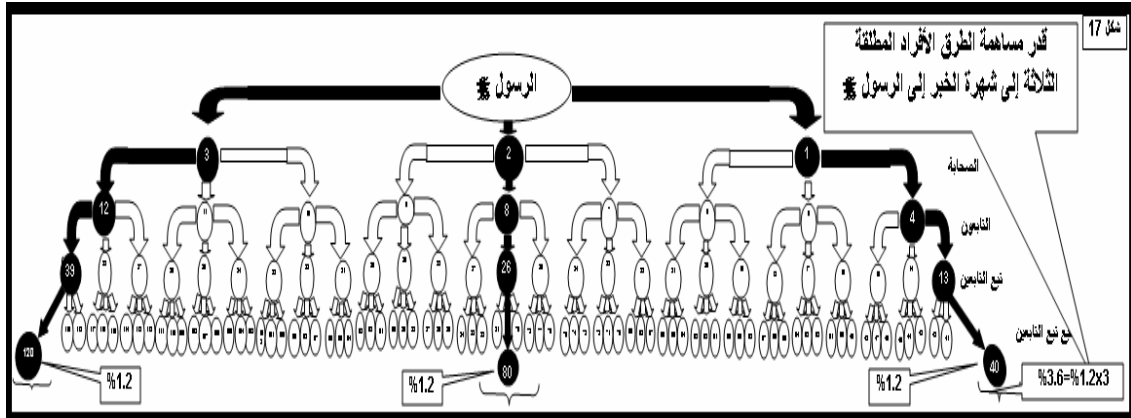
ولا شك أننا لن نحتاج عملياً إلى اعتبار قانون شهرة أكبر من هذا القانون الثلاثي، لأنه يعبر في الحقيقة عن استفاضة خبرية تفوق 500 %، أي ما رواه عشرة من الصحابة معززين في كل الطبقات.

وكما سبق لنا من قبل، أثناء معالجتنا لـ "التعزيز"، فكل راو، ضمن طبقة معينة، إنما يساهم في شهرة الخبر بمقدار:

(3) $[I] / [I^N]$ ، أي 1/3 في طبقة الصحابة، و1/9 في طبقة التابعين، و1/27 في طبقة تبع التابعين، و1/81 في طبقة تبع تبع الأتباع. (أنظر: شكل 16).



ويلوح من هذا، أن خبراً يروى بتفرد في كل الطبقات، وإلى الطبقة الرابعة، لن تتجاوز درجة شهرته 1/81 أي: 1.2 % . بل إن خبراً يروى عن ثلاثة من الصحابة، لكن بتفرد مطلق في كل طبقات رواهم وإلى الطبقة الرابعة، لن تتجاوز شهرته النظرية (1.2 %) × (3) = 3.6 % فقط، كما في شكل 17.



ويظهر جلياً كذلك، أن عدد الأخبار الأفراد المكافئة ل **الشهرة الثلاثية** هي رواية 27 خبراً عن كل صحابي من الصحابة الثلاثة، بزمرة رجالية تصل إلى $27 \times 3 \times 3 = 243$ راوياً وإلى الطبقة الرابعة بدل 120 فقط في **معيار الشهرة**. وهو نصف العدد تقريباً!

ونكون بهذه المعايير الرياضية في **التعزيز**، و**الاستفاضة**، و**الشهرة**، قد اكتملت لدينا آليات التحليل لمعايرة أي خبر، والحكم عليه **موضوعياً** بما يستحقه. ونكون قد لبينا في ذات الآن، مطلب الدقة الاصطلاحية رياضياتياً، من كل جوانبها: الشكلائية (الصورية)، والموضوعية، والإجرائية.

وليلحظ القارئ، أننا بصنعنا هذا، نكون قد ترجمنا كل **اللغة الاصطلاحية التقليدية** في حديث، التي كانت تعتمد لغة البداوة في نقحرة مصطلحاتها ومفاهيمها بحسب أفقها المعرفي آنذاك كالقول: ب "السند"، و"الطريق"، و**الصحيح لذاته**، و**الصحيح لغيره**، و**الحسن**،... إلخ. التي انقضت عمرها الافتراضي منذ الثورة الصناعية في الغرب، ولم تعد قابلة للتصدير للأمم المعاصرة، إلى اللغة المعلوماتية المعاصرة، التي تتحدث عن **قنوات النقل**، و**الشواش**، و**الضوضاء**، و**الشوشرة**، و**الوثوقية النقلية الاحتمالية**،... إلخ.

أي: أننا حققنا بالمعيار **إزاحة منظورية في علم الحديث**، ستقلب الحقل كله رأساً على عقب، وتمكننا من إعادة النظر في كثير من الاصطلاحات والمفاهيم القديمة، وفي كل العلوم المرتبطة بهذا المصدر الثاني من مصادر الإسلام.

والثمرة المباشرة لهذا التكيف الاستعاري الجديد، كوننا:

- أ) استطعنا أن نغلق المصطلح الوصفي القديم في "**الصحة!!!**" الذاتية، بحسب كل محدث،
ب **معيار موحد صلب وصامد**، ليصبح لدينا الآن، ولأول مرة في تاريخ علم الحديث،

معيارية موضوعية نقيس بها درجة وثوقية نقل كل الأخبار المنسوبة إلى الرسول ﷺ، ببرد اليقين، بما لم يخطر قط على بال محدث من قبل.

(ب) تجاوز كل الانتقادات التي وجهها النقاد من داخل الإسلام (المعتزلة مثلاً)، ومن خارجه (اليهود، والمسيحيين، والمستشرقين وغيرهم) بما لا قبل لهم به في تراثيتهم.

وتعتبر هاتين النتيجيتين من الأهمية بمكان، لأنها تمثل:

المفتاح المفهومي الجديد الذي سوف ننظر من خلاله إلى كل الصرح المعرفي الإسلامي ضمن متطلبات " الأنموذج الإرشادي الإسلامي العام.

بل سنعتبرها بحق أول لبنة على درب تحيين الآليات والمناهج لمواكبة مستجدات العصر، من أجل معالجة النصوص الحديثة بذات النجاعة التي توفرت، ومنذ البداية للنصوص القرآنية، ولتحقق لنا عملياً ما ظل بعيد المنال من قبل، وهو مطلب تحقق الحفاظ الجامع الوارد في القرآن الكريم في كل ما له علاقة بالبيان: القرآن، أو السنة النبوية: التبيان.

7.1) تفصيل أهم الخطوات الإجرائية العملية للمنهج

ونفصل فيما يلي بعض أهم الخطوات الإجرائية الواجب الإلتزام بها من طرف المشتغل بهذا الحقل المعرفي المتعدد التخصصات، إن هو رام تخريج الأخبار ومحاكمتها إلى المعيار.

1) لا بد للمشتغل بالحقل، أن يكون ملماً بالمصطلح وبأساليب العلمية الحديثة في التحليل، ويفقه في لغة الرياضيات المتصلة بحقله، وبمناهج النقد من خلال المراجع التي أخذ عنها لمحة من خلال هذه الدراسة.

2) التخريج لا يتم سوى باستقصاء كل طرق الخبر، ما دام التعزيز يتطلب هذا المبدأ إلحاح. وهو ما أصبح ميسوراً اليوم من خلال المسوعات الإلكترونية المختلفة المطروحة في الأسواق.

ويلي هذه الخطوة مباشرة، **غربة للطرق التي بها ضعف**، إما من جهة **الوضاعين** أو **الضعفاء** عامة، قبل الشروع في صميم التحقيق، وذلك باتباع الخطوات الأربع التالية:

أولاً: أننا لا نعتبر في الدرجة الأولى من المعيار سوى الأخبار المتوفرة فيها شرط الضرورة الذي التزم به الإمام البخاري في وجوب اللقاء بين المتعاصرين، برواة ثقات عدول، الذين ليس في

أحدهم معمر ولا مطعن، نظراً لسهولة تركيب مثل هذه الأسانيد من طرف **الوضاعين** و**المدلسين** وغيرهم.

ثانياً: يدخل **الصدوق** ومن يعتري حفظه **بعض ضعف** في التعزيز كشواهد على بعضهم البعض أسوة ب**الثقات**، حال ما مثلنا له في شكل 10 من تعزيز **سليمان التيمي الثقة بعتاب البصري** الصدوق، أو تعزيز **أبي داود الطيالسي** وهو قد أخطأ في بعض ما يرويه **بأسد بن موسى**، وهو صدوق لكن صاحب **غرائب**. ومثله **عاصم الأحول** وهو متكلم فيه، المعزز ب**حماد بن سليمان** وهو صدوق لكن صاحب أو هام. وقس على هؤلاء في باقي الأسانيد الأخرى في باقي الأشكال.

ثالثاً: ولا بد من دراسة رجال السند بامعان وتحقيق أقوال أصحاب الجرح والتعديل فيهم.

فكل قول في **الراوي** يجب التحقق من كونه صادراً من **معاصر له**، مع الأخذ في الاعتبار بمصطلح الناقد الخاص في الجرح والتعديل إن عرف به، حال **يحيى بن معين** و**البخاري** في بعض اصطلاحاتهما الخاصة بهما.

ولا عبرة بأقوال المتأخرين الذين لا يسندون أقوالهم إلى معاصرين للراوي المعني، كما تبين لك من خلال معالجتنا لبعض الأمثلة من قبل.

فقول **النسائي** (ت: 303 هـ) مثلاً في **تابعي** أو رجل لم يدركه النسائي هو **شبه الريح**، أو **لا شيء**، إذا لم يسنده لمعاصر للراوي.

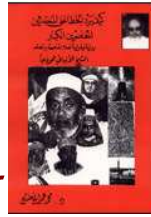
ووجود **حكم لالنسائي** من هذا القبيل يعني أنه حكم عليه **موضوعياً** من خلال مروياته. وبالتالي توجب التحقق من سريان مثل هذا الحكم على روايات الرجل تحت محك النظر، حال ما قمنا به في **"ضعيف الصحيحين": "خير الكساء المكذوب على رسول الله ﷺ"** وهذا منهج يسري على جميع الرواة وعلى جميع النقاد، من دون استثناء.

رابعاً: فإن لم يوجد لمعاصر قول، فالعبرة بمرويات الرجل وضرورة سبرها. وهنا قد نجد تصريحاً من حافظ متأخر بأنه قد قام بمثل هذا الإجراء من قبل، كما هي عادة **ابن حبان** في

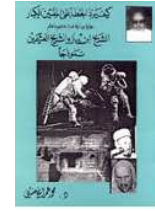
كتاب "المجروحين"، أو **ابن عدي** في كتاب: "الكامل في الضعفاء، أو **العقبلي** في "الضعفاء الكبير" وغير هؤلاء.

ويجب أن يلم المحقق بدرجة وثوقية الموثقين أنفسهم، إذ منهم من لا يقبل جرحه أو توثيقه أحياناً بسبب من **ضعفه** أو **تحامله المذهبي** وما شابه ذلك، حال: **العقبلي**، **الأزدي**، **الجوزجاني** وغيرهم.

فإن لبي حكم أحد النقاد الجهابذة في الراوي غرض الباحث، فيها ونعمت وإلا توجب عليه فتح إضارة الراوي من جديد، وإعادة سر وتقييم مرويّاته بالاستقراء التام والحكم عليه من خلال نتائج استقراءه وبحثه مع التعليل لكل قول ولكل حكم بأدلة موضوعية من جديد، وذلك بالأخذ في الحسبان، بآخر ما استجد من معرفة أو علوم لم تكن متوفرة للأقدمين، على غط ما تقدم لنا من أمثلة في تخريجنا لأحاديث: "**ضعيف الصحيحين**"، أو: **الرعد ملك** {أنظر: كيف يرد الخطأ على المحدثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إمامهم



بالعلم: الشيخ الألباني نموذجاً {، "وذهب الشمس عند الغروب" {أنظر: كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز



نموذجاً {،... إلخ..

خامساً: ثم، إن كانت درجة الوثوقية في سند بعينه متدنية، مع كون المتن في حد ذاته مشككاً، فيتوجب إحضار المتن للروايات التاريخية، واللغوية، والعلمية،... إلخ. الملائمة والصلابة بحقله المعرفي، كما أوضحنا ذلك من قبل. {أنظر أمثلة من ذلك في "ضعيف الصحيحين" على موقعنا}.

ولا بد لمن لا تسعفه معارفه العلمية من الاستعانة بأصحاب الاختصاص المعرفي في هذه الحقول، كضرورة ملحة، إن لم يكن للمحقق دراية بالحقل، وإلا زاع الباحث عن القصد.

وما خاب من استشار ولا ضل من سأل.

وإن كانت مثل هذه المقاربة لا تفيد عادة، للبرزخية المفهومية الموجودة اليوم بين من يتخصصون في اجترار الحديث من التقليديين، وبين العلماء المعاصرين، حتى أنه من الأيسر على العالم المعني تحقيق المطلب الحديثي في بحثه بيسر، بينما يتعذر في المطلق على التقليدي الفهم عن العالم المتخصص المعاصر.

سادساً: فإن تم للمحقق مثل هذا العمل، فالرجاء إعلامنا وإبلاغنا به على موقعنا على الإنترنت، لننظر فيه بدورنا، إن أمكن، أو من أجل أن نحيله على آخرين، بغية تعميم الفائدة منه. فإن اجتاز قنطرة المراجعة والتمحيص بنجاح أعلننا عنه، رابطين للخبر بمن قام بتحقيقه، كي يتعرف عليه المراجعون اللاحقون، وكي لا يضيع الجهد في الاشتغال على أخبار، قد تم البث فيها من قبل، دون أن يحصل أي تراكم معرفي.

انتهى وتليه الحلقة الثالثة والعشرون

المحاكمات التاريخية الكبرى:

محاكمة الإمام مالك في احتجاجه ب: "عمل أهل المدينة" إلى المعيار.



الهندسة الحديثة

الحلقة الثالثة والعشرون

المحاكمات التاريخية الكبرى

محاكمة الإمامين مالك ومسلم إلى المعيار

1) محاكمة الإمام مالك بن أنس

قال الإمام مالك رحمه الله:

رأيت محمد بن أبي بكر بن حزم، وكان قاضياً وكان أخوه عبد الله كثير الحديث، رجل صدق، فسمعت عبد الله، إذا قضى محمد بالقضية، قد جاء فيها الحديث مخالفاً للقضاء ويعاتبه ويقول له: - ألم يأت في هذا حديث كذا؟ - فيقول: بلى! - فيقول أخوه: فما بالك لا تقضي به؟ - فيقول: فأين الناس عنه؟ - يعني ما اجمع عليه من العلماء بالمدينة -

قلت:



وهو يريد من هذا: أن العمل بالمدينة أقوى من الحديث الفرد.
وسئل عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون (ت: 164 هـ):

- لما رويتم الحديث ثم تركتموه؟
- قال: ليعلم أننا على علم تركناه!

وقال مالك:

انصرف رسول الله ﷺ من غزوة كذا في نحو كذا ألفاً من الصحابة، مات منهم بالمدينة نحو عشرة آلاف وباقيهم تفرق بالبلدان، فأيهما أحرى أن يتبع ويؤخذ بقولهم:
- من مات عندهم النبي ﷺ وأصحابه الذين ذكرت؟،
- أو مات عندهم واحد أو اثنان من أصحاب النبي ﷺ؟

قلت:



فهذا منطق إمام دار الهجرة رحمه الله وله وجه قوي غير مدفوع، بالرغم مما تعرض له منهجه هذا من نقد، إما من طرف بعض تلامذته المباشرين: كالإمام محمد بن إدريس الشافعي والإمام محمد بن الحسن الشيباني، أو من أقرانه: كالليث بن سعد، أو من التقويين اللاحقين: كالإمام ابن حزم الظاهري وغيرهم. وكان يقول رحمه الله:

أحب الأحاديث إليّ ما اجتمع عليه الناس

وأكثر في كتابه: "الموطأ" من استعماله لعبارات وصيغ من شاكلة:

السنة التي لا اختلاف فيها عندنا،
والأمر المجتمع عليه عندنا،
والسنة كذا.

قلت:



وكلها تصب في معنى عمل أهل المدينة وحجته عنده، وتغليبه لعملهم على بعض الأحاديث. ولا شك أن منهجية التحديث عن الثقات، وتجنب التحديث عن المضعفين والقصاص والزهاد، والاختيار والانتقاء في الأخبار، بصمة مالكية بالأساس، سيتابعه عليها كل من جاءوا بعده رحمه الله. ويمكن استشفاف أبرز تموقع لإمام دار الهجرة، ضمن تراثية "النموذج الإرشادي الإسلامي العام"، من خلال الوصف الجامع المانع الذي وصفه به **أبو عبد العزيز، أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي** الهندي، الملقب: شاه ولي الله (1110 هـ/1699 م - 1176 هـ/1762 م) في تصديره لشرحه "المسوى" على موطأ مالك فقال:

ومن تتبع المذاهب ورزق الإنصاف، علم لا محالة، أن "الموطأ" عدة مذهب مالك وأساسه، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد ورأسه، ومصباح مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ونبراسه. وهذه المذاهب بالنسبة إلى "الموطأ" كالشروح للمتون.

وعلم أيضاً أن الكتب في السنن كصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والنسائي، وما يتعلق بالفقه من صحيح البخاري وجامع الترمذي، مستخرجات على "الموطأ" تحوم حومه، وتروم رومه، مطمح نظرهم فيها، وصل ما أرسله، ورفع ما أوقفه، واستدراك ما فاتته، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده.

قلت:



ولم يتعد الدهلوي رحمه الله كثيراً عن ملامسة الحقيقة في مثل هذا التقرير.
فالإمام مالك مركزي، في بلورة النسقية الفقهية، و"الموطأ" معلمة في هذا المجال.
وقد مرت "الصحة" الاصطلاحية من عدة مراحل نلخص أهم معالمها في الآتي:

أولاً: يعتبر الإمام مالك بالحجاز وشعبة بن الحجاج بالعراق أول من عنيا برواية الثقات، إلا أنهما



كلاهما، لم يتبها إلى إشكال المراسيل حيث ظلا يستشهدان ويحتجان بها.

ثانياً: اكتشف الشافعي ما في المراسيل من انقطاع، فطردها من الاعتبار توخياً للصلاية الخيرية.

ثالثاً: قيام البخاري باشتراط اللقاء مع المعاصرة كشرط ضرورة في الصحة الخيرية، تقوية لهذه الصلاية النظرية. والشرطان معا يعتبران ذروة ما بلغته النقدية الخيرية إلى زمنه رحمه الله.

رابعاً: نكوص المحدثين ما بعد البخاري عن مطلب التمتين، وهو شرح بدأ مع مسلم رحمه الله مباشرة، ولم يزد مع مرور الزمن، ومع المحدثين اللاحقين ممن ألفوا في مسمى: "الصحيح"، الذي لم يبق له من مدلول الصحة سوى هذا النعت الزور، سوى سوءاً.

خامساً: ترجمتنا لتعريف ابن الصلاح في "الصحة"، وهو ناقص وغير مغلق، جعلنا نؤكد على وجوب توفر شرط التعزيز كشرط كفاية إضافي ليتم سد هذه الثلمة الاصطلاحية [أنزل وانظر: "إشكالات المصطلح



في علوم الحديث" على موقعنا]، وهو ما أفضى بنا تبعاً إلى تبني معيارية كمية في الحكم على الأخبار بدل الأحكام الوصفية المهلهلة التقليدية.

وبصنيعنا هذا أمكن القول بأننا وصلنا أخيراً إلى **نهاية الاصطلاح في الصحة الخبرية العلمية الموثقة**.

قلت:



وعلى ضوء هذه الخلفية، أمكن القول بأن **مالكاً** (ت: 179 هـ) رحمه الله **أصح صحيحاً** في "الموطأ" من **البخاري في صحيحه** وغيره.

ذلك أن **مالكاً**، وهو الذي يصنف ضمن **الطبقة السابعة** من كبار أتباع التابعين، وأكثر سنده إلى الرسول ﷺ، إنما هو: **ثنائيات**، و**ثلاثيات**، و**سباعيات**، بدرجة وثوقية متفردة تنحصر ما بين:

$(25\% = 1/4)$ كحد أعلى إلى $(1.6\% = 1/64)$ كحد أدنى في أوهمي أسانيده

وأن **البخاري** (ت: 256 هـ) رحمه الله، الذي يصنف في عداد **الطبقة الحادية عشرة** من تبع تبع الأتباع، وأكثر سنده إلى الرسول ﷺ، إنما هو: **ثلاثيات**، و**رباعيات**، و**إحدى عشريات**، بدرجة وثوقية متفردة تنحصر ما بين:

$(12.5\% = 1/8)$ كحد أعلى إلى $(1/1024 = 0.1\% \text{ أقل من أي: جزء من الألف})$ كحد أدنى في أوهمي أسانيده.

والفرق واضح في الإجمال ما بين الكتابين، بخصوص ما صح لديهما من أخبار بشرط الضرورة البخارية، لكن توجب النظر في التفصيل.

أما كون **مالك**، **تنكب عن العمل ببعض الأحاديث**، مرجحاً عليها **عمل أهل المدينة**، فقد صار بوسعنا الآن، ولأول مرة منذ ذلك العهد الغابر، أن نبث بيقين في كل حديث حديث لم يعمل به **مالك**، ونحاكمه إلى سيف المعيار، لنحكم عليه من خلاله ونقرر فيه بلغة المنطق والأرقام: **أصاب الأمام أم أخطأ؟**¹.
وأول الغيث قطرة.

1 وانظر لمزيد تفصيل كتابنا: "صناعة الفقه (2) نشأة مدرستي الحجاز والعراق".

(2) محاكمة شرط الإمام مسلم في صحيحه إلى المعيار

قال **الإمام مسلم** في مقدمة **صحيحه** شارحاً للمنهج الذي سيتبناه في تأليفه:
ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو:

أنا نَعْمِدُ إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على **ثلاثة أقسام**، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار،
إلا أن يأتي موضع لا يُستغنى فيه عن تردد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعله تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث احتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بدءاً من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى².

ثم شرع في تفصيل طبقاته هذه فقال في مواصفات رواة الطبقة الأولى عنده:

فأما القسم الأول : فَإِنَّا نتوخى أن نقدّم الأخبار التي هي **أسلم من العيوب من غيرها**، وأنقى من أن يكون ناقلوها **أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا**، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخطيط فاحش!، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم.

وقال عن أصحاب الطبقة الثانية:

فإذا نحن تفصّلنا أخبار هذا الصنف من الناس اتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار ...

² مقدمة "صحيح مسلم" (1: 4 - 5).

وأضاف:

فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه تولى ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ .



فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون ، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغيث بن إبراهيم ... وأشباههم ممن أقم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار .



وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم (.....) كعبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة ... ومن نحاً نحوهم في رواية المنكر من الحديث فلسنا نخرج على حديثهم ولا نتشغل به.

ثم نبه على الداعي، الذي دفعه لتأليف كتابه، فقال:

وبعد — يرحمك الله — : فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً فيما يلزمهم من



طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة، بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أن كثيراً مما يقدفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر، ومنقول عن قوم غير مرضيين، ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث، مثل : مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج ... وغيرهم من الأئمة؛ لَمَّا سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل .

ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم **الأخبار المنكرة**  لأسانيد **الضعاف**  **المجهولة** وقذفهم بها إلى العوام **الذين لا يعرفون عيوبها**؛ خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت.

قلت:



فهذا إذن، هو السبب الرئيس الداعي إلى تأليف مسلم لكتابه رحمه الله، وهو **إنقاذ العوام من شرك الضعيف**. ومنه يتبين لك خطر وثافت، بعض صبيان النظرية من الكهوفيين المغفلين المعاصرين، من شاكلة  **الشيخ حمزة المليباري** في تطويحه بأن أخبار مسلم في **صحيحه!**، لا يستطيع أن يفك شفرتها وألغازها سوى **الفتاح!** **والجهاذة الأفذاذ!** **من العلماء!!!!!!**، وسمى هذا **منهجاً علمياً!!!!!!**.

ولا شك أن **الشيخ ربيع بن هادي المدخلي** قد أصاب في تقريره لهذا النوع من التعالم الواهم!. خصوصاً، وأن الخلاف في صنيع مسلم في كتابه قديم، بين من يقول بأنه لم يوف بما التزم من إيراد أخبار الطبقات الثلاث، وإنما اقتصر على الطبقة الأولى فحسب.

وهذا قول **أبي عبد الله الحاكم النيسابوري** وتابعه عليه **أبو بكر البيهقي** وغيره، ومن يقول بأنه وفى بما التزم به بحذافيره، وهو قول **القاضي عياض** ومن سايره.

قال **القاضي عياض**:

وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت إلى تقسيم مسلم في كتابه الحديث إلى ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر:
- أن القسم الأول **حديث الحفاظ**.

– وأنه إذا انقضى، أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحنق والإتقان مع كونه من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم ...

وقد وجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين، وأتى بأسانيد الثانية منها على طريق الاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئاً،

– وذكر أقواماً تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون وخرج حديثهم ممن ضعف أو اتهم ببذعة، وكذلك فعل البخاري .

فعندي أنه أتى بالطبقات الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتب

قلت:



وقد أدلى الحافظ ابن حجر العسقلاني بدلوه في هذا الخلاف فقال:

قلت : وإنما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه، لكن فرض المسألة: هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أم لا ؟ .

والحق : أنه لم يخرج ما انفرد به الواحد منهم، وإنما:

– احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا،
– ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضاً فإنه قد يخرج ذلك.
وهذا ظاهر في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول، بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه³.

قلت:



ولا شك أن المسلم العادي، الذي لا هو بالحافظ، ولا بالهاوي، لن يتمكن بحال من تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود في هذا النقاش، الذي هو أشبه بقلبي رأس الأصلع، على ما ولع به المحدثون المتأخرون!.

³ نفس المرجع والصفحة.

لكن، ومع ذلك، فهاهم قد اختلفوا، حتى في شرط كتاب مسلم رحمه، الذي سطره سواداً على بياض لكل ناظر يأتي بعده!

– لماذا ياترى؟

– الجواب: لأن شرط الصحة نفسه، كان فضفاضاً،
ويتسع لطيف كل هذا الخلاف!

ولتوضيح ما نقول: خذ مثلاً قول ابن حجر السابق:

احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا!

قلت:



هذا كلام، ليس بذى معنى، بعد أن وقفنا على **البنية الداخلية للأخبار**.

لأنه يمكن لمسلم أن يحتج بهم إما:

أ- **متفردين**: وقد وقفنا على عوار مثل هذا الاحتجاج، إن حصل، من خلال ما استعرضنا من **أفراد**



و**غرائب**، لا ترتفع درجة وثوقيتها فوق درك **الدرجة الأولى من السلم المعياري**. {انظر

نماذج من ذلك في: "ضعيف الصحيحين" على موقعنا، خصوصاً وأن تعريفهم للحديث الصحيح الاصطلاحي، يتطابق مع تعريف **"الخير الغريب المتفرد في كل طبقاته"** {أنزل وانظر: "إشكالات المصطلح في



علوم الحديث" على موقعنا، دون الأخذ بالاعتبار، كون كل رواية السند لا يسلمون قط من **الأخطاء المنهجية**، من سهو وغيره، على ما قرر **الترمذي** رحمه الله:

إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان ولم يسلم أحد كبيرهم من **الخطأ**

أو:

– ب بتعزید من أفراد آخري: وهذه بدورها قد تكون متابعة **بخبر متفرد آخر في كل الطبقات**



، بحيث لن تتجاوز درجة وثوقية الشاهد والمشهود له معاً، **حاجز الدرجة الثانية** **السلم المعيار!**

قلت:



فإذا كان هذا هو الحال مع **الطبقة الرفيعة الأولى** عند **مسلم** في **صحيحه**، فمن نوافل القول، أن الأمر سيكون أدهى مع **الطبقة الثانية**، وأمر مع **الطبقة الثالثة!**
فما بلك أن مسلماً رحمه الله:



أ) يخرج **لمن تحاشاهم البخاري في صحيحه**، مع أن هذا الصنيع من طرفه يطعن في منهجيته، لأنه يصح بهذا الصنيع ما ضعف **البخاري** بدليل (مادام الأخير قد أورد ترجمة الرجل المطعون فيه من طرفه وخبره أو أخباره في أحد تواريخه الثلاثة)، من دون أن يفسر لنا مسلم حكمه، أو يرد حكم البخاري على الرجل!!!

ب) بالإضافة إلى **الشرح الكبير** الذي أحدثه في **الصلابة الحديثية**، حين قبل فقط ب المعاصرة بين المحدثين دون التيقن من كونهم قد التقوا أم لا؟ فاتحاً باباً شريعاً لولوج **ضعيف المنقطعات** إلى **صحيحه!!!**

فيما يختص أصحاب الكهف؟

وعوداً على بدء.

تري!، هل للخصام الذي دار بين الشيخين: **ربيع هادي بن محمد عمير المدخلي** (1351 هـ/1932 م -)، و**حمزة المليباري**، ودام لعدة سنوات، من معنى الآن في نفس الأمر؟.

ما أظن أن الإجابة عن هذا السؤال تعسر، بعد الآن، على القارئ العادي.

انتهى وتليه الحلقة الرابعة والعشرون

السند والهندسة الحديثة

المختبر الحديث



(1) التطوير الزمني الشبلي

طبولوجيا تنقل الأخبار عبر الزمن

الهندسة الحديثة
الحلقة الرابعة والعشرون
المختبر الحديث

التحليل الزمني الشمولي (9) طبولوجيا تنقل الأخبار عبر الزمن

سوف نضرب مثالا لهذا النوع من **التخريج الهندسي المتعمق** بحديث ورد في **الصحيح** وغيرها، وكان مثار **اختلاف** و**لغط** قديماً وحديثاً، لنوقف القارئ من خلاله وبالملموس على عدة أمور:

أولاً: ما ظل يعتري المنهج التقليدي من نقص في معالجة الحقل من جهة الحسم في وثوقية الأخبار، وتجاوز المنهج الجديد لذلك،
ثانياً: المستويات المختلفة من التحليل التي يتطلبها المنهج،
ثالثاً: نوع المعرفة الضرورية التي يجب أن تتوفر في المحدث المعاصر، من الآن فصاعداً.
رابعاً: الوقوف على درجة الوثوقية الفعلية لتنقل الأخبار عبر الزمن.

وقد اخترنا أن نمثل لتشغيل المنهج بتخريج حديث:

﴿صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام﴾

الذي نسبت روايته إلى الكوكبة التالية من الصحابة:

- (1) أم المؤمنين: عائشة،
- (2) وأم المؤمنين: ميمونة،
- (3) وعلي بن أبي طالب،
- (4) وأبي هريرة،
- (5) وعبد الله بن عمر بن الخطاب،
- (6) وعبد الله بن عباس،
- (7) وأبي ذر الغفاري،

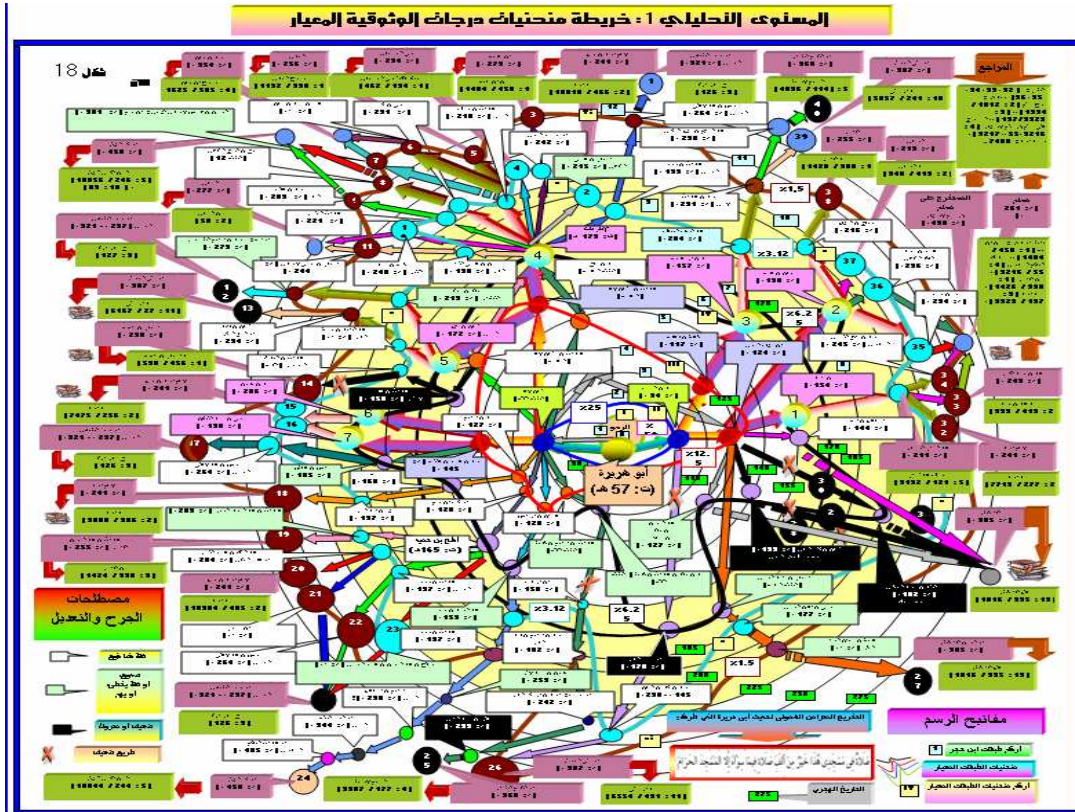
- (8) وجبير بن مطعم،
 (9) وعبد الله بن الزبير بن العوام،
 (10) وسعيد بن أبي وقاص،
 (11) وجابر بن عبد الله،
 (12) ويروى بن مالك،
 (13) وأبي سعيد الخدري،
 (14) وسعد بن الأرقم.

9.1 المستوى الأول من التحليل السندي

9.1.1 التحليل الزمني

يقوم هذا التحليل على أساس **زمني شمولي** (Synoptic).

وهو تحليل نقوم فيه بتخريج واستقصاء كل الطرق التي وردت بالخبر عن صحابي معين، ثم رسم مسارات تنقل تلك الطرق، أو القنوات عبر الزمن، تنتهي بالمراجع الموردة للخبر على حواف الخريطة، كما يوضح اللوح التالي.



ثم يتلو هذه الخطوة رسم "منحنيات تساوي درجات الوثوقية المعياري".

وهي تتم بالوصل بين أفراد كل طبقة طبقة بمنحنى يحمل درجة الوثوقية كما هو واضح في الشكل 18

أعلاه.



وظاهر من شكل الخريطة، أنها تشبه تماماً ما يظهر على شاشات الرادارات، في الصورة المقابلة، بالنسبة لتتبع مسارات الطائرات في الفضاء المحيط بالرادار، حيث يتم تحديد توقعاتها الزمانية، التي تترجم إلى مسافات عن مركز تواجد الرادار، باستعمال خاصية ثبوت تنقل الإشارات الكهرومغناطيسية وهي 300,000 كيلومتر في الثانية.

و الخريطة في شكل 18 تمثل مسارات طرق الخبر الذي يرويه التابعيان:

أ) **سعيد بن المسيب** (13 هـ - 94 هـ)

ب) **وأبي عبد الله سلمان الأغر** (ت: ؟) عن:

أبي هريرة المتواجد قرب مركز الخريطة، حيث يتواجد الرسول ﷺ، منيع هذا الخبر.

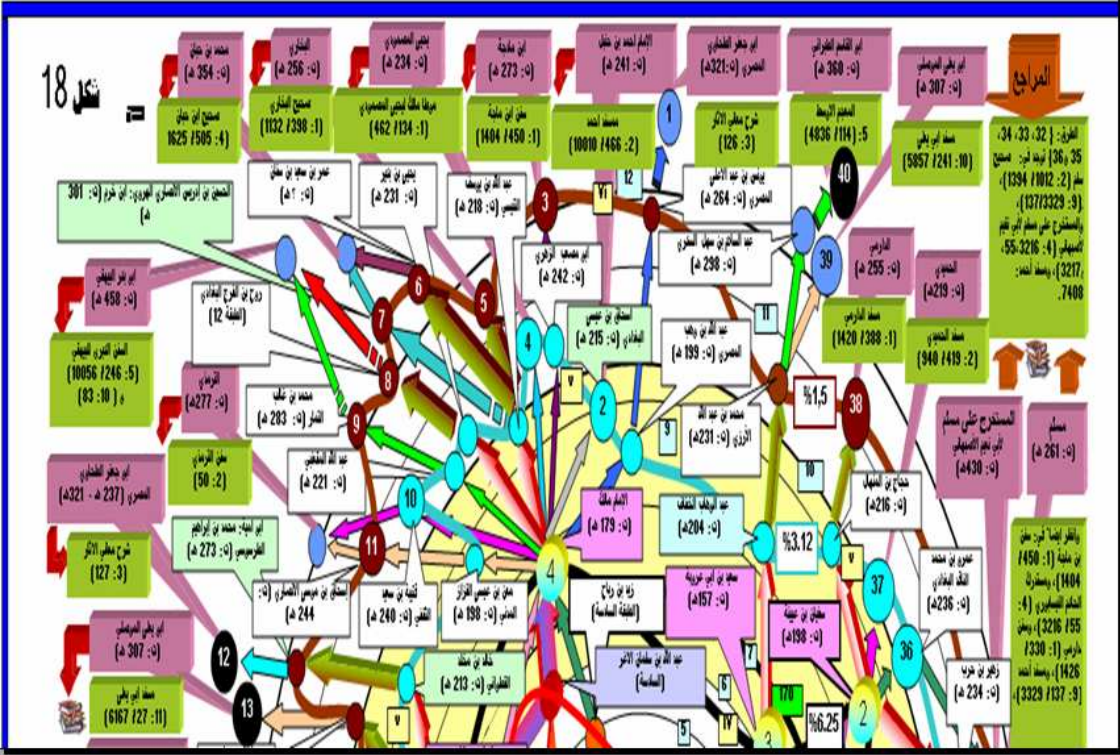
وقد تم تخريج وتتبّع كل قنوات (طرق) الخبر عن **التابعيين المذكورين** وتحصل لنا منها من خلال ما توفر لنا من مراجع إلكترونية: أربعين قناة (طريقاً) في مثالنا هذا، من بينها قنوات البخاري ومسلم وكل أصحاب السنن والمسانيد والمجامع.

ولكبر حجم شكل 18 وتعذر إمكان رؤية تفاصيله فقد قسمناه إلى ثلاثة شرائح مستعرضة القطع، كما

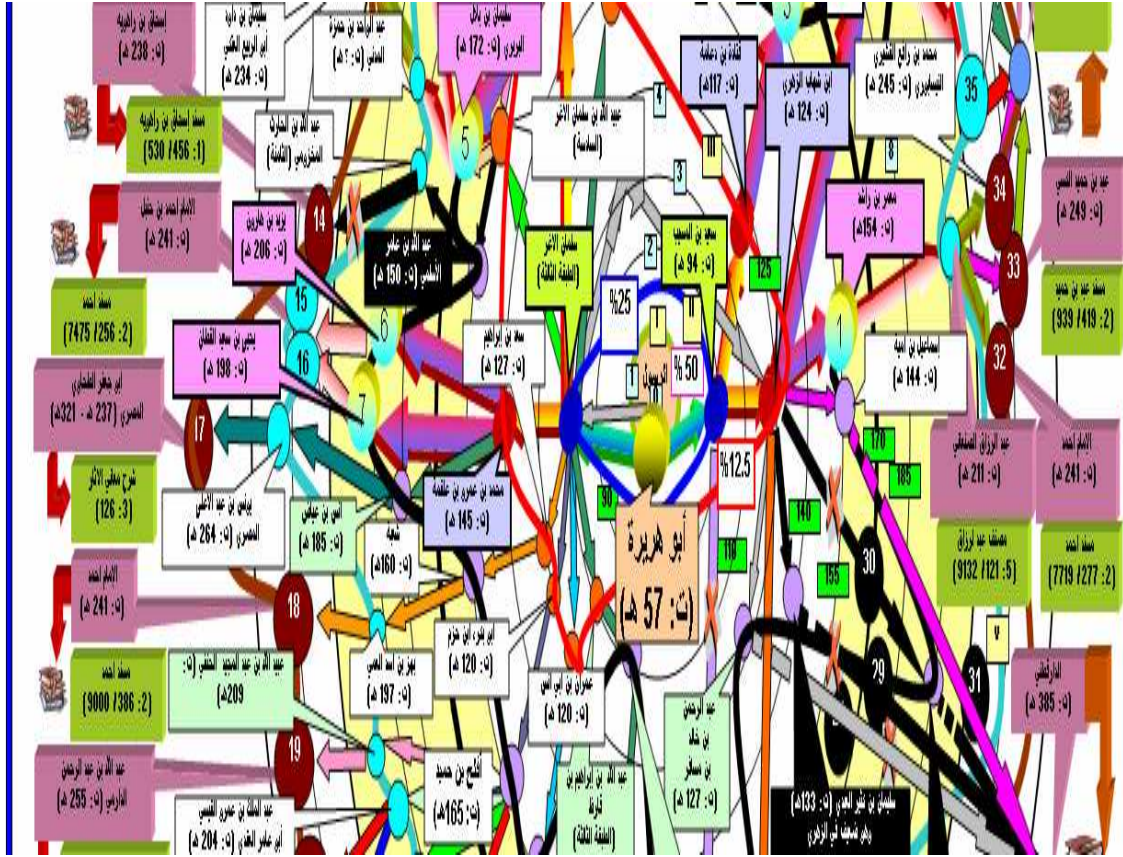
توضح الألواح التالية:

الشريحة المستعرضة العلوية للوح:

المسنوى التحليلي 1: خريطة منحنيات درجات الوثوقية المعيار



الشريحة المستعرضة الوسطى للوح:

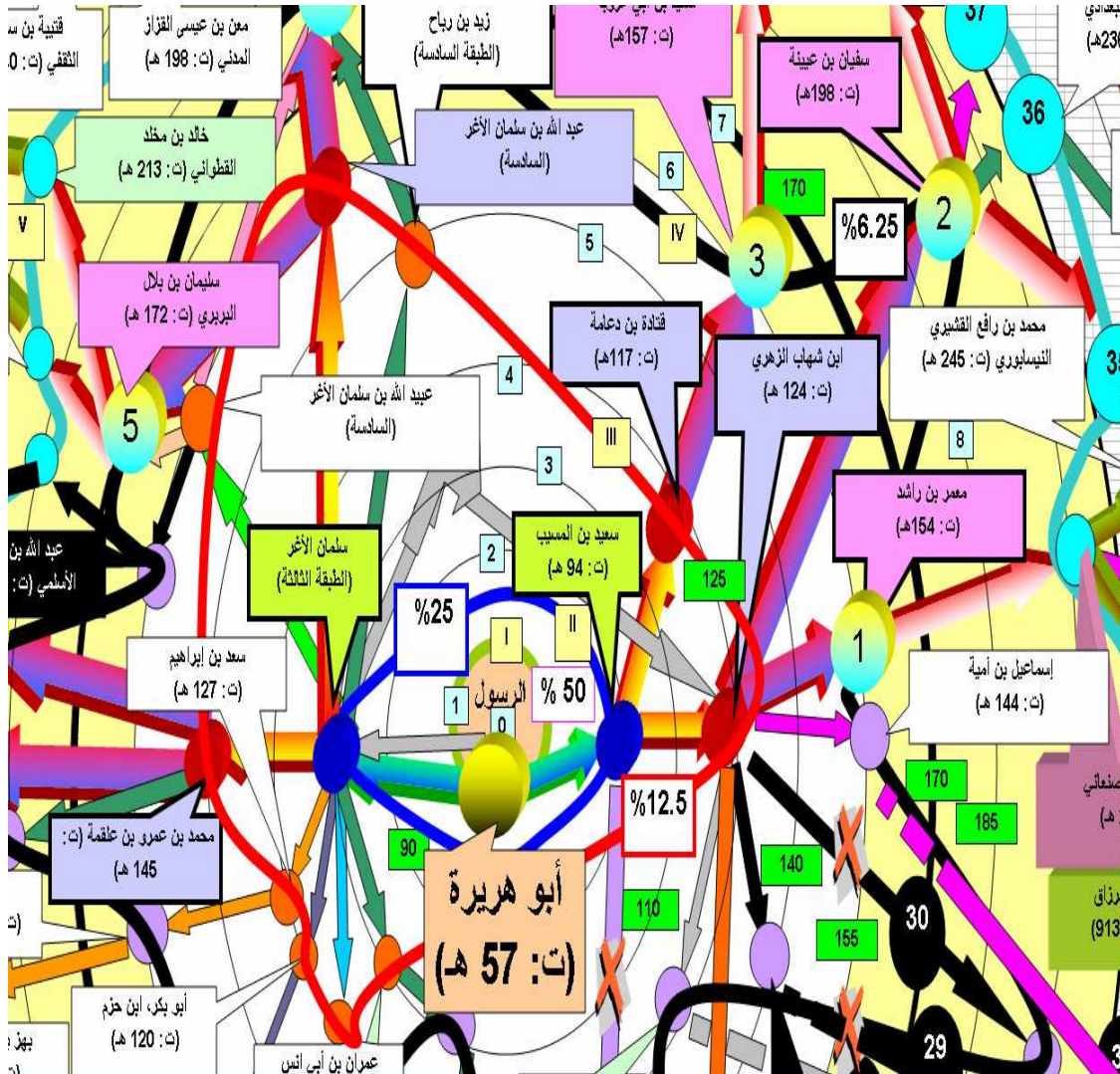


ويظهر في هذا المقطع الوسط **أبو هريرة** المتموقع على المنحنى الأخضر لمساويات درجة الوثوقية

النقلية من الدرجة الأولى، وهي درجة الصحابة ب وثوقية معيارية نقلية إلى الرسول ﷺ تساوي **50**

% وتحمل الرقم الروماني (I) الدال على طبقة الصحابة. وللوقوف على التفاصيل فسنقوم بتكبير وسط هذه

الشرح، كما في الشكل التالي:



ويظهر التابعيان: **سعيد بن المسيب** على يمين **أبي هريرة** و**الأغر** على يساره ويتموقعان معاً على المنحنى الأزرق الذي يمثل **الدرجة الثانية من المعيار (II)** ب وثوقية معيارية نقلية إلى الرسول ﷺ تساوي **25%**.

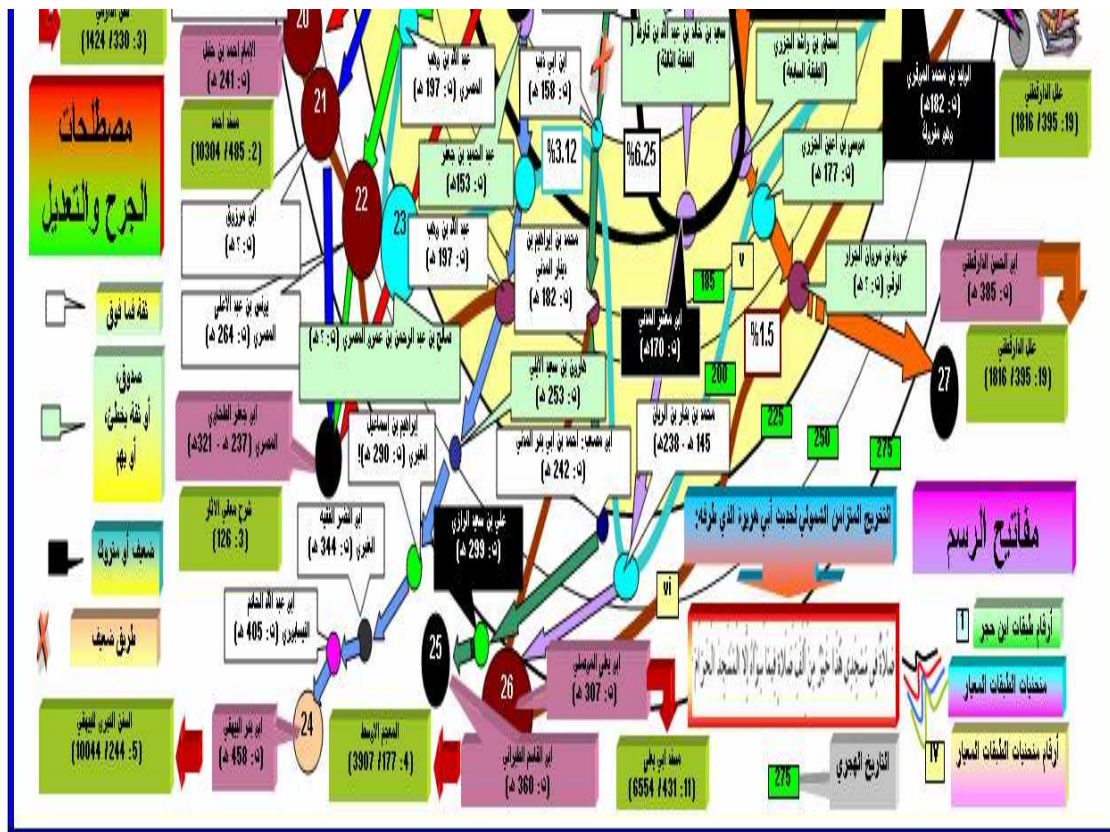
ويحدث عن كل من سعيد بن المسيب والأغر على انفراد عدة نقلة، كما تو ضح الأسهم التي تنتهي رؤوسها على منحنى **الدرجة الثالثة من المعيار (III)** وهي باللون الأحمر هنا ب وثوقية معيارية نقلية إلى الرسول ﷺ تساوي **12.5%**.

وتمثل الدوائر الخلفية الكبرى على الخريطة الحدود الزمانية للطبقات الإثنتي عشرة في تصنيفية **ابن حجر العسقلاني**. وقد رسمناها هنا فقط، من باب الاستئناس، لنوقف القارئ على بعض عيوب هذا التصنيف غير الدقيق.

وسنعمد بعد في رسم مثل هذه الحقول، دوائر زمانية مطلقة كما على شاشات الرادارات تماماً، حيث سنجعل الفارق الزمني بين الدوائر، وعلى خلاف ما في طبقات ابن حجر ثابتاً.

وقد رسمنا أيضاً خطوط "منحنيات تساوي درجات الوثوقية المعيار" لتتقل مثل هذا الخبر في الزمن. وهو المحدد لطبقاتنا الحقيقية ضمن المعيار.

الشريحة المستعرضة السفلية للوح:



9.2) المستوى الثاني من التحليل

يمكن اعتبار الخريطة السابقة كلفظة فوتوغرافية سكونية شمولية لتتبع تنقل الخبر من في رسول الله ﷺ إلى أن يتم تدوينه.

وهو ما وضعناه في شكل 19، حيث لم نرسم في هذه الخريطة سوى القنوات (الطرق) المعززة ومنحنيات درجات الوثوقية المعيار.

قلت:

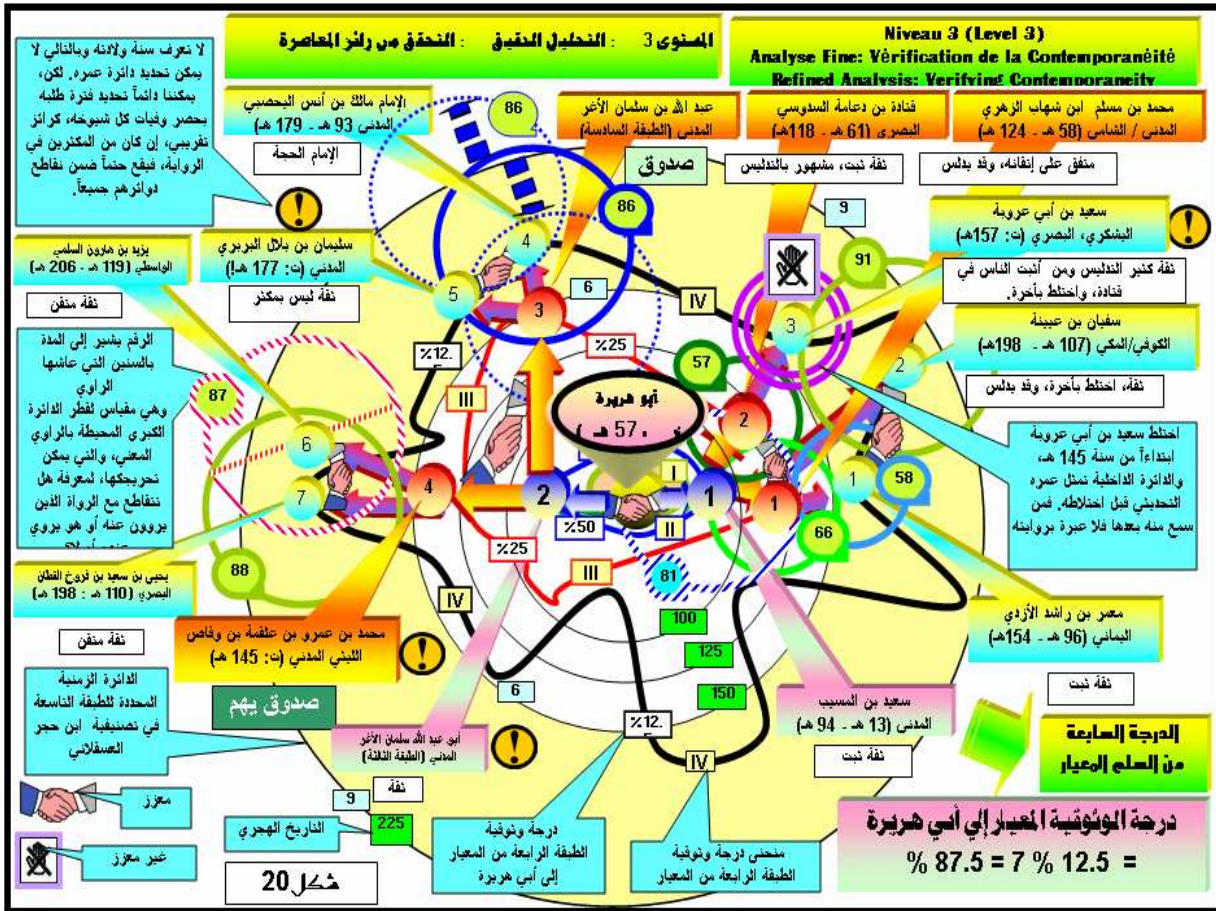


لاحظ أن هذه الخريطة المختزلة لا تمثل سوى **ثلاثة عشر طريقاً فقط من الأربعين**

طريقاً المخرجة في اللوح الأصلي، إلا أنها حاملة لكل ما هنالك من **معلومية موثقة** مما يحتويه هذا الخبر من **وثوقية معيارية**.

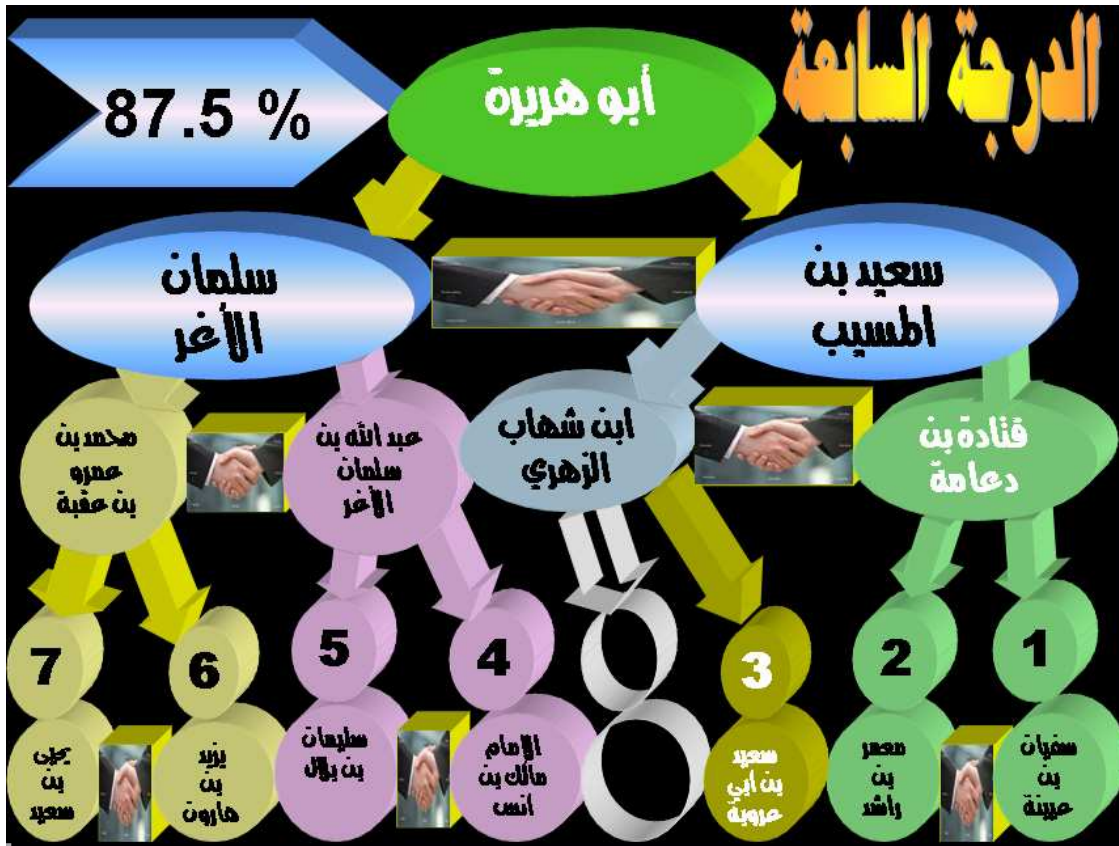
9.3 المستوى الثالث من التحليل

هذا عمق مجهري آخر من التحليل، مختزل من خريطة **التحليل الثاني** أعلاه، حيث اقتصرنا هنا على إبراد مسارات القنوات (الطرق) التي تقع على **منحنى الدرجة الرابعة** من الوثوقية المعيار فحسب ولم نتعدها، كما هو واضح من الشكل 20 التالي:



وظاهر من الخريطة، أن التعزيز حاصل في كل الطبقات ما قبل الرابعة وأن منحى تساوي الوثوقية المعيار في الطبقة الرابعة يحتوي على **7** رواة من أصل **ثمانية** التي يتطلبها المعيار.

وبالتالي، فدرجة وثوقية الخبر من طريق التابعين **سعيد بن المسيب** و**سلمان الأغر** تبلغ **الدرجة السابعة** من درجات السلم المعيار، كما هو واضح من اللوح التالي:



أي أن درجة وثوقية هذا الخبر إلى أبي هريرة هي:

$$12.5 \% \times 7 = 87.5 \% .$$

فالخبر إذن، ثابت إلى أبي هريرة، دونما حاجة بنا إلى الاستقصاء في تتبع الطرق الأخرى الواردة عن رواة آخرين غير ابن المسيب وسلمان الأغر عن أبي هريرة، اللهم من جهة الاستئناس فقط.

قلت:



وقد رسمنا حول بعض الرواة في شكل 20 دوائر تمثل أقطارها **عمر الراوي** الذي تحيط به، وسجلنا

قيمة هذه الأقطار أو الأعمار على الدوائر المعنية كما هو موضح في شكل 20.

والغرض من هذه الدوائر العمرية، **هو التيقن من المعاصرة بين الرواة**، وذلك من خلال **إزاحة**

الدوائر حول الراوي المعني، إما إلى الأمام في **الزمن المستقبلي** ليعلم ألتقاطع مع الدائرة العمرية

لتلميذه (أو تلميذه) أم لا؟، وإما إلى الخلف **نحو الماضي**، ليعلم ألتقاطع مع دائرة **شيخه المباشر** أم لا؟.

وهذا من أجل التيقن من **التغطية المعاصرة بين الرواة**.

قلت:



ويتبين من هذه الخريطة المختزلة، وجود ستة رواة من بين الثلاثة عشرة، لا

دوائر عمرية لهم وهم:

(1) أبو هريرة، و(2) أبو عبد الله: سلمان الأغري، و(3) ابنه عبد الله، و(4) محمد بن عمرو بن وقاص، و(5) سليمان بن بلال البربري، و(6) سعيد بن أبي عروبة.

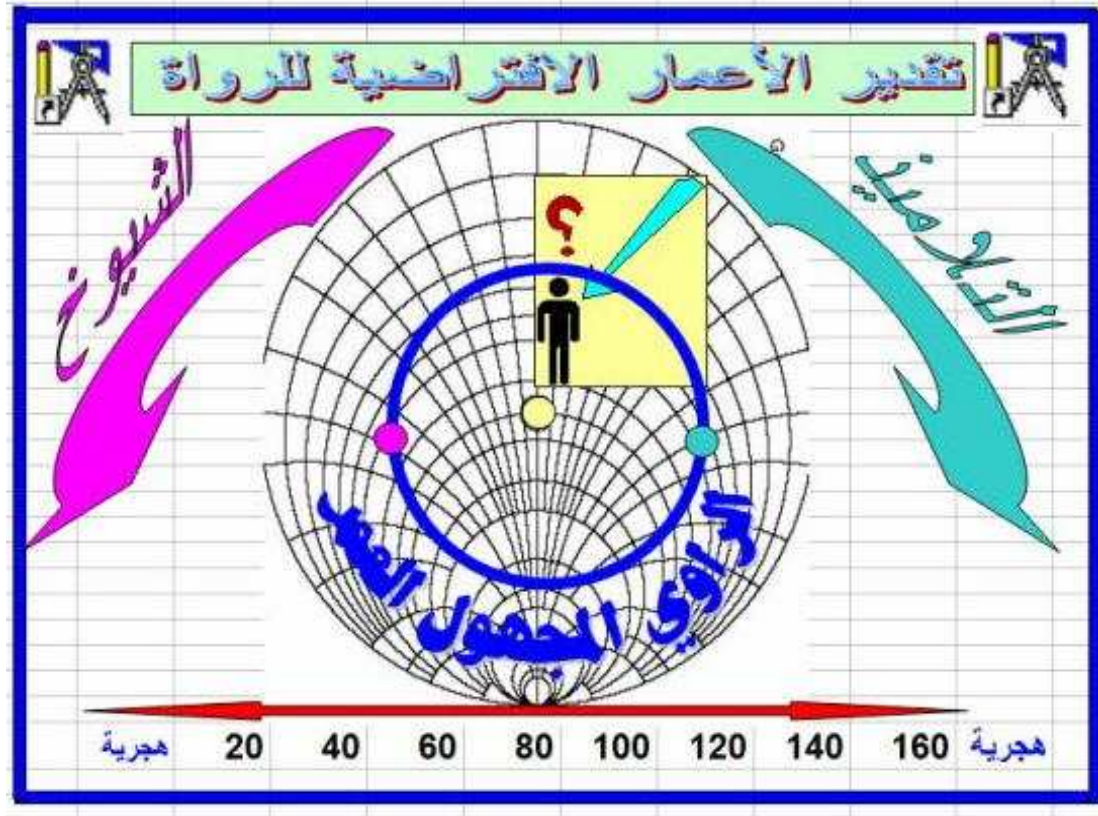
وهذا ناشئ إما **للجهالة المطلقة بتاريخ ولادتهم ووفياتهم** أو **بأحدهما**، مما لا

يحدد توقعهم الدقيق على **محور الزمن** بالنسبة لفترة **معاصرتهم** ل **شيوخهم** أو ل

تلامذتهم.

انتهى وتليه الحلقة 25

المستوى الرابع من التحليل تحديد الأعمار الافتراضية النشطة للرواة



الهندسة الحديثة

الحلقة الخامسة والعشرون

المستوى الرابع من التحليل

تحديد الأعمار الافتراضية النشطة للرواة

9.4.1.1 لماذا نحتاج إلى طريقة لتقدير الأعمار الافتراضية للرواة ؟

لفهم هذه الضرورة المنهجية نحتاج أن نستعين بالرسم التالي:



حيث رسمنا فيه على محور زمني موحد تخوم طبقات المحدثين عند كل من الحافظين شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748 هـ) وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773 هـ - 852 هـ).

ولكبر حجم اللوح فقد قسمناه إلى 5 مناطق مرقمة (1ن 2ن 3، 4ن و5) سنعيد عرضها مكبرة حتى يمكن تبين خصائص هذه المقارنة.

اللوحة العلوية رقم 1:



لاحظ على اللوح أن الإمام أحمد صنف ضمن الطبقة الثامنة عند الذهبي والعاشرة عند ابن حجر.

اللوحة العلوية رقم 2:

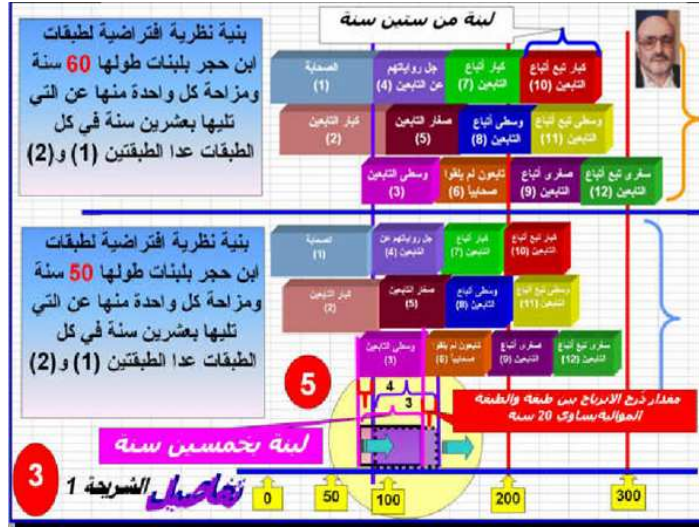


لاحظ على هذا اللوح أن أبا حاتم الرازي صنف في الطبقة العاشرة عند الذهبي والحادية عشرة عند ابن حجر، وأن عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني صنف في الطبقة التاسعة عند الذهبي والحادية عشرة عند ابن حجر العسقلاني، بينما صنف أحمد بن شعيب النسائي صاحب السنن ضمن الطبقة الثانية عشرة عند ابن حجر!

وهو ما يوحي باعتبارية هذا التحديد للطبقات عند الحافظين.

اللوحة السفلى رقم 3:

في محاولة منا لاستشفاف المنطق من وراء تصنيفية ابن حجر فقد رسمنا في الشق العلوي من هذا اللوح طبقات تمتد بطول ستين سنة لكل واحدة منها ومزاحة عن بعضها البعض بتداخل عشرين سنة وحاولنا مطابقتها على محور الزمن الهجري مع طبقات ابن حجر الأصلية كما يبين اللوح التالي:



وقد رسمنا في الشطر السفلي من هذا اللوح طبقات بطول 50 سنة ومزاحة عن بعضها البعض مع تداخل بعشر سنوات.

اللوحة السفلي رقم 4:

يبين هذا اللوح تخوم ابن حجر التي حاولنا مطابقة طبقاتنا الافتراضية معها.



اللوحة التفصيلي رقم 5:

لا حظ الإشكال كما هو موضح باللوح.

وبمجرد تسليم الرياضياتيين بالنقطة كمفهوم حدسي، لهم عنه تصور هلامي وضبابي في
الذهن كمعرفة أولية وقبلية، فلم نرهم يكثرثون كثيراً، أو يتخرجون، على غرار ما كان يتطلبه
المنهج العلمي السليم بادي الرأي، في أن يثبتوا لها "مصادقات" منطقية في عالم الأعيان، بل
وجدناها قد اتخذوها لبنة من لبناتهم البنائية المفضلة، وذهبوا يشيدون بها صروحاً من
العوالم الهندسية، لا وجود حقيقي لها سوى في ذهن الرياضياتيين.
وعلى النقطة التي لا بعد لها، وجدناهم قد ابتنوا مفهوم الخط المستقيم، ثم باقي الأشكال
الهندسية التقليدية الأخيرة مثل: المثلث، المربع، والمخمس....، ثم الدائرة، ثم
الإهليلجيات.... إلخ.

والمتتبع لخيوط العملية الذهنية التي قادت الرياضياتيين إلى هذا النوع من البناء، يكتشف
وكأن الرياضياتيين عقلنوا العملية ضمن خطوات تركيبية تنطلق من الأبسط المتبادر في الذهن،
متجهة نحو الأعقد المجرد، ضمن عملية تركيبية وتجميعية في آن، لكن محكومة بنسق منطقي
صامد.

فقد اعتبرت النقطة في هذا النسق من التفكير بمثابة اللبنة المعيارية التي تدخل في كل بناء،
ومنها استخرج الخط بصفته مجموعة من النقاط متراسة بجوار بعضها البعض بطريقة خاصة،
ثم من الخط كمفهوم مركب انتقلوا إلى المثلث، ثم المربع، فالمضلعات المتعددة الوجوه،
فالدائرة، فالمنحنيات المختلفة، فالمسطحات، فالمجسمات،... إلخ..، كتطبيق لذات الإجرائية،
بقواعد وقوانين تجميعية بنيوية ثابتة.

وكما استعمل الرياضياتيون مفهوم **"النقطة"** كمفهوم حدسي وأقاموا فوقه كل صروح



الهندسات الرياضية المختلفة من: **إقليدية** (نسبة إلى الأغريقي إقليدس (عاش

في القرن الثالث قبل الميلاد)، و**ريمانية** (نسبة إلى الألماني ريمان (Georg Friedrich



، و**لوباتشيفسكية** (نسبة إلى (Bernhard Riemann) (1826 - 1866)) ،

الروسي نيكول إيفانوفيتش لوبانشفسكي (Nikolai Ivanovich Lobachevsky) (1793 -



1856) ، وكلها كان لها التأثير الكبير في تأطير الفكر الإنساني وتطوره،

فكذلك وجدناهم يلجأون إلى استعمال مفهوم **"المجموعة"** في الرياضيات دون كثير اكثرات

بخصوص دقة التعريف، ليبتنوا فوقها كمفهوم أولي كل صروح فروع الرياضيات المعاصرة

الحديثة.

فمفهوم **"المجموعة"** في الرياضيات، مفهوم حدسي أولي قبلي من هذه الحديثة.

ولا شك، أننا نصادف في حياتنا اليومية الكثير من الأشياء التي تندرج بداهة ضمن هذه

التصنيفية، بهذا المعنى الحدسي الأولي المبتذل. فتلامذة فصل يكونون مجموعة، وفصول

مدرسة يكونون بدورهم مجموعة مختلفة، ومدارس البلدة يكونون بدورهم مجموعة

أخرى...، وهلم جرا، وإلى ما لانهاية له.

وظاهر أننا نمايز، ونفرق بين مجموعة وأخرى إما بالوصف، أو بما تتركب منه من أعضاء أو عناصر.

وقد درج الرياضياتيون على تعريف "المجموعة" بطريقتين:

(1) **طريقة الجرد التفصيلي للأعضاء:** وأساسها يقوم على سرد كل الأعضاء

المكونين للمجموعة، أو المنضوين تحتها. ويرمز للمجموعة في هذه الحالة بعدد عناصرها المحصورة ما بين معقوفتين: {أ، ب، ج، د}، أي المجموعة المكونة تحديداً من العناصر: "أ"، و"ب"، و"ج" و"د" حصراً، لا غير.

(2) **طريقة البناء المجموعي:** فإن أردنا وصف مجموعة الطلبة الذين تتجاوز أعمارهم سن العشرين، فإننا نعبر عن ذلك صورياً بالصيغة المختصرة التالية:

{س|س طالب يتجاوز سنه 20 سنة}

ونقرأ ما بين المزدوجتين كالتالي: "مجموعة كل س، بحيث س طالب يتجاوز عمره

20 سنة". واللبنة البنائية في هذه العملية يرمز لها صورياً بالرمز، أو القالب

التالي: { | }.

وواضح أن هذا النوع من التحديد يعتبر تحديداً وصفيًا، لأنه يعبر عن المجموعة بالخواص التي يتسم بها الأعضاء.

وللوصف مطلق الحرية في اختيار الطريقة التي تناسبه في التعريف. بل يمكنه

اللجوء إلى أية طريقة تعجبه.

فمثلاً، قد نعبر عن الأعداد الطبيعية الأصغر من العدد عشرة بالمجموعة

الحصرية: $\{1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9\}$ ، أو بالقلب الوصفي:

$\{s \mid s \text{ عدد أقل من عشرة}\}$

ويستعمل عادة البنى العادي للحروف الأبجدية للتعبير عن العناصر ضمن مجموعة ما، والبنى الثخين للتعبير عن المجموعة ذاتها. فالرمز "س" يشير إلى عنصر ضمن المجموعة "س".

1.1 تعريفات

- **الانتماء:** نعرف انتماء العنصر س إلى المجموعة س، بكتابة ذلك رمزياً: $s \in S$ ، حيث الرمز $\in$ ، يعبر عن خاصية الانتماء. وهكذا نكتب: $a \in \{a, b, c\}$ ، أو $a \in A$. ونعبر عن عدم الانتماء بالرمز: $\notin$.

- **المجموعة الجزئية:** إذا كونت س و ص مجموعتين وكانت س تحتوي على مجموعة جزئية منضوية تحت ص، فإننا نقول بأن س مجموعة جزئية من ص، ونعبر عن ذلك رمزياً بكتابة: $S \subseteq V$ ، حيث يقرأ الرمز $\subseteq$ "مجموعة جزئية من".

ويظهر جلياً أن كل مجموعة، هي في آن، مجموعة جزئية من نفسها.

- **الانضواء الحقيقي:** إذا كونت س و ص مجموعتين، فنقول بأن س مجموعة جزئية حقيقية في ص، إذا ما كانت س منضوية كلية في ص، وكانت ص تحتوي على الأقل، على عنصر إضافي لا تشتمل عليه المجموعة الجزئية س. ونعبر عن ذلك رمزياً بكتابة: $S \subset V$ ، حيث يقرأ الرمز $\subset$ "مجموعة جزئية حقيقية من". ونعبر عن فقدان هذه الخاصية بكتابة رمز النفي $\not\subset$.

- **المجموعة العامة، أو عالم المجموعات:** في كل نقاش يدور بين شخصين أو أكثر، حول موضوع معين، سواء أكان موضوع النقاش رياضياتياً أو غيره، فإن المتخاطبين يسلمون ضمناً، حتى وهم لا يعلمون بذلك، بوجود إطار مرجعي بخصوص القضايا المثارة حولها النقاش.

ويطلق على كل إطار مرجعي هذا شأنه: "**عالم الخطاب**" أو "**عالم المقال**". وبالمثل يمكن أن نقتصر على مجموعة معينة، تحتوي على عدد معلوم من العناصر، ضمن مجموعة أشمل وأكبر. وسوف نطلق اسم "**المجموعة العامة**" (Universal Set) أو "**المجموعة العالم**" (Universe) على هذه المجموعة الكبرى وسوف نرمز لها بالرمز U .

ويمكن تعريف "المجموعة العامة" أو "العالم" U ، بأنها مجموعة من عناصر خاصة ينحصر النقاش حولها. وكل الموضوعات المثارة أثناء النقاش، تعتبر عناصر لهذه المجموعة العامة أو لهذا العالم U . أي أن هذا العالم هو كل ما هنالك.

- **المجموعة الفارغة:** إذا كانت مجموعة ما تحتوي على الأقل على عنصر واحد، فيقال عنها بأنها ليست فارغة. وإذا فقدت مجموعة ما كل عناصرها قيل عنها بأنها مجموعة فارغة. ويرمز عادة إلى "المجموعة الفارغة" إما برمز $\{\}$ أو برمز $\emptyset$. ويطلق أحياناً على المجموعة الفارغة اسم "المجموعة الصفر".

وكأمثلة:

- **فالمجموعة:** $\{ \}$ تتضمن نفسها كمجموعة جزئية $\{ \}$ ، ولا مجموعة جزئية حقيقية لها.

- **والمجموعة:** $\{b\}$ تتضمن مجموعتين جزئيتين: $\{ \}$ و $\{b\}$ ، ومجموعة جزئية حقيقية واحدة: $\{ \}$.

- **والمجموعة:** $\{a, b\}$ تتضمن بالاستقراء التام أربع مجموعات جزئية وهي: $\{ \}$ ، و $\{a\}$ ، و $\{b\}$ ، و $\{a, b\}$ ، وثلاث مجموعات جزئية حقيقية وهي: $\{ \}$ ، و $\{a\}$ ، و $\{b\}$.

- **المجموعة المكملّة أو المتممة**: إذا كانت $B = \{1, 2, 4, 5\}$ تمثل مجموعة جزئية في العالم $L = \{0, 1, 2, 3, 4, 5, 7, 8\}$ ، فإننا نعبر عن المجموعة الجزئية المكملّة أو المتممة لها في L ، بأنها تلك التي لا تحتوي على عناصر من B ، ونكتبها $B' = \{0, 3, 7, 8\}$.

- **التساوي بين مجموعتين**: نقول عن مجموعتين S و V بأنهما متساويتين إذا ما احتوت كل واحدة منهما على نفس عدد العناصر.

- **الانفصال**: إذا كانت مجموعتان لا تحتويان على أي عنصر مشترك بينهما، قيل عنهما بأنهما منفصلتين. ونضرب مثلاً لهما بالمجموعتين: $S = \{أ، ب، ج، د\}$ ، و $V = \{ل، ع، ف\}$ ، حيث لا يوجد عنصر مشترك بينهما.

- **التطبيق**: يقال عن أية علاقة "ع" تقيم تناظراً بين كل عنصر من عناصر المجموعة S ، وعنصر آخر نظير، على الأكثر، من عناصر المجموعة V ، بأن ع تطبق س بداخل (into) V . وفي هذه الحالة، وهذه الحالة وحدها، فإن كل عضو ينتمي للمجموعة S يقابله عضو نظير، لا غير من المجموعة V . ويطلق على هذا النظير في V اسم: "الصورة للعنصر في S ".

وفي حالة ما إذا طبقت S بداخل V ، وكانت صورة S تساوي V ، فنقول بأن S طبقت على (onto) V .

- **الاقتران واحد لواحد**: إذا ما طبقت S على V ، وكان كل عنصر في V يمثل صورة لعنصر واحد في S ، أطلقنا على هذا التطبيق اسم: "التطبيق المقترون واحد لواحد" للمجموعة S على V .

- **المجموعات المتكافئة**: إذا ما أمكن تطبيق S باقتران واحد لواحد على V ، قلنا بأن S تتكافأ مع V ، وكتبنا ذلك رمزياً: $S \sim V$. أي أنه توجد بينهما علاقة تكافؤ.

- **المجموعات المنتهية**: يقال عن مجموعة ما S بأنها لا منتهية، إذا ما كانت تكافئ مجموعة جزئية حقيقية من نفسها، وإلا فالمجموعة مجموعة منتهية.

- **الأزواج المرتبة:** يعرف الزوج المرتب، بأنه ذلك الزوج الذي يقيم علاقة ترتيبية بين عنصرين: س، و ص، بحيث يتقدم س على ص في الترتيب. ويرمز للزوج بالرمز (س، ص)، وتقرأ هذه العبارة: "الزوج المرتب س فاصلة ص".

(2) القوانين الجامعة للمجموعات:

إذا كانت أ، و ب، و ج، ثلاث مجموعات جزئية من المجموعة العامة للعالم ل، فإن القوانين التالية تحكم هذه المجموعات:

(1) قوانين التوحد:

1	$A \cup \emptyset = A$ ، و $A \cup L = L$
'1	$A \cap \emptyset = \emptyset$ ، و $A \cap L = A$

(2) قوانين التطابق:

2	$A \cup A = A$
'2	$A \cap A = A$

(3) قوانين الإبدال:

3	$A \cup B = B \cup A$
'3	$A \cap B = B \cap A$

(4) قوانين التجميع

4	$A \cup (B \cap C) = (A \cup B) \cap (A \cup C)$
'4	$A \cap (B \cup C) = (A \cap B) \cup (A \cap C)$

(5) قوانين التوزيع

$$5 \quad (A \cup B) \cap (C \cup D) = (A \cap C) \cup (B \cap D)$$

$$5' \quad (A \cap B) \cup (C \cap D) = (A \cup C) \cap (B \cup D)$$

وستجد كل هذه القوانين تطبيقاتها العملية في عملية حصر الرواة للثبوت من معاصرتهم لبعضهم البعض، ولتحديد فتراتهم النشطة في التحديث والتحمل.

في تقدير العمر التحديثي الافتراضي للرواة

لا شك أن كل من سيعنى بتخريج وتحقيق الأخبار، سيصادف في الكثير من الأحيان بعض المشاكل بالنسبة لبعض الرواة الذين لا يوقف لهم على تواريخ ولادة أو وفيات. وأكثر ما نجد بخصوصهم، هو أن الراوي الفلاني ينتمي إلى طبقة كذا، من دون تحديد لتواجده الفعلي بها، أهو في بدايتها، أو في وسطها، أو في نهايتها.

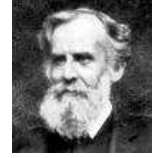
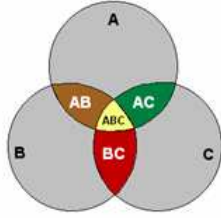
فإذا انضاف إلى هذا الإشكال الإجرائي العملي، الإشكال الخلفي المستبطن المتمثل في هلامية التعريف الفضايف لمسمى "الطبقة" ذاتها، أدركنا ما قد يعترضنا من إشكالات ومعاوص بخصوص الجزم بفترة المعاصرة بين الرواة، وبالتالي إمكان الجزم بحصول اللقاء أو التحديث بينهم. وقد نقع أحياناً في مأزق إجرائي حرج إذا ما صادفنا بعض الرواة المشتهرين بالإرسال أو التدليس، أو كليهما معاً، لنحكم على أخبارهم بأية درجة من الوثوقية أو اليقين، من حيث الانقطاع أو الاتصال.

فكيف نحترس من الوقوع في شرك مثل هذه الأخطاء الاتصالية؟.

1.1 مرحلة التحليل الأولي البسيط

سوف نستعين هنا ببعض المفاهيم المستقاة من حساب المجموعات الرياضية،

وبالخصوص بأشكال المنطقي **الإنجليزي جون فين** (John Venn) (Venn Diagrams) (1834)



، المعبر عنها بدوائر، كما في الشكل المقابل (1923 0)

لنفترض إذن، وهذه حالة ترد بكثرة أثناء تخريج الحديث، أننا أعطينا قائمة بأسماء بعض شيوخ وتلامذة راو معين، مع تواريخ ولادتهم ووفياتهم، كما هي مستقاة من كتب علم الرجال مثل **"تهذيب الكمال"** للحافظ المزي، أو مختصره **"تهذيب التهذيب"** لابن حجر العسقلاني، وطولبنا بتحديد العمر الافتراضي لمحدث يحدث عن هؤلاء الشيوخ ويحدث عنه هؤلاء التلاميذ. فأول إشكال يصادفنا قبل الشلاوع في هذا العمل هو أننا لا نقف لهذا الراوي على تاريخ ولادة أو وفاة أو كليهما معاً، كي نحدد بالضبط موقعه على محور الزمن بالنسبة لهؤلاء الرواة.

فلو رمزنا إلى كل راو من هؤلاء الرواة **بدائرة قطرها عمر الراوي المعني** كبصمة له، ورسمنا تلك الدوائر على محور زمني كإحداثيات متصلة في الزمن، بحسب تسلسل أعمار الرواة لأمكننا الجزم بتعاصر بعض الرواة متى تقاطعت دوائرهم. وسوف نقوم هنا بتطبيق هذه المعطية لتقدير عمر قتادة بن دعامة السدوسي (61 هـ - 118 هـ)، وكأننا نجهل تماماً سني ولادته ووفاته، بغية التحقق من نجاعة الطريقة بالمطابقة البعدية كرائز لاحق، قبل إعمالنا للمنهج على رواة غفل من هاتين المعطيتين التاريخين أو بإحداهما فقط.

وقد اخترنا من بين شيوخ قتادة ثلاثة وهم:

- (1) **الصحابي أنس بن مالك** (10 ق.هـ - 93 هـ!)، وقد رقمنا دائرته برقم: 0.
- (2) **والتابعي المخضرم أبو رجاء عمران بن ملحان العطاردي** (15 ق.هـ - 105 هـ!)، له رقم: 1.

(3) والتابعي الحسن بن أبي الحسن: يسار البصري (21 هـ - 110 هـ)،
وله رقم: 2.

ومن بين تلامذته أربعة وهم:

(4) أيوب السختياني البصري (66 هـ - 131 هـ)، وهو معاصر لقتادة، وله رقم 3.

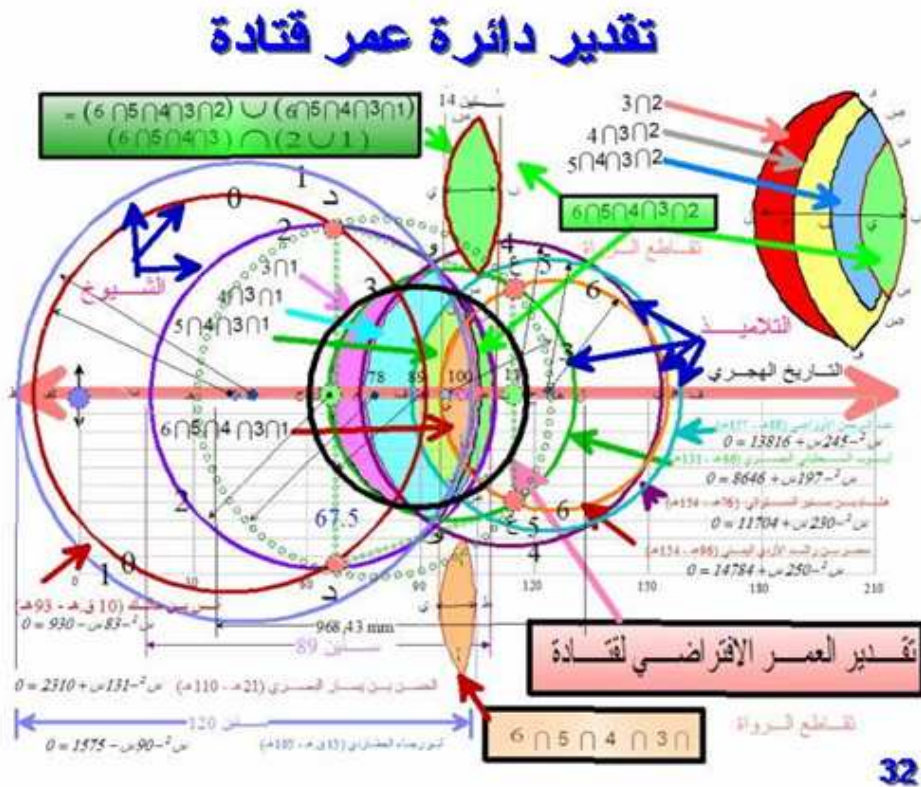
(5) وهشام بن سنبر الدستوائي (76 هـ - 154 هـ)، وله رقم 4.

(6) والفقيه المحدث عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي الشامي (88 هـ -

157 هـ)، وله رقم 5.

(7) ومعمر بن راشد البصري ثم اليمني (96 هـ - 154 هـ)، وله رقم 6.

وخاصية كل هؤلاء الرواة هي أنهم جميعهم يعاصرون الراوي المجهول الولادة والوفاة
جدلاً، أي أنهم يتقاطعون فيه كما يوضح اللوح التالي:



فلن عاصر قتادة شيوخه الثلاثة، فلا شك أن فترته التحديثية النشطة ستتقاطع مع دوائر أعمارهم، أي أنه لا بد وأن يتواجد في الحقبة الزمنية المشتركة التي يتقاطعون فيها ثلاثتهم زماناً. وهو ما يمكن أن نعبر عنه صورياً بلغة المجموعات كالتالي:

$I_1 \cap I_2 \cap I_3 = \emptyset$	1
-------------------------------------	-----

وتمثله القطعة الدائرية (د، ك، د، ب) في الشكل، المتحصلة من تقاطع: دائرة عمر **أنس** **بن مالك** المرقمة برقم (0) وقطرها (وهو عمر أنس) يساوي 103 سنة، ودائرة **أبي رجاء** **الطاردي** المرقمة برقم (1) وقطرها يساوي 120 سنة، ودائرة **الحسن بن أبي الحسن البصري** ورقمها (2) ويساوي قطرها 89 سنة.

لاحظ أن دائرة **أنس** تندرج كلية بداخل دائرة **أبي رجاء**، أي أن $I_1 \subset I_2$.

ومادام قتادة هو العنصر المشترك بين التلاميذ وشيوخه، فحيزه الزماني يجب أن يقع حتماً ضمن تقاطع دوائرهم جميعاً.

وبالمثل نجد أن كل دوائر التلاميذ، تتقاطع هنا مع دوائر الشيوخ الثلاثة، عدا دائرة **معمر بن راشد**، الذي **لم يدرك أنس بن مالك**.

وبالتالي فلا بد وأن يتواجد قتادة قسراً ضمن كل هذا التقاطعات، لاشتراكهم جميعاً في معاصرتهم.

وهكذا نجد أن الراوي يجب أن يكون ضمن كل التقاطعات المعبر عنها في الشكل. ومن الشكل نستنتج أن ما كل التلاميذ عاصروا كل شيوخ قتادة، وهو ما يحتاج إلى وقفة وتفصيل.

أولاً: فبالنسبة **لأنس بن مالك** نجد أن:

- **معمر بن راشد لم يدركه**، لأن أنس بن مالك توفي قبل أن يولد **معمر** بثلاث سنين.

- بينما نجد في المقابل، أن **هشام الدستوائي أدرك أنساً**، إلا أنه لم يكن يجاوز سنه يوم وفاة الأخير **أربع سنوات**.

- ونلاحظ أيضاً بأن **أيوب بن أبي تميمة: كيسان السخيتي** (66 هـ - 131 هـ) قد **رأى أنساً**. وكان عمره يوم وفاة الأخير 23 سنة¹، **إلا أنه لم يرد خبر يفيد بأنه سمع منه شيئاً**.

وهذا ما توضحه القطعة الدائرية (ك، ش، ل، ش)، الممثلة لتقاطع عمر أنس وأعمار من ذكرنا.

ثانياً: وبالنسبة **لأبي رجاء العطاردي والحسن البصري**، نقرأ من الشكل بأن

الرجلين قد وجدا معاً في هذه الفترة الزمنية، وتعاصرا فيها مع كل التلاميذ لمدة تناهز **9 سنوات**. وهو ما تعبر عنه القطعة، على شكل عدسة محدبة (أ، ط، أ، ي)، المعبرة عن التقاطع المشترك بين الشيخين وكل التلاميذ:

$$6 \text{ I } 5 \text{ I } 4 \text{ I } 3 \text{ I } 2 \text{ I } 1 = 6+5+4+3+2+1$$

وهذا التقاطع يقطع المحور الزمني في الإحداثيتين "ط"، و"ي"، الحاصلتين من تقاطع الدائرة رقم 1، **لأبي رجاء**، والدائرة رقم 6 **لمعمر بن راشد اليمني**. وطول هذه الحقبة الزمنية المشتركة بين كل شيوخ الراوي المعني، ونفسه، وتلامذته، هي بطول الزمن

1 أنظر: "مذهب التهذيب" (1: 733/348)، ط. أولى: 1404 هـ/ 1984 م، دار الفكر، بيروت.

ب.س = 9 سنوات (من 96 هـ إلى 105 هـ).

ومن خلال هذا التحليل الأولي، نتبين أن معاصرة قتادة لشيخه وتلامذته امتدت لفترة

ب.ل = 110 سنة - 66 سنة = 44 سنة. نهزت طولاً الحيز الزمني:

وواضح أن مد عمر قتادة خارج هذا الحيز الزمني يحتاج إلى معطيات إضافية.

ومن بين هذه المعطيات ما هو متوفر من الشكل نفسه، من خلال الاعتبارات التالية.

لاحظ أولاً من الشكل:

- أن **أيوب السخثياني** يعتبر من أقران قتادة، وكونه حدث عن قتادة يعني أن قتادة يكبره سناً، أي أنه ولد قبله.
- وهذا ما يمد بعمر قتادة إلى الماضي، أي ما قبل ولادة أيوب سنة 66 هـ.

ولاحظ ثانياً:

- أن عمر **معمر بن راشد** لم يكن يتجاوز 14 سنة يوم وفاة **الحسن البصري**. وهي سن جد مبكرة بالنسبة للتحمل!، لكن ثبت فعلاً أن **معمر** بدأ في الطلب وهو في هذه السن الجد مبكرة بالذات. قال معمر²:

طلبت العلم سنة مات الحسن (البصري)،... وجلست إلى قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة، فما سمعت منه حديثاً إلا كأنه ينقش في صدري.

فسنه بلغت أربع عشرة سنة يوم وفاة الحسن، وهي عينها السنة التي ابتداء فيها بالطلب بحضور درس قتادة نفسه كأول شيخ له.

2 "تهذيب التهذيب" (10: 219).

لكن، كم هي المدة التي جالسه فيها؟.

هنا تسكت ما بين أيدينا من مصادر!.

فهذه المعلوماتية تفيد بأن عمر **قتادة** امتد إلى ما قبل 66 هـ، وهي سنة ولادة **أيوب**، وإلى ما بعد وفاة **الحسن البصري** سنة 110 هـ.

ثم لاحظ كذلك، بأن العمر الفعلي لقتادة من خلال هذه المعلومات غير المباشرة،

قد يمتد من خلال الرسم باتجاه المستقبل وإلى تاريخ وفاة أول تلامذته الأقربين وهو **أيوب**

السختياني سنة 154 هـ، وباتجاه الماضي وإلى زمن ولادة شيخه الأقرب وهو **الحسن**

البصري سنة 21 هـ!.

وهذا الحيز الزمني هو المتحصل من اتحاد مجالي عمري الشيخ والتلميذ القريبين جداً من قتادة، وهي الفترة التي يعبر عنها الاتحاد بين عمري الشيخ والتلميذ، والمعبر عنها مجموعاً بالاتحاد:

3

$$3^2 = (3 \times 2)$$

فهذا هو المجال النظري الممكن أن يتواجد به عصر قتادة، أي بامتداد زمني يغطي حقبة بطول 131 سنة بالتمام!.

لكن، نعلم أن قتادة قد سمع من الصحابي **أنس بن مالك** (10 ق. هـ - 93 هـ)³،

فنكون قد تيقنا من 17 سنة من عمره التحديثي، من سنة 93 هـ إلى 110 هـ، على اختلاف في سنة موت **أنس بن مالك**.

قلت:



3 قذيب التهذيب (1: 331).

وفي غياب أية معلومات إضافية، فقد نلجأ إلى وضع افتراضات نظرية محافظة، بغية الاقتراب من عمر **قتادة الحقيقي**.

فإن افترضنا بأن **قتادة** ابتدأ الطلب حين بلغ سن العشرين، فيكون تقدير مولده في حدود 73هـ، بينما لو افترضنا بداية طلبه بعد بلوغه الثلاثين سنة، فيكون مولده في هذه الحالة أقدم، أي سنة 63 هـ!.

والمشكل في **قتادة** بالذات هو أنه مشهور **بالتدليس**، وقد حدث عن **ثلاثين رجلاً** **لم يسمع منهم!**

وقد يصعب من هذه الحثيثة بالذات، ضبط مثله بالشيوخ، بدون احتراس وتحوط!.

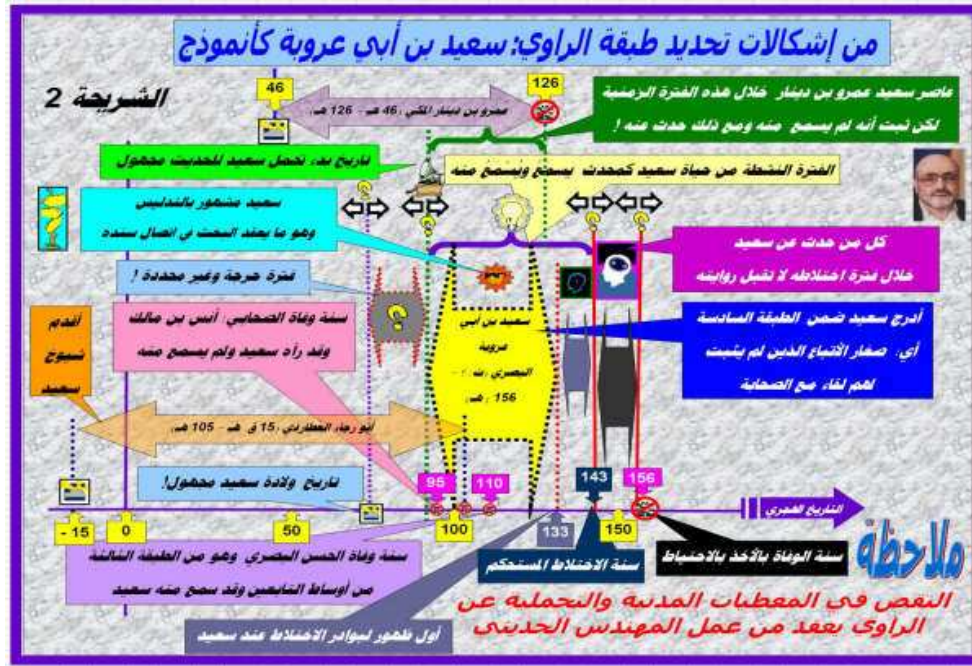
وقد رسمنا دائرة قتادة في الرسم منقطة، ومنها يتضح أن مولده كان سنة 61 هـ ووفاته سنة 117 هـ، أي أنه لم يمتد به العمر بعد وفاة **الحسن البصري** سوى لسبع سنين. فنكون قد قدرنا عمره، وباعتبار أنه كان قد ابتدأ الطلب مبكراً، ضمن خطأ لا يتعدى 10 % في تقدير سن ولادته أو سن وفاته بهذا التحليل الأولي البسيط!

انتهى وتليه الحلقة السادسة والعشرون

في رسم الرواة بمعادلات رياضية من الدرجة الثانية كبصمات لهم

الحوار المحضّر: أي إسلام؟

www.alhiwar.org



الهندسة الحديثة الحلقة السادسة والعشرون

تحديد الرواة بمعادلات رياضية من الدرجة الثانية

الاستعارات المفهومية



قد سبق وأن ألمحنا في كتابنا: "كيف تمت هندسة فيروس اسمه أدونيس"

إلى الإثمارية التي يمكن أن تنتج في حقل علمي مخصوص، من خلال تلاقي الأفكار، بالاستعارات المفهومية من حقول علمية مختلفة، إلا أنه لم يتسن لنا إبانه، إطالة النفس بسرد بعض الأمثلة من العلوم الشرعية، للوقوف على كيفية اشتغال مثل هذه الاستعارات إن حدثت.

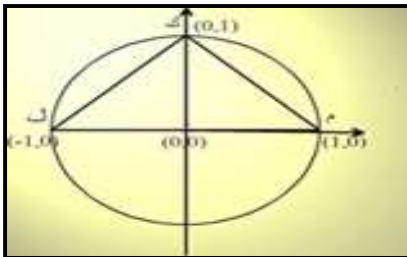
وسنحاول هنا إبراز أنموذج عملي يمثل بتفصيل لمثل هذه الأجراء المفهومية، التي تطابق ما بين عالم الرواة وعالم المعادلات الهندسية من الدرجة الثانية، أي أننا سنحاول وسم كل راو بمعادلة شخصية دالة عليه ولا تفارقه.

فمثلاً: الدالة د التي تحقق العلاقة:

$$د = \{(س، ص) | س^2 + ص^2 = 1\}, \quad 1$$

بشرط أن تكون س، محصورة ما بين الحيز المغلق:

$$-1 \leq س \leq 1، \text{ و } ص \text{ موجبة أي: } ص \geq 0 \quad 2$$



وهذا الحيز المكاني ينحصر تماماً ضمن نصف الدائرة التي يتطابق مركزها مع مركز الإحداثيات السينية والصادية (0،0) وتقطع المحور السيني في الإحداثيتين (النقطتين) (0، 1-) و(0، 1)، والمحور الصادي في

النقطة (0، 1).

وظاهر أن مجال الدالة د هو مجموعة كل الأعداد الحقيقية س التي تقع بداخل الحيز المغلق: $1 - \geq س \geq 1$ ، كما وأن مدى (range) د، هو مجموعة كل الأعداد الحقيقية بداخل الحيز المغلق: $0 \leq ص \leq 1$.

وظاهر أن الدالة د تحقق علاقة اقترانية واحد لواحد.

وما دامت العلاقة اقترانية، وواحد لواحد، فيمكننا استغلال مثل هذه الخاصية لمثل هذه الدوائر، وربطها بالرواة، وذلك من خلال وسم كل راوية بدائرة، ودائرة واحدة فقط، بحيث يكون قطرها مساوياً تماماً لطول عمر الراوي المعني ويتحدد هذا الطول من خلال تقاطع الدائرة مع محور الزمن ، في إحداثيتين: الأولى تمثل سنة ولادته والثانية تمثل سنة وفاته.

1.1 في التحديد النظري لدوائر الرواة

الصيغة العامة لمعادلة دائرة ما هي:

$$س^2 + ص^2 + أس + د ص + ف = 0 \quad 3$$

حيث س، و ص إحداثيات، وحيث المعالم الثلاثة: د، أ، ف تأخذ أي قيم عددية. ويمكن إعادة كتابة المعادلة 3 بإضافة حدود متساوية إلى طرفيها كالتالي:

$$س^2 + ص^2 + أس + د ص + ف - \frac{2د}{4} = \frac{2د}{4} + س^2 + ص^2 + أس + \frac{2أ}{4} - \frac{2د}{4} \quad 4$$

وبإعادة ترتيب الحدود نكتبها كالتالي :

$$4, \left(\frac{f}{2} + s \right)^2 + \left(\frac{d}{2} + v \right)^2 = \frac{1}{4} (f^2 + d^2 - 4) \quad (5)$$

وهذه المعادلة تمثل دائرة يقع مركزها في النقطة $\left(-\frac{f}{2}, -\frac{d}{2} \right)$ ، ويبلغ قطرها:

$$ق = \frac{1}{2} \left(\sqrt{f^2 + d^2 - 4} \right) \quad (5)$$

ويحدد الحل بحسب الإشارة التي يمكن أن يأخذها الحد المركب تحت الجذر.

وقد تعرض لنا هنا، وبحسب قيمة ما تحت الجذر ثلاث حالات:

(1) انعدام الدائرة مطلقاً: وهذه الحالة لا تحصل سوى إذا كانت القيمة تحت الجذر سالبة. أي عندما تتخذ ق قيمةً تخيلية وليس حقيقية.

(2) تحول الدائرة إلى نقطة: وهذه الحالة تحصل عندما يؤول الحد أسفل الجذر إلى الصفر.

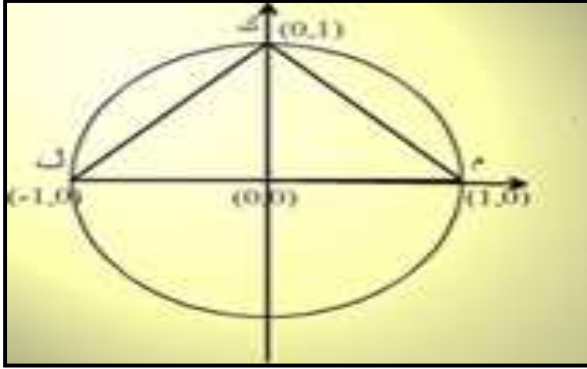
(3) تكون دائرة: وهذه الحالة لا يمكن أن تحصل سوى إذا ما كان الحد أسفل الجذر موجباً، أي عندما تتحقق العلاقة:

$$f^2 + d^2 < 4 \quad (6)$$

أي حين يكون الشق الأيمن أكبر من الشق الأيسر.

وليلاحظ القارئ بأن المعادلة العامة للدائرة تتحدد تماماً بثلاثة معالم رئيسية كمجاهل وهي المعالم: أ، د، ف. وبالتالي، فحتاج لتحديد الدائرة تحديداً تاماً إلى ثلاث نقط تمر بها الدائرة.

وكمثال عملي: لنفترض بأن دائرتنا الممثلة بالمعادلة العامة رقم 3 تمر بالرؤوس الثلاثة:



"ل"، و"ك"، و"م" لمثلث قائم الزاوية عند "ك": وبأنها تمثلها الإحداثيات السينية والصادية التالية:

$$ل = (س_1، ص_1) = (0، 1) = ك، (س_2، ص_2) = (0، 1) = م، (س_3، ص_3) = (1، 0)$$

فبالتعويض بهذه القيم في المعادلة العامة رقم 3 نحصل على النتائج التالية عند كل نقطة:

7	عند النقطة "ل" فإن المعادلة تختزل بالتعويض إلى: $0 = 1 - أ + ف$
8	وعند النقطة "ك" فإن المعادلة تختزل بالتعويض إلى: $0 = 1 + أ + ف$
9	وعند النقطة "م" فإن المعادلة تختزل بالتعويض إلى: $0 = 1 + د + ف$

وبجمع (7) و (9) نجد:

$$2 + 2ف = 0، وبالتالي فإن: ف = - 1$$

وبالتعويض بهذه القيمة في (7) أو (8) نجد أن: $أ = 0$.

وبالتعويض بهذه القيمة في (9)، نجد: $د = 0$.

وبالتعويض بهذه القيم في المعادلة الأصلية رقم 3 نجد أن هذه المعادلة تختزل إلى الصيغة:

$$0 = 1 - 2ص + 2س$$

وهي المعادلة المطلوبة.

وهو ما يمكن للقارئ أن يتيقن منه بالتعويض في (10) بقيم إحداثيات النقاط الثلاثة للمثلث القائم. وواضح أن مركز الدائرة يقع في مركز الإحداثيات (0، 0)، وأن قطرها = ق = 1، من خلال المعادلة 5.

ملاحظات هامة:

لاحظ أولاً: أننا وجدنا حلاً للمسألة المعروضة من خلال علم الجبر.

ولاحظ ثانياً: أنه كان بإمكاننا أيضاً أن نجد حلاً هندسياً لهذه المسألة بطريقة البر

كار (أو الفرجار).

وهذه الطريقة تتطلب إقامة عمودين على أي من ضلعي المثلث من وسطهما، ثم مد العمودين إلى أن يلتقيا في نقطة. فهذه النقطة هي مركز الدائرة. ويمكن أن نرسم الدائرة المعنية بواسطة البركار فقط، وذلك بمركزة أحد أذرع البركار بنقطة تلاقي العمودين، وبفتحة تساوي المسافة بين المركز وأية نقطة من النقاط الثلاثة للمثلث التي تقع على محيط الدائرة.

ولاحظ ثالثاً: أننا متى أعطينا إحداثيات مركز الدائرة (س = أ، وص = د)، وطول

قطرها "ق" فقد حددت الدائرة تماماً. و يمكن في هذه الحالة كتابة المعادلة العامة لهذه العائلة من الدوائر بالصيغة المختزلة التالية:

$$(س - أ)^2 + (ص - د)^2 = \frac{1}{4} ق^2$$

فهذه هي الصيغة العامة لعائلة الدوائر المتحدة المركز.

(2) خواص المحاور المركزية والمحاور الأساسية

لنفترض أننا أعطينا معادلتين لدائرتين على الشكل التالي:

$$12 \quad S^2 + V^2 + A^2 + D + F = 0$$

$$'12 \quad S^2 + V^2 + A'^2 + D' + F' = 0$$

فلمعرفة ما إذا كانت الدائرتان تتقاطعان أم لا، فنطرح المعادلة الثانية من الأولى لنحصل

على:

$$13 \quad (A - A') + S + (D - D') + V + (F - F') = 0$$

فإذا ما كانت $A \neq A'$ (بمعنى تختلف عن) A' وكانت $D \neq D'$ ، فإن 13 تمثل معادلة خط

مستقيم يمر بتقاطع الدائرتين 12 و '12 وله ميل على المحور السيني يعرف كالتالي:

$$m = \frac{V}{S} = \frac{(A' - A)}{(D' - D)} \quad , \quad \text{مع كون } D \neq D'.$$

14

ومعلوم أن مركزي هاتين الدائرتين هما على التوالي: $(\frac{f}{2} - , \frac{d}{2} -)$ ، و

$(\frac{f'}{2} - , \frac{d'}{2} -)$. وأن الخط المار بين هذين المركزين يتعامد مع الخط المستقيم الذي

تحكمه المعادلة رقم 13.

وميل الخط المركزي هو:

'14

$$\frac{f' - f}{d' - d} = \frac{(\frac{f}{2} + \frac{f'}{2} -)}{(\frac{d}{2} + \frac{d'}{2} -)} = m'$$

وهو ميل عكسي للميل المحصل في المعادلة 14 ويحقق العلاقة المعروفة بين ميولات
الخطوط المستقيمة المتعامدة :

15

$$m.m' = -1$$

ويطلق على المحور المار بين مركزي الدائرتين اسم **المحور المركزي** ، بينما يطلق
على الخط الناتج من تقاطع الدائرتين، اسم "**المحور الأساسي**".

2.1 البصمة الرياضية للرواة

لاحظنا من خلال الصيغة العامة لمعادلة الدائرة بأن تحديدها يتطلب معرفة القيمة العددية لثلاث معالم فيها وهي: أ، د، ف. لكن، يمكن دائما التخلص من مطلب من هذه المطالب الثلاثة، باختيار موفق للإحداثيات. فإن اخترنا أن تقع كل مراكز دوائرنا على المحور السيني فقط، فيمكن كتابة المعادلة العامة 11 على الشكل المختزل التالي:

$$(س - \overline{ف})^2 = \overline{ق}^2 - \overline{ن}^2 = \frac{1}{4} \overline{ق}^2 = \overline{ق}^2 (ف - س)$$

16

وهذه المعادلة لها حلان مبتذلان وهما:

17

$$\overline{ن} \pm = (س - \overline{ف})$$

18

$$\text{أي: } س_1 = أ - ن\overline{ق}, \text{ وكذلك: } س_2 = أ + ن\overline{ق}$$

فنرى بأن الإحداثيتين: "س1" و"س2" تقعان على طرفي قطر الدائرة المتمركزة في النقطة (أ، 0).

وسنعمد على هذه الخاصية البنيوية للدوائر لوسم الرواة ببصمة رياضية تميز كل واحد منهم.

فإن مثلنا للرواة بدوائر، مرسومة على المحور الزمني كمحور سيني، واخترنا أن تمثل الإحداثية الأولى س1 تاريخ ولادة الراوي، وأن تمثل الثانية س2 تاريخ وفاته، وأن

يمثل قطر الدائرة وهو: $ق = [س2 - س1]$ عمر الراوي، نكون قد أوجدنا علاقة اقترانية

فريدة واحد لواحد بين الراوي ومعادلة من الدرجة الثانية، نصلح على تسميتها من الآن

فصاعداً ب **المعادلة العمرية للراوي**.

وهذا الربط المباشر بين كل الرواة بمعادلات خاصة بهم سيضيفي على المنهج الحديثي التحليلي قوة لا تضاهي من حيث إمكانيات التمييز والفرز والتوقع.

2.2 أمثلة من البصمات الرياضية لبعض الرواة

سوف نشرع الآن في التمثيل للرواة بمعادلاتهم.

أ) معادلة أبي رجاء العطاردي

فالراوي من مواليد سنة 15 ق.هـ، وتوفي سنة 105 هـ، أي أن $س1 = -15$ سنة،

وس $س2 = 105$ سنة. ومن هاتين المعطيتين نحصل على مدى عمره وهو قطر دائرته ق: $س2 -$

$س1$ ، ومنه نصف قطره:

$$19 \quad \overline{ن ق} = \frac{\overline{ق}}{2} = \frac{س1 - س2}{2} = \frac{15 + 105}{2} = \frac{120}{2} = 60 \text{ سنة.}$$

$$20 \quad \overline{أ} = س2 - \overline{ن ق} = 105 - 60 = 45 \text{ سنة،}$$

$$21 \quad \overline{أ} - \overline{ن ق} = 15- \text{ و } \overline{أ} + \overline{ن ق} = 105 \text{ سنة.}$$

$$22 \quad \text{و } (\overline{أ} - \overline{ن ق})(\overline{أ} + \overline{ن ق}) = 15 \times 105 = 1575 -$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة 16 كالتالي:

$$0 = (\overline{2}^2 \text{ ن ق} - 2^2 \text{ ا}) + \text{س} 2 - 2^2 \text{ ا} \text{ أو } 0 = \overline{2}^2 \text{ ن ق} - 2^2 (\text{ا} - \text{س})$$

23

أو: $0 = (\text{ا} + \text{س})(\text{ا} - \text{س}) + \text{س} 2 - 2^2 \text{ ا}$

24

وبالتعويض في هذه المعادلة عن أ من 20، وعن الحد الأخير من 22 نجد:

25

$$0 = 1575 - \text{س} 90 - 2^2 \text{ س}$$

فهذه هي المعادلة العمرية لأبي رجاء العطاردي.
وبالمثل، فمعادلة الصحابي أنس بن مالك (10 ق.هـ - 93 هـ) هي، بنفس الإجرائية أعلاه:

26

$$0 = 930 - \text{س} 83 - 2^2 \text{ س}$$

ومعادلة الحسن البصري (21 هـ - 110 هـ) هي:

27

$$0 = 2310 + \text{س} 131 - 2^2 \text{ س}$$

ومعادلة أيوب السختياني (66 هـ - 131 هـ) هي:

$$28 \quad 0 = 8646 + \text{س} 197 - 2$$

ومعادلة هشام الدستواني (76 هـ - 154 هـ) هي:

$$29 \quad 0 = 11704 + \text{س} 230 - 2$$

ومعادلة أبي عمرو الأوزاعي (88 هـ - 157 هـ) هي:

$$30 \quad 0 = 13816 + \text{س} 245 - 2$$

ومعادلة معمر بن راشد الصنعاني (96 هـ - 154 هـ) هي:

$$31 \quad 0 = 14784 + \text{س} 250 - 2$$

ملاحظات إجرائية هامة

يتبين من خلال هذه المعادلات ثلاثة أمور:

أولاً: أن الحد الأوسط (الثاني) في كل هذه المعادلات ما هو سوى حاصل جمع سني ولادة ووفاة الراوي، مع الأخذ في الاعتبار أن من ولد قبل الهجرة، تكون سنة ولادته سالبة.

ثانياً: أن الحد الثالث في كل هذه المعادلات ما هو سوى حاصل ضرب سني الولادة والوفاة، وأن الحاصل يكون سالباً بالنسبة لمن ولد قبل الهجرة وموجباً لمن ولد بعدها.

ثالثاً: أننا نحصل على إحداثية منتصف عمر أي راو بأخذ اشتقاق المعادلة فحسب.

فمعادلة **الحسن البصري** مثلاً هي:

$$0 = 2310 + 131 - 2س = \text{د(س)}$$

واشتقاقها السيني الأول هو:

$$0 = 131 - 2س = \text{د'(س)}$$

وهكذا نجد أن إحداثية منتصف عمر **الحسن البصري**، هو أثر لنصف قطر دائرته في أوجه المتعامد على المحور السيني، وقيمه هي:

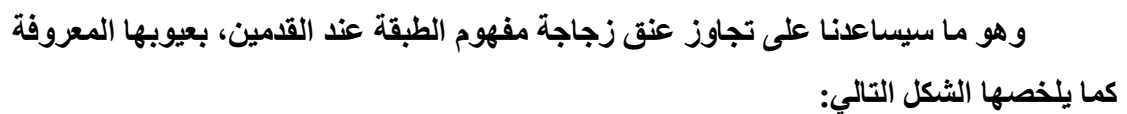
$$س = 65.5 \text{ سنة}$$

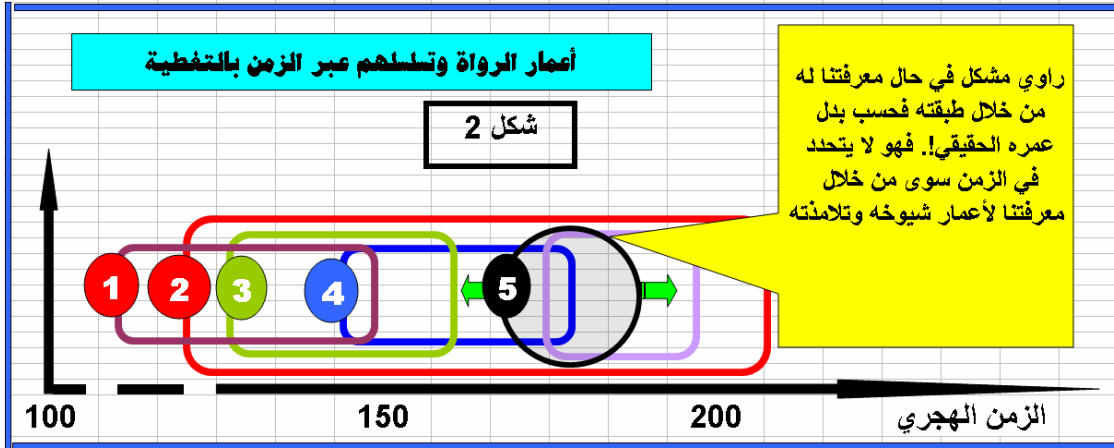
وليلحظ القارئ بأن هذه النتيجة ما هي سوى قسمة الحد الثاني على 2. وهو ما يمكن التيقن منه بالنسبة لباقي الرواة.

ولاشك أن هذه الخاصية البنيوية للدوائر تعتبر إضافة إجرائية بالغة الأهمية، لأنها ستيسر لنا كتابة معادلة الرواة تلقائياً بمجرد حصولنا على تاريخي ولادتهم ووفياتهم.

35	س = 67.5 سنة.
----	---------------

العمر التحديثي الافتراضي للراوي من خلال تقاطع دائرته مع دوائر الشيوخ والتلاميذ





انتهى وتليه الحلقة السابعة والعشرون

الحوار المحضّر: أي إسلام؟

www.alhiwar.org



الهندسة الحديثية
الحلقة السابعة والعشرون

في تحقيق مطلب اليقين النظري في علم الحديث

متطلبات المرجعية الإسلامية في الأخبار

لا شك أن مطالب القرآن بخصوص الخبر والمخبرين في:
(أ) **عدم القفو بغير علم**، بحسب ما ورد في الآية 36 من سورة الإسراء:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ

أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾ الإسراء: ٣٦

(ب) **والتبين**، بحسب الآية 6 من سورة الحجرات:

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا

بِجَهْلَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾ الحجرات: ٦

(ج) **ووجوب الإشهاد العدلي**، بحسب ما ورد في الآية 2 من سورة الطلاق:

﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴿٢﴾ الطلاق: ٢

يجب أن تتحقق كلها في أية منهجية خبرية صلبة، حتى تستحق أن تنعت بـ
"الإسلامية".

وهو ما سنعتمده هنا موطين له بما وصلت إليه معارفنا في عصرنا الحاضر.

في الاحتمالات

يعنى "علم الاحتمالات" في أحد جوانبه، بموضوع إمكان اتخاذ قرارات منطقية ومعقولة حول

حوادث، لا يمكن عادة التوقع المسبق بحدوثها ولا بمآلاتها إن حصلت، ولو بأدنى **درجة من الوثوقية**،

أو **الدقة** أو **اليقين**.

وتلعب عوامل **الصدفة** و**العشوائية** دوراً مهماً في هذا الحقل، حتى أن القدماء الإغريق أطلقوا اسم "**التخمين**" (Stochos) (سطوخوس) على بعض التطبيقات في هذا المجال.

وبما أن خاصية كل **النظريات الرياضية** التي جاوزت مرحلة التنظير وانتقلت إلى طور التطبيق العملي أو الإجرائي على العالم الواقعي، لا تجد مبرراتها سوى في قدرتها على محاكاة الواقع أو تفسيره، فالعلاقة بين الواقع الطبيعي (كيفما كان هذا التعريف الذي لا يخلو عادة من إشكال، والذي يتوجب على المنظر التبرير المسبق له) و"**النموذج الرياضي**" المحاكي له، هو لب أية مقارنة تفسيرية أو توقعية.

ومن هنا جاء التبرير للتقديم للحقل من خلال بعض التعريفات المهمة المتداولة فيه قبل الاستعانة ببعض آلياته الناجعة أو الكفوءة في المجال الحديثي.

1.1) تعريفات

- تعريف الحوادث والنتائج

أثناء قيام عالم بمشاهدة وقائع لظاهرة طبيعية أو مخبرية متكررة، فإنه يقوم بتسجيل متغيرات **عامل** من العوامل المرتبط بهذه "**الحوادث**". وبأخذ لقياسات عن تغير قيم هذا العامل الخاضع لشروط التجربة، واكتشافه لعلاقة أو رابطة بين معطياته، فإنه يحصل على "**نتيجة**" أو "**نتائج**".

وفي علم الإحصاء فإننا نستعمل لفظي "**النتيجة**" و"**الحاصل**" كمترادفتين. ونطلق على مجموعة معينة من "**النتائج**" اسم "**حادثة**".

ويقال عن **حادثة** ما بأنه **حصل**، إذا ما ظهرت أية عوارض من عوارضه المرتبطة به، وهي في حد ذاتها تعبر عن نتيجة من نتائجه.

قلت:



وياسقاط هذه المفاهيم على **الحقل الحديثي**، أمكننا القول، بأن كل **تحديث بخبر** من طرف راو مستقل فهو بمثابة: "**نتيجة**" أو "**حادثة**". وكل تحديث بنفس الخبر من طرف راويين فهو "**نتيجة**" أخرى

و"حادث" آخر، وهكذا بالنسبة لثلاثة رواة، وأربعة... إلخ. بمعنى أننا نعتبر أن كل مجموعة من النتائج المرتبطة ببعضها البعض، تكون في حد ذاتها **حادثاً مستقلاً**، وهكذا دواليك.

- تعريف الحوادث المستبعدة (Exclusive):

من البديهي أن **الحادث** المكون من اتحاد حادثين لا يمكن أبداً أن يكون فارغاً، سوى في حالة واحدة، وهي أن تكون مركبتاه فارغتين معاً.

وفي المقابل، فإن **الحادث** الناتج من تقاطع حادثين، لا يمكن أن يكون فارغاً سوى في حالة عدم اشتراك الحادثين في عنصر واحد بينهما على الأقل. وهذا ناتج من تعريف التقاطع، نفسه.

ف المجموعة أ = {0، 2، 4}، والمجموعة ب = {1، 3، 5، 7}، تحققان فراغ التقاطع أي

أن: $A \cap B = \emptyset$ ، لعدم وجود عنصر مشترك بين المجموعتين.

ونقول عن حادثين أ و ب بأنهما مستبعدان لبعضهما البعض بالتبادل (Mutually

Exclusive) إذا كانت المجموعة المكونة من تقاطعهما فارغة أي أن: $A \cap B = \emptyset$.

- تعريف الحوادث المستنفذة (Exhaustive):

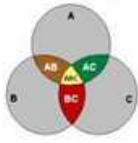
إذا كان لحادث ما أن يحدث **ضرورة** ضمن مجموعة من الحوادث، فإننا نقول عن هذه المجموعة بأنها **استنفاذية**، ويتكون من اتحادها جميعها "فضاء العينات".

- تعريف الفضاء العيني:

نعرف "الفضاء العيني"، أو "فضاء العينات" ونرمز له بالرمز **ف**، بأنه مجموعة كل النتائج الممكنة في تجربة مغلقة ما.

- تعريف التقسيم:

نقول عن مجموعة من الحوادث المستبعدة والمستنفذة في آن، بأنها تكون **تقسيماً** في "الفضاء العيني".



ولدراسة بنية **الحوادث** المختلفة فإننا نلجأ عادة إلى التمثيل البياني باستعمال الأشكال



المنسوبة إلى المنطقي البريطاني **جون فين** (John Venn) (1834 – 1923).

- تعريف تواتر الترداد:

لنفترض، أننا قمنا بتجربة إلقاء **ريال فضي ذي**



ذو

، (أو **نرد**



وجهين

سنة وجوه) في الهواء ليسقط على الأرض عدد (ن) من المرات، ثم حرزنا عدد المرات (ر) التي ظهر فيها الرأس، وعدد (ن-ر) من المرات التي ظهر فيه الوجه المقابل الذي سنسميه بالذيل.

نعرف "**تواتر الترداد**"، أو "**التردد النسبي**" (*Relative Frequency*) لظهور الوجه في

التجربة السابقة بأنه حاصل قسمة العدد (ر) على العدد (ن) أو $\frac{r}{n}$. فإذا كان عدد التجارب (ن) كبيراً

جداً وبقدر كاف، فيغلب على الظن أن الكسر $\frac{r}{n}$ سيتخذ قيمة ثابتة تقترب كثيراً من قيمة النصف $(1/2)$ بالنسبة لأي من الوجهين كاحتمال.

- تعريف حقل مجموع المجموعات، أو جمع المجموع:

لنرمز بالرمز "ل" إلى مجموعة "**العالم**" (Universe) بمفهوم "المجموعات الرياضية"

(Set Theory)، ولنفترض بأن **ج** هي عائلة من "**المجموعات**" التي يتضمنها **العالم ل**.

يطلق اسم " **حقل مجموع المجموعات** "، أو " **حقل المجموع** " (Sigma field)

اختصاراً، وسنرمز له بالرمز " Σ ج " للتدليل على كل المجموعات الفرعية في ج، متى تحققت الشروط الثلاثة الآتية:

(أ): أن اتحاد أي عدد من المجموعات الفرعية في ج يكون بدوره مجموعة تنتمي إلى ج.

(ب): إذا كانت س مجموعة في ج، فإن المجموعة المكملة لها س¹ توجد أيضاً في ج.

(ت): أن تقاطع أي عدد من المجموعات الفرعية في ج تنتمي بدورها إلى ج.

- تعريف الدوال التحويلية:

لنفرض أن س و ص تمثلان مجموعتين. فإذا كانت الدالة "د" تمثل علاقة على س إلى ص، بحيث أن **مجال** (Domain) الدالة د هو: $د = س$ ، وكانت لا توجد أزواج (س¹، ص¹)، (س²، ص²)، (س³، ص³)،... إلخ، حيث $م = 1, 2, 3, \dots$ ، مرتبة في الدالة د لها نفس العضو الأول، فإننا نطلق على د اسم الدالة على س إلى ص، ونكتبها صيغتها رمزياً كالتالي:

د: س ← ص	1
----------	---

فإذا كانت الأزواج (س، ص) تنتميان إلى د، فنوعبر عن ذلك رمزياً بالصيغة (س، ص) د، فإن ص في هذه الحالة تعبر عن القيمة التي تأخذها الدالة د عند س ونكتبها رمزياً:

ص = د (س)	2
-----------	---

ملاحظات

يستوجب التعريف السابق ملاحظتين:

- **أولاً:** أن الدالة d تعبر عن مجموعة من الأزواج المرتبة القيم (s, v) ، بحيث ينتمي العنصر s إلى المجموعة S ، وينتمي العنصر v إلى V ونكتب ذلك رمزياً: $(s \in S, v \in V)$.

- **ثانياً:** أن قيم الدالة v تتحدد تماماً وبشكل فريد وبدون لبس متى تحددت قيم s .

قلت:



وبناءً على هذين الاعتبارين البنيويين، فيمكن تصور عمل الدالة مجازياً كآلة تنتج قيم للصادات $v \in V$ ، كمخرجات متى زودت أو ألقمت بقيم $s \in S$ من السينات كمدخلات.

ونقول في حالة تحقق المعادلة $v = d(s)$ ، بأن الدالة d ترسل s إلى داخل v ، أو أن الدالة

d ترسم خرائط للمتغير s في v ، أو أن d تحول s إلى v .

فإذا كانت d تمثل علاقة منعكسة على نفسها، أي دالة على s إلى s ، وكانت s تمثل مجموعة كل الأعداد الحقيقية $\mathbb{R}$ ، فنقول بأن d تطبق خطاطة، أو ترسم رسماً بيانياً (Graph) للدالة d .

قلت:



وقد شاع في الاستعمال تعريف هذه الدوال إما باسم "دوال التحويل" (Transformation functions)، أو "دوال التطبيق" (Mapping functions).

- **تعريف الفضاء الاحتمالي المتناهي** (Finite Probability Space)

:Space

لنفترض:

أولاً: وجود مجموعة متناهية ومحصورة (محدودة) للعالم Ω ، ولنفترض:

ثانياً: وجود "مثل مجموع المجموعات" $\sum$ ، والذي يتضمن بداخله كل المجموعات الفرعية التي يتضمنها L ، ولنفترض:

ثالثاً: وجود دالة تخضع للإسقاط التالي:

$$ح: L \rightarrow E + 3$$

حيث E يمثل مجموعة الأعداد الحقيقية غير السالبة القيم: $\{0, 1, 2, 3, \dots, \infty\}$.

فنفول، بأن الدالة $ح$ تمثل "مقياساً احتمالياً على L "، إذا ما حققت المعادلتين التاليتين:

$$أولاً: ح(L) = 1. \quad 4$$

أي أن الاحتمال التركيبي المتحصل من كل المجموعات في العالم L هو الوحدة المطلقة.

وثانياً: $ح(S \cup V) = ح(S) + ح(V)$ لكل مجموعتين فرعيتين منفصلتين S و V تنتميان إلى العالم L .

5

حيث، يرمز U " هنا إلى عامل الاتحاد في حساب "المجموعات الرياضية".

فالمعادلة رقم 5 نقول بأن:

الاحتمال المركب من اتحاد مجموعتين منفصلتين S و V هو حاصل جمع احتمالاتهما المتفردة.

ويطلق على الزوج (ل، ح) المكون من الفضاء ل، المزود ب
 "المقياس الاحتمالي" ح، اسم "الفضاء الاحتمالي المتناهي".

قلت:



لنضرب بأمثلة لهذه التعريفات من أجل تقريبها من ذهن القارئ.

فإذا ما رمزنا (في تجربة الفلس المطوح به في الهواء للوقوع على أحد وجهيه على

الأرض)، لرأس الفلس برمز **ر**، وللذيل برمز **ذ** فإننا نجد أن:

- العالم ل = {**ر**، **ذ**}،

وأن كل عائلة المجموعات في ل، كما يحصيها تعريف "جمع الجموع" هي

بالتقصي والتفصيل كالآتي:

$$6 \quad \sum \{ \emptyset, \{ \emptyset \}, \{ \emptyset, \emptyset \}, \{ \emptyset, \emptyset, \emptyset \} \} = 6$$

حيث الرمز $\emptyset$ ، يرمز إلى الفراغ، والرمز $\{ \emptyset \}$ إلى المجموعة الفارغة.

قلت:



فظاهر من هذا المثال، أن $\sum$ يحوي بالاستقراء التام كل المجموعات التي
 يمكن تركيبها من حرفين أو حالتين.

ومنه نستنتج ببسر تحقق الإسقاط الدالي:

7

ح: ل ← ع +

وذلك من خلال تحقق المعادلات التالية:

8	أولاً: $0 = \emptyset$ ح
9	وثانياً: $\frac{1}{2} = \text{ح(ر)} = \text{ح(ذ)}$

10	وثالثاً: $1 = \text{ح(ر، ذ)}$
----	-------------------------------

فهذه الدالة ح تمثل إذن مقياساً للاحتمالية، ويمثل الزوج (ل، ح) "فضاءً احتمالياً متناهياً" كذلك. وهو ما يمكن التيقن منه بالتعويض بالقيم في مثالنا الفلسفي السابق، حيث نجد أن قانون الشمول متحقق:

11	$1 = \text{ح(ل)} = \text{ح}(\{\text{ر، ذ}\})$
----	---

وكذلك قانون الاتحاد بين المجموعات:

12	$1 = \text{ح}(\{\text{ر}\} \cup \{\text{ذ}\}) = \text{ح}(\{\text{ر، ذ}\}) = \text{ح}(\{\text{ر}\}) + \text{ح}(\{\text{ذ}\})$
----	--

وهو المطلوب.

إذن، فباستثناء المجموعة الفارغة $\{\emptyset\}$ ، فإن المجموعات المعبرة التي تحقق الشرطين (1) و(2) أعلاه هما المجموعتان: $\{\text{ر}\}$ و $\{\text{ذ}\}$ فقط. وقد تقدم أن المجموعة ل تمثل "الفضاء العيني" (Sample space)، وتمثل المجموعة $\sum \text{ح}$ اسم "الحادث". فإذا كانت س مجموعة تنتمي إلى العالم ل (أي: $\text{س} \in \text{ل}$)، فإن $\text{س} = \{\text{س}\}$ المحتوية على العناصر س تسمى بـ "الحادث البسيط" (Elementary Event).

قلت:



وفي "الفضاء الاحتمالي المتناهي"، فإن كل مجموعة فرعية من ل تعتبر حادثاً. وهذا مفهوم مهم لأنه يحصر كل حوادث العالم ل بالاستقراء التام.

- تعريف الفضاء المتساوي الاحتمالية

قد يؤول أي فضاء احتمالي متناهي (ل ، ح) إلى "فضاء متساوي الاحتمالية"، إذا ما تساوت الاحتمالات في كل الحوادث فيه. أي أننا نجد بأن كل عنصرين "س" و "ص" في ل محكومان بالقانون التطابقي:

13

$$ح(\{س\}) = ح(\{ص\})$$

ويسمى المقياس الاحتمالي المحدد بمثل هذه الطريقة بـ "مقياس تساوي الاحتمالية"، ونكتب صيغته كالتالي:

14

$$ح(س) = \frac{م}{ن}$$

بالنسبة لكل مجموعة س تحتوي على عدد م من العناصر.

قلت:



$$\frac{1}{ن}$$

وهذا واضح، مادام ثقل كل عنصر في س هو $\frac{1}{ن}$ ، وبالتالي فالمجموع هو حاصل ضرب هذا الثقل في عدد العناصر في س.

وهذه خاصية مهمة، لأنها تيسر العمليات الإجرائية التطبيقية.

ملاحظات إجرائية

لاحظ أولاً:

أن لنا مطلق الحرية في تصميم واختيار "مقياس الاحتمالية" ح على الفضاء Ω ، لكن، بشرط واحد فقط، وهو التيقن من تحقق المعادلتين (1) و (2) أعلاه دوماً.

ولاحظ ثانياً:

أن هذا الاختيار المنوط تماماً باختيار المجرب أو المصمم، قد لا يؤدي في بعض الحالات إلى مقياس متساوي الاحتمالية. لذلك توجب التيقن من تحقق هذه الخاصية من عدمها في أية هندسة عملية لمقياس احتمالي معين.

- تعريف العمليات العشوائية المنتهية (Finite Stochastic Processes)

يقال في علم الاحتمالات عن الحوادث التي لا يمكن التوقع بها والخاضعة لعوامل الصدفة فقط بأنها حوادث عشوائية (Stochastic). ويقال عن التجارب المحدودة التي تعتمد هذه الخاصية بأنها تخضع لـ "عمليات عشوائية منتهية".

1.2) خواص المقياس الاحتمالي

يعرف المقياس الاحتمالي في علم الاحتمالات بثلاث خواص بنيوية مرتبطة به.

فإذا ما رمزنا إلى المقياس الاحتمالي برمز μ (س) فيجب أن يحقق الشروط الثلاثة:

$$(1) \quad \mu(\Omega) = 1$$

إذا كانت المجموعة Ω أي فارغة.

$$(2) \quad 0 \leq \mu(A) \leq 1$$

لكل مجموعة A ، حيث الرمز $\geq$ يعني أكبر أو يساوي.

$$(3) \quad \mu(A \cup B) = \mu(A) + \mu(B) \quad \text{إذا كانت } A \text{ و } B \text{ مجموعتين disjoint}$$

$$17 \quad م(س \cup ص) = م(س) + م(ص)،$$

فقط إذا ما كانت المجموعتان س و ص منفصلتين، أي لا تحتويان على أي عنصر مشترك بينهما.

قلت:



لاحظ بأن $م(س) + م(ص)$ هي مجموع أثقال كل العناصر في س وكل العناصر في ص . فإذا ما كانت المجموعتان منفصلتين، فإن ثقل أي عنصر في المجموعة المركبة $(س \cup ص)$ لا يضاف في عملية الجمع سوى مرة واحدة، وهو ما يحقق هذه العلاقة. وفي حالة اشتراك أي مجموعتين في بعض العناصر فإن الشرط 3، في العلاقة رقم 14 يتحول إلى:

$$18 \quad م(س \cup ص) = م(س) + م(ص) - م(س \cap ص)$$

حيث الرمز $\cap$ يمثل عامل التقاطع.

1.2.1 الاحتمالية المشروطة

نقول عن حادث مرتبط حدوثه بحادث آخر بأنه يخضع للاحتمال المشروط.

والمقياس الاحتمالي المشروط يعبر عنه بالعلاقة:

$$19 \quad م(س/ص) = \frac{م(س)}{م(ص)}،$$

حيث العارضة / تعني بشرط حصول ما بعدها).

- تعريف الحوادث المستقلة

لنفترض وجود "فضاء احتمالي متناهي" (ل، ح)، حيث ح تعبر عن الاحتمالية.

ولنفترض وجود مجموعة من الحوادث: س₁، س₂، س₃،.....، س_ن.

نقول بأن العناصر المجموعاتية: س₁، س₂،، س_ن **مستقلة**، إذا ما حققت العلاقة التالية:

$$20 \quad \text{احتمال} \quad \prod_{m=1}^n (ص م) = \prod_{m=1}^n (ص م)$$

لكل الخيارات في ص م، بحيث م = 1، 2، 3،، ن،

والرمز م = 1 يرمز لمعامل الضرب.

لاحظ أنه في حالة ن = 2، فإن س₁، وس₂ تحققان العلاقة:

$$21 \quad \text{ح(س}_1 \cap \text{س}_2) = \text{ح(س}_1) \cdot \text{ح(س}_2)$$

ومفهوم استقلال الحوادث عن بعضها البعض له ارتباط وثيق بفكرة **الاحتمالية**

المشروطة.

ذلك، أن الأخيرة تعرف كالآتي:

الاحتمالية المشروطة = الاحتمال ح(حدث الحادث س₁) / (بشرط حدوث الحادث س₂)

أي:

$$\frac{\text{ح(س}_1 \cap \text{س}_2)}{\text{ح(س}_2)} = \text{الاحتمالية المشروطة} = \text{ح(س}_1) / \text{ح(س}_2)$$

وبالتعويض من المعادلة 21، نجد أن:

$$\frac{P(A_1 \cap A_2)}{P(A_1)} = \frac{P(A_2)}{1} = P(A_2)$$

22

أي أن حدوث الحادث A_1 مستقل تماماً عن حدوث الحادث A_2 .
بالمثل نجد أن:

$$P(A_1 \cap A_2) = P(A_1)P(A_2)$$

23

وهو ما يثبت استقلالية الحادثين A_1 و A_2 عن بعضهما البعض.

قلت:

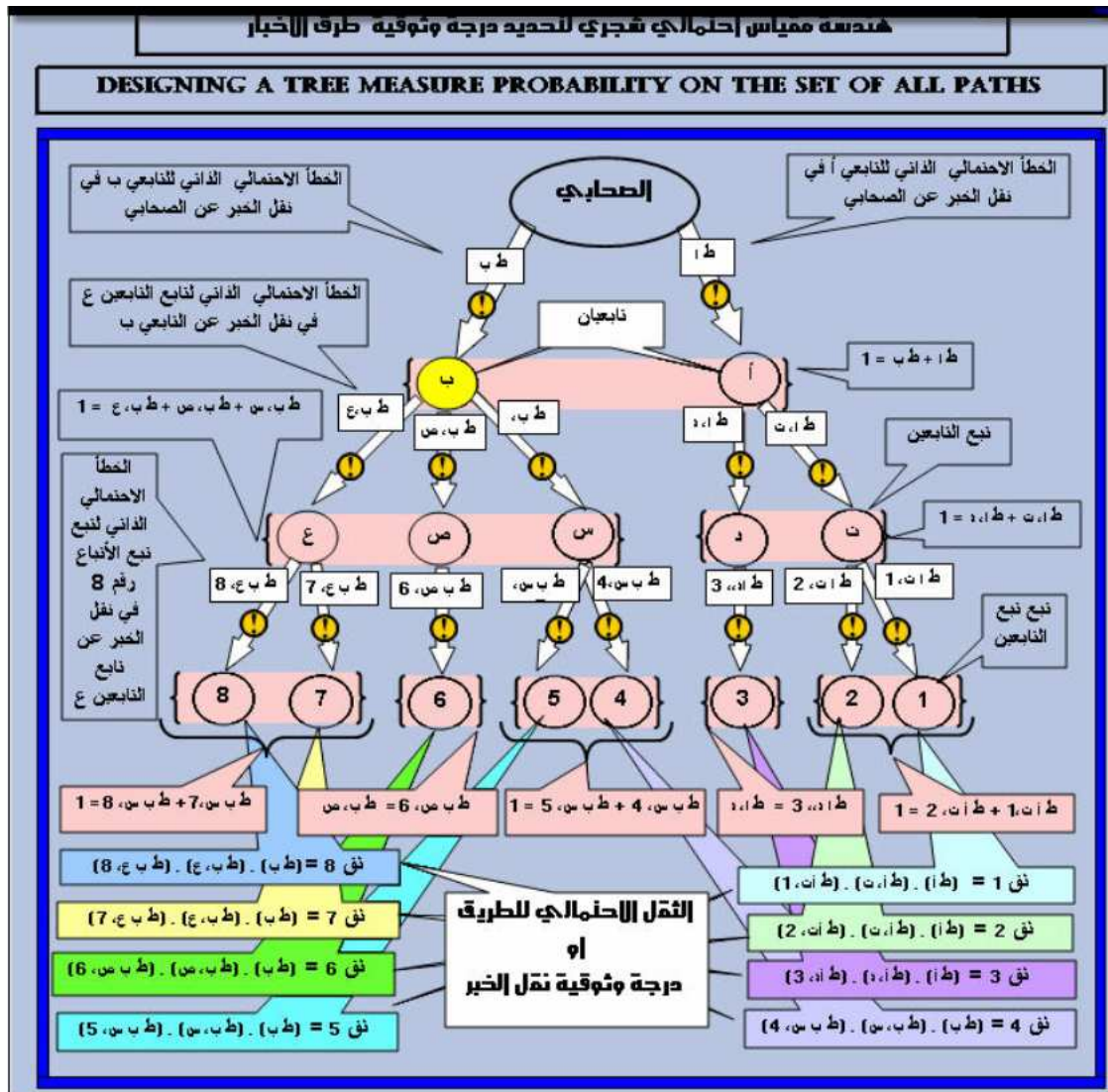


ويمكن اعتبار تحقق المعادلة 20، بمثابة تعريف للحوادث المستقلة عن بعضها البعض.

انتهى
وتليه الحلقة الثامنة والعشرون:
الخواص البنيوية للمقايسة المعيارية الاحتمالية

شروط التأسيس النظري

لنفترض أن صحابياً ما حدث بحديث عن الرسول ﷺ، ثم انتشر عنه إلى التابعين ثم أتباعهم أتباعهم كما هو موضح بالشكل.



فواضح من الشكل، أن أي متلقف للخبر من في الصحابي المعني مستقل في حمله للخبر عن أي سامع آخر له.

وهذا يصح أيضاً بالنسبة لكل الناقلين عنه بدورهم.

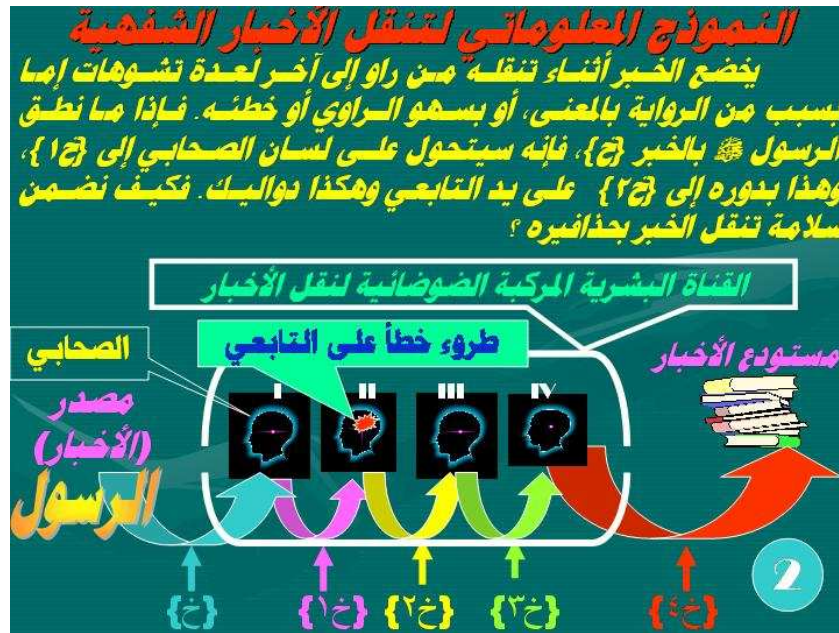
قلت:



وبما أن كل الرواة معرضون للأوهام  ولأخطاء الذكرة ، بحسب ما استقر عند الإمام الترمذي رحمه الله في قاعدته المعروفة:

إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان ولم يسلم أحد كبيرهم من الخطأ

فلنفترض جدلاً بأننا قد ألمنا بتفصيل بدرجة احتمالية كل تلك الأخطاء لدى كل راو على حدة، ضمن القناة التواصلية، كما يوضحها الشكل التالي:



ولنفترض الآن، بأن أخطاء الرواة واردة بحسب توزيعنا لها في الشكل أعلاه.

قلت:



فظاهر من الشكل، أننا متى تيقنا من حدوث التحديث من طرف **الراوي أ**، (الذي قد



يكون **وهم** في الخبر قبل تبليغه)، فإننا نعلم أيضاً **درجة وثوقية** تنقل الخبر منه إلى

من بعده، وذلك من خلال معرفتنا لما شاب الخبر من أخطاء في النقل: **(ط أ)، (ط ب)،**

(ت)،... إلخ.

وهذا عام في كل راو على حدة وإلى **منتهى القناة** في الطبقة الرابعة من أتباع

أتباع التابعين وهي طبقة التدوين الأخير لهذه الرواية الشفهية.

وظاهر أيضاً، أننا متى حرزنا أن **الراوي أ** في طبقة التابعين حدث بحديثه للراوي

التالي بعده، **ت** مثلاً، في طبقة تبع الأتباع، فإننا نعرف لزماً أن **خطأ الراوي أ** انتقل إليه،

دون علم منه، **ليتراكب** مع ما أضافه **هو بنفسه** من **خطأ** أو **وهم**.

فنقول في هذه الحال: بأن خطأه مركب من **خطأين**:

(1) **خطأ خارجي**، بسبب ما علق بالخبر من أخطاء من طرف **الشيخ أ** قبله،

وربما من الصحابي قبلهما أيضاً.

(2) **وخطأ ذاتي داخلي** مرتبط به **شخصياً** دون سواه، بسبب ما قد يعتري

ذاكرته نفسه من خلل أو عطب.

وواضح أن **الخطأ مركب** هنا وليس **بسيطاً**.

وقد عبرنا عن هذا **الخطأ المركب** بالرمز: **ط أ، ت**، أي الخطأ المركب من خطئه

ت وخطأ من حدثه به **أ**، وهو **الشيخ أ**. وبانتقال الخبر من **الراوي ت** إلى **الراوي 1**

في الطبقة الرابعة، أصبح الخطأ المركب هو **ط أ، ت، 1**، أي الخطأ المركب من خطأ الراوي

الأخير، بعد حصول الخطأين المنوه بهما من قبل من طرف كل من الراويين **أ** و **ب** قبله.

وظاهر أن كل راو من هؤلاء الرواة **مستقل** في حد ذاته كناقل،
في كيفية نقله للخبر عن قلبه وعن بعده، وعن عاصره في النقل،
ويطبع عملية النقل من خلاله **ببصمته الخاصة به**، على ما قدمنا.

وهو ما رمزنا له هنا برموز مختلفة، لنعبر من خلالها بدقة عما هو **مستقل**

بالراوي كآلة نقل وتوصيل قد يعترئها بعض العطب الذاتي، وبعضها الآخر **مشروط**

بطريقة ما اعتري هذا الخبر بالذات من عوارض مختلفة وغير متوقع بها، وتعثرات الطريق
أثناء تنقله في الشيوخ، وشيوخ الشيوخ، وشيوخ شيوخ الشيوخ، ضمن القناة التواصلية، قبل
وصول الخبر إلى الراوي الأخير، بحسب النموذج التواصلية الآتي:



وواضح أن الرموز المستعملة هنا هي قيم لأعداد نقيس بها احتمالات الخطأ لدى كل راو فرد ضمن هذه القناة التواصلية الضوضائية في نقل مثل هذا الخبر.

ونعني هنا بكون القناة ضوضائية: كونها قابلة لتوليد أخطاء عشوائية، بسبب ما يعترض الرواة من سهو، وخطأ، ووهم، لا يمكنهم الاحتراز منها أو التوقع بها بحال.

قلت:



وبحكم أن لنا مطلق الحرية في هندسة **المعيار الحديثي** ضمن شروط **اتساق** **النسق**، فإن هذه الأعداد كلها موجبة وتعبر عن **احتمالات**. وبالتالي فهي تكون **مقياساً** **احتمالياً** مشروعا، بحسب مواصفاته النظرية كما شرحناها في **الحلقة السابقة**.

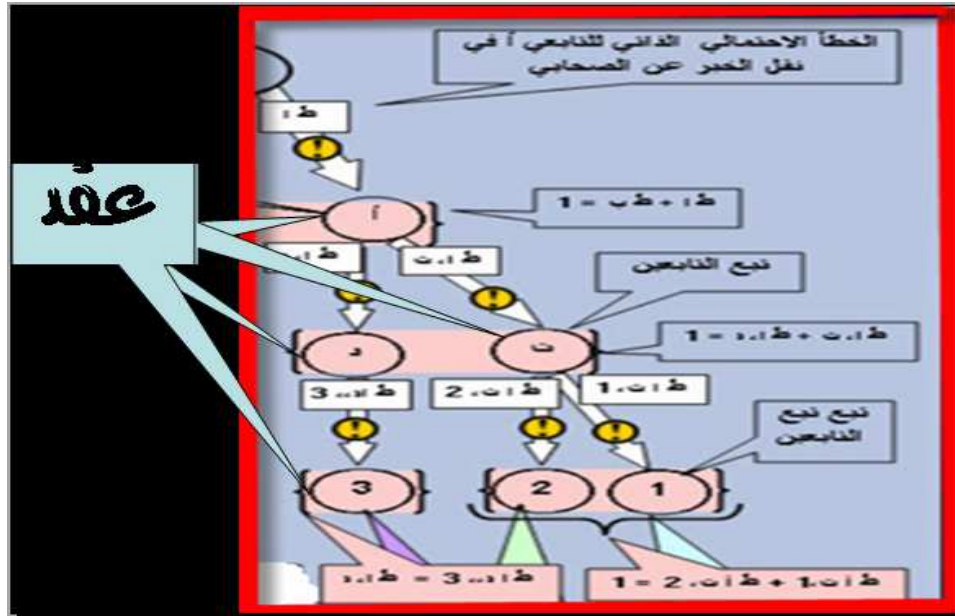
أي: أنها جميعها يجب أن تحقق المعادلتين 16 و 17 اللتان تحكمان **التركيب**، بحسب ما شرحنا في الحلقة السابقة.

وهذا يعني أن المقياس الاحتمالي م (س) يجب أن يحقق في آن واحد العلاقتين:

$$\begin{aligned}
 & 1 \quad 0 \leq m(s) \leq 1 \\
 & 2 \quad \text{يحقق اتحاد أي مجموعتين س و ص العلاقة:} \\
 & \quad m(s \cup v) = m(s) + m(v), \\
 & 17 \quad \text{فقط إذا ما كانت المجموعتان س و ص منفصلتين، أي لا تحتويان} \\
 & \quad \text{على أي عنصر مشترك بينهما.}
 \end{aligned}$$

وبتطبيقنا لهاتين القاعدتين على **عقد** اللوح أعلاه، نجد أن هذه الاحتمالات الجزئية

التركيبية يجب أن تحقق المعادلات التالية عند كل **عقدة** من عقد هذا الشجرة، كما يوضح الرسم التالي.



وهو ما يزودنا بالعلاقات التالية عند كل عقدة:

- (1) $ط + ب = 1$
- (2) $ط + د = 1$
- (3) $ط + 1 = 2$
- (4) $ط = 3$
- (5) $ط + ب + ص = 1$
- (6) $ط + 4 = 5$
- (7) $ط = 6$
- (8) $ط + 7 = 8$

قلت:



بقي لنا الآن أن نعرف **مقياساً احتمالياً** على مجموعة كل المسارات الخيرية من خلال الرواة النهائيين في الطبقة الرابعة.

ونسمى هذا المقياس: "**المقياس الشجري**"، لأنه يقيس درجة الاحتمال أثناء

الانتقال من **الراوي الأول** وهو **الصحابي أبو هريرة** في القناة التالية مثلاً:



إلى الراوي الأخير: **مالك بن أنس**، مروراً بالراويين بينهما.

قلت:



فإذا ما اعتبرنا هذه الاحتمالات بمثابة **أثقال نوعية**، فإن **ثقل كل قناة** (طريق) يتحدد

تماماً بقيمته عند نهايته في **الحامل الأخير** للخبر.

ذلك أن **درجة وثوقية** نقل الخبر عند آخر راو في **الطريق 1**، ولنرمز لها

بالرمز **ثق1**، ما هي سوى حاصل ضرب الاحتمالات الفرعية الثلاثة **للأغصان** أو

القنوات المؤدية إلى الحامل الأخير، أي أن:

$$(9) \quad \text{ثق} = 1 \text{ ط} \times \text{أ} \text{ ط} \times \text{ت} \text{ ط} \times \text{أ، ت، 1}$$

وكذلك بالنسبة لدرجة وثوقية **القناة رقم 2**، حيث:

$$(10) \quad \text{ثق} = 2 \text{ ط} \times \text{أ} \text{ ط} \times \text{ت} \text{ ط} \times \text{أ، ت، 2}$$

وبجمع المعادلتين الأخيرتين نجد:

$$\begin{aligned} \text{ثق} + 1 \text{ ثق} = 2 \text{ ط} \times \text{أ} \text{ ط} \times \text{ت} \text{ ط} \times \text{أ، ت، 1} + 1 \text{ ط} \times \text{أ} \text{ ط} \times \text{ت} \text{ ط} \times \text{أ، ت، 2} \\ = \\ (11) \quad \text{ط} \times \text{أ} \text{ ط} \times \text{ت} \text{ ط} \times [\text{ط} \times \text{أ، ت، 1} + \text{ط} \times \text{أ، ت، 2}] \end{aligned}$$

وبالتعويض بالمعادلة رقم (3) في هذه المعادلة نجد أن:

$$(12) \quad \text{ثق} + 1 \text{ ثق} = 2 \text{ ط} \times \text{أ} \text{ ط} \times \text{ت} \text{ ط}$$

أي أن **وثوقية القنوات** معاً بالترتيب، أدت إلى **درجة الوثوقية في شيخهما**.

قلت:



وظاهر كذلك أن درجة وثوقية الخبر في **القناة رقم 3**، هي:

$$\text{ثق}_3 = \text{ط}_\text{أ} \times \text{ط}_\text{د، أ} \quad (13)$$

وبجمع المعادلتين 12 و 13 نحصل على الآتي:

$$\text{ثق}_1 + \text{ثق}_2 + \text{ثق}_3 = \text{ط}_\text{أ} \times \text{ط}_\text{د، أ} + \text{ط}_\text{أ} \times \text{ط}_\text{ت، أ} + \text{ط}_\text{أ} \times \text{ط}_\text{د، أ} = \text{ط}_\text{أ} \times (\text{ط}_\text{د، أ} + \text{ط}_\text{ت، أ} + \text{ط}_\text{د، أ}) \quad (14)$$

وبالتعويض بالمعادلة رقم 2 في 14 نجد:

$$\text{ثق}_1 + \text{ثق}_2 + \text{ثق}_3 = \text{ط}_\text{أ} \quad (15)$$

وهو ما يثبت وجود **مقياس احتمالي** في **نموذجنا الشجري** هذا، وبأننا **مصيبون** في اختيارنا اعتماد **ضرب أخطاء الرواة** المتعاقبين في بعضها البعض.

قلت:



وهذه قاعدة عامة بالنسبة لباقي الرواة.

وهو ما يمكن للقارئ التثبت منه بنفسه بالتعويض عن القيم في **القنوات** (الطرق) المتبقية الأخرى.

ويظهر بوضوح كذلك، أن بإمكاننا دوماً هندسة **مقياس شجري**، نقيس به **درجة وثوقية كل قناة** (طريق) عند **نهايتها**.

ملاحظات هامة

لاحظ:

أولاً: أن معيارنا في شكل 1، ما هو سوى **حالة شجرية خاصة لهذه الخاصية الشجرية العامة**، اخترنا أن نصممها على أساس مطلب التعزيز فيها كرائز، وكذلك من أجل إيجاد **مقياس احتمالي متساوي الاحتمالية**، بحيث تكون مساهمة كل راو في طبقة وضمن زمرته، محققة للشرطين (1) و (2) من تعريف **"الفضاء الاحتمالي المتناهي"**، كما مر تعريفه في الحلقة السابقة.

ثانياً: أننا باختيارنا **للشجيرات الثنوية** كنموذج، وبافتراضنا لتساوي **المقياس الاحتمالي** في كل طبقة من طبقاته، فقد حققنا فيه أيضاً خاصية كونه **ينتمي إلى مجموعة "الفضاءات المتساوية الاحتمالية"**.

وهو ما سيسر لنا التحليل ويبسط الإجرائية، ويجعلنا نكتفي فقط بعدد الرواة المتواجدين في الطبقة الرابعة، لقياس درجة الوثوقية المعيارية لأي خبر، مقتصرين بجمع المساهمات الفردية لكل واحد منهم على حدة.

وثالثاً: بأن المعيار يحقق الاستقلالية العمودية بين التلاميذ

والشيوخ، كما هو مطلوب. ذلك أن:

المقياس الاحتمالي في طبقة التابعين مثلاً يحقق:

$$P(A \cup B) = P(A) + P(B) = 1$$

16

وبالتالي فإن $P(A \cap B) = 0$ كما هو واضح.

وهو أساس تعريف **الانفصالية المعاصرة بين المتعاصرين** في طبقة من الطبقات.

قلت:



وهذا ما يتحقق أيضاً في **طبقة تبع التابعين وطبقة تبع أتباع الأتباع.**

لكن، بالمقابل فإن انتقال الخبر من **التابعي أ إلى تابع التابعين ت** السامع منه، يخضع للتقاطع بنيوياً كما اخترناه تصميمياً وهندسة.

وهذا واضح في **القناة (الطريق) رقم 1** مثلاً الذي يخضع انتقال الخبر فيها من أول السند وإلى آخره للاحتتمالات التالية:

$$17 \quad \text{احتمال } (ط أ \cap ط أ، ت) = (ط أ) \cdot (ط أ، ت)$$

$$\text{احتمال } (ط أ \cap ط أ، ت \cap ط أ، ت_1) = (ط أ) \cdot (ط أ، ت) \cdot (ط أ، ت_1)$$

18

وهكذا بالنسبة لباقي القنوات.

أي أن الاحتمال المركب من تقاطع الخبر بين التلميذ وشيخه يخضع لعملية الضرب

وهو ما يحقق **الاستقلالية العمودية بين الشيوخ.**

تلبية المطلب الشرعي في الإشهاد العدلي للرواة

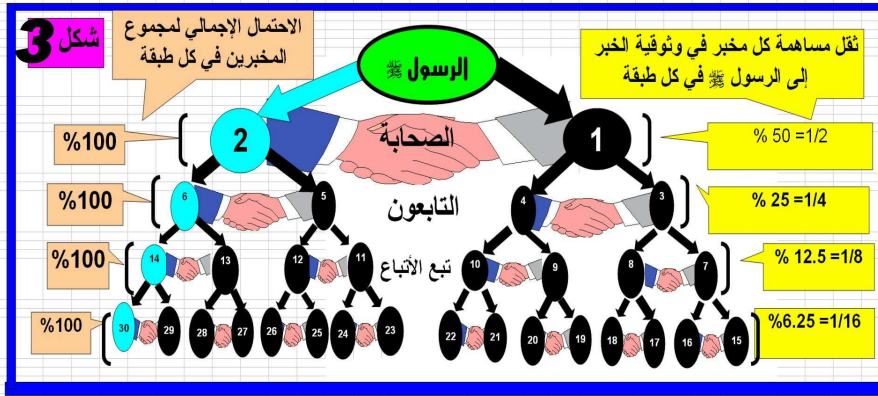
لاحظ أننا لا نحتاج عملياً لبلوغ **أعلى درجة من الوثوقية في النقل** إلى

تحليل كل الروافد التي حملت لنا الخبر كما وردت في الواقع، وإنما بالاكتماء **بالتعزيز**

العدلي فقط في كل طبقة طبقة، كما يوضح الشكل التالي:

السلم المعياري لقياس درجة وثوقية أخبار الثقة

المعيار المعزز إلى الرسول ﷺ في كل الطبقات



وواضح أن هذا المعيار يحقق **المقايضة الاحتمالية** مادامت **الأثقال** في كل طبقة

طبقة تجمع إلى **الوحدة**، أو 100%، مع تحقيق مطلب **الاستقلالية العمودية** بين الرواة.

وواضح كذلك أن مجموع ما في هذا **"العالم ل المعزز"** من عناصر، هو بحسب

عدد الرواة النهائيين في **الطبقة الرابعة**، وبالتالي فإن **العالم ل** مكون تحديداً واستقصاءاً

من **سنة عشرة قناة فرعية** (أو طريق)، لا غير (باستثناء المجموعة الفارغة التي لا قيمة عملية لها).

قلت:



وهذه القنوات (الطرق) **الستة عشرة** هي بمثابة كل **الحوادث الممكنة** في هذا

العالم ل المعزز المتناهي اختياراً وتصميماً.

لذلك كانت **احتماليته المركبة** هي **الوحدة**.

ثم إن هذا **العالم ل** يحقق في نفس الوقت علاقة تناسب وتناظر (واحد إلى واحد) بين عناصره وكل قناة أو طريق من طرق ورود الخبر.

وواضح جلي أيضاً أننا نحصل على درجات السلم المعياري بجمع مساهمة القنوات المنفصلة عن بعضها البعض في الطبقة الرابعة، بدءاً بطريق فرد بالنسبة **لدرجة الأولى** من السلم، ثم بطريق ثانٍ ينضاف إلى الأول بالنسبة **لدرجة الثانية** من السلم، ثم بطريق ثالثٍ ينضاف إليهما بالنسبة **لدرجة الثالثة** من السلم، وهكذا دواليك، برابع، وخامس،... إلخ. بحسب عدد هذه الطرق المشاركة في نقل الخبر إلى الصحابي المعني، أو

الرسول ﷺ.

وكل درجة من السلم هي بمثابة **مقايضة** لوزن مجموع الطرق التي ورد بها الخبر، مقايضة مع **الوزن الكلي للعالم كمعيار**. وهو الأساس الذي تقوم عليه كل **العيارية العلمية**.

قلت:



وبما أن كل **راو** سمع خبراً، فهو يتأرجح بين احتمالين لا ثالث لهما:

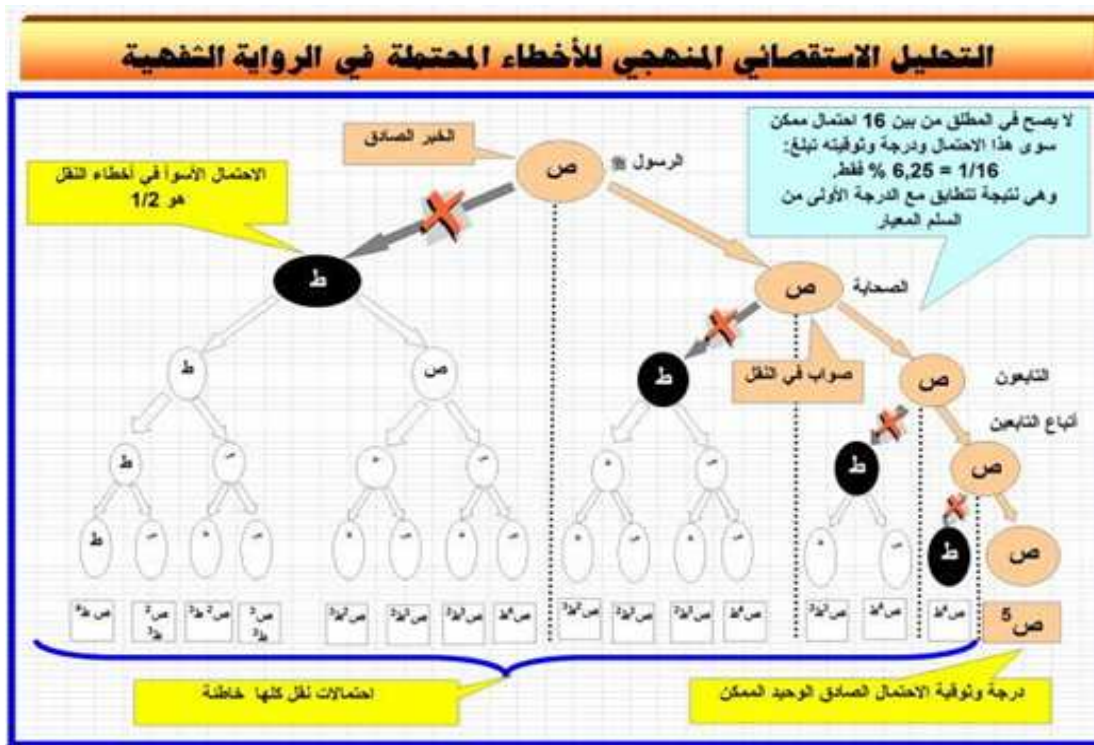
(أ) **إما أن يؤديه على الوجه كما سمعه، أو:**

(ب) **يهم أو يخطئ فيه.**

فقد تتبعنا في اللوح التالي هذا النوع من الاحتمالات في **تأدية الخبر على**

الوجه، حيث رمزنا للتأدية على الوجه بالرمز **(ص)** (أي صادق) وبالرمز **(ط)** (أي وقوع

خطأ في التأدية)، ليتبين أنه لا يوجد سوى **وجه واحد فقط** من بين 16 احتمال لتأدية الخبر **على الوجه** سالماً من أي خطأ.



وهو ما يتفق مع مطلب **النموذج المعزز** في احتمالية تصديق لا تتعدى حاجز 6.25 % في تنقل خبر **غريب فرد**، كما كان يعرفه **الاصطلاح القديم في الصحة الخبرية !**، الذي لم يكن يأخذ **باحتمال وجود أخطاء طارئة** على الرواة، لا يمكنهم، لا التوقع بها، ولا الاحتراز منها، مع علم المحدثين اليقيني بوجودها!.

وهو ما جعلنا نقف بيسر على عوار هذا **الاصطلاح الهش** الذي ساد منذ زمن **البخاري** رحمه الله، ونقصه وعدم كفاءته وصلابته، ودلنا على ذلك بتواجد أخبار خاطئة

ومع ذلك وردت في **الصحيحين**، كما يمكن التيقن من ذلك في سلسلة **ضعيف**

الصحيحين على هذا الموقع.

قلت:



وقيمة **المعيار** كمعيار **شرعي** و**علمي** في الآن، لا تكمن في تحقيق هذين
المطلبين المستقلين فحسب، بل في قيمته العملية لمقايسة كل الأخبار مقارنة به. وهو ما جعلنا
نحكم على صدق الأخبار بدرجة وثوقية نقلها وليس فحسب بكون الرواة الحوامل ثقات فقط.

انتهى وتليه الحلقة 29



الهندسة الحديثة

الحلقة 29

الإغلاق النهائي للحديث النبوي الشريف

(أ) دواعي الإغلاق

لقد استعرضنا فيما تقدم من فصول، الأسس **العلمية** و**التطبيقية** التي أصبحت تقوم عليها **المنهجية الحديثية** في التعامل مع الحديث النبوي الشريف، بعد أن وقفنا على الشروخ والتصدعات والنقائض التي صاحبت الحقل ومنذ محاولة **الإغلاق الناقصة الأولى** التي قام بها الإمام **البخاري** (ت: 256 هـ) رحمه الله، ونكص كل المحدثين اللاحقين عليه من **إتمامها**. لقلة فهمهم.

وقد سبق لنا تشخيص الإعضال العام الذي ظل يعاني منه الحقل في كتابنا "**إشكالات**



المصطلح في علوم الحديث"، بما يبرر لمثل هذه المعالجة الحديثة الصلبة التي تأخرت عن أوانها لأزيد من أحد عشر قرناً بالتمام حتى الآن.

قلت:



والعجب كل العجب، أن يتعاقب على الحقل أكثر من ثلاثين جيلاً، ومع ذلك لم يفتح قط لأحدهم، والتقليد غلاب، والاجترار جبلة، والانتحطاط عام، أن ينظر في وصد باب هذا العلم وإغلاقه بالشمع الأحمر، بالرغم من التناقضات اللانحة للعيان في **مصطلح الصحة**، الذي ظل يتوخى في أحسن أحواله الاحتمال التحديتي النظري بدل السعي إلى تحقيق اليقين العدلي المطلوب، أي الوثوق من صدور الخبر فعلاً من في الرسول ﷺ، إلى درجة أن الأصول المعتمدة، **كصحي**

البخاري و**مسلم** الذين تناولهما بعض المحدثين بالنقد لاحقاً، وصلا إلينا كما سودهما التلاميذ الأول للشيخين، وعلى اختلاف النسخ التي شابها بعض النقص والبت.

والمؤسف أنه لم يبرز قط محدثون نقاد جهابذة من الوزن الثقيل، الذين كان في وسعهم لوحدهم الأخذ بنقد النقاد في الاعتبار وإصدار طبقات منقحة أو مختصرة من الكتابين، كما يحصل عادة في العلوم الحية المنتجة.

أما كيف تسنى لكل هذه الأجيال من المسلمين العاديين، أن يأخذوا بهذين الكتابين، على ما ظلا يحتويان عليه من دغل، وهم لا يدرون بذلك، ظنا منهم أن ما بين دفتيهما **صحيح في نفس الأمر** كله، بينما الحقيقة المرة غير ذلك، فشيء لا يكاد يصدق!

وقد توخينا نحن، سداً لهذا الشرخ، أن نأخذ في الاعتبار كل الانتقادات التي وجهت للكتابين سواء أصدرت من داخل الحقل، في رد العلماء بعضهم على بعض، أو صدرت من المخالفين أو المناوئين العقديين، حال:

(أ) **المستشرقين**، كما فعلنا في كتابنا: "**تحريف النصوص كمهنة**"

وموروث نموذج المستشرقين: مارغوليوث (Margoliouth)،



وجولتسيهر (Goldzieher)"، {أنظره على موقعنا}، أو

حال:

(ب) **متنطعي الجعفرية**، كما سنفعل الآن.

يقول الجعفري المعاصر **هاشم معروف الحسيني**¹ وهو نموذج من خطاب الليل في الحقل الحديثي، وليس بمحدث:

بالرغم من تلك الهالة التي للبخاري وجامعه في نفوس آلاف العلماء والمحدثين من السنة ، التي بلغت حدود الغلو المفرط **!!!** والتقديس لكل مروياته **!!!**، بالرغم من ذلك فقد **تعرض للنقد والطعن** كغيره من كتب الحديث، من ناحية الإسناد والمتن، وعرض بعض النقاد عيوب جماعة من رواته ونص على عدم توفر الشروط المطلوبة فيهم، ولكن أكثر المؤلفين في الرجال قد تطوعوا للدفاع عنهم **!!!**، وحاولوا تغطية عيوبهم بمختلف الأساليب **!!!**، وأسرف بعضهم في دفاعه بعدما عجز عن إثبات براءتهم مما الصق بهم، فقال :

لا يجوز الطعن في أي كان من رجال البخاري ما لم يكن أمره واضحاً لا يقبل التأويل والتوجيه.

وما دام التأويل والتوجيه ممكناً، فكلهم فوق الشبهات والأهواء، واستشهد هؤلاء بقول المقدسي وغيره من المحدثين: قال في هدى الساري² في الموضوع نفسه:

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي³ يقول:

كل من روي عنه من الصحيح فقد **جاز القنطرة** **!!!**، كما نص على ذلك القشيري، الشيخ أبو الفتح⁴ في مختصره⁵، وأضاف إلى ذلك:

انه لا يجوز الخروج عن هذا الأصل ألا بحجة ظاهرة، وبيان شاف يزيل في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين **!!!!!!**

قلت:



¹دراسات في الحديث والمحدثين - هاشم معروف الحسيني ص- : 161 وما بعدها

²هدى الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني

³أبو الحسن علي بن المفضل بن علي بن مفرج بن حاتم بن الحسن بن جعفر بن إبراهيم بن الحسن اللخمي المقدسي الأصل، الاسكندراني المولد والدار، المالكي المذهب (544 هـ/ 1149 م - 611 هـ/ 1214 م)؛ كان فقيهاً فاضلاً في مذهب الإمام مالك، رضي الله عنه، ومن أكابر الحفاظ المشاهير في الحديث وعلومه،

⁴أبو الفتح تقي الدين محمد بن أبي الحسن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري المصري، الشهير بلقب: ابن دقيق العيد (625 هـ - 702 هـ).

⁵يعني به : "شرح مختصر ابن الحاجب"

لم يفرقوا، وشقوة التقليد غالبة بين تلك **الصحتين!!!**، و كلاهما تعد نقيضة للأخرى، مادام **شرط الشيخين** في هذه **الصحة الاصطلاحية** مختلف، لأن البخاري يشترط **المعاصرة واللقاء** بين الرواة، بينما يكتفي مسلم بـ **المعاصرة فقط**، فاتحاً على نفسه إمكانية **الانقطاع**.

وشرط كهذا **ضعيف** لا محالة عند البخاري، ومع ذلك جمعوا بينهما كما لو كانا يمثلان شيئاً واحداً كما ترى **!!!**

واستطرد هاشم معروف يقول:

واقر هذا المبدأ ابن حجر (العسقلاني) في مقدمة **فتح الباري**، ودافع دفاعاً قوياً عن الرجال الذين تعرضوا للنقد والتجريح من رجال البخاري بعد أن عرض ما قيل فيهم من قدح ومدح، ولم يستطع ان **يستر تحيزه!!!** لهذا المبدأ ، ولا **غلوه** في **تعظيم الصحيح!!!** و **تقديس رجاله!!!**، كما يبدو ذلك من الفصل الذي عرض فيه الأسماء التي تعرضت لنقد في كتب الرجال.

قلت:



ولا يخفى ما في قول **هاشم معروف** نفسه من **غلو وتطرف** هنا، وإلا فما يمنع **ابن حجر** أن ينافح عمن انتقد من الرجال بدليله، ما دام النقد والنقد المضد يتساويان من جهة التقييم ويبقى الرجحان للدليل فقط؟

واستطرد هاشم معروف يقول:

ونؤكد ما ذكرنا أولاً: من انا لا نستبعد على **البخاري** ان يكون قد اعتمد على ما يعتقد بسلامته من العيوب متنا وسندا ككل باحث يتحرى الصحيح حسب اجتهاده، ولكل إنسان أن يجتهد كما اجتهد هو وغيره، ولكن لا يلزم إنسان باجتهد غيره مهما بلغت مرتبته من العلم والتدقيق والإحاطة.

وسنعرض في هذا الفصل جماعة من رجال **الصحيح** **!!** البخاري و **الكافي** **!!** للكليني معتمدين فيما قيل فيهم على المؤلفات التي تبحث في هذه المواضيع عند السنة والشيعه .

قلت:



لاحظ المغالطة هنا في إطلاق الصحة على الكافي وكأنه مكافئ لصحيح البخاري، بينما لا يمكن البت بأية درجة من اليقين في أي خبر ورد في **الكافي**. {على ما أثبتنا بدليله في كتابنا: "الأصولية الجعفرية والاجتهاد المؤطر بالأسطورة الهمجية"، الحلقة 18 على هذا الموقع، حيث أوردنا حكم شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي (385 هـ - 460 هـ) {صاحب كتابين من الكتب الأربعة المعتمدة في المذهب⁶ } على الأخبار الجعفرية عامة بقوله في مقدمة كتابه: "التهذيب".

ذاكرني بعض الأصدقاء ممن أوجب حقه علينا، بأحاديث أصحابنا

(الجعفرية) وما وقع فيها من **الاختلاف** **!!** ¹ **والتباين** **!!** **والمنافاة** **!!** **والتضاد** **!!**، **حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يُضاده** **!!**، **ولا يعلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه** **!!**.

⁶ وهما تهذيب الأحكام و الإستبصار.

واستطرد هاشم معروف يقول:

وقد تعرضنا في الفصول السابقة لجماعة من **الصحابة** الذين اعتمد عليهم البخاري في صحيحه وروى عنهم المئات من الأحاديث، مع العلم بأن الذين كتبوا في الجرح والتعديل لم يتعرضوا لمن أسموهم بالصحابة الا بما يوحى ب**القداسة والفضل العظيم**، لان شرف الصحبة جعلهم فوق مستوى الناس أجمعين، لذا فان الذين تعرضوا للنقد والتجريح من رجال البخاري كلهم من الطبقة الثانية وما بعدها.

قلت:



جاء هذا التعظيم من سابقتهم في الإسلام أولاً، ويكون الكذب والافتراء لم يكن من شيمهم لأنهم كانوا عرب أقحاح لا يستبيحون الكذب والافتراء، وهو داء سيشيع في التابعين ومن بعدهم لاحقاً بسبب الرهافة الدينية، والشعوبية، والاختلافات السياسية وغيرها.

أضف إلى ذلك أن **الجعفرية** لفقت أخبار زور وبهتان تقول فيها **بردة الصحابة** كلهم بعد وفاة الرسول ﷺ عدا أربعة



وناعيك بها من قرية، تكاد تنفطر منها السموات وتنهـد الجبال

واستطرد هاشم معروف يقول:

ولا نريد في هذا الفصل ان نستقصي جميع المشبوهين والمتهمين بالبدع والانحرافات **الخلقية والعقائدية**، لان استيعاب هذه الناحية بكاملها لا يتسع لها كتاب واحد، لا سيما وان هذه الدراسات التي تناولت كتابين من ابرز كتب الحديث واجلها عند السنة والشيعة لم تكن لهذه الغاية.

ومهما كان الحال فالكتابان قد تعرضا للنقد والهجوم وبخاصة فيما يتعلق برجالهما. لا سيما بين المتأخرين من أعلام الفريقين وإن كانت الهجمات التي تعرض لها البخاري وصحيحه من بعض أعلام السنة قد تطوع لردّها العشرات من العلماء والمحدثين لأن من روى عنه فقد **جاز** **القنطرة!!!** وصحيحه **اصح كتاب بعد كتاب الله!!!** كما يؤكد ذلك أكثرهم .

ونقدم أولاً بعض النماذج من المعتمدين عند البخاري :

قال ابن الصلاح: لقد احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الطعن بهم ك **عكرمة مولى ابن عباس، وإسماعيل بن أويس، وعاصم بن علي، وعمر بن مرزوق وغيرهم وغيرهم**.



وقال العراقي⁷ في شرح **الألفية**⁸ في مقام الرد على من قال إن من شرط البخاري أنه لا يخرج إلا عن الثقة حتى ينتهي إلى الصحابي: قال :

هذا القول ليس بجيد، لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان.

وقال البدر العيني⁹:

في الصحيح جماعة جرحهم بعض المتقدمين.

وجاء في **العلم الشامخ**¹⁰:

في رجال الصحيحين من صرح كثير من الأئمة بجرحهم وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد.

⁷ الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (735 هـ - 806 هـ)

⁸ المعروفة بـ "البصرة والندوة" أو "ألفية الحديث" ولها شروح كثيرة

⁹ أبو محمد بدر الدين العيني الحنفي محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحافظ المحدث المؤرخ العلامة (762 هـ/ 1361 م - 855 هـ/ 1451 م) وله كتاب: "عمدة القاري في شرح صحيح البخاري"، استغرق العيني في تأليفه عشرين سنة.

¹⁰ العنوان الكامل هو: "العلم الشامخ في تفضيل الحق على الأبناء والمشايخ" وهو من تأليف المجتهد الزيدي اليمني: الشيخ صالح مهدي المقبل (ت: 1108 هـ).



12:



وقال الشيخ احمد شاكر¹¹ في شرحه **لألفية السيوطي**

وقد وقع في الصحيحين كثير من رواية بعض المدلسين، والتدليس في الرواية من الأسباب الموجبة لضعف الراوي، وعدم وثاقته، لان التدليس في واقعه يرجع إلى الكذب والاغراء.

وقال شعبة بن الحجاج¹³ إمام الجرح والتعديل على حد تعبير بعض المؤلفين في أحوال

الرواة :

لان ازنني أحب إلي من ان أدلس، وأضاف إلى ذلك، ان التدليس اضر من الكذب.

ونص جماعة من الفقهاء والمحدثين منهم الشافعي¹⁴ على عدم قبول رواية المدلسين.

وقال جماعة :

من اشتهر بالتدليس أصبح من المجروحين الذين لا تقبل مروياتهم مطلقا، وان صرح بالسماح بعد ذلك. وممن اشتهر بالتدليس **أبو هريرة** الذي اعتمد عليه **البخاري** أكثر من جميع الصحابة.



:

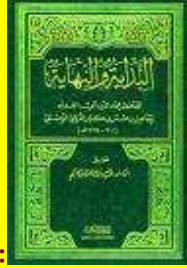
قال ابن قتيبة¹⁵ في **تأويل مختلف الحديث**

¹¹ الشيخ أحمد محمد شاكر (1309هـ/1892م-1377هـ/1958م) [1] الملقب بشمس الأئمة أبو الأشبال^[1]، إمام مصري من أئمة الحديث في العصر الحديث، درس العلوم الإسلامية وبرع في كثير منها، فهو فقيه ومحقق وأديب وناقد، لكنه برز في علم الحديث حتى انتهت إليه رئاسة أهل الحديث في عصره، كما اشتغل بالقضاء الشرعي حتى نال عضوية محكمته العلي (من موسوعة ويكيبيديا)
¹² هي ل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد سابق الدين خن الخضيرى الأسيوطى المشهور بإسم جلال الدين السيوطى، (849 هـ/1445 م - 911 هـ/1505 م)
¹³ أبو بستم شعبة بن الحجاج بن الورد (85 هـ-160 هـ).
¹⁴ الإمام محمد بن إدريس الشافعي (150 هـ/766 م - 204 هـ/820 م). صاحب المذهب الفقهي المشهور.
¹⁵ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (276 هـ/828 م - 899 م) أديب فقيه محدث مؤرخ عربي. له العديد من المصنفات أشهرها عيون الأخبار، وأدب الكاتب وغيرها.

كان أبو هريرة يقول: قال رسول الله (ص) كذا وإنما سمعه من غيره.

ونص الذهبي¹⁶ في سير أعلام النبلاء: على أن يزيد بن هرون¹⁷ سمع شعبة بن الحجاج

يقول: كان أبو هريرة **مدلسا**.



وجاء في **البداية والنهاية**¹⁸: أن يزيد بن هرون سمع شعبة يقول فيه ذلك.

ويروي ما سمعه من **كعب الأحبار**¹⁹ ومن رسول الله ﷺ ولا يميز بين هذا وهذا، وعندما يتصدى له أحد بالسؤال ويحقق معه في الحديث الذي ينسبه لرسول الله ﷺ يتراجع أحيانا ويقول اخبرني به مخبر، ولم اسمعه من رسول الله ﷺ وبلغ **عائشة**²⁰ أنه يروي عن الرسول أنه سمعه يقول:

من أصبح جنباً فلا صوم له،

– فأنكرت عليه وقالت له: متى سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك ؟

– فقال لها، كما جاء في رواية البخاري، وابن سعد، وابن كثير وغيرهم: لقد شغلك عن حديث رسول الله ﷺ المرأة والمكحلة والخضاب.

– فأصرت على إنكارها عليه والتشهير به وروت عن الرسول بأنه كان يدركه الفجر وهو جنب من غير احتلام، فيغتسل ويصوم، فتراجع بعد ذلك، وقال انها اعلم مني: إني لم اسمعه من رسول الله ﷺ وإنما سمعته من **الفضل بن العباس**²¹.

¹⁶ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله الملقب بشمس الدين (673 هـ/ 1274 م - 748 هـ/ 1348 م).

¹⁷ يزيد بن هارون بن زاذان ويقال زاذي السلمي، أبو خالد الواسطي (118 هـ - 206 هـ/ 821 م) الحافظ.

¹⁸ من تأليف الحافظ: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، القرشي الدمشقي الشافعي (700 هـ - 774 هـ).

¹⁹ كان من يهود اليمن وصاحب معرفة وعلم كبير في التوراة والإنجيل وأنبياء وروايات بني إسرائيل. أسلم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وحدث بالكثير من الروايات الإسرائيلية كما في كتب التفسير والحديث. هو من علماء أهل الكتاب في اليمن، الاسم الكامل له هو أبو إسحاق كعب، المعروف أيضاً باسم أبو إسحاق. {له ترجمة في موسوعة ويكيبيديا}.

²⁰ عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين (ت: 57 هـ).

²¹ هو الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي (ت: 18 هـ)، ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، أبوه العباس بن عبد المطلب شيخ قریش وزعيمها، وأمه أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية العامرية أخت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وكنيته أبو محمد وأبو عبد الله، وهو أسن ولد العباس، وكان العباس يكنى به..

قال ابن قتيبة:

لقد استشهد أبو هريرة بـ **الفضل بن العباس** بعد موته،
ونسب الحديث إليه **ليوهم الناس** بأنه قد سمعه منه.

قلت:



هذا تدليس فطيع من **هشام معروف** يوهم القارئ أن **ابن قتيبة**
هو القائل لهذا الكلام، بينما هو ينقله من كلام الزنديق **إبراهيم النظام**
المعتزلي²² ليرد عليه ويفنده.

والعجب أن ترى أكثر مواقع الشيعة الجعفرية تتلقف مثل هذا
الحكي بحذافيره²³

واستطرد هاشم معروف يقول:

وقال **الحافظ الذهبي: التدليس** من الصحابة كثير إلا أنه لا يضر، ولا عيب فيه.

هذا مع العلم بأن **التدليس من العيوب التي لا تقل خطراً عن الكذب**، ان لم يكن أفظع منه،

وقد عده علماء الجرح والتعديل سبباً كافياً لتضعيف الرواية وسقوطها عن درجة الاعتبار، ولكنه إذا

²² إبراهيم النظام (158 هـ/ 775 م - 230 هـ/ 845 م ؟). نشأ في البصرة ثم ارتحل إلى بغداد حيث تتلمذ لإمام المعتزلة أبي الهذيل العلاف ثم انفصل عنه وأنشأ مذهباً خاصاً به. وهو يقول بأن الله لا يقدر على فعل الشر، وبأن الإنسان يتمتع بقدر من حرية الإرادة ومن أجل ذلك فهو مسؤول، عن أفعاله. وقد تبنت أفكاره فرقة من المعتزلة عرفت بـ "النظامية".
²³ أنظر ابن قتيبة في: "تأويل مختلف الحديث"، ص. 23 من طبعة دار الجيل بيروت، 1991/1411 م، بتحقيق محمد زهري النجار.

صدر من صحابي فلا حكم له، لان الله سبحانه قد رفع عنهم ما وضعه على غيرهم، ولانهم مجتهدون

في كل ما يفعلون وعدالتهم اثبت من الجبال الرواسي لا تتصدع بجميع المنكرات والمعاصي.

قلت:



هشام معروف **يدلس** هنا على قارئه مهولاً، مع أن مصطلح **التدليس** المذموم متأخر عن هذا العصر ولم يعرفه الصحابة. ومعلوم أن ما كل الصحابة كانوا يحضرون أثناء تحديث رسول الله ﷺ في نازلة من النوازل، وإنما يسمع من حضر ويبلغ للغائب. وهو ما تواترت به الأخبار، ويسنده منطق الأشياء. قال الصحابي البراء بن عازب رضي الله عنه أنه: **ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن سمعناه وحدثنا أصحابنا، ولكننا لا نكذب.**

وورد مثله عن الصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال:

والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه ، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضا.

واستطرد هاشم معروف يقول:

ولذا فإن النقاد وعلماء الجرح والتعديل قد وضعوا عددا كبيرا من رجال البخاري في قفص الاتهام والصقوا بكل واحد عيوبه، ولم يذكروا في عدادهم من الصحابة الا **مروان بن الحكم** لانه قتل **طلحة** في إغقاب واقعة **الجمل**، وشهر السيف طلبا للخلافة على حد تعبير بعضهم، واعتذر عنه جماعة منهم **ابن حجر** في **مقدمة فتح الباري**، بانه كان تأولا فيه. ويقصدون بذلك انه خاف ان ينسحب من المعركة كما انسحب منها القائد الثاني الزبير، وتلك جريمة لا مبرر لها، لانهم يقاتلون

قوما أشركوا بالله واستحلوا حرماته بنظر مروان وعصابتة، ونص بعضهم أنه كان متأولا من حيث أنه كان مقتنعا بأن طلحة ممن حرض على عثمان وأعان على قتله.

ومهما كان الحال فقد روى البخاري عن جماعة من **الخوارج والنواصب** و**القدرية والمرجئة** وغيرهم ممن **وصفهم المحدثون والفقهاء بالمبتدعة**، ومن بين هؤلاء نحو من خمسة عشر راويا طعن فيهم المحدثون بتهمة **التشيع**، وسنعرض في هذا الفصل جماعة ممن تعرضوا للنقد واتهموا **بالانحراف** من رجال البخاري.

قلت:



وهذا **تدليس آخر من هشام معروف**.

ذلك أن أصحاب الحديث يقبلون بخبر كل مخبر يتسم ب**الصدق** ولا يباليون بمعتقده، ما دام من المنتسبين إلى الإسلام. فهذا **شمس الدين الذهبي** يقول في ترجمة **أبان بن تغلب الشيعي**:

شيعي جلد، إلا أنه صدوق، فلنا صدقه وله بدعته.

وهي قمة في الموضوعية

قارن هذا مع توثيق الجعفرية لأصحابها ب**بطاقة الانتساب الحزبية!**

واستطرد هاشم معروف يسرد بعض الرواة الذين انتقدهم الحفاظ على البخاري رحمه الله فأورد من بينهم:

18 - **خالد بن مخلد القطراني الكوفي** من كبار شيوخ البخاري ، طعن في احاديثه جماعة

منهم احمد بن حنبل ، وتوقف في امره آخرون لانه كان غاليا في التشيع على حد زعمهم ، وقال فيه ابن سعد : انه منكر الحديث مفرط في التشيع ، وعد له ابن عدي عشرة أحاديث من المنكرات .

وروى عنه البخاري بسنده إلى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

ان الله عز وجل قال : من عادى لي **وليا** فقد آذنتي بالحرب
وما تقرب إلي عبدي بشئ أحب إلي مما افترضت عليه ، وما يزال
عبدى يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي
يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله
التي يمشي عليها ، فلئن سألتني عبدي لأعطينه ، ولان استعاذ بى
لأعيذه ، وما **ترددت في شئ**  انا فاعله ترددي عن
قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت واكره مساءته، ولا بد له
منه.

وقد عد المحدثون هذا الحديث من الغرائب، ولكن هيئة الجامع الصحيح الذي دون فيه هذا الحديث تمنعهم من طرحه ، وعدوه من منكرات خالد بن مخلد على حد تعبير الذهبي في المجلد الأول من الميزان .

وقال ابن العماد الحنبلي في **شذرات الذهب**: كان **خالد بن مخلد** احد الحفاظ بالكوفة ، رحل واخذ الحديث عن مالك وطبقته، وتوفي سنة 213 .

وليس في كتب الرجال الشيعية له ذكر، ولو كان من الشيعة أو من المفرطين في التشيع كما يدعي ابن سعد وغيره لورد ذكره حتما بين رجال الشيعة ، لأنهم لم يهملوا أحدا، بل تعرضوا حتى

لمن كان تشيعه محاطا بشئ من الغموض ، و **خالد بن مخلد** لو كان من رجال الشيعة كما تنص على ذلك بعض المؤلفات السنية لا يمكن إهماله لاسيما وهو من كبار شيوخ البخاري.

قلت:



وقد أوردنا هذا الخبر ضمن **ضعيف الصحيحين** على موقعنا
فاتظره هناك.

واختتم هاشم معروف سرده بقوله:

واكتفي بهذه الأمثلة من المشبوهين والمتهمين في دينهم وروايتهم بين رجال الصحيح الذين يعدون بالمئات تهربا من التطويل والملل ، مع العلم بأن هذه الأمثلة اليسيرة تكفي القارئ البرئ لأن ينظر إلى البخاري كغيره من المؤلفين الذين يعتمدون على اجتهادهم حيناً، وعلى غيرهم ممن يحسنون به الظن حيناً آخر فيخطئون ويصيبون ككل إنسان لم يعصمه الله من الخطأ والزلل، وتكفي أيضاً لأن يكون صحيحه بنظر القراء كغيره من مجاميع الحديث التي جمعت الغث والسمين والصحيح والفساد مع الاعتراف له بالفضل والعمل الطيب، والجهد المثمر.

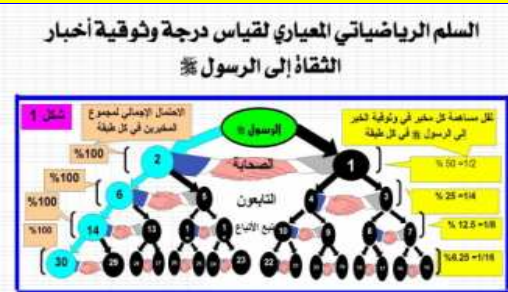
قلت:



وظاهر أن لا جديد فيما سرد **هاشم معروف** من نقد، فكله
معروف وصادر من **المرجعيات السنية**.

والمأخذ الوحيد على أصحاب الحديث اللاحقين على الشيخين:
البخاري ومسلم، كونهم لم يعالجوا هذه الإشكالات جذرياً قطعاً
للطريق على المتتبعين والمخالفين عامة، كما يجدر بأي علم أن
يفعل.

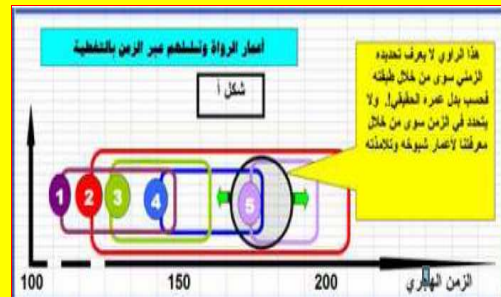
ونورد فيما يلي مقارنة عامة بين المنهج الحديثي القديم
المفتوح على النقد، والمنهج الجديد المغلق الصامد أمام كل نقدية
محتملة.

كيف عالجه المنهج الجديد	عيوب المنهج القديم
المصطلح الجديد رياضياتي جامع مانع وصامد لأنه يتبنى لغة الأرقام الثابتة الدلالة، بدل اللغة الوصفية حمالة الأوجه	(1) مصطلح الصحة هش وفضفاض ، حيث أن لكل محدث اصطلاحه فيه، فما هو صحيح في عرف مسلم، هو ضعيف في عرف البخاري وهلم جرا، مع المتأخرين عنهما ابن خزيمة، وابن حبان،... إلخ.
استعاض المنهج الجديد عن هذه التعريفات غير المحددة التخوم والمعالم بسلم معياري تنوي لقياس احتمالية صدور الخبر من في الرسول ﷺ فعلا من عدمه من خلال سلم يحتوي على ثمان درجات احتمالية في وثوقية النقل 	(3) مصطلح الحسن لا يوقف له على حد جامع مانع وجعلوه منزلة وسط بين الصحيح والضعيف، بينما حظه أن يعد من الضعيف، ما دام الصحيح لذاته كمصطلح هش، لا يضمن أن يكون الرسول قد نطق به فعلاً
طبقات الرواة ديناميكية ويعبر عنها بمنحنيات مقفلة، ذات قوة تحليلية عالية كما توضح الخريطة.	(4) طبقات الرواة اعتباطية ومتداخلة مما يصعب على الناقد الحكم بحصول لقاء بين المحدثين المتعاصرين...



باستطاعة المنهج الجديد تقدير الأعمار الافتراضية لكل الرواة بدرجة عالية من الدقة، كما يوضح الشكل

5) بعض الرواة لا يوقف لهم على أعمار بتخوم محددة



الإخبار في المنهجية الجديدة يتبى المطلب الشرعي بضرورة وجود عدلين لنقل الخبر في كل طبقة طبقة، للثبوت من صدور الخبر من في الرسول ﷺ.

6) الإخبار في هذه المنهجية لا يتبنى الشهادة العدلية الشرعية، وإنما يكفي بشهادة الراوي الواحد المتفرد،

ويقيس درجة وثوقية نقل الخبر بدقة عالية

يتبنى المنهج الجديد نظرية إعلامية معاصرة في تنقل الأخبار الشفهية، ويعالج تلقائياً الأخطاء المنهجية التي تعرض للرواة. بحسب النموذج الإعلامي الصلب التالي



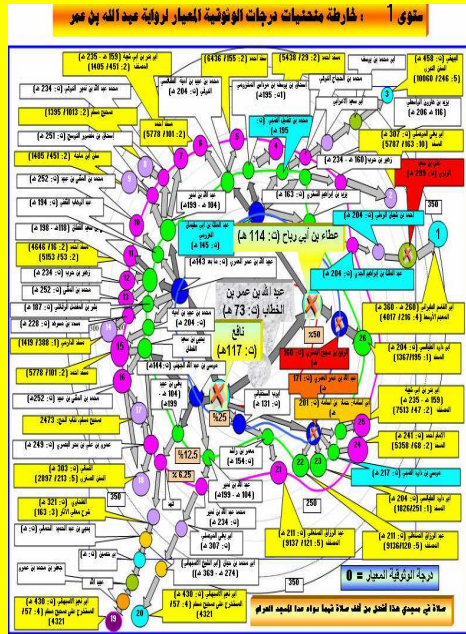
المنهج الجديد يرجع القهقري بالمجموعة الحديثية إلى مربعها الأول ليعيد إخراجها في ألواح مسارات زمنية تحمل درجة وثوقية النقل بدون لبس..

وهو ما يفتح الباب شرعاً فعادة تدوين الحديث من جديد على أسس

(7) المنهج لا يعالج الأخطاء المنهجية التي تعرض للرواة من سهو أو خطأ في الذاكرة، مع اعتراف كافة المحدثين بأنه لا يسلم أحد كبير المحدثين من هذه الأخطاء المنهجية.

(8) كتب الصحاح التي بين أيدي الناس ظلت تحتوي على ما انتقده الحفاظ اللاحقون، وما بدأنا نحن ننتقده بدليله في سلسلة: "ضعيف الصحيحين"

علمية صلبة لا تعاني من الضعف المنهجي القديم



على موقعنا، وليس هناك ما يميز بين ضعيفها من صحيحها الاصطلاحي المفترض، ولا أن باستطاعة أحد أن يحكم على حديث ورد في الصحيحين أن الرسول ﷺ تفوه بها فعلاً

المنهج الجديد مغلق رياضياتياً وصامد أمام كل التخططات المنهجية المحتملة

9) تميز المنهج القديم بعدم الإغلاق وظل مفتوحاً للدخيل وهشاً في بنيته التي تعتمد التفرد في الإخبار.

المنهج الجديد يتمتع بالعلمية وبالصلابة المنهجية ويسد كل الشروخ وكل التصدعات التي ظل يشتهي منها المنهج القديم، ويتجاوز كل ما وجه إلى الحقل القديم من انتقاد.

10) ظل المنهج القديم عرضة للنقد بسبب ما دخله من دخيل، وهو ما عرضنا له في **ضعيف الصحيحين**. على موقعنا

وهذا سيمكننا:

أولاً: من إعادة تدوين الحديث النبوي الشريف على أسس علمية جديدة وصلبة خالية من كل العيوب البنيوية التي صاحبت الحقل ومنذ عصر البخاري رحمه الله وإلى اليوم، وهو مشروع ضخم سنعمل على إكماله بإذن الله تعالى، متى توفر لنا الدعم من الغيورين المقدرين لأهمية هذا المشروع.

ثانياً: التمكين لفقه جديد من أن يرى النور معتمداً على أصل حديثي صلب ومنقح مما شابه من الضعيف، وأقل عرضة للاختلاف فيه.

انتهى